

٣٨٩٩٠

٩١٥
ع ر ن

تقا ٢ طالب بتصويب
رأه طارء مراعاة لتعديلات
التي أشرت إليها لجنة التأليف
١٠٠ د ١ محمد بن محمد بن محمد
١٠٠ د ١ محمد بن محمد بن محمد
١٠٠ د ١ محمد بن محمد بن محمد
١٠٠ د ١ محمد بن محمد بن محمد

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

نكت على مغني اللبيب - للشهاب الخفاجي

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالمية العالية "الدكتوراه"

إعداد:

عبد الواحد بن محمد بن عيد الحربي

إشراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور: محمد بن محمد بن محمد

العام الجامعي:

١٤٢٧-١٤٢٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة



الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظمته، الحمد لله على نعمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى، والصلاة والسلام على خير خلق الله، محمد بن عبد الله، المبعوث رحمة للعالمين، اللهم صلّ وسلم وأنعم وبارك عليه وعلى آله وإخوانه وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين. ثم أما بعد:

فلا يخفى على كلّ منصف وعاقل ما للغة العربية من منزلة سامية، ودرجة عالية تربعت فيها على ذروة سنام لغات البشرية، واكتسبت قدسيّة سادت بها سائر أخواتها؛ حيث نزل بها كلام ربّ العالمين، وحوت شريعة خاتم الأنبياء والمرسلين، فصارت شريفة عزيزة بعزّ وشرف ما حوته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقد عرف المسلمون الأوائل هذه المكانة العالية للغة، فحرصوا كلّ الحرص على تعلّمها وإتقانها، كما حرصوا على توريث ذلك الاهتمام أبناءهم، فأرسلوهم إلى مواطن الفصاحة ومرايع البيان في بوادي نجد والحجاز، لكي ينهلوا من معينها الصافي، وبعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بانتشار الفتح الإسلامي في أرجاء المعمورة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، بدأ اللحن يظهر، ويدبّ في جسد العربية ويتفشى بمرور الزمن شيئاً فشيئاً، فتنّب العلماء الغيورون على حفظ اللغة لذلك الخطر، فهبوا سراعاً إلى جمع اللغة من أفواه أصحابها ودونوا ذلك المجموع في مؤلفات ثم وضعوا أصول اللغة على الكثير من المجموع، فأحكموا بها اللغة وحفظوها من الضياع بتوفيق الله، وبدأت حركة التأليف والتدوين في علوم العربية وفنونها تنشط وتنمو على مرّ العصور، حتّى وصلت مرحلة النضج والكمال على أيدي المخلصين من الأئمة والعلماء، ومن هؤلاء الأفاضل الذين كانت إسهاماتهم وجهودهم بارزة ومباركة، الإمام الجليل، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)؛ حيث كانت له جهود واضحة برزت وظهرت في نتاجه وآثاره، الذي اتسم بالجدة والابتكار في التأليف والعرض وتنوّع بين

وآثاره، الذي اُتسم بالجدّة والابتكار في التأليف والعرض وتنوّع بين التطويل والاختصار، فوضع المتون والأصول، وشرح المختصرات والمنظومات من مؤلفاته ومؤلفات من سبقه من الأئمة كابن الحاجب وابن مالك وأبي حيّان الأندلسي وغيرهم.

ومن هذه المؤلفات الجليلة: كتابه "أوضح المسالك" و "التحصيل والتفصيل" و "عمدة الطالب" و "شذور الذهب" و "القواعد الكبرى" و "التذكرة" و "قطر الندى" و "مغني اللبيب"، وغيرها كثير.

وهذا الأخير، لقي اهتماماً منقطع النظير من قبل العلماء في مختلف العصور منذ وقت تأليفه إلى عصرنا هذا، فاقبلوا عليه شرحاً وتعليقاً ونظماً واختصاراً، كما أقيمت حوله دراسات علمية متخصصة في مختلف الجامعات المعاصرة.

ومن هؤلاء العلماء الذين كانت لهم إسهامات واضحة حول مغني ابن هشام: شهاب الدّين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)؛ حيث وضع تعليقات مفيدة على بعض عبارات ابن هشام، انبثقت بها خواطره فدونها قلمه، فأنت فوائد علمية، ومباحث دقيقة، وتحريرات صائبة وطرائف نادرة، ضمنها مؤلفاً سَمّاه "نكت على مغني اللّبيب"، فصارت بها درّة نفيسة وجوهرة غالية يتطرّز بها ويتزين جيد مغني اللّبيب، وشاء الله ألاّ تتمّ هذه الدّرة بوفاة مؤلّفها - رحمه الله -.

وهذا المصطلح، وهو مصطلح "النكت" لم يكن بدعاً من الشهاب الخفاجي، بل سبقه إليه عدد من العلماء البارزين، كالأعلم الشنتمري الذي ألف "النكت على الكتاب" وأبي حيّان الأندلسي الذي صنّف "النكت الحسان" والسيوطي الذي ألف "النكت على الألفية والكافية الشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب"، وغيرهم من العلماء.

وأصل مصطلح "النكت" ومعناه ما أشار إليه الزّحخشري في أساسه؛ حيث قال: (ومن المجاز: جاء بنكتة ونكت في كلامه)^(١).

(١) أساس البلاغة، ص (٤٧٢).

وقال الزبيدي: (ونقل شيخنا الفناري في حاشيته على التلويح: "النكتة هي اللطيفة المؤثرة في القلب، من التكت، كالتقطعة من التقط، وتطلق على المسائل الحاصلة بالنقل، المؤثرة في القلب التي يقارنها نكت الأرض غالباً بنحو الأصبع)^(١).

وشاء الله - عز وجل - أن يكون إخراج هذه "النكت" وتحقيقها مادة بحثي في هذه المرحلة، وذلك للأسباب التالية:

١- رغبتى الشديدة وحرصى على خدمة لغة القرآن الكريم بتحقيق هذا الكتاب ودراسته ، كما حرصت على التنوع في أطروحتي مرحلة الماجستير والدكتوراه بين الموضوع والتحقيق، ولما كانت أطروحة الماجستير في موضوع عنوانه (مسائل التصريف عند السمين الحلي من خلال كتابيه "الدر المصون" و "عمدة الحفاظ" دراسة وتقويماً)، رغبت في أن تكون مادة بحثي في مرحلة الدكتوراه تحقيق كتاب من كتب التراث..

٢- أن الشهاب الخفاجي من كبار أئمة العربية في مختلف فنونها اللغوية والنحوية والبلاغية، وظهر وتجلى ذلك الجهد والعلم في مؤلفاته الموجودة والمتناولة في علمي اللغة والبلاغة، أما جهده النحوي والصرفي فلم يكن معروفاً لدى الباحثين إلا من خلال بعض المسائل المثورة في ثنايا مؤلفات الخفاجي المطبوعة والموجود من المخطوطات، ولم تُضم في مؤلف مستقل موجود للشهاب الخفاجي، مع أن أصحاب التراجم ذكروا له مؤلفات مستقلة في النحو والتصريف كتعليقته على التسهيل، وحواشيه على شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وتعليقه على مغني ابن هشام، كما ذكروا أن جميع هذه المؤلفات مفقودة لم يعثر لها على أثر، وبعد أن يسّر الله لي الوقوف على نسخ من نكت الخفاجي على المغني أردت أن أكمل ذلك العقد الجميل من مؤلفات الخفاجي في علوم العربية بإخراج هذه النكت.

٣- ما وقفت عليه من فوائد مهمة وتعليقات مفيدة وتحقيقات دقيقة ومباحث نادرة، ومصادر مفقودة، تنبئ عن نضج فكري وعقلي لدى الخفاجي في ميدان النحو واللغة، رأيت أنه من الظلم ألا تخرج هذه النكت، وألا يفيد منها الباحثون في مجال العربية.

(١) تاج العروس: (٥٩٣/١). (نكت).

هذه الأسباب وغيرها شدت عزمي وبعثت همي على سرعة إخراج هذا الكتاب ووضعه بين يدي طلاب العلم، وحرصت أشد الحرص وبذلت جهداً مضيئاً في إخراجه بصورة قريبة من مراد مؤلفه، وواجهت في ذلك صعوبات وعقبات لم تكن في حسابي، من أهمها:

١- كثرة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الشهاب الخفاجي مع تنوعها، حيث زادت على المائة، وهذه المصادر بعضها مفقود، وبعضها يصعب الحصول عليها إلا بشق الأنفس.

٢- استعماله بعض أساليب علماء المنطق وعباراتهم، وبضاعتي في ذلك قليلة مما جعلني أسأل أهل الاختصاص في ذلك، وأقف على بعض الكتب عليّ أصل إلى إيضاح المراد.

٣- لم يشرح كلام ابن هشام كاملاً، بل يجتزئ العبارة اجتزاءً، ولا يشرح إلا ما يراه مهماً يستحق الشرح، مما حدا بي إلى ذكر نصّ ابن هشام السابق واللاحق في أعلى الصفحة حتى يتبين المراد وتتضح الفكرة.

وقد انتظم هذا العمل وسار في مقدمة وتمهيد وقسمين وفهارس عامة تفصيلها كالتالي:

المقدمة: ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع وأهم ما واجه العمل من صعوبات وخطة البحث.

التمهيد: ابن هشام وكتابه المغني، والشهاب الخفاجي -حياته وآثاره - وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن هشام وكتابه "مغني اللبيب".

المبحث الثاني: الشهاب الخفاجي -حياته وآثاره.

القسم الأول: دراسة الكتاب، وجاء في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نكت الشهاب على مغني اللبيب -عرض وتحليل - وجعلته في

ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: منهج الخفاجي في نكته على المغني، وجاء في ستة مطالب:

المطلب الأول: أسلوبه.

المطلب الثاني: مصادره.

المطلب الثالث: شواهد.

المطلب الرابع: تعليقاته.

المطلب الخامس: نسبه للآراء.

المطلب السادس: ترجيحاته واختياراته.

المبحث الثالث: مسائل الكتاب النحوية والصرفية واللغوية، وجاء في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقة تناوله المسائل.

المطلب الثاني: موقفه من البصريين والكوفيين من خلال تلك المسائل.

المطلب الثالث: موقفه من ابن هشام.

الفصل الثاني: نكت الخفاجي على المغني بين كتب النحو في عصره، وجاء في مبحثين:

المبحث الأول : أهميته بين كتب النحو عموماً في عصره، وشروح المغني

بوجه خاص.

المبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده.

الفصل الثالث: موازنة بين نكت الخفاجي وحاشيتي الأمير والدسوقي، وجاء في

ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الأسلوب:

المبحث الثاني: المادة العلمية.

المبحث الثالث: تحليل الأحكام.

المبحث الرابع: الاختيار والترجيح.

المبحث الخامس: تحقيق المسائل.

المبحث السادس: المصادر المعتمدة، والموقف منها.

المبحث السابع: الشواهد.

المبحث الثامن: ماله وما عليه.

القسم الثاني: النص المحقق، وصدرته بوصف تفصيلي للنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ثم أتبعته بذكر المنهج الذي سرت عليه في التحقيق، ثم عقّبه بالنص المحقق، وذيّلت ذلك كله بفهارس عامة؛ ليسهل الرجوع إلى محتوى البحث والإفادة منه، وهي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس القراءات القرآنية.

فهرس الحديث والأثر..

فهرس الشعر.

فهرس أقوال العرب وأمثالهم.

فهرس لغات القبائل.

فهرس الأعلام.

فهرس المواضع والبلدان.

فهرس المذاهب والطوائف والقبائل.

فهرس الكتب المذكورة في المتن.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الفهارس.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعد وأسهم في إخراج هذا الكتاب، بداية بإدارة الجامعة المباركة، ومروراً بكلية اللغة العربية ممثلة في عميدها ووكيلها ورئيس قسم اللغويات بها.

والشكر موصول لفضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد حسن محمد يوسف، الذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في تأييدي على اختيار الموضوع، وفضيلة الأستاذ الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي رئيس القسم في وقت تسجيل الموضوع، فكان نعم الأستاذ والمرتبّ فجزاهما الله خير الجزاء ومتعهما بالصحة والعافية وبارك فيهما.

ثم الشكر الوافر لكلّ من أعانني على إتمام هذا البحث وساعدني بإمدادي بالمصادر والمراجع النادرة، أو بالتوجيه والإرشاد والاقتراح من زملاء في هذه الجامعة، أو في جامعتي الإمام، وجامعة أم القرى، فيسّر الله أمورهم وشكر سعيهم وأجزل أجرهم.

وختام شكري وأوفاه لفضيلة أستاذه وشيخي الأستاذ الدكتور/ محمد محمد فهمي عمر المشرف على الرسالة؛ لما لقيته من فضيلته من تقدير عملي ومتابعة جادة ودقيقة ومتميزة لما كتبه، فقد قرأ هذا البحث حرفاً حرفاً وعلّق عليه تعليقات أفدت منها الشيء الكثير، كما وجدت فيه رحابة الصدر، فلم يخل عليّ بوقت، ولم يؤخّر لي عملاً، فهو بحقّ والدّ قبل أن يكون مشرفاً ومعلماً، فلا أجد ما أكافؤه به سوى الدعاء له بالتوفيق الدائم، وأن يبارك الله له في عمره وماله ووقته وولده، وجزاه الله خير الجزاء.

وفي الختام أقول: هذا جهد المقلّ وعمل بشريّ، النقص والخطأ فيه واردان، فمن وجد فيه ما يفيد فليحمد الله ثم ليدع لمؤلفه ولكلّ من سعى في إخراجهِ بالخير والرحمة والأجر، ومن وجد فيه ما يكدر صفوه من نقص أو تقصير فلينسبه إلى محققه، وليدعو لي بالعفو والمغفرة والإحسان.

والحمد لله أولاً وآخراً وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**التمهيد : ابن هشام وكتابه « مغني اللبيب »
والشهاب الخفاجي – حياته وآثاره**

وفيه مبحثان

المبحث الأول:

ابن هشام وكتابه « مغني اللبيب »

المبحث الثاني:

الشهاب الخفاجي، حياته وآثاره

المبحث الأول: ابن هشام وكتابه « مغني اللبيب » ، وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: ابن هشام - حياته وآثاره - بإيجاز:

هو الشيخ العلامة، أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين، الخزرجي، الأنصاري، الشافعي، ثم الحنبلي.

ولد في القاهرة؛ في شهر ذي القعدة، عام ثمان وسبعمائة من الهجرة النبوية الشريفة، وفيها ترعرع ونشأ، وأتصل بأشهر علماء عصره، فتلقى العلوم المختلفة على أيدي شيوخ مصر في زمانه، كابن جماعة، محمد بن إبراهيم الكناي. (ت ٧٣٣هـ)^(١)، وعمر بن علي الإسكندري المعروف بالتاج الفاكهاني. (ت ٧٣٤هـ)^(٢)، وشهاب الدين عبد اللطيف ابن المرحّل. (ت ٧٤٤هـ)^(٣)، وعلي بن عبد الله الأردبيلي المعروف بتاج الدين التريزي. (ت ٧٤٦هـ)^(٤)، ومحمد بن محمد بن نعيم، شمس الدين، المعروف بابن السراج. (ت ٧٤٩هـ)^(٥)، وغيرهم من العلماء.

وتخرّج على يديه جماعة من العلماء، من مصر وغيرها، فأصبحوا أئمة وأعلاماً، منهم: جمال الدين، إبراهيم بن محمد اللحيمي. (ت ٧٩٠هـ)^(٦)، وعبد الخالق بن علي ابن الحسين بن الفرات. (ت ٧٩٤هـ)^(٧)، وسراج الدين، عمر بن علي الأنصاري. (ت ٨٠٤هـ)^(٨).

جباه الله مكانة علمية عالية، ودرجة مرتفعة بفضل ما أكرمه الله به من تحصّله على علوم مختلفة برع فيها وأتقنها، وبلغ فيها درجة الاجتهاد خصوصاً علوم العربية، فصار بما

(١) ينظر: فوات الوفيات - لابن شاکر: (٢٩٧/٣).

(٢) ينظر: الدرر الكامنة - لابن حجر العسقلاني: (٢٥٤/٣).

(٣) ينظر: بغية الوعاة: (٦٨/٢).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: (١٤٣/٣).

(٥) ينظر: بغية الوعاة: (٦٨/٢).

(٦) ينظر: هدية العارفين - للبغدادي: (١٨/١).

(٧) ينظر: المرجع السابق: (٥٠٩/١).

(٨) ينظر: المرجع السابق: (٧٩١/١).

سيبويه عصره، وإمام دهره، برّ فيها أقرانه، وشُهِدَ له بالتقدّم والرُّسوخ فيها، فأقبل الناس عليه، ينهلون من معين علمه الصافي، وكان -رحمه الله- مع ذلك العلم الغزير، شديد التواضع، ودمت الخلق، مشفقاً رقيق القلب، فيه ورع وتقى.

قال عنه السبكي: «نحويّ هذا الوقت»^(١).

وقال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه»^(٢).

وقال عنه أيضاً: «إنّ ابن هشام على علم جمّ، يُشْهَدُ له بعلوّ قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جنّي، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوّة ملكته، وإطلاعه»^(٣).

وقال عنه ابن حجر: «إنه انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدّقيقة والاستدراكات العجيبة والتّحقيق البالغ، والإطلاّع المفرط، والاقتدار على التّصرّف في الكلام، والمَلَكَة الّتي كان يتمكّن بها من التّعبير عن مقصوده بما يريد مُسهّلاً وموجزاً»^(٤).

وقال عنه الشوكاني: «وقد تصدّر للتّدرّيس، وانتفع به النّاس، وتفرّد بهذا الفنّ، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من المَلَكَة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارَت مصنّفاته في غالب الدّيار»^(٥).

ومما يدلُّ على علوّ قدره، وتصدّره في علوم العربيّة وسائر العلوم، ما تركه -رحمه الله- من مصنّفات جليّة وآثار قيّمة، يظهر فيها علمه الواسع ومعرفته المتنوعة ودقّته في تناول المسائل وتحقيقتها، ومن هذه المصنّفات الّتي خلفها ابن هشام -رحمه الله- لمن جاء من بعده نبزاً يضيء الطريق لمن أراد تلك العلوم:

(١) ينظر: طبقات الشافعية: (٢٨١/٩).

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون: (٦٩٠/٢).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (٧١٤/٢).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: (٤١٥/٢ - ٤١٦).

(٥) ينظر: البدر الطالع: (٤٠١/١ - ٤٠٢).

١- «اعتراض الشرط على الشرط»، و ٢- «الإعراب عن قواعد الإعراب»، و ٣- «إقامة الدليل على صحة التمثيل»، و ٤- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و ٥- «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»، و ٦- «الجامع الصغير»، و ٧- «حواشٍ على الألفية»، و ٨- «حواشٍ على التسهيل»، و ٩- «شذور الذهب»، و ١٠- «شرح بانت سعاد»، و ١١- «شرح اللوحة»، و ١٢- «عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب»، و ١٣- «قطر الندى وبل الصدى»، و ١٤- «القواعد الصغرى»، و ١٥- «القواعد الكبرى»، و ١٦- «المسائل السفريّة»، و ١٧- «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، و ١٨- «موقد الأذهان».

وهذه بعض مؤلفاته، فقد زادت كتبه على الخمسين، جلّها مطبوع متداول بين أيدي الباحثين، ومنها ما هو مخطوط، وجزء يسير مفقود. وبعد أن عاش ابن هشام مدة من الزمن يُعلّم ويؤلف، وافته المنية ليلة الجمعة، في الخامس من شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، وله من العمر ثلاث وخمسون سنة، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته^(١).

(١) هذه ترجمة موجزة لابن هشام، وذلك لأنه قد دُرِس ودُرِست مؤلفاته وجهوده فأردت التعريف به بشكل واضح وموجز، وللزيادة في ترجمته ينظر: الدرر الكامنة - لابن حجر : (٤١٥/٢)، و بغية الوعاة: (٦٨/٢)، وشذرات الذهب - لابن العماد: (١٩١/٦)، والبدر الطالع - للشوكاني: (٤٠٠/١)، وهدية العارفين - للبغدادى: (٤٦٥/١)، والأعلام - للزركلي : (١٤٧/٤). وهناك دراسات متخصصة كتبت حوله منها: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي- للدكتور/ علي فودة، و الكتابة النحوية عند ابن هشام من خلال مغني اللبيب - رسالة ماجستير للباحث محمد فقيه، والمدرسة النحوية في مصر والشام - للدكتور/ عبد العال سالم مكرم، وغيرها.

المطلب الثاني: كتاب « المغني » وقيّمته العلمية بإيجاز:

يُعد « مغني اللبيب » من أجلّ كتب ابن هشام قدرًا، وأعظمها نفعًا، وأكثرها استيعابًا، وأغزرها فائدة، استوفى فيه ابن هشام أحكام الإعراب بجملة ومفصلة، وتكلّم فيه عن الحروف والأدوات والجمال، أحسن سبكّه ورصفه، فجاء سلسلاً واضحاً مترابطاً، لا يستغني عنه عالم ولا طالب علم، شاع ذكره وعمّ نفعه، فاق الكثير من كتب النحو بحسّن طريقة التصنيف المبتكرة، حيث خالف ما سار عليه هو ومن سبقه من النحاة طريقة التأليف في النحو، فقسّم فيه موضوعات النحو وأبوابه وأحكامه ثمانية أبواب، الباب الأول حصّره في الحروف والأدوات، فجمع فيه ما يتّصل بها من أحكام وقواعد، مبوّباً لها حسب ترتيب حروف المعجم، مراعيّاً في التّرتيب الحرف الأول فقط، ثم أتبع هذا الباب أبواباً أخرى تتعلّق بأحكام الجمل وقواعدها وتراكيبها وأشباه الجمل، وأقسامها، والأمور الخاطئة التي يقع فيها العربون، وكيفية تصحيح تلك الأخطاء، ثم بيّن في باب آخر أحكاماً خاطئة كثيرة الدوران على الألسن، ثم ختم هذا الكتاب الجليل بباب مهمّ بيّن فيه القواعد الكلية التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الأمور الجزئية.

ونتيجة لما أنصف به الكتاب من صفات قيّمة، ولما امتاز به من فوائد كثيرة وطرائف دقيقة، أقبل عليه العلماء في مختلف البلدان وعلى مر العصور بالدرس والشرح والتعليق، فكثرت حوله الدّراسات، ونيلت بسببه كثير من الرّسائل العلميّة في مختلف الجامعات في العصور المتأخّرة، فهو بحقّ يصدق عليه قول الشاعر:

يَزِدُّهُمْ النَّاسُ عَلَى بَابِهِ وَالْمَوْرِدُ الْعَذْبُ كَثِيرُ الرَّحَامِ^(١)

وقد عرف العلماء والأدباء قدره وقدر مؤلفه - رحمه الله - فأثنوا عليه شعراً ونثراً، من

ذلك قول بهاء الدين القيراطي:

جَلَا ابْنُ هِشَامٍ مَنْ أَعَارَيْهِ لَنَا عَرُوسًا عَلَيْهَا الدَّهْرُ لَا يَنْبِي
وَأَبْدَى لِأَصْحَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفًا يُفْدَى بَعَيْنٍ كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذُنٍ

(١) بيت من بحر السّريع لبشار بن برد. ينظر: ملحق ديوانه: (٢١٢/٤).

وَأَهْدَى لَهُمْ مِنْ كَنْزِهِ الذَّهَبَ الَّذِي تَقَرُّ لَهُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ
وَلَقَبَهُ مُغْنِي اللَّيْبِ فَأَصْبَحُوا وَمَا مِنْهُمْ إِلَّا فَقِيرٌ إِلَى الْمَغْنِيِّ^(١)

ويقول فيه الدماميني:

أَلَا إِنَّمَا مُغْنِي اللَّيْبِ مَصْتَفًى جَلِيلٌ بِهِ النَّحْوِيُّ يَحْوِي أَمَانِيَّةً
وَمَا هُوَ إِلَّا جَنَّةٌ قَدْ تَزَخَّرَتْ أَمَّا تُنْظَرُ الْأَبْوَابُ فِيهِ ثَمَانِيَّةً^(٢)

وفيما يلي سردٌ لبعض المؤلفات التي قامت حول «المغني» من شروح، وحواشٍ، وتعليقات

ومختصرات، ونظم، فيما وقفت عليه أو وقفت على من أشار إليه:

١ — «تحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب»^(٣) — للسيوطي. (ت ٩١١هـ).

٢ — «تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب» — للدماميني (ت ٨٢٨هـ)، ويعرف لدى الباحثين
«بالحاشية الهندية»، ألفه في بلاد الهند^(٤).

٣ — «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب»^(٥) — للسيوطي .

٤ — «التعليقة المصرية»^(٦) — للدماميني ، وهو تعليق صغير على المغني، ألفه في مصر .

(١) ينظر: شرح المغني — للدماميني (المزج) : (١٧/١)، والفتح القريب — للسيوطي، ص : (١٦).

(٢) ينظر: المزج : (١١/١).

(٣) ينظر: كشف الظنون : (١٧٥٣/٢).

(٤) ينظر : كشف الظنون : (١٧٥٢/٢) ، وحقق الكتاب مرتين في مصر الجزء الأول رسالة دكتوراه للباحث إبراهيم حسن إبراهيم في عام ١٩٧٣م، والجزء الثاني رسالة دكتوراه للباحث عبد الجواد حسين في عام ١٩٨٤م. وفي المغرب، الجزء الأول رسالة دكتوراه للباحث محمد اللوحي سنة ١٩٩٣م، والجزء الثاني رسالة دكتوراه للباحث محمد غنصور سنة ١٩٩٣م.

(٥) ينظر: كشف الظنون : (١٧٥٣/٢).

(٦) ينظر: كشف الظنون : (١٧٥٢/٢).

- ٥- « تنزيه السلف عن تمويه الخلف » - لشمس الدين، محمد بن الصائغ الحنفي الزمردي. (ت ٧٧٦هـ). حاشية على المغني، وصل فيها إلى أثناء حرف الباء الموحدة^(١).
- ٦- « حاشية على حاشية الدماميني على المغني » - لعبد الله بن محمد الطبلاوي. (ت ١٠٢٧هـ)^(٢).
- ٧- « حاشية على شرح المغني لابن الصائغ » - لمصطفى بن بير الرومي، المعروف بعزمي زاده. (ت ١٠٤٠هـ)^(٣).
- ٨- « حاشية على مغني اللبيب » - لمحمد بن محمد السنباوي، المعروف بالأمير. (ت ١٢٣٢هـ)^(٤).
- ٩- « حاشية على مغني اللبيب » - لمحمد بن أحمد الدسوقي. (ت ١٢٣٠هـ)^(٥).
- ١٠- « ديوان الأريب مختصر مغني اللبيب » - لشمس الدين محمد بن إبراهيم البيهقوري. (ت ٨٦٣هـ)^(٦).
- ١١- « شرح ديوان الأريب مختصر مغني اللبيب » لمحمد بن عبد المجيد السامولي. (ت ٩٦١هـ)^(٧).

(١) ينظر: بغية الوعاة: (١/١٥٥)، وكشف الظنون-لحاجي خليفة: (٢/١٧٥٢).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر - للمجدي: (٢/٧٢٠).

(٣) ينظر: خلاصة الأثر - للمحبي: (٤/٣٩٠)، ومخطوطات عارف حكمت: (٥٣/٤١٥).

(٤) ينظر: عجائب الآثار - للحبري: (٤/٢٨٤ - ٢٨٧) وهو مطبوع.

(٥) ينظر: المصدر السابق: (٤/٢٣١)، وهو مطبوع عدة طبعات.

(٦) ينظر: كشف الظنون: (٢/١٧٥٤).

(٧) ينظر: هدية العارفين: (٢/٢٤٤)، وحقق الكتاب في رسالة دكتوراه الباحث / أحمد بسيوني في

في جامعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م.

- ١٢- «شرح شواهد المغني» - للسيوطي. (ت ٩١١هـ) ^(١).
- ١٣- «شرح شواهد المغني» - لشمس الدين الفناري، (ت ٨٣٤هـ)، له شرحان على شواهد المغني أحدهما كبير والآخر صغير ^(٢).
- ١٤- «شرح على المغني» - لنور الدين العسيلي. (ت ٨٩٠هـ) ^(٣).
- ١٥- «غناء الأريب في فهم مغني اللبيب» - لمحمد أصغر القزويني. (ت ١١٥٠هـ) ^(٤).
- ١٦- «غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب» - لمصطفى الأنطاكي (ت ١١٠٠هـ) ^(٥).
- ١٧- «الفتح القريب» للجلال السيوطي ^(٦).
- ١٨- «القصر المبني على حواشي المغني» - لعبد الهادي الأبياري. (ت ١٣٠٥هـ) ^(٧).

-
- (١) مطبوع بإشراف لجنة التراث العربي .
- (٢) ينظر: كشف الظنون : (١٧٥٢/٢) .
- (٣) ينظر: المرجع السابق : (١٧٥٣/٢).
- (٤) ينظر: معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة: (٥٨/١٢)، وقد حقق الكتاب في رسالتي دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود للباحثين: إسحاق أبو يوسف، وعبد الله أبو دجين سنة ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ.
- (٥) ينظر: هدية العارفين: (٤٤٢/٢)، وقد حقق الكتاب في رسالتي دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحثين: علي النملة، وقاسم بدماصي سنة ١٤١٩هـ.
- (٦) حقق بعض الكتاب في جامعة أم القرى في رسالة دكتوراه للباحث: مرزوق عطوي المرزوقي سنة ١٤١٧هـ، ثم حقق بعضه في الجامعة الإسلامية في رسالة ماجستير للباحث: عبدالله الشنقيطي سنة ١٤١٩هـ، وحقق بعضه في رسالة ماجستير في جامعة دمشق سنة ١٩٩٩م، للباحث: عبدالمجيد فلاح .
- رسالة دكتوراه للباحث محمد غنصور سنة ١٩٩٣م.
- (٧) طبع طبعة قديمة مع حاشية الأمير على المغني ، لم يُذكر فيها مكان الطبع ولا تاريخه .

- ١٩- «كلمات كافية تغني الأريب في حل مشكلات مغني اللبيب» - لمحمد بن عمر البغدادي. (ت ١١٩٥هـ) ^(١).
- ٢٠- «لباب المغني» وهو نظم للمغني - لأبي النجا بن خلف المصري. ولد عام (٨٤٩هـ) ^(٢).
- ٢١- «المحاكمة بين شراح المغني الدماميني والشمني وابن الملا» - لعبد الله السويدي. ت (١٠٧٤هـ) ^(٣).
- ٢٢- «مختصر مغني اللبيب» - لمحمد بن مصطفى، المعروف بأقكرمان. (ت ١١٧٤هـ) ^(٤).
- ٢٣- «المرج» - للدماميني، وهو شرح مزج به عبارته بعبارة ابن هشام، وصل فيه إلى حرف الفاء، وهو أنفس هذه الشروح وأوسعها غير أنه لم يكتمل، وهو آخر شروحه ^(٥).
- ٢٤- «مغني الحبيب على مغني اللبيب» - لمحمد بن إبراهيم، رضي الدين ابن الحنبلي. (ت ٩٧١هـ) ^(٦).

(١) ينظر: مخطوطات مكتبة عارف حكمت: (٤١٥/١٧١).

(٢) ينظر: كشف الظنون: (١٧٥٤/٢).

(٣) ينظر: مجلة المجمع العلمي - دمشق: (٤٤٩/٧).

(٤) ينظر: مخطوطات مكتبة عاطف أفندي - الإسكندرية برقم: (نحو ٣٩).

(٥) ينظر: بغية الرعاة: (٦٧/١)، وكشف الظنون: (١٧٥٢/٢، ١٧٥٣)، وطبع الكتاب قديماً

بمحاكية النصف من الكلام - للشمني في المطبعة البهية في مصر.

(٦) ينظر: المرجع السابق: (٢٤٨/٢)، وحقّق الكتاب في رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية

للباحث: علي النصّار سنة ١٤١٩هـ.

- ٢٥- «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» - لأبي العباس الشُّمْنِيّ. (ت ٨٧٢هـ) ^(١) .
- ٢٦- «منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب» - لابن الملا الحصكفي الحلبي. (ت ١٠٠٣هـ) ^(٢) .
- ٢٧- «مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب» - لمحمد بن محمد الأرنؤقي - المعروف بوحىي زاده. (ت ١٠١٨هـ) ^(٣) .
- ٢٨- «نكت على مغني اللبيب» - لأحمد بن محمد، شهاب الدين الخفاجي. (ت ١٠٦٩هـ) ^(٤) ، وهو ما أقوم بتحقيقه ودراسته، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل ^(٥)

-
- (١) ينظر: بغية الوعاة: (٣٧٧/١)، وقد حقق الكتاب في رسالتي ماجستير، للباحثين: محمد وليد، وعلى عفان في جامعة دمشق سنة ١٩٨٦م، ثم حقق مرة أخرى في رسالتي ماجستير في جامعة القاهرة للباحثين: عبد الحميد عبد المبدى، وأحمد محمود الرفاعي سنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥م .
- (٢) ينظر: كشف الظنون: (١٧٥٣/٢)، حقق جزء منه في رسالة ماجستير في جامعة الأزهر للباحث: ياسين إبراهيم عفيفي.
- (٣) ينظر: المرجع السابق: (١٧٥٣/٢)، ويقوم بتحقيقه مجموعة من الباحثين في الجامعة الإسلامية .
- (٤) ينظر: السوانح والبوارح - للخفاجي: (لوحه ٥٢/أ)، وعقد الجواهر - للشُّلِّي: (لوحه ١١٨/أ).
- (٥) ينظر: دراسة الكتاب، ص: (٢٠) .

المبحث الثاني: الشهاب الخفاجي : حياته وآثاره، في مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالخفاجي بإيجاز:

هو أحمد بن محمد بن عمر، الخفاجي، المصري، الحنفي، شهاب الدين، أبو العباس، يرجع نسبه إلى قبيلة خفاجة، وهي فرع من بني عامر^(١).

ولد في خانقاه سرياقوس، في مصر سنة (٩٧٧هـ)، ونشأ في ظل أسرة ثرية، تحت رعاية والده، الذي كان له الأثر الأول في غرس حب العلم وأهله في نفس ولده، فأخذ يتعلم ويدرس على علماء مصر وأدبائها في سن مبكرة، وبعد أن شبَّ وكبر، بدأ في التنقل والتَّرحال في بلاد المسلمين طلباً للعلم وشغفاً في السفر، فرحل إلى الحجاز، وقرأ على عدد من علمائه، ثم رحل إلى بلاد الروم والتقى بعدد من علمائها وأدبائها، وكان في أثناء تنقلاته بين الحجاز والروم، يزور بعض مدن الشام ويلتقي بعلمائها وفضلاتها، فزار دمشق وحلب، وفي نهاية حياته استقر به المقام في مصر، فتفرَّغ للتَّعليم والتَّدريس والتَّأليف.

والخفاجي -رحمه الله- كان يتَّصف بلطافة الطَّبع، وحلاوة النُّكته، ويتمتَّع بحضور البديهة، عليه هبة ووقار، مع ميل إلى الزُّهد والورع.

وترجع سعة ثقافته وتعدُّد معارفه وتنوُّع علومه إلى كثرة العلماء والأدباء الذين تتلمذ على أيديهم، ومن أبرزهم:

برهان الدين، إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي. (ت ٩٩٤هـ)^(٢)، وشهاب الدين، أحمد ابن قاسم العبادي. (ت ٩٩٤هـ)^(٣)، ومحمد بن أحمد بن حمزة، الملقب شمس الدين الرَّملي. (ت ١٠٠٤هـ)^(٤)، وأحمد بن أبي بكر النَّسفي الخزرجي، الشهير بقعود. (ت ١٠٠٧هـ)^(٥)،

(١) ينظر: جمهرة أنساب العرب - لابن حزم: (٢/٤٦٩).

(٢) ينظر: شذرات الذهب: (٨/٤٣٣).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (٨/٤٣٣).

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: (٣/٣٤٣).

(٥) ينظر: المصدر السابق: (١/١٥٩).

ومحمد بن نجم الدين بن محمد، الملقب شمس الدين الصالح. (ت ١٠١٢هـ) ^(١)، وأبو بكر، إسماعيل بن القطب الرباني، شهاب الدين الشنواني الحسيني. (ت ١٠١٩هـ) ^(٢)، وعلي ابن يحيى، الملقب نور الدين الزبادي. (ت ١٠٢٤هـ) ^(٣). وغيرهم كثير.

فحصل له علم كثير متنوع في شتى المعارف، وأدب راق ظهر في أسلوبه، مما أدى إلى ذبوع صيته وانتشار ذكره في كثير من بلاد الإسلام؛ جعله مقصداً لطلاب العلم والأدب، فقد كان - رحمه الله - كاتباً لامعاً وشاعراً مبدعاً ومؤلفاً متقناً، عالماً محرراً، ومن أشهر تلاميذه وأبرزهم :

عبد البر بن عبد القادر الفيومي. (ت ١٠٧٢هـ) ^(٤)، وفضل الله بن محب الله المحبّي. (ت ١٠٨٢هـ) ^(٥)، وعبد القادر بن بازيد البغدادي. (ت ١٠٩٣هـ) ^(٦)، وبرهان الدين، إبراهيم الكوراني. (ت ١١٠١هـ) ^(٧)، وعبد الله بن سالم بن محمد، أبو سالم المغربي، (ت ١١٤٢هـ) ^(٨)، ومحمد بن سليمان العناني، (ت ١١٤٢هـ) ^(٩)، ومحمد بن عمر الخوانكي ^(١٠).

وهذا دليل واضح على مكانة الخفاجي، ومدى تأثيره علماً ومعرفة وتحقيقاً وتدقيقاً في شتى العلوم والمعارف.

(١) ينظر: خلاصة الأثر: (٣٣٩/٤).

(٢) ينظر: ربحانة الألبا: (٣٠١/١).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (٣٥١/١).

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: (٢٩١/٢).

(٥) ينظر: المصدر السابق: (٣٧٧/٣).

(٦) ينظر: المرجع السابق: (٤٥١/٢).

(٧) ينظر: عجائب الآثار - للحبري: (٦٦/١).

(٨) ينظر: عجائب الآثار: (٦٥/١).

(٩) ينظر: المرجع السابق: (٦٥/١).

(١٠) ينظر: المصدر السابق: (٩٦/٢).

قال عنه ابن معصوم: «أجرى ينبوع الفضل ما أحجل بمصر نيلها، وبالشَّام سسيحانه، وأهدى لأرباب الأدب رياض أدبه أطيب ريحانة»^(١).

وقال عنه المحيّي: «كان في عصره بدر سماء العلم، ونير أفق النثر والنظم، رأس المؤلفين، ورئيس المصنّفين، وسار ذكره سير المثل، وطلعت أخباره طلوع الشُّهب في الفلك، وكلّ من رأيناه، أو سمعناه ممّن أدرك وقته، معترفون له بالتفرد والتّحرير والتّقدير»^(٢).

ويقول عنه أيضاً: «فما تُظِلّ الخضراء، ولا تُقِلّ الغبراء في زماننا أجرى منه في ميدانها - علوم الأدب - وأحسن تصرفاً بصفاتها، وأمّا فنون الآداب، فهو ابن يجدتها، وأبو عذرتها، ومالك أزمّتها»^(٣).

وقد عمّر الخفاجيّ حتى أناف على التسعين، ثم وافته المنية في يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر رمضان سنة (١٠٦٩هـ).

رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له الأجر والمثوبة^(٤).

(١) ينظر: سلافة العصر - لابن معصوم، ص: (٤٤).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: (٣٣١/١).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (٣٣٦/١).

(٤) هذه ترجمة يسيرة مقتضبة للشهاب الخفاجي، اكتفيت بها إتماماً للبحث؛ لكثرة الدراسات التي دارت حوله وللمزيد في ترجمته، ينظر: ريحانة الألباء - للخفاجي: (٣٢٧/٢)، وخلاصة الأثر: (٣٣/١)، وسلافة العصر، ص: (٤٢٠)، والأعلام: (٢٣٨/١)، ومعجم المؤلفين: (١٣٨/٢)، كما قامت حوله وحول جهوده دراسات أكاديمية متخصصة منها: رسالة دكتوراه بعنوان «الشهاب الخفاجي وأثره في النحو» في جامعة الأزهر سنة ١٩٨٤م. للباحث: صلاح السيّد، ورسالة ماجستير بعنوان «شهاب الدين الخفاجي وجهوده في اللغة» في الجامعة الإسلامية سنة ١٤١٢هـ. للباحث: عبد الرزاق الحربي، ورسالة ماجستير بعنوان «الشهاب الخفاجي نحويّاً» في جامعة مؤتة سنة ١٩٩٧م. للباحث: حاتم القضاة، وغيرها.

المطلب الثاني: آثاره الموجودة والمفقودة:

- توافر الخفاجي - رحمه الله - على علم غزير، وثقافة واسعة في شتى المعارف، وظهر ذلك جلياً في ما تركه من آثار ومؤلفات كثيرة في مختلف الفنون.
- وهذه الآثار منها ما هو مطبوع، ومنها ما يزال مخطوطاً حسب اطلاعي، ومنها ما يزال مفقوداً، لأنني لم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً، ومن هذه الآثار:
- ١ - إخوان الصفا وهدايا أجدان الوفا^(١).
 - ٢ - الأُمالي^(٢).
 - ٣ - برد الجنان في دخول الأطفال الجنان^(٣).
 - ٤ - بيان ما أشكل على الطلاب في آيتين من أول سورة الأنعام^(٤).
 - ٥ - تُحفة الفُلك في شأن رسالته للملك^(٥).
 - ٦ - تحفة من نسمات القبول لتعريف العهد الذي في الصلّة والموصول^(٦).
 - ٧ - تعليقة على التسهيل - لابن مالك^(٧).
 - ٨ - جنة الولدان^(٨).
 - ٩ - حاشية على شرح الشريف الجرجاني على القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي^(٩).

(١) مخطوط، في مكتبة تيمور (٣٣١ مجاميع) ونسخة أخرى في راشد أفندي في تركيا برقم (١٥٤١-٢/٦١٠).

(٢) كتاب مفقود. ينظر: عناية القاضي: (٣٤/٨).

(٣) مخطوط، له نسخة في التيمورية. مجموع رقم (١/٣٣١).

(٤) رسالة مخطوطة في راشد أفندي برقم (٥٥٨) ضمن مجموع برقم (١٠/٦١٠).

(٥) مخطوطة، له نسخة ضمن مجموع برقم (٦/٣٣١) في التيمورية.

(٦) مخطوط، له نسخة ضمن مجموع برقم (٧/٣٣١) في التيمورية.

(٧) مفقود. ينظر: الشهاب الخفاجي - لصالح عبد العزيز، ص: (٦٣).

(٨) رسالة مطبوعة. ينظر: الأعلام: (٢٣٨/١).

(٩) مخطوط، له نسخة في دار الكتب برقم (١٦٣/ بلاغة).

- ١٠ - حاشية على شرح الفرائض^(١).
- ١١ - حاشية على حاشية الشيخ ناصر الدين على شرح التفتاراني في التصريف^(٢).
- ١٢ - حديقة السحر في قرص الشعر^(٣).
- ١٣ - حواشٍ على الجامي^(٤).
- ١٤ - حواشٍ على التسهيل^(٥).
- ١٥ - حواشٍ على الرضي^(٦).
- ١٦ - حواشٍ على شرح السراجية^(٧).
- ١٧ - حواشٍ على العقائد^(٨).
- ١٨ - حواشٍ على المطول^(٩).
- ١٩ - خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا^(١٠).
- ٢٠ - ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب^(١١).
- ٢١ - ديوان شعر^(١٢).
- ٢٢ - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا^(١٣).

-
- (١) مفقودة، ينظر: ريحانة الألبا: (٣٤٠/٢).
 - (٢) مخطوط، له نسخة في الأزهرية برقم: (١٥٩٠٢/١٩٥).
 - (٣) مفقود، أشار إليه الخفاجي في الريحانة: (٨٨/١).
 - (٤) مفقود، ذكره الخفاجي في الريحانة: (٣٤٠).
 - (٥) مفقود، أشار إليه الخفاجي في السوانح والوارح: (لوحة ٩٣/أ).
 - (٦) مفقود، ذكره الخفاجي في الريحانة: (٣٤٠/٢).
 - (٧) مفقود، ذكره في عناية القاضي: (١٠٨/٧).
 - (٨) مفقود، ذكره في نسيم الرياض: (٣٧١/٣).
 - (٩) مفقود، ذكره في عناية القاضي: (١٣٨/٤).
 - (١٠) مخطوط، له عدة نسخ في عدد من المكتبات منها الأزهر برقم (٦٨٨٨/٢٨٢ أباطة).
 - (١١) مطبوع، ينظر: معالم الأدب العربي - لعمر فروخ: (٦٤٠/٢).
 - (١٢) مخطوط، له عدة نسخ منها التيمورية رقم (٣٩٣).
 - (١٣) طبع عدة مرات، منها طبعة بولاق سنة ١٢٧٣هـ، وطبع في مصر سنة ١٢٩٤هـ، وأخرى سنة ١٣٠٦هـ.

- ٢٣- ربحانة الندمان^(١).
 ٢٤- الروض النضير في شرح شواهد التفسير^(٢).
 ٢٥- سخّ العارض على شرح جيمية ابن الفارض^(٣).
 ٢٦- السّوانح والبوارح^(٤).
 ٢٧- شفاء الغلّة في استثناء الجملة^(٥).
 ٢٨- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل^(٦).
 ٢٩- شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريرى^(٧).
 ٣٠- الشّهْب السيّارة^(٨).
 ٣١- طراز المجالس^(٩).
 ٣٢- عتاب الزّمان في سبب حجب وحرمان بني الأعيان^(١٠).
 ٣٣- عناية القاضي وكفاية الرّاضي^(١١).
 ٣٤- قلائد التّحور من جواهر البحور^(١٢).

- (١) مخطوط، له عدة نسخ منها نسخة نجيب باشا في تركيا برقم (٣٧٤).
 (٢) مفقود، ذكره الخفاجي في عناية القاضي: (١٤٨/١).
 (٣) مخطوط في تشستريتي برقم (٢/٣٩٧٢)، وله مصورة في جامعة الإمام بالرقم نفسه.
 (٤) مخطوط، له نسخ، منها نسخة دار الكتب الوطنية في تونس برقم (٤٠٥٥)، ونسخة الأزهرية برقم (٧٢٤٠/٦٥٣) أباطة.
 (٥) مخطوط، له نسخة في التيمورية في مجموع برقم (٢٥/٣٣١).
 (٦) طبع عدّة مرات، منها طبعة المطبعة الأميرية بمصر سنة (١٢٨٢هـ)، ومطبعة السعادة بمصر سنة (١٣٢٥هـ)، والمطبعة المنيرية سنة (١٣٧١هـ).
 (٧) طبع قديماً. ينظر: معجم المطبوعات - ليوسف سرّكيس: (٨٣١/١).
 (٨) مفقود، ذكره الخفاجي في الرّيحانة: (٣١٤/١).
 (٩) مطبوع. في المطبعة الوهّبية سنة (١٢٨٤هـ).
 (١٠) مطبوع مع ربحانة الألبا.
 (١١) مطبوع، في بولاق سنة (١٢٨٣هـ).
 (١٢) مطبوع، ينظر: الأعلام: (٢٣٨/١).

- ٣٥- كشف المعمي عن مسألة الاسم والمسمى^(١).
 ٣٦- نسيم الرياض في شرح الشفاء للقاضي عياض^(٢).
 ٣٧- نكت على مغني اللبيب^(٣).
 إلى غيرها من المؤلفات والرسائل الكثيرة^(٤).
 وبعد أن قدّم للعلم وأهله ما يديم ذكره، ويكون سبباً له بإذن الله في رفعة منزلته، وافته
 المنية في الثاني عشر من شهر رمضان سنة تسع وستين وألف، وقد أناف على التسعين،
 ودفن في القاهرة. رحمه الله رحمة واسعة^(٥).

(١) مخطوط، له نسخة في راشد أفندي في تركيا برقم (١١٥٣، ٥/٦١٠).
 (٢) طبع عدّة مرات، منها طبعة الأستانة سنة (١٢٦٧هـ)، وطبع في مصر سنة (١٣١٢هـ).
 (٣) مخطوط قيد الإخراج إن شاء الله تعالى.
 (٤) ينظر: «الشهاب الخفاجي وأثره في النحو» - لصلاح عبد العزيز، و«الشهاب الخفاجي وجهوده
 في اللغة» - لعبد الرزاق الحربي.
 (٥) ينظر: عقد الجواهر والذُرر - للشّلي: (لوحه ١١٧ - ب)، وخلاصة الأثر: (٣٤٣/١).

القسم الأول

دراسة الكتاب المحقق وفيه:
ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

نكت على مغني اللبيب - عرض وتحليل

الفصل الثاني:

نكت الخفاجي على المغني بين كتب النحوي في عصره

الفصل الثالث:

موازنة بين « نكت الخفاجي » و « حاشيتي الأمير ، والدسوقي »

الفصل الأول

نكت على مغني اللبيب - عرض وتحليل -

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف

المبحث الثاني

منهج الخفاجي في « نكته » على المغني.

المبحث الثالث

مسائل الكتاب النحوية والصرفية واللغوية

المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عنوان الكتاب:

لم أقف على تسمية معينة لما كتبه الخفاجي على المغني فيما اطلعت عليه من الكتب التي ترجمت للخفاجي، وذكرت له كتاباً على المغني، فممن ذكر ذلك ولكنه لم يسمه الشُّلِّي، حيث ذكر أن له «حاشية على المغني لم تتم»^(١).

ومنهم أيضاً تلميذ الخفاجي البارز عبد القادر البغدادي، حيث أشار إلى هذا الكتاب دون ذكر تسمية معينة، فمرة يقول: «وكتب شيخنا»^(٢)، وتارة أخرى يقول: «فيما كتبه على هذا الكتاب»^(٣).

وعلى نسختي المخطوط اللتين تحصّلت عليهما، عنوان على كل نسخة يختلف عن عنوان النسخة الأخرى، فقد كُتب على صفحة عنوان نسخة «راشد أفندي»: «شرح مغني اللبيب»، ويظهر من نوع الخط أنها كتابه حديثة من عمل المفهرسين.

وكُتب على صفحة عنوان نسخة «ولي الدين»: «نكت على مغني اللبيب - للشهاب الخفاجي»، ويظهر من نوع الخط أنها كتابة قديمة.

وقد ثبت أن هذا المؤلف هو بهذا العنوان، وهو المسمى الذي أراده الخفاجي، وذلك لأمرين:

الأول: تنصيب الخفاجي على هذه التسمية في كتابه الموسوم بالسوانح والبوارح^(٤).
الثاني: قوله في مقدمة هذا المخطوط «نكت على المغني»: (هذه حور مقصورة في الأذهان لم ترها عين طالب، وأبكار أفكار لم يمر بساحتها خاطر خاطب، وثمره من حدائق الإفهام في نكت على مغني اللبيب لابن هشام)^(٥).

المطلب الثاني: نسبة الكتاب للمؤلف:

نسبة هذا المؤلف للخفاجي نسبة صحيحة ثابتة، وذلك للأدلة التالية:

(١) ينظر: عقد الجواهر والذّرر - للشُّلِّي: (لوحه ١١٨-أ).

(٢) ينظر: شرح أبيات المغني: (٣٣٢/١).

(٣) ينظر: شرح الأبيات: (١٠/١).

(٤) ينظر: (لوحه ٥٢/أ).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٩٨).

- ١) إشارة الشَّهاب الخفاجي في كتابه «السَّوانح والبوارح» لهذا الكتاب بشكل صريح^(١).
- ٢) الإشارات والدلالات الواضحة في هذا المخطوط التي يتضح من خلالها أنَّه للخفاجي، ومن هذه الإشارات:
أ- إشارته في «النكت» إلى كتابين من كتبه، وهما «طراز المجالس»^(٢) و«شفاء الغليل»^(٣).
- ب- نقله عن بعض شيوخه، كأبي القاسم العبادي^(٤)، وعن شيخ مشايخه وشيخ والده السيّد عيسى الصفوي^(٥)، ونقله عن شيخ شيوخه ابن كمال^(٦).
- ٣) إثبات الكتاب للخفاجي من خلال النصوص التي نقلها تلميذ الخفاجي الشيخ عبد القادر البغدادي، وأودعها كتابه: «خزانة الأدب» و«شرح أبيات المغني»^(٧).
- ٤) إشارة الشلّي في «عقد الجواهر» إلى أنَّ له حاشية على المغني لم تتم^(٨).
- ٥) أسلوب الخفاجي في هذا المصنّف يقارب ويمثل أسلوبه في سائر مصنّفاته، فقد كُثرت أساليب البلاغة فيه، كما كُثرت مناقشاته للعلماء، وكُثرت القضايا والمسائل الدقيقة فيه، وكُثرت المصادر والمراجع المتعدّدة في ثناياه، إضافة إلى طريقة عرضه وتناوله، كل ذلك متشابه جداً في مصنّفاته، ومنها «نكته على المغني».
- ومن خلال هذه الأدلّة والإشارات الواضحة، يتّضح بشكل بارز أنَّ هذا المصنّف هو: «نكت على مغني اللبيب» - للشَّهاب الخفاجي، والله أعلم.

(١) ينظر: السوانح والبوارح: (لوحة ٥٢-أ).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٣٤٣).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٦٠٦).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٤٣٠).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٣٨٢).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (٥٦٠).

(٧) ينظر: مثلاً خزانة الأدب: (٤٧٤/١)، و (٥٥٣/٣)، و شرح أبيات المغني: (١٤٦/١)، و (٢١٩/١).

(٨) ينظر: عقد الجواهر: (لوحة ١١٨-أ).

المبحث الثاني: منهج الخفاجي في «نكته» على المغني، وتحته ستة مطالب:

المطلب الأول: أسلوبه:

ابتدأ الخفاجي «نكته» بمقدمة بين فيها أهمية «مغني اللبيب» ومكانته بين كتب العريضة وأوضح فيها قيمته العلمية بأسلوب بلاغي غلب عليه السجع والتورية، ثم ثنى على ذلك بيان فضل ابن هشام ومكانته العلمية، وختم هذه المقدمة بذكر ما اشتملت عليه «نكته» من فوائد دقيقة، وطرائف جلية، وتحقيقات نادرة، قلما ذكرت.

ولم يبين الخفاجي في هذه المقدمة منهجه الذي سار عليه في «نكته»، ولعل ذلك بسبب كونها مسودة لم تكتمل، أراد إتمامها ولكن مشيئة الله نافذة، فحالت من دون تمامها وفاته - رحمه الله -.

لذلك حاولت - قدر الإمكان - توضيح المنهج الذي أتبعه الشهاب في «نكته»، وذلك من خلال تعليقه وشرحه، فوجدته يبدأ «نكته» باختيار قطعة من كلام ابن هشام في المغني، وهذه القطعة قد تطول، وقد تقصر أحياناً، ثم يقوم بعدها بشرحها والتعليق عليها، مسبوقاً شرحه بلفظ «قوله» في الغالب، وفي أكثر الأحيان يختمها بعبارة «إلى آخره»، أو باختصارها «الخ» وقد اتسم أسلوبه في هذه النكت بالسّمات التالية:

(١) - التنقل بين الاستطراد والاختصار:

يلاحظ تراوح أسلوبه في بعض المواضع بين الاستطراد مرةً والاختصار مرةً أخرى، وهذا ناتج عن ملكته البيانية، إلا أنه في بعض الأحيان يخرج به استطراده إلى موضوعات أخرى ليست في صلب ما يتحدث عنه، كما في حديثه عندما ترجم للشّلوبيين^(١)، كذلك توسع في بيان مفهوم الشرط والجزاء فخرج به استطراده إلى بيان مفهومه عند أهل البلاغة والكلام والأصول^(٢).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٨١).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٢٦٢).

كذلك أطال بشكل بارز في التفريق بين علم الجنس واسمه حتى غاص في عبارات أهل الكلام وأصحاب المنطق^(١).

ولعل ذلك بسبب سعة اطلاعه وشمول ثقافته مما يجعل فكره يصول ويجول في كل فن متى وجد إلى ذلك سبيلا.

كذلك يميل أسلوبه في بعض المواضع إلى الاختصار والاقترار على المطلوب، مع أن الموضوع والفكرة يحتاجان إلى مزيد تفصيل وتوضيح^(٢)، فيعاب عليه هذا المسلك، ولعل ذلك بسبب وضوح الفكرة لديه، فيظن أنها واضحة لدى غيره.

(٢) كثرة الإحالات:

من الأمور التي يلاحظها القارئ لهذه «النكت»، اهتمام الخفاجي بربط مسائل الكتاب بعضها ببعض، وذلك بكثرة الإحالات، ففي مواضع معينة يتحدث عن مسألة ما ثم يذكر أنه سيأتي لها مزيد تفصيل في موضع متأخر، فيصرح أحياناً بمكان ورودها القادم، كقوله مثلاً: (سيأتي في بحث «أم»)^(٣)، أو (وتفصيله في بحث «أو»)^(٤)، أو (سيأتي في «أي»)^(٥)، أو (سيأتي تفصيله في الروابط)^(٦)، أو (سيأتي في الباب الخامس)^(٧). وأحياناً قليلة لا يصرح بمكان ورود تفصيلها القادم^(٨).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (٤٠٢)، و (٥٦٦).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٢)، عند حديثه عن حذف همزة الاستفهام، و ص: (١٧٦) عند حديثه

عن كون «أجل» بعد الخبر أحسن من «نعم»، و «نعم» بعد الاستفهام أحسن منها، و ص: (٢١٣) عندما حكم ابن هشام على قول ابن الحاجب: (إن «أن» تزداد بعد «لما» الإيجابية) بأنه سهو.

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٥٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٨٤).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (١٧٤).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (٣٨٧).

(٧) ينظر: التحقيق، ص: (٦٢٨).

(٨) ينظر: التحقيق، ص: (١٣٤)، و ص: (٢١٧)، و: (٢٤٩).

وفي بعض إحالاته تكون الإحالة لموضع متقدّم جرى لهذه المسألة التي يتحدث عنها ذكر فيه وتفصيل، وأغلب إحالاته هذه من غير تصريح بمكان ورودها السابق^(١).

(٣) العناية بالضبط:

اهتم الخفاجي في «نكته» بضبط ما يحتاج إلى ضبط في كثير من الألفاظ، فهو يضبط بعض الأعلام، وبعض مفردات اللغة حرصاً على سلامة الكلمة من التّحريف أو التّصحيف، وأكثر ضبطه يكون بالنّصّ على الحرف، نحو قوله: («وَشَطِير» بشين معجمة وطاء وراء مهملتين)^(٢)، ونحو قوله: («السَّمَوَال» بسين مهملة وميم مفتوحتين)^(٣).

وفي بعض الألفاظ يكون ضبطه بالنّصّ على الحركة، فتراه يقول مثلاً: («شَرَط» بسكون الرّاء، و «شَرَط» بفتحها)^(٤).

وفي أحيان قليلة جداً يكون ضبطه بذكر التّظير والمماثل وزناً، نحو قوله في كلمة «وَعِل»: (يكون بكسر العين بوزن «دُئِل»)^(٥).

(٤) شرح الغريب:

مما يميّز أسلوب الخفاجي، الحرص الثّام على الوضوح سواء أكان في التّراكيب أم في الألفاظ، بتفسير معناها في العربية^(٦)، ولا غرابة في ذلك فهو يُعد من علماء العربيّة، الذين كانت لهم جهود واضحة في خدمة اللّغة في مفرداتها وتراكيبها، فمؤلّفاته تشهد له بذلك.

(٥) ورود بعض الأساليب والمصطلحات البلاغيّة والمنطقيّة:

يلاحظ القارئ لنكت الخفاجي مدى تأثره بالعلوم البلاغيّة والأساليب المنطقيّة وذلك لكثرة ورودها في كتابه هذا، وهذا الأمر كان غالباً في مصنّفات علماء هذه الفترة الزّمنيّة، فيكثر في «نكته» ورود الاستعارة المكنيّة بأنواعها والتّحليليّة والتّمثيليّة، فيذكر لها أمثلة،

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٦٥)، و: (٢٦٦)، و: (٣٨٧).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٩٠).

(٣) بنظر: التحقيق، ص: (٤١٣)، ونحوه في الصفحات التالية: (٤٥٩)، (٥٤٤)، (٦٠٧).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١١٠)، ونحوه في الصفحات التالية: (٤٥٩)، (٥٢٢)، (٥٣٩).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٤٩٤)، و: (٥٧٢)، (٦٠٦).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (١٠٨)، ونحوه: (٢٤٧)، (٣٠٤)، (٦٠٧).

ويوضّحها بشكل مفصّل من خلال ما يورده من شواهد^(١)، كذلك ورد ذكر مصطلح المجاز المرسل عندما أطلق العين على الرّبيّة وهي الطّليعة^(٢)، كذلك أورد مصطلح العقد عند علماء البديع، ويبيّن المراد منه^(٣)، وكذلك مصطلحات اللّف والتّشّر وأقسامه^(٤)، وتجاهل العارف^(٥) إلى غير ذلك من مصطلحات أهل البيان والمعاني.

ومما يلاحظ في أسلوبه امتزاجه بعبارات أهل الكلام، فهو يستخدم مثلاً: الكلّي والجزئيّ والأغليّ، والتّصوّر والوجود، والمفهوم والمنطوق وبرهان التّمانع، إلى غيرها من عبارات أهل المنطق^(٦).

(٦) استعماله بعض الرموز:

كثيراً ما يستعمل الشهاب في «نكته» بعض الرّموز، روماً للاختصار، فإذا كثر دوران الكلمة في «نكته» استغنى عنها بذكر رمز لها، ولكنّه لم يوضّح ذلك ولم يبيّن المراد من الرّمز، ومن أمثلة ذلك، استعماله رمز (س) اختصاراً لسيبويه، و (الش) اختصاراً للشّارح الدّماميني، ورمز (ح) بدلاً من (حينئذٍ)، و(مم) اختصاراً لـ (مُسَلّم)، وغيرها من الرموز^(٧).

(٧) إيراد الاعتراضات والرّدود:

الحفاجي من العلماء المحقّقين، الذين كانت لهم سعة اطلاع في مختلف العلوم، والذين توافرت لهم مكتبة ضخمة، فهو حريص على إيراد جميع الآراء والأقوال حول عبارات ابن هشام ومسائله، ولذلك كُثرت الاعتراضات والرّدود بين شرّاح المغني، سواء اعتراضاتهم على ابن هشام أو اعتراضات بعضهم على بعض، وكُثرت أيضاً الإجابة والرّد على هذه الاعتراضات أو الانتصار لها، وفي أغلب ذلك لا نجد الحفاجي يصرّح بالمعترض أو المجيب،

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٠٨)، و: (١١١)، (١٦٤)، (٢٦٩)، (٥٨٢).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٥٦٩).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٤٩٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٥٧٢).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (١٦٧).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (١٩٦)، و: (٥٦٦)، (٥٧٠)، (٥٨٥)، (٦٤٢).

(٧) ينظر: التحقيق، ص: (١٣٥)، و: (١٤١)، (٢٦٤)، (٢٧٥)، (٥٩٣)، (٦٥١).

وإنما يكتفي: بنحو هذه الألفاظ «قيل»، أو «رُدَّ»، أو «أُجيب»، أو «تُعَقَّب»، ونحوها من العبارات^(١)، وفي أحيان قليلة يصرّح بالمعترض والمجيب^(٢).

(٨) ذكر بعض لغات القبائل:

يظهر واضحاً اهتمام الخفاجي في «نكته» بذكر بعض لغات القبائل في أثناء حديثه عن بعض المسائل والأحكام المتعلقة بعبارة ابن هشام، وكثيراً ما ينسب تلك اللغات إلى قبائلها، مثل ذكره للغة «حمير» في «أم» التعريفية^(٣)، كما أشار إلى لغة تميم وقيس في فتح همزة «إمّا»^(٤)، وذكر لغة بلحارث^(٥)، ولغة أهل اليمن^(٦)، وفي بعض هذه اللغات يصدر أحكاماً عليها، فيصفها بالشذوذ والقلة^(٧).

وفي مواضع قليلة يشير إلى بعض اللغات دون نسبتها إلى أهلها، فيقول مثلاً: «لغة مستقلة»، أو «من العرب من يقول»، أو «مما يختار في جميع اللغات»، أو «قالت العرب»، إلى غير ذلك^(٨).

(٩) الترجمة لبعض الأعلام:

ترجم الخفاجي في «نكته» لبعض النحاة، واللغويين والشعراء، مما أضاف سمة وتنوعاً لهذا المصنف، فممن ترجم له: الشلّوين^(٩)، وابن بابشاذ^(١٠)، وأبو زيد الأنصاري^(١١)،

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٣٣)، ونحوه في: (١٨٤)، (٢٦٧)، (٣٤٧).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٢٠٠)، و: (٢٧١)، (٣١٩)، (٦٠١).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٣٧٤).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٤٩٢).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٢٨٥).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (٣٥٣).

(٧) ينظر: التحقيق، ص: (٢٨٥).

(٨) ينظر: التحقيق، ص: (١٠٩)، ونحوه في: (٢٨٥)، (٤٥٧)، (٤٨٧).

(٩) ينظر: التحقيق، ص: (١٨١).

(١٠) ينظر: التحقيق، ص: (١٩٣).

(١١) ينظر: التحقيق، ص: (٣٧٠).

والسَّمَوَال^(١)، والسَّخَاوِي^(٢)، وحاتم الطَّائِي^(٣).

ولم يظهر لي المنهج الذي اتبعه في الترجمة هؤلاء دون غيرهم من الأعلام.

(١٠) إيراد بعض الأخبار والروايات:

مما يلاحظ في «نكت الخفاجي» الإشارة في بعض المسائل التي يوردها ويفصّل القول فيها إلى بعض القصص والروايات والأخبار التاريخية والأدبية وذلك لأجل توضيح المسائل التي يتحدّث عنها، أو لأجل إثبات الرواية التي وردت فيها المسألة المتحدّث عنها والتي تتعلّق بنصّ مغني ابن هشام، وذلك مثل ذكره لقصة الحجاج بن يوسف الثقفيّ مع شهر بن حوشب^(٤)، وخبر صفية بنت عبد المطلب -رضي الله عنها- مع الأعرابي الذي أراد مصارعة الزبير بن العوّام -رضي الله عنه-^(٥)، وحديث خرافة^(٦)، وحكاية الرشيد مع الكسائي^(٧)، وقصة زرقاء اليمامة^(٨)، إلى غير ذلك ممّا ورد في هذا المصنّف.

(١١) عدم الالتزام بألفاظ النصوص المنقولة:

كثرت النقول عن العلماء في مختلف العلوم والفنون في نكت الشّهاب الخفاجي، وذلك لكثرة المصادر التي اعتمد عليها في نكته على المغني، ولكنّ الملاحظ والمشاهد في تعامل الخفاجي مع هذه النصوص المنقولة، عدم الالتزام بألفاظ هذه النصوص التي ينقل عنها، مع توافق المعاني، فنجدّه يزيد بعض العبارات في مواضع قليلة جداً، ولكن في أغلب الأحيان يميل

(١) ينظر: التحقيق، ص: (٤١٣).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٤٢١).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٦٠٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٢٠١).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٣٤٠).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (٣٦١).

(٧) ينظر: التحقيق، ص: (٤٢٧).

(٨) ينظر: التحقيق، ص: (٥٤٦).

في نقله إلى اختصار عبارة النصّ المنقول بعبارات أوجز تدلّ على المعنى نفسه^(١)، وليس هذا المنهج مقتصرًا على النصوص الواردة في «نكته»، بل ينجرّ هذه التوجّه أيضاً بشكل ظاهر وواضح على عبارة ابن هشام في المغني^(٢).

(١٢) الإشارة إلى اختلاف النسخ:

اعتمد الخفاجي في «نكته» على نسخة معيّنة للمغني، ولكنّه يشير في بعض المواضع إلى اختلاف نسخ المغني، فيشير إلى نسخة واحدة في مواضع^(٣)، وفي بعض المواضع يشير إلى أكثر من نسخة^(٤)، وليس هذا الأمر مقصوراً على المغني فقط، بل يشير إلى اختلاف نسخ المصادر التي اعتمد عليها ونقل عنها، كإشارته إلى نسخة مضبوطة للصّحاح^(٥)، ونسخ لشرح الرّضي على الكافية^(٦).

وهذا يزيد البحث دقّة وضبطاً وإتقاناً.

(١٣) عدم مراعاة ترتيب النصّ في المغني:

من منهج الخفاجي في «نكته» أنّه يذكر عبارة ابن هشام سواء أكانت طويلة أم قصيرة، ثم يعلّق عليها، وهو يسير وفق ترتيب نصّ المغني، إلّا أنّه في مواضع قليلة جداً لا يراعي تسلسل عبارة ابن هشام، فتراه يقدّم نصّاً من عبارة ابن هشام على محلّه في مواطن، وفي مواطن أخرى يعكس ذلك، فيؤخّر نصّ ابن هشام عن مكانه^(٧).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٨٤)، و: (٢٠٤)، و: (٢١٨)، و: (٢٢٢).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٢٣١)، و: (٢٣٤)، و: (٢٩٣)، و: (٤٠٨).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٤١)، ونحوه في: (١٩٥)، و (٢٩٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٢٣٢)، ومثله في: (٤٥٧).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (١١٠).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (٣٧٦).

(٧) ينظر: التحقيق، ص: (١٧٣)، ومثله في: (٢٢٧)، و (٣٣٢)، و (٥٢٥).

المطلب الثاني : مصادره:

تعدُّ المصادر رافداً من روافد دعم البحث وتقويته في مختلف العلوم والفنون، وبحسب نوعيّة المصادر وكثرتها، ومدى الإفادة منها تبرز جودة البحث.

والشّهاب الخفاجي من العلماء المهتمّين بالمصنّفات والمصادر، الحريصين على جمعها واقتنائها والإفادة منها، وقد جمع خزانة عظيمة، شهدت له بذلك مصنّفاتة المختلفة، وشهد له بها أيضاً بعض أصحاب التّراجم كالحبي^(١).

وإذا أجال القارئ نظره في نكت الخفاجي، ظهر له العدد الكبير، والكمّ الهائل من المصادر والمراجع المختلفة المبنوثة في ثنايا هذا المصنّف.

ويمكن تقسيم هذه المصادر حسب إفادة الشّهاب منها، وبناءً على اعتماده عليها إلى قسمين:

القسم الأول: مصادر أساس:

وهي المصادر التي قام عليها هذا الكتاب، والتي لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته منها، وهي: شرح الدّمامينيّ على معني اللبيب، المعروف بـ «المرج»، وحاشية الشّمنيّ على المعني، المعروفة بـ «المنصف من الكلام»، وحاشية ابن الحنبلي الموسومة بـ «معني الحبيب على معني اللبيب»، وحاشية ابن الملاء الحصكفي، المسماة بـ «منتهى أمل الأريب».

وغالب إفادته من هذه الشروح تكون بالتنصيص على المؤلف، وذكر نصّه المناسب للمسألة التي يدور حولها الحديث، والكتاب ملئ جداً بهذه المصادر.

القسم الثاني: مصادر فرعيّة:

وهذه المصادر كثيرة جداً، ومتنوّعة في شتّى العلوم، ففي علوم اللّغة رجع الخفاجي في نكته إلى مصادر كثيرة جداً في هذه العلوم بأنواعها قديمها وحديثها، فأفاد من كتاب سيبويه وشروحه في أكثر من موضع، حيث ينقل بعض نصوص الكتاب ويعلّق عليها، أو يشير إلى

(١) ينظر: نفحة الريحانة: (٣٩٦/٤).

بعض شروحه لتوضيح المراد أو للاستشهاد كشرح السيرافي، وتعليقة أبي علي الفارسي، وشرح الصِّقار.

كذلك يشير إلى آراء الأخفش في بعض كتبه النحوية، والمبرد في كتابه «المقتضب» و«الكامل في اللغة والأدب»، و«الخاطريات» لابن جني، وأفاد من «المفصل» للزمخشري وشروحه كشرح ابن يعيش، وشرح ابن الحاجب «الإيضاح»، وشرح الأندلسي، وشرح السَّخاوي «المفصل»، كما أفاد من كتب ابن مالك كـ«عمدة الحافظ»، و«شرح الكافية الشافية»، و«الألفية»، و«التسهيل»، وشروحه، كشرح ابن مالك، وشرح المرادي، وشرح أبي حيان «التذيل والتكميل»، وحواشي التسهيل - لابن هشام، وشرحه للدماميني، «تعليق الفرائد»، كما أفاد أيضاً من كافية ابن الحاجب وشرحها له، وشرحها للرضي، وشرحها للحديثي.

كذلك ينقل عن كتب اللغة كثيراً كـ«تهذيب» الأزهرى، و«صحاح» الجوهري، و«المحكم» لابن سيده، و«العباب» للصاغاني، و«أساس البلاغة» للزمخشري، و«لسان العرب» لابن منظور، و«المصباح المنير» للفيومي، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي. إلى غير ذلك من المصادر الكثيرة جداً في هذا الفن، والتي أشرت إلى بعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

كما أكثر الشهاب في نكته من الرجوع إلى الكتب البلاغية، نقلاً وتوضيحاً واعتراضاً، فأفاد من «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني، كما أكثر من الرجوع إلى «مفتاح العلوم» للسكاكي وشروحه وحواشيه كـ«المطول» للتفتازاني، وشرحه للخطيب القزويني وشرحه للشريف الجرجاني، كذلك أفاد كثيراً من «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني وشروح التلخيص، كشرح التفتازاني، وشرح الشريف الجرجاني.

كذلك كثر ورود الكتب المؤلفة في علوم القرآن وتفسيره وإعرابه، وكثرت إفادة الشهاب منها، حيث أفاد من «معاني القرآن» للفراء، و«معانيه» للأخفش، و«معانيه وإعرابه» للزجاج، كذلك أفاد من «الحجة للقرء السبعة» للفارسي، وكتب إعراب القرآن الأخرى كـ«إعراب القرآن» للنحاس، و«البيان» للعكبري، و«الدّر المصون» للسَّمين الحلبي، كما أفاد من «جواهر القرآن» للأصفهاني، و«الوقف والابتداء» لابن الأنباري،

و«الوقف» للداني، كذلك رجع إلى «المحتسب» لابن جني، و«الكشف عن وجوه القراءات» لمكي، كما نقل عن شرح الشاطبية لابن الجندي، ونقل نصوصاً عن بعض كتب التفسير ك«الكشاف» للزمخشري، وحاشيته للتفتازاني، وحواشي الطيبي، وحواشي الشريف الجرجاني، وتفسير البيضاوي، كذلك أفاد من «المحرر الوجيز» لابن عطية و«البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي، وكتاب «الوسيط» للواحدي، إلى غيرها من الكتب التي أفنت في هذه الفنون.

كما رجع إلى بعض المؤلفات في الفقه وأصوله، ك«شرح الهداية» للسروجي، و«التلويح» في الأصول للتفتازاني، و«المبسوط» في الفقه للسرخسي، كما رجع إلى بعض المصادر في الأدب ك«الحماسة» لأبي تمام وبعض شروحها كشرح المرزوقي وشرح التبريزي، وكذلك أفاد من بعض كتب التاريخ ك«تاريخ الصفدي»، وبعض كتب التراجم ك«وفيات الأعيان» لابن خلكان و«الأنساب» للسمعاني.

إلى غير ذلك من الكتب والمراجع الكثيرة التي أفاد منها الخفاجي في «نكته»، وكأن هذا منهج له في تأليفه، وهو كثرة رجوعه إلى المصادر في جميع الفنون والعلوم، ومما يلاحظ في تناول الخفاجي لهذه المصادر:

أنه يصرّح أحياناً باسم المؤلف من دون أن يذكر اسم كتابه، وفي بعض الأحيان يحدد موضع النقل عن هذا المصنّف بالباب أو الموضوع.

وفي أحيانٍ أخرى يصرّح بالكتاب من دون ذكر مؤلفه، وفي مواضع قليلة لا يذكر اسم الكتاب ولا اسم مؤلفه، بل يذكر عبارات تشير إلى رجوعه إلى بعض المصادر، كقوله مثلاً: «وقال بعض الشراح»، أو «وقال بعضهم»، أو «وقيل».

كما أنه يشير إلى نسخ بعض هذه المصادر ويصرّح أحياناً بأن بعض العلماء الذين أفادوا من بعض نسخ هذه المصادر لم يطلعوا على نسخٍ أخرى لها، ممّا يوقعهم في بعض الأحيان في الخطأ أو عدم الوضوح.

كذلك يبدي دقة متناهية في تناوله لبعض هذه المصادر بأنّه يعود إلى نسخ بخط مصنفها، كي يضبط بعض المسائل المختلف فيها.

المطلب الثالث: شواهد:

جرت عادة العلماء المحققين في تصانيفهم أن يدعموا ما يوردونه من أحكام وما يذكرونه من آراء وأقوال للعلماء، والخلافات العلمية بينهم بالشواهد التي هي مقياس الصواب المتفق عليه بينهم، فالحاجة إليها حاجة ملحة.

وقد استشهد الشهاب - رحمه الله - بالقرآن الكريم والقراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي قديمه وحديثه، وفيما يلي تفصيل هذه الأصول الاستشهادية:

أولاً: الشواهد القرآنية:

يُعد القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاستشهاد والاحتجاج، وقد أكثر الخفاجي في «نكته» من الاستشهاد بالآيات القرآنية، فلا تكاد تخلو صفحات مؤلفه منها، وفي أغلب هذه الشواهد يورد جزءاً من الآية المستشهد بها دون تمامها، حيث يقتصر فقط على موطن الشاهد.

وفي القراءات القرآنية خصوصاً الشاذة منها كان للخفاجي موقف تابع فيه بعض المتأخرين كابن مالك، حيث يوردها شاهداً للأحكام والمسائل الواردة في «نكته»، كقراءة الأشهب العقيلي: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ...»^(١)، وقراءة أبي بن كعب - رضي الله عنه - «وَأَنْ لِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ...»^(٢)، وقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ...»^(٣)، وقراءة أبي السَّمَّال: «أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا...»^(٤).

ولا يكفي بالاستشهاد بها بل يدافع عنها دفاعاً قوياً، ويردُّ على من يخطئ قراءة من القراءات، حتى لو كانت شاذة، وينتقده، ويقوم بتوجيهها وتخليصها ما أمكنه ذلك، ومن أمثلة دفاعه ردّه على ابن هشام عندما خطأ قراءة ابن محيصن وحكم عليها بالشذوذ^(٥)،

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٠٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٢٢٧).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٣١٤).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٥٥٨).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٣١٥).

ورثه على أبي حيان حينما خطأ قراءة : «لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ...»، وقام بتوجيه هذه القراءة عقب رده على أبي حيان^(١).

وفي بعض القراءات يكفي بذكر من أوردها من العلماء، إذا قام ذلك العالم بذكر القراءة وتوجيهها، كما في «الدرّ المصون»^(٢).

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف:

الحديث الشريف الثابت عن رسول -صلى الله عليه وسلم- في المرتبة الثانية في الاستشهاد بعد كلام الله جل شأنه، في الفصاحة والبلاغة. وللنحاة واللغويين مواقف مختلفة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف يمكن تلخيصها في هذه المواقف^(٣):

الأول: عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وممن ذهب إلى ذلك ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي، وغيرهما، وسبب تركهما - هما وغيرهما - الاستشهاد به هو أن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى، والسبب الآخر هو أنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا من غير العرب.

الثاني: جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وممن ذهب إلى ذلك ابن خروف وابن مالك وابن هشام، والخفاجي.

الثالث: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعُتني بنقل ألفاظها كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- والأمثال النبوية، وممن ذهب إلى ذلك الشاطبي والسيوطي.

ومن خلال نكت المغني - للشهاب - يتضح استشهاده بالحديث الشريف، واعتباره أحد مصادر السماع التي تُبنى عليها أحكام العربية في مفرداتها وتراكيبها.

(١) ينظر: التحقيق، ص: (٤٢٥).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٤٢٢).

(٣) ينظر: خزانة الأدب - البغدادى: (١٥-٩/١).

ولا يكتفي بالاستشهاد بها، وإنما يردُّ على الثَّحاة تخطُّتهم لبعض الأحكام المستشهد لها بالحديث الشريف، وأيد المحدثين عندما أثبتوا بعض مسائل العريَّة بناءً على ما سُمع من الحديث الثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

وقد زادت الأحاديث التي استشهد بها الخفاجي في «نكته» على عشرة أحاديث^(١).

٣- الاستشهاد بالشعر وأقوال العرب:

يُعَدُّ كلام العرب، شعره ونثره من أهمِّ المصادر التي اعتمد عليها اللُّغويون في تأصيل أحكام العريَّة وتقعيدها، فقلَّما يُوجَد مصدرٌ من مصادر النَّحو لا يحتوي على كلام العرب بنوعيه، ومن أبرز السَّمات التي ظهر بها استشهاد الخفاجي بكلام العرب:

(أ) عدم الاقتصار على بيت الشَّاهد الشعريِّ، بل يتبعه بيت آخر، أو عدَّة أبيات تصل أحياناً إلى مقطوعة، وذلك لأجل إيضاح معنى بيت الشَّاهد ومعرفة مناسبة القصيدة، حتَّى يُفهم الشَّاهد معنى وإعراباً^(٢).

(ب) في بعض الشُّواهد الشعريَّة يقتصر على محلِّ الشَّاهد، دون أن يكمل البيت^(٣).

(ج) أحياناً ينسب الشَّاهد لقائله، وفي بعض الشُّواهد ينصُّ على أن الشَّاهد لمجهول، كما يشير في بعض الشُّواهد إلى الاختلاف في نسبة البيت، وفي بعض المواضع يشير إلى روايات البيت الشعري والاختلاف فيها^(٤).

(د) في بعض الشُّواهد الشعريَّة، يتجاوز الشَّهاب محلَّ الشَّاهد إلى أمور أخرى تتعلَّق بتوضيح الشَّاهد، كذكر بعض الأوجه الإعرابيَّة في البيت، أو شرح الغريب من ألفاظ البيت، أو ترجمة قائل البيت، أو ذكر البحر الذي منه الشَّاهد الشعري، وفي مواضع يذكر عدد أبيات قصيدة الشَّاهد، ويشير في بعض الشُّواهد إلى شواهد أخرى للبيت لا تتعلَّق بالمسألة المتحدَّث عنها، وفي أحيانٍ قليلة تعرَّض من خلال الشَّاهد إلى بعض المسائل النَّحويَّة أو الصَّرفيَّة أو البلاغيَّة^(٥).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٠٦)، والصفحات التالية: (١٢٧)، و (١٣٣)، و (١٤٥)، و (١٤٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١١٩)، ومثله في: (٣٠٦)، و (٤١٦)، و (٤٤١)، و (٥٠٢).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٠٣)، ومثله في: (٢٨٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٢٠) ونحوه في: (١٢١)، و (١٤٣)، و (١٧٣)، و (٤٥٧).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (١٢٣)، ومثله في: (١٧٠)، و (١٧٢)، و (٢٢٩)، و (٣٠٧)، و (٤٢٠).

- (هـ) أحياناً يشير إلى بعض العيوب العروضية الواردة في بيت الشاهد، فيصرّح بمسمّى هذا العيب في مواضع، أو يشير إلى وجود خطأ دون أن يحدّده أو يبيّن نوعه^(١).
- (و) يلاحظ في بعض شواهد، إirاده لشعر من لا يُحتجُّ بشعرهم من الشعراء المولّدين، كأبي نُوّاس، والمتنبي، ومهيار الديلمي.
- وفي الغالب يذكر تلك الشواهد من باب التمثيل، وزيادة الفائدة، أو لأنّ من سبقه من العلماء قد بحث فيه فسار على نهجهم متّبعا لا مبتدعا، كما في بيت المتنبي:
- أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا لَا قَيْتُ مَا قَتَلَا
.....
- حيث تابع فيه ابن هشام^(٢).
- (ز) استشهد الشهاب بأقوال العرب وأمثالهم، على بعض الأحكام النحويّة وهي قليلة جدّاً بالنسبة للشواهد الشعرية^(٣).

المطلب الرابع: تعليلاته:

- اهتمّ الخفاجي بالتعليل النحوي والصرفي في «نكته»، حيث يُلاحظ تعليله لكثير من الأحكام والمسائل اللغوية الواردة في «نكته».
- ومن أبرز سمات التعليل للأحكام الواردة في «نكته» ما يأتي:
- (١) أنّه يذكر الحكم النحويّ، ثم يورد تعليلات بعض من سبقه من العلماء في هذه المسألة، مكتفياً بها دون أن يعقّب عليها، استغناءً بها^(٤).
- (٢) أغلب تعليلاته النحويّة لم يُسبق إليها معنى ولا لفظاً حسب اطلاعي، وفي بعضها سبق إليها، فيصرّح بمن سبقه إليها في مواضع قليلة، وفي الغالب أنّه يوردها دون أن يذكر من أورد هذا التعليل^(٥).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٧٢)، ومثله في: (٥٨٠)، (٦٢٧).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٥١)، ونحوه في: (١٧٠)، و (٢٨٩)، و (٦١٥).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٦)، ومثله في: (١٥٠)، و (١٥٤)، و (٣٢٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٠)، ومثله في: (١٧٣)، و (١٨٠)، و (٢١٨).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٧)، ونحوه في: (١٥٢)، و (١٥٦)، و (١٦٥)، و (١٧٦)، و (٢٠٩).

- (٣) في بعض المواضع يبدأ تعليقه على عبارة ابن هشام بذكر التعليل النحوي مباشرة، وفي مواضع قليلة يبدأ التعليق بذكر آراء شراح المغني وأقوالهم وموافقاتهم أو اعتراضاتهم على ابن هشام، ثم يُتبع ذلك بالتأييد أو الاعتراض، كل ذلك مبيّناً ومفصّلاً بالدليل والتعليل، فيورد العلة في آخر حديثه وختامه في بعض المسائل^(١).
- (٤) أحياناً يختصر التعليل المتعلق بالحكم النحوي، فيكتفي بذكر ما يوضح الحكم النحوي معللاً بشكل مختصر^(٢).
- (٥) أغلب تعليقاته أوليّة بمعنى أنّه يكتفي بالعلل الأوائل دون أن يعلّل لهذا التعليل كما هو واضح عند أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني.

المطلب الخامس: نسبته للآراء:

ممّا يلاحظ في نكت الخفاجي كثرة الآراء والتّقول، وذلك بسبب كثرة المصادر والمراجع التي وردت في «نكته»، وكثرة المسائل والأحكام الواردة فيه، والتي تحتاج إلى توضيح وتحقيق، ولم أتبيّن له منهجاً واضحاً في إيراده لهذه الآراء وتعامله معها، ولكن يمكن من خلال الوقوف على هذه الآراء أن يلاحظ الآتي:

- (١) كثيراً ما يورد الخفاجي المسائل بشكل مفصّل، فيورد الآراء والأقوال في أيّ فنّ يتحدّث فيه، وينسب هذه الآراء إلى أصحابها حتى إن كانت كثيرة^(٣).
- (٢) في بعض المسائل لا ينسب جميع الآراء، فيهمّل نسبة بعضها، وينسب بعضها الآخر، مع عدم إغفال الرأي، ولكنّه لا يعرف بقائله، بل يقول مثلاً: (بعض النّحاة)، أو (بعضهم)^(٤).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٥٤)، ومثله في: (٢٠٣)، و (٢٢١)، و (٢٩٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٠)، ومثله في: (١٤٢)، و (٢٣٢).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٠)، ومثله في: (١٤١)، و (١٦٦)، و (١٨٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٧)، ومثله في: (٢٠٥)، و (٢٣٧).

- (٣) في مسائل قليلة جداً، يذكر الآراء والأقوال دون أن ينسب أيّاً منها، أو يشير إلى من أوردها^(١).
- (٤) أحياناً ينقل هذه الآراء عن بعض المصادر السابقة، وتكون منسوبة فيها إلى أصحابها، فيكتفي بها ولا يعقب عليها بشيء^(٢).
- (٥) في بعض المسائل القليلة لا يكتفي بذكر الرأي وصاحبه، بل يذكر المصدر الذي أورده صاحبه فيه^(٣).

المطلب السادس: ترجيحاته واختياراته:

يُعَدُّ الخفاجي - رحمه الله - من المصنفين المحققين والعلماء المدققين، حيث تظهر شخصيته واضحة في ثنايا مؤلفاته، فتراه يحقق المسائل ويفصل الأقوال، ويذكر الآراء، ثم يختار ويرجح، ويقوي ويضعف، ويرهن على ذلك كله، ويسوق له الدليل، ويورد له التعليل، ومن أهم السمات التي ظهرت لديّ في اختياراته وترجيحاته ما يلي:

(١) أحياناً يختار الرأي الذي يميل إليه ويرجّحه في بداية حديثه عن المسألة، اعتماداً واستناداً واستئناساً برأي من سبقه من العلماء، كما في المسألة التي تحدث فيها عن معنى الاستفهام^(٤).

(٢) في بعض المسائل والأحكام، يورد كلام العلماء فيها، ويذكر أدلتهم وتعليقاتهم ولا يعقب عليها بترجيح ولا باختيار، بل يترك الأمر للقارئ^(٥).

(٣) في بعض المسائل، يذكر تفاصيلها، واختلاف آراء العلماء فيها، وبعد أن ينتهي من ذلك، يذكر رأيه، ويرجّح، كما في مسألة دخول الباء على المقصور أو على المقصور عليه^(٦).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٨٤)، ونحوه في: (٤٢٠).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٢١٠).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٩)، ومثله في: (١٥٥)، و(١٦٠)، و(٢٢٥).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٢٩).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (١٣٣)، ومثله في: (١٤٩)، و(٢٠٤).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (١٤١)، ومثله في: (٢١٧)، و(٢٣٧)، و(٢٧٨)، و(٣١٧).

(٤) أحياناً يتبين ويظهر ترجيحه من غير أن يصرّح بذلك عندما يسوق الآراء والأقوال، ثم يضعف رأياً دون غيره، كما في خلاف العلماء في مراد المتسني في قوله: «أحياناً وأيسر...»، حيث قال الخفاجي عن رأي من قال: إنه اسم تفضيل، قال: إنه ركيك^(١).

(٥) يظهر أحياناً ترجيحه وميله مع مذهب دون غيره باستخدامه بعض الأساليب غير المباشرة في تأييد رأي أو تضعيف آخر، كاستعماله أسلوب الاستفهام الإنكاري، واستعماله لفظ الأحسن^(٢).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٤).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٦٦)، ومثله في: (١٦٧)، و (١٧٣)، و (٢١١).

المبحث الثالث: مسائل الكتاب النحويّة والصرفيّة واللغويّة، وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقة تناوله المسائل:

كان للمسائل النحويّة في «نكت الخفاجي» النصيب الأكبر من مسائل الكتاب، ثم تلتها مسائل اللغة، وأقل هذه المسائل مسائل التصريف، وذلك لتعلّق «نكت» الشّهاب بكتاب «المغني» وارتباطها به، وهو كتاب في أغلب مسائله يدور حول الأحكام النحويّة.

وتنوّع الشّهاب في تناوله هذه المسائل كالآتي:

(١) في بعض المسائل يتناولها بشكل تام ومفصّل، فيذكر المسألة، ثم يتبعها بذكر آراء العلماء، والخلاف فيها مع نسبة الآراء، ويذكر أدلة كلّ فريق، وذلك نحو مسألة «نصب الطّريق»، وكما في مسألة اعتبار الإجماع عند أهل العربيّة، والخلاف فيه، وحكم مخالفته^(١).

(٢) أحياناً تتعلّق المسألة بعبارة ابن هشام وأسلوبه، فبعد ذكره لأسلوبه أو عبارته، يورد بعض اعتراضات الشّراح، ويذكر إجابات بعضهم عن بعض^(٢).

(٣) في بعض المسائل، يكون حديثه حول نصوص العلماء التي أوردتها في أثناء حديثه، فيبيّن المآخذ الواردة عليها، والإجابات عنها، كما في رأي الجرجاني في «أم» المنقطعة هل تكون للتصوّر أو للتصديق، ونحو حكم أداة الاستفهام إذا خرجت عن معناها، هل تبقى لها الصّدارة أم لا؟^(٣).

(٤) يعقّب على ابن هشام في بعض المسائل بزيادة توضيح وتبيين، وذلك بالشرح والتّقل عن العلماء، كما في مسألة وقوع همزة الاستفهام قبل حروف العطف في الجمل المعطوفة، هل تكون متصدّرة أم أنّ هناك جملة مقدّرة بينها وبين العاطف، فصّل القول فيها وذكر الخلاف فيها وبين أدلة كلّ فريق^(٤).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٢٢)، ومثله في: (١٢٧)، و (١٢٩)، و (١٣٣).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٤١).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٦)، ومثله في: (١٤٩).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٥٢).

- (٥) أحياناً يبدأ المسألة بذكرها بمجمل، ثم يُتبع ذلك بعرضها مفصلة كما في مسألة تعدّي الفعل «أبالي» هل يكون بنفسه أم بالباء؟ ثم يبيّن أن مرجع الصواب في مسائل اللغة هو السماع من العرب، وأن ذلك هو الفصل حتى وإن خالف رأي بعض العلماء المعترين كالجوهري، ومن تبعه كالفيروز أبادي^(١).
- (٦) يورد بعض المسائل بشكل مختصر جداً، يقتصر فيها على الشاهد فقط، مع أن المسألة تحتاج إلى زيادة بيان وتفصيل؛ لقلة تناول العلماء لها، كما في مسألة الاستفهام التعجّبي، هل هو مختص بالهمزة أم لا؟^(٢).
- (٧) في مواضع قليلة ينطلق في حديثه عن مسألة ما، من تعريف أو تحرير لبعض المصطلحات التحوّية الواردة، فيذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي، ثم ينطلق منه إلى صلب المسألة، كما في مصطلح «الجواب والجزاء» عند النجاة، ومعنى «الطريق» عند علماء الآداء^(٣).
- (٨) أحياناً يقدم لبعض المسائل بمقدمة يورد فيها بعض التساؤلات؛ لكي يلفت انتباه القارئ ويشدّ ذهنه للمسألة، ثم يجيب عن هذه التساؤلات التي أوردتها وافترضها، ويذكر أقوال العلماء فيها^(٤).
- (٩) في بعض المسائل يذيل لها بتنبّهات يورد فيها بعض الأمور التي يراها مهمّة، والتي يرى أنّها قد تشكل على كثير من الناس، فتحتاج إلى إيضاح وبسط، كما في خفاء معني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ على كثير من الناس^(٥).
- (١٠) أحياناً قليلة يورد بعض المسائل على شكل فقرات ونقاط، ويسوقها واحدة تلو الأخرى، ثم يعلّق على كلّ فقرة، مؤيِّداً أو مخالفاً، مشيراً إلى نصوص العلماء وتوجيهاتهم^(٦).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٥٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٦٦).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٧٩)، ونحوه في: (٣١٦).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٩٥)، و (٢٨٦).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٢٠١)، ونحوه في: (٢٠٦).

(٦) ينظر: التحقيق، ص: (٢٣٧).

- (١١) في بعض المسائل يستطرد في شرح عبارة ابن هشام، فيخرج عنها إلى ذكر أمور طريفة، وفوائد لغوية، قلماً توجد في كتب شراح المغني كذكره لبعض الألغاز التي أوردتها بعض العلماء كالسُّهيلي عند حديثه عن أن «إن» قد ترد أمراً من الأنين^(١).
- (١٢) أحياناً لا يستوفي الحديث في بعض المسائل، حيث يذكر ما يتعلق بها من أحكام ثم يتجاوزها إلى غيرها، وبعد ذلك يظهر له أمر متعلق بها فيعود إليها مرة أخرى، فيزيدها توضيحاً وتفصيلاً، كما في عبارة الفقهاء: «سواء كان كذا أو كذا»^(٢).
- (١٣) أحياناً يتناول مسائل غير لغوية، كتناوله لبعض المسائل البلاغية، والفقهية، والأصولية وغيرها^(٣).

المطلب الثاني: موقفه من البصريين والكوفيين، من خلال تلك المسائل:

في كثير من المسائل التي أوردتها الشَّهاب في «نكته» لا يشير إلى مذهب المدرستين بشكل مباشر وواضح، بل يشير إلى رأي سيبويه مثلاً، أو رأي الجمهور، على أن المراد به البصريون، أو يشير إلى مخالفة بعض العلماء لرأي الجمهور كمخالفة الرَّمْخَشري، أو مخالفة ابن مالك، أو ابن هشام.

والمسائل التي ذكر فيها رأي المدرستين البصرية والكوفية قليلة، وبناءً على ذلك لم يكن موقفه من هاتين المدرستين واضحاً.

وفيما يلي ذكر لبعض المسائل التي أشار فيها لمذهب أهل المدرستين وموقفه منها:

- (١) في مسائل قليلة يذكر اتفاق التُّحاة، ويقصد بهم أهل المدرستين ومن تبعهم، ويستحسن مذهبهم، ويذكر المصادر التي ورد فيها هذا الاتفاق في بعض الأحكام، ويزيد هذه المسألة توضيحاً، فيذكر أدلتهم ويفسر الغريب من الألفاظ، كما في مسألة معادلة «هَلْ» لـ «أَمْ» في الاستفهام حيث ذكر اتفاق التُّحاة على منع ذلك، وبين أن مخالفتهم شذوذ في الاستعمال^(٤).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (٢٨٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٣١٥)، و: (٣٣٣).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٤٠١)، و: (٤٦٦)، و: (٥٦٩).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٨)، و: (١٥٠).

- (٢) في بعض المسائل يكتفي بذكر رأي البصريين ، دون أن يشير إلى المذهب الكوفي ، وقد يُفهم من ذلك اعتداده بالمذهب البصري ، وذلك مثل وجوب تقديم المفعول على عامله إذا كان اسم استفهام وهو في هذا المنهج متبع لمن تقدّمه كأبي حيان^(١).
- (٣) في بعض المسائل، يفصل القول بذكر آراء الثّحاة ومذاهبهم وأدلّتهم، وقد يختار ما يراه مناسباً دون أن يشير إلى أيّ من المدرستين مع أنّه يذكر آراء أئمّة المدرستين كسيويه والفرّاء، وذلك مثل وقوع الهمزة قبل حروف العطف، ونحو المراد بالجزاء والجواب عند الثّحاة^(٢).
- (٤) أحياناً يسوق رأي بعض أئمّة المدرستين على أنّه رأي للمدرسة، كما في إشارته لرأي الميرّد، وإشارته للفرّاء، ثم يختار أحد الرّأيين وذلك في مثل كتابة «إذن»^(٣).
- (٥) أحياناً يذكر رأي المدرستين في بعض المسائل ، وينصّ على المدرستين ثم يرجّح أحد المذهبين، ويردّ الآخر، كما في حديثه عن «أنّ» المخفّفة من الثّقيلة، حيث أثبتّها البصريّون وأثبتوا عملها، وأنكر الكوفيّون عملها وأثبتوا وجودها بهذا اللفظ، لكنّها من باب آخر، فرجّح مذهب البصريّين، وردّ مذهب الكوفيّين، ونحو ترجيحه لمذهب البصريّين في مسألة جواز كون «أنّ» تفسيرية إذا سُبقت بفعل فيه معنى القول دون لفظه وهذا يمنع الكوفيّون^(٤).
- (٦) في بعض المسائل يرى نسبة القول إلى جمهور أهل المدرسة حتى إن خالفوا رأي إمام مدرستهم، فلا تمنع هذه المخالفة من نسبة المذهب إلى غيره من العلماء، كما في مسألة كون «أمّ» دائماً بمعنى «بل والهمزة» حيث أثبت ذلك أغلب علماء البصرة، وخالفهم سيويه فلا يمنع أن ينسب هذا الرّأي إلى البصريّين^(٥).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٥١).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٥٢)، و ص: (١٧٩).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (١٨٨).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٢٠٩)، و ص: (٢٣٥).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٣٥٤).

ومن خلال تلك المسائل التي أوردتها في شرحه ونسبتها إلى أهل المدرستين وإن كانت قليلة جداً بالنسبة للمسائل التي يذكرها دون ذكر لأهل المدرستين، من خلال ذلك يتضح أنه في آرائه وترجيحاته ينزع إلى المذهب البصري.

المطلب الثالث: موقفه من ابن هشام:

وقف الخفاجي مواقف مختلفة من ابن هشام في نكته على المغني، وكان موقفه واضحاً وبارزاً، وهذه المواقف أنواع ثلاثة:

الأول: موقف تأييد ودفاع واستحسان:

في كثير من المسائل التي ترد في ثانيا نكت الخفاجي، أو عندما يسوق عبارة ابن هشام نراه يقف مؤيداً ومنتصراً له، فيستحسن ما ذهب إليه ابن هشام، ويؤيد ما يختاره ويميل إليه من آراء، أو يتابعه في ذلك، ومن أمثلة هذا الموقف:

(١) أجاز ابن هشام إطلاق المفردات على الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وأورد الخفاجي معاني أخر لمعنى المفرد عند النحاة، لم يذكروا منها هذا الإطلاق الذي ذكره ابن هشام، ممّ يعني أنه تفرّد به.

فأيده في ذلك وبرّر هذا التفرّد بقوله: «إنّ هذا مصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح»^(١).

(٢) أيّد الخفاجي ابن هشام في كون المحذوف في الحديث الشريف: «وإن زنى وإن سرق...»، الهمزة وحدها، وليس الهمزة مع ما دخلت عليه، كما ذهب إليه الدماميني، واعترض به على ابن هشام، فردّ الشّهاب ذلك وأيّد ابن هشام بأنّ هذا التقدير غير وارد عليه، وبين وجه ذلك^(٢).

(٣) قال ابن هشام في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾^(٣) الآية، قال: «إن المعنى باتخاذ الجبال بيوتاً».

ردّ الدماميني ذلك، وقال: الصّواب: باتخاذ البيوت من الجبال.

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٢٤).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٥).

(٣) النحل: من الآية: (٦٨).

وقال الخفاجي: إن كلا المعنيين صواب، فلا وجه للتخطئة^(١).

(٤) أثنى الخفاجي على ابن هشام حينما اقتصر في إعراب نحو: «أفي الحق أني مغرم» بأن «أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، فقال الخفاجي عن هذا الإعراب: إن المصنف أجاد في اقتصاره على هذا الإعراب^(٢).

(٥) ردّ الخفاجي على من اعترض ابن هشام، عندما قال: إن لزوم الفاء بعد «أما» دليل على شرطيتها؛ لأنها لو كانت زائدة لا ستعني عنها^(٣).

الثاني: موقف ردّ واعتراض وانتقاد:

هذا الموقف من الشهاب لا يقلل من مكانة ابن هشام عنده، فهو يحلّه ويقدره ويعده من العلماء المحققين، ولكن الكلام في أي علم غير توقيفي، قابل للأخذ والردّ، وهذا الموقف قليل بالنسبة للموقف الأوّل ومن أمثله:

(١) ردّ الشهاب قول ابن هشام: (إن «إن» المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الفعل أهملت وجوباً)، وقال: إنه غير مسلم، لمخالفته لأقوال من سبقه من الأئمة كسيبويه ومكي والزمخشري^(٤).

(٢) يرى ابن هشام أن الهمزة بعد نحو «ما أدري» ليست للتسوية، وبناءً على ذلك فإن «أم» بعدها ليست متصلة.

ردّ ذلك الخفاجي، وقال إنه مخالف للجمهور، وقال عن هذا الرأي بأنه رأي جديد لا يدري من أين أخذه ابن هشام^(٥).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (٢٣٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٤٤٥).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٤٦٠).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٢١١).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٣٠٧).

(٣) انتقد ابن هشام وخطأه في عدم إجازته العطف بـ «أو» بعد «سواء» في قراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ....»^(١)، كما انتقده في تخطيطه لهذه القراءة^(٢).

(٤) ذهب ابن هشام إلى أن التقدير في قول العرب: «أَتَفَعَلُ هَذَا أَمْ لَا؟»، هو: أَمْ لَا تَفَعَلُ، وأن الحذف وقع بعد «لا»، لا بعد العاطف «أَمْ». ورد الخفاجي ذلك، وقال: هذا كلام ضعيف جداً؛ فَإِنَّ مَا حُذِفَ بعد «لَا» حُذِفَ بعد العاطف، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ^(٣).

(٥) اعترض ابن هشام ابن عصفور وخطأه حينما أجاز في نحو: «مررت بهذا الرجل» أن يكون «الرجل» نعتاً أو عطف بيان، مع أن النحاة اشترطوا في عطف البيان أن يكون أعرف من المبيّن، واشترطوا في النّعت ألا يكون أعرف من المنعوت. وقال ابن هشام بعد رده: فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف في آن واحد؟! ردّ الخفاجي قول ابن هشام واعتراضه على ابن عصفور، وبَيَّن بالشرح والتفصيل صحّة مذهب ابن عصفور^(٤).

الثالث: موقف توضيح وتفصيل وبيان:

في بعض المسائل التي يوردها ابن هشام، وكذا بعض أساليبه وعباراته نجد الشّهاب يقف منها موقف الموضّح والمبيّن لتلك المسائل والأساليب، فهو يرى أنّها تحتاج إلى ذلك حتّى يتبيّن مراد ابن هشام ومقصوده، ومن أمثلة ذلك:

(١) وضّح مراد ابن هشام في أثناء حديثه عن بيت المتنبي:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا لَا قَيْتُ مَا قَتَلَا

.....

(١) البقرة: من الآية: (٦).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٣١٥).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٣٤٧).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٤٠٥).

في أن معنى البيت على تقدير الاستفهام ، فزاد الخفاجي ذلك توضيحاً بأن الاستفهام المقدر للتعجب^(١).

(٢) فصل الخفاجي ما أجمله ابن هشام ووضحه، وذلك عند حديثه عن الفرق بين «أن» الخفيفة، والمخففة من الثقيلة، وبين موقعه ممن سبقه ، وذكر أن موقف بعض شراح المغني كابن الصائغ والشمني من ابن هشام واعتراضهم عليه في هذه المسألة ليس في محله، وأنهم اضطربوا في تفسير كلامه، فلم يفهموا مراده^(٢).

(٣) وضح وبين مراد ابن هشام حينما قال: (إن مجيء «إن» بمعنى «نعم» شاذ)، فقال الخفاجي: المراد بالشذوذ في كلام المصنف كونه غريباً نادراً، وليس المراد به ما هو معروف عند النحاة من مخالفة القياس، وإنما اعتذر له؛ لأن هذا المعنى ثابت عن العرب، معروف مشهور عنهم، نقله أئمة اللغة كالأخفش^(٣).

(٤) قال ابن هشام في أثناء حديثه عن مواضع الفصل بين «أما» والفاء: (زعم الصفار أن الفصل بالخير قليل)، وضح الشهاب ذلك بقوله: عبر بالزعم إشارة إلى ضعفه عنده؛ لأنه إنما يُعلم بالاستقراء^(٤).

(٥) في بعض المواضع قد تكون عبارة ابن هشام مبهمة، فيفصلها الشهاب ويزيدها توضيحاً بما ورد عن العلماء في هذه المسألة، بأسلوب أوضح وعبرة أسهل، وذلك نحو قول ابن هشام: (إنه قد يستغنى عن «إما» الثانية بذكر ما يغني عنها)، وضحها الشهاب وفصلها بما نقله عن الهروي وابن إياز^(٥).

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٣).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٢١٨).

(٣) ينظر: التحقيق، ص: (٢٨٠).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٤٧٥).

(٥) ينظر: التحقيق، ص: (٥٢١).

الفصل الثاني

نكت الخفاجي على المغني بين كتب النحو في عصره
وفيه مبحثان :

المبحث الأول:

أهميته بين كتب النحو عموماً في عصره،
وشروح المغني بوجه خاص

المبحث الثاني:

أثره فيمن جاء بعده من العلماء

المبحث الأول: أهميته بين كتب النحو عموماً في عصره، وشروح المغني بوجه خاص: لم يرزق هذا الكتاب الاكتمال والانتشار؛ لأن مؤلفه توفي والكتاب في بداياته ولم يطلع عليه إلا أخص تلاميذه الشيخ عبد القادر البغدادي؛ لأن مكتبة شيخه قد آلت إليه؛ ولذا لم أجد من تحدّث عن الكتاب أو أفاد منه سواه، وعنه نسب الشُّلي في «عقد الجواهر» هذا الكتاب إلى الخفاجي.

ونظراً لما اشتمل عليه هذا المؤلف من فوائد علمية دقيقة وتحقيقات نادرة ومسائل مفصلة في مختلف علوم العربية — مع أنّه لم يعلّق إلا على جزء يسير جداً من المغني، فقد حوى مباحث نحوية دقيقة، اشتملت على نقول كثيرة ومصادر متعدّدة عن كبار العلماء، و شواهد وأبيات وقصائد أدبية نادرة تتعلق بالمسائل التي يتحدّث عنها، فيفيد منها القارئ — فهو من أبرز مؤلفات النحو التي ألّفت في هذا العصر، وتزيد أهمية هذا الكتاب بكونه تعليقاً على كتاب من أهمّ المؤلفات النحوية التي تميّزت بابتكار في عرض مسائل العربية مفرداتٍ وجملٍ وربطها بالشواهد القرآنية، وكلام العرب نظمها ونثره، كما تميّز هذا الكتاب بربط مسائل النحو بمسائل البلاغة في كثير من مواضع الكتاب، كما تبرز أهميته بنقله عن بعض المصادر التي لا تزال مفقودة «تذكرة أبي عليّ» الفارسي، و«تذكرة ابن مكتوم»، و«حواشي التسهيل — لابن هشام»، و«حاشية ابن الصائغ على المغني»، واجزاء مفقودة من «الخطريات» — لابن جني، و«تذكرة أبي حيان».

كذلك اشتمل هذا الكتاب على مسائل دقيقة وتحقيقات مهمة لا توجد عند غيره بهذا الشكل المفصّل، والتناول المسهب، كحديثه عن اختصاص الاستفهام بالصدارة حتّى وإن خرج عن معناه الحقيقي^(١)، وكذلك حديثه عن الجواب والجزاء عند النُّحاة، والتّفريق بينهما، والخلاف في ذلك^(٢)؛ إلى غيرها من المسائل التي انفرد بها، أو انفرد بطريقة تناولها وعرضها وتفصيلها.

(١) ينظر: التحقيق، ص: (١٤٩).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (١٧٩).

المبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده من العلماء:

تُعدُّ نكت الخفاجي على المغني من آخر مؤلفاته، وتبيّن أنها لم تكتمل ويحتمل أنها مسوّدة لم تكن بصورتها النهائيّة، ولذا لم تُعرف عند كثير ممّن ترجم له.

ولم أقف على أثر له في أغلب الكتب التي جاءت بعده؛ لأنّه لم ينته بعد، فلم يطلّعو عليه، ولم أرَ من نقل عن هذا الكتاب، أو وقف عليه سوى تلميذه البغدادي وسبب ذلك معروف كما مرّ معنا سابقاً، وهو أنّه تملّك أكثر كتب شيخه الشّهاب الخفاجي^(١) ولم يظهر لي هذا الأثر إلاّ في كتابين من كتب البغدادي هما:

«خزانة الأدب» و «شرح أبيات مغني اللبيب».

وأكثر هذين الكتابين تأثراً بالثّكت، كتاب «شرح الأبيات»، فقد وقفت على عشرة نصوص مأخوذة من «الثّكت» مبثوثة في هذا الشرح.

وغالب هذه النصوص إنّما أوردها البغداديّ تأييداً لمذهب شيخه واستشهاداً برأيه ومذهبه، وهذه بعض الأمثلة:

(١) قال البغداديّ - عند ذكره للشاهد:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبْشُرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ -:

(في البيت معنىً بديع، وهو أنّه جعل وعيده بشارة بطول سلامته من تَوَعُّده. وقد

أخذه شيخنا الشّهاب الخفاجي، فقال^(٢):

أَبْرَقَ فِي وَعِيدِهِ وَأَرْعَدَا (٣).

إلى آخر أبيات الخفاجي.

(٢) ذكر البغداديّ^(٤) - عند قول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنَزَلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا قِرَاكُمُ أَنْ تَشْتُمُونَا -

(١) ينظر: خلاصة الأثر - للمحيّ: (٤٥٢/٢).

(٢) ينظر: التّحقيق، ص (٢٣٠).

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني: (١٤٦/١).

(٤) ينظر: شرح الأبيات: (١٨٣/١).

ذكر أولاً تقدير ابن هشام، حيث قدّر في البيت محذوفاً هو «مخافة»، ثم أورد قول ابن الملا الحصكفي في شرحه على المغني حيث قال: (لو قدّر «كراهة» لكان أولى؛ لأنّ تعجيل القرى إذا كان لإكرام الضيوف فهو من شأن الكرام بخلاف ما إذا كان مخافة الشر^(١)).

ثم أورد البغدادي ردّ شيخه الخفاجي على ابن الملا فقال: (هذا خطأ منه؛ فإنّه حمل القرى في البيت على قرى الضيف، وليس معناه هذا؛ فإنّه استعارة تمكّمية، والمراد قتلهم^(٢)).

(٣) قال البغدادي^(٣) - عند قول النمر بن تَوَلب - رضي الله عنه -

سَقَتُهُ الرِّوَاءُ عِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعَدَّ مَا

إلى أن قال:

فَأَحِبُّ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فَلَيْسَ يَعْوْلُكَ أَنْ تَصْرَ مَا

قال السيوطي: (مأخوذ من قوله -صلى الله عليه وسلم-: «أَحِبُّ حَبِيبَكَ هَوْنًا ما.....» وكأنّ النمر سمعه من النبي -صلى الله عليه وسلم-، فعقده؛ إلا أنّي لم أقف عليه من حديثه^(٤)).

ثم نقل البغدادي عن شيخه الشّهاب قوله: (الظاهر أنّه من موافقاته إن كان قاله قبل إسلامه، وليس نظماً لمعنى الحديث الذي يسمّيه علماء البديع عقداً^(٥)). وأمثلة ذلك كثيرة في شرح أبيات المغني^(٦).

وانتقد البغدادي في «شرح أبيات المغني» شيخه الشّهاب في موضع واحد، وذلك عندما اعترض البغدادي على الدّماميني في أثناء تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ

(١) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٥٠-ب).

(٢) ينظر: نكت الخفاجي، ص: (٢٦٩).

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني: (٣٨٨/١).

(٤) ينظر: شرح شواهد المغني: (١٨٤/١).

(٥) ينظر: نكت الخفاجي، ص: (٤٩٨).

(٦) ينظر مثلاً: شرح الأبيات: (٢٢٠/١)، و (٣٦٦/١)، و (٧٢-٧١/٢).

قال البغدادي: (كَأَنَّ الدَّمَامِيَّ لَمْ يَقِفْ عَلَى الْأَبْيَاتِ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي «الْمَرْج»^(١) يَقُولُ: رَأَتْ رَجُلًا فَقِيرًا لَا ثِيَابَ لَهُ، فَهُوَ إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ يَبْرُزُ لَهَا، لِيَدْفَأَ، وَإِذَا جَاءَ الْعَشِيُّ آلَهُ الْبَرْدُ، هَذَا كَلَامُهُ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ).

ثم عقبه البغدادي بقوله: (وَأَتَعَجَّبُ مِنْ شَيْخِنَا الْخَفَاجِيِّ؛ لِنَقْلِهِ هَذَا الْكَلَامَ^(٢) وَإِقْرَارِهِ، وَلَمْ يَنْتَقِده بِتَأْمُلِ السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ مِنَ الْقَصِيدَةِ^(٣)).

أما كتاب البغدادي الآخر: «خزانة الأدب»، فلم أقف فيه إلا على نقل يتيم عن الشَّهاب الخفاجي في «نكته»، وهو أيضاً قد أورده في كتابه الآخر «شرح أبيات المغني» بالنص نفسه، وذلك عند قول الشاعر:

فَإِنْ تَرَفُّقِي يَا هِنْدُ فَالَرْفُقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَشَامُ

قال البغدادي: (وكتب شيخنا^(٤) عند بيانه للأربعة التي فسدت لأجل الإعراب: وما ادَّعاه^(٥) من بطلان الوجوه الأربعة إذا رفع الطَّلَاق، ونصب عزيمة، ثلاثاً على الحال، أو المفعولية غير مسلم؛ لأنه يجوز أن يكون خبر مبتدأ مقدراً، أي: وهذا الطلاق، وباب التقدير واسع).

ولا عجب في كثرة ورود النصوص المنقولة عن شيخه في كتابه «شرح أبيات المغني» دون كتابه الآخر «خزانة الأدب»؛ لارتباط الأول بمغني اللبيب بخلاف الخزانة فإنها متعلّقة بشواهد الرضي على الكافية^(٦).

(١) ينظر: المرج: (١/١٢٠).

(٢) ينظر: التحقيق، ص: (٤٥٩).

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني: (١/٣٦٦).

(٤) ينظر: التحقيق، ص: (٤٣٢).

(٥) الضمير يعود على معين الدين الصفوي في رسالته التي علّق فيها على هذه الأبيات التي أوردها

الخفاجي في نكته، ص: (٤٢٧).

(٦) ينظر: خزانة الأدب: (٣/٤٦٧)، وشرح الأبيات: (٢/٣٣٦).

الفصل الثالث

موازنة بين

« نكت الخفاجي » و « حاشيتي الأمير والدُّسوقي »

وتحته ثمانية مباحث :

المبحث الأول : الأسلوب

المبحث الثاني : المادة العلمية

المبحث الثالث : تحليل الأحكام

المبحث الرابع : الاختيار والترجيح

المبحث الخامس : تحقيق المسائل

المبحث السادس : المصادر المعتمدة والموقف منها

المبحث السابع : الشواهد

المبحث الثامن : ما له وما عليه

لكي يُعرَفَ جهد الخفاجي في «نكته على المغني»، وتُعرَفَ قيمة كتابه العلميّة، لابدّ من إجراء موازنة بين «النكت»، وغيره من المؤلفات التي جرت على نهجه في التعليق على بعض عبارات المغني ممّن جاء بعده من النحاة، وجُعِلَت الموازنة مع حاشيتي الأمير^(١)، والدسوقي^(٢)؛ لأنّ هذين المؤلفين شاركا الشّهاب في «نكته» من حيث الموضوع، حيث كانت هذه الثلاثة، تعليقات على بعض عبارات ابن هشام، ولشُهرة هاتين الحاشيتين في العصور التي تلت عصر الشّهاب، ولتوافرها لدى كثير من الباحثين لأجل ذلك كانت الموازنة معهما في ثمانية مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأسلوب:

اتّسم أسلوب الخفاجي بالوضوح في العبارات والترابط والسّلاسة في الانتقال بين مباحث الكتاب، مع ظهور مسحة أدبيّة بلاغيّة في بعض عباراته وتراكيبه إضافة إلى تحليته بالمحسنات البديعيّة، كما تراوح أسلوبه بين التّطويل والاختصار بحسب المقام، مع ميل إلى الأسلوب الأدبيّ في بعض الألفاظ والتّراكيب والفكرة حيث يورد بعض القصص والأخبار بطريقة شائقة ينثر بين ثناياها المسائل العلميّة الدّقيقة، ممّا يدفع الملل عن القارئ ويوصل الفكرة إلى ذهنه، كما حرّص على شرح بعض الألفاظ الغريبة، واهتمّ بضبط ما يحتاج إلى ضبط، وأكثر من الإحالات سواءً على مواضع متقدّمة أو متأخّرة، كما لوحظ على أسلوبه إثارة بعض التّساؤلات مع إيراد بعض الاعتراضات والإجابة عنها، ولوحظ عليه استعماله

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد السنبائي الأزهري، المعروف بالأمير، عالم بالعربية والفقه، أغلب مصنفاته تدور في فلك العربية والفقه، ومنها «حاشية على مغني اللبيب»، و«الإكليل شرح مختصر خليل»، و«حاشية على شرح الشذور»، و«حاشية على شرح خالد الأزهري». (ت ١٢٣٢هـ). ينظر: عجائب الآثار - للجبرتي: (٢٨٤/٤).

(٢) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، له مشاركة في علوم العربية، والفقه والبلاغة، من العلماء المحققين من مؤلفاته «حاشية على المغني» و«حاشية على التفتازاني»، و«حاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل». (ت ١٢٣٠هـ). ينظر: عجائب الآثار: (٣٤٩/٣).

بعض الرُّموز لألفاظ كثر دورانها في «نكته»، كما لوحظ عليه عدم مراعاة تسلسل عبارة ابن هشام في مواضع قليلة، وقد سبق تفصيل ذلك^(١).

أمّا أسلوب الأمير في «حاشيته على المغني»، فقد اصطبغ بالصبغة العلميّة بشكل مجمل وإن اشتمل في بعض المسائل على إيراد بعض الأساليب والموضوعات الأدبيّة، مع ميله إلى التّطويل في كثير من المواضع، ويتجلّى ذلك واضحاً عندما يكون الحديث في شاهد نحويّ أو أدبيّ، كما اهتمّ بشرح غريب الألفاظ وترجم لأغلب الأعلام الواردة في حاشيته، بخلاف الشّهاب الذي اقتصر على عدد قليل منهم، وتميّز أسلوبه بإعراب عبارة ابن هشام في كثير من المواضع، بينما كان ذلك قليلاً جداً عند الشّهاب الخفاجي، كما يلاحظ في أسلوبه إيراد بعض اللّطائف والختامات في نهاية تعليقه على عبارة ابن هشام، كذلك تميّز بتعريفه لكثير من المصطلحات التي وردت عنده، كما اهتمّ بالتّعليل لكثير من أحكام النّحو والتّصريف، ولوحظ في أسلوبه إيراد الاعتراضات والرّدود على ابن هشام ممّن جاء بعده من شرّاح كتابه.

بينما اتّجه أسلوب الشّيخ الدّسوقيّ إلى الاختصار في «حاشيته على المغني»، ولعلّه رأى ذلك؛ نظراً لسعة المغني وكبر حجمه، وأنّصف أسلوبه بالأسلوب العلمي البحت الحالي من كثير من الأساليب والصّور الأدبيّة، كما قلّ اهتمامه بشرح الغريب، وضبط بعض الكلمات، كما ندرت تعليلاته للأحكام النّحويّة والصّرفيّة، فيكتفي بذكر الحكم دون تعليل في الكثير من المسائل ولا يكاد يترجم إلّا لقليل من الأعلام الواردة في حاشيته وبشكل مختصر وتشابه حاشيته الأمير في إعراب كثير من عبارات ابن هشام.

وبذلك يتّضح جليّاً مدى التّفارب بين أسلوب الشّهاب الخفاجي في نكته على المغني، وبين حاشية الأمير على المغني في كثير من الجوانب، خصوصاً في جانب الشّمول والاتّساع في تناول الأحكام وعرضها بأساليب وصور أدبية وبيانيّة تتراوح كثرة وقلة بين حاشيتهما.

كما يتّضح مدى التّباعد بين «نكت» الشّهاب و«حاشية الأمير» من جهة، وبين «حاشية الدّسوقي» من جهة أخرى في جوانب كثيرة جدّاً عرفت ممّا سبق.

(١) ينظر: الدراسة، ص: (٢٢) وما بعدها.

المبحث الثاني: المادة العلمية:

المادة العلمية متوافرة في هذه الحواشي بشكل واضح، وذلك لتعلقها بكتاب مليء بالمسائل والأحكام العربية، ولكنَّ التَّفاوت بين هذه الحواشي يبرز في كثرتها وطريقة تناولها وعرضها، فبينما تكون كثيرة ودقيقة ومفصَّلة في نكت الخفاجي، وهي كذلك ولكن بنسبة أقل في حاشية الأمير، تأتي قليلة في حاشية الدسوقي مختصرة جداً.

أمَّا طريقة عرضها: فالشَّهاب يعرضها بأسلوب أهل التَّدقيق والتَّحقيق فيفصِّل الأقوال ويورد الأدلَّة والتَّعليلات بحسن العرض ووضوحه، وسعة التَّنال وشموله، وكثرة المصادر وتعددتها.

والأمير يتناولها بأسلوب علميٍّ شامل، يعتمد فيه كثيراً على النَّقل والعقل، سواء بذكر الآراء أو بذكر الأدلَّة والتَّعليلات.

بينما عرضها الدسوقي بشكل مختصر جداً دون أن يسهب في النَّقل عن العلماء، ودون أن يكثر من ذكر الأدلَّة والتَّعليلات، فهو يورد الذي يراه راجحاً منقولاً في أغلب مسائله عن من سبقه تصريحاً أو تلميحاً.

المبحث الثالث: تعليل الأحكام:

يلجأ كثير من العلماء إلى ذلك؛ بغية توضيح المعنى وتيسيراً لوصوله إلى عقل المتلقي، وقد اهتم الخفاجي في «نكته» كثيراً بتعليل المسائل والأحكام انطلاقاً من هذا المبدأ.

وأكثر تعليلاته -استقصاء للآراء واستنباطاً للدليل- تكون في المسائل الخلافية، والتي تتطلب عمقاً في التحقيق العلمي وسعة في الاطلاع على فروع المسألة وتتطلب أيضاً شخصية بارزة في شتى العلوم، وهذا كله كان واضحاً في أسلوب الخفاجي وشخصيته.

ويظهر أيضاً التعليل ويبرز في مسائل الاعتراضات على ابن هشام من قبل شراح المغني أو في الإجابة عنها.

وأكثر تعليلاته نابعة من فكره، وقد يكتفي في مواضع قليلة بالنقل عمّن تقدّمه من العلماء، وغالباً ما يقوّي ويؤيد تعليلاته بالأدلة والشواهد، وفي أحيانٍ قليلة يكتفي بالعقل والمنطق في تعليله للأحكام.

كما يلاحظ وضوح العبارة وحسن العرض للتعليلات الواردة، وذلك راجع لما يتمتع به الشهاب من حسن بلاغيّ ومَلَكة أدبيّة جعلته يعبر عن مراده بأوجز لفظ.

بينما كان التعليل لكثير من الأحكام عند «الأمير والدسوقي» معتمداً على من سبقهم من العلماء، مع توسّع في العرض والتعليل، واستقصاء للآراء والأدلة عند الأمير، وقلة واضحة فيها عند الدسوقي.

ويغلب على تعليلهما الأسلوب العلمي الدقيق الذي يقع على المعاني مباشرة دون استعمال كثير للصُّور والأساليب البيانية.

المبحث الرابع: الاختيار والترجيح:

كانت للخفاجي شخصية بارزة ظهرت وتجلت في تناوله للمسائل وتحقيقه لها، وكثرة المصادر التي اعتمد عليها، وذكره للخلاف وأدلة كل فريق، فكان له اختيار وترجيح في كثير من المسائل.

وأغلب اختياراته وترجيحاته موافقة للجمهور، ولا يرجح مذهباً أو يختار رأياً في الغالب إلا بعد بيان المذاهب والآراء بأدلتها وتعليقاتها، وبعد ذلك يختار ويرجح ما يراه مناسباً بالدليل والتعليل في الغالب.

وسار الأمير في «حاشيته على المغني» على طريقة الشهاب الخفاجي حيث يورد المسائل مفصلة بذكر الأدلة والتعليقات، ولكنه خالف الشهاب في قلة اختياراته وترجيحاته، فكانت قليلة.

واختياراته وترجيحاته مباشرة دون الخوض في الدليل والتعليل في كثير من الأحكام، كأن يقول: والراجح، أو والتحقق.

وفي مواضع قليلة يختار بعد أن يُورد الأدلة والتعليقات والتفصيل، وأكثر ما يلاحظ في ترجيحاته أنها تعتمد على من سبقه، كأن يورد مسألة فيتعرض لتفصيلاتها وأدلتها وأحكامها كل ذلك ينقله عن غيره، ثم يوافق غيره في اختياره، وفي بعض المسائل يوافق ابن هشام في اختياره، ولكنه يزيد ذلك الاختيار توضيحاً بذكر علة ذلك الاختيار.

أمّا الدسوقي فلا يظهر في حاشيته -في أكثر المواضع- ترجيح واختيار؛ لأنّ مسائل الخلاف الواردة عنده قليلة بالنسبة «لنكت الشهاب وحاشية الأمير»، وإن ذكر ترجيحاً أو أورد اختياراً؛ فذلك نقل عن غيره من العلماء ممن تحدّث عن هذه المسألة وذكر أدلتها وتعليقاتها.

المبحث الخامس: تحقيق المسائل:

اختلفت طريقة تناول المسائل الواردة في نكت الشَّهاب وحاشيتي الأمير والدُّسوقي بناءً على الخلفيّة الثقافيّة لدى كلّ عالم:

فالحفاجي يورد هذه المسائل المتخصّصة، ثمّ يحقّقها تحقيقاً علمياً دقيقاً بذكر تفصيلاتها والأقوال الواردة فيها، وأدلة كلّ فريق، ويعلّل هذه الأحكام، أو يورد تعليقات من سبقه بطريقة علميّة ممزوجة بأسلوب أدبيّ واضح، مع الاختصار الشّديد والإيجاز في تناول المسائل التي يراها واضحة؛ نظراً لسعة ثقافته وتنوعها، وتمكّنه من حيازة عدد كبير من المصادر والمراجع ممّا جعله يطّلع على دقائق المسائل وبعض الآراء التي لم يتمكّن غيره منها. وهذا واضح في أكثر مسائل النُّكت.

وتبعه في ذلك الاستقصاء والعرض الأمير في حاشيته، لكنّه توسّع في الجانب الأدبيّ كثيراً؛ حيث أثقل الكتاب بذكر ما يتعلق بالشّاهد من شرح للغريب، وترجمة للقائل، وذكرٍ لأبيات القصيدة، وإيراد لبعض اللّطائف المتعلّقة بذلك.

أمّا حاشية الدُّسوقي، فأكثر مسائلها وأحكامها، لا تكاد تقارن بنكت الشَّهاب وحاشية الأمير تحقيقاً وتدقيقاً واستقصاءً وشمولاً، حيث يقتصر على الواضح والرّاجح في المسألة، دون خوض في ثنايا حاشيته فهو نقل عن غيره.

المبحث السادس: المصادر المعتمدة والموقف منها:

اعتمد كلٌّ من الخفاجي في «نكته»، والأمير والدسوقي في حاشيتيهما على المغني على مصادر أساس قام عليها كلٌّ مؤلف، ومصادر فرعية تطلبها التأليف، ويلاحظ كثرة هذه المصادر وتنوعها في «نكت الشهاب»، يليه في العدد والتنوع الأمير في حاشيته، ثم الدسوقي. واعتمد الخفاجي في «نكته» على عدد من المراجع كانت أساس تأليفه وقوامه، وهي حاشية الدماميني على المغني «المرج»، وحاشية الشمني «المنصف من الكلام»، وحاشية السيوطي على المغني «الفتح القريب»، وحاشية ابن الحنبلي «معنى الحبيب»، وحاشية ابن الملا الحصكفي على المغني «منتهى أمل الأريب».

بينما اعتمد الأمير في حاشيته على المغني على مصادر أساس هي حاشية الدماميني «المرج»، وحاشية ابن الصائغ على المغني «تنزيه السلف»، وحاشية الشمني «المنصف من الكلام»، وحاشية السيوطي «الفتح القريب»، أمّا الدسوقي، فقد اعتمد في حاشيته على حاشية الدماميني «المرج» وتقريرات شيخه الدردير^(١).

أمّا المصادر الفرعية فهي كثيرة جداً ومتنوعة في مختلف العلوم والفنون في نكت الشهاب، بينما يقلُّ عددها وتنوعها في حاشية الأمير، وأكثر مصادر في علوم اللغة معاجمها ونحوها وصرفها، وبعض كتب الأدب والأخبار بينما قلّت عدداً وتنوعاً بشكلٍ كبيرٍ لدى الدسوقي.

وتما يلاحظ في تناول الخفاجي لنصوص هذه المصادر أنّه لا يتقيّد بالنصّ المنقول في مواضع كثيرة، بل يسوقه بعبارات مختصرة وموجزة تؤدي المعنى المطلوب، فإذا انتهى من إيراد النصّ ختمه بعبارة «انتهى» أو يرمز لها برمز «ا.هـ.»، كذلك يلاحظ أنّه يعود إلى

(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات، الشهير بالدردير، من العلماء الفضلاء له مشاركات في الفقه والبلاغة من مؤلفاته «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك»، و «فتح القدير» و «تحفة الإخوان في علم البيان». (ت ١٢٠١هـ). ينظر: عجائب الآثار: (١٤٧/٢).

أكثر من نسخة في بعض المصادر حين يتطلّب الأمر تحقيقاً، بل يقف على بعض خطوط المؤلفين تحريّاً للدقّة وضبطاً للمسائل.

ولوحظ في حاشية الأمير إفادته من هذه المصادر بنقل نصوص بعض العلماء بألفاظها وأحياناً بعبارات أخرى دون أن يشير إلى نهاية نقله عن هذه المصادر، كذلك يشير إلى بعض النسخ بشكل أقلّ من الخفاجي.

بينما اعتمد الدسوقي على مصادر أخرى غير أساس، ولكنها قليلة، وهو في الغالب يوردها بألفاظها ويذيلها بإشارة إلى نهاية نقله برمز «ا.هـ.»، وللشهاب موقف واضح من هذه المصادر، فهو يعترض ويردّ ويعلّل ويشرح ويوضّح في مواضع كثيرة، فلا يسلم لما ينقل عن الأئمة في الغالب، بينما قلّ هذا الموقف لدى الأمير، وكان شبه مفقود لدى الدسوقي.

المبحث السابع: الشواهد:

تُعَدُّ الشَّواهد بمختلف أنواعها أساساً متيناً اعتمد عليه علماء اللُّغة في جمع اللُّغة وتأسيس أصولها.

وقد وردت هذه الشَّواهد عند الخفاجي في «نكته»، وعند الأمير والدسوقي في حاشيتيهما، ولكنها تفاوتت بين هذه الكتب الثلاثة عدداً ونوعاً، فهي كثيرة متنوعة في نكت الخفاجي، ومثلها عند الأمير في «حاشيته»، بينما وردت قليلة جداً مقارنة مع نكت الخفاجي وحاشية الأمير عند الدسوقي.

وتفصيلها عند الشَّهاب كالتَّالي:

بلغت الآيات القرآنيَّة قرابة أربع وأربعين ومائة آية، والقراءات القرآنيَّة حوالي ست عشرة قراءة، والأحاديث والآثار حوالي ثمانية وعشرين، وبلغت الشَّواهد والأبيات الشعريَّة قرابة خمس وعشرين ومائتي بيت، في حين بلغت أمثلة العرب وأقوالهم حوالي واحد وعشرين.

وتفصيلها عند الأمير كالتَّالي:

بلغت الآيات القرآنيَّة حوالي إحدى وخمسين آية، والقراءات القرآنيَّة قرابة الثمانية، والأحاديث والآثار الواردة حوالي أربعة عشر، وبلغت الشَّواهد والأبيات الشعريَّة حوالي خمس وثلاثمائة بيت، وأقوال العرب حوالي أربعة.

وتفصيلها في حاشية الدسوقي على النَّحو التَّالي:

بلغت الآيات القرآنيَّة حوالي ثلاثين آية، والقراءات القرآنيَّة قرابة ثمان قراءات، وبلغت الأحاديث والآثار أربعة، وبلغت الشَّواهد والأبيات الشعريَّة حوالي خمس وثلاثين بيتاً، فيما وقفت على قول واحد من أقوال العرب.

ومَّا يلاحظ في هذه الشَّواهد ما يلي:

(١) أنَّ الخفاجي والأمير والدسوقي أوردوا بعض الأبيات الشعريَّة لمن لا يحتجُّ بشعرهم ممَّن جاء بعد عصور الاحتجاج، وهذا قد يكون من باب التَّمثيل، أو لأنَّ من سبقهم من العلماء قد بحث فيه فساروا على منهجهم ومن هؤلاء ابن هشام.

- (٢) أنَّهم قد يوردون جزء الآية أو جزء البيت الشعري أو بعض متن الحديث، بمعنى أنَّهم يقتصرون على موضع الشاهد.
- (٣) أنَّهم قد يُتبعون الشاهد الشعري بأبيات أخرى من قصيدة الشاهد وقد يتوسَّعون فيذكرون ما يدور حول الشاهد من شرح لغريب ألفاظه وترجمة لقائله، وهذا كان واضحاً عند الخفاجي والأمير.
- (٤) لم يقتصروا في القراءات على المتواتر منها، بل استشهدوا بالقراءات الشاذة.
- (٥) أنَّهم في إيرادهم للأحاديث النبوية شاهداً لبعض المسائل يذهبون مع من يحتجُّ بالحديث النبوي الشريف؛ حيث لم ينصُّوا على عدم جواز الاستشهاد به.
- (٦) أحياناً يذكرون روايات أخرى لبعض الشواهد الشعرية، وهذا كان واضحاً عند الخفاجي والأمير.
- (٧) تميَّز الخفاجي بتعقيبه على بعض الشواهد بأبيات من نظمه وهذا لأنَّه يُعدُّ من العلماء الشعراء، وله ديوان شعريُّ يثبت قوَّة ملكته الشعرية وتمكُّنه منه.
- (٨) ظهر عند الجميع في بعض الشواهد الإشارة إلى بحر البيت العروضي، وظهر لدى الخفاجي واضحاً وعند الأمير في مواضع قليلة الإشارة إلى بعض الأخطاء العروضية في الشاهد الشعري.

المبحث الثامن: ما له وما عليه:

من خلال مباحث الموازنة السابقة يمكن القول بأن «نكت الخفاجي» فاقت حاشيتي الأمير والدسوقي في جوانب، ونقصت عنهما في جوانب أخرى، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولاً: تميّزت «نكت الشّهاب» وفاقت حاشيتي الأمير والدسوقي في الجوانب التالية:

(١) في الأسلوب، حيث تميّز أسلوب الخفاجي بالمزوجة بين التّطويل والاختصار حسب المقام، بينما غلبت صفة التّطويل والاستطراد على حاشية الأمير، وغلبت سمة الاختصار على حاشية الدّسوقي.

(٢) تميز أسلوب الشّهاب بالأسلوب الأدبيّ في عرضه لمسائل اللّغة وأحكامها بشكل أوضح؛ ممّا يدفع الملل عن القارئ.

(٣) اتّسمت «نكت الخفاجي» بتحقيق المسائل وعرضها بشكل أدقّ وأعمق، وذلك من خلال عرض الآراء والمذاهب وكثرة الأدلّة والتّعليلات، وإيراد الاعتراضات والرّدود، وكثرة المناقشات العلميّة، بشكل أكبر وأوسع من الحاشيتين الآخرين.

(٤) ظهر جانب الاختيار والتّرجيح في «نكت الخفاجي» بشكل أوضح وأوسع ممّا هي عليه في حاشية الأمير، بينما كادت تتلاشى هذه الظاهرة عند الدّسوقي.

(٥) تنوّعت المسائل العلميّة في «نكت الشّهاب» بشكل واضح في مختلف العلوم والفنون، بينما قلّ هذا التنوّع عند الأمير واقتصر على الجانب التّحوي والصرفي بشكل كبير عند الدّسوقي.

(٦) كان لنكت الشّهاب فضل كبير بعد فضل الله عزّ وجلّ في نقله نصوصاً عن بعض المصادر التي تعتبر مفقودة منذ أمد بعيد، ممّا يبعث الأمل على وجودها لورودها في «نكت الخفاجي» التي تعتبر من المؤلّفات المتأخّرة، ومن تلك المصادر «تذكرة أبي عليّ الفارسي»، و«كتاب التّفصّل للخسارزنجي»، و«شرح شواهد الكتاب للمخشّري»، و«حواشي التّسهيل لابن هشام»، و«حواشي السيوطي على المغني».

بينما كانت أغلب مصادر حاشيتي الأمير والدسوقي موجودة، ولم أقف على ما أشير إلى أنه مفقود من مصادرها إلا على حاشية ابن الصائغ على المغني «تنزيه السلف».

ثانياً: خلت «نكت الشهاب» ونقصت عن بعض ما تميزت به حاشيتي الأمير والدسوقي وذلك في الجوانب التالية:

- (١) ورود نصّ المغني في حاشيتي الأمير والدسوقي أكثر وأوسع من وروده عند الشهاب.
 - (٢) الجانب الإعرابي سواء أكان متعلقاً بنصّ المغني أو بغيره من مواضع الحواشي ورد بشكل أكبر في «حاشيتي الأمير والدسوقي».
 - (٣) التعريف بالمصطلحات في مختلف الفنون برز بشكل أكبر عند الأمير في حاشيته، بينما قلّ في «نكت الخفاجي»، وكان شبه مفقود في «حاشية الدسوقي».
 - (٤) عيب على «نكت الخفاجي» استعماله للأساليب المنطقية في بعض المواضع ممّا جعل بعض المسائل غير مفهومة، في حين خلت حاشيتي الأمير والدسوقي منها بشكل كبير.
- وفي نهاية هذه الموازنة المختصرة بين «نكت الشهاب الخفاجي» من جهة وبين «حاشيتي الأمير والدسوقي» من جهة أخرى، يتضح التشابه الكبير بين «نكت الخفاجي» و«حاشية الأمير» في كثير من المباحث والمسائل وطرق عرضها وتناولها، وإن اختلفا في بعض منها، بينما كانت «حاشية الدسوقي» بعيدة عن نكت الشهاب وحاشية الأمير في كثير من المباحث والموضوعات.

وسأورد فيما يأتي نماذج يتضح فيها بعض مباحث الموازنة السابقة:

النموذج الأول:

قال ابن هشام في باب «إِذَنْ»: (المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بـ «لا» النافية، يقال: آتيك، فتقول: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ» ، ولو قلت «أَنَا إِذَنْ»، قلت: «أَكْرَمَكَ» بالرفع؛ لفوات التّصدير، فأما قوله:

(لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا)

فمؤول على حذف خبر «إِنَّ»، أي: إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ أَسْتَأْنِفُ مَا بَعْدَهُ، وَلَوْ قُلْتُ: «إِذَنْ يَا عَبْدَ اللَّهِ» قلت: «أَكْرَمَكَ» بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا^(١).

وقال الخفاجي في نكته على هذا النص: (قوله: «المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع،..... إلى قوله:

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا)

نُقِلَ عَنْ س: «أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَهْمِلُهَا - مَعَ اسْتِيفَائِهَا الشَّرْطَ - دَائِمًا». وَعَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، لِإِعْمَالِهَا شُرُوطَ:

أَحَدُهَا: التَّصْدِيرُ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ: بِأَنْ لَا يَعْتَمِدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ.

وَالثَّانِي: اسْتِقْبَالُ مَا بَعْدَهَا؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ الْعَامِلِ.

وَالثَّلَاثُ: اتِّصَالُهُمَا؛ بِأَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصلٍ، غَيْرَ مَا سَيَأْتِي مِمَّا يَجُوزُ الْفَصْلُ.

وَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِمُ الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ، أَجَابُوا عَنْهُ، فَقَالَ السَّيْرَافِيُّ فِي «شرح الكتاب»: (بأنه شاذ لا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، فَإِنْ صَحَّ: فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لُغَةٌ حُمِلَ فِيهَا «إِذَنْ» عَلَى «لَنْ»، وَهِيَ لَا تُلْعَى بِحَالٍ.

أَوْ نَقُولُ: خَيْرُ «إِنَّ» مُقَدَّرٌ، أَيْ: إِنِّي أَذِلُّ، وَجُمْلَةُ «أَهْلِكَ» مُسْتَأْنَفَةٌ، وَ«إِذَنْ» فِيهَا مُصَدَّرَةٌ، وَشَطِيرٌ: بِشَيْنٍ مُعْجَمَةٌ، وَطَاءٌ وَرَاءَ مَهْمَلَتَيْنِ، بِمَعْنَى: غَرِيبٌ وَبَعِيدٌ). انتهى. وقال ابن الحاجب: (إنه بتقدير: «أقول: إِذَنْ أَهْلِكَ»).

(١) مغني اللبيب، ص: (٣١).

فهو محكي.

وقول الرضوي: (نَصَبَهُ عَلَى الْخَيْرِ مَجْمُوعٌ إِذَنْ أَهْلَكَ) ، مردود؛ لظهور فساد.
وقال الأندلسي: («أَهْلَكَ»: مرفوع، وما بعد «أَوْ» منصوب؛ لَأَنَّهَا بمعنى «إِلَّا أَنْ»،
كقوله: لِأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِّي حَقِّي).
واعلم أَنَّ (إِذَنْ) سُمِعَتْ - في حديث صحيح في الصَّحَّاحِينَ - زائدة للتأكيد في آخر
الكلام كقول عائشة - رضي الله عنها - في حديث بريرة: «لَا هَا اللَّهُ إِذَنْ».
ومثله وقع في أحاديث كثيرة صحيحة ثبت بهذا اللفظ، فلا وجه لما قاله الخطابي وغيره:
(إِنَّهُ خَطَأً).

وَالصَّوَابُ: (لَا هَا اللَّهُ ذَا، عَلَى أَنَّ الْهَاءَ بَدَلَ مِنْ «وَاوٍ» الْقَسَمِ، وَ«ذَا» اسْمُ إِشَارَةٍ
وَالْتَقْدِيرُ: لَا وَاللَّهُ يَكُونُ ذَا، وَ«ذَا» بِمَعْنَى: قَسَمِي وَبِمَعْنَى: كَمَا قَالَه الْمَازِنِيُّ.
فَالْتَحَاجَةُ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّهُ خَطَأً، صَوَابُهُ مَا ذَكَرَ، وَالْمُحَدِّثُونَ عَلَى خِلَافِهِ، وَالسَّمَاعُ
مَعَهُمْ؛ لِثَبُوتِهِ فِي الْحَدِيثِ، وَاتِّفَاقِ الرَّوَاةِ عَلَى الْخَطَأِ، لَا يَصْدُرُ عَنْ جَاهِلٍ فَضْلاً عَنْ فَاضِلٍ.
وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: (إِنَّهُ سُمِعَ وَقَوْعُ الْمَضَارِعِ بِمَجْزُومٍ أَيْضاً بَعْدَ «إِذَنْ»، كَقَوْلِ عَدِيٍّ
الْأَزْدِيِّ فِي قَصِيدَةٍ أَوْلَاهَا:

كَلَّفَنِي الْقَلْبُ فَلَمْ أَجْهَلِ عَهْدَ الصَّبَا فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ

ومنها: إِنْ تُعْطِنَا شَطْرَ الْحِفَافِينَ مَقْطُوعاً لَنَا تَبْلاً إِذَنْ يَفْعَلِ

والوجه في تخريجه: (أَنَّ «يَفْعَلِ» جواب «إِنْ» المتقدمة، أو نقول: «إِذَنْ» جازمة على
أَنَّهَا «إِذَا» الشَّرْطِيَّةُ، جَزَمَ بِهَا عَلَى اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ). انتهى.

أقول: تَحْصُلُ لَنَا فِي (إِذَنْ) مِنَ الْأَقْوَالِ وَاللُّغَاتِ وَجُوهٌ:

أحدها: أَنَّهَا تُلْعَى دَائِماً مَعَ الشُّرُوطِ، وَبِدُونِهَا.

الثاني: أَنَّهَا تَعْمَلُ مُطْلَقاً، أَيْ: تَنْصَبُ بِدُونِ شَرْطٍ.

الثالث: - هو مذهب الجمهور الصَّحَّاحِ -: أَنَّهَا تَنْصَبُ بِشَرْطِ تَصْدِيرِهَا، وَاسْتِقْبَالِ
فَعْلِهَا، وَاتِّصَالِهَا بِهَا بِغَيْرِ الْفَاصِلِ الْمَذْكُورِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهَا تَقَعُ زَائِدَةً غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي آخِرِ الْكَلَامِ بَعْدَ قَسَمٍ صَرِيحٍ.

الخامس: أَنَّهُ يُجْزَمُ بِهَا بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ مَلْفُوظَةً، أَوْ مَقْدَرَةً.

هذا محصل ما قاله نحاة البلدين وغيرهم، فاعرفه، فإنه مما يُعَضُّ عليه بالتواجد^(١).

وقال الأمير معلقاً على نصّ ابن هشام السابق:

(قوله « بالقسم »؛ لأنه مؤكّد لا يستقلّ، فالفصل به كلا فصل.

قوله « لفوات التصدير » قالوا: ولا يفوقها داخله على المضارع إلا في ثلاثة مواضع بالاستقراء: أن يكون ما بعدها خيراً لمبتدأ، أو جزاءً لشرط، أو قسماً.

قوله: « شطيرا » أي: غريباً، وأهلك بكسر اللام، ولا يُعرف قائل هذا الرجز، كما في السيوطي.

قوله « على حذف خبر إن » هذا خير من قول الرضي: الخبر هي مع بعدها فهي مصدرّة فيه لا خصوص ما بعدها حتّى تكون حشواً في البيت.

وقال بعضهم: الصواب، رفع « أهلك »، ونصب « أطيرا » بعد « أو » التي بمعنى « إلا »^(٢).

وقال الدسوقي معلقاً على هذا الموضع من نصّ ابن هشام:

(قوله: « وهو نصب المضارع » أي: بناءً على مذهب الجمهور من أنّها هي الناصبة له بنفسها لا « أن » بعدها.

قوله: « تصديرها » أي: كونها مصدرّة، أي: واقعة في صدر الكلام وأوله، بحيث لم يسبق عليها شيء ممّا له ارتباط بما بعدها.

قوله: « إذن أكرمك » بالنّصب لاجتماع الشروط.

قوله: « لفوات التصدير » أي: بسبب وقوعها حشواً واعتماد ما بعدها على ما قبلها وإنّما لم تعمل معتمداً ما بعدها على ما قبلها؛ لأنّ الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها، ومجيئها في مثله لغرض معيّن، وهو كونها جواباً لما قبلها يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول،

(١) ينظر نكت الخفاجي ص: (١٨٩-١٩٢).

(٢) حاشية الأمير على المغني: (٢٠/١).

فبقي ما كان عليه قبل مجيئها إيداناً ببقاء المعنى، وكراهة أن يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها، بخلاف قولك: « زيدٌ لَنْ أكرمَه » وشبهه؛ فإنه ليس كذلك، وقال بعضهم: إنما لم تعمل في حالة الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً.

قوله: « شَطِيراً » أي: غريباً.

قوله: « أهلك » بكسر اللام، مضارع « هلك » بفتحها قال تعالى: ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾^(١)، وهذا البيت يرد نقضاً على اشتراط التصدير فإنه أعملها في البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها؛ إذ هو خبر وأجاب عنه بقوله: فمؤول الخ.

قوله: « ثم استأنف ما بعدها » أي: فما بعده مقطوعٌ عما قبله، وإن كان جواباً لشرط مقدر.

قوله: « ثم استأنف ما بعده » أي: فجاء النَّصب؛ لتحقيق شرطه.

قوله: « للفصل بغير ما ذكرنا » أي: وهو النداء^(٢).

(١) الأنفال: (٤٢).

(٢) حاشية الدسوقي على المغني: (٥٨/١).

كان عليه قبل مجيئها إيذاناً ببقاء المعنى، وكراهة أن يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها، بخلاف قولك: « زيدٌ لَنْ أكرمَه » وشبهه؛ فإنه ليس كذلك، وقال بعضهم: إنما لم تعمل في حالة الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً.

قوله: « شَطِيراً » أي: غريباً.

قوله: « أهلك » بكسر اللام، مضارع « هلك » بفتحها قال تعالى: ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾^(١)، وهذا البيت يرد نقضاً على اشتراط التصدير فإنه أعملها في البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها ؛ إذ هو خير وأجاب عنه بقوله: فمؤول الخ.

قوله : « ثم استأنف ما بعدها » أي: فما بعده مقطوعٌ عما قبله، وإن كان جواباً لشرط مقدّر.

قوله: « ثم استأنف ما بعده » أي: فجاء النصب؛ لتحقيق شرطه.

قوله: « للفصل بغير ما ذكرنا » أي: وهو النداء^(٢).

(١) الأنفال: (٤٢).

(٢) حاشية الدسوقي على المغني: (٥٨/١).

النموذج الثاني:

قال ابن هشام: (« أم » على أربعة أوجه:

(١) أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾^(١) ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾^(٢)، وليس منه قول زهير:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءٍ^(٣)

قال الشهاب الخفاجي في نكته معلقاً على نص ابن هشام السابق:

(قوله: «المتقدم عليها همزة التسوية» الخ .

اتفق النحويون كلهم على أن «أم» المتصلة لا يعادها إلا الهمزة دون غيرها من أدوات الاستفهام، وعليه شراح هذا الكتاب إلا أن العلامة الزمخشري قال في سورة «صاد»، في قوله عز وجل ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِّنَ الْأَشْرَارِ ﴾^(٤) أَخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴿: «إن «أم» متصلة هنا معادلة لـ «ما» الاستفهامية في قوله: ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى ﴾». وقال شراحه: إنه ميل مع المعنى؛ لأنها بمعنى الهمزة، ولشراحه فيه كلام طويل نفيس، فانظره إن أردت.

قوله: «وليس منه قول زهير:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءٍ».

أقول: هذا ردُّ على ابن الشجري في «أماله»، وليس هذا مناقضاً لقوله في همزة التسوية: إنها تكون بعد «لا أذري»، كما تقدم؛ لأنه ناقل ثمة لما قاله النحاة، وهنا مثبت لما ادَّعاه، وارتضاه، وسيأتي فيه وجه آخر .

(١) المنافقون: (٦).

(٢) إبراهيم: (٢١).

(٣) المغني، ص: (٦١).

(٤) ص: (٦٢-٦٣).

وها أنا أقصُّ عليك ما قالوه بأسره: فاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ قَالَ فِي «الْمَجْلِسِ السَّابِعِ وَالسَّبْعُونَ» فِي ذِكْرِ مَعَانِي «أُمٌّ» وَمَوَاضِعُهَا: «فَمَنْ ذَلِكَ أَتَّهَا تَكُونُ عَاطِفَةً بَعْدَ أَلْفِ الْاِسْتِفْهَامِ، وَمُعَادِلَةٌ لَهَا، فَتَكُونُ مَعَهَا بِمَعْنَى: «أَيُّهَما، وَأَيُّهُم، وَأَيُّهُنَّ»، كَقَوْلِكَ: أَرَيْدُ عِنْدَكَ أُمٌّ بَكْرٌ؟ مَعْنَاهُ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ جَعَلْتُ «الْهَمْزَةَ» مَعَ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ الْمَسْئُولِ عَنْهُمَا، وَجَعَلْتُ «أُمٌّ» مَعَ الْآخَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُعَادِلَةُ، وَجَوَابُ هَذَا الْقَوْلِ بِالتَّعْيِينِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقُولُ: زَيْدٌ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ زَيْدٌ، وَبَكْرٌ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ بَكْرٌ، وَمِثْلُهُ: أَرَيْدُ فِي الدَّارِ أُمٌّ بَكْرٌ أَمْ خَالِدٌ؟ بِمَعْنَى: أَيُّهُم فِي الدَّارِ؟، وَكَذَلِكَ: أَهْنَدُ حَاضِرَةً أُمٌّ زَيْنَبُ أَمْ سَعَادٌ؟ بِمَعْنَى: أَيُّهُنَّ؟.

فَإِذَا كَانَتْ الْمُعَادِلَةُ بَيْنَ اسْمَيْنِ، وَمَعَهُمَا فِعْلٌ، فَلْأَحْسَنُ تَقْدِمْ الْأِسْمِ، كَقَوْلِكَ: أَرَيْدُ خَرَجَ أُمٌّ مُحَمَّدٌ؟ وَيَجُوزُ: أَخْرَجَ زَيْدٌ أُمٌّ مُحَمَّدٌ؟ .
فَإِنْ كَانَتْ الْمُعَادِلَةُ بَيْنَ فِعْلَيْنِ، فَلْأَحْسَنُ تَقْدِمْ الْفِعْلَ، كَقَوْلِكَ: أَضْرَبْتُ زَيْدًا أُمٌّ شَتَمْتُهُ؟ فَالْمَعْنَى: أَرِيدُ أَضْرَبْتُ أُمٌّ شَتَمْتُهُ؟

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ «أُمٌّ» عَاطِفَةً بَعْدَ أَلْفِ التَّسْوِيَةِ، كَقَوْلِكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ وَمَا أَدْرِي أَذْهَبَ زَيْدٌ أَمْ بَكْرٌ؟ وَمَا أَدْرِي أَرَيْدُ فِي الدَّارِ أُمٌّ بَشَرٌ؟ وَمَا أَبَالِي أَسَافَرَ زَيْدٌ أَمْ أَقَامَ؟ فَالْفَلْظُ عَلَى الْاِسْتِفْهَامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخَبَرُ، وَإِنَّمَا تَرِيدُ تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ، قَالَ تَعَالَى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ^(١) أَيُّ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَارُكَ [لَهُمْ]، وَتَرَكَ اسْتَغْفَارَكَ، وَمِثْلُهُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ^(٢) وَ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ ^(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ
وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ كُلْدَةَ الثَّقَفِيِّ:
فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

(١) المنافقون: (٦).

(٢) البقرة: (٦).

(٣) إبراهيم: (٢١).

وقال حسان:

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمُ
النَّبُّ: صوت التيس عند النزول.

والثالث: أن تكون منقطعة بمعنى "بل" مع همزة تسمى منقطعة، ومن شرائطها أن تقع بعدها الجملة دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام بـ "هل"، وبعد [ها] الخبر، وقد تأتي بعد الهمزة، فمجيئها بعد "هل" كقوله:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومُ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ
التقدير: بل أحبلها مصروم، ثم قال بعد ذلك:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ تَقْضِ عِبْرَتُهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ
جمع بين "أم" و"هل"، ولا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير "هل" هنا بقـ «جمع بين "أم" و"هل"، ولا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير "هل" هنا بقـ انتهى ما أردناه منه هنا، وبعده تفصيل طويل لا يهمننا الآن .

وقال ابن جنّي في «الخطاريات»: ««لا أدري»، و«ليت شعري» يجوز العطف بعدها بـ "أم" و"أو"، ولا يجوز بعد "لا أبالي" إلا العطف بـ "أم" دون "أو"، فإن في الأولين فيهما معنى «عَلِمْتُ» فأجري الاستفهام عليها، و«مَا أَبَالِي» ليس معناه «عَلِمْتُ»، ولا جرى عليه حرف الاستفهام، من حيث جرى على العلم، ولكن جرى عليه من جهة التّسوية، كما جرى على «سَوَاء» من جهة التّسوية، وإذا كان كذلك فإنّما تريد أنّهما سواءٌ عندك في قولك: مَا أَبَالِي أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو، والتّسوية لا تكون إلا بين اثنين؛ فلذلك لم يستقم أن تقول: مَا أَبَالِي أَرِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو؛ لأنّك تريد بـ "أو" أحدهما، ويدلّك على ذلك أنّه إذا جازت "أو" جاز أن يذكر الأوّل، وهذا محال في "مَا أَبَالِي" من أجل التّسوية». انتهى .

أقول: ما ذكره ابن جنّي، نقله عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ، وهو موافق لما قاله ابن الشّجريّ، وتحقيقه أنّ "أم" المتّصلة على قسمين: قسم الاستفهام فيه حقيقيّ، يعني: أيّ الأمرين؟ ويحتاج لجواب كـ "أيّ"، وقسم قصّد به التّسوية في العلم أو الخارج، ويقع بعد «سواء»، و«ليت شعري»، و«لا أدري»، كما قاله أبو عليّ، وابن جنّي، وغيرهما، وتبعهم ابن الشّجريّ، ومنه بيت حسان؛ لأنّ "أم" فيه ليست زائدة، وليس الاستفهام فيه حقيقيّاً،

قوله « زهير » هو ابن أبي سُلي بضم السين، وليس لهم بالضم غيره، واسم أبي سُلمي: ربيعة بن رياح بكسر الراء بعدها تحتية مثناة، أحد بني مُزينة، مات زهير قبل المبعث، وقيل: نظر إليه صلى الله عليه وسلم وله مائة سنة، فقال: اللهم أعذني من شيطانه، فما لأك بيتاً حتى مات، وهو والد كعب صاحب « بانت سعاد » وولد كعب عقة، وكان شاعراً أيضاً، وولد عقة العوام، وكان شاعراً أيضاً وهو القائل:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حَةَ عَيْنِي أَمْ عَمَرُوا وَجِدْهَا
وَهَلْ بَلَيْتَ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَّذا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا

وأبو سُلمي شاعر أيضاً، وسُلمي شاعرة أيضاً، وبُخَيْر بن زهير شاعر، وأخت زهير الخنساء شاعرة أيضاً، ولذا قال الأخطل: أشعر الناس قبيلة بنو قيس، وأشعر الناس بيت آل أبي سُلمي، وأشعر الناس رجلاً رجُل في قميصي، وكان عمر - رضي الله عنه - يقول: أشعر الناس الذي يقول: « ومن »، « ومن »، يشير لقول زهير في معلقته:

وَمَنْ يَكُ ذَا مَالٍ فَيَنْخَلُ بِمَالِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنَ عَنْهُ وَيُذَمُّ
وَمَنْ لَا يَزَلُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسُهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يَنْدَمُ
وَمَنْ يَغْتَرِبُ يَحْسِبُ عَدُوًّا صَدِيقَهُ وَمَنْ لَا يُكْرَمُ نَفْسُهُ لَا يُكْرَمُ
وَمَنْ لَا يَذُدُّ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ يُهْدَمُ وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ
وَمَنْ لَا يُصَانِعُ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضْرَسُ بِأَلْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنْسَمِ
« المنسم » بفتح الميم وكسر السين: طرف خُفِّ البعير.

ومما يُستحسن من شعر زهير:

لَوْ كُنْتُ أَعْجَبُ مِنْ شَيْءٍ لِأَعْجَبَنِي سَعْيُ الْفَتَى وَهُوَ مَخْبُوءٌ لَهُ الْقَدَرُ
يَسْعَى الْفَتَى لِأُمُورٍ لَيْسَ يُدْرِكُهَا وَالنَّفْسُ وَاحِدَةٌ وَالْهَمُّ مُتَشَرُّ
وله:

وَلَا تُكْثِرْ عَلَى ذِي الضُّغْنِ عُنْبًا وَلَا ذِكْرَ التَّجَرُّمِ لِلذُّنُوبِ
وَلَا تَسْأَلْهُ عَمَّا سَوْفَ يُبْدِي وَلَا عَنْ غَيْهِ لَكَ بِالْمَغْنَبِ

مَتَى تَكُ فِي صَدُوقٍ أَوْ عَدُوٍّ تُجَبِّرُكَ الْوُجُوهُ عَنِ الْقُلُوبِ
قال المصنّف في أوائل شرح بانت سعاد: ومن شعر زهير أيضاً:

إِنْ كُنْتَ لَا تَرْهَبُ ذَمِّي لِمَا تَعْرِفُ مِنْ صَفْحِي عَنِ الْجَاهِلِ
فَاخْشَ سُكُوتِي إِذْ أَنَا مُنْصِتٌ فَيْكَ لِمَسْمُوعِ خَنَا الْقَائِلِ
فَسَامِعُ الذَّمِّ شَرِيكَ لَهُ وَمُطْعَمُ الْمَأْكُولِ كَالْأَكِلِ
مَقَالَةُ السُّوءِ إِلَى أَهْلِهَا أَسْرَعُ مِنْ مُنْحَدِرِ سَائِلِ
وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى ذَمِّهِ ذَمُّهُ بِالْحَقِّ أَوْ الْبَاطِلِ

ونسب صاحب « زهر الآداب وثمر الألباب » الأبيات الأخيرة إلى محمد بن حازم

الباهلي، وزاد فيها :

فَلَا تَهْجُ إِنْ كُنْتَ ذَا إِرْبَةٍ حَرْبُ أَخِي التَّجْرِبَةِ الْعَاقِلِ
فَإِنَّ ذَا الْعَقْلِ إِذَا هُجِّتَ هُجِّتَ بِهِ ذَا خَبَلٍ خَابِلِ
تَبَصَّرَ مِنْ عَاجِلٍ شِدَاتِهِ عَلَيْكَ غِبُّ الضَّرَرِ الْآجِلِ

ومن لطائف زهير المولّد كاتب الملك الصّالح قوله مشيراً لزهير هذا:

بِنَفْسِي مَنْ أَسَمَّيْتُهَا بِسَيِّئِي فَتَنْظُرُ لِي التُّحَاةُ بَعَيْنِ مَقَتِ
وَتَزْعُمُ أَنِّي قَدْ قُلْتُ لَحْنًا وَكَيْفَ وَ إِنِّي لَزُهَيْرُ وَقْتِي
وَلَكِنْ غَاذَةً مَلَكَتْ جِهَاتِي فَلَسْتُ بِلَاحِنٍ إِنْ قُلْتُ سَيِّئِي

وفي القاموس: « وَسَيِّئٌ لِلْمَرْأَةِ، أَي: ياست جهاتي، أو لحن، والصّواب سيدي، وبنت

أبي عثمان الصابوني محدثة، وستيّة كجهينة، جماعة محدثات ».

قوله: « إِخَالَ » : بكسر الهمزة على الأفصح، وأراد بالقوم الرّجال بقرينة المقابلة،

وبعده:

فَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خَضَابُ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاءُ^(١).

(١) حاشية الأمير: (١/٣٩-٤٠).

وقال الدسوقي محشياً على نصّ ابن هشام السابق:

(قوله: «أن تكون متصلة» ، وهي عاطفة بقسميها، لا استفهامية على التحقيق، نعم لما انضمت للأداة المستفهم بها كان الاستفهام إنما هو بهما.

قوله: « أن تكون متصلة» والجمهور على أنّها عاطفة، وقال أبو عبيده: هي بمعنى الهمزة، فإذا قلت: أقام زيد أم عمرو؟، فالمعنى: أعمرو؟ قام؟، والكلام استفهامان.

وزعم ابن كيسان أن أصل « أم »: « أو » قلبت الواو ميماً، وردّه أبو حيّان: بأنّه دعوى بلا دليل.

قوله: « وهذه منحصرة في نوعين »، وبيان الحصر أنّه إمّا أن تتقدّم عليها همزة التسوية، أو همزة الاستفهام فقط، وهي في كلّ متصلة.

قوله: « وذلك » أي: الانحصار فيهما.

قوله: « إمّا أن تتقدّم » لأبد من تقدير مضاف، أي: لأنها إمّا ذات تتقدّم وإلا لما صحّ الحمل؛ لأنّ ضمير « أنّها » لـ « أم » ، و « أن تتقدّم » مؤوّل مصدر، فينحلّ المعنى؛ لأنّ « أم » إمّا تُقدّم همزة التسوية عليها ، وهذا لا يصحّ. ا. هـ تقرير دردير.

قوله: « همزة التسوية » هي همزة تشبه همزة الاستفهام تدخل على جملة في تأويل مفرد وهو المصدر وسواء تقدّم عليها سواء أم لا لكن إن تقدّمت سواء كانت خيراً مقدّماً للمصدر المؤوّل من الجملة.

قوله: ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾^(١) أي: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه.

قوله: « وليس منه » أي: من قسم « أم » الواقعة بعد همزة التسوية.

قوله: « وسوف إخال » أي: أظن في المستقبل .

(١) المنافقون: (٦).

قوله: « أقوم الخ » في البيت اختصاص القوم بالرجال على حدّ قوله: ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴾^(١).

قوله: « أمِ نساءُ » أي: أم هم نساءُ^(٢).

(١) الحجرات: (١١).

(٢) حاشية الدسوقي: (١١٢/١-١١٣).

النموذج الثالث:

قال ابن هشام: (وَيُفْصَلُ بَيْنَ «أَمَّا» وَبَيْنَ «الفاء» بواحدٍ من أمورٍ ستّة:

أحدها: المبتدأ كآيات السابقة.

والثاني: الخبر، نحو «أَمَّا فِي الدَّارِ فَرِيذٌ»، وزعم الصَّفَّارُ أَنَّ الفصلَ بِهِ قَلِيلٌ.

والثالث: جملة الشرط نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿فَرَوْحٌ...﴾^(١). الآيات.

والرَّابِع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٢).

الآيات.

والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء، نحو: «أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ»،

وقراءة بعضهم: «وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ»^(٣) بالنصب^(٤).

قال الخفاجي في «نكته» عَقِبَ نَصِّ ابْنِ هِشَامِ السَّابِقِ:

(قوله: «وَيُفْصَلُ بَيْنَ "أَمَّا" وَالفاء بواحدٍ من أمورٍ ستّة» الخ .

لأنّها لَمَّا تَضَمَّنَتْ اسمَ شَرْطٍ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ، وَجُمْلَةٍ جَزَائِيَّةٍ مُقْتَرَنَةٍ بِالفاء،

فَلَمَّا التَزَمُوا حَذْفَ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ بِتَمَامِهَا، لَزِمَ دُخُولُهَا عَلَى الْفَاءِ، مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ، وَرَأَوْهُ

مُسْتَقْبَحًا، دَعَوْهُمْ الضَّرُورَةُ إِلَى تَقْدِيمِ شَيْءٍ مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَالضَّرُورَةُ تُتَقَدَّرُ

بِقَدْرِهَا، فَانْكَفُوا بِفَاصِلٍ وَاحِدٍ، مِمَّا ذُكِرَ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَمْرَيْنِ:

أَنَّ الْفَاصِلَ لَا يَزِيدُ عَلَى وَاحِدٍ، وَأَنَّهُ معمول لما بعد الفاء، وفي "الدُّرِّ المصنوع" نقلًا عن

النُّحَاة: «فِي الْآيَةِ [وَجْهَان]:

أحدهما: أَنَّ "الإنسان" مبتدأ، و"إِذَا" معمول "يقول".

(١) الواقعة: (٨٨-٨٩).

(٢) الضحى: (٩).

(٣) فصلت: (١٧).

(٤) المغني، ص: (٨٢).

والثاني: أن "إذا" شرطية، جوابها "فيقول"، وهي وجوابها جواب "أمّا"، وردّه: بأنّه يلزمه حذف الفاء بدون القول، وهو لا يجوز إلا في الضرورة»، وظاهره: أنّه يجوز أن يُفصلَ بأكثر من واحد: إمّا مطلقاً، أو إذا كان أحدهما ظرفاً؛ لتوسّعهم فيه؛ فلا حاجة لما نقله عن "المدارك" من أنّه يقدّر: شأن الإنسان، و"شأن" كـ"تَبَيَّن"، و"حديث"، يعمل في الظرف، كما ذكره الرضوي، فالفصل بشيء واحد؛ لأنّه مع متعلّقه شيء واحد حكماً، ويردّه: أن فاعل "يقول" عائد على "إنسان"، لا على "شأن"؛ فيلزم خلو جملة الخبر عن عائد، وهو غير صحيح، فالمُجيبُ غفلَ عن هذا، فإن قيل: إنّهُ أسنده لضمير الشأن إسناداً مجازياً، أو على مذهب الفراء الذي يُجوزُ الرّبطَ بما يعود على ما بيّنه وبين المبتدأ ملابسة، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾^(١) حيث ربط جملة "يَتَرَبَّصْنَ" بضمير "أزواج المتوفين"، كما ذكره النحاة، واستحسنوه.

قلت: هو - وإن صحّ في الجملة - في غاية البعد، لا سيّما مع حذف المرجع.

قوله: «وزعم الصّفّارُ» الخ .

عبّر بالرّغم إشارة إلى ضعفه عنده؛ لأنّه إنّما يُعلّم بالاستقراء، وغير الثّام لا حُجّة فيه، والثّام متعذّر، أو متعسّر، وما قيل: «من أنّه متعلّق بمقتضى المقام، أو أن القياس يقتضي تقديم المبتدأ» لا يُجدي نفعا.

قوله: «الثالث: جملة شرطية» الخ .

في "الشرح الجديد": «غير الشرطية لا يُفصلُ بها إلا إذا كانت دعائية مفصولة من "أمّا" نحو: "أمّا القوم رحمك الله"، أقول: قال ابن إياز: «الجملة الفاصلة إن كانت غير شرطية فلا يخلو من أن تكون دعائية، أو لا، فإن كانت دعائية جاز بشرط أن يُفصلَ بين "أمّا" والدعاء فاصلاً، نحو: "أمّا اليومَ رَحِمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا"، فإن كانت غير دعائية: فإمّا أن يُفصلَ بين "أمّا" والفاء بفعل أو باسم، فإن كان بفعل لم يجر؛ لأنّ "أمّا" نائبة عن أداة

شَرَط وفعله، فلو وَلِيَهَا فَعَلْ تُؤْهِمُ أَنَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدٍ جَزْئِيَّهَا» انتهى.

تنبيه: قال ابن إياز: «الفاء قد تُحذفُ، وَأَمَّا "أَمَّا" فَلَمْ يُجْزَ أَحَدٌ حَذْفَهَا؛ لِأَنَّهَا نَابَتْ عَنْ أَدَاةِ شَرْطٍ وَفَعْلِهِ، فَلَوْ حُذِفَتْ كَانَ فِيهِ إِجْحَافٌ، وَحَذْفٌ لِلْعَوَضِ وَالْمُعَوَضِ، وَقَدْ ارْتَكَبَهُ بَعْضُهُمْ وَاسْتَسْهَلَهُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ "أَمَّا" مَعَ "بَعْدَ"، فَيَقُولُونَ: "وَبَعْدُ فَإِنَّ الْأَمْرَ كَذَا"، وَمِمَّنْ ارْتَكَبَهُ ابْنُ مَعْطِي فِي "أَلْفَيْتِهِ"، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ: "وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدَرِ": الْمُرَادُ "أَمَّا بَعْدُ" انتهى.

قوله: «قوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴿﴾»^(١).

أقول: جعل الجواب لـ "أَمَّا" والفاء داخلة عليه، وجملة الشَّرْطِ فاصلةٌ بينهما، وجواب "إِنْ" محذوف، دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ وجوابه، وقال المص في "حواشي التسهيل": «إِنَّمَا جُعِلَ الْجَوَابُ لـ "أَمَّا" دُونَ "إِنْ"؛ لَوْجْهِينَ:

أحدهما: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ شَرْطَانِ، وَالْجَوَابُ وَاحِدٌ، فَهُوَ لِلأَوَّلِ.

الثاني: أَنَّ شَرْطَ "أَمَّا" حُذِفَ، فَلَوْ حُذِفَ جَوَابُهَا كَانَ إِجْحَافاً بِهَا، ، إِلَّا أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَجَارَهُ، كَمَا سَيَأْتِي، وَفِي الشَّرْحِ: «لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ اجْتَمَعَ شَرْطَانِ؛ فَإِنَّ الْجَوَابَ لِلثَّانِي، وَهُوَ وَجَوَابُهُ جَوَابُ الْأَوَّلِ، وَالْفَاءُ الْمَوْجُودَةُ دَاخِلَةٌ عَلَى الشَّرْطِ تَقْدِيرًا، وَالْأَصْلُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَوَفَّى مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَجَزَاؤُهُ رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ، فَقَدَّمَ الشَّرْطَ عَلَى الْفَاءِ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ "أَمَّا" وَالْفَاءِ؛ فَالْتَقَى فَاءَانِ: فَاءُ جَوَابِ "أَمَّا" وَجَوَابِ "إِنْ"»، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا، وَقَالَ الرَّضِيُّ: «قَدْ تَقَعَّ كَلِمَةُ الشَّرْطِ مِنْ جُمْلَةِ أَجْزَاءِ الْجَزَاءِ مَقَامَ الشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ الخ، أَيُّ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَلَهُ رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ، فَقَوْلُهُ: "فَرَوْحٌ" جَوَابُ "أَمَّا" اسْتَغْنَى بِهِ عَنْ جَوَابِ "إِنْ"» انتهى.

وفيه تدافع؛ فَإِنَّ صَدْرَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ قَوْلَهُ: "فَرَوْحٌ" جَوَابُ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَآخِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ جَوَابُ الْأَوَّلِ، فَتَأَمَّلْ» انتهى.

(١) الواقعة: (٨٨-٨٩).

و"لَيْتَ"،

الفاء وقبل ما
م؛ لأنَّ "أَمَّا"
تُنه في حُكمه،

لسين -.

في الجملة،
جواباً، كما
له لما قصد أن
بدأ اضرب
نرة؛ لأنه محل
فسر على
ة لا يدفع
له، والمقدّر
فهذه تكلفات

بداة بل تدخل
طريقة واحدة

دافع في كلامه؛ فإنَّ هذا التَّركيبَ في الأصل كان: "مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ
نَ فَله رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ"، فكان في الأصلِ للشرط، وجوابه جواب "مَهْمَا"، فلمَّا
وشرطها، وأقيمَ مقامها "أَمَّا" وتبعها الفاء الأولى، فَقَدَّمَ الشرط؛ لِيُفْصَلَ
فاءان، فَحُدِفَتِ الثَّانِيَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي جَوَابِ "إِنْ"؛ لِأَنَّهَا الَّتِي حَصَلَ بِهَا
الفاء الَّتِي كَانَتْ فِي جَوَابِ "أَمَّا"، وَقَامَ مَا بَعْدَهَا مَقَامَ جَوَابِهَا، فَمَا كَانَ فِي
"إِنْ" صَارَ جَوَابِ "أَمَّا"، وَعَلَى هَذَا يُنَزَّلُ كَلَامُ الرِّضِيِّ، وَيَأْخُذُ بَعْضُهُ بِحُجْزِ
مَا يَنْحَلُّ بِهِ عُقْدَةُ الْإِشْكَالِ، وَتَفْصِيلُهُ مَا نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ فِي "حَوَاشِيهِ"، حَيْثُ
لَوْلَا: «الْجُمْلَةُ أَصْلُهَا التَّمَامُ، حَتَّى يَطْرَأَ عَلَيْهَا مَا يُصَيِّرُهَا إِلَى النُّقْصَانِ،
؛ فَإِنَّهَا انْتَقَلَتْ إِلَى حُكْمِ الْمَفْرَدَاتِ؛ وَلِذَلِكَ فُصِّلَ بَيْنَ "أَمَّا" وَجَوَابِهَا، وَإِنْ
إِلَّا بمفرد»، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: «اجْتِمَاعُ "أَمَّا" وَالشَّرْطِ، كَاجْتِمَاعِ الشَّرْطَيْنِ
إِذَا كَانَ جَوَابُ الشَّرْطِ الثَّانِي؛ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ
جَوَابُ الشَّرْطِ الْمَقْدَّمِ، وَجَوَابِ "إِنْ" مَحْذُوفٍ عِنْدَ سَ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُ
"وَالشَّرْطُ مَعًا، وَاضْطَرَبَ فِيهَا مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ، فَذَهَبَ مَرَّةً لِمَذْهَبِ سَ،
لَاخْفَشٍ، فَجَوَّزَ الْأَمْرَيْنِ، فَفِي الْمَسْئَلَةِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ».

الرَّابِعُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا.

مفعولاً به، أو له، أو حالاً، وسواء كان فيه مانع آخر، ممَّا يَمْنَعُ الْعَمَلَ، أَوْ
سَبَبٌ مَحَلًّا قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(١) كَذَا فِي بَعْضِ
مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَوَانِعِ خِلَافَ لِلنُّحَاةِ، قَالَ ابْنُ إِيَّازٍ: «اخْتَلَفَ فِيهِ، فَيَمْتَنَعُ: "أَمَّا"
أَرَبٌ"؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الصِّفَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا، وَامْتَنَعَ "أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي
مَعْمُولٌ "إِنْ" لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَجَوَّزَهُ

قوله « بواحد » أي لا أكثر، وتغفر الجملة الدُعائية، نحو: أمّا اليوم رحمك الله فكذا وكذا، وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ ﴾^(١)، جعل بعضهم « إذا » معمولة ليقول، فتعقبه الشارح: بأنّه يلزمه الفصل بأكثر من واحد، قال: بل يعلّق بمضاف في المبتدأ، أي شأن الإنسان إذا، والشأن كالحديث والتبأ والقصة والخبر، تعمل في الظروف؛ لتضمّنها معنى الكون، قال تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الْخَصَمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْمِعْرَابَ ﴾^(٢). ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٣).

قلت: وهو وإن أثبت الوحدة؛ لأنّ الشّيء لا يتعدّد بمعمولاته كالصّلاة، والتّوابع، كلّه في حكم الشّيء الواحد، لكن لا يصحّ الإخبار عن الشأن بأنّه يقول؛ إذ الذي يقول الإنسان نفسه، والشأن قول لا قائل، فلعلّ الأولى أن الظرف حال من الإنسان على مجيء الحال من المبتدأ.

قوله « الصّفّار » بالفاء قال في القاموس: الصّفّر بالضمّ النّحاس، بائه الصّفّار، قال وحي زادة هو قاسم بن علي بن محمد الأنصاريّ، المشهور بالصّفّار، صحب الشّلوّيين وابن عصفور، وشرح « كتاب سيبويه » شرحاً حسناً مات بعد الثلاثين وستمائة.

قوله: ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ الخ هذا على أنّ الجواب لـ « أمّا » وجواب الفاصل محذوف لسبق « أمّا » ؛ ولعدم وجود: « إمّا إن جئتني أكرمك » بالجزم، ولو كان جواباً لـ « إِنْ » لكان هو الأكثر كما أفاده الرّضي، فلزوم الفاء والرّفْع كما هو شأن « أمّا » دلالة بالفاء على تضمّنها الشرط دليل أنّه جوابها ولثلا يلزم الإجحاف بـ « إمّا » وإن أجاز الزّحشري حذف جوابها أيضاً في قراءة فتح الهمزة من ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٤)، أي: فبتوفيقنا وإمّا كفوراً فبمحض اختيارنا كما يأتي في

(١) الفجر: (١٥).

(٢) ص: (٢١).

(٣) الذاريات: (٥١).

(٤) الإنسان: (٣).

المكسورة، وقال الأخفش: الجواب لهما وتأوله الفارسي على أنه لأحدهما، ودليل للآخر ، وقال الشَّارح: يمكن أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب «أما»، والأصل: أمَّا فإن كان ، فلما زحلت الفاء اجتمع فأآن حذفت إحداها.

قوله: « بالجواب » واغتفر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها تغليبا للغرض المهم من التَّقديم كما سبق في الديباجة خصوصاً مع الدَّلالة عند إرادة التفصيل على أن المقصود به المقدَّم^(١).

وقال الدُّسوقي محشياً أيضاً على نصِّ ابن هشام السَّابق:

(قوله: « ويفصل بين " أمَّا " الخ»: اعلم أن العرب التزموا حذف الشرط هنا لأجل أن يجري الكلام على وتيرة واحدة بحيث تقول دائماً: أمَّا زيدٌ فذهب ولا تقول تارة: مهما يوجد شيء أو يكون أو يثبت، أو غير ذلك ، كما حذفوا متعلّق الظرف إذا وقع خيراً، ثمّ حذفوا أداة الشرط تبعاً للشرط، أنابوا « طالماً » مقامهما ، فالتصقت الفاء بأداة الشرط وهو مستكره؛ لأنّ الفاء لا تباشر الأداة بل تدخل على الجزاء، وقبلها الشرط ، فدعت الضرورة إلى الفصل بينهما بشيء ممّا بعد الفاء، وذلك حاصل بواحدٍ لا أكثر؛ لارتفاع الاستكراه بواحد. ا. هـ. تقرير دردير.

قوله: « بواحد » أي: لا بأكثر من واحد.

قوله: « الصَّفَّار » شارح كتاب سيبويه.

قوله: « فَرَوْح الخ » جعله المصنف جواباً لـ « أمَّا » ، والفاء داخلة عليه ، وجملة الشرط فاصل بينهما، فيكون جوابه محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط الأوّل، وإنما كان «فروح» جواباً لأمّا دون الشرط الأخير، لوجهين: أحدهما: أن القاعدة أنّه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنّه يُجَعَل لأوّلهما.

الثاني: أن شرط « أمّا » قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها، ولقائل أن يقول: إنّ الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الأوّل، والفاء المؤخّرة

(١) حاشية الأمير: (٥٥/١).

داخلة على الشرط الثاني تقديرًا، إذ الأصل: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقرين فجزاؤه روح، ثم قُدِّم الشرط على الفاء جرًّا على القاعدة من إثبات الفصل بين «ما» و «الفاء» ؛ كراهةً لالتقائهما لفظًا فالتقى فاءان الأولى فاء جواب «أما» والثانية فاء جواب «إن» فحصل الثقل، فدفع بحذف الثانية ؛ لأنها التي أوجبت الثقل. قوله : « الآيات » أي: اقرأ الآيات الثلاث بعدها؛ فإن الشاهد في كل واحدة منها، وكذا تقول في الآيات بعدها.

قوله: « اسم منصوب لفظًا » أي: كالسائل واليتيم، أو محلاً نحو: «بنعمة ربك»، قوله: « بالجواب الخ » غُفِرَ عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ تغليبا للغرض المهم من التقديم خصوصاً مع الدلالة عند إرادة التفصيل على أن المقصود به المقدم . قوله: « اسم كذلك » ، أي: منصوب لفظاً أو محلاً.

قوله: « بالتَّصَبُّب » أي: على طريقة الاشتغال، والراجح الرُّفْع، وهذان المثالان للمنصوب لفظاً ، وأما المنصوب محلاً، فقولك: «أما الذي يكرمك فأكرمه» ، وكذا نحو : «أما يزيد فأمر به» عند من أجازه كما سيحيى . ا . هـ . دماميني (١).

(١) حاشية الدسوقي: (١٥٩/١-١٦٠).

القسم الثاني

النصّ المحقق وفيه:

أولاً: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

ثانياً: المنهج المتبع في تحقيق المخطوط.

ثالثاً: النصّ المحقق.

أولاً: وصف النسخ الخطية المعتمدة:

اعتمدت في تحقيق كتاب «نكت على مغني اللبيب - للشهاب الخفاجي» على نسختين، وفيما يلي وصف لكل نسخة منهما:

(١) النسخة الأولى من مقتنيات مكتبة راشد أفندي في تركيا برقم (١٩٧٧). وعدد لوحاتها تسع وسبعون لوحة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً عدا لוחتي (١٩/أ)، و(٢٠/أ) فمسطرتهما أربعة وعشرون سطراً، متوسط كلمات كل سطر خمس عشرة كلمة، كتبت بخط نسخي جميل وواضح خال من الضبط والشكل، ومُيزت عبارة "قوله" التي يذكر بعدها نصّ المغني بالمداد الأحمر، وكتبت بعض التعليقات على حواشيها وهي أنواع:

(أ) تعليقات مكملة لسقط في النصّ، وقد وضعت إشارة اللحق عند مكان النقص في النصّ، وعبارة (صح) عند نهاية التعليق في الحاشية، ممّا يدل على أنّ هذه النسخة قد قوبلت على نسخة أخرى .

(ب) تعليقات لتوضيح قول أو رأي لبعض العلماء.

ولم يكتب على هذه النسخة اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها، وجاء على الصفحة الأولى من المخطوطة ، وهي صفحة العنوان: «شرح مغني اللبيب»، وقد كتب بخطّ حديث، يتضح أنّه من عمل أهل الخزانة، وجاء في نهاية النسخة في الصفحة الأخيرة ما نصّه : «وهذا مقدار ما وجد بخطه مكتوباً، ولم يعيش بعد وصوله إلى هنا ، وتوفي ح~ في اليوم الثاني عشر من رمضان المبارك من شهور سنة تسع وستين بعد الألف» وقد كتب بخطّ مغاير عن خط النسخة.

ورمزت لهذه النسخة بالحرف (أ) واعتبرتها أصلاً لقلة الأخطاء فيها، وخلوها من السّقط الذي حصل في النسخة الثانية.

(٢) النسخة الثانية ، من مقتنيات مكتبة «وليّ الدين» في تركيا. برقم (٣٠٥٧/٢٠٥١). وعدد لوحاتها اثنتا عشرة ومائة لوحة ، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً عدا لوحة (١١٠/أ) فمسطرتهما اثنان وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى عشرة كلمة.

وكتبت بخطّ جميل وواضح، خال من الضبط والشكل، وميزت عبارة " قوله " السابقة لنصّ المغني بالمداد الأحمر، ووضعت في حواشيتها بعض التعليقات التي كانت موجودة في النسخة الأولى، وكتب على الصفحة الأولى ما نصّه: «نكت على مغني اللبيب - للشهاب الخفاجي - رحمه الله-» وكتب بمحاذاة تَمْلُكُ هذا نصه: « من ودائع الدهر لدى الفقير الراجي عفو ربّه القدير السيّد زين العابدين، القاضي بعسكر روم غفر له » وبعده عبارة غير واضحة وكتب تحته «محمد أمين» ثم عبارة غير واضحة.

وأسفل منه تملك هذا نصه « ملكه العبد الفقير محمد بن أحمد النودري عفى الله عنه » ووضع تحته ختم له.

وفي أسفل الصفحة ختم كتب عليه «وقف شيخ الإسلام ولي الدين أفندي ابن المرحوم الحاج مصطفى آغا ابن المرحوم الحاج حسين آغاسنة».

وكتب بجواره " ٢١ سطر " يوضح فيه مسطرة النسخة.

وفي آخر النسخة في الصفحة الأخيرة كتب «وهذا مقدار ما وجد بخطّه مكتوباً، ولم يعش بعد وصوله إلى هنا، وتوفي حينئذٍ في اليوم الثاني عشر من رمضان المبارك، من شهور سنة تسع وستين بعد الألف من الهجرة».

وهو بخط النسخة نفسه ، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف " ب " .

وقد تضمّنت هذه النسخة بعض الأخطاء والتحريفات والتصحيحات وبعض السقط قوّم ذلك في الغالب من النسخة الأخرى.

ولهذا لم اعتمدها أصلاً.

أولاً: وصف النسخ الخطية المعتمدة:

اعتمدت في تحقيق كتاب «نكت على مغني اللبيب - للشهاب الخفاجي» على نسختين، وفيما يلي وصف لكل نسخة منهما:

(١) النسخة الأولى من مقتنيات مكتبة راشد أفندي في تركيا برقم (١٩٧٧). وعدد لوحاتها تسع وسبعون لوحة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً عدا لוחتي (١٩/أ)، و(٢٠/أ) فمسطرهما أربعة وعشرون سطراً، متوسط كلمات كل سطر خمس عشرة كلمة، كتبت بخط نسخي جميل وواضح خال من الضبط والشكل، ومُيزت عبارة "قوله" التي يذكر بعدها نصّ المغني بالمداد الأحمر، وكتبت بعض التعليقات على حواشيها وهي أنواع:

أ) تعليقات مكملّة لسقط في النصّ، وقد وضعت إشارة اللحق عند مكان النقص في النصّ، وعبارة (صح) عند نهاية التعليق في الحاشية، ممّا يدل على أنّ هذه النسخة قد قوبلت على نسخة أخرى .

ب) تعليقات لتوضيح قول أو رأي لبعض العلماء.

ولم يكتب على هذه النسخة اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها، وجاء على الصفحة الأولى من المخطوطة ، وهي صفحة العنوان: «شرح مغني اللبيب»، وقد كتب بخطّ حديث، يتضح أنّه من عمل أهل الخزّانة، وجاء في نهاية النسخة في الصفحة الأخيرة ما نصّه : «وهذا مقدار ما وجد بخطه مكتوباً، ولم يعش بعد وصوله إلى هنا ، وتوفي ح~ في اليوم الثاني عشر من رمضان المبارك من شهور سنة تسع وستين بعد الألف» وقد كتب بخطّ مغاير عن خط النسخة.

ورمزت لهذه النسخة بالحرف (أ) واعتبرتها أصلاً لقلّة الأخطاء فيها، وخلوها من السّقط الذي حصل في النسخة الثانية.

(٢) النسخة الثانية ، من مقتنيات مكتبة «وليّ الدين» في تركيا. برقم (٣٠٥٧/٢٠٥١). وعدد لوحاتها اثنتا عشرة ومائة لوحة ، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً عدا لوحة (١١٠/أ) فمسطرهما اثنان وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى عشرة كلمة.

وكتبت بخطّ جميل وواضح، خال من الضبط والشكل، وميزت عبارة " قوله " السابقة لنصّ المغني بالمداد الأحمر، ووضعت في حواشيتها بعض التعليقات التي كانت موجودة في النسخة الأولى، وكتب على الصفحة الأولى ما نصّه: «نكت على مغني اللبيب - للشهاب الخفاجي - رحمه الله-» وكتب بمحاذاة تَمْلُكُ هذا نصه: « من ودائع الدهر لدى الفقير الراجي عفو ربّه القدير السيّد زين العابدين، القاضي بعسكر روم غفر له» وبعده عبارة غير واضحة وكتب تحته «محمد أمين» ثم عبارة غير واضحة.

وأسفل منه تملك هذا نصه « ملكه العبد الفقير محمد بن أحمد النودري عفى الله عنه» ووضع تحته ختم له.

وفي أسفل الصفحة ختم كتب عليه «وقف شيخ الإسلام ولي الدين أفندي ابن المرحوم الحاج مصطفى آغا ابن المرحوم الحاج حسين آغاسنة».

وكتب بجواره " ٢١ سطر " يوضح فيه مسطرة النسخة.

وفي آخر النسخة في الصفحة الأخيرة كتب «وهذا مقدار ما وجد بخطّه مكتوباً، ولم يعش بعد وصوله إلى هنا، وتوفي حينئذٍ في اليوم الثاني عشر من رمضان المبارك، من شهور سنة تسع وستين بعد الألف من الهجرة».

وهو بخط النسخة نفسه ، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف " ب " .

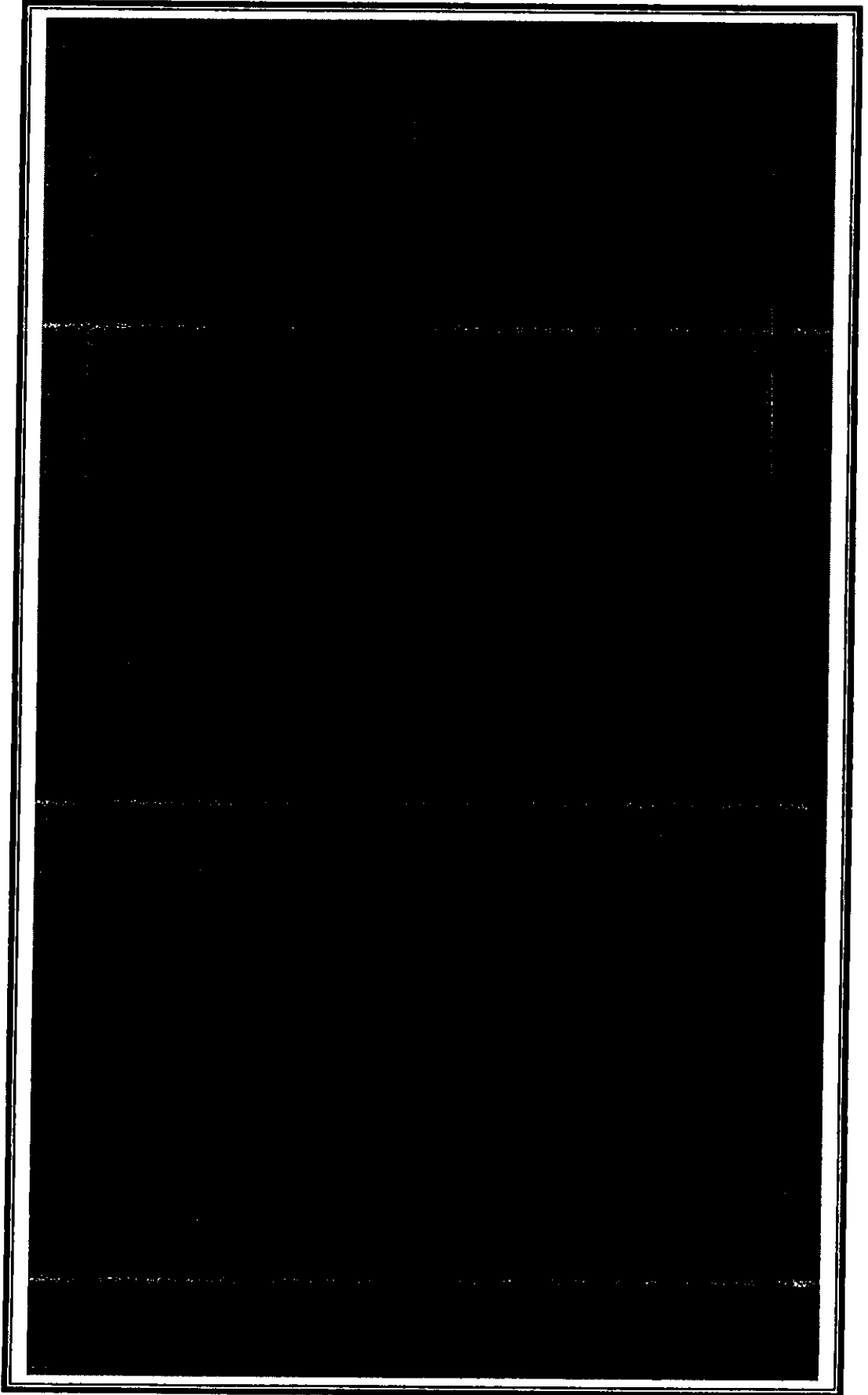
وقد تضمّنت هذه النسخة بعض الأخطاء والتحريفات والتصحيحات وبعض السقط قوّم ذلك في الغالب من النسخة الأخرى.

ولهذا لم اعتمدها أصلاً.

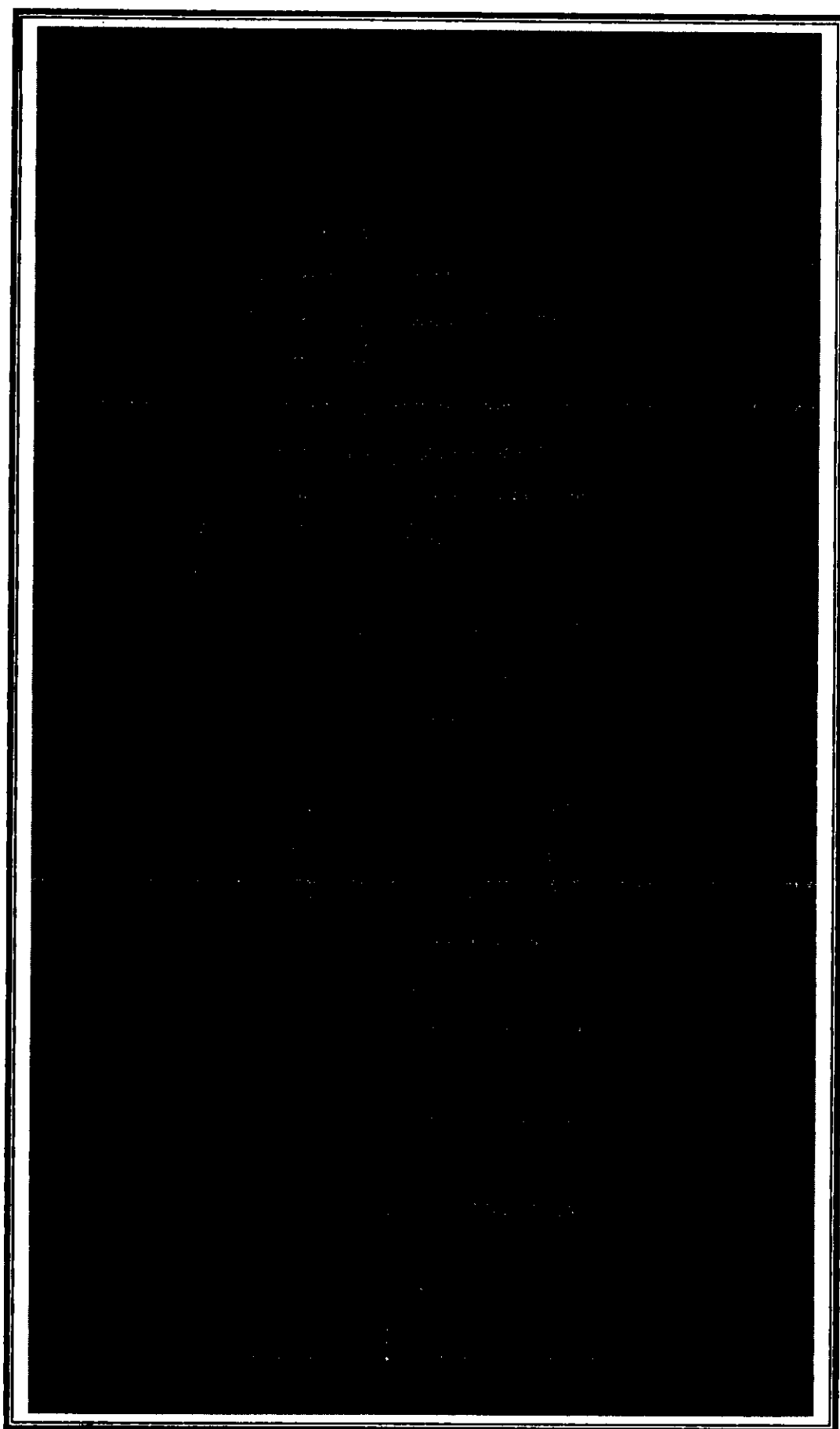
ثانياً: المنهج المتبع في تحقيق الكتاب:

- سرت في تحقيق هذا الكتاب على الأسس العلمية المتبعة في تحقيق النصوص وهي:
- (١) قمت بنسخ الكتاب من النسخة الأصل، وهي مصورة راشد أفندي ثم قابلتها على النسخة الأخرى، وأثبت الفوارق بينهما في الحاشية ولم أتدخل في النص إلا بالقدر الذي يقيم معوجاً أو يكمل ناقصاً وأحياناً أثبت ما أراه صواباً وإن كان مخالفاً لنسخي المخطوط، ونهت على ذلك في الحاشية، وما أضفته على النص وضعته بين معقوفين.
- (٢) كتبت النص وفق القواعد الإملائية الحديثة.
- (٣) ضبطت الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية والنثرية، وما يحتاج إلى ضبط من نص ابن هشام أو نص الخفاجي.
- (٤) خرّجت الآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة وأقوال العرب وأمثالها كل من مظانّه.
- (٥) في الشواهد الشعرية، خرّجت الأبيات، مبيناً البحر وقائله قدر الإمكان مع الإحالة إلى ديوان الشاعر أو إلى المجموعات الشعرية، و ذكر مصدر أو مصدرين من المصادر التي استشهدت به.
- (٦) وثّقت النصوص والأقوال النحوية من كتب أصحابها ونسبت الآراء والمذاهب إلى قائلها.
- (٧) ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب من كتب التراجم.
- (٨) شرحت الكلمات الغريبة الواردة في النكت وذلك بالرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية.
- (٩) عرّفت بالمصطلحات العلمية التي وردت في الكتاب.
- (١٠) وضعت أرقام صفحات المخطوط الأصل على حواشي الصفحات وذلك عند نهاية كل ورقة، ورمزت لجزء اللوحة الأيمن بالحرف (أ) ولجزئها الأيسر بالحرف (ب).
- (١١) عملت فهرس فنية شاملة تعين وتساعد على الإفادة من الكتاب.

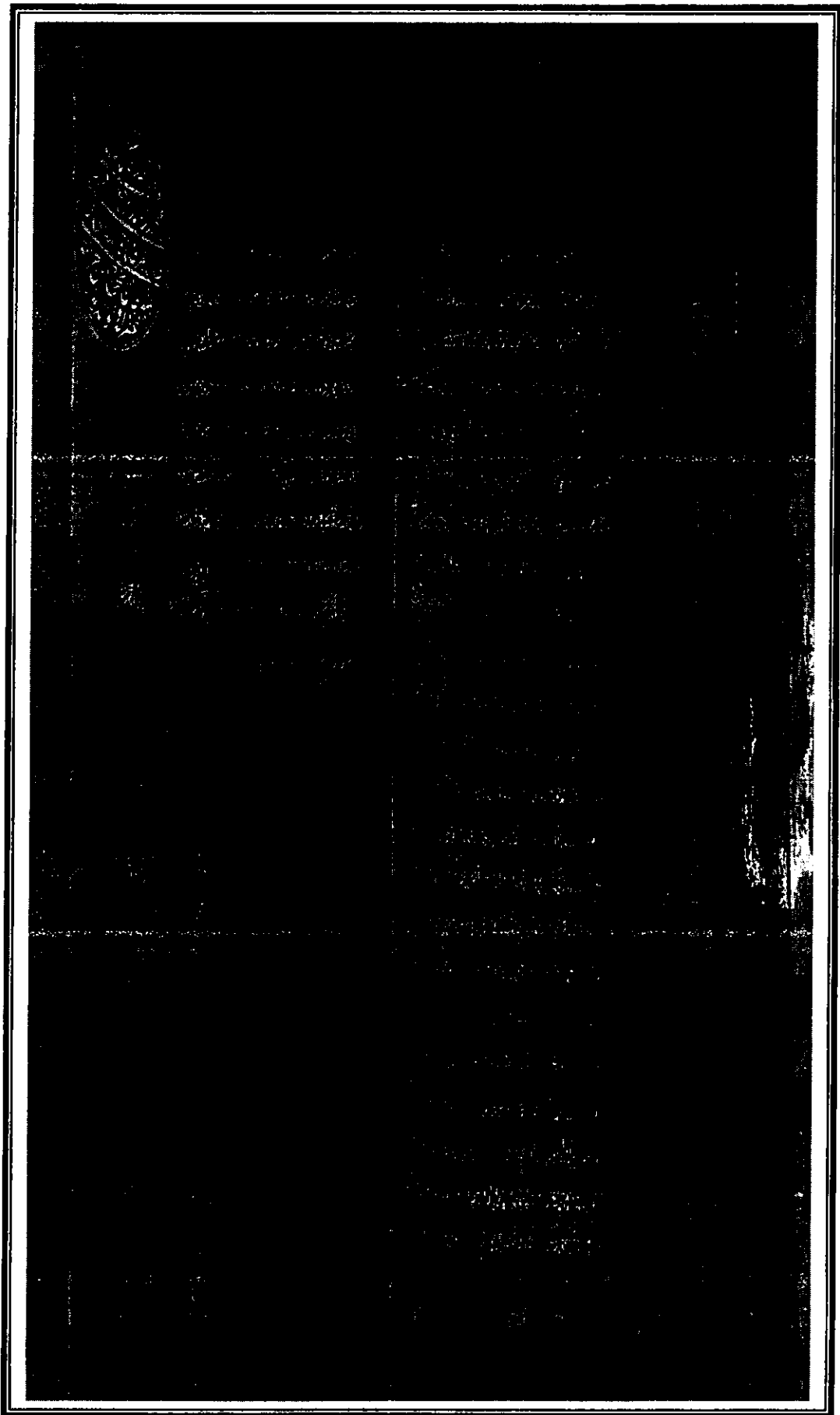
النَّمَاذِجُ من نسختي المخطوط



صفحة العنوان من النسخة (أ)



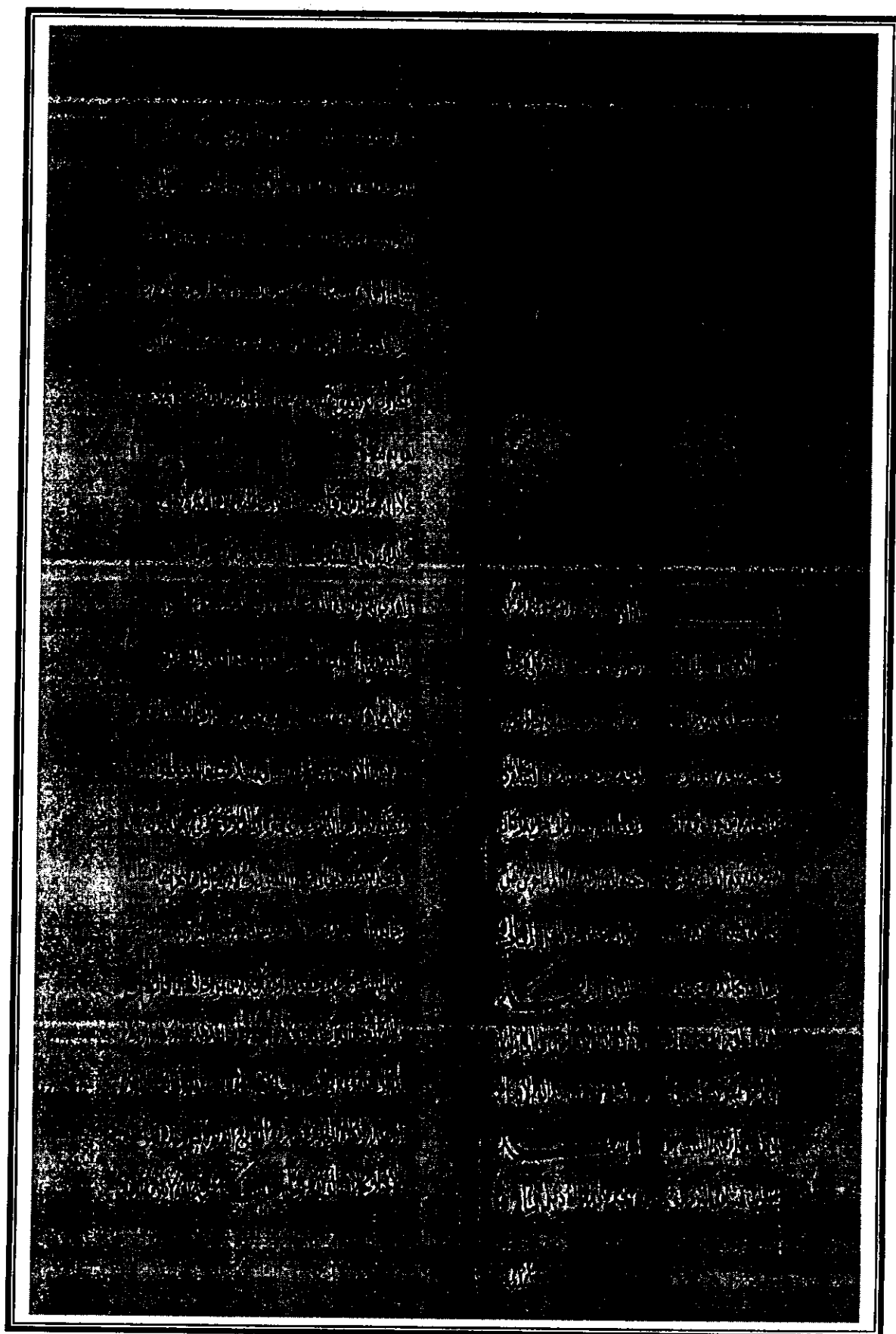
اللوحة الثانية من النسخة (أ)



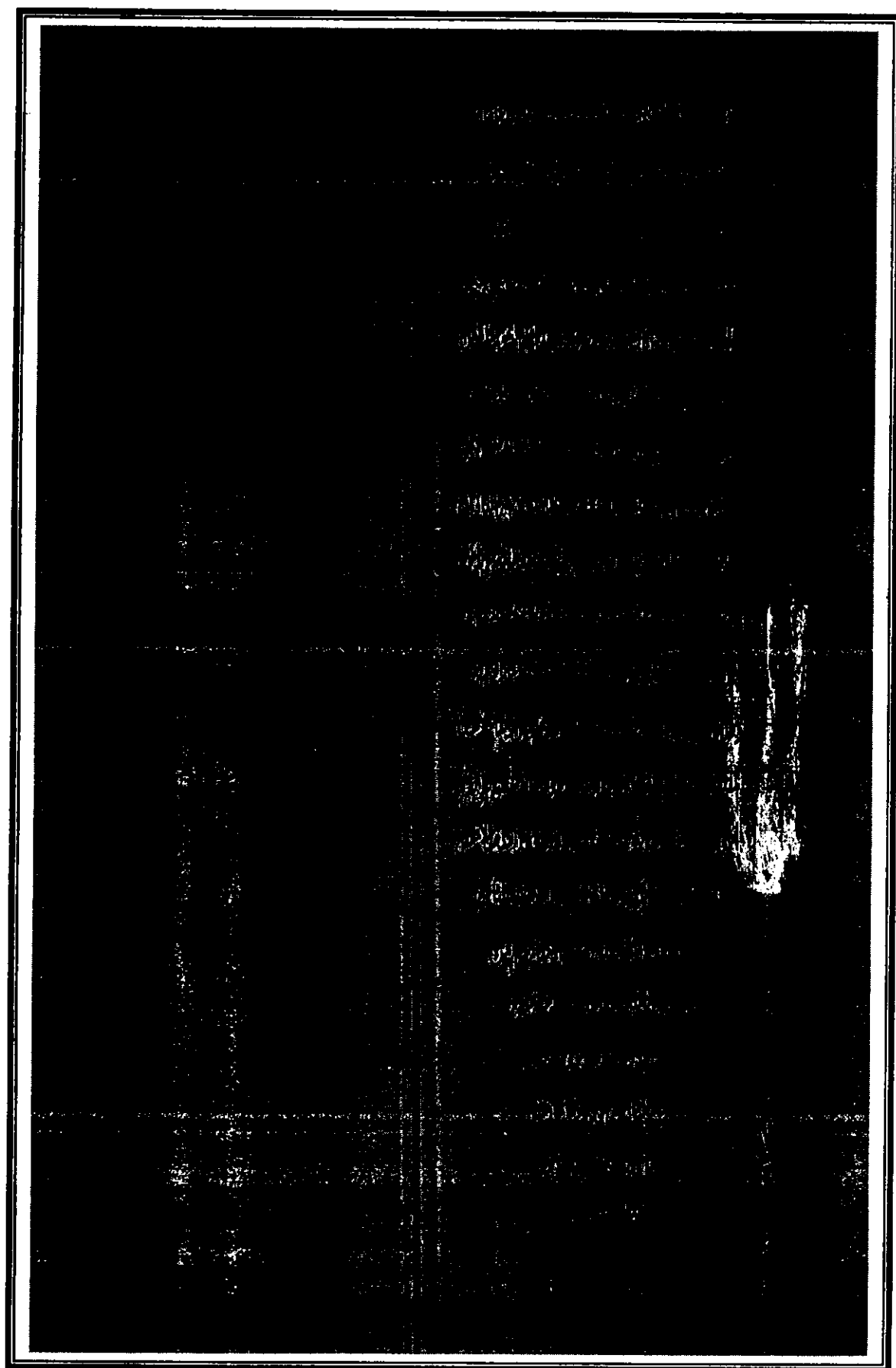
اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)



صفحة العنوان من النسخة (ب)



اللوحة الثانية من النسخة (ب)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

النص المحقق

نُكْتُ عَلَى مُغْنِي اللَّيْبِ
لِلشَّهَابِ الْخَفَاجِي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين^(١)

الحمد لله الغني عمن سواه، الذي فتح باب كرمه لمن نحاه، ورفع على كل حال من انتصب لعبادته ورجاه، وشرح صدر من قام دون حواشي بساط عظمته، وخفض جناحه رافعاً يد ضراسته لوجه عزته، والصلاة والسلام على من اختاره من جرثومة^(٢) العربية، وبعثه لتصريف معاني شرعه، وبيان بديع قدرته العلية، وعلى آله وصحبه أنصار بدره، المهاجرين عن مخالفة نبيه وأمره، ما رُفِعَتْ رايات مجدهم على كاهل المعالي، وخُلِّدَتْ محامدهم في صحف الأيام والليالي .

وبعد:

فهذه حور مقصورة في قصور الأذهان لم ترها عين طالب، وأبكار أفكار لم يمرَّ بساحتها خاطر خاطب، وثمره من حدائق الأفهام ، في نكت على (مغني اللبيب) لابن هشام.

شعر:

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نَوْءَ رَحْمَةٍ يَجْرُ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَامٍ
سَأَرَوِي لَهُ مِنْ مُسْنَدِ الْمَدْحِ سِيرَةً فَمَازِلْتُ أَرَوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ^(٣)

(١) في (ب): وهو حسبي ونعم الوكيل.

(٢) الجرثومة: الأصل، ينظر: الصحاح (جرثم) : (١٨٨٦/٥) .

(٣) بيتان من بحر الطويل، وهما لابن نباتة، محمد بن محمد الفارقي المصري (ت ٥٧٦٨هـ).

ينظر: ديوانه : ص: (٤٦٦)، وفيه (تجر على مثواه)، و(سأروي له من سيرة).

والنوء هو: النجم إذا مال للمغيب، وكانت العرب تضيف الأمطار، والرياح، والحر، والبرد إلى

الساقط منها. ينظر: اللسان (نوأ) : (١٧٥/١) .

فإنَّه جَنَّةٌ قَطُوفُهَا دَانِيَةٌ، أَلَمْ تَنْظُرِ الْأَبْوَابَ فِيهَا ثَمَانِيَةً^(١) ، حَصْبَاؤُهُ لِلْجَوَاهِرِ وَالْيَوَاقِيتِ مَعْدَنٌ،
فَلِذَا لَمْ نَزَلْ حَوْلَهَا نَدْنَدُنْ^(٢) ، زَهْرُهَا تُقْطَفُ بَيْنَانَ الْأَقْلَامِ، وَثَمَرَاتُهَا تُجْنَى بِأَيْدِي الْأَفْهَامِ،
وَنَغِيطُ عَنْ فُرُوعِهَا شَوْكُ الشُّكُوكِ وَالْأَوْهَامِ، فَرُبَّ قَوْمٍ مَنصُفِينَ بِجَنَى ثَمَرَاتِهَا يَتَفَكَّهُونَ^(٣)،
وآخَرُونَ لَمْ يَقِفُوا عَلَيْهَا فَهَمَّ مِنْهَا يَتَفَكَّهُونَ^(٤) ، وَلَقَدْ أَجَادَ بَعْضُ مَادِحِيهِ بِقَوْلِهِ فِيهِ:

جَلَا ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِيهِ^(٥) لَنَا عَرُوساً عَلَيْهَا غَيْرُهُ الدُّهْرُ لَا يَبْنِي
وَأَبْدَى لِأَصْحَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفَاً يُفْدَى بِعَيْنٍ كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذُنِ
وَأَهْدَى لَهُمْ مِنْ كَنْزِهِ الذَّهَبَ الَّذِي تُقَدُّ لَهُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ
وَلَقَبَهُ مُغْنِي اللَّيْلِ فَأَصْبَحُوا وَمَا مِنْهُمْوَا إِلَّا فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي^(٦)

فهاكها زهرة من حديقتها الخضرة، وثمره من ثمارها الزاهية النضرة، يشم طيبها الآذان
والتواضر، وشمامة تتلاعب بها أيدي الخواطر .

(١) اقتباس من عجز بيت للدمايني، من بحر الطويل، وفيه (أما تنظر)، وصدوره:

وَمَا هُوَ إِلَّا جَنَّةٌ قَدْ تَزَخَّرَتْ

ينظر: شرح المغني (المزج) للدمايني (١/١١).

(٢) دندن: صَوَّتَ، وَطَنَّ. القاموس المحيط (دَنَ)، ص (١٥٤٥) .

(٣) من الفاكهة، أي: يتناولونها ، ينظر : المصدر السابق (فكه) ، ص (١٦١٤) .

(٤) من التفكه، أي: التَّهَكُّمُ ، ينظر: المصدر السابق (فكه) ، ص (١٦١٤).

(٥) في (ب): (معاريه).

(٦) أبيات من بحر الطويل، للشاعر إبراهيم بن عبد الله المعروف ببهاء الدين القيراطي (ت ٥٧٨١هـ)، له

ديوان جمعه السبكي، ولم أقف عليه، تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة - لابن حجر (٣٢/١)،

وحسن المحاضرة- للسيوطي (٥٧٢/١).

وقد وردت هذه الأبيات في شرح الدمايني (المزج) (١٧/١)، وشرح السيوطي على المغني، المسمى

بـ(الفتح القريب) ص(١٦).

.....

ويتفكّه بشمارها البادي والحاضر، والثمار توجد في زمان دون زمان، وهذه يُتَفَكَّهُ بها في جميع الفصول والأزمان، شجرتها إنسان وجانيها لسان، ومهديها يد وبنان، أرجو في مقابلتها^(١) ثمرة غير مقطوعة، ولا ممنوعة من ثمرات الجنان .

(١) عبارة [[أرجو في مقابلتها]] مكررة في (ب).

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ عَلَى إِفْضَالِهِ^(١).....

فأقول والله المستعان وعليه التكلان .

قوله: (أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الخ).

[١/أ] هذا/ أول كلام المصنّف، ومثله وقع في أول «أدب الكاتب»^(٢) واعتُرضَ عليه (بأنَّ السُّنَّةَ المأثورة أن يُصدَّرَ الكلام بالحمد والصلاة^(٣))، والمصنّف مع أنّه لم يأت بأحدهما يلزمه الإخبار بخلاف الواقع .

وأجيبَ عنه : (بأنّه لا يلزمه الإتيان به خطأً، بل يكفي التلقُّظ به كما ذكره النُّووي^(٤)، فلعلّه تلقَّظ به ثم قال بعده : أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الذي قلته والصَّلاة .. الخ، أو اكتفى بما في البسملة من الثناء على الله ثم أردفه بالصَّلاة على رسوله، فقال : والصَّلاة الخ^(٥) .

(١) مغني الثليب، ص(١٢).

(٢) كتاب لأبي محمد، عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدّينوري ، (ت ٢٧٠هـ)، قيل: هو خطبة بلا كتاب؛ لطول خطبته، مع أنه قد حوى كلّ شيء. أوله: «أما بعد حمد الله بجميع محامده..... الخ». ينظر: أدب الكاتب: ص : (١)، وكشف الظنون(٤٧/١).

(٣) وذلك كما ورد في خطبة الحاجة التي كان يعلمها الرسول ﷺ لأصحابه. ينظر: مسند الإمام أحمد(٢٦٢/٦).

(٤) ينظر: المجموع شرح المهذب - للنووي: (١/١١٨)، والنووي هو: يحيى بن شرف، النووي الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، إمام مجتهد في الفقه والحديث، وله مشاركات معتبرة في علوم أخرى، من مصنفاته: «تهديب الأسماء واللغات»، و«المجموع»، و«الأربعون»، (ت ٦٧٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية- للسبكي (٨/٣٩٥)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لابن تغري بردي (٧/٢٧٨).

(٥) لم أقف على المعترض والمجيب، ولكن ابن حجر العسقلاني أشار إلى مثل ذلك حينما اعترض على البخاري بعدم افتتاح صحيحه بالحمد والصلاة وأجاب عن ذلك . ينظر: فتح الباري: (١/١٣).

ومما شاع وذاع أنه يُدعى للأنبياء بالصَّلَاة، وللصَّحابة بالرُّضوان، ولغيرهم بالرحمة والغفران، ومعانيها متقاربة، وذهب بعض المحققين^(١) إلى أن الصَّلَاة مختصة به لفظاً ومعنى؛ لأنَّ الرَّحمة إفاضة كلِّ خير وكمال، والوجود منبع الكمالات وأساسها، والقابل للفيض الوجودي وما يتفرَّع عليه من الكمالات، أولاً من حيث حقيقته التَّوريَّة، وآخرًا من حيث نشأته الصُّوريَّة، هو الحقيقة المحمديَّة، الجامع للصفَّات الإلهيَّة^(٢).

فكلُّ رحمة له بالذَّات ولغيره بالعرض، فالصَّلَاة بذاته له سواء اشتركت أو لا، وبهذا ظهر توافق القرينتين من الحمد والصَّلَاة، وهو واسطة فيما أنعم به على عباده؛ فلذا عَقَّبَ الحمد بالصَّلَاة.

(١) أُشير في حاشيتي نسختي المخطوط إلى أنه الدَّواني، ولم أقف عليه فيما اطَّلعت عليه من كتبه، والدَّواني: محمد بن أسعد الصَّدِّيقِي، جلال الدين، قاضٍ، باحث، تولى قضاء فارس، وتوفي بها، من مصنفاته: «أتمودج العلوم»، و«تعريف العلم»، و«أفعال العباد»، وغيرها. توفي (٥٩١٨هـ).

ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - للشوكاني (١٣٠/٢).

(٢) في هذه العبارة مبالغة في وصف النبي ﷺ، وهذا فيه تجاوز مذموم لا ينبغي إطلاقه؛ لأن الصفات الإلهية مختصة بالله جلَّ شأنه، ولا يجوز أن يوصف أحدٌ من البشر مهما بلغت منزلته بذلك.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ^(١).....

والآل: الأتباع مطلقاً^(٢)، وهو المراد هنا، ولما كان الأتباع في الأصل للعقلاء المذكور خصّه به بعضهم؛ إمّا لأنّه في غيرهم ضرب من التّسمُّح والتّجوّز، أو ادّعاء، كآل فرعون، أو لأنّه بمعنى آخر، أو هو أغلبيّ فلا ينتقض بنحو قوله:

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ [وَعَابِدِيهِ]^(٣) الْيَوْمَ آلَكَ^(٤)

وقوله:

عَفَا مِنْ آلِ فَاطِمَةَ الْجَوَاءُ^(٥)

وأصل (آل): (أول)^(٦)

(١) مغني اللبيب، ص: (١٢).

(٢) الصحاح، ولسان العرب - (أول): (٣٨/١١).

(٣) زيادة مثبتة من المصادر التي ذكرت البيت.

(٤) هذا بيت من مجزوء الكامل، قاله عبد المطلب بن هاشم جدّ رسول الله ﷺ.

ينظر: الممتع في التصريف - لابن عصفور (٣٤٩/١)، وجمع الهوامع (٢٨٦/٤)، وسمط النجوم العوالي - للعصامي (٢٣٠/١).

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة من بحر الوافر، لزهير بن أبي سلمى، وعجزه:

فَيُؤْمِنُ فَالْقَوَادِمُ فَالْحِسَاءُ،

والجَوَاءُ: موضع بالصُّمَّانِ.

ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى - بشرح وضبط وتقديم الأستاذ علي فاعور، ص (١٣).

(٦) هذا رأي الكسائي كما في الارتشاف - لأبي حيان (١٢٩/١)، والدر المصون - للسمين الحلبي

(٣٤١/١)، وتابع الكسائي في ذلك السهيلي في الروض الأنف (٢٦٧/١)، وابن الباذش، ينظر:

الإقناع في القراءات السبع - لأبي جعفر ابن الباذش (٢٢٦/١).

أما مذهب الجمهور وعلى رأسهم سيويه، فهو أن أصل (آل): (أهل)، وعزى ذلك لسيويه

السمين الحلبي في الدر المصون (٣٤١/١)، وابن هشام في المغني ص (٧٨٠)، ولم أقف على رأي

سيويه في كتابه، وقال ابن الباذش: « ولم يذكر سيويه في باب البدل أن الهاء تبدل همزة »

ينظر: الإقناع (٢٢٦/١).

ويجوز إضافته للظاهر والضَّمير^(١)، ومن أنكر الثاني^(٢) وقال: إذا أضيف للضمير، قيل: (أهل)، لأن الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها كالتصغير^(٣)، ولذا قيل في تصغيره: (أهَيْل).
ردُّه المبرَّد^(٤)، وقال: (الإضافة من حيث هي لا تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا تراك تقول: "عُدُّته"، وغيره مما لا يحصى)^(٥).

وكون (أهَيْل) تصغير (آل) مع وجود (آل) مكابرة.

= وينظر رأي الجمهور في المحكم لابن سيده (٢٥٦/٤)، والمنع في التصريف-لابن عصفور (٣٤٨/١)، وشرح المفصل- لابن يعيش (٧/١)، وشرح الشافية- للرضي (٢٠٨/٣)، والمبدع في التصريف-لأبي حيان، ص(١٤٨).

والصواب رأي الجمهور؛ لأن (آل) يصغر على (أهَيْل)، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، كما هو معروف لدى علماء التصريف.

أما قول الكسائي فهو مطَّرد من حيث القياس؛ لأنه مشتق من (آل، يؤول): إذا رجع؛ لأن المرء يرجع في نسبه إلى أهله، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت (آل)، ولكنه شاذ من حيث المعنى؛ لأن (آل) هنا فعل بينما (آل) بمعنى (أهل) اسم.

(١) ممن أجازوه ورجَّحه ابن السِّدِّ في الاقتضاب ص (٧-٨)، والسهيلي في الروض الأنف (٢٦٧/١)، والدمامي في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، ص(٥).

(٢) الكسائي، وأبو جعفر النحاس، وأبو بكر الزُّيَّدي، وغيرهم. ينظر: لحن العوام-للزُّيَّدي ص (١٤)، والاقتضاب -لابن السِّدِّ ص (٧-٨)، والروض الأنف - للسهيلي: (٢٦٧/١)، والدَّر

المصون: (٣٤٢/١)، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام-للشمي (٥/١).

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزُّجَاجي - لابن أبي الرُّبيع: (٤٧٧/١).

(٤) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، إمام العربية في وقته، ورائد المدرسة البصرية وشيخها، وأحد أئمة اللغة والأدب والأخبار، من مصنفاته «المقتضب» و«الكامل في اللغة

والأدب» (ت ٢٨٦هـ)، ينظر: وفيات الأعيان (٤٩٥/١).

(٥) لم أقف على هذا الثقل عن المبرَّد فيما أطلعت عليه من كتبه.

قوله: (على سيدنا مُحَمَّد وآله).

في الشرح الجديد: (السَّيِّد من ساد قومه وفاقهم، ولا يختصُّ بالله تعالى؛ لقوله: إِنَّمَا السَّيِّدُ اللَّهُ، وعن مالك^(١) أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ .
والصَّحِيحُ إطلاقه عليه بمعنى يليق به)^(٢).
أقول: في السَّيِّد أربعة أقوال^(٣):
أحدها: أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ، وَعَلَى^(٤) النَّبِيِّ، وَعَلَى غَيْرِهِ .
والثَّانِي: أَنَّهُ يُخْتَصُّ بِاللَّهِ، وَحُكِّيَ عَنْ مَالِك^(٥).
وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمُعْرَفَ بِاللَّامِ يُخْتَصُّ بِاللَّهِ^(٦).
وَالرَّابِعُ: وَحُكِّيَ عَنْ مَالِك^(٧) أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَهُ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْده إطلاقه عليه .

[١/ب] وفي كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي^(٨): لم يأت في الكتاب/ السَّيِّد اسماً لله،

(١) هو مالك بن أنس، الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه ينسب المذهب المالكي، كان صلباً في دينه بعيداً عن الملوك والأمراء، من مؤلفاته «الموطأ» و«الرد على القدريّة» (ت ٥١٧٩هـ). ينظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (٥/١٠).

(٢) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا الحصكفي: (لوحة ٢-أ).

(٣) ينظر تفصيل هذه الأقوال في: ألف باء للبلوي (١/٢٣١)، وبدائع الفوائد - لابن القيم (٣/٢١٣)، وفتح الباري - لابن حجر (٥/٢١٢-٢١٣).

(٤) - في (ب): وعن.

(٥) ينظر رأي الإمام مالك في شرح الزرقاني على الموطأ (٤/٣٩٧).

(٦) في (ب): (دون غيره) وفي (أ) شطب على هذه العبارة .

(٧) نقله عن الإمام مالك «العتي» في كتابه المسمى «العتبية» كما ذكره ابن تيمية في: مجموع الفتاوى

(١/٢٨٥). والعُتْيُ هو: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الأموي القرطبي، فقيه مالكي، له مصنفات منها:

«المستخرجة العتبية على الموطأ»، و«كراء الدور والأرضين». (ت ٢٥٥هـ). ينظر: جذوة المقتبس -

للحميدي: ص (٣٩).

(٨) من كتب أهل السَّنة المهمة في هذا الباب. والبيهقي هو الإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي ، =

ولكنه ورد في حديث مأثور بسند متصل عن مُطَرِّف^(١)، قال : (انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقُلْنَا : أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ... الحديث^(٢) .
قال الحُلَيْمِيُّ: (معناه المحتاج إليه بالإطلاق، فَإِنَّ سَيِّدَ النَّاسِ رَئِيسَهُمُ الَّذِي يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وبأمره يعملون)^(٣) .

فإن قلت : إذا صحَّ القول الأول فما تصنع بالحديث الذي رواه البيهقي؟
قلت : إذا ثبت وصفٌ لشيءٍ وَحْدَهُ، أو مع غيره، وأريد رُدُّه، فللعرب فيه طرق:
أولها : -وهو أظهرها - أن يؤتى بالحصر الصَّريح، فيقال لمن زعم أن غير الله معبود:
لا معبود إلا الله، أو إِنَّمَا المعبود الله، قلباً وإفراداً^(٤) .
الثاني : أن يُعرَّفَ الطَّرْفَانِ، فيقال : المعبود الله، أو هو الله، وهو كالَّذِي قبله معني، إلاَّ
أنَّ فيه إشارةً إلى سرعة فهم المخاطب؛ لاستغنائه عن التَّصْرِيح، فهو في مقامه أبلغ ممَّا قبله.

= أبو بكر البيهقي، إمام الحديث في زمانه، تنقل في البلاد طلباً للحديث، اشتهر بسعة علمه ومعرفته
بالاختلاف، صنف زهاء ألف جزء، منها: «السنن الكبرى»، و«السنن الصغرى»، وغيرهما،
(ت ٥٨٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية - للسبكي (٨/٤). وينظر قوله في الأسماء والصفات : ص
(٢٢).

(١) مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِيرِ الحُرَشِيِّ العامري، أبو عبد الله، زاهد من كبار التابعين، له كلمات
مأثورة في الحكمة، ثقة في الحديث، مولده في حياة النبي ﷺ، (ت ٨٧هـ).
ينظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (١٠/١٧٣).

(٢) الحديث رواه أبو داود في السنن (٥/١٥٤)، والإمام أحمد في مسنده (٢٦/٢٣٤).

(٣) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان (١/١٩٢). والحليمي هو: الحسين بن الحسن بن محمد بن حُلَيْمِ
البخاري، الجرجاني، أبو عبد الله، فقيه شافعي، تولى القضاء، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء
النهر، له مؤلفات منها: «منهاج الدين» (ت ٤٠٣هـ)، ينظر: تذكرة الحفاظ - للذهبي (٣/١٠٣٠).

(٤) قصر القلب: هو اعتقاد المخاطب عكس الحكم الذي يريده المتكلم، فيثبت المتكلم خلافه بالحصر
والقصر. وقصر الأفراد: هو اعتقاد المخاطب اشتراك صفتين أو أكثر في موصوف واحد، أو اشتراك
موصفين أو أكثر في صفة واحدة، فيقطع المتكلم تلك الشراكة بالحصر والقصر. ينظر: المطوّل -
للتفتازاني، ص : (٣٨٠).

الثالث: - وهو أدق وأبلغ - : أن يُجعل ما أثبت الزاعم له الصفة عين من هي له في نفس الأمر، فيقال للذهري الذي يضيف التصرف للدهر : الدهر هو الله، أي : لا دهر ولا تصرف في شيء من الأمور لسواه، فأثبت التصرف لله ونفاه عما عداه بطريق برهاني، كقوله: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ﴾^(١) وهذا نوع من الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر، يسمّى التنويع كما في دلائل الإعجاز^(٢)، وذكره السكاكي في قسم الاستدلال^(٣)، وتفصيله في كتاب (س) في باب الاستثناء^(٤) في نحو : «عَتَابُهُ السَّيْفُ»، وهو قريب من مسائل الافتراض في المنطق.

إذا عرفت هذا، فقوله : «السَّيِّدُ اللَّهُ»، يحتمل أن يجري على ظاهره، فيدل على اختصاصه بالله، ويحتمل أن يكون من قبيل الدهر هو الله، فلا دليل فيه على أنه من أسماء الله، وهذا هو الذي جَنَحَ إليه الإمام مالك في أحد قوليهِ، فلا يقال : كيف أنكره مع وروده في الحديث؟ ولا حاجة إلى أن يُقال : إِنَّهُ لم يقف على الحديث، فاحفظه، فَإِنَّهُ من نفائس الذخائر المسطورة في دفاتر الخواطر.

(١) سورة الزخرف، من الآية: (٨١).

(٢) التنويع هو: ادّعاء أن مسمى اللفظ نوعان: متعارف وغير متعارف ثم يُنزَل ما يقع في موقع شيء بدلاً عنه منزله بدون تشبيه ولا استعارة. ينظر: دلائل الإعجاز - للجرجاني، ص: (٣٧١)، وخزانة الأدب - للبغدادى: (٢٥٨/٩).

(٣) ينظر: مفتاح العلوم - للسكاكي ص: (٤٣٨)، والسكاكي هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين، إمام في العربية والأدب والبيان، من مصنفاته «مفتاح العلوم»، و«رسالة في علم المناظرة»، (ت ٦٢٦هـ). ينظر: مفتاح السعادة (٢٠٣/١).

(٤) ينظر: كتاب سيويه (٣٦٤/١)، وفيه: «ومثل ذلك قوله: ما لي عتابٌ إلا السيف، جعله عتابه، كما أنك تقول: ما أنت إلا سيرٌ، إذا جعلته هو السير».

فَإِنَّ أَوَّلَى مَا تَقْتَرَحُهُ الْقَرَائِحُ، وَأَعْلَى مَا تَجَنِّحُ إِلَى تَحْصِيلِهِ الْجَوَانِحُ، مَا تَيْسَّرُ بِهِ فَهْمُ
كِتَابِ اللَّهِ الْمُنْزَلِ وَيَتَضَحَّ بِهِ مَعْنَى حَدِيثِ نَبِيِّهِ الْمُرْسَلِ^(١).....

قوله: (تقترحه القرائح).

قال الشُّرَّاحُ: (الاقتراح: السؤال من غير رَوِيَّةٍ وَتَمَهُّلٍ)^(٢).

وفي القاموس: (ارتجال الكلام واستنباطه من غير سماع)^(٣).

والقَرَائِحُ: جمع قَرِيحَةٍ، وهي أول ما يُسْتَنْبَطُ مِنَ الْبُئْرِ^(٤)، استعير للعلم المستنبط بجودة

الطبيعة، ثم أطلق على الطبيعة نفسها، وتطلق على نفس الاستنباط^(٥).

أقول: الاقتراح: اختراع الشَّيْءِ وابتدأؤه من غير سبق لمثله، ومنه القريحة. بمعنى الطبيعة

كما في الأساس^(٦)، فالمعنى: أحقُّ ما تبدو^(٧) به وتقدِّمه الطَّبَائِعُ السَّليمة، وليس بمعنى تسأل

هنا، لركاكته، وعَبَّرَ بالمضارع استحضرًا لصورته في الذَّهْنِ، فإن أُريدَ معناه الأصلي، فهو

استعارة مكنية مُخَيَّلة^(٨)، وإلاَّ فهو حقيقة.

(١) المغني، ص (١٢).

(٢) ينظر مثلاً: تحفة الغريب (شرح الدماميني على المغني) ص (٥)، والمنصف من الكلام - للشُّمْنِي

(٥/١)، ومَعْنَى الحبيب على مُغْنِي اللبيب - لابن الحبلي (٢٧/١)، ومواهب الأديب في شرح مغني

اللبيب - لوجيه زاده - (لوحة ٣/ب)، وهذا المعنى في اللسان (قرح).

(٣) القاموس المحيط - للفيروزبادي (قرح).

(٤) الصحاح، والقاموس المحيط (قرح).

(٥) ينظر: شرح مفتاح العلوم - لقطب الدين الشيرازي: (لوحة ٣٢/ب).

(٦) لم أقف عليه في أساس البلاغة - للزمخشري، وفي اللسان (قرح): وقريحة الإنسان طبيعته التي جبل

عليها.

(٧) في ب (يتدو به).

(٨) وهي: أن يُضَمَّرَ التَّشْبِيهِ فِي النَّفْسِ، فَلَا يُصْرَّحُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى لَفْظِ الْمَشَبِّهِ. ينظر: الإيضاح

في علوم البلاغة - للقرظيني: (٤٤٤/٢).

.....

قوله: (وأعلى ما تَجَنَّحَ إليه^(١) الجَوَانِح).

قال في العباب: (جَنَحَ يَجْنَحُ جُنُوحاً: إذا مال، و(يَجْنَحُ) بكسر التَّوْنِ لغة، وضمُّها لغة قيس^(٢)، ومنه قراءة^(٣) الأشهب العقيلي^(٤)، وقعت: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا / لِلْسَّلَمِ فَاجْتَنَحْ﴾^(٥).

وقرأ زيد بن علي^(٦): ﴿فَاجْتَنَحْ﴾ بالكسر^(٧).

وجنَّح الليل: إقباله، والجَوَانِح: الأضلاع^(٨)؛ لأنَّها مائلة، وهي التي تحت التَّرائب ممَّا يلي الصُّدر كالضُّلوع، ممَّا يلي الظُّهر، الواحدة: جانحة، ويقال: أَجْنَحَهُ فَاجْتَنَحَ انتهى^(٩).

(١) الذي في المعني: (تجنح إلى تحصيله....).

(٢) البحر المحيط - لأبي حيان (٥١٤/٤).

(٣) تنظر قراءة الأشهب العقيلي في المحتسب في شواذ القراءات - لابن جني (٢٨٠/١)، والكشاف - للزمخشري (١٦٦/٢)، والبحر المحيط - لأبي حيان (٥١٤/٤).

(٤) الأشهب العقيلي هو: مسكين بن عبد العزيز، أبو عمرو المصري، المعروف بأشهب صاحب الإمام مالك، روى القراءة عن نافع. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري (٢٩٦/٢).

(٥) سورة الأنفال: (٦١).

(٦) هو زيد بن علي بن أحمد، أبو القاسم العجلي الكوفي، شيخ القراء في القراءات، إمام حاذق ثقة، توفي ببغداد سنة (٣٥٨هـ). ينظر: غاية النهاية - لابن الجزري (٢٩٨-٢٩٩).

(٧) ينظر شواذ القراءات - للكرماني: ص (٢٨٠).

(٨) اللسان (جَنَح).

(٩) لم أقف عليه في المطبوع من العباب، والصَّاغاني هو: الحسن بن محمد بن الحسن الصَّاغاني، رضي الدين الحنفي، أعلم أهل زمانه في اللغة، كان فقيهاً محدثاً، من مصنفاته: «مجمع البحرين» و«التكملة» و«العباب» (ت ٦٥٠هـ). ينظر: النجوم الزاهرة - لابن تغري بردي (٢٦/٧).

أقول : في شرح الفاضل الحلبي: (قال الشّ - في كُبراه مخالفاً لما في صُغراه^(١)) وتبعه المحشي -^(٢): «يَجَنَحُ» بفتح الثّون كالماضي، فقال : جَنَحَ إليه، وله : مَالٌ .
وصنّيع القاموس أنّه مكسور العين في المضارع ومضمومها كما في الصُّغرى^(٣) نقلاً عن ضبط نسخة معتمدة من الصّحاح^(٤)، من جَنَحَتِ السَّفِينَةُ إذا مالت بأحد جانبيها اللّذين هما كالجنّاحين.

والجَوَانِحُ: الضُّلوع تحت الثّرائب ممّا يلي الصّدر، واحده جَانَحَةٌ^(٥)، أُطلقت على القلوب مجازاً مرسلًا للمجاورة، لا كناية^(٦) وإن أجازها في صُغراه^(٧)؛ لعدم صحّة إرادة المعنى الحقيقي انتهى^(٨).

وأنت إذا تأملت ما في الكتاب للصّغاني^(٩) علمت ما فيه من الخلل.

(١) المراد به الدّماميني في شرحه الكبير المسمّى (تحفة الغريب) ص : (٥)، وشرحه الصغير المراد به (التعليق): (لوحة ٣-أ). والدّماميني هو: محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي، بدر الدين الدّماميني، عالم بالشريعة والعربية والأدب، تنقل في كثير من البلاد، وحط رحاله في الهند، من مؤلفاته: «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب» و«نزول الغيث»، و«تعلق الفرائد على تسهيل الفوائد» (ت ٨٢٧هـ). ينظر: الضوء اللامع : (١٨٤/٧).

(٢) الشمني في شرحه على المغني (المنصف من الكلام): (٥/١).

(٣) ينظر: القاموس المحيط (جَنَح)، قال: العين مثلثة الحركة في المضارع.

(٤) ينظر: الصّحاح: (جَنَح).

(٥) اللسان: (جَنَح).

(٦) الفرق بين المجاز المرسل والكناية: أن المجاز المرسل هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، أمّا الكناية فهي: أن يُضْمَرَ التّشبيه في التّفنيس، فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبّه، ولا بدّ من قرينة. ينظر: الإيضاح - للقرظيني: (٣٩٧/٢، ٤٤٤).

(٧) ينظر: التعليق - للدّماميني (لوحة ٣-أ).

(٨) ينظر: شرحه على المغني المسمّى (منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب): (لوحة ٢-ب)،

والفاضل الحلبي هو: أحمد بن محمد بن علي الحَصَنَكْفِي الحلبي، المعروف بابن المُلّا، أديب نحوي، مشارك في علوم مختلفة، من مؤلفاته: «الروضة الوردية في الرحلة الروميّة» و«منتهى أمل الأريب

من الكلام على مغني اللبيب» (ت ١٠٠٣هـ). ينظر: خلاصة الأثر - للمحيي (٢٧٧/١).

(٩) ينظر: التعليق - للدّماميني: (لوحة ٣-أ).

وأصل ذلك عِلْمُ الإعراب الهادي إلى صَوْبِ الصَّوَابِ^(١).....

قوله: (الهادي إلى صَوْبِ الصَّوَابِ).

الصَّوْبُ بمعنى الجهة والجانب، وهو معنى حقيقي كما في التَّهْذِيبِ^(٢)، والمصْبَاحِ المنير^(٣)، وقد شاع في الاستعمال، ومن لم يَقِفْ عليه فَسَّرَهُ بالمطر، أو نزوله وجعله استعارة مكنيةً مَحَلَّةً، وهو ممَّا يقضي منه العَجَبُ^(٤).

وفي المُرسَل مع^(٥) الحديث^(٦): تَوْرِيَّةٌ حَسَنَةٌ .

(١) المغني ص: (١٢).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة - للأزهري: (٢٣٥/٢)، ولم أقف على هذين المعنيين فيه.

(٣) ينظر: المصباح المنير - للفيومي: (صوب).

(٤) من هؤلاء ابن الحنبلي في شرحه على مغني اللبيب المسمى: (مَعْنَى الحبيب على مُغْنِي اللَّبِيب): (٤٠-٣٩).

(٥) (مع) ساقطة من (ب).

(٦) إشارة إلى قول ابن هشام: (وَيُتَّضَحُّ بِهِ معنى حديث نَبِيِّهِ المُرسَل). المغني ص: (١٢) حيث إنَّ «المُرسَل» صفة النبي لا صفة للحديث. وهذه هي التَّوْرِيَّةُ الحَسَنَةُ.

وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة -زادها الله شرفاً- كتاباً في ذلك مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كلِّ حالِك، ثُمَّ إِنِّي أَصَبْتُ به وبغيره في مُنْصَرَفِي إلى مصر^(١).....

قوله: (كُلِّ حالِك).

أي: شديد السَّواد^(٢)، وأُورِدَ عليه (أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ تَابِعاً لِمَوْصُوفٍ)^(٣)، وليس كما قالوا؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، قال أبو تمام:

قَرَى دَارِهِمْ مِنِّي الدُّمُوعُ السَّوَّافُكُ وَإِنْ عَادَ صُبْحِي بَعْدَهُمْ فَهُوَ حَالِكُ^(٤)
قوله: (ثُمَّ إِنِّي أَصَبْتُ به).

أي: نزلت به مصيبة؛ لَأَنَّهُ سُرِقَ مع متاعه بعدما رجع من مكة المشرفة؛ لَأَنَّهُ أَقَامَ بِهَا مَدَّةً يُقْرَأُ عَلَيْهِ فِيهَا كما ذكره الصَّفديُّ في تاريخه «أعوان النصر في أعيان العصر»^(٥).

(١) المغني ص: (١٢).

(٢) تهذيب اللغة: (١٠١/٤)، واللسان: (حلك).

(٣) الذي أورده الشمني في (المنصف من الكلام): (٦/١)، وابن الحنبلي في معني الحبيب (٤٣/١).

(٤) البيت من بحر الطويل، ينظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٤٥٦/٢)، وفيه «وَهُوَ»، وأبو تمام هو: حبيب بن أوس الطائي، الشاعر الأديب، من أمراء البيان، شاعر عباسي بارز، فصيحٌ حلَّو الكلام، له مصنَّفات منها: «فحول الشعراء» و«مختار أشعار القبائل»، له ديوان مطبوع، (ت ٢٣١هـ). ينظر: وفيات الأعيان - لابن خلكان (٢١١/٢).

(٥) ينظر: تاريخ الصفدي: أعيان العصر وأعوان النَّصر: (٦/٣)، والصفدي هو: خليل بن أَيْتِك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين، أديب لغوي، مؤرِّخ، كثير التصانيف الممتعة، أولع بالأدب، وتراجم الأعيان، تولَّى ديوان الإنشاء في مصر والشام، له مصنَّفات كثيرة منها: «الوافي بالوفيات» و«نُكْتُ الهميان» وغيرهما. (ت ٧٦٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة - لابن حجر (١٧٦/٢).

وَتَبَّعَتْ فِيهِ مُقْفَلَاتُ مَسَائِلِ الْإِعْرَابِ فَافْتَتَحَتْهَا، وَمُعْضَلَاتُ يَسْتَشْكِلُهَا الطُّلَابُ
فَأَوْضَحَتْهَا وَنَقَّحَتْهَا، وَأَغْلَاطُ وَقَعَتْ لَجْمَاعَةً مِنَ الْمُغَرِّبِينَ وَغَيْرِهِمْ فَنَبَّهَتْ عَلَيْهَا
وَأَصْلَحَتْهَا^(١).

ومن العجب هنا ما وقع في شرح صاحبنا الفاضل الرومي^(٢)؛ إذ ظنَّه من الصَّواب
وهمزته للسَّلْب، فوجَّهه بتوجيهات باردة، فَلَمَّا نَبَّهَتْهُ عَلَيْهِ، أَصْلَحَهُ.

قوله: (يَسْتَشْكِلُهَا).

أي: يَعُدُّوْهَا مُشْكَلَةً^(٣).

وقيل معناه: يطلبون إزالة إشكالها، من (شَكَلَ) إذا التبس، فهمزته للسَّلْب، كما في
الصَّحاح عند بعضهم^(٤)، وهو خطأ؛ لِأَنَّ مَا فِي الصَّحاح عَلَيْهِ، لَا لَهُ؛ لِأَنَّ معناه: أَنَّ فِيهِ
أُمُورًا مَغْلُقَةً فَتَحَتْهَا، وَمَشْكَلَةٌ أَزَلَّتْ إِشْكَالَهَا، وَأَخَذَ الْاسْتِفْعَالُ مِنَ الْمَزِيدِ مَعَ وَجُودِ الثَّلَاثِي
بَعِيدٌ^(٥).

(١) المغني، ص: (١٢).

(٢) لعلَّه وحيي زاده. ينظر: شرحه على مغني اللبيب المسمى (مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب)،
ولم أجد فيه ما ذكره، ولعلَّه في مُسَوِّدَتِهِ الَّتِي أَشَارَ إِلَى أَنَّه أَعَادَ كِتَابَتَهَا مَرَّةً أُخْرَى.

والفاضل الرومي هو: محمد بن أحمد الرومي، أبو عبد الله الأزنقي، المعروف بوحيي زاده، رومي
مستعرب، عالم بالعربية، له مشاركات في الوعظ والحديث، من مؤلفاته: «مواهب الأديب»،
و«تعليقات في التفسير»، و«الإشارات الحائزة لشرح حل الرامزة» وغيرها. (ت ١٠١٨هـ). ينظر:
خلاصة الأثر (٣/٣٥٣)، وكشف الظنون (٢/١٧٥٣).

(٣) ينظر: المنصف من الكلام - للشمني (٨/١).

(٤) ينظر ما حكاه الجوهري في الصحاح: (شكل).

(٥) قال ابن الحبلي في معني الحبيب (١/٥٥): حكاه الجوهري، لا سماعاً، بل نقلاً عن بعض الكتب
بتصريح منه. وينظر: الدماميني في شرحه المغني (المزج): (٧/١).

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرَّحَالُ فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال، ولا يَغْدُونَهُ^(١)...

قوله: (فدونك كتاباً).

(دُونَكَ): اسم فعل بمعنى خُذَ^(٢)، وفي بعض الحواشي: (أنه من إقامة الظاهر مقام المضمر؛ لقصد التعظيم)^(٣)، والظاهر فيه أن يُعَرَّفَ بِالْعهْدِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ نُكِّرَ تَفْخِيماً لَهُ، وهو مفعول، أو المفعول محذوف، وهو حال مُوطَّئَةٍ^(٤).

أُورِدَ عَلَيْهِ: (أَنَّ التَّعْظِيمَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفَافِ ظَاهِرَةً تُشْعِرُ بِالْمَدْحِ كَالْأَلْقَابِ الْمَادِحَةِ، و«كتاب» ليس كذلك)^(٥).

وتخصيصه التَّعْظِيمَ بما ذكره، وَهُمْ مِنْهُ؛ فَإِنَّ كُلَّ ظَاهِرٍ يَفِيدُ التَّعْظِيمَ.

(١) المغني ص: (١٢).

(٢) ينظر: المفصل - للزنجشيري ص (١٩٩)، وشرح الكافية الشافية - لابن مالك (١٣٩١/٢).

(٣) ينظر: شرح المغني - للدماميني (الترج) (٨/١)، وكذا في المنصف من الكلام - للشُّمْنِي (٨/١).

(٤) وهي: التي تذكر تمهيداً وتوطئة لما بعدها وهو المشتق أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾. حيث ذُكِرَ «بَشَرًا» توطئة لذكر «سَوِيًّا». ينظر: التصريح على التوضيح - للأزهري: سَوِيًّا.

(٥) (٣٧١/١)، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني (١٧١/٢).

(٥) الشُّمْنِي في (المنصف من الكلام) (٨/١).

ألا ترى أن الإمام المرزوقي^(١) قال في قوله:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء^(٢)

وقوله :

بَطَّغْنِ كَفَمَ الزَّقِّ غَدَاً وَالزَّقُّ مَلَانُ^(٣)

فالموت والزَّقُّ كُرَّراً^(٤) للتعظيم، وليساً تماً ذكر، ونقل مثله الشيخ في (دلائل الإعجاز)^(٥)

(١) هو: أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي، إمام في العربية، والأدب، والأخبار، كان الحجة في وقته، من مؤلفاته «شرح الحماسة»، وهو الغاية في بابه، و«شرح الفصيح»، و«الأمالي»، وغيرها. (ت ٤٢١هـ). ينظر: معجم الأدباء- لياقوت الحموي (٣٤/٥).

(٢) صدر بيت من بحر الخفيف، وعجزه:

نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفَقِيرَ

واختلف في قائله: فقليل: هو لعدي بن زيد، ينظر: ديوانه ص(٦٥)، والحماسة للبحراني: ص(١١٩)، وفيه (نَعَصَ) بدل (نَعَصَ)، وخزانة الأدب (٣٦٧/١)، ورجَّح كونه لعدي بن زيد، وقيل: هو لابنه سودة بن عدي، كما في كتاب سيبويه: (٣٠/١)، وشرح شواهد المغني للسُّيوطي: (١٧٦/٢)، وقيل هو لأحدهما كما في اللسان (نقص)، وقيل: هو لأمية بن أبي الصلت، كما في شرح شواهد الكتاب للأعلم الشَّتَمري: (٣٠/١)، وورد غير منسوب، كما في الخصائص- لابن جني (٥٣/٣)، والمغني- لابن هشام ص(٥٠٠).

(٣) بيت من بحر الهزج، وهو للفند الزَّمَّاني (شَهْل بن شيان). ينظر: الأمالي- لأبي علي القالي (٢٦٠/١)، وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام - للمعري: (٤٩/١)، وخزانة الأدب- للبغدادي (٤٣٢/٣)، والزَّقُّ: السقاء، أو جلد يُجَزُّ ولا يُتَف للشراب وغيره. ينظر: القاموس المحيط: (زقق).

(٤) في النسختين (كُرَّراً)، والصَّواب بألف التثنية.

(٥) هو: الشيخ عبد القاهر الجرجاني. ينظر: دلائل الإعجاز، ص(٥٥٤ - ٥٥٥)، والجرجاني هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول علم المعاني والبيان، وكان إماماً بارعاً فيه، مشاركاً في علوم اللغة، من أشهر مصنفاته: «أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز»، وله «الجمال» في النحو. (ت ٤٧١هـ). ينظر: إنباه الرواة: (١٨٨/٢).

إذْ كَانَ الْوَضْعُ فِي هَذَا الْغَرَضِ لَمْ تَسْمَحْ قَرِيحَةً بِمِثَالِهِ، وَلَمْ يَنْسُجْ نَاسِجٌ عَلَى مَنَوَالِهِ^(١).

.....

[٢/ب]

عن الصَّاحِبِ ابْنِ عَبَّادٍ^(٢) فَمَا ذَكَرَ مِنْ قُصُورٍ / بَاعَ الْإِطْلَاعَ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْسُجْ عَلَى مَنَوَالِهِ).

فِيهِ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ وَمَكْنِيَّةٌ^(٣).

وَالْمَنَوَالُ: الْخَشَبَةُ الَّتِي يُنْسَجُ عَلَيْهَا^(٤)، وَيَطْلُقُ عَلَى الطَّرِيقَةِ^(٥)، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَأَنَّ

صَانِعَهُ مُجِيدٌ فِي صَنْعَتِهِ كَمَا يُقَالُ: يَنْسِجُ وَحْدَهُ.

(١) المغني ص (١٢).

(٢) هو : إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، وزير غلب عليه الأدب والأخبار، فكان

من نوادر الدهر علماً، وفضلاً، وتدبيراً، وجودة رأي، له تصانيف جليلة منها: «المحيط في اللغة»

و«الكشف عن مساوئ المتنبي»، و«الإقناع» في العروض. (ت ٣٨٥هـ). ينظر: معجم الأدباء:

(٢/٢٧٣)، ووفيات الأعيان: (١/٧٥).

(٣) قال الخطيب القزويني مفرقا بين الاستعارة المكنية والتخييلية: (قد يُضْمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ، فَلَا

يُصَرِّحُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى لَفْظِ الْمَشْبُوهِ، وَيُذَلُّ عَلَيْهِ بِأَنْ يُثَبَّتَ لِلْمَشْبُوهِ أَمْرٌ مُخْتَصٌّ بِالْمَشْبُوهِ بِهِ، مِنْ

غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ أَمْرٌ ثَابِتٌ حِسًّا، أَوْ عَقْلًا، أُجْرِيَ عَلَيْهِ اسْمُ ذَلِكَ الْأَمْرِ، فَيَسْمَى التَّشْبِيهُ اسْتِعَارَةً

بِالْكُنَايَةِ، أَوْ مَكْنِيًّا عَنْهَا، وَإِثْبَاتُ ذَلِكَ الْأَمْرِ لِلْمَشْبُوهِ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ). ينظر: الإيضاح (٢/٤٤٤).

(٤) اللسان (نول).

(٥) لم أقف عليه بهذا المعنى، وقد يكون قريباً منه ما قاله ابن منظور في اللسان (نول): ويقال لا أدري

على أي منوال هو؟ أي: على أي وجه.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ بُلَاءً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ^(١)

.....

قوله: (ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها).

أقول: من شعر ليزيد بن محمد المهلي، أوله:

وخلّ لنا كُنَّا زَمَاناً نُصَاحِبُهُ تَأْمَرَ فَأَعْتَاصَتْ عَلَيْنَا مَطَالِبُهُ
وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ بُلَاءً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ^(٢)

والسجاياء: جمع سجيّة^(٣)، وهي الطبيعة، والتبّل بضم الثون وسكون الموحدة: الشرف والجودة^(٤).

وما أحسن قول مهيار^(٥):

يُعَدُّ أَقْوَامَ ذُنُوبَ زَمَانِهِمْ وَمَنْ لِي بِأَيَّامٍ تُعَدُّ ذُنُوبُهَا

(١) المغني، ص: (١٣)، والبيت من بحر الطويل، ليزيد بن محمد المهلي الآتية ترجمته. ينظر: زهر الآداب للحصري (٥٥/١)، وشرح مقامات الحريري - للشريشي (١٥٩/٣).

(٢) الأبيات من بحر الطويل. واعتاصت بمعنى: اشتدت. ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب - للنويري (٩٤/٣)، والمزج - للدماميني (١١/١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادي (١/١). والمهلي هو: يزيد بن محمد بن المهلب، أبو خالد المهلي، شاعر محسن، راجز، من القدماء الرواة، كان يتصف بالاعتزاز والترفع. (ت ٢٥٩هـ). ينظر: تاريخ بغداد - للبغدادي (٣٤٨/١٤).

(٣) الصحاح (سجا)، ص: (٢٣٧٢/٦).

(٤) لم أقف عليه بهذا المعنى، وفي التهذيب - للأزهري (٣٥٨/١٥): «التبّل: في الفضل والفضيلة»، وفي الصحاح (نبل): «والتبّل: النبالة والفضل»، وفي نسختي المخطوط: الجودة، ولعلها «الجود» بمعنى الكرم.

(٥) البيت من بحر الطويل، لمهيار الديلمي، ينظر ديوانه (٤٦/١)، وفيه: "فمن لي...".

ومهيار هو: ابن مرزويه أبو الحسن، أو أبو الحسين، الديلمي، شاعر كبير، في معانيه جدّة وابتكار، وفي أسلوبه جزالة وقوة، قيل عنه: جمع فصاحة العرب ومعاني العجم، له ديوان شعر. (ت ٤٢٨هـ). ينظر: دمية القصر - للباخرزي (٢١٨/١)، ووفيات الأعيان - لابن خلكان (٣٥٩/٥).

وَأَنْ يُخْضِرَ قَلْبَهُ، أَنْ الْجَوَادَ قَدْ يَكْبُو، وَأَنْ الصَّارِمَ قَدْ يُتْبُو، وَأَنْ النَّارَ قَدْ تَخْبُو، وَأَنْ
الْإِنْسَانَ مَحَلُّ النَّسْيَانِ، وَأَنْ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبُ السَّيِّئَاتِ^(١).....

قوله: (لِكُلِّ جَوَادٍ ... الخ)^(٢).

هو مثل^(٣)، والجواد: الفرس الجيّد، ويطلق على الرّجل الكريم^(٤).
والكَبُوءُ: ضيق النَّفْسِ المانع من الجرّي، والعَثْرَةُ، والسُّقُوط على الأرض^(٥).
والتَّبَوُّة: كِلَالُ السَّيْفِ عَنِ الْقَطْعِ^(٦)، وهو من كلام أَيُّوبَ بْنِ الْقُرَيْبِ^(٧)، قاله
للحجاج^(٨) لما دخل عليه، وقد أمر بقتله، فقال: أبلعني ريقِي، فلكلّ جواد كَبُوءٌ، ولكلّ
سَيْفٌ تَبَوَّةٌ، ولكلّ حليم هَفُوءٌ، كما في تبيان^(٩) الجاحظ^(١٠).

(١) المغني ص: (١٣) وهذه من الأمثال التي وردت عن العرب. ينظر: مجمع الأمثال - للميداني
(١٨٧/٢).

(٢) هذا خلاف نصّ المغني المذكور.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال - للميداني (١٨٧/٢).

(٤) جمهرة اللغة - لابن دريد (٤٥١/١، ١٠٣٨/٢)، والصحاح (جود).

(٥) اللسان (كبا).

(٦) القاموس المحيط (نبا).

(٧) أَيُّوبُ بْنُ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ، أَحَدُ بُلْغَاءِ الدَّهْرِ، خَطِيبٌ يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلَ، يُقَالُ: «أَبْلَغُ مِنْ ابْنِ
الْقُرَيْبِ» وَالْقُرَيْبِيُّ: أُمُّهُ، كَانَ أَعْرَابِيًّا أُمِّيًّا، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ عَامَ (٨٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٥٠/١).

(٨) الْحَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، قَائِدُ دَاهِيَةِ سَفَاكٍ، خَطِيبٌ، تَوَلَّى عِدَّةَ مَنَاصِبَ
فِي عَهْدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ سَيْفُهُ الَّذِي يَقْضِي بِهِ عَلَى خُصُومِهِ، بَنَى مَدِينَةَ وَاسِطَ.
(ت ٩٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٢٣/١).

(٩) هَكَذَا فِي نَسَخَتِي الْمَخْطُوطِ وَكِتَابِ الْجَاحِظِ اسْمُهُ «الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ».

(١٠) ينظر: البيان والتبيين - للجاحظ (٣٥٠/١)، والجاحظ هو: عمرو بن بحر بن محبوب الكناي، أبو
عثمان، الشَّهِيرُ بِالْجَاحِظِ، إِمَامُ الْأَدَبِ، وَرَأْسُ الْفِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ، مَوْلَدُهُ، وَوَفَاتَهُ بِالْبَصْرَةِ، مِنْ
مُؤَلَّفَاتِهِ: «الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ»، وَ«الْحَيَوَانُ»، وَ«الْبَخْلَاءُ»، (ت ٢٥٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٤٧٠/٣).

أو نصب بالفعل المذكور على حدّ قوله:

..... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ^(١)

وَمَنَا الَّذِي اخْتَارَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَارُغُ

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ^(٢)

وما ذكره المص بناءً على جرّ كليب، والذي في «شرح المناقضات - لابن حبيب» إمام

النحو والأدب: (أنّه أراد أشارت الأصابع: هذه كَلْبٌ.

وروي: أَشَارَتْ كَلْبِيًا، أي: رفعت). انتهى^(٣).

قوله: (كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ).

أقول: هو من قصيدة لساعدة بن جُوَيْة، يصف رحماً، وقبله:

(١) المغني، ص: (١٥)، الشاهد عجز بيت من بحر الطويل صدره:

لَدُنْ بِهِزَّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ

وهو لساعدة بن جُوَيْة الهذلي، ينظر: الكتاب: (١٦/١)، وشرح أشعار الهذليين - للسُّكْرِي

(١١٢٠/٣)، وفيه: "لَدُنْ" بالذال، وخزانة الأدب - للبغدادي (٨٣/٣).

(٢) ينظر: ديوان الفرزدق: (٤١/٢)، ورواية الديوان: «مَنَا الَّذِي اخْتَارَ...»، وهو مطلع القصيدة

التي منها الشاهد السابق، والزَّعَارُغُ: الرِّيحُ الشديدة التي تحرك الأشياء. الصحاح (زعم)، ص:

(١٢٢٥/٣).

(٣) ينظر: نقائض جرير والفرزدق - لابن حبيب: (٧٠٢/٢) وفي نقله عن كتاب النقائض اختلاف،

وابن حبيب هو محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي ولأء، أبو جعفر البغدادي، علامة بالأنساب

والأخبار، واللغة والشعر، له مؤلفات متقنة منها: «نقائض جرير والفرزدق» و«مختلف القبائل

ومؤلفها». ت (٢٤٥هـ). ينظر: إنباه الرواة (١١٩/٣).

خرق من الخطي أغمد حده
لذن بهز الكف يغسل مته
مثل الشهاب رفعت يتهب
فيه كما غسل الطريق الثعلب^(١)

وفي شرح الكتاب: (خرق بمعنى منخرق^(٢): إذا هز^(٣)، و(بهز): ظرف زمان؛ لأن معناه وقت هزه، والعسلان: الاضطراب والاهتزاز^(٤)، فشبه اهتزازه بسرعة، باهتزاز الثعلب مسرعاً بهز رأسه، ومته: ما ظهر منه، ويحتمل أن يريد بالثعلب: طرف الرمح من الداخل في جبة^(٥) السنان^(٦).

وروي (لذ) بمعنى لذيق^(٧).

وساعدة علم، وبنو ساعدة: الخزرج^(٨)، وهو جدّهم وإليه تنسب السقيفة وجؤبة: تصغير جؤة.

وكلام المص: على أن نصب الطريق على الظرفية شاذ؛ لأنه غير مبهم كالدار^(٩).

(١) البيتان من بحر الكامل، ينظر: شرح أشعار الهذليين - للسكري : (١١١٩/٣-١١٢٠) وفيه: "أغمص حده"، و"لذ". والخرق: الرمح، والخطي: رماح منسوبة إلى بلد، , وأغمد حده: لطف ورق، والشهاب: السراج، ولذن: لئن ناعم، ويغسل: يشتد اهتزازاه واضطرابه. ينظر: الكتاب (٣٦/١، ٢١٤)، وخزانة الأدب - للبغدادى: (٨٣/٣). وابن جؤبة هو : ساعدة بن جؤبة الهذلي، أحد بني كعب بن الحارث، شاعر محسن جاهلي، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من الملح ما يصلح للمذاكرة. ينظر: المؤلف والمختلف - للآمدي، ص: (١١٣).

(٢) في ب : (منخرق).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه - للسيرافي : (لوحة ١٤٠ - أ).

(٤) اللسان (عسل).

(٥) في ب: (حيه)، وجبة السنان: هي ما دخل فيه من الرمح، ينظر: اللسان (جيب).

(٦) الصحاح (ثعلب)، وممن ذهب إلى هذا الاحتمال: ابن بري في شرح شواهد إيضاح الفارسي، ص: (١٥٦)، وابن خلف في شرح أبيات سيبويه، كما في خزانة الأدب - للبغدادى : (٨٦/٣).

(٧) ينظر: النوادر - لأبي زيد، ص: (١٦٧)، وشرح أشعار الهذليين - للسكري: (١١٢٠/٣).

(٨) ينظر: جمهرة أنساب العرب - لابن حزم ، ص(٣٦٥).

(٩) ينظر: المغني ، ص(٦٨١، ٧٥٠).

وفيه خلاف^(١): فذهب بعضهم إلى أنه مبهم، وإليه ذهب بعض شراح الكتاب^(٢) وحزم به ابن أبي الربيع^(٣)، وبعض نخاة المغرب^(٤)، وقال: (إنه مذهب س إلا أنهم لم يفهموا كلامه)^(٥).

ووجهه: أن معناه إن كان كل ما يطرق بالأقدام فهو مبهم، وإن كان أزقة الأسواق والطريق العام فهو محدد لا ينصب ألبتة إلا شذوذاً، وإليه أشار أبو حيان في تذكرته^(٦).

(١) ينظر الخلاف في: شرح التسهيل - لابن مالك: (٢/٢٢٧-٢٢٨)، وارتشاف الضرب - لأبي حيان: (٢/٢٥٣-٢٥٤)، وتعليق الفرائد - للدماميني: (٥/٢٠٥-٢٠٧) وشرح أبيات المغني - للبغدادى: (٩/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب - للسيراقي: (١/لوحه ١٤٠-أ).

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل - لابن أبي الربيع: (١/٤٩٢). وابن أبي الربيع هو: عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي، إمام نخاة الأندلس في عصره، له مشاركة في علوم شتى، من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح جمل الزجاجي»، و«الملخص» (ت ٦٨٨هـ). ينظر: بغية الوعاة - للسيوطي: (٢/١٢٥).

(٤) هو ابن الطراوة، ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٢/٢٢٨)، وارتشاف الضرب - لأبي حيان: (٢/٢٥٤)، ومغني اللبيب، ص: (٦٨١، ٧٥٠).

(٥) القائل هو ابن الطراوة. ينظر: شرح كتاب سيبويه - للصفار: (٢/٦٦٦)، وينظر: مذهب سيبويه في: الكتاب: (١/١٦)، وسيبويه هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، إمام النخاة، وأول من بسط النحو، وأصل قواعده، شيخ المدرسة البصرية، وإمامها، من تلاميذ الخليل بن أحمد، ألف مصنفاً في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، وهو الكتاب. (ت ١٨٠هـ). ينظر: نزهة الألباء - للأنباري، ص: (٦٠).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من تذكرة أبي حيان، وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان، من كبار الأئمة والعلماء بالعربية، والتفسير، والحديث، والتراجم، واللغات، له مصنفات جليلة اشتهرت في حياته منها: «التذيل والتكميل شرح التسهيل» و«البحر المحيط» و«ارتشاف الضرب» وغيرها. (ت ٧٤٥هـ). ينظر: الدرر الكامنة - لابن حجر: (٥/٧٠).

ولَمَّا تَمَّ هَذَا التَّصْنِيفُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدْتَهُ، وَتيسَّرَ فِيهِ مِنْ لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ مَا أَرَدْتُهُ، وَاعْتَمَدْتَهُ، سَمَّيْتُهُ بِـ «مُعْنِي اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ»^(١).....

قوله: (سَمَّيْتُهُ بِمُعْنِي اللَّيْبِ).

وقولهم: المعني، بحذف المضاف إليه من العلم، وإقامة (أل) مقامه، جَوَزَهُ ابْنُ جَنِّي فِي

شرح قول المتنبي:

وَفِينَا السَّيْفُ حَمَلْتُهُ صَدُوقٌ إِذَا لَاقَى وَغَارَتْهُ لَجُوجٌ^(٢)

(أراد سيف الدولة، فجعل (أل) التي للعهد عوضاً عن المضاف إليه بعد حذفه لما كان

معروفاً بها، وهو جائز). انتهى^(٣).

فقول بعض علماء العصر: (قولهم في سعد الدين: السعد خطأ)^(٤)، لا وجه له، فاعرفه،

فإني لم أر من صرح به.

(١) المعني، ص: (١٦).

(٢) البيت من بحر الوافر. ينظر: ديوان المتنبي بشرح العُكْبَرِيِّ: (٢٣٩/١)، والمتنبي هو: أحمد ابن

الحسين الجعفي الكوفي، أبو الطَّيِّب، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، مالمئ الدنيا

ومشغل الناس، له الأمثال السائرة والحكم البالغة المبتكرة، وهناك من يعدُّه أشهر الإسلاميين، له

ديوان شعر. (ت ٣٥٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٢٠/١). ومعنى (لَجُوج) : أي: إذا أغار على

عدوه لَجَّتْ به غارته، ودامت فلا يرجع حتى يستأصله.

(٣) ينظر: شرح ديوان المتنبي (الفسر) - لابن جني، ص: (١٥٩) وابن جني هو : عثمان بن جني

الموصللي، أبو الفتح، من أئمة النحو واللغة، بصري المذهب، أولع بدراسة العربية وأسرارها، من

مصنفاته: «المحتسب في القراءات الشاذة»، و«الخصائص»، و«سر الصناعة»، وغيرها،

(ت ٣٩٢هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٢٤٦/٣).

(٤) لم أقف على من قال به والسُّعْدُ هو : مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني من أئمة

العربية، والبيان، والمنطق، سيّد المحققين، له مصنفات مشهورة، منها: «المطول»، و«إرشاد المهادي»

في النحو. (ت ٧٩٢هـ). ينظر: بغية الوعاة (٢٨٥/٢).

.....

الهمزة على الإزالة فصَحَّ المعنى واستقام بلا تكلف فلا يَرِدُ شيء، وكذلك لفظ المُعْجَم،
وُجِدَ في كلامهم مُحْتَمِلًا لمعانٍ، فيجوز تخريجه عليه، وليت شعري كيف يتصوَّر السَّماع في
مثله، وهل تقول العرب في مثله: همزته لكذا، وإنما يقوله علماء النُّحو واللغة^(١). انتهى.

(١) كُتِبَ في حاشيتي نسختي المخطوط أنَّه لقنالي زاده، ولم أقف على ترجمة له فيما اطلعت عليه من
كتب التَّراجم، وقد أفاده مَن سبقه كالذَّماميني في المزج: (١٨/١)، والشَّمَنِي في النصف:
(١٨/١)، والسيوطي في الفتح القريب، ص: (٣٧)، وابن الحنبلي في مَعْنَى الحبيب: (١١٧/١).

(حرف الألف)

الألف المفردة تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً يُنادى به القريب، كقوله:

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ^(١)

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسّط، وأن الذي للقريب: يا^(٢)، وهذا خرق

لإجماعهم^(٣)

قوله: (وهذا خرق لإجماعهم).

وقع في الشروح والخواشي -هنا- كلام لا طائل فيه^(٤)، وأصله أن إجماع النحاة، وأهل

اللغة على أمر مُعتَبَرٍ في صناعتهم، هل يمتنع مخالفته شرعاً أم لا؟.

(١) صدر بيت من بحر الطويل، وعجزه:

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

.....

وهو من المعلقة المشهورة لامرئ القيس، الشاعر المعروف. ينظر: ديوانه، ص: (١٢)، وشرح شواهد المغني -للسيوطي (٢٠/١). وأفاطم: منادى مرخّم، والتدليل: التبجّح، والإزماع: الإجماع والعزم عليه. والصّرم: القطع، والإجمال: الإحسان.

(٢) ينظر نقل ابن الخباز عن شيخه في: همع الهوامع: (٣٤/٣، ٣٥)، والذي في توجيه اللمع - لابن الخباز خلافاً، وابن الخباز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز، من المشتهرين بعلم النحو، له تصانيف في ذلك منها: «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية» شرح لألفية ابن معط، و«توجيه اللمع» شرح للمع ابن جني، (ت ٦٣٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٣٠٤/١).

(٣) المغني، ص: (١٧).

(٤) ينظر مثلاً: شرح المغني - للدمايني (المرج): (١٩/١)، ومعنى الحبيب - لابن الحنبلي: (١٢٥/١)، ومواهب الأديب - لوحى زاده: لوحة (١٢/أ).

.....

قال ابن جنّي في الخصائص: (إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده، أن لا تخالف المنصوص، أو المقيس على المنصوص، أمّا إذا لم يعطك يده عليه، لا يكون إجماعهم حجّة عليه؛ إذ لم يرد عن مطاع أمره من قرآن أو سنة أنّهما لا يجتمعان على خطأ، كما جاء نص: «أُمّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١)، إلّا أنّنا مع هذا لا نسمح بمخالفة قوم هداهم الله لهذا العلم الجليل، وأراهم وجه الحكمة فيه، وجعلهم خادماً لكتاب الله وسنة رسوله.^(٢) انتهى.

أقول: هذا كلام لا مُحَصِّلَ له، والْحَقُّ أنّه لا يجوز مخالفة ما أجمعوا عليه صناعة وشرعاً، وإليه أشار ابن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء» فقال: (إنّ الصحابة أُمِرُوا بتعليم العربية حتى إنّ عمر - رضي الله عنه - أمر بضرب كاتب أبي موسى لَمَّا لَحَنَ، وعزله^(٣)).

(١) هذا حديث متواتر مشهور، له طرق كثيرة عن النبي ﷺ، منها: ما رواه أبو داود في سننه:

(٤/٤٥٢)، وما رواه الترمذي في الجامع: (٤/٤٦٦).

(٢) ينظر الخصائص - لابن جني: (١/١٩٠ - ١٩١).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء - لابن الأنباري: (١/٢٥)، وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم

ابن محمد، أبو بكر بن الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثرهم حفظاً للشعر

والأخبار، من أشهر مصنفاته: «الزاهر» في اللغة، «الوقف والابتداء»، وغيرهما. (ت ٥٣٢٨هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (١/٥٠٣).

والثاني^(١): أن تكون للاستفهام، وحقيقته: طلب الفهم، نحو: أَرَيْدُ قَائِمًا؟^(٢)

فدلَّ على أن تُعَلَّمَ العربيَّة فرض كفاية، وتَعَلَّمُهُ أمر مشروع، كما صرَّح به علماء الأصول الفقهية^(٣).

وأهل البلدين ثقات عدول تَلَقَّوْهُ عن العرب، واتفقوا عليه، فلا يجوز مخالفتهم - من غير دليل - شرعاً؛ لأنَّ مخالفتهم تؤدي إلى اختلال في فهم الكتاب والسُّنة، ويسري ذلك إلى الأحكام الشرعية المستنبطة منهما.

وسدُّ الذرائع واجب، وليس مختصاً بذهب، كما يُوهَم كلام بعضهم، فاعرفه. وخرق الإجماع: مجاز عن مخالفته، وأصله في الثوب والحائط، فشبه اتفاقهم بحلَّة لبسوها. قوله: (وحقيقته: طلب الفهم).

[٣/ب] هذا هو التَّحْقِيقُ الذي ارتضاه سيِّدُ المحقِّقين/ في «شرح المفتاح» حيث قال: (المطلوب الحقيقي في الاستفهام هو العِلْمُ والفَهْمُ، وأمَّا التَّعْلِيمُ والتَّفْهِيمُ فهو وسيلة إلى المطلوب، فيكون مطلوباً تَبَعاً، والمطلوب الحقيقي في نحو: عَلِّمْنِي، وفَهِّمْنِي، هو التَّعْلِيمُ، وهو أمر خارجي لا تَنْقُشُ ذهني، والعلم متفرِّع عليه، تابع له في الحصول. فإن قلت: ما تقول في: أَعْلَمَ، وأفهم؟

قلت: الاستفهام: طلب حصول التَّنْقِشِ في ذهن الطَّالِبِ، وما ذكرته طلب حصول التَّنْقِشِ في خارج ذهنه، أي: ذهن المخاطب فلا إشكال^(٤)). انتهى.

(١) من أوجه مجيء الألف المفردة.

(٢) المغني، ص(١٧).

(٣) ينظر مثلاً: الإجماع في شرح المنهاج - للسبكي: (٨/١)، وإرشاد الفحول - للشوكاني: (٤٨/١).

(٤) ينظر: شرح المفتاح - للشريف الجرجاني: (لوحة ١٢٤-أ)، والشريف هو: علي بن محمد بن علي الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، له مصنفات جلية منها: «التعريفات»، و«حاشية على الكشف»، وأخرى على المطول. (ت ٨١٦هـ). ينظر: الضوء اللامع: (٣٢٨/٥).

إذا عرفت هذا علمت أن قول الشَّ - (لو قال: طلب الإفهام لآتجه^(١)، وفي كلام الجوهري^(٢) إيماء إليه، حيث قال: واستفهمني الشيء، فأفهمته، وكأنه إنما عدل عنه^(٣)؛ لأن الاستفعال من المزيد ليس بكثير^(٤). انتهى، -[غير محقق]^(٥).
أقول: التحقيق ما قاله السيّد^(٦)، وهو المطابق لما قاله المص^(٧)، وعدوله^(٨) عما قاله الجوهري، ليس لما ذكره الشَّ، بل لما قاله السيّد من أنه المقصود بالذات، والجوهري لم يُدقق النظر فيه، فإنه ليس مما تقتضيه^(٩) اللغة، ومن ذكره وعقبه بما قاله الشريف خلط فيه وخبط لعدم التدبر فاعرفه.

(١) في ب: (لا حجة).

(٢) ينظر: الصحاح (فهم). والجوهري: إسماعيل بن حماد، أبو نصر الجوهري، إمام اللغة في عصره، اشتهر بحسن الخط، صنف الصحاح الذي يعدُّ من أشهر كتب اللغة وأصحها، وله مؤلفات أخرى، (ت ٣٩٣هـ). ينظر: معجم الأدباء - للحموي: (٢/٢٦٩)، وإنباه الرواة: (١/١٩٤).

(٣) الضمير يعود على ابن هشام.

(٤) ينظر: شرح الدماميني (تحفة الغريب)، ص: (١٣).

(٥) زيادة يقتضيها السياق ويتم بها المعنى.

(٦) هو الشريف الجرجاني في شرح المفتاح: (لوحة ١٢٤-أ).

(٧) المغني ص: (١٧).

(٨) الضمير يعود على ابن هشام.

(٩) في كلا النسختين (يقتضيه) بالياء والصواب ما أثبت.

وقد أجزى الوجهان^(١) في قراءة الحَرَمِيِّينَ ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ آتَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٢)، وكون
الهمزة فيه للنداء هو قول القراء^(٣)، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يَاء»^(٤).

قوله: (وقد أجزى الوجهان.. الخ).

أقول: وقراءة الحَرَمِيِّينَ بتخفيف الميم، وبه قرأ حمزة^(٥) أيضاً، وعدّه^(٦) بعيداً؛ لأنه ليس
في التنزيل نداء بغير يَاء.

قيل عليه: (أنه لا وجه له فكم في القرآن من أمور لم تقع إلا في محل واحد، كـ
«ضِيْرَى»^(٧) و«دُسْر»^(٨))^(٩).

وتُعَقَّب: (بأنه ليس مما نحن فيه؛ فإنه في كلمة قرآنية ترددت بين معنيين لأحدهما نظير
دون الآخر)^(١٠).

(١) الوجهان هما: كون الألف في الآية للنداء القريب، أو للاستفهام.

(٢) الزمر، من الآية (٩)، والحَرَمِيَّان هما: ابن كثير المكي. (ت ١٢٠هـ)، ونافع المدني. (ت ١٦٩هـ) وهما
من القراء السبعة، وتنظر: القراءة في: الحجة للقراء السبعة - للفارسي: (٩٢/١)، والكشف عن
وجوه القراءات السبع - لمكي بن أبي طالب: (٢٣٧/٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن - للقراء: (٤١٦/٢).

(٤) المغني، ص: (١٨).

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة - للفارسي: (٩٢/١)، وحمزة هو: ابن حبيب بن عمارة الكوفي
المعروف بالزيات، أحد القراء السبعة، إمام الكوفة في القراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته
بالقبول. (ت ١٥٦هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري: (٢٦١/١).

(٦) الضمير يعود على قول القراء.

(٧) قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ النجم: (٢٢).

(٨) قال تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ﴾ القمر: (١٣).

(٩) المعارض هو ابن الصائغ الزمردّي، شارح مغني اللبيب. ينظر: المنصف من الكلام - للشمني:
(٢٠/١).

(١٠) الذي تعقبه هو الدماميني. ينظر: شرحه على المغني: (المرج): (٢٠/١).

ورُدَّ: (بأنَّه تنظير لكلمة لم تقع إلا في محلٍّ واحد، ولا شكَّ أنَّ همزة النداء كلمة لم تقع في غير هذه الآية فأشبهت «ضِيْرَى» ونحوها، مع أنَّه لا يلزم من التردُّد بين معنيين - لأحدهما نظير دون الآخر - الحمل على ما له نظير، بل قد يترجَّحُ الحمل على ما لا نظير له؛ لأمر^(١) يقتضيه، كقوله: ﴿دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾^(٢)، فإنَّه مصدر أَرْضَتِ الخَشَبَةُ: إذا أَكَلَتْهَا الْأَرْضُ^(٣)، ولم تقع في القرآن إلا بمعنى: ما يقابل السماء^(٤)، وله نظائر، ذكرها في الإِتقان^(٥)، ثم طعن في قَلَّةِ النداء بالهمزة بأبيات كثيرة أنشدها^(٦). ولا وجه له؛ فَإِنَّ قَلَّتْهَا، بالنسبة للنداء بياء، مما لا شبهة فيه. ودون إثباته خَرَطُ الْقَتَادِ^(٧)؛ لتوقفه على الاستقراء التام، وهو إن لم يكن محالاً فهو أخوه.

(١) في ب: (الأمر).

(٢) سورة سبأ، من الآية: (١٤).

(٣) الْأَرْضُ: دَوِيَّة. القاموس المحيط: (أرض).

(٤) الذي ردَّه السيوطي في حاشيته على المغني الفتح القريب: (٩١-٩٣).

(٥) ينظر: الإِتقان في علوم القرآن - للسيوطي النوع التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر: (٣٨١/١).

(٦) ينظر: الفتح القريب، ص: (٩٦-١٣٦).

(٧) مثل يضرب للأمر دونه مانع. ينظر: مجمع الأمثال - للميداني: (٢٦٥/١). والقَتَاد: شَجَرٌ له شَوْكٌ مثل الإِبَر، وخَرَطُهُ: تَشْيِيرُهُ ورقه عن الشجرة اجتذاباً بكفِّك.

ويقرب^(١) سلامته من دعوى المجاز - إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته - ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند مَنْ جَعَلَهَا للاستفهام: أَمِنْ هُوَ قَانَتْ خَيْرٌ أَمْ هَذَا الْكَافِرُ؟ أي: المخاطب بقوله تعالى ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾^(٢)، فَحُذِفَ شَيْئَان: معادل الهمزة، والخبر^(٣).....

قوله: (إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته).

هذا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَأَمَّا كَوْنُ [هـ]^(٤) طلب الإفهام، فهو غير مرضيٍّ للمص والمحققين كما تقدّم، وأمّا كونه مصروفاً إلى غيره فهو مجاز أيضاً، وكلام السُّبْكِي الموهوم لغيره لا يلتفت إليه^(٥).

وقوله: (المخاطب بقوله: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ ﴾).

فيه تسامح، أي: بَتَمَتَّعَ من قوله: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ ﴾.

قوله: (فَحُذِفَ مِنْهُ شَيْئَان)^(٦).

بل ثلاثة^(٧)، ومثله: سهل.

(١) الضمير يعود إلى قول الفراء، وهو أن الهمزة في قوله تعالى: « أَمِنْ هُوَ قَانَتْ » للنداء.

(٢) سورة الزمر، من الآية: (٨).

(٣) المغني، ص: (١٨).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضها السياق والمعنى.

(٥) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح - للسُّبْكِي: (٣٠٧/٢). والسُّبْكِي هو: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السُّبْكِي، كان فقيهاً أديباً نحويّاً، ولي القضاء والتدريس، من مصنفاته: «عروس الأفراح»، و«شرح الحاوي»، وغيرهما، (ت ٧٧٣هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٣٤٢/١).

(٦) خالف نصّ المغني بزيادة «منه».

(٧) الثالث هو: معادل مدخول الهمزة، وهو ما دخلت عليه «أَمْ». ينظر: شرح الدماميني (المرج): (٢١/١).

.....

تنبيه: الهمزة يكون لها معادل بخلاف (هَلْ)^(١)، فإنَّها لطلب التَّصديق، فيمتنع، هل زيدَ قَامَ أم عمرو؟.

وأورد عليه^(٢) قوله ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ بَكْرًا أَمْ ثِيًّا؟» في حديث جابر المذكور في «صحيح البخاري»^(٣) واستشهد به ابن مالك في «التَّوضيح» على أَنَّ (هَلْ) تقع موقع الهمزة، فيؤْتَى لها بمعادل/، فينتقض به ما قاله النُّحاة^(٤).

[١/٤]

(١) في ب: (هذا).

(٢) المعارض هو الدماميني. ينظر: المزعج: (٢٢/١).

(٣) ينظر: صحيح البخاري: (١٣٠/٤). في كتاب الجهاد والسير، والبخاري هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري، حُجَّةُ الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ، أَلِف مصنفاً أسماء: «الجامع الصحيح» المعروف بصحيح البخاري، الذي يُعَدُّ أوثق الكتب الستة المعوَّل عليها في الحديث. من مصنفاته «التاريخ»، و«خلق أفعال العباد». (ت ٢٥٦هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ - للذهبي: (٥٥٥/٢).

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح - لابن مالك، ص: (٢٦٥)، وابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة المعدودين في العربية، والقراءات، واللغة، والفقه، سارت مؤلفاته بين الرُّكبان، وتلقاها طلاب العلم بالقبول، منها: «تسهيل الفوائد»، و«الكافية الشافية»، و«عمدة الحفاظ وعدة اللافت». (ت ٦٧٢هـ). ينظر: بغية الوعاة - للسيوطي: (١٣٠/١).

إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ عَلَيْهِ: (إِنَّهُ قَدْ يُمْنَعُ كَوْنُ «أُمٍّ» فِي الْحَدِيثِ مُتَّصِلَةً؛ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَنْقُطَةً، فَاسْتَفْهَمُ أَوَّلًا، ثُمَّ أَضْرَبَ وَاسْتَفْهَمُ ثَانِيًا، وَالتَّقْدِيرُ: بَلْ أَتَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا؟ وَح^(١) فَلَا نَقْضَ^(٢)). انتهى.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى اتِّصَالِهَا فِي الْحَدِيثِ بِأَمْرَيْنِ:

وَقَوْعُ الْمَفْرَدِ بَعْدَهَا^(٣).

وَأَنَّهُ ﷺ عَلِمَ تَزَوُّجَهُ إِمَّا بِكَرًا أَوْ ثَيِّبًا، وَطَلَبَ مِنْهُ التَّعْيِينَ، فَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ الْهَمْزَةِ، فَاسْتَفْهَمَ عَنْهَا بـ (هَلْ)، وَثَبِتَ بِهَذَا أَنَّهُا وَرَدَتْ لِذَلِكَ^(٤)، إِلَّا أَنَّهُ نَادِرٌ، وَالتَّادِرُ^(٥) لَا حَكَمَ لَهُ^(٦).

وَقِيلَ عَلَيْهِ: (إِنْ قَوَاعِدُ النَّحْوِ لَا تُنْقَضُ بِالْحَدِيثِ؛ لِاحْتِمَالِ رَوَايَتِهِ بِالْمَعْنَى بِدَلِيلِ أَنَّهُ رُوِيَ بِالْهَمْزَةِ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى^(٧)، وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٨)).

وَاعْلَمْ أَنَّ (أُمَّ) الْمَتَّصِلَةَ تَكُونُ فِي الْإِسْتَفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ.

(١) رمز لكلمة " حينئذٍ ".

(٢) القائل هو الدماميني: ينظر: كتابه شرح المعني (المزج): (٢٢/١).

(٣) ينظر: المنصف من الكلام - للشمني: (٢٢/١).

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح - لابن مالك، ص: (٢٠٩).

(٥) كلمة (النادر) مكررة في (أ).

(٦) ينظر: المنصف من الكلام - للشمني: (٢٣/١).

(٧) القائل بذلك هو السيوطي. ينظر: شرحه على المعني (الفتح القريب): (٧١-٧٢).

(٨) لم يوف بما وعد به ؛ لوفاته قبل إتمام الكتاب .

وقد قالوا في قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(١): إِنَّ التَّقْدِيرَ: «كَمَنْ هُوَ ليس كذلك»، أو لم يُوحِّدوه، ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ معطوفاً على الخبر، على التَّقْدِيرِ الثاني^(٢).....

قوله: (وقد قالوا في قوله^(٣): ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ...﴾ إلى الخ).

أقول: جَوَزُوا في «إِنَّ» الفتح^(٤) على أن القول بمعنى الاعتقاد، والكسر على أنه بمعناه المشهور، إلا أنه يتوقف على صدور هذا اللفظ بعينه عنهم، وليس كما قالوا؛ لأنَّ المحكي يُحكى بلفظه ومعناه، وقد ذكره المفسِّرون في أماكن متعددة.

قوله: (ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ معطوفاً على الخبر.. الخ).

أقول: فيه تسامح، أي: ويكون «جعلوا».

قال الش^(٥): (لم يُلْحَ لي وجه اختصاص العطف بالتقدير الثاني)^(٦).

فقال المتعقِّب^(٧): (لاح لي بفضل الله وجهه، وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط قبول العطف بالواو في التَّقْدِيرِ الثاني، وعدم حصولها في الأول

(١) تكملة الآية ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ...﴾ سورة الرعد، من الآية: (٣٣).

(٢) المغني، ص: (١٨).

(٣) خالف نص المغني بحذف الكلمة «تعالى».

(٤) جَوَزُوا في «إِنَّ» من قول ابن هشام: «إِنَّ التقدير.....»، ومن جَوَزَ ذلك: الدماميني في الميزج: (٢٣/١).

(٥) في ب: (الشارح).

(٦) تقدير الكلام الذي لم يُلْحَ للدماميني هو: «أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يُوحِّدوه، وجعلوا لله شركاء...» ينظر: شرح الدماميني على المغني (تحفة الغريب)، ص: (٥).

(٧) المتعقِّب هو الشَّمْنِي.

كما ذكره أهل المعاني^(١) في نحو: زيد يكتب ويشعر^(٢).
أقول: بل وجهه أنه على التقدير الأول يكون الاستفهام إنكارياً في معنى النفي، فيكون في معنى نفي المشابهة، فلو عطف "جعلوا" عليه كان منفيًا وهو غير صحيح، وعلى التقدير الثاني الاستفهام توبيخي، فيصح عطفه^(٣).
هذا ما أراده المص.
وأما ما ذكر^(٤) فغير متجه؛ لأن المناسبة بين تشبيه الله بغيره والإشراك مناسبة تامة، وعلى الوجه الثاني عدم التوحيد^(٥) عين الإشراك، فلا يصح عطفه عليه كما لا يخفى.
وقد تعقب هذا: (بأن كونه للإبطال ليس بأولى من كونه للتوبيخ، فنقول: إنه للتوبيخ كما في التقدير الثاني، وبتقدير العطف متعلق بمضمون الجملتين، ومضمون الأولى اعتقادهم مماثلة القائم لشركائهم، ومضمون الثانية إثباتهم الشركاء، وكلا الأمرين واقع يُوبَّخُ عليه^(٦)، وإن كان في نفس الأمر منفيًا لکنه أقيم فيه الظاهر مقام المضمّر، وكان حقه "جعلوا له"، ويتوجه على الزمخشري^(٧) والمص اعتراض أبي حيّان:

(١) ينظر: مفتاح العلوم- للسكاكي، ص(٢٥١).

(٢) ينظر: المنصف من الكلام : (٢٣/١).

(٣) ينظر: معني الحبيب- لابن الحنبلي: (١٤٠/١).

(٤) الضمير المستتر (هو) ، يعود على المتعقب وهو الشمني .

(٥) في ب (التوجيه) ، وهو تحريف .

(٦) ينظر: شرح الدماميني (المزج): (٢٣/١)، والفتح القريب، ص: (١٥٣).

(٧) ينظر رأيه في الكشف: (٥٠٠/٢)، والزمخشري هو: محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي، جاز الله، أبو القاسم الزمخشري، من أئمة العلم في الدين، والتفسير، واللغة، والأدب، تنقل في البلاد، وجاور بمكة، من مصنفاته الجلية: «الكشاف» في التفسير، و«المفصل» في العربية، و«أساس البلاغة»، وغيرها. (ت٥٣٨هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٨١/٢).

وقالوا: التَّقْدِيرُ في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِ بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) أي: كَمَنْ يَنْعَمُ في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾^(٢) أي: كَمَنْ هداه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) أو التَّقْدِيرُ: ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عَلَيْهِ حَسْرَةً، بدليل قوله تعالى^(٤): ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾^(٥)

(بأن فيه حذف الخبر غير المقابل، وأكثر ما جاء في الخير، المقابل)^(٦).

وارتكاب غير الأكثر لنكتة^(٧)، لا محذور فيه.

قوله: (وقالوا التَّقْدِيرُ في قوله: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِ بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ / أي: [٤/ب] كمن ينعم في الجنة).

أقول: فيه تقديرات، فقدَّره أبو البقاء: كمن نجا^(٨)، والزَّخْشَرِيُّ: كمن أَمِنَ العذاب^(٩)،

(١) سورة الزمر، من الآية: ٢٤.

(٢) سورة فاطر، من الآية: ٨.

(٣) سورة فاطر، من الآية: ٨.

(٤) سورة فاطر، من الآية: ٨.

(٥) ينظر: المغني، ص: (١٩).

(٦) ينظر: البحر المحيط: (٣٩٤/٥). وفي عبارة الخفاجي التي نقلها عن أبي حيان اختلال، صوابها كما

في البحر: «وفيه حذف الخبر عن المقابل، وأكثر ما جاء هذا الخبر مقابلاً».

(٧) ينظر: المنصف - للشمني: (٢٣/١).

(٨) ينظر: إملاء ما من به الرحمن - للعكبري: (٢١٤/٢)، وأبو البقاء هو: محب الدين، عبد الله ابن

الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيُّ البغدادي، إمام في اللغة والفرائض والأدب والحساب، كان يملئ آراءه

إملاءً بسبب عَمَى أصابه في صغره، من مؤلفاته: «إملاء ما من به الرحمن»، و«شرح ديوان

المتنبّي»، و«شرح لمع ابن جني». (ت ٦١٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٦٦/١).

(٩) ينظر: الكشف - للزخشري: (١٢٧/٤).

وابن عطية: كالمُنْعَمِينَ^(١)، والجرجاني: كمن لا يصيبه العذاب^(٢)، وابن الشَّجَرِي^(٣) كالمص.

وفي كلامه^(٤) اختصار، أي: التقدير فيه كالأية المذكورة بما يقتضيه المقام.

(١) ينظر: المحرر الوجيز - لابن عطية: (٥٢٨/٤)، وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الغرناطي المحاربي، أبو محمد، مفسر، فقيه، من أهل غرناطة، له معرفة وعلم بالأحكام، والحديث، تولى القضاء، أديب، نحوي، شاعر، أشهر مؤلفاته: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». (ت ٥٤٢هـ). ينظر: بغية الملتبس - للضبي، ص (٣٨٩).

(٢) لم أقف على رأي عبد القاهر الجرجاني، فيما اطلعت عليه من كتبه.

(٣) ينظر: الأمالي لابن الشجري: (٤٠٤/١)، وابن الشجري هو: الشريف ضياء الدين أبو السَّعَادَات، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، كان أواخر زمانه في علوم العربية واللغة، وأشعار العرب، أقرأ النحو سبعين عاماً. من مؤلفاته: «الأمالي»، و«الانتصار»، و«الحماسة»، (ت ٥٤٢هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٤٥/١).

(٤) الضمير يعود على ابن هشام.

و(أَيُّ) تفسير للمقدّر لا خبر، وقول الشُّمْنِيّ: («أَيُّ» تدخل على الخير كثيراً^(١))، ليس جواباً، حتى يقال: (إِنَّه لا يجدي)^(٢)، بل اعتذار بأنه تَسْمُحُ وقع مثله لغيره كما في الشرح^(٣).

واتقأه بوجهه الذي هو أعزُّ أعضائه إشارة إلى أن يديه التي يتقي بها مغلولة إلى عنقه، فلا واقى له^(٤).

قوله: ﴿ أَقْمَنَ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ ﴾ الخ.

أقول: هذه الآية وقع فيها كلام في كتب العربية، وذكرها المص في موضعين^(٥)، كما سيأتي. وقال ابن مالك في شرح الألفية: (جواب الشرط مخوف، تقديره: ذهب نفسك عليهم حسرة، بليل قوله: ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾^(٦)، أو: كمن هداه الله، بليل^(٧) : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٨)).

(١) ينظر: المنصف من الكلام - للشمني: (٢٤/١)، والشُّمْنِيّ هو: أحمد بن محمد بن محمد الشُّمْنِيّ القسطنطيني، أبو العباس، تقي الدين، محدث، مفسر، نحوي، له مصنّفات متعدّدة منها: «المنصف» شرح مغني ابن هشام، و«مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا»، وغيرهما. (ت ٨٧٢هـ). ينظر: شذرات الذهب - لابن العماد: (٣١٣/٧).

(٢) القائل هو ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٤/أ).

(٣) ينظر: المزج: (٢٤/١).

(٤) كلمة (له) ساقطة من (ب).

(٥) الموضع الأول في مغني اللبيب، ص: (١٩)، والثاني في ص (٧٥٦).

(٦) سورة فاطر، من الآية: (٨).

(٧) سورة فاطر، من الآية: (٨).

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن مالك - لابن النّاطم، ص: (٧٠٥)، وابن النّاطم هو: حمّد بن حمّد ابن -

(والتقدير الثاني باطل، ويجب كون « مَنْ » موصولة^(١)). انتهى.

فجوز كون (مَنْ) موصولة وشرطية، ولكن على الشرطية لا يكون الجواب تقديره: كمن هداه الله؛ لأن جواب الشرط لا يكون جاراً ومجروراً.

وفي هذه المسألة^(٢) خلاف:

فجوزهم بعضهم مع الفاء، كقوله: « إِنْ فعلتَ فيها ونِعمتَ »، ويُقِل عن الزَّجَّاج تجويزه بدون الفاء، فمُتَعَلِّقُهُ عنده فعل^(٣).

قوله: (ذهبَ نَفْسُكُ عليهم حسرة).
قدَّرَه مفرداً كما في المفتاح^(٤)؛ لأنه الأصل في التَّمييز إذا كان مصدرأً، ولذا قيل: إِنْ جمعه في الآية؛ لنكتة، وهي الدلالة على تضاعف اغتمامه على أحوالهم، أو كثرة أفعالهم المقتضية للتأسف^(٥).

وجُمِعَ ضمير (عليهم) مراعاةً لمعنى (مَنْ).

= عبدالله بن مالك الطائفي، أبو عبد الله، بدر الدين، إمام في النحو واللغة، وهو ابن ناظم الألفية ابن مالك، من مصنفاته: «شرح لألفية والده»، وشرح له أيضاً «لامية الأفعال»، و«المصباح».

(ت ٦٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: (١/٢٢٥).

- (١) ينظر: مغني اللبيب، ص: (٧٥٦).
- (٢) المسألة هي وقوع جواب الشرط جاراً ومجروراً.
- (٣) قد يفهم ذلك تلميحاً من الزَّجَّاج، عند تقديره المحذوف في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾، ينظر: معاني القرآن له (٤/٢٦٤).
- (٤) ينظر: مفتاح العلوم، ص: (٢٧٩).
- (٥) ينظر: المزج - للدمايني: (١/٢٤).

والألفُ أصلُ أدوات الاستفهام؛ ولهذا خُصَّتْ بأحكام: أَحَدُهَا: جواز حَذْفِهَا^(١).....

قوله: (الألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خُصَّتْ بأحكام) وفي نسخة (تَخَصَّصَتْ).

أقول: إنما كانت أصلاً؛ لأنَّ الاستفهام من المعاني التي حَقُّهَا أن يُعْبَرَ عنها بالحرف. (هَلْ) عند س^(٢) بمعنى (قَدْ)^(٣) كما سيأتي.

واعترض عليه الش: (بأنَّ الباء تدخل على المقصور عليه، وقد دخلت على المقصور)^(٤). وتبع فيه السُّبكي^(٥).

وقال السَّعد: (إنَّ الغالب في كلام المصنِّفين دخولها على المقصور)^(٦).

وقال السيِّد: (إنَّه لُوَحِظَ فيه معنى التَّمييز، أو الانفراد مجازاً، أو بطريق التَّضمين، ثمَّ شاع فيه حتَّى صار حقيقة عرفية فيه)^(٧).

ولذا قيل: (إنَّه هو الصواب، أو الأولى)^(٨).

وكلام الشَّارح^(٩) غير محرر.

والحقُّ أنَّ كلاهما استعماله صحيح شائع.

(١) ينظر: المغني، ص: (١٩).

(٢) في ب (سيويه).

(٣) ينظر: الكتاب: (٤٩٢/١).

(٤) ينظر: المزج - للدمايني: (٢٥/١).

(٥) ينظر: عروس الأفراح - للسبكي: (١١٠/٢).

(٦) ينظر: المطول - للتفتازاني، ص: (٢٣٨).

(٧) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشف للزمخشري (٢٩/١ - ٣٠).

(٨) ينظر: المزج - للدمايني: (٢٥/١).

(٩) الدمايني في المزج.

ولذا قالوا: إنه حقيقة عرفية، فهي أولى؛ لأن حقيقة مهجورة، وقد قال تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾^(١)، والفرق بين خص، واختص، غير ظاهر. قوله: (جواز حذفها).

أقول: فيه أقوال^(٢): المنع مطلقاً^(٣)، والجواز مطلقاً^(٤)، وجوازه باطراد مع «أم»/ لأنها قرينة.

وهذا ما ارتضاه الزمخشري^(٥) وشراح التسهيل^(٦). تنبيه: حذف الهمزة قد يكون وحدها، وقد يكون مع ما دخلت عليه كما ذكره الزمخشري في قوله: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾^(٧) أهو حاضر، استتر عني أم كان من الغائبين.^(٨)

(١) سورة آل عمران، من الآية: (٧٤).

(٢) تنظر هذه الأقوال في: الجني الداني - للمرادي، ص: (٣٤)، ووصف المباني - للمالقي، ص: (٤٥)، والتذيل والتكميل: (٢/لوحه ١٠٤-ب).

(٣) هذا ظاهر كلام سيويه. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٥-أ)، وهو مختار ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: (٢/٢٤٠)، والحديثي. ينظر: شرح الكافية - له: (لوحه ٥٢٦-أ).

(٤) هو ظاهر مذهب الأخفش. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٥-أ).

(٥) ينظر: المفصل ص: (٣٨١)، وينظر: إعراب القرآن - للتحاسن: (٣/١٧٦).

(٦) ينظر: التذيل والتكميل - لأبي حيان: (٢/لوحه ١٠٤-ب).

(٧) سورة النمل من الآية: (٢٠).

(٨) ينظر: الكشف - للزمخشري: (٣/٣٦٢).

وقال المتنبي:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا^(١)

(أَحْيَا): فعل مضارع، والأصل: أَأَحْيَا؟ فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، والواو للحال، والمعنى التَّعَجُّبُ من حياته، يقول: كَيْفَ أَحْيَا وَأَقْلُ شَيْءٍ قَاسَيْتَهُ قَدْ قَتَلَ غَيْرِي؟^(٢).....

قوله: (وقال المتنبي: أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا لَاقَيْتُ... الخ).

أقول: وَرُويَ: مَا قَاسَيْتُ^(٣).

وقال الواحدي: معناه: (أخبر عن نفسه بالحياة، مع أَنَّ أَقْلُ مَا يَقَاسِيهِ من شدائد الهوى قاتل، يقول: أَقْلُ وَأَهْوَنُ مَا قَاسَيْتُ قَاتِلًا، وأنا مع ذلك أَحْيَا، والفراق جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي حين فَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَبَّتِي، وكنت ضعيفاً بِمُقَاسَاةِ الهوى، ولم يَعْدِلْ حين ابتلاني بِبُعْدِهِمْ، وروي: مَا لَاقَيْتُ^(٤). انتهى.

وهذا ما عليه الشُّرَاحُ من أَنَّهُ فعل مضارع، والجملة خبرية ليس فيها استفهام مقدَّر، وكونه أَفْعَلُ تَفْضِيلُ كَأَيْسَرُ، لم يُعْرَجُوا [عليه]^(٥) لتكلفه.

وما اختاره المص من أَنَّهُ استفهام، ومعناه: كَيْفَ أَحْيَا وَأَقْلُ وَأَهْوَنُ مَا قَاسَيْتَهُ قَاتِلَ غَيْرِي، هو تَعَجُّبٌ من تَحْمُلِهِ لأَعْيَاءِ الهوى، وَصَبْرِهِ على النَّوَى، مع شِدَّةِ جَوْرِهِ عَلَيَّ وَمَا

(١) البيت من بحر البسيط، ينظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري: (١٦٢/٣).

(٢) المغني ص: (٢٠).

(٣) هذه رواية الديوان بشرح العكبري، وهي رواية ابن هشام في المغني.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبي - للواحدي، ص: (٢٤)، والواحدي هو: علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن الواحدي، مفسر، أديب، لغوي، قال عنه الذهبي: «إمام علماء التأويل». له مصنفات جليلة منها: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز» كلها في التفسير. (ت ٤٦٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣٠٣/٣).

(٥) كلمة «عليه» ساقطة من النسختين وبإثباتها يستقيم الكلام.

عَدَل، أي: لم يعاملني بالعدل، ويحتمل أنه من العُدُول، أي: جَلَدَ عليّ، ولم يفارقني مع شدة ضعفي.

وأما كونه اسماً تفضيلاً^(١) فركيك^(٢).

والكلام في شروحه مفصل تركناه لطوله.

قوله عز وجل: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتُ بَنِيَ إِسْرَءِيلَ﴾^(٣) قال في «الكشاف»

- في هذه الجملة -: (إنها حالية)^(٤).

وعليه المُعَرِّبون^(٥)، وأبو حيَّان في «البحر»^(٦).

وظاهر كلام المص: أنها إنما تتقدّم على الواو العاطفة دون غيرها، وكون الواو الحالية عاطفة بحسب الأصل لا يجدي بحسب الظاهر؛ فإن ذلك منسوخ حكمها.

(١) هذا رأي ابن الحاجب. ينظر: الأمالي النحوية - لابن الحاجب: (١١٣/٣).

(٢) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٧-أ): «ولا يخفى ما في هذا الثاني - كون (أحياً) أفعال تفضيل - من التكلف والتزام أن يُوجَّه قول: ما قتل غيره أحيا ما قاساه، أي: أشدّ حياة، كما أنه أيسره وأسهله يجعل الحياة مجازاً عن لازمها الذي هو كون صاحبها مألوفاً لا ينفر عنه، فيرجع «أحيا ما قاساه وأيسره» إلى ما هو المألوف منه جداً له، وما هو السهل منه جداً عليه».

(٣) سورة الشعراء، الآية: (٢٢).

(٤) في كلام الخفاجي سهو؛ إذ ليس المراد بالإعراب على الحالية المنسوب للزّحخشري وغيره هذه الآية،

وإنما المراد قوله تعالى ﴿وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]. ينظر: الكشاف: (٣١١/٣).

(٥) ينظر مثلاً: إعراب القرآن - للنحاس: (١٧٦/٣)، والدر المصون - للسمين الحلبي: (٥١٦/٨).

(٦) ينظر: البحر المحيط - لأبي حيّان: (١٠/٧).

وقال عليه الصَّلَاة والسَّلَام لجبريل عليه السَّلَام^(١): «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ فَقَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»^(٢).....

قوله: (وقال صَلَّى الله عليه وسلّم لجبريل: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» الخ).
قال الش: (ولقائل أن يقول: لِمَ لَا يَجُوزُ أن يكون [الأصل]^(٣): أيدخل الجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعاً؛ لدلالة ما سبق على ذلك، والجملة الواقعة بعده [حالية]^(٤)، فلا يكون هذا من فرض المسألة في شيء)^(٥). انتهى.
[أقول]^(٦): إِنَّ المخصوص بالهمزة حذفها وحدها، وحذفها مع ما دخلت عليه يجوز فيها وفي غيرها، وهو غير وارد على المص؛ لأنّه اختار أحد الاحتمالين؛ لقلّة الحذف فيه.

(١) جزء من حديث متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري: (١٥٦/٢)، وصحيح مسلم: (٩٤/١).

(٢) المغني ص: (٢١).

(٣) كلمة «الأصل» ساقطة من نسختي المخطوط ومثبتة من المزج: (٢٧/١) وبها يستقيم المعنى.

(٤) كلمة «حالية» ساقطة من نسختي المخطوط، ومثبتة من المزج.

(٥) ينظر: المزج: (٢٧/١).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

الثاني^(١): **أَلَيْهَا تَرِدُ لَطْلَبُ التَّصَوُّرِ^(٢)**، نحو: **أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟**، ولطلب التصديق^(٣)،
نحو: **أَزِيدُ قَائِمٌ؟^(٤)**.....

قوله: (إِلَيْهَا تَرِدُ لَطْلَبُ التَّصَوُّرِ فِي نَحْوِ: أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟).

اعلم أَنَّ السَّيِّدَ قَالَ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ: (عَدُّ النُّحَاةِ «أَمْ» مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَتْ مَنْقُطَةً بَعْدَ خَبَرٍ، نَحْوُ: إِنَّمَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ؟^(٥)، فَإِنَّ الدَّالَّ عَلَيْهِ هُنَا «أَمْ» لَا غَيْرَ؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ اسْتِفْهَامِ عَلَيْهَا، وَمَنْ لَمْ يُعَدِّهَا جَعَلَهَا عَائِدَةً إِلَى الْهَمْزَةِ.

وَقَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ: أَدْبَسُ فِي الْإِنَاءِ أَمْ عَسَلُ؟: إِنَّهُ لَطْلَبُ تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَوِ الْمُسْنَدِ، أَوْ غَيْرَهُمَا، تَوَسَّعُوا فِيهِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَ الدَّبْسِ وَالْعَسَلِ حَاصِلٌ لِلسَّائِلِ/ قَبْلَ السُّؤَالِ وَبَعْدَهُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ لَهُ التَّصَدِيقُ، فَإِنْ قُلْتَ: هُوَ حَاصِلٌ، فَكَيْفَ يُطْلَبُ؟ قُلْتَ: الْحَاصِلُ تَصَدِيقُهُ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا بَعِيْنَهُ فِي الْإِنَاءِ، وَالْمَطْلُوبُ حَصُولُ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ، وَهُمَا تَصَدِيقَانِ مُخْتَلِفَانِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ تَعْيِينِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ حَكَمُوا بِأَنَّ التَّصَدِيقَ حَاصِلٌ، وَالْمَطْلُوبُ تَصَوُّرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَفِي هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصَدِيقِ الْمَطْلُوبِ، فَاعْرِفْهُ، وَقَسْ عَلَيْهِ نِظَائِرَهُ.

[٥/ب]

(١) مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ.

(٢) طَلَبُ التَّصَوُّرِ هُوَ: السُّؤَالُ عَنْ إِدْرَاكِ غَيْرِ النَّسْبَةِ، أَيْ: السُّؤَالُ عَنْ تَعْيِينِ الْمُسْنَدِ أَوِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

يَنْظُرُ: الْمَرْجُ لِلدَّمَامِيْنِ مَعَ الْمَنْصِفِ لِلشَّمْنِيِّ: (٢٨/١)، وَهُوَ مَا صَلَّحَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ «أَمْ» الْمُتَّصِلَةُ دُونَ

الْمَنْقُطَةُ. يَنْظُرُ: الْمَصْبَاحُ - لِبَدْرِ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ، ص: (٤٢).

(٣) طَلَبُ التَّصَدِيقِ هُوَ: السُّؤَالُ عَنْ إِدْرَاكِ أَنَّ النَّسْبَةَ وَاقِعَةٌ، أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ. يَنْظُرُ: الْمَرْجُ مَعَ الْمَنْصِفِ:

(٢٨/١)، وَهُوَ مَا صَلَّحَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ «أَمْ» الْمَنْقُطَةُ دُونَ الْمُتَّصِلَةِ. يَنْظُرُ: الْمَصْبَاحُ، ص: (٤٢).

(٤) الْمَغْنِي، ص: (٢١).

(٥) يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَوِيْهِ: (٤٨٤/١)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ - لِابْنِ يَعِيْشٍ: (٩٨/٨).

واعلم أن «هَلْ» لا يصحُّ أن تُقَابَلَ بـ «أَمْ» المتَّصلة؛ لأنَّها لتعيين أحد الأمرين بعد حصول التَّصديق فتنافيها «هَلْ» الطَّالبة للتصديق^(١) وَضَعًا، ويصحُّ أن تُقَابَلَ^(٢) بـ «أَمْ» المنقطعة؛ لأنَّها إضراب عمَّا سبق، وطَلَبٌ لحكم آخر، فلا منافاة بينهما). انتهى.^(٣)

وما ارتضاه الشَّريف المرتضى^(٤) هو من كلام الرُّضي^(٥) كما ذكره في الحواشي^(٦)، وهو مخالف لما ذكروه من وجوه، منها:

أنَّ (أَمْ) ليست أداة استفهام على قول^(٧)، وإنَّما بمعنى (أَوْ)، أو (بَلْ) العاطفة. وبعضهم قال: المنقطعة أداة استفهام^(٨).

ومنها: أنَّ الهمزة المعادلة لـ (أَمْ) دائماً لطلب التَّصوُّر، والشَّريف جعلها للتَّصديق^(٩)، وما ذكروه، على التَّوسُّع والتَّسامح الذي أشار إليه.

(١) في ب (التصديق).

(٢) في ب (أن يقابل) بالياء.

(٣) ينظر: شرح المفتاح - للشريف الجرجاني: لوحة (١٢٥/ب - ١٢٦/أ).

(٤) هو الشريف الجرجاني.

(٥) ينظر: شرح الكافية - للرُّضي: (٤٠٤/٤)، والرُّضي هو: محمد بن الحسن، الأستراباذي، نجم

الدِّين، من أئمَّة العريَّة، اشتهر بكتايبه: (الوافية في شرح الكافية)، و(شرح مقدمة ابن الحاجب)

المسمَّاة بالشافية. (ت ٦٨٦هـ). ينظر: مفتاح السعادة: (١٨٣/١)، وشذرات الذهب: (٣٩٥/٥).

(٦) ينظر: شرح المفتاح - للشريف الجرجاني: لوحة (١٤٢/ب - ١٤٣/أ) وحاشيته على المطوَّل، ص:

(٤٠٥).

(٧) القائل هو الدماميني. ينظر: المزج (٢٩/١).

(٨) ينظر: المنصف - للشمني: (٢٩/١).

(٩) في ب (التصديق).

الثالث^(١): أَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْإِثْبَاتِ كَمَا تَقْدَمُ، وَعَلَى النَّفْيِ نَحْو: ﴿أَلَمْ تَنْفَرْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢) و^(٣): ﴿أَوَلَمْ أَصْغَبْتَكُمْ مُصِيبَةً﴾^(٤).....

ومنها: أَنْ (هَلْ) تَقَعُ مُعَادِلَةٌ لـ (أَمْ) المنقطعة، والنَّحْوِيُّونَ يَأْبُوْنَهُ^(٥)، وَيَعْدُوْنَ مَا وَرَدَ مِنْهُ شَاذًا نَادِرًا كَمَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ^(٦)، فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ الْمَخَالِفِ الِاسْتِعْمَالِ^(٧) دُونَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ.

قوله: ﴿أَوَلَمْ أَصْغَبْتَكُمْ﴾.

قالوا: إِنَّهُ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ (لَمْ) لَيْسَتْ نَافِيَةً، وَكَوْنِ الِاسْتِفْهَامِ إِنْكَارِيًّا فِي مَعْنَى النَّفْيِ، أَوْ هُوَ دَاخِلٌ عَلَى نَفْيِ مُقَدَّرٍ، أَيُّ: أَلَمْ تَفْعَلُوا؟، مَرْدُودٌ كَمَا فِي الشَّرْحِ^(٨).
وَكَوْنُهُ مُنْتَقِضًا هُوَ بـ (أَمْ)، غَيْرُ مُنْتَقِضٍ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ أَدَاةٌ^(٩) اسْتِفْهَامٍ^(١٠)، لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَرْضِي الْمَصِّ.

(١) مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ دُونَ أُخَوَاتِهَا.

(٢) سُورَةُ الشَّرْحِ، الْآيَةُ: (١).

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، مِنَ الْآيَةِ: (١٦٥).

(٤) الْمَغْنِي، ص: (٢١).

(٥) يَنْظُرُ: الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ - لِلْعَكْبَرِيِّ: (٤٢٩/١).

(٦) حَدِيثُ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَنْظُرُ: ص: (١٣٣)، مِنَ التَّحْقِيقِ.

(٧) فِي ب (لِلِاسْتِعْمَالِ).

(٨) يَنْظُرُ: شَرْحُ الدَّمَامِينِيِّ الْمَزَجِ مَعَ الْمَنْصَفِ - لِلشُّمْنِيِّ: (٢٩/١-٣٠)، وَمَعْنَى الْحَبِيبِ - لِابْنِ الْحَنْبَلِيِّ:

(١٧٧-١٧٦/١).

(٩) فِي ب (أَدَاتٍ).

(١٠) الدَّمَامِينِيُّ، كَمَا مَرَّ سَابِقًا.

الرابع: تمام التصدير، بدليلين:

أحدهما: أنها لا تُذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يُذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد؟ وتقول: أم هل قعد؟.

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء، أو بثم، قُدمت على العاطف؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير^(١).....

قوله: (تمام التصدير.. الخ).

زاد (تمام)؛ لأن أدوات الاستفهام كلها تستحق التصدير، لكن على العامل وفي جملتها فقط، وهذه انفردت مع ذلك بتقدمها على بعض العواطف^(٢).

وها هنا فائدة جلية ينبغي التنبيه لها، وهي: أن أدوات الاستفهام إذا خرجت عن حقيقتها، هل تبقى صدارتها أم لا؟

وقع في شروح «الكشاف» و«المفتاح» فيها خلاف:

ممن منع: السعد في سورة آل عمران في قول «الكشاف»^(٣): يقولون: (ماذا؟).

قال: «الصواب: ماذا يقولون»^(٤)؟ بتقدم الاستفهام إلا أنه شاع مثله في الكلام، فيحمل على حذف متعلق الاستفهام متأخراً». انتهى^(٥).

وأجازه الشريف في «شرح المفتاح» في تعريف المعاني، فقال: (يجوز تأخير أدوات الاستفهام عن العامل؛ لعدم بقاء معنى الاستفهام، كما ورد: «أَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ»^(٦)، وسيجيء أنه سُمِعَ: فَعَلَ مَاذَا؟^(٧))

(١) المغني، ص: (٢١-٢٢).

(٢) ينظر: التذيل والتكميل: (٥/لوحه ١٩٠-ب).

(٣) ينظر: الكشاف - للزمخشري: (٤٠٢/١).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٥) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحه ٢٢١-ب).

(٦) جزء من حديث صحيح. ينظر: مسند الإمام أحمد: (١٦/١)، سنن البيهقي: (١٦٤/٩).

(٧) ورد مثل هذا التعبير، عند ابن مالك. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، ص: (٢٥٩) و(٢٦١).

فَحُمِلَ عَلَى الحذف؛ لوجود معنى الاستفهام، وإذا لم يوجد فلا حاجة إلى الحذف، وإن جاز لِحَقِّ صورة اللَّفْظ^(١). انتهى.

وكأنهم لم يقفوا على نقل فيه.

وفي «شرح الكتاب» للصفار: (قال ابن جنِّي: إذا سُلِبَ الشَّيْءُ صفته فالأكثر أن يبقى حكمه الذي كان له، كباب التَّسْوِية فَإِنَّهُ خرج عن حقيقته مع بقاء صدارته/ وقد يوجد خلافه، حكى يونس^(٢): ضَرَبَ مَنْ؟^(٣)). انتهى.

وللتَّحْوِينِ في المسألة خلاف:

قال ابن عقيل في «شرح التَّسْهِيلِ»: (وجوب تقديمه مطلقاً مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون عليه ما لم يقصدون الاستثبات، فأجازوا التَّأْخِيرَ في «مَنْ» و«مَا» و«أَيُّ»، عند قصد الاستثبات^(٤)). انتهى.

(١) ينظر: شرح المفتاح - للشريف الجرجاني: (لوحه ١٣٢-ب).

(٢) يونس بن حبيب البصري، أبو عبد الرحمن، إمام النحو والأدب واللغة والأخبار، إمام نخبة البصرة في عصره من أشهر تلاميذه: سيبويه والكسائي، من مؤلفاته: «معاني القرآن» و«التَّسْوَادِر». (ت ١٨٢هـ). ينظر: طبقات النحويين - للزبيدي ص: (٤٨)، وتنظر هذه الحكاية في الكتاب: (٤٠٣/١)، وقال عنها سيبويه: " وهذا بعيد، لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير".

(٣) لم أقف عليه في شرح الكتاب - للصفار، والصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان، الأنصاري البَطْلَيْوسِي، الشهير بالصفار، إمام النحو في وقته، من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه» ردّ فيه كثيراً على الشلوبيني. توفي نحو (٥٦٣هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢٥٦/٢).

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل: (٤٣٤/١)، وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، القرشي الهاشمي، بهاء الدين، من أئمة النحو واللغة، قال عنه أبو حيان: " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"، كان مهيباً مترفعاً عن أعيان الناس، من مؤلفاته: «شرح ألفية ابن مالك»، و«المساعد على تسهيل الفوائد». (ت ٧٦٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٤٧/٢).

.....

ومعنى الاستثبات: السؤال عن شيء سبق ذكره، وسيأتي في الشرح كلام فيه.
ومن النحويين من أجازته في (مَآذَا)، قال أبو حيان: (مذهب البصريين: أن المفعول إذا كان اسم استفهام وجب تقديمه، وحكي عن العرب تقدم العامل عليه شذوذاً، نحو: أَضْرِبُ مَنْ؟، و مَنَاءً؟، إذا كان استفهاماً عن شيء جرى ذكره، مثل: ضَرَبْتُ مَنْ؟ لمن قال: ضربت رجلاً^(١)).

وقيل: هو مخصوص بـ (مَنْ) و(مَا)، وسُمِعَ من العرب: كَانَ مَآذَا؟^(٢) ووقع في شعر لابن المرحّل^(٣)، فأنكره ابن أبي الرّبيع، فصنّف في الردّ عليه كتاباً^(٤)، وأنشد فيه لنفسه:

عَابَ قَوْمٌ كَانَ مَآذَا؟ لَيْتَ شِعْرِي لِمَ هَذَا؟
وَإِذَا عَابُوهُ جَهْلًا دُونَ عِلْمٍ كَانَ مَآذَا؟^(٥)

(١) ينظر: ارتشاف الضرب - لأبي حيان: (٢٧٤/٢-٢٧٥).

(٢) ينظر: شواهد التوضيح - لابن مالك، ص(٢٥٩، ٢٦١)، واللباب - للعكيري: (١٣٣/٢).

(٣) ابن المرحّل هو: مالك بن عبد الرحمن بن علي، أبو الحكم ابن المرحّل، الأديب الشاعر المغربي، أخذ عن الشلوبيّ، له شعر رائق ونظم فائق، ولي القضاء، غلب عليه الشعر، حتى نُعت بشاعر المغرب، من مؤلفاته: «الموطأة»، و«الوسيلة الكبرى»، و«الواضحة». (ت ٦٩٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢٧١/٢).

(٤) المصنّف هو ابن المرحّل، واسم مصنّفه: «الرّمي بالحصى والضرب بالعصا». ينظر: نفح الطيب - لابن المقرئ التلمساني: (١٤٥/١)، والنبوغ المغربي - للأستاذ عبد الله كنون الحسني: (٧٥/١-٧٣).

(٥) البيتان من بحر الرّمل، وهما لابن المرحّل. ينظر: أعيان العصر - للصفاي: (١٨٨/٤)، ونفح الطيب - لابن المقرئ: (١٤٥/٤).

هذا مذهب سيويه والجمهور^(١)، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف.....

وقد جزم الزمخشري في مواضع^(٢) بما يقوله الجماعة^(٣).....

قوله: (وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة).

حاصله: أن الزمخشري يقول تارة ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ بما يقوله الجمهور، وتارة يخالفهم، وكلامه متناقض، وهذا ناشئ من عدم فهم كلامه، فإن مذهبه: أنه إن ناسب ما قبله عطف، وإلا قُدِّرَ معطوفٌ عليه.

وتوضيحه: أن قولك: زيد يزورك، أفكرمه؟ عطفه أحسن.

وقولك: لا تعرف زيدا، أفكرمه؟ التقدير: أبلغك فضله وثناء الناس عليه فأنت تكرمه، وأشار إليه السعد في شرحه، فقال: (المص يحمله في بعض المواضع على هذا وفي بعضها على ذلك، بحسب مقتضى المقام وسياق الكلام ولم يلزم بطلان صدارة الهمزة إذا لم يتقدمها

(١) مذهبهم أن همزة الاستفهام إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو الفاء، أو ثم، قُدِّمت على العاطف

تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾، و﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾، و﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾،

وأخواتها تتأخر عن حروف العطف نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ و﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾

أما من خالفهم - وعلى رأسهم الزمخشري - فإِنَّهم يرون أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون في: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ ونحوه: أمكنوا فلم يسيرا في الأرض.

(٢) ينظر مثلاً: الكشف: (١٢٦/٢) عند قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْقُرَى...﴾ الآية الأعراف: (٩٧)،

والكشف: (٤٦٢/٤) عند قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ الواقعة: (٤٨).

(٣) المغني، ص: (٢٢-٢٣).

وجَوَزَ^(١) الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾^(٢) دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسّطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يُعْطَفَ على محذوف تقديره: أيقولون، فغير دين الله ييغون^(٣).....

شيء من الكلام الذي دخلت عليه، وتعلّق مضمونها به، غاية الأمر أنّها توسّطت بين المتعاطفين؛ لإفادة إنكار جمع الثاني مع الأول، أو وقوعه بعده متراخياً، أو غير متراخٍ، وهذا مراد من قال: الهمزة مقحمة^(٤).

قوله: (ثمّ توسّطت الهمزة بينهما).

أُورِدَ عليه: (أن الدُّخُولَ عَيْنَ التَّوَسُّطِ فلا يصحُّ عطفه عليه بثم، وإنّما وقع فيه الخلل من جهة أنّه^(٥) غير عبارة «الكشاف»، فوقع فيما وقع فيه، وعبارته هكذا: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى: أولئك هم الفاسقون، فغير دين الله ييغون، ثمّ توسّطت الهمزة بينهما^(٦). انتهى.

ولا يَرِدُ عليه شيء، والمص اختصر العبارة، فوقع فيما وقع فيه. وقول المعترض: إنّ الدُّخُولَ هو عين التَّوَسُّطِ، غير صحيح؛ فإنّها قد تتوسّط من غير عاطف، نحو: إذا زارك زيد، أنت تكرمه؟، والجواب: أنّ في الكلام مقدراً، تقديره: وكانت عطفت قبلها ثمّ توسّطت، والأمر في مثله سهل.

(١) الذي أجاز ذلك الزّمخشرى، ينظر: الكشاف: (٤٠٧/١)، وقد غير ابن هشام عبارة الزّمخشرى

كما بيّنه الخفاجي، فوقع في الخلل.

(٢) سورة آل عمران، الآية: (٨٣).

(٣) المغني، ص: (٢٤).

(٤) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحة ١١٦/أ).

(٥) الضمير يعود على ابن هشام.

(٦) الذي أورد الاعتراض هو الدماميني في شرحه على المغني (المزج): (٣٢/١).

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فتَرِدُ لثمانية معانٍ:

أحدها: التَّسْوِيَةُ:.....

والضَّابُط: أَنَّهَا الهمزة الدَّاخِلَةُ على جملة يَصِحُّ حلول المصدر محلَّها، نحو: ﴿سَوَاءٌ

عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(١).....

قوله في همزة التسوية: (والضَّابُط: أَنَّهَا الهمزة الدَّاخِلَةُ على جملة يَصِحُّ حلول المصدر

[٨/ب]

محلَّها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ...﴾ الخ^(٢).

أقول: حلول المصدر محلَّها صادق على حلوله محلَّها مع الهمزة وبدونها، وَيَعْنِي الأوَّلُ

قوله في بيان معناه: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، فلا يرد عليه قول الش: (إِنْ ظَاهِرُهُ

يقتضي أَنَّ المصدر واقع موقع الجملة بدون^(٣) الهمزة، وليس كذلك).^(٤)

واعلم أَنَّ العَلَامَةَ^(٥) قال: (إِنْ «سواء» اسم بمعنى الاستواء، وَصِفَ به، وهو خير

«إِنْ»، ما بعده فاعله، أو خير لما بعده، وإِنَّه مِثْلٌ مع المعنى، نحو: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ

وتشربِ اللَّبَنَ»، وَأَنَّهُ جُرِّدَ عن الاستفهام، كما خرج باب الاختصاص عن النَّداء.

ومعنى الاستواء: استواؤهما في علم المستفهم عنهما^(٦)؛ لَأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ كَائِنٌ:

إِمَّا الْإِنْذَارَ وَإِمَّا عَدَمَهُ، ولكن لا بعينه^(٧)، فكلاهما معلوم بعلم غير معيَّن).^(٨)

(١) سورة المنافقون، من الآية: (٦).

(٢) المغني، ص: (٢٤).

(٣) في ب (إلى آخره).

(٤) في نسختي المخطوط «مدحول» والذي في شرح الدماميني (المزج): (٣٣/١): «بدون» وهو الصواب.

(٥) ينظر: المرجع السابق: (٣٣/١).

(٦) المراد به الترخشي.

(٧) في نسختي المخطوط «منهما» وهو خطأ صوابه ما أثبت كما في الكشف: (٨٧/١).

(٨) في نسختي المخطوط «لا بعينه» بالياء، والصواب ما أثبت وهو كما في الكشف.

(٩) ينظر: الكشف: (٨٧/١).

وقال في المُفَصَّل: (تقديم الخبر هنا على سبيل الجواز).^(١)
 وقال ابن الحاجب: (إنَّه^(٢) واجب؛ لأنَّه لم يُسمَعْ خلافه، وسِرُّه أنَّه يفيد المبالغة في معنى الاستواء، حتى فعلوا^(٣) ما ذُكِرَ من التَّعْيِيرِ، فناسب تقديمه تنبيهاً على المبالغة بالتَّعْيِيرِ).^(٤)
 وقول أبي عليٍّ: («سَوَاءٌ» مبتدأ؛ لأنَّ الجملة لا تكون مبتدأ)^(٥)، مردود: بأنَّ المعنى: سواء عليهم الاستغفار وعدمه؛ ولأنَّه^(٦) كان يلزم عَوْدُ ضمير عليه، ولا ضمير في هذا الباب كَلِّه، وإذا كان مبتدأ، سَوَّغَ الابتداء به العمل، وأُخْبِرَ عن النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ المسوَّغَ قَرَّبَهَا من المعرفة، والمعنى على الإخبار عن الإنذار وعدمه بالتَّسْوِية.

(١) ينظر: المفصل - للزمخشري، ص: (٣٧).

(٢) في ب (لأنَّه).

(٣) في ب (ما فعلوا).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب: (١٩١/١)، وابن الحاجب هو: عثمان بن عمر ابن أبي بكر، أبو عمرو، جمال الدِّين ابن الحاجب، نحويٌّ، فقيه مالكيٍّ، من كبار العلماء، كان أبوه حاجباً فَعَرَفَ به، من مصَنَّفاته: «الكافية» في النُّحو، و«الشَّافية» في التَّصريف، و«شرح المفصل» وغيرها. (ت ٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٤٨/٣).

(٥) ينظر: الحجة للقرء السبعة - لأبي علي الفارسي: (٢٦٨/١ - ٢٧٠)، وأبو علي هو: الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، أحد الأئمة في علم العربيَّة، والقراءات، واللُّغة، اشتهر بالتَّعليلات الصرقيَّة، من أئمة البصريِّين، من مؤلِّفاته: «الإيضاح»، و«تعليق على كتاب سيبويه»، و«الحجة للقرء السبعة»، ومسائل كثيرة منسوبة إلى مكان تأليفها كالْبغداديات والشَّيرازيات والحليَّات. ت (٣٧٧هـ). ينظر: نزهة الألباء، ص: (٣١٥).

(٦) في ب (فلأنَّه).

فإن قلنا: (سواءً) خبرٌ مقدّم، فالمبتدأ مؤوّل بالمصدر: إمّا لأن همزة التسوية سابق، أو على خلاف القياس كـ: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي»^(١).

وأخبر عن المثني بمفرد؛ لأنّه مصدر^(٢)، وإمّا استحقّ الخبر التّقديم؛ لأنّه إذا كان يفيد مع التّقديم ما لا يفيد مع التّأخير، وجب تقديمه كما قاله ابن مالك في نحو: «للهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ»، فإنّه يفيد التعجّب، ولو تأخّر لم يُفدّه، وكذا هنا، فإنّ الاستفهام لو تقدّم تبادر منه أنّه على حقيقته.

وقال في الكشف: (ما ذكره الزمخشري^(٣) تقرير لوجه العلاقة، وتصحيح للنقل، لا أنّه بعد التّقلّ كذلك، وما يُذكر سرّه: أنّه يصير المعنى: المستويان سواء-ولا فائدة فيه-غير وارد؛ لأنّ المعنى: المستويان صحّة وقوع يستويان في عدم النّفع، وتحقيقه أنّ الهمزة و«أم» يدل على استواء الأمرين بعدهما في العلم بالوقوع إجمالاً، ونقل منه إلى مُجرّد التّسوية في صحّة الوقوع من غير طلب واستفهام، وأخبر عنهما بالاستواء في عدم النّفع، وليس المعنى أنّه نُقل إلى الاستواء في كلّ أمر حتى يصير المعنى: المستويان مستويان، بل الاستواء في صحّة الوقوع، التي هي مقتضى هذه التّسوية، فإنّه أقرب إلى الحقيقة وأكثر فائدة. وقولهم: مجرّد التسوية^(٤): أرادوا بدون الاستفهام/.

[١٧]

(١) من أمثال العرب تمامه: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، يضرب لمن اشتهر وذاع صيته، ويذكرى مرآه. ينظر: مجمع الأمثال - للميداني: (١٢٩/١).

وجه مخالفته للقياس: انتصاب الفعل دون ظهور أداة النصب. ينظر: شرح ألفية ابن مالك - لابن الناظم، ص: (٦٨٧)، وشرح شذور الذهب - لابن هشام، ص: (٢١).

(٢) ينظر: التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى: (١٥٥/١).

(٣) ينظر رأي الزمخشري في الكشف: (٨٧/١).

(٤) المراد بهم النحاة والمفسرون، كما سيبيته الخفاجي.

و«سواء» تُقَيَّدُ بعدم النَّفْيِ بحسب هذا المقام، وكذلك فيما يستعمل من هذا الكلام يفيد بحسب مقتضاه ولا منع من إرادة الإطلاق^(١) للمبالغة، لكن الشائع في الاستعمال أن يراد استواء خاصٌ يتَّعِنُ بحسب اللفظ أو المقام وهو من استعمال الطَّلَبِ في معنى الخير، وفيه مبالغة، كأنه يطلب من المخاطب أن يروّزهم^(٢)، ويحتشد في الإنذار، مع تَمَسُّكٍ عنه؛ ليتحقَّقَ عنده تساويهما في الإجراء والمرتبة.. الخ). انتهى^(٣).

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ^(٤) يدخل على جملتين، فالأولى لا بد أن تكون فعلية فعلها ماضٍ، والثانية تكون فعلية واسمية، وهي مؤوَّلة بشرطية، هذا زبدة ما قاله النحاة والمفسرون^(٥). وقال السُّبُكِيُّ: (ما وقع بعد «سواء» استواء لفظي، وما بعد «لَا أَذْرِي» و«لَا أَبَالِي» و«لَيْتَ شِعْرِي»، استواء معنوي).^(٦)

واعلم أنَّ حاصل معنى التسوية التي فيها همزة معادلة لـ(أَمْ) المتصلة تجرَّدت عن معنى الاستفهام إلى التَّساوي في أمر ما، ولا بُدَّ من دخولها على جملتين مُؤَوَّلَتَيْنِ بمصدرين: أولاهما فعلية دائماً، ماضوية في الأكثر، مضمَّنة معنى الشرط؛ لأنَّ (إِنْ) الشرطية تستعمل في أمر مفروض، كما أنَّ الاستفهام يستعمل لما لا يتَّعِنُ^(٧).

(١) في نسختي المخطوط «الإخلال»، والتصويب من الكشف: (لوحة ١٨-أ).

(٢) في ب (يزورهم)، وكذا في الكشف، ومعنى راز: جرَّبَ وخيَّرَ. ينظر: اللسان: (رَوَّزَ).

(٣) ينظر: حاشية القزويني على الكشاف (الكشف): (لوحة ١٨-أ).

(٤) الضمير يعود على كلمة (سواء).

(٥) ينظر-مثلاً:- تفسير الطبري: (١/١١١)، وإعراب القرآن- للنحاس: (١/١٨٤)، والحجة للقراء

السبعة- لأبي علي الفارسي: (١/٢٦٤).

(٦) ينظر: عروس الأفراح: (٢/٣٠٥).

(٧) أي أنَّ الجامع بينهما عدم التعيين، فـ(إِنْ) الشرطية تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في

الأغلب، وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله. ينظر: شرح الكافية- للرضي:

(٤/٤١١).

وللنُّحاة فيه خلاف:

فذهب الرُّضِيُّ إلى أنُّ بجيءِ الهمزة بعد (لَا أَذْرِي)، و(لَا أَبَالِي)، ونحوه ليست من هذا الباب، إذ ليس فيه معنى الشرط. ^(١)

وذهب صاحب اللُّباب إلى خلافه ^(٢).

وما سيأتي في بحث (أُم) من الرَّدِّ على ابن الشَّجَرِيِّ ^(٣)، ليس مخالفاً لما هنا كما قاله الشُّرَّاح ^(٤)، كما سنبينه في بحث (أُم)، هذا جملة ما قالوه، وسيأتي له تَبَيُّنٌ في بحث (أُم). ^(٥)

(١) ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٤/١٢٤)، والذي فيه هو: "ما أَذْرِي"، و"لا أعلم"، أمَّا "لا أَبَالِي"، فقد نصَّ على أن فيها معنى الشرط، وبذلك هي عنده من هذا الباب، خلافاً لما نسبته الخفاجي إليه.
(٢) ينظر: لباب الإعراب - للإسفرائيني، ص: (٤٠٥)، والإسفرائيني هو: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني من علماء النحو واللُّغة البارزين، وله مشاركات في العلوم الأخرى، اشتهر بالصلاح والفضل، من مؤلفاته: «ضوء المفتاح»، و«لباب الإعراب»، و«المفتاح في شرح المصباح». (ت ٦٨٤هـ). ينظر: بغية الوعاة: (١/٢١٩)، ومفتاح السعادة: (١/١٨٧)، وكشف الظنون: (٢/١٥٤٣).

(٣) يرى ابن الشجري أن الهمزة للتسوية في قول الشاعر:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟

ينظر: أمالي ابن الشجري: (٣/١٠٦-١٠٧).

وقد ردَّ ابن هشام رأي ابن الشجري بقوله: إنَّه توهم أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة؛ لمنافاته لفعل الدراية. ينظر: مغني اللبيب، ص: (٦٢).

ولم ينفرد ابن الشجري بذلك، بل سبقه إليه أبو علي الفارسي، كما في الحجة: (١/٢٦٤-٢٦٥)، ووافقه عليه ابن يعيش في شرح المفصل: (١/٩٣).

(٤) ينظر: شرح المغني (الزج) للدمامي: (١/٣٢)، ومغني الحبيب - لابن الحنبلي: (١/١٨٨).

(٥) ينظر: ص (٣٠٢) من التحقيق.

ونحو: «ما أبالي أقمت أم قعدت. ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه»^(١).....

قوله: (أبالي).

قال في الشرح: (أبالي يتعدى بالباء، وفي الصحاح^(٢) ما يقتضي أنه متعد^(٣) بنفسه، وكذا في القاموس^(٤))، ولم يذكر تعديته بالباء^(٥). وفي تهذيب الثووي: (أن بعض المحدثين من أهل العصر زعم أن تعديته بالباء لحن، والصواب: أباليه، ولم يُسمع من العرب إلا هكذا. وهذا غلط منه يخبر بجهالته وقلة بضاعته. والصحيح: أنه يتعدى بالباء، وهو المسموع عن العرب. روى الخطيب البغدادي^(٦) عن معاوية أنه عليه السلام قال: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَمَنْ لَمْ يُبَالِ بِهِ لَمْ يُفَقِّهْهُ»^(٧).

(١) المغني، ص: (٢٤).

(٢) ينظر: الصحاح (بلا).

(٣) في كلا النسختين (متعدي)، والصواب ما أثبت.

(٤) القاموس المحيط - للفيروز أبادي: (بلا).

(٥) ينظر: شرح المغني (المرج) للدماميني: (٣٣/١).

(٦) ينظر: الفقيه والمتفقه - للخطيب البغدادي، ص: (٨)، والخطيب هو: أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر البغدادي، أحد الحفاظ المورخين، كان فصيح اللهجة، عارفا بالأدب، يقول الشعر، من مؤلفاته: «تاريخ بغداد»، و«البخلاء»، و«الكفاية في علم الرواية». (ت ٤٦٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء - للذهبي: (٢٧٠/١٨).

(٧) متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري: ص: (١٣٤٩)، وصحيح مسلم: (٧١٨/٢-٧١٩، و١٥٢٤/٣) ولم يرد فيهما الشاهد المذكور.

وفي الصَّحَّاحين: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ»^(١).

هكذا روي: (بتأخير) بالباء.^(٢)

وفي البخاري عن أبي هريرة أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالَ، أَمِنْ حَرَامٍ أَمْ حَلَالٍ»^(٣)^(٤). انتهى.

أقول: ما ذكر من أَنَّهُ يتعدَّى بالباء لا بنفسه هو الصَّحَّاح بلا شبهة، وعليه السَّماع بالإجماع، إِلَّا أَنَّهُمْ لم يذكروا / له نقلاً عن أئمة اللغة.

وقال ابن فارس في «المجمل»: (اشتبه علي اشتقاق «أُبَالِي» حتى رأيت في شعر ليلي الأَخِيلِيَّة:

تُبَالِي رَوَايَاهُمْ هُبَالَةً بَعْدَمَا وَرَدْنَ وَجُولَ الْمَاءِ بِالْجَمِّ يَرْتَمِي^(٥)

(١) ينظر: صحيح البخاري: ص: (١٠٠)، وص: (١٣٦)، وصحيح مسلم: (٤٤٧/١)، وفيه: «كان لا يبالي بعض تأخيرها - قال يعني العشاء - إلى نصف الليل».

(٢) في ب (بالياء).

(٣) ينظر: صحيح البخاري: ص: (٣٦٣).

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات - للنووي: (٣٢/٣).

(٥) بيت من بحر الطويل. ينظر: ديوان ليلي الأَخِيلِيَّة ص: (١١٧) وفيه: تشافي رواياهم، وَ«حَوْل الْمَاءِ»، وخزانة الأدب - للبغدادي: (١٥٩/١). والروايا: الإبل التي يستقون عليها. وهُبَالَةٌ (بالضم): ماء لبني عقيل، وَالْجُول: جانب الوادي والبئر والبحر، والجَمِّ: الكثير الغزير.

وليلي الأَخِيلِيَّة هي: ليلي بنت عبد الله بن الرَّحَّال بن شداد، الأَخِيلِيَّة، شاعرة فصيحة ذكية جميلة، اشتهرت بأخبارها مع ثوبة بن الحمير، تلي طبقة الخنساء في الشعر، لها ديوان شعر. (ت ٨٠هـ). ينظر: الأغاني - للأصفهاني: (١٣٧/٦).

.....

قالوا في تفسيره: التَّبَالِي: المبادرة بالاستقاء، يقال: تَبَالَى القوم إذا تبادروا الماء فاستقوه عند قلة الماء.

وقال بعضهم: تَبَالَى القوم إذا قَلَّ الماء فاستقى هذا والآخر ينتظر حتى يجري الماء فيستقي، فأصل قولهم: لا أَبَالِي به، ولا أَبادر إلى اقتنائه وانتظاري به^(١) بل أنبذه ولا أعتد به^(٢). انتهى.

فانظر كيف بَيَّنَّ أَنَّهُ متعد^(٣) بالباء لا غير، وهو إمام أهل اللغة المعتمد عليه فكان عليهم أن ينقلوا ما ثبت مُدَّعَاهُمْ.

(١) في كلا النسختين هذه العبارة (فأصل قولهم: لا أَبالي به، ولا أَبادر إلى اقتنائه....) وهي عبارة غير واضحة، وإيضاحها كما في خزانة الأدب (١٥٩/١)، وهي: (فإن كان هذا هكذا فلعل قولهم: لا أَبالي به، أي: لا أَبادر إلى اقتنائه والانتظار به...) وبه يستقيم الكلام ويتضح المراد.

(٢) لم أقف عليه في مجمل اللغة، وابن فارس هو: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، من أئمة اللغة والأدب، من مؤلفاته: «مقاييس اللغة»، و«مجمل اللغة»، و«الصاحي». (ت ٣٩٥هـ). ينظر:

يتيمة الدهر - للثعالبي (٣٩٧/٣)، ووفيات الأعيان: (١١٨/١).

(٣) في ب: (يتعدى)، وفي أ: (متعدي) بإثبات الياء، والصواب ما أثبت.

والثاني: ^(١) الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مُدَّعيه كاذب، نحو: ﴿ أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا ﴾ ^(٢)
^(٣) ﴿ تُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ^(٤)

قوله: (﴿ أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ ﴾ ... الخ).

قال في الشرح: (أورد السبكي ^(٥) على هذه الآية سؤالاً، وهو أن المُنْكَرَ يلي الهمزة، والإصفاء بالبين ليس هو المُنْكَرُ، إنما المُنْكَرُ قولهم: إِنَّهُ اتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا. وأجاب: بأن الإصفاء يُشْعِرُ بَأَنَّ البنات لغيرهم، أو يقال: المراد مجموع الجملتين، فهو كلام واحد، تقديره: أجمع بين الإصفاء بالبين واتخاذ البنات؟ قالوا: فالواو للمعينة؛ لأن زعمهم مجموعهما أفحش من اقتصارهم على واحدة ^(٦)). انتهى.

أقول: إن اختصاصهم بالبين لو أدبهم البنات ليس بأمر الله لهم به، فإسناده إلى الله دعوى كاذبة منكرة مستحقة للتكذيب، لكنهم لم يقع منهم ذلك الإسناد، فمعناه: الله أمركم بهذا، فقوله: الإصفاء ليس بمُنْكَرٍ، غير مُسَلَّم، نعم قوله: إن المُنْكَرَ مجموعهما، وجه آخر، وكلام

(١) من المعاني التي ترد عليها الهمزة بعد خروجها عن الاستفهام الحقيقي.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: (٤٠).

(٣) سورة الحجرات، من الآية: (١٢).

(٤) المغني، ص: (٢٤-٢٥).

(٥) ينظر: عروس الأفراح - للسبكي: (٣٠٤/٢).

(٦) ينظر: شرح المغني (الزج) - للدماميني: (٣٣/١).

حَسَنٌ، ففي الآية على هذا وجهان فتدبر، ثم إِنَّ الشَّ (١) قال بعد هذا في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ...﴾ الآية (٢): (إِنَّ هذه الجملة مُعَلَّقٌ فيها العامل؛ لأنَّ الاستفتاء طريق العلم، فيتعلَّق كما علَّقَ قوله: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ (٣) فإن قلت: هذه الآية (٤) وما قبلها (٥) بمعنى (٦)، فَلَمْ جُعِلَتِ الأولى فعلية، والثانية اسمية، وَقَدَّمَ الكلام في شأن البنات على البنين؟ قلت: لما خُوطِبَ في الأولى الكفار قَدَّمَ ما يتعلَّقُ بهم، وهو دعواهم الامتياز بالذكر والاختصاص بهم، وجيءَ بالماضوية إشارة إلى أنَّ ما يدعونه من ذلك أمر قد تحقَّق في الوجود، ولما خُوطِبَ النبي ﷺ بالثانية بالأمر باستفتائهم (٧) في قِصَّتِهِم الشَّعَاءَ (٨)، قَدَّمَ أبشع الأمور، وهو اختصاص الله بالبنات، وقد تعالى سبحانه عنه، وأورده بالاسمية؛ لتأكيد الشَّعَاءَ وتقريرها حيث ادَّعوا فيما هو ظاهر البطلان أَنَّهُ ثابت (٩). انتهى.

[١/٨] أقول: ما حكاه الشَّ هنا مخالف للمتن/ الذي شرحه، فَإِنَّهُ قال: إِنَّ مُدَّعِيَهُ كاذب؛ لَأَنَّهُ إنكار إبطالي، وما نقله يقول: إِنَّهُ أمر محقَّق الوجود، فالإنكار حـ (١٠) توبيخي لا إبطالي،

(١) في ب (الشارح).

(٢) سورة الصافات، من الآية: (١٤٩). وتكملتها ﴿فَاسْتَفْتِهِمُ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾.

(٣) سورة القلم، الآية: (٤٠).

(٤) قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَنَّاكُمْ بِالْإِنْسَانِ﴾.

(٥) المراد بها قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمُ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾.

(٦) أي: بمعنى واحد.

(٧) في ب (باستثنائهم).

(٨) في ب (الشَّعَاءَ).

(٩) ينظر: شرح المغني (المرج) - للدماميني: (٣٣/١).

(١٠) في ب (حينئذ).

فكان ينبغي تركه، أو يُبين وجهه، فإن الاختصاص مُحَقَّقٌ، وإسناده إلى الرَّبِّ اقتراء على الله، فاعرفه^(١).

قوله: ﴿أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا...﴾ (الآية).

أقول: قال في «الكشاف»: (أُحِبُّ أَحَدَكُمْ: تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على أبلغ وجه وأفحشه، وفيه مبالغات:

منها الاستفهام الذي معناه التَّقريرُ، ومنها ما هو في غاية الكراهة موصولاً بالحبَّة، ومنها إسناده إلى «أحدكم» إشعاراً بأنَّ أَحَدًا لَا يُحِبُّهُ، ومنها أَنَّهُ لم يقتصر على أكل لحم أحد حتَّى جعله أحياناً، ولم يقتصر على ذلك حتَّى عَقِبَهُ بقوله: «مَيْتًا»، وقوله: «فكرهتموه»، أي: إنَّ صَحَّ هذا فكرهتموه^(٢) انتهى.

وحاصله أنَّ في الآية استعارة تَمثِيلِيَّة^(٣)، مثل الاغتياب، بأكل لحم الأخ مَيْتًا على أقبح وجه، وفيه من المبالغة ما ذكره، ثم يَبَيِّنُ تَرْتِيبَ قوله: «فكرهتموه» عليه؛ لأنَّ الفاء فصيحة^(٤)، أي: إذا ثبت كراهة أكل لحم الأخ مَيْتًا فأكروهوا ما هو نظيره، وهو الغيبة؛ لكراهتها عقلاً وشرعاً، فجعل همزة: «أُحِبُّ» للتَّقرير، والمُقرَّر، مَحَبَّتُهُ؛ لأنَّ المُقرَّرَ به يلي الهمزة.

(١) يمكن الجمع بين رأي الشَّارح ورأي المصنِّف بأنَّ المصنِّف نظر إلى ادَّعائهم في نظر غيرهم، فغيرهم يرى دعواهم باطلة، أمَّا الشَّارح فإنَّه نظر إلى ادَّعائهم في نظرهم، فهم يرون ذلك واقعاً متحقِّق الوقوع.

(٢) ينظر: الكشاف - للزَّحَّاشي: (٣٧٦/٤).

(٣) الاستعارة التَّمثِيلِيَّة هي: اللَّفْظُ المَرْكَبُ المستعمل فيما شُبِّهَ بمعناه الأصلي تشبيه التَّمثِيل؛ للمبالغة في التَّشْبِيهِ. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة - للقزويني: (٤٠٩/٢).

(٤) الفاء الفصيحة هي: التي يحذف فيها المعطوف عليه، مع كونه سبباً للمعطوف من غير تقدير حرف شرط، وسميت بذلك؛ لأنها تفصح عن المحذوف، وتفيد بيان سببته. ينظر: المنصف - للشُّمْنِي:

(٨/١)، ومغني الحبيب - لابن الحنبلي: (٥٩/١)، وحاشية الدسوقي على المغني: (٢٣/١).

قال بعض الشُّرَّاح: فكأنَّه جعل الهمزة التي^(١) للإنكار للتَّقرير بانتفاء ما دخلت عليه، فالعلامة جعل الاستفهام في هذه الآية للتَّقرير^(٢)، والمص جعله للإنكار الإبطالي، وبينهما تنافٍ ظاهرٌ، والظاهر مع الزَّمخشرى؛ لأنَّهم يُحِبُّونَ ذلك، ولذا قالوا: الغيبة فاكهة الفقهاء. فإن قلت: ما وجه ذلك؟

قلت: وجهه أنَّنا إنْ نظرنا إلى المستعار، وهو أكل لحم الميتة المكروه، فهو غير محبوب، لكنَّه واقعٌ منهم، فهو ظاهرٌ في التَّقرير، وإنْ نظرنا للمستعار له، وهو الغيبة، فهو أيضاً واقعٌ لكنَّ قائله يدَّعي أنَّه صادقٌ مُحَقِّقٌ فيه، وهو بهذا الاعتبار أمرٌ مُنْكَرٌ وَكَذِبٌ وبهتان، وإلى هذا أشار الشُّرَّاحُ كما بيَّناه لك.

(١) كلمة (التي) ساقطة من (ب).

(٢) المراد به الزَّمخشرى، ينظر: الكشف: (٣٧٦/٤).

والثامن^(١): الاستبطاء، نحو ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٢).
وذكر بعضهم^(٣) معاني أخر لا صحة لها.^(٤).....

قوله: (وذكر بعضهم معاني لا صحة لها).
كان ينبغي ترك هذا، فإنه من قصر باع الاطلاع.
ولابن الصائغ^(٥) كتاب سماه (روض الإفهام في مجاز الاستفهام)^(٦)، ذكر فيه ثمانية وعشرين قسماً منه، ولو تتبعنا كتب التفسير وجدت فيه ما يزيد عليه بكثير.
واعلم أن معنى التعجب، قال أبو حيان: إنه مخصوص بالهمزة،^(٧) وهذا مما يتعجب منه^(٨)، فإنه ورد بـ (كيف)، كما ذكره الزمخشري^(٩)، وابن الشجري^(١٠).

- (١) من المعاني التي تخرج فيها الهمزة عن الاستفهام الحقيقي.
- (٢) سورة الحديد، من الآية: (١٦).
- (٣) ممن ذكر بعضاً من تلك المعاني: ابن الشجري في أماليه: (٤٠٢/١ - ٤١٠)، والخطيب القزويني في الإيضاح: (٢٣٤/١ - ٢٤١)، وغيرهما.
- (٤) المغني، ص: (٢٧)، وكلمة «أخر» ليست في نسختي المخطوط.
- (٥) محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين الحنفي الزمردني، أديب من العلماء، برع في النحو والفقه وعلوم القرآن، من مؤلفاته: «تنزيه السلف عن غمويه الخلف» حاشية على مغني اللبيب، و«الغمر على الكنز»، و«الثمر الجني»، وغيرها. (ت ٧٧٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة: (٤٩٩/٣)، وبغية الوعاة: (١٥٥/١).
- (٦) ينظر: الفتح القريب - للسيوطي، ص: (١٥٩)، وكشف الظنون: (٩١٧/١)، وفيهما «روض الإفهام في أقسام الاستفهام».
- (٧) ينظر: التذيل والتكميل في شرح التسهيل - لأبي حيان (٥/لوحه ١٨٩-ب).
- (٨) لعل الخفاجي لم يقف على رأي أبي حيان عند قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [الآية: ٣٢ من سورة البقرة] حيث قال عنه أبو حيان: وقيل: صحبه الإنكار والتعجب. ينظر: البحر: (١٢٩/١)، وهو بهذا موافق لابن الشجري والزمخشري، وغيرهما في عدم الاختصاص.
- (٩) ينظر: الكشف: (١٥٠/١).
- (١٠) ينظر: الأمالي - لابن الشجري: (٤٠٩/١).

وَعَدُّوا مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِفْهَامِ بِجَاهِلِ الْعَارِفِ^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:
وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ^(٢)؟
وَهُوَ حَسَنٌ، وَسَيَأْتِي بِسَطُهُ/ فِي (أُمِّ)^(٣).

فائدة: قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَانُوا آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾^(٤):
(هَذِهِ أَلْفُ التَّوْقِيفِ دَخَلَتْ عَلَى الْعَاطِفِ لِلتَّوْبِيخِ)^(٥).
التَّوْقِيفُ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ التُّحَاةِ^(٦).

قَالَ الْفَاضِلُ الْبَسِيلِيُّ: (لَيْسَ مَا اسْتَغْرَبَهُ بِغَرِيبٍ، فَإِنَّهُ أَطْلَقَ فِيهِ التَّوْقِيفَ عَلَى التَّوْبِيخِ،
أَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ تَعَالَى^(٧): ﴿وَقَفُّهُمْ^ط إِيَّاهُمْ مَسْتَوْلُونَ﴾^(٨)).

(١) ينظر: المصباح - لابن الناظم، ص: (٤٤)، وتلخيص المفتاح - للقزويني، ص: (٣٨٥)، وهو: سوق
المعلوم مساق غيره؛ لنكتة.

(٢) بيت من بحر الوافر، لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه، ص: (١٧)، وأمالي ابن الشجري:
(٤٠٦/١).

(٣) ينظر: ص: (٣٠٢) من التحقيق.

(٤) سورة البقرة، من الآية: (١٧٠)، وما ذكره ابن عطية ليس في هذه الآية، وإنما هو عند الآية
الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَانُوا آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [المائدة، من الآية: (١٠٤)].

(٥) ينظر: المحرر الوجيز - لابن عطية: (٢٤٩/٢).

(٦) هذه عبارة أبي حيان. ينظر: البحر المحيط: (٣٥/٤).

(٧) سورة الصفات، الآية: (٢٤).

(٨) قال السمين: «تسمية هذه الهمزة للتوقيف فيه غرابة في الاصطلاح». ينظر: الدر المصون -

للسمين الحلبي: (٤٥٠/٤)، والبسيلي هو: أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي، وقيل: المسيلي،
الجزائري، من المشاركين في التفسير، واللغة، له قرارات في التفسير، وشرح على الخرجية.
(ت ٨٣٠هـ). ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الدياج - لأحمد بابا التنبكي، ص: (٧٧)، وكشف
الظنون: (٤٣٨/١ - ٤٣٩).

تنبيه:

قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون: «وَأَي» بمعنى وَعَدَ، ومضارعها «يَنِي»، بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة^(١)....

قوله: (تنبيه: قد تقع الهمزة فعلاً... إلخ).

أي: فعل أمر، وهي مكسورة كـ (وَأَي) بمعنى وَعَدَ وَضَمِنَ، كما في القاموس^(٢).
أقول: القاعدة فيه كما ذكره ابن جني في كتاب «سر الصناعة»^(٣): أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ فَآؤُهُ وَلامُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ فَأَمْرُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ قِيَاساً مُطَرِّداً، نَحْوُ «وَأَي» و«وَعَى» و«وَشَى»، وغير ذلك مما لا يُحْتَاجُ لذكره، وقد عَدَّ مِنْهَا جَانِباً السِّيَوطِيُّ فِي حَوَاشِيهِ^(٤).

(١) مغني اللبيب، ص: (٢٧).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (وَأَي)، ص: (١٧٢٨).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب — لابن جني: (٨٢١/٢)، حيث عَقَدَ فصلاً أورد فيه ما جاء على هذا الباب من كلام العرب على حسب حروف المعجم.

(٤) ينظر: شرح السيوطي على المغني (الفتح القريب)، ص: (١٧٦).

والأمر منه^(١) "إِإْ" بحذف اللام؛ للأمر، وبالهاء للسكوت في الوقف، وعلى ذلك يتخرج اللُّغز المشهور، وهو قوله:^(٢)

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءَ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحِلٍّ وَفَاءً^(٣)

قوله: (إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءَ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحِلٍّ وَفَاءً)
وهو من الخفيف، وبعده:

فَعَسَى أَنْ يَكُونَ يُحْسِنُ مَنْ قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِ ذَا لَنَا قَدْ أَسَاءَ

قال ابن القطّاع: «قائله أبو يعقوب يوسف بن الدَّبَّاحِ الصَّقْلِيّ»^(٤) من كبار نخاة المغرب»^(٥).

(١) أي: من الفعل (وَأَى) بمعنى: وَعَدَ وَضَمَّنَ، ينظر: القاموس المحيط (وَأَى)، ص: (١٧٢٨).

(٢) البيت من بحر الخفيف، وقائله: أبو يعقوب يوسف الصَّقْلِيّ. ينظر: إنباه الرواة - للقفطي:

(٧٠/٤)، وبغية الوعاة - للسيوطي: (٣٥٦/٢)، وشرح أبيات المغني - للبغدادي: (٥٧/١).

(٣) المغني، ص: (٢٧).

(٤) الصَّقْلِيّ هو: يوسف بن أحمد، أبو يعقوب النَّحْوِي الدَّبَّاحِ الصَّقْلِيّ، حافظ لكتب المتقدمين، متقدم

في زمانه، له شعر أكثره في مسائل النحويين. ينظر: إنباه الرواة: (٧٠/٤).

(٥) ينظر: قوله في شرح أبيات المغني - للبغدادي: (٥٧/١)، وابن القطّاع هو: علي بن جعفر بن علي

السَّعْدِي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع، إمام في اللغة، والأدب، من علماء المغرب، له

مصنفات جليلة تشهد على علو قدره، منها: «الأفعال»، و«أبنية الأسماء»، و«الشافي في القوافي».

(ت ٥١٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣٢٢/٣).

وفي كتاب الإفصاح^(١) للحسن بن أسد^(٢)، في الألغاز النحويّة - ومنه أخذ المص - إنّ هذا البيت مصنوع، وهولا ينا في ما قاله ابن القطّاع.

ومما يشبه هذا البيت قول الصّفيّ الحلّي:

شَكُوتُ إِلَيَّ الْحَبِيبِ أَنْيْنَ قَلْبِي	إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّا ^(٣)
فَقُلْتُ لَهُ أَظُنُّكَ غَيْرَ رَاضٍ	بِمَا كَابَدْتُ فِيكَ فَقَالَ إِنَّا ^(٤)
فَقُلْتُ لَهُ أَتَرْضَى نَاءَ ^(٥) قَلْبِي	بِأَثْقَالِ الْغَرَامِ فَقَالَ إِنَّا
فَقُلْتُ فَإِنَّكُمْ ^(٦) لَوْلَاةُ أَمْرِ	عَلَى أَهْلِ الْغَرَامِ فَقَالَ إِنَّا ^(٧)

واعلم أنّ هند منادى مفرد مبنيّ على الضّم، و"إي" أمر كما بيّنه المص.

(١) ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص: (٦٤).

(٢) في النسختين (لأبي الحسن بن راشد)، وهو تحريف صوابه ما أثبت من كتب التراجم، والحسن هو: ابن أسد بن الحسن الفارقي، أبو نصر، نحوي، إمام في اللغة، شاعر مليح النظم، من مصنفاته: "شرح اللمع"، و"الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة". (ت ٤٨٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: (١/٥٠٠).

(٣) في حواشي النسختين: أمر من الأنين، والألف للاطلاق.

(٤) بمعنى: نعم. ينظر: اللسان (أنن)، (٣١/١٣)، والألف للاطلاق.

(٥) في ديوان الحلّي (أترتضي إن ناء قلبي)، وفيه كسر للبيت.

(٦) في (أ) «لأنكم» و في ب «إنكم» والصواب ما أثبت وهي رواية الديوان.

(٧) الأبيات من بحر الوافر، ينظر: ديوان صفي الدين الحلّي ص: (٤٢٧)، والجلّي هو: عبد العزيز ابن سرايا بن علي الطائي، شاعر عصره، وأديب زمانه، له اهتمام باللغة، من مصنفاته: "العاطل الحالي"، و"الأغلاطي". (ت ٧٥٠هـ). ينظر: فوات الوفيات - لابن شاکر الكتبي: (٣/٣٣٥).

والحسنة: إمّا نعت لها على الموضع^(١).....

قال في الإفصاح: (معناه^(٢)): عدي يا هند المرأة المليحة الحسنة، فالمليحة بالنصب صفة للمرأة التي هي مفعول «عدي»، لا صفة هند، والحسنة بالنصب صفة لها بعد صفة^(٣)، كما نقله عنه في (الفتح القريب)، وقال: (إنّ المص عدل عمّا في الإفصاح، وأنشده برفع المليحة^(٤)، ونصب الحسنة، ففي المليحة وجه واحد^(٥)، وصاحب الإفصاح أنشده بنصب الاثنين، فجوّز فيه أن يكون نعتاً لها على الموضع، أو نعتاً محذوف).

قوله: (والحسنة: إمّا نعت لها على الموضع).

ورُجِّحَ على الوجه الثالث^(٦)، وجعله في «الإفصاح» مرجوحاً، وجوّز كون المليحة والحسنة صفتين لهند على الموضع، ولم يُوقع الوعد على شيء، وجعلهُ مُعلّقاً جائز^(٧)، وليس في جودة الوجهين^(٨). انتهى.

والأولان كونهما نعتين لمفعول به محذوف، واللفظان عنده بالنصب^(٩)، فهند مبنيّ على الضمّ.

(١) المغني، ص: (٢٨).

(٢) في (أ) «معناي».

(٣) ينظر: الإفصاح - للفارقي، ص: (٦٨-٦٩).

(٤) المصنف تابع في هذه الرواية للرماني. ينظر: توجيه أبيات ملغزة الإعراب - للرماني، ص: (١٤).

(٥) على رواية الرفع، وهو أنّها نعت لـ «هند» على اللفظ.

(٦) ينظر: الفتح القريب، ص: (١٨٣)، والوجه الثالث هو: أن تكون نعتاً لمفعول به محذوف.

(٧) في النسختين «جاز» ولا يستقيم بها المعنى، وقوام معناها: «جائز»، كما في الإفصاح، ص: (٦٩).

(٨) ينظر: الفتح القريب، ص: (١٨٢ - ١٨٣).

(٩) فالمليحة نعت لهند على الموضع، والحسنة نعت لمفعول به محذوف. ينظر: الفتح القريب،

ص: (١٨٣).

[١/٩]

وفي المليحة وجهان: الرفع^(١)، والتَّصْبُ/ والحسناء منصوباً^(٢)، وجهان^(٣).

هذا جملة ما قالوه في معنى البيت وإعرابه^(٤).

وأغرب من حرف واحد يكون جملة، حركة تكون جملة، وهي ما إذا كان قبل هذه

الهمزة حرف صحيح، فنقلنا الحركة إليه وحذفناه، كقولك:

قُلْ وَإِيَّا لِمَنْ تُرْجَى نَدَاكَ فَلَكُمْ عَاشَ قَبْلَ ذَا فِي حِمَاكَ

نقله السخاوي في ألغازه^(٥).

(١) الرفع على رواية الرماني وابن هشام، صفة لـ«هند» على اللفظ.

(٢) في نسختي المخطوط «منصوب» بالرفع والصواب ما أثبت ؛ لأنه حال.

(٣) الوجهان في كونهما منصوبين هما: أن يكونا نعتين لـ«هند» على الموضع، وأن يكونا نعتين لمفعول به محذوف.

(٤) ينظر: توجيه أبيات ملغزة الإعراب - للرماني، ص: (١٤)، والإفصاح - للفارقي، ص: (٦٧-٦٩)،

والأمالي - لابن الشجري: (٣٩/٢-٤٠)، وشرح الدماميني على المغني (المزج): (٣٩/١)، والفتح

القريب - للسيوطي، ص: (١٨٢-١٨٣).

(٥) البيت بهذا الشكل فيه خلل؛ حيث شطره الأول من بحر الرمل، وشطره الثاني من بحر المتدارك،

والسخاوي هو: علي بن محمد بن عبد الصمد الحمداني، المصري، السخاوي، أبو الحسن، علم

الدين، إمام في القراءات والأصول، واللغة والتفسير، له مصنفات جليلة، منها: «المفضّل في شرح

المفصل»، و«سفر السعادة»، و«شرح الشاطبية». (ت ٦٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان - لابن خلكان:

(٣٤٥/١).

وهند منادى، مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) والمليحة: نعت لها على اللفظ.^(٢).....

قوله: (والمليحة نعت لها على اللفظ).

هذا على رواية رفعه، وقد تقدّم بيان الروايتين في البيت، وفي الشرح: (إنّ النّحاة متفقون^(٣) على أنّ هذه الضّمة إعراب، والإتيان بها على خلاف القياس؛ إذ المبني إنّما يتبع محله في الإعراب، لا لفظه في البناء.

ثم قال: الرّفع في هذه الصّورة مشكل جداً على القول بأنّ حركته إعرائية؛ لأنّ كلّ حركة إعرائية إنّما تحدث بعامل، ولا عامل لها هنا؛ إذ لا يصحّ أن يكون عامله العامل في المتبوع، أو نظيره؛ لأنّ عامل المنادى: أدعو، وهو يقتضي النّصب لا الرّفع، وقول القائل: حرف النّداء كالعامل - ترويح^(٤) - ممّا لا يلتفت إليه، وقولهم: شُبّهت ضمّة المنادى - لعروضها - بضمّة الإعراب، لا يدفع السّؤال، ولم أقف على جواب لهذا الإشكال، وإنّما نشأ هذا من التزامهم أنّها حركة إعراب، ولو قيل: إنّها حركة إتياع لا إعراب كان حسناً، ولم يتّجه الإشكال أصلاً^(٥). انتهى.

أقول: هذا كلام حسن جداً إلّا أنّ ما حكاه عن النّحاة من الاتّفاق على أنّها حركة إعراب غير مسلم^(٦)، بل كلامهم صريح في أنّها إتياع، وهو معنى قولهم: إنّها - لعروضها -

(١) سورة يوسف، من الآية: (٢٩).

(٢) المغني، ص: (٢٨)، وهذا النصّ من المتن أخر عن النصّ السّابق في النسختين، وكان حقّه التّقديم،

كما هو الحال في متن المغني.

(٣) الذي في شرح الدماميني (المزج): (٣٩/١): (والجماعة معترفون بأنّ هذه الضّمة إعرائية).

(٤) في ب: (ترويح)، والترويح في الكلام: تزيينه وإهامه فلا تُعلم حقيقته. ينظر: المصباح المنير:

(روج).

(٥) ينظر: شرح الدماميني (المزج): (٣٩/١).

(٦) في مطبوعة شرح المغني (المزج)، لم يحك الدماميني الاتّفاق كما مرّ سابقاً.

(أيا)

حرف كذلك، وفي الصَّحاح: (أنه لنداء القريب والبعيد)^(١)، وليس كذلك، قال الشاعر^(٢):

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانُ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا^(٣)

شُبَّهَتْ بِضَمَّةِ الإعراب، يعني فأتبعوها كما يُتَّبَعُ الْمَعْرَفُ، وسيأتي في (أي)^(٤)، واسم (لا)^(٥)، ما يُنْبَهُ عَلَيْهِ.

قوله: (أَيَا جَبَلِي نَعْمَانُ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا) هذا الشعر لمجنون ليلي^(٦)، واسمه قيس بن الملوّح، وهو شاعر إسلامي مروانسي، وشاعر آخر في زمنه يسمى قيس بن ذُرَيْح^(٧).

(١) ينظر: الصحاح (أيا).

(٢) البيت من بحر الطويل، واختلف في قائله، كما أشار إليه الخفاجي، والراجح أنه لمجنون ليلي، ينظر: ديوانه، ص: (٢١٥)، والأغاني - للأصفهاني: (٣٤٤/١)، والحماسة الشجرية - لابن الشجري: ص: (١٦٨)، وشرح شواهد المغني - للسيوطي: (٦٠/١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادي: (٦٧/١)، ونَعْمَانُ: بفتح الثون، وإِدِ بين مكة والطائف، وَيَخْلُصُ: يَصِلُ، مِنَ الْخُلُوصِ، وَهُوَ الوصول على وجه الكمال.

(٣) المغني، ص: (٢٩).

(٤) المغني، ص: (١٠٦).

(٥) المغني، ص: (٣١٣).

(٦) هو: قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري، شاعر غزلي، محب متيم، من أهل نجد، لقب بمجنون ليلي؛ لشدة هيامه فيها، جُمِعَ شعره في ديوان، ويرى بعض العلماء أنه أسطورة، كما يزعم ابن الكلبي، وكان الأصمعي ينكر وجوده. (ت ٦٨هـ). ينظر: الشعر والشعراء - لابن قتيبة، (٥٦٣/٢)، وفوات الوفيات - لابن شاکر: (٢٠٨/٣).

(٧) هو قيس بن ذُرَيْح بن سنة بن حذافة الكناني، شاعر من العشاق المتيمنين، اشتهر بحبه للبتى بنت الحُبَاب، من شعراء العصر الأموي، شعره عالي الطبقة في التشبيب، ووصف الشوق، والحنين، له ديوان شعر. (ت ٦٨هـ). ينظر: الأغاني - لأبي الفرج الأصفهاني: (١٢٤/٥).

ونسب هذا الشعر لكثير^(١).

والصحيح الأول، كما هو في ديوانه^(٢)، وفيه روايات مختلفة:

منها: أنه روي في ديوانه: طريق الصَّبَا، وهي رواية حسنة لا تكلف فيها؛ لعود ضمير (نسيمها) للصَّبَا، وعلى رواية المص^(٣) كما في الشَّرح: (أنَّ الضمير يعود على النسيم الأول، وهو بمعنى ريح، وإضافته للصَّبَا بيانية، والثاني نفس الريح الضَّعيفة، كما في المحكم^(٤)، فلهما معنيان مختلفان، ويحتمل عوده على محبوبته، جرى لها ذكر أم لا)^(٥).

(١) هو: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر، شاعر متيم مشهور، كان شاعر الحجاز في عصره، لا يُقدَّم أحد عليه، أخباره مع عزة بنت جميل الضمرية كثيرة، له ديوان شعر.
(ت ١٠٥ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٠٦/٤).

(٢) ينظر: ديوان مجنون ليلى، ص: (١٩٥).

(٣) المغني، ص: (٢٩)، وهي: (نسيم الصَّبَا).

(٤) لم أقف عليه في المحكم - لابن سيده.

(٥) شرح الدماميني (المزج): (٤٠/١).

(أَجَلُ)

بسكون اللام: حرف جواب مثل "نَعَمْ"، فيكون تصديقاً للمُخبر، وإعلاماً للمستخبر، ووَعْداً للطَّالِب، فتقع بعد نحو: قَامَ زيدٌ، ونحو: أَقَامَ زيدٌ؟، ونحو: اضْرِبْ زيداً، وقيد المألقي الخبر بالمشيت، والطلب بغير النّهي^(١).

وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام^(٢)، وعن الأخفش^(٣): هي بعد الخبر أحسن من "نَعَمْ"، و"نَعَمْ" بعد الاستفهام أحسن منها^(٤).

قوله: (وهي^(٥) بعد الخبر أحسن من "نَعَمْ"، و"نَعَمْ" بعد الاستفهام أحسن منها). أقول: لم يذكروا وجه الأحسنية؛ لأن ذلك أمر وضعي في مادتين مختلفتين، فلا مَرَجَح لأحدهما على الآخر.

(١) ينظر: رصف المباني - للمالقي، ص: (٥٩)، والمالقي هو: أحمد بن عبد النور المالقي، أبو جعفر، من أئمة النحو، واللغة، والقراءات، له مشاركة في الفقه، والأصول، والمنطق، من أهل مالقة في الأندلس، من مصنفاته: "رصف المباني"، و"شرح الجزولية"، و"شرح جمل الزجاجي". (ت ٧٠٢هـ). ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: (١٩٦/١).

(٢) ينظر: المفصل - للزنجشيري، ص: (٣٦٩)، وشرح الكافية - للرّضي: (٤٣١/٤).

(٣) ينظر رأيه في الصحاح (أجل)، والأخفش هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، نحويّ إمام في اللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه، مشهور بمخالفته للمذهب البصري، وموافقه لمذهب الكوفيين، صنف كتباً منها: "معاني القرآن"، و"الاشتقاق"، و"معاني الشعر". (ت ٢١٥هـ). ينظر: إنباه الرواة - للقفطي: (٣٦/٢).

(٤) المغني، ص: (٢٩).

(٥) في المغني: (هي)، دون الواو.

(إِذَنْ)

فيها مسائل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف^(١)، وقيل: اسم^(٢)، والأصل في إِذَنْ أَكْرَمَكَ: إذا جئتني أَكْرَمُكَ، ثم حُذِفَت الجملة، وعُوِضَ التَّنوين عنها، وأُضْمِرَتْ أَنْ^(٣).

قوله: (والأصل في إِذَا^(٤) أَكْرَمَكَ، [إذا جئتني أَكْرَمَكَ]^(٥) ثم حُذِفَت الجملة وعُوِضَ/ التَّنوين عنها وأُضْمِرَتْ أَنْ^(٦)).

قال الشَّ^(٧): (هذا على القول باسميتها، وهو قول بعض الكوفيين^(٨)).

فإن قلت: إضمامها يوجب تأويلها بمفرد، فيكون مبتدأ، والخبر محذوف، فالجملة اسْمِيَّة، فتجب الفاء الرابطة، كما إذا قلت: إذا جئتني فأكرامك حاصل، فيشكل ما هنا. قلت: القائل يمنع كون المفرد مبتدأ، ويجعله فاعلاً، أي: إذا جئتني وقع إكرامك، فالجملة فعلية، فلا إشكال^(٩).

(١) ينظر: نتائج الفكر - للسَّهيلي، ص: (١٣٤-١٣٥)، ووصف المباني - للمالقي، ص: (١٥٧)،

والجني الداني - للمرادي، ص: (٣٦٣)، والتذيل والتكميل - لأبي حيان: (٥/لوحه ٩٦-أ).

(٢) هو قول لبعض الكوفيين، ينظر: الجني الداني - للمرادي، ص: (٣٦٣)، والمفصل في شرح

المفصل - للسخاوي، ص: (١٧٠)، وشرح الدماميني على المغني (المزج): (١/٤٠).

(٣) المغني ص: (٣٠).

(٤) إِذَا رُسِمَتْ في المغني بالنون «إِذَنْ»، وفي نسختي المخطوط رسمت بالألف بناءً على الخلاف المشهور في رسمها كما سيأتي.

(٥) ساقطة من النسختين، ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي في المغني.

(٦) في ب: «الشارح».

(٧) ينظر: الجني الداني، ص: (٣٦٣)، والتذيل والتكميل: (٥/لوحه ٩٦-ب).

(٨) ينظر: شرح الدماميني (المزج): (١/٤٠-٤١).

أقول: هذا تكلف لا يخفى؛ لأنه على هذا القول، لَمَّا لم تظهر (أن) أصلاً لم يكن لها حكم أصلاً، ولم يعط حكم المبتدأ والخبر من كل وجه، فلا يحتاج لتقدير الفاء؛ لأنَّ حكم الأصل انتسخ، ولولا ذلك لم يسُغ للمخالف أن يقول ما قال.

وكأنه مراد الفاضل الحلبي، حيث قال: (المنصوب بعد «إذا» في تأويل مصدر هو مبتدأ حذف خبره وجوباً، فإنَّ معنى «إذن»^(١) أكرمك، حاصل أو واجب^(٢)، ووجب حذف الخبر؛ لأنَّ الفعل لَمَّا التزم فيه حذف ما هيأه لصلاحته للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أُبرز الخبر لكان كالخبر عن الفعل، ومن ثمَّ حكم بشذوذ^(٣): «تسمع بالمعدي خير من أن تراه»^(٤)، وفيه ما لا يخفى، فإنه لا مُحصَّل له فتأمل.

(١) في ب «إذا».

(٢) أي: إكرامك حاصل أو واجب.

(٣) سبق تخريجه وتوجيهه في ص: (١٥٦).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٢٥ - ب).

المسألة الثانية: في معناها، قال سيويه^(١): معناها الجواب والجزاء، فقال الشلّوين^(٢):
« في كُلِّ موضعٍ »^(٣).

.....

قوله: (قال س: معناها الجواب والجزاء).

أقول: الجواب - عند النحاة - يكون جواب الشرط، والأمر، والقسم.
والجزاء: جواب الشرط، هذا اصطلاح للنحاة وأهل العربية، وأما معناه اللغوي، فهو: ما
يقع جواباً عن كلام آخر.

والجزاء: ما يكون عوضاً عن أمر وقع في مقابلته من غيره.
وما قاله النحاة محتمل للمعنيين، ويصح إرادة كل منهما، وإلى الثاني أشار الفاضل الحلبي
بقوله في الشرح: (معنى كونها للجواب: أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو
مقدّر كيفما وقعت، ولا تقع في كلام مقتضب ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها
للجواب بوقوعها فيه سُميت جواباً، وليس هذا من باب تسمية الجزء باسم الكل، كما قاله
في التعليقة^(٤)).

ومعنى كونها للجزاء: أن مضمون الكلام - الذي وقعت فيه جزاء المضمون - كلام
آخر.

وفي المفضّل: «يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، فهذا الكلام قد أجبتَه
[به]^(٥)، وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه»^(٦).

(١) ينظر: الكتاب: (٣١٢/٢).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزوليّة - للشلّوين: (٤٧٧/٢).

(٣) المغني، ص: (٣٠).

(٤) ينظر: شرح الدماميني (التعليقة) أو الحاشية المصرية: (لوحة ١٠ - أ).

(٥) زيادة يقتضيها السياق، وهي في المفضّل.

(٦) ينظر: المفضل - للزحشري، ص: (٣٨٦).

وفي الإيضاح - شرحه -: «لسنا نعني بالجواب، جواب متكلم على التحقيق، بل قد يكون جواباً للمتكلم، وقد يكون جواباً لتقدير ثبوت [أمر]^(١)، و^(٢) مثال الأول: أن يقول رجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، ومثال الثاني: قولك: لو أكرمتني إذن أكرمك، وأشباهه؛ لأنه في تقدير جواب متكلم سأل^(٣): ماذا يكون مرتبطاً بالإكرام؟، فأجابه: بارتباط إكرامه به.

وأما معنى الجزاء فيها فواضح^(٤) ^(٥).

[أ/١٠] ونحوه ما في تأويل الزجاج^(٦) / وغيره، وحاصله: أن الجواب والجزاء بمعناها اللغوي. وسقط إشكال المص في حواشي التسهيل: (بأنه إن أُريدَ به ما يُرادُ من تسمية جزاء الشرط جواباً - ويؤيده تسميتها جزاء مثله، وقولهم: لا بُدَّ قبلها من شرط ملفوظ أو مقدر -، أبطل ذلك استعمالها في نحو: إذن أظنك صادقاً، بعد قول القائل: أنا أجيئك؛ لأن هذا لا مجازاة فيه، وإن أُريدَ به ما أُريدَ بقولنا في "نعم" وأخواتها: إنها أحرف جواب، فَرُدَّ هذا أنهم إذا عَدُّوا أحرف الجواب لم يعدُّوها منها، وأنها لا يجوز أن يُقتصرَ عليها وتتركَّ الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب^(٧).

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي في الإيضاح.

(٢) في نسختي المخطوط «أو» وهو خطأ صوابه ما أثبت وهي عبارة ابن الحاجب في الإيضاح

(٣) في النسختين «مثال» وهو خطأ صوابه «سأل» كما في الإيضاح.

(٤) ينظر: الإيضاح (شرح المفصل): (٢/٢٦٣).

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٢٦-أ).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه - للزجاج: (٢/٦٣).

(٧) ينظر: شرح الدماميني (المرج): (٤١/١)، والفتح القريب - للسيوطي، ص: (٢١٢).

.....

والجواب: (أنه ليس المراد واحداً ممّا ذكر، بل ما وَضَحَ لك من معنى الجوابيّة الصادق على كون «إِذَنْ» في المثال المذكور جواباً صادقاً^(١)). انتهى.

الثاني: أن يكون في جواب شرط ملفوظ أو مقدّر، وهو (إِنْ) أو (لَوْ) وعلى الأوّل، فهل المراد أنّها جامعة للجوابيّة والجزائيّة دائماً معاً، وهو ظاهر كلام بعض النحاة^(٢)، أو المراد أنّها لهذا مرة، ولهذا أخرى، وقد يجتمعان، وهو الذي اختاره أبو عليّ الفارسي^(٣).

تنبيه: الشلّويّين^(٤): أبو عليّ عمر بن محمّد الأزديّ، الأندلسيّ، الأشبيليّ، النحويّ، انتهت إليه علوم العربيّة في عصره، فتصدّر للإقراء، وأخذ عنه فضلاء الغرب^(٥) سبعين عاماً، وله تصانيف، منها: «شرح الكتاب»، ولد سنة اثنتين وستّين وخمسمائة، و الشلّويّين بياء موحدّة عربيّة، أو بعضهم يقول: بياء فارسيّة، بين الباء والفاء، كباء أصبهان، وقيل: إنه شلّوبيّنيّ، بياء نسبة، ومعناه بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر^(٦)، وقيل: إنّه منسوب

(١) ينظر: مغني الحبيب: (٢٥٧/١-٢٥٨).

(٢) بل هو فهم أكثر النحاة، كما قال المالقي في رصف المباني، ص: (٦٢).

(٣) لأبي عليّ الفارسي في هذه المسألة رأيان: الأول: أنّها تكون جواباً في موضع، وجزءاً في موضع.

ينظر: الإيضاح العضدي - للفارسي، ص: (٣١١)، وشرحه: «المقتصد» - للرجاني:

(١٠٥٤/٢).

الثاني: ما فهمه الجمهور من كلام سيويّه، وهو أنّها تكون جواباً وجزءاً معاً. ينظر: الإغفال -

للفارسي: (١٦٧/٢)، و شرح الأبيات المشكلة الإعراب - له أيضاً، ص: (٨٣).

(٤) توفي رحمه الله (٦٤٥هـ). تنظر ترجمته في: إنباه الرواة - للقفطي (٣٣٢/٢)، ووفيات الأعيان:

(٤٥١/٣).

(٥) في ب (العرب).

(٦) ينظر: وفيات الأعيان: (٤٥٢/٣).

لحصن أبيض ببلادهم في غرب الأندلس، كما في «المَغْرِب [في]»^(١) تاريخ المَغْرِب»^(٢).

وقال الأذفوي^(٣) في مختصره: (الصَّحِيح فيه عدم النسبة).

قلت: بل الصَّحِيح فيه النسبة؛ لأنه أعلم ببلاده، وقد صحَّحه بالنسبة ياقوت في «معجم البلدان»^(٤)، وهو عمدة في مثله.

فإن قلت: على هذا، هل هي مشتركة بين هذين المعنيين، أو هو معنى واحد شامل لهما بطريق العموم؟

قلت: الظاهر أنَّهما معنيان متغايران، فإذا كان بعد شرط ملفوظ أو مقدَّر، فهي رابطة كالفاء واللام، فإن كانت للجواب والجزاء اللُّغَوِيَّين فهي كـ (لام) السببية وفاء النتيجة، والجملة مستأنفة لا محلَّ لها، أو جواب شرط كغيرها من الجمل الجوابية. والنُّحاة لم يُوضِّحوها توضيحاً تاماً.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كتاب كبير في نحو خمسة عشر مجلداً، لأبي الحسن نور الدين علي بن موسى الغرناطي. (ت ٦٧٣هـ)، ألفه لمحبي الدين محمد بن محمد الجزري. ينظر: كشف الظنون: (١٧٤٧/٢)، واسمه فيه: (المغرب في محاسن حلى أهل المغرب).

(٣) هو جعفر بن تغلب بن جعفر الأذفوي، أبو الفضل، كمال الدين، مؤرِّخ، له اطلاع في الأدب، والفقه، والفرائض، من مصنفاته: «البدر السافر وتحفة المسافر»، و«فرائد الفوائد». (ت ٧٤٨هـ). ينظر: شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي: (١٥٣/٦).

(٤) ينظر: معجم البلدان - لياقوت الحموي: (٣٦٠/٣)، وياقوت هو: ابن عبد الله الرومي الأصل، الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين، مؤرخ، ثقة، من أئمة الجغرافيين، والأدب، واللغة، عاش على نسخ الكتب، ثم بعد ذلك تنقل في البلاد، من مؤلفاته: «معجم الأدباء»، و«معجم البلدان»، و«المبدأ والمآل». (ت ٦٢٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٢٧/٦).

والأكثر أن تكون جواباً لـ (إن)، أو (لو)، ظاهرتين أو مقدّرتين^(١).....

قوله: (والأكثر أن تكون جواباً لـ (إن) أو (لو) .. الخ).

أقول: قال الرضي: (الغالب في «إِذَنْ» تَضُمُّنُ معنى الشرط، وإِنَّمَا قلنا الغالب ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه كما قاله النحاة؛ لأنَّه لا معنى للشرط في قوله تعالى: ﴿فَعَلَتْهَا إِذَا وَآتَا مِنْ الضَّالِّينَ﴾^(٢).

وإذا كانت للشرط، فإن كانت له في الماضي كانت جواباً لـ «لو»، وجاز أيضاً إجراؤها مجزئاً/ «لو» في إدخال اللام في جوابها، كقوله تعالى: ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ﴾^(٣).
أي: لو رَكَنْتَ إليهم لأذقناك، وإن كانت له في المستقبل كانت جواباً لـ «إن»، وجاز استعمال جزائها استعمال جزاء «إن»، فتقترن بالفاء كقوله^(٤):

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَلْتَّ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي^(٥)

أقول: هي لتأكيد ارتباط الجواب بالشرط؛ لضعفه في الآية بحذفه، وفي البيت؛ لكونه إنشأً؛ لأنَّه جملة قسمية.

(١) مغني اللبيب، ص: (٣٠).

(٢) سورة الشعراء، من الآية: (٢٠).

(٣) سورة الإسراء، من الآية: (٧٥).

(٤) بيت من بحر البسيط، للنابغة الذبياني، وهو مطلع معلقته المشهورة:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

ينظر: ديوانه، ص: (٥٦)، والرواية فيه:

مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّئٍ مِمَّا أَتَيْتُ بِهِ

وينظر: خزانة الأدب - للبغدادي: (٤٤٩/٨).

(٥) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٤٠/٤ - ٤١).

قوله: (ظاهرين أو مقدرين)^(١).

قيل عليه: (الوجه إفراد الحال، إذ المعنى أنها تكون جواباً لإحدى هاتين الكلمتين ظاهرة أو مقدرة، وأجيب: بأن «أو» النوعية كالواو في مطابقة الضمير)^(٢).
وصريح كلام الرضوي فيما إذا وقعت جواباً؛ لـ (إن) أو (لو) ظاهرتين، (أنها توكيد لهما؛ لأن «إذن» مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل، بمعنى حرف الشرطين المذكورين مع فعلي الشرط، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد)^(٣).
أقول: هذان جوابان غير مسلمين، وسيأتي ما فيه، وتفصيله في بحث (أو).^(٤)

(١) المغني، ص: (٣٠)، وفيه: (ظاهرتين أو مقدرتين) بالتأنيث.

(٢) القائل والمحيب هو ابن الحنبلي، ينظر: مغني الحبيب: (٢٥٩/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٤١/٤).

(٤) ينظر: المغني ص: (٨٧)، ولم يوف الخفاجي بما وعد.

فالأول^(١) كقوله:

لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(٢)
وقول الحماسي^(٣):

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بَنِ شَيْبَانَا^(٤)

قوله:

(لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ^(٥) إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بَنِ شَيْبَانَا..)

أقول^(٦): قال الشُّرَّاحُ: (لو استشهد هنا بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَا أَمْسَكُمْ ﴾^(٧) كان أولى؛ لجره على عادته في الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ ولأنها في البيت ليست جواباً، وإنما هي بدل من الجواب، وهو قوله: "لم يستبح"^(٨) . واعتذر عنه: (بأنه أثره لما فيه من الغرابة)^(٩) .

قلت: هذا في أول نظرة، وإذا تأملته كان الظاهر أن يُذكر فيما يُقدَّر فيه الشرط؛ لأنَّ عامل البديل مقدَّر على الصحيح، فكان حقه أن يُذكر في القسم الثاني^(١٠) .

(١) هو وقوع (إِذَنْ) جواباً لـ(إِنْ)، أو (لَوْ) ظاهرتين.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لكثير عزة، ينظر: ديوانه، ص: (١٧١)، وكتاب سيبويه: (٤١٢/١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادي: (٧٨/١). ومعنى (لا أقيلها): أي: أطلب منه ما لا اعتراض عليّ فيه ولا قدح.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو لقريظ بن أنيف العنبري. ينظر: شرح ديوان الحماسة - للخطيب التبريزي: (٥/١)، وخزانة الأدب: (٤٤١/٧).

(٤) المغني، ص: (٣٠).

(٥) في (أ) (يستبح) بالياء، وهو جائز.

(٦) كلمة (قوله) زائدة في (ب) قبل (أقول).

(٧) سورة الإسراء، الآية: (١٠٠).

(٨) ينظر: شرح الدماميني على المغني (المرج): (٤٣/١).

(٩) ينظر: معني الحبيب - لابن الحنبلي: (٢٦٧/١).

(١٠) وهو أن تكون (إِذَنْ) جواباً لـ(إِنْ)، أو (لَوْ) مقدرتين.

فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ^(١)، أَوْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ كَانَ فِي حَكْمِ الْعَدَمِ^(٢)، فَتَأْمَلُ^(٣).

قوله عز وجل: ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾^(٤) الآية، تقديره: لو كان معه إله لذهب.. الخ^(٥)، وهو تقدير صناعي لا معنوي^(٦)، وبه صرح القاضي في تفسيره، فقال: (أي: لو كان معه آلهة، كما يقولون، لذهب كل واحد منهم بما خلقه واستبدَّ به، وامتناز ملكه عن ملك الآخرين، ووقع بينهم التَّحَرُّبُ والتَّغَالُبُ، كما هو حال ملوك الدنيا، فلم يكن بيده وحده ملكوت كل شيء، واللازم باطل بالإجماع والاستقراء، وقيام البرهان على استناد جميع الممكنات إلى واجب واحد، فاللزوم مثله، وقد أشار إلى بطلان اللزوم بقوله عقبه: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾^(٧) انتهى.

(١) أي: أن تكون (إِذَنْ) جواب شرط مقدّر.

(٢) أي: من الوجه الأول، وهو أن تكون (إِذَنْ) جواب شرط ظاهر.

(٣) في ب (فتأمله)، وهو الصواب.

(٤) سورة المؤمنون، من الآية: (٩١).

(٥) ينظر: المحرر الوجيز - لابن عطية: (٤/١٥٤)، وشرح المغني (المزج): (١/٤٤).

(٦) لأن تقدير الشرط يوجب إهمال (إِذَنْ)؛ لوقوعها حشواً، ويُجَزَمُ الجواب حينئذ أو يُرْفَعُ، ولا يجوز النَّصْبُ، ولكِنَّهُ قُدِّرَ صناعة؛ ليظهر أن ما بعدها جوابٌ له من حيث المعنى، فتعلّقها بما قبلها صناعة لا معنى. ينظر: شرح الدماميني (المزج): (١/٤٤).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل): (٢/١١٣)، والبيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، قاضٍ مفسّر، نحوي، من مصنفاته: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، و"طوالع الأنوار"، و"لبّ الباب في علم الإعراب". (ت ٦٨٥هـ). ينظر: بغية الوعاة - للسيوطي: (٢/٥٠).

قال الفراء: (حيث جاءت بعدها اللام، فقبلها «لَوْ» مقدرة، إن لم تكن ظاهرة)^(١)

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها.....

وعن الفراء^(٢): (إن عملت كُتِبَت بالالف، وإلا كُتِبَت بالتون؛ للفرق بينها وبين «إِذَا»^(٣)).....

وإذا علمت أن السباق والسباق مقتضى لتقدير الشرط هنا علمت أن ما في الشرح^(٤) عن المرادي: (من أن الظاهر أن اللام هنا في جواب قسم مقدّر قبل «إِذَنْ»^(٥))، لا وجه له. قوله: (قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لَوْ) مقدرة إن لم تكن ظاهرة). قيل عليه: (إن غيره ذهب إلى أن هذه اللام جواب قسم مقدّر/ قبل (إِذَنْ)، وتقدير القسم أولى؛ لكثرتة)^(٦).

وفيه نظر يُعْلَمُ ممّا قبله.

قوله: (وعن الفراء: إن عملت^(٧) كُتِبَت بالالف).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: (١/٢٧٤)، والفراء هو: يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكرياء الفراء، إمام أهل الكوفة في النحو، وأعلمهم به، وباللغة والأخبار والأدب، كان فقيهاً متكلماً، مؤصلاً المذهب الكوفي، قال عنه ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، من مصنفاته: «معاني القرآن» و«المذكر والمؤثّر»، و«المقصود والممدود». (ت ٢٠٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٦/١٧٦).

(٢) ينظر مذهب الفراء في شرح الجمل - لابن عصفور: (٢/١٧٠)، ورصف المياني - لسمالقي، ص: (٦٨).

(٣) المغني، ص: (٣١).

(٤) شرح الدماميني (المزج): (١/٤٤).

(٥) ينظر: الجني الداني - للمرادي، ص: (٣٦٥)، والمرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله، المصري، أبو محمد المرادي، المعروف بابن أم قاسم، إمام في العربية، والفقه وأصوله، والقراءات، له مشاركات في الأدب، واللغة، من مؤلفاته: «شرح التسهيل»، و«شرح المفصل»، و«الجني الداني». (ت ٧٤٩هـ). ينظر: الدرر الكامنة - لابن حجر (٢/٣٢).

(٦) القائل هو ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٢٨-أ). والذي ذهب إلى أن اللام جواب قسم مقدّر هو المرادي. ينظر: الجني الداني، ص: (٣٦٥).

(٧) في ب (علمت)، وهو تحريف.

أقول: ذهب السُّيُوطِيُّ إلى رأي رابع عكس رأي الفراء: (وهو كتابتها بالتُّون إذا عَمِلَتْ؛ لأنَّها حرف كـ «إِنْ» و«لَنْ»، وبالألف إذا لم تعمل؛ لأنَّها اسم منوَّن. وعلى ذلك يُحْمَلُ رسم المصحف؛ لأنَّها لم تقع فيه عاملة).^(١)

قلت: ومنه يُعْلَمُ فسادُ ما نُقِلَ عن الميرد، حيث قال: (أشتهي أن تُكْوَى يَدُ مَنْ كَتَبَ «إِذَنْ» بالألف)^(٢).

وكيف يقول هذا، وهو رسم المصحف^(٣)؟!، والعجب منهم أنَّهم أوردوه من غير اعتراض عليه.

ولا يصحُّ الجواب: بأنَّ رسم المصحف لا يلتزم موافقة القياس، مع قول البصريين: إنَّه جارٍ على القياس.

(١) ينظر: الفتح القريب - للسُّيُوطِي، ص: (٢٢٤)، والسُّيُوطِي هو: عبد الرَّحْمَنِ بن أبي بكر بن محمد، جلال الدِّين السُّيُوطِي، إمام حافظ مؤرِّخ، أديب، لغوي، نحوي، له قرابة (٦٠٠) مصنَّف، اعتزل النَّاس حينما بلغ الأربعين، وخلا بنفسه، فألَّف معظم كتبه، من مؤلفاته: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الأشباه والنظائر»، و«مع الهوامع». (ت ٩١١هـ). ينظر: شذرات الذهب: (٥١/٨).

(٢) نسبه إلى الميرد سماعاً أبو جعفر الثَّحَّاس في إعراب القرآن: (٤٦٣/١).

(٣) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار - لأبي عمرو الداني، ص: (٤٣-٤٤).

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله،
واتصالهما فأمّا قوله:

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ^(١)

فمؤول على حذف خبر (إن)؛ أي: إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ مَا
بعده^(٢)

قوله: (المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، إلى قوله:

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ

نُقِلَ عَنْ س: (أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَهْمِلُهَا - مَعَ اسْتِيفَائِهَا الشُّرُوطَ - دَائِمًا)^(٣).

وعلى اللغة المشهورة، لإعمالها شروط:^(٤)

أحدها: التّصدير، ويُعبّر عنه: بَأَنَّ لَا يَعْتَمِدُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ^(٥).

والثاني: استقبال ما بعدها؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ الْعَامِلِ.

والثالث: اتّصالهما؛ بَأَنَّ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِفَاصلٍ، غَيْرَ مَا سَيَأْتِي مِمَّا يَجُوزُ الْفَصْلُ [بِهِ]^(٦).

(١) البيتان من بحر الرجز، وقائله غير معروف، ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٢٧٤/١)، والمقرب - لابن

عصفور، ص: (٢٨٧)، وشرح شواهد المغني - للسيوطي: (٧٠/١).

والشّطير: البعيد والغريب. ينظر: القاموس المحيط (شطير)، و(أهلك) بكسر اللام مضارع (هلك) بفتحها.

ينظر: المنصف من الكلام - للشمني: (٤٥/١)، والشاهد في البيت: إعمال (إذن) من غير أن تتصدّر.

(٢) المغني، ص: (٣١)، وهذا التأويل للسيراقي. ينظر: شرح الكتاب: (١/لوحه ١٧/أ-ب).

(٣) ينظر: الكتاب: (٤١٢/١).

(٤) ذكر هذه الشروط ابن هشام في المغني، ص: (٣١).

(٥) ينظر: الكافية في النحو - لابن الحاجب، ص: (١٩٤).

(٦) زيادة يقتضيها السياق والمعنى.

ولمَّا ورد عليهم البيت المذكور^(١)، أجابوا عنه، فقال السِّيرافيّ في «شرح الكتاب»: (بأنّه شاذٌّ لا يُحتجُّ به؛ لأنَّ قائله مجهول، لا يُحتجُّ بقوله، فإنَّ صحَّ: فإمَّا أن يُقال: إنّهُ لغة حُمِلَ فيها «إذن» على «لن»، وهي لا تُلغى بِحال. أو نقول: خبر «إن» مقدَّر، أي: إني أدلُّ، وجملة «أهلك» مستأنفة، و«إذن» فيها مُصدِّرة، وشَطِير^(٢): بشين معجمة، وطاء وراء مهملتين، بمعنى: غريب وبعيد^(٣)). انتهى. وقال ابن الحاجب: (إنّه بتقدير: «أقول: إذن أهلك»^(٤)). فهو محكيّ.

وقول الرُّضِيّ: (نَصَبُهُ على الخير مجموع إذن أهلك)^(٥)، مردود؛ لظهور فسادهِ^(٦). وقال الأندلسيّ: («أهلك»: مرفوع، وما بعد «أو» منصوب؛ لأنّها بمعنى «إلا أن»، كقوله: لألزمَنَّك أو تقضيَّني حقِّي)^(٧).

(١) لا تُترَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

(٢) في ب (شطر).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه - للسِّيرافيّ: (١/الوَحْه ١٧/أ-ب)، والسِّيرافيّ هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيّ، أبو سعيد، إمام في النُّحو، واللُّغة، والأدب، كان متعفِّفاً لا يأكل إلا من كَسَبَ يده، من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه»، و«أخبار النُّحويين البصريّين»، و«الإقناع». (ت ٣٦٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٧٨/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب: (٢٠٩/١).

(٥) ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيّ: (٤٧/٤).

(٦) ينظر: شرح الدماميني على المغني (الزج): (٤٥/١).

(٧) ينظر: المباحث الكاملية في شرح الجزولية - للأندلسيّ: (١٦١/١)، رسالة دكتوراه للباحث/ شعبان عبد الوهاب (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، والأندلسي هو: القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو محمد، علم الدِّين اللُّورقيّ، المعروف بالأندلسيّ، إمام في العربيّة، والقراءات، له مشاركة في المنطق، والكلام، من مؤلفاته: «شرح الجزولية»، و«شرح الشاطبية»، و«شرح المفصل». (ت ٦٦١هـ). ينظر: إنباه الرواة: (١٦٧/٤)، والوافي بالوفيات: (١٠٢/٢).

.....

واعلم أن (إِذَنْ) سُمِعَتْ - في حديث صحيح في الصحيحين - زائدة للتأكيد في آخر الكلام كقول عائشة - رضي الله عنها - في حديث بريرة^(١): «لَا هَا اللَّهُ إِذَنْ»^(٢).
ومثله وقع في أحاديث كثيرة صحيحة ثبت بهذا اللفظ، فلا وجه لما قاله الخطابي وغيره: (إِنَّهُ خَطَأً)^(٣).

والصَّوَاب: (لَا هَا اللَّهُ ذَا، على أن الهاء بدل من «واو» القسم، و«ذا» اسم إشارة والتقدير: لا والله يكون ذَا، و«ذا» بمعنى: قسمي ويميني)^(٤)، كما قاله المازني^(٥).

(١) مولاة أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنهما -. ينظر: سير أعلام النبلاء - للذهبي: (٢/٢٩٧).

(٢) الحديث في صحيح مسلم: (٢/١١٤٢)، ورسمت فيه «إِذَا» بالألف، ولم أجده بهذا اللفظ في صحيح البخاري.

(٣) ينظر: معالم السنن - للخطابي: (٣/١٥٩)، والخطابي هو: حمَّد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتِي، أبو سليمان، فقيه، محدث، من مصنفاته: «معالم السنن»، و«إصلاح غلط المحدثين»، و«غريب الحديث»، (ت ٣٨٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢/٢١٤).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة - للأزهري: (١٥/٤٦)، وإعراب الحديث النبوي - للعسكري، ص: (٩٧).

(٥) ينظر: معالم السنن - للخطابي: (٣/١٥٩)، والمازني هو: بكر بن عثمان بن بَقِيَّة، أبو عثمان المازني، أحد أئمة النحو واللغة، برع في التصريف، وصنَّف فيه، بصريُّ المذهب، من مؤلفاته: «التصنيف»، و«الدِّياج»، و«العروض». (ت ٢٤٩هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١/٢٨٣).

فالتُّحَاة مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ خَطَأٌ، صَوَابُهُ مَا ذُكِرَ، وَالْمُحَدِّثُونَ عَلَى خِلَافِهِ، وَالسَّمَاعُ
مَعَهُمْ؛ لثَبُوتِهِ فِي الْحَدِيثِ، وَاتِّفَاقُ الرُّوَاةِ عَلَى الْخَطَأِ، لَا يَصْدُرُ عَنْ جَاهِلٍ فَضْلاً عَنْ فَاضِلٍ.
وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: (إِنَّهُ سُمِعَ وَقُوعُ الْمِضَارِعِ مَجْزُوماً أَيْضاً بَعْدَ «إِذَنْ»، كَقَوْلِ عَدِيِّ^(١))
الْأَزْدِيِّ فِي قَصِيدَةِ أُولَئِكَ:

كَلَّفَنِي الْقَلْبُ فَلَمْ أَجْهَلِ عَهْدَ الصَّبَا فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ

ومنها: / إِنْ تُعْطِنَا شَطْرَ الْحِفَافَيْنِ مَقْطُوعاً لَنَا تَبْلاً إِذَنْ يَفْعَلِ^(٢)

والوجه في تخريجه: (أَنْ «يَفْعَلِ» جَوَابُ «إِنْ» الْمُتَقَدِّمَةِ، أَوْ نَقُولُ: «إِذَنْ» جَازِمَةٌ عَلَى
أَنَّهَا «إِذَا» الشَّرْطِيَّةُ، جَزَمَ بِهَا عَلَى اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ^(٣)). انتهى.
أقول: تَحْصُلُ لَنَا فِي (إِذَنْ) مِنَ الْأَقْوَالِ وَاللُّغَاتِ وَجُوهٌ:
أَحَدُهَا: أَنَّهَا تُلْغَى دَائِماً مَعَ الشُّرُوطِ، وَبَدُونِهَا.
الثَّانِي: أَنَّهَا تَعْمَلُ مُطْلَقاً، أَيْ: تَنْصَبُ بَدُونَ شَرْطٍ.
الثَّلَاثُ: - هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ الصَّحِيحِ - أَنَّهَا تَنْصَبُ بِشَرْطِ تَصْدِيرِهَا، وَاسْتِقْبَالِ
فَعْلِهَا، وَاتِّصَالِهَا بِهَا بِغَيْرِ الْفَاصِلِ الْمَذْكُورِ.
الرَّابِعُ: أَنَّهَا تَقَعُ زَائِدَةٌ غَيْرُ عَامِلَةٍ فِي آخِرِ الْكَلَامِ بَعْدَ قَسَمٍ صَرِيحٍ.
الخَامِسُ: أَنَّهُ يُجْزَمُ بِهَا بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ مَلْفُوظَةً، أَوْ مَقْدَّرَةً.
هَذَا مُحْصَلُ مَا قَالَهُ نَحْوَةُ الْبَلَدِينَ وَغَيْرِهِمْ، فَاعْرِفْهُ، فَإِنَّهُ مِمَّا يُعْصُ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِذِ.

(١) فِي ب (عَدُوِي).

(٢) هَذَا الْبَيْتُ وَالَّذِي قَبْلَهُ مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ، وَهُمَا لِعَدِيِّ الْأَزْدِيِّ، يَنْظُرُ: مُنْتَهَى الطَّلَبِ - لَا بِنِ الْمُبَارَكِ:
(٣٠٤/٨ - ٣٠٥)، وَشَطْرَ الْحِفَافَيْنِ: مَوْضِعٌ، وَ(تَبْلاً): حَقْدٌ، أَوْ عِدَاوَةٌ، وَالشَّاعِرُ هُوَ: عَدِيُّ بَنِ
وَدَاعِ الْعَامِلِيِّ، مِنْ بَنِي الْعَقِي بَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكٍ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مَعْمَرٌ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَأَسْلَمَ
وَغَزَا، قِيلَ: إِنَّهُ عَاشَ ثَلَاثِمِائَةَ سَنَةٍ. يَنْظُرُ: الْمَعْمَرُونَ وَالْوَصَايَا - لِلْسَّجِسْتَانِي، ص: (٤٨)، وَمُنْتَهَى
الطَّلَبِ مِنْ أَشْعَارِ الْعَرَبِ - لَا بِنِ الْمُبَارَكِ الْبَغْدَادِي، (٣٠٤/٨).

(٣) يَنْظُرُ: الْفَتْحُ الْقَرِيبُ - لِلْسِّيُوطِيِّ، ص: (٢٤٨).

وأجاز ابن عصفور: **الفصل بالظرف^(١)**، وابن بابشاذ^(٢): **الفصل بالتداء**
وبالدعاء^(٣).....

قوله: (ابن بابشاذ).

هو الإمام أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري النحوي، صاحب التصانيف
الجليلة، والآثار الجميلة.

قال الفاضل الحلبي: (قَدِمَ بغداد تاجراً في الجوهر، وأخذ عن علمائها، ثم أتى مصر فَرُتِبَ
في كَتَبَةِ ديوانها، ومكث بها إلى أن تُوفِّيَ مُتَرَدِّياً من سطح جامع عمرو، في رجب، سنة تسع
وستين وأربعمائة)^(٤).

وبابشاذ: علم منقول من التركيب التوصيفي^(٥)، ومعناه: مسرور، وأبو السرور، فلا
وجه لقول الفاضل المذكور: إنها مركبة من كلمة عربيّة وكلمة عجميّة^(٦)، يعني أنّه
كـ(رُوزْمَرَة)، على عكس ترتيبه.

(١) ينظر: المقرب - لابن عصفور، ص: (٢٨٧)، وابن عصفور هو: عليّ بن مؤمن بن محمد، الحضرمي
الإشبيلي، أبو الحسن، الشهير بابن عصفور، حامل لواء النحو والعربيّة في الأندلس في عصره، إمام
محقق مدقق في العلل النحويّة، من مؤلفاته: «المقرب»، و«شرح جمل الزجاجي»، و«المتع».
(ت ٦٦٩هـ). ينظر: فوات الوفيات - لابن شاكر: (١٠٩/٣).

(٢) ينظر: شرح الجمل - لابن بابشاذ: لوحة (١١٦/ب).

وتنظر ترجمته في: وفيات الأعيان - لابن خلكان: (٥١٥/٢)، وإنباه الرواة - للقفطي: (٩٥/٢).

(٣) المغني، ص: (٣٢).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٢٩-أ).

(٥) أي: أن أصله مركّب وصفيّ من: باب السرور، أو باب الفرح. ينظر: مغني الحبيب - لابن
الحنبلي: (٢٧٧/١-٢٧٨).

(٦) المراد به، ابن الحنبلي، ينظر: مغني الحبيب: (٢٧٨/١)، ولم يسبق له ذكر.

(وانظر ذالها معجمة أو مهملة، مُخَفَّفَةٌ أو مُشَدَّدَةٌ، وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة؟) ^(١). انتهى، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِبَابِ الْفَرْحِ ^(٢).

ويحتمل عندي: أَنَّهُ مُخَفَّفٌ (باباً). بمعنى: أب، وهو مُتَّصِلٌ فِي الرَّسْمِ لَا مُفْصَلٌ.

قال: (وَمِمَّا يُحَقِّقُ الْإِعْجَامَ وَالْإِهْمَالَ قَوْلُ ظَهِيرِ الْفَارِيَّابِيِّ ^(٣):

احْفَظُوا الْفَرْقَ بَيْنَ ذَالٍ وَذَالٍ فَهُوَ رُكْنٌ فِي الْفَارِسِيَّةِ مُعْظَمُ
كُلُّ مَا قَبْلَهُ سَكُونٌ بِلَا وَايٍ ^(٤) فَذَالٌ وَمَا سِوَاهُ فَمُعْجَمٌ ^(٥)

وفي معناه قولي:

إِنْ تَلَّتِ الذَّالَ صَحِيحاً سَاكِناً أَهْمَلَهَا الْفَرَسُ وَإِلَّا أَعْجَمُوا ^(٦)

أقول: هذه قاعدة لسان الفرس القديم، وأمّا الآن فليس في كلامهم ذال معجمة إلا في أربع كلمات معلومة عندهم ^(٧).

(١) ينظر: منتهى أمل الأريب - للحلي: (لوحة ٢٩-أ)، وقد أفاده من الدماميني في المزج: (٤٥/١).

(٢) أفاده من ابن الحنبلي، ينظر: مغنى الحبيب: (٢٧٨/١).

(٣) في ب: (ظهر الفارياني). وهو تصحيف.

(٤) أي: بدون حروف العلة (الواو، والألف، والياء).

(٥) الببتان من بحر الخفيف، وهما للفارياني، ينظر: مغنى الحبيب - لابن الحنبلي: (٢٧٨/١)، وتاج العروس - للزبيدي/ (نمرود) (٥١٩/٢)، ورواه: "بلا واو"، والفارياني هو: عبد الصمد بن محمود الفارقي، ظهر الدين الفارياني، متكلم أصولي، من مصنفاته: "شرح طوابع الأنوار"، و"شرح منهج الأصول". توفي بعد (٥٧٠ هـ). ينظر: كشف الظنون: (١١٦/٢)، وهديّة العارفين: (٥٧٤/١).

(٦) البيت من بحر الرجز، وقائله ابن الحنبلي، ينظر: مغنى الحبيب - له: (٢٧٨/١).

(٧) لعل هذا في عصر الخفاجي، أما في عصرنا فلا توجد كلمات بالذال، ولكن هناك ثلاث كلمات تنطق بالذال والذال، وهي: «أذَر» بمعنى النار، و«كَذَار» بمعنى المرور مصدر الفعل مَرَّ، و«كَذَشْتُ» بمعنى الفعل مَرَّ، ينظر: لغة نامه، لعلّي أكبر دهخدا (١١٤٥٩/٨).

إن. المكسورة الخفيفة.^(١)

قوله: («إن» المكسورة الخفيفة)، وفي نسخة (المُخَفَّفَة)، أي: من الثَّيْلَة.
 فإن قلت: هذا فيما كان مُثْقَلًا ثُمَّ خُفِّفَ، ظاهر، كـ (إنَّ) المشدَّدة إذا خُفِّفَتْ، أمَّا
 (إن) الخفيفة وَضْعًا كـ (إن) الشرطيَّة، فلا.
 قلت: قال الش: (إنَّه من «فَعَّلَ» الَّذِي لِلنَّسْبَةِ)^(٢)، كـ «فَسَقَّتُهُ» إذا نسبته لِلْفِسْقِ،
 وَسَمَّيْتُهُ بِهِ، فَيَصْدُقُ عَلَى الْأَقْسَامِ كُلِّهَا بَلَا تَكْلُفٍ، وَلَا تَحَوُّزٍ^(٣).
 وقول/ الفاضل الحلبي: (إنَّه إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا بِتَكْلُفٍ - فَأَنَّ يُرَادَ بِهِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ
 التَّخْفِيفِ حَقِيقَةً، أَوْ اعْتِبَارًا مِنْ تَنْزِيلِ الْمَعْدُومِ الْمُمْكِنِ مَنْزِلَةَ الْمَوْجُودِ)^(٤) - تَكْلُفٌ مِنْ
 غَيْرِ دَاعٍ لَهُ.

وهنا أمران:

الأول: أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي قَلْبَهُ، لِلْاِسْتِقْبَالِ.
 قال الش: (هذا في غير "كَانَ"، فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى مُضِيِّهَا، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا الشَّرْطُ، نَحْوُ:
 ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٥)، ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِيعُصُهُ﴾^(٦)، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ «كَانَ» بِهَذَا؛

(١) المغني، ص: (٣٣).

(٢) في ب (الذي النسبة)، وهو خطأ.

(٣) ينظر: شرح الدماميني (المزج): (٤٦/١)، وكذا في شرحه الآخر: تحفة الغريب، ص: (٣٣).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٢٩-أ).

(٥) المائدة: (١١٦).

(٦) يوسف: (٢٦).

.....

لأنه وُضِعَ للزَّمن الماضي فقط، دون سائر الأفعال النَّاقِصة، وهو مذهب الميرد^(١).
والصَّحيح أنَّها كغيرها من الأفعال، وهو مذهب الجمهور فيها، وفي غيرها من أدوات
الشَّرْط غير (لَوْ)^(٢)، ألا ترى قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾^(٣).

وقال ابن الحاجب: (الفعل الواقع شرطاً يشمل الماضي والمستقبل، لا الماضي وحده نحو:
﴿وَإِنْ تَوَّابُونَ وَتَتَّقُوا﴾^(٤)، وكذا ما في معناه، نحو: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ
جَنَّاتٍ﴾^(٥)، والعُرف في نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾^(٦) يقتضي التكرير^(٧). انتهى محصل ما
ذكره في الشرح^(٨).

أقول: الظاهر ما قاله الميرد في (كَانَ) خَاصَّةً، وأَنَّهُ أَغْلِبِيٌّ لَا كَلْبِيٌّ، وَأَنَّهَا فِي عُرْفِ اللُّغَةِ
تفيد الاستمرار، نحو: كان الله غفوراً رحيمًا، كما ذكره ابن جني في إعراب الحماسة^(٩).

(١) ينظر: الأصول في النحو - لابن السراج: (١٩٠/٢)، وذكر فيه أَنَّهُ يحسب أن الميرد رجع عن قوله
هذا، والتَّوطئة - لأبي علي الشلوبيني، ص: (١٣٨)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (١٥٦/٨)،
وشرح الكافية - للرضي: (١١٥/٤).

(٢) ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (١٥٦/٨)، وارتشاف الضرب: (٥٦٣/٢)، وهمع الهوامع:
(٣٢٣/٤).

(٣) المائدة: (٦). والمراد أن الشرط في هذه الآية يكون مستقبلاً، مع أنه قد دخل على (كان).

(٤) محمد: (٣٦).

(٥) الطلاق: (١١).

(٦) النساء: (٤٣)، والمائدة: (٦).

(٧) ينظر: شرح الكافية - لابن الحاجب: (٢٨٢/٣-٢٨٣).

(٨) شرح المغني (المزج) - للدماميني: (٤٦/١-٤٧).

(٩) لم أقف عليه في الجزء المخطوط من التنبيه - لابن جني.

تَرَدُّ^(١) على أربعة أوجه:
 الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية
 ومن ذلك: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٢)، أي: وما من أحد من
 أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به^(٣).....

وأصل وضعها، وسائر أدوات الشرط غير (لو)، أنَّها تفيد تعليق مضمون جملة
 بحصول^(٤) أخرى، وإذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، وإذا دخلت على ماضي
 قلبته مستقبلاً.

قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾، أي: ما [من]^(٥) أحد من أهل الكتاب
 الخ.

قيل عليه: (إنَّ ظاهره أنَّه بيان لإعراب الآية، وأنَّ الصَّفة المبقاة هي الظرف، والتَّفريغ في
 الخبر)^(٦).

فتردُّ عليه: (أنَّ الموصوف بجملة أو ظرف لا يجوز حذفه، إلا إذا كان بعض اسم مجرور
 بـ«من»، أو «في» قبله، كما صرَّح به النُّحاة^(٧))، وهو هنا بعض مجرور بعده لا قبله، والنَّعت
 لا يتقدَّم على منعوته، نعم لو كان الشرط كونه بعضاً منه مطلقاً، أي: تقدَّم أو تأخَّر لم يكن

(١) الضمير يعود على «إن» المكسورة الخفيفة.

(٢) النساء: (١٥٩).

(٣) المغني، ص: (٣٣).

(٤) في ب (محصول).

(٥) ساقطة من نسختي المخطوط، ومثبتة في المغني.

(٦) ينظر: مغني الحبيب - لابن الحنبلي: (٢٨١/١).

(٧) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٢٣/٣)، و شرح الكافية - للرضي: (٣٢٥/٢)، وأوضح

المسالك - لابن هشام: (٢٨٦/٣).

.....

عليه غبار، والمذكور في جواهر القرآن^(١)، وفي شرح السعد للكشاف^(٢): «أن الظرف المذكور صفة للمبتدأ المقدّر»، فكأنهما لم يشترطا تقدّم الجرور. والعجب من المرادي، حيث أورد الآية مثلاً لما التعت فيه جملة، مع اشتراطه تقدّم الجرور، وذهب الزمخشري والقاضي إلى أن تقدير الآية: «وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، على أن ليؤمنن» جملة قسمة، أي: مقسم عليها، صفة موصوف محذوف^(٣). وعلى هذا فالظرف خبر مقدّم، والموصوف مبتدأ محذوف قامت صفته مقامه لا فاعل الظرف؛ لاعتماده على النفي، كما قاله التفتازاني في شرح الكشاف؛ لأن الفاعل لا يحذف^(٤)، ويجوز أن يكون هذا مراد المص، ولا يتجه عليه إشكال، ويكون قوله: «أي: وما أحد الخ»: بيان للمعنى لا للإعراب/، لكن يردّ عليه: أنه يسوّدي إلى وقوع التّفريغ في الصّفات، وهو غير جائز^(٥)، وحكى السعد في شرح المفتاح: اتّفاق النّحاة عليه^(٦).

وهو مردود بشهرة الخلاف فيه، وهو يقتضي الجواز^(٧).

-
- (١) ينظر: جواهر القرآن - وهو كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج - وهو في الحقيقة لجامع العلوم أبي الحسن علي الأصفهاني، ينظر: الكتاب المنسوب للزجاج، ص: (٢٩٠-٢٩١).
- (٢) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: لوحة (٢٠٣/ب).
- (٣) ينظر: الكشاف - للزمخشري: (١/٦٢١)، وتبعه البيضاوي في تفسيره (أنوار التنزيل): (٢٥٥/١).
- (٤) ينظر: مغني الحبيب - لابن الحنبلي: (١/٢٨٤).
- (٥) هذا ما قاله ابن هشام في المغني، ص: (٤٧٨)، وينظر: شرح الدماميني على المغني (المسج): (٤٨/١).
- (٦) ينظر: شرح مفتاح العلوم - للتفتازاني: (لوحة ١٠٦/ب).
- (٧) ينظر: الكشاف - للزمخشري: (٢/٥٣٤)، وإملاء ما من به الرحمن - للعكيري: (٢/٧٢).

والأظهر أنه بيان للإعراب، ويُقَوِّيه منع أبي حيان كَوْن ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ صفة لـ «أحد» المقدَّر بعد الظَّرف، وقَطْعُهُ بأنَّه مع قَسَمِهِ المقدَّر خير؛ لأنَّه محطُّ الفائدة بخلاف الظَّرف.^(١) ومنهم من قال التَّقدير: (ليس من أهل الكتاب أحدٌ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ به، فجعله صفة لـ «أحد» مقدَّر).^(٢) انتهى.

(ومنهم من قدَّر في الآية «مَنْ» الموصولة^(٣)، كما صرَّح بها في قوله تعالى^(٤): ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾)^(٥). انتهى. وقال أبو حيان: إنه بعيدٌ جداً.^(٦)

وما ذكره المص من أمالي ابن الشَّجري^(٧).

أقول: هذا ما قاله النُّحاة، وشُراحُ هذا الكتاب، وكلامهم فيه مضطرب. وبيانه: أنَّهم جعلوا في الكلام مُقدَّراً حُذِفَ، وبقيتُ صفتُهُ، فلمَّا ورد عليه أن شرطه تَقَدُّمُ مجرور بـ (مِنْ) أو (فِي) صادق عليه، أُجيب بأنَّ الشرط وجود ذلك المجرور تقدُّم أو تأخُّر، وهو موجود هنا فلا إشكال فيه.

(١) ينظر: البحر المحيط - لأبي حيان: (٣٩٢/٣).

(٢) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٢٩-ب، ٣٠-أ).

(٣) هذا مذهب الكوفيين، ينظر: معاني القرآن - للفرَّاء: (٢٩٤/١)، وإعراب القرآن - لأبي جعفر النحاس: (٥٠٣/١).

(٤) آل عمران، من الآية: (١٩٩).

(٥) ينظر: الفتح القريب، ص: (٢٦٠).

(٦) لم أقف على قول أبي حيان فيما اطلعت عليه من كتبه، ونقله عنه السيوطي في الفتح القريب، ص:

(٢٦٠)، وضعَّف هذا المذهب البصريون؛ لأنَّ الصَّلَّةَ بعض الموصول، ولا يجوز حذف بعض

الاسم. ينظر: إعراب القرآن - للنَّحاس (٥٠٣/١)، والفريد في إعراب القرآن المجيد - للمُنْتَجِب

الهمذاني: (٨١٧/١).

(٧) ينظر: أمالي ابن الشَّجري: (١٤٥/٣).

فقول الشُّمْنِيِّ: إِنَّهُ وَهْمٌ^(١)، وَهْمٌ.
وهذا ما قاله السَّعْدُ^(٢)، والدَّمَامِينِي فِي الشَّرْحِ^(٣)، والمقدَّر مبتدأ خبره مقدَّم، أو فاعلٌ
للظَّرْفِ المعتمد على النَّفْيِ^(٤).
وَرَدُّ الفاضل الحليّ له: (بأنَّ الفاعل لا يحذف)^(٥)، غفلةً منه؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حذفه في
مواضع، منها: الاستثناء المفرغ كالَّذِي نحن فيه.
وأما التَّفْرِيعُ فِي الصِّفَاتِ ففيه خلاف:
منهم مَنْ مَنَعَهُ^(٦)، ومنهم مَنْ جَوَّزَهُ كالزَّخَشَرِيِّ^(٧)، وأبي البقاء^(٨).
فقول السَّعْدِ فِي شرح المفتاح: (إِنَّهُ مَمْنُوعٌ بالإجماع)^(٩)، غير مسلم، وسيأتي الكلام
عليه في آخر الباب الثَّانِي.
وضمير (به) راجع لعيسى، وضمير موته لأحد، أي: ما أحد من اليهود والنَّصَارَى إِلَّا
يؤمن قبل موته بأنَّ عيسى عبدُ الله ورسوله، وأنَّ هذا الإيمان لا بُدَّ من^(١٠) وقوعه من كلِّ
أحد، ولو حين تزهق روحه، ولا ينفعه إيمانه.

-
- (١) ينظر: المنصف من الكلام - للشُّمْنِيِّ: (٤٨/١).
(٢) ينظر: حاشيته على الكشف: (لوحة ٢٠٣-ب).
(٣) ينظر: المزج: (٤٨/١).
(٤) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشف: (لوحة ٢٠٣-ب).
(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٢٩-أ).
(٦) ابن هشام، ينظر: المغني، ص: (٤٧٨).
(٧) ينظر: الكشف: (٥٣٤/٢).
(٨) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن: (٧٢/٢).
(٩) لعلَّ الخفاجي يريد نقل الجواز بالإجماع لا المنع، وهذا ما حكاه التفتازاني في شرح المفتاح:
(لوحة ١٠٦-ب).
(١٠) في ب (عن).

وقيل: الضميران لعيسى - ﷺ، والمعنى: أنه إذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة، ويمكث حتى يموت، ويدفن مع النبي - ﷺ -^(١).

تنبيه: هذه الآية مما خفي معناها على كثير، وكنت أتوقف في المراد بها ثم رأيت في بعض التفاسير أن شهر بن حوشب^(٢) قال: قال لي الحجاج: آية في كتاب الله ما قرأتها إلا خالج في نفسي منها شيء.

قلت: ما هي؟ فقرأ هذه الآية، ثم قال: إني لأوتى بالأسير من اليهود والنصارى فأمر بضرب عنقه، فما أسمعه يتكلم بشيء.

فقلت: إن اليهودي^(٣) إذا حضره الموت ضربت الملائكة وجهه ودبره، وقالوا له: يا عدو الله، أتاك عبد نبي، فكذبت به، فيقول: إني آمنت بأنه عبد نبي، فيؤمن حيث لا ينفعه إيمانه، ويؤتى بالنصراني، فيفعل به كذلك، فيؤمن حيث لا ينفعه إيمانه، فقال الحجاج: من حدثك بهذا يا ابن حوشب؟، فقلت: محمد بن الحنفية^(٤)، فجلس وكان متكئاً، ونكت^(٥) في الأرض - بقضيب في يده - ساعة، ثم قال: أتيت به من عين صافية، أي: جئت به من معدنه.^(٦)

(١) تنظر آراء المفسرين المختلفة في معنى الآية، وفي المراد من الضميرين في: تفسير ابن جرير الطبري: (٢٢-١٨/٦)، والمحرق الوجيز - لابن عطية: (١٣٤/٢)، والبحر المحيط - لأبي حيان: (٣٩٢/٣) - (٣٩٣).

(٢) شهر بن حوشب الأشعري، فقيه، قارئ، من رجال الحديث، كان يتزياً بزي الجند، ولي بيت المال مدة، وهو متروك الحديث. (ت ١٠٠هـ). ينظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر: (٣٦٩/٤).

(٣) في نسختي المخطوط: (اليهود) والصواب ما أثبت.

(٤) هو محمد بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الهاشمي، القرشي، أبو القاسم، المعروف بابن الحنفية، نسبة لأمه، أحد الأبطال الشجعان الأشداء في صدر الإسلام، كان واسع العلم ورعاً تقياً.

(ت ٨١هـ). ينظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد: (٦٦/٥).

(٥) بمعنى: ضرب في الأرض بقضيب فأثر فيها. ينظر: القاموس المحيط (نكت).

(٦) ينظر هذا الخبر في الكشف - للزمخشري: (٦٢١/١-٦٢٢).

ومثله^(١) ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٢)
 وخرّج جماعة - على - إن: النافية - قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَنَعْلَمَنَّ﴾^(٣)، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ
 لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾^(٤)، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ
 فِيهِ﴾^(٥)، أي: في الذي ما مكنّاكم فيه، وقيل: زائدة^(٦)، ويؤيد الأول^(٧): ﴿مَكَنَّهُمْ فِي
 الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمْكِنْ لَكُمْ﴾^(٨)

وقال عكرمة: (لا تخرج نفس اليهودي حتى يؤمن بمحمد ﷺ - فالضمير لمحمد ﷺ -،
 وقيل: ليؤمنن به، أي: بالله، وقال قتادة^(٩) وجماعة: الضمير في موته، لعيسى، قال ابن
 عباس: إذا نزل إلى الأرض لا يبقى يهودي، ولا نصراني إلا آمن به^(١٠). انتهى.
 قوله: (﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ الآية).
 فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، أي: إن أحد منكم، أو إن منكم أحد، وفيه
 البحث الذي في الآية التي قبل هذه الآية.

(١) أي: مثل حذف المبتدأ مع بقاء صفته، كما في آية النساء السابقة.

(٢) مريم: (٧١).

(٣) الأنبياء: (١٧).

(٤) الزخرف: (٨١).

(٥) الأحقاف: (٢٦).

(٦) ينظر: الأمالي - لابن الشجري: (١٤٤/٣).

(٧) الأنعام: (٦)، والأول هو كون «إِنْ» نافية.

(٨) المغني، ص: (٣٤-٣٥).

(٩) هو: قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري، أبو الخطاب، مفسر حافظ، من أجلّاء التابعين،
 من أحفظ أهل البصرة، وكان رأساً في العربية ومفردات اللغة، وأيام العرب وأنسابها.
 (ت ١١٨ هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ - للذهبي: (١١٥/١).

(١٠) ينظر: تفسير الطبري: (١٨/٦-٢١)، وعكرمة هو: ابن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله مولى
 ابن عباس، تابعي جليل، من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، طاف البلاد وأفاد من العباد،
 (ت ١٠٥ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٦٥/٣).

قوله^(١): (وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ: قوله عز وجل^(٢): ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ﴾؛

للتصريح^(٣) بالتلّفي فيها كما في تلك الآية، على جعلها نافية، والقرآن يُفسّرُ بعضه بعضاً،

ففي الآيتين تصريح بأن تمكين غيرهم كان أقوى منهم ولم يُفدّهم شيئاً.

وقوله في التعليق: (إنّه لا يظهر هذا التأييد؛ لأنّ الأولى على تقدير زيادة «إن» لا ينافيها

الثانية؛ لأنّ «ما» فيها^(٤) موصوفة أو مصدرية زمانية، أي: مُدّة عدم تمكينكم، وفي الأولى

موصولة، أي: مكّناهم في الذي مكّناكم فيه، فلا تعرّض فيها لصفة التمكين، ولا^(٥) المُدّة،

فحمل «إن» على الزيادة لا يوجب تعارضاً بينهما^(٦).

قد ردّه الفاضل الحلبي: (بأنّه غير ظاهر، فإنّ التعرّض للتمكّن فيه يستلزم التعرّض

للتمكين فيه، فيستفاد أنّه مكّنه تمكيناً لم يتعرّض فيه لزيادة، ولا لعدمها^(٧)).

أقول: يعني: أنّه لمّا لم يتعرّض في الأولى لصفة ولا مُدّة، كان ذلك مسكوتاً عنه، صادقاً

على المساواة والزيادة، وصفاً ومُدّة، فيحمل على الثاني؛ ليتّحدا معنى، ويسلم من التكرار،

فيكون أكثر فائدة، وأتمّ عائدة، فلا تعارض.

(١) كلمة «قوله» ساقطة من (ب).

(٢) عبارة: (قوله عز وجل) ليست في كتاب المغني.

(٣) في ب (التصريح).

(٤) أي: في الآية الثانية.

(٥) في ب (وإلا).

(٦) ينظر: تعليق الدماميني على المغني (الحاشية المصرية)، (لوحة ١١-أ، ب).

(٧) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٣٠-أ).

وقيل: بل هي ^(١) في الآية ^(٢) بمعنى (قَدْ) ^(٣)، وإن من ذلك: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ ^(٤)
وقيل في هذه الآية: إِنْ التَّقْدِيرُ: وَإِنْ لَمْ تَنْفَعِ ^(٥).....

قوله: (وقيل: هي في الآية بمعنى قَدْ) ^(٦).

مَرْضَةٌ ^(٧)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ بِهَا الْمَعْنَى فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ.
وقول الفاضل الحلبي: (إِنَّهُ لَا يَنَاقِي أَنَّ يَكُونُ الْمُتَقَدِّمُونَ مُكُونًا فِي قَدْرِ زَائِدٍ عَلَى
الْمُخَاطَبِينَ أَيْضًا) ^(٨).

أقول: هذا هو الذي قاله في التعليقة ^(٩) بعينه، فكأنَّه غَفَلَ عَمَّا قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنْفَاءً،
فاعرفه.

قوله: (وقيل: التَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى وَإِنْ لَمْ تَنْفَعِ) ^(١٠) الخ ^(١١).
قال الشَّ: («إِنْ» عَلَى هَذَا، لَيْسَتْ لِحَقِيقَةِ الشَّرْطِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ
مَشْرُوطًا بِالشَّيْءِ وَنَقِیْضِهِ) ^(١٢).

(١) أي: (إِنْ).

(٢) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾.

(٣) القائل بأنَّ (إِنْ) فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى (قَدْ) الْكَسَائِي مِنْ الْكُوفِيِّينَ. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٣٠-ب)،
وقطرب من البصريين. ينظر: الأمالي - لابن الشجري: (٤٧٦/٢).

(٤) الأعلى، الآية: (٩).

(٥) المغني، ص: (٣٥).

(٦) نصّ ابن هشام: «وقيل: بل هي....».

(٧) أي: جاء بصيغة: قيل.

(٨) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٣٠-ب).

(٩) ينظر: تعليق الدماميني على المغني: (لوحة ١١ - أ، ب).

(١٠) فِي نَسَخَتِي الْمَخْطُوطِ «يَنْفَعُ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ، وَالْقَائِلُ هُوَ الْبُغْوِيُّ. ينظر: تفسيره (معالم
التنزيل): (٤٧٦/٤).

(١١) كَذَا فِي النِّسَخَتَيْنِ، وَفِيهِ مَخَالَفَةٌ لِنَصِّ الْمَغْنِيِّ.

(١٢) ينظر: المزج - للدماميني: (٤٩/١).

وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجَّة^(١).

وأجيب: (بأنَّ الشرط: إمَّا أصولي، وإمَّا نحوي، والضرورة مُسلَّمة في الأوَّل دون الثاني، فإنَّه يصحُّ: إن جئت وإن لم تجئ أكرمك؛ لأنَّ المراد: أكرمك على كلِّ حال^(٢)، وسيأتي في الباب الثاني^(٣)، و(إن) هذه تُسمَّى وصليةً ومُتَّصلة^(٤)، وهي في الأكثر تقترن بواو اعتراضية، أو حالية، أو عاطفة، وقد لا تقترن بها، كما فصلَّ في كتب العربية^(٥).

[قوله]^(٦) (وقيل: إنما فعل ذلك^(٧) بعد أن عمَّهم بالتذكير، ولزمتهم الحجَّة).

وجعل المحشِّي هذا الوجه أوَّل وجهين في الكشف^(٨)، حيث قال: (فإن قلت: كان الرسول مأموراً بالذِّكرى نفعت أو لم تنفع، فما اشتراط النَّفع؟

قلت: هو على وجهين:

أحدهما: أنَّ الرسول قد استفرغ مجهوده في تذكيرهم، وما كانوا يزيدون على ذلك، إلَّا طُغياناً وعُتُوًّا، ويزداد جدُّه في تذكيرهم، وحرصه عليه، ف قيل له: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾^(٩) ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾^(١٠)، وذلك بعد إلزام الحجَّة لهم بتكرير التَّذكير^(١١).

(١) المغني، ص: (٣٥).

(٢) المجيب هو الشمي، ينظر: المنصف من الكلام: (٤٩/١).

(٣) ينظر: المغني، ص: (٥٢٠)، حيث قال ابن هشام: «وإنما جاز: "لأضربته إن ذهب وإن مكث"؛ لأن المعنى: لأضربه على كلِّ حال؛ إذ لا يصح أن يشترط، وجود الشيء وعدمه لشيء واحد».

(٤) ينظر: المزج: (٤٩/١).

(٥) ينظر: المطول - للتنازلي، ص: (١٦٣)، والمنصف من الكلام - للشمي: (٤٩/١ - ٥٠)، ومغني الحبيب: (٢٩٣/١ - ٢٩٤).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) خالف عبارة المغني.

(٨) والحقيقة أنه أوَّل وجهين ذكرهما الزمخشري في كشفه، ينظر: الكشف: (٧٤١/٤)، والمحشي هو الشُّمِّي. ينظر: المنصف: (٥٠/١).

(٩) ق: (٤٥).

(١٠) الأعلى، الآية: (٩).

(١١) ينظر: الكشف - للزمخشري: (٧٤١/٤)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ٣١ - أ).

وهذا، كما ترى، صريحٌ في إلزام الحجة لهم بتكرير التذكير.
وما نقله المص، ظاهره أنه لزوم الحجة لهم بعموم التذكير، لا تكريره فأني يتحدّ
الوجهان؟، كذا قيل.^(١)

أقول: ليس في كلام الزمخشري شيء مما ذكر، فإن ما ذكر، كما نقله المعترض^(٢)،
ليس فيه إلا أنه كان يزداد جدّه، وحرصه على التبليغ، وهو صادق على التكرير والتعميم،
وهو أقرب إلى التكرير مما قاله المعترض، فأنجّه ما قاله بلا شبهة.

تنبيه: قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٣) الآية، قال بعض المدقّقين: (ورود
جهنّم على مراتب، فإنّ الأنبياء والأولياء والمؤمنين يدخلون الجنة بلا عذاب، فإذا قامت
القيامة وقفوا أحوالهم بما كسبت أيديهم، فلم يروا عملاً يستحقّون به رحمة الله، فظنّوا أنّ
الله لا يرحمهم إلا بعد استحقاق التعذيب لسبق القضاء به؛ لأنّ الله لا يعطي شيئاً لمن لا
يكون أهلاً له، فأنجاهم بإدخالهم الجنة، فقد وقع ما ظنّوا فرضاً، وأمّا عصاة المؤمنين الذين
يدخلون دار العذاب، ثمّ أنجاهم الله، فيجزّون بالنار إلى وقتٍ معلومٍ ينجيهم، وأمّا الكفّار،
فيردّونّها، ويخلّدون فيها)^(٤). انتهى.

(١) ينظر: مغني الحبيب - لابن الحنبلي: (٢٩٨/١).

(٢) المعترض هو الدماميني، كما مرّ سابقاً.

(٣) مريم: (٧١).

(٤) لم أتمكن من معرفة صاحب هذا القول.

ومثل هذا البحث^(١) في قوله تعالى^(٢): ﴿لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣).....

قوله: ﴿لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي...﴾.

فأصله: لكن أنا هو الله ربِّي، حُذِفَتْ همزته اعتباطاً، وأدغمتْ نون (لَكِنْ) في نون (نَا) وأُثْبِتَتْ أَلْفُه إجراءً للوصول مُجَرِّى الوقف.

وقال الْمُحَشِّي: (وهو فصيح بخلاف «أنا»، فإنه غير فصيح؛ لأن الألف تدلُّ على أنَّ أصله «لَكِنْ أنا»، وهو بدونها يلتبس بـ «لَكِنْ» المشددة)^(٤).

وَنُوقِشَ: (بأنه لا يخلو عن شيء؛ إذ لا لبس مع وقوع الضمير المنفصل بعده)^(٥). ومن ثَمَّ قيل: (إنَّها في الآية ليست المشددة، وألفها إشباع، ويدفع أيضاً كونها «لَكِنْ» المشددة، واسمها ضمير شأن محذوف -أي: لكنه هو الله ربِّي- أنَّ حذف ضمير الشأن منصوباً بغير «أن» المفتوحة المخففة ضعيف، أو ضرورة، لا يجوز أن يُخَرَّجَ القرآن على مثله، ووقفهم عليه^(٦) بالألف، يأباه)^(٧).

(١) وهو أنَّ حركة الهمزة نقلت إلى النون السابقة، ثم أسقطت الهمزة، وأسكنت النون، ثم أدغمت.

(٢) الكهف (٣٨).

(٣) المغني، ص: (٣٦).

(٤) المراد به الشمي، ينظر: المنصف من الكلام: (٥١/١).

(٥) المناقش هو ابن الحنبلي، ينظر: مغني الحبيب: (٣٠٣/١).

(٦) في ب: (عليهم).

(٧) القائل هو ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٣١-ب).

الثالث: أن تكون مخففة من الثقلية، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين.....
 ويكثر إهمالها، نحو:.....
 وقراءة حفص^(١): ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾^(٢)، وكذا قرأ ابن كثير^(٣)، إلا أنه شدد نون هذان^(٤).....

قوله: (إلا أنه شدد نون هذان).

تشديد نون (هذان)، و(اللدان)، عوضاً عن ألف (ذا) كتشديد الميم في (اللهم) عوضاً عن ياء، ويحتمل أنها شددت؛ ليفرقوا بين الثون التي هي عوض عن محذوف، والثون التي هي عوض عن الحركة والتنوين، فجعل للمعوّض من الحرف مزية، فتعددت؛ لأن الحرف أقوى.

والثاني أنها شددت؛ للفرق بين المبهم وغيره؛ ليدلوا على أنه ليس على منوال غيره، ولأنه لا يصح فيه الإضافة، بخلاف غيره من المبني^(٥).

[١٤/أ]

(١) ينظر: السبعة - لابن مجاهد، ص: (٤٩)، وحفص هو: ابن سليمان بن المغيرة الأسدي، أبو عمر، أحد القراء السبعة، وهو قارئ أهل الكوفة، كان من أعلم أصحاب عاصم. (ت ١٨٠هـ). ينظر: غاية النهاية - لابن الجزري: (٢٥٤/١).

(٢) طه: (٦٣).

(٣) ينظر: السبعة، ص: (٤١٩)، وابن كثير هو: عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، أحد القراء السبعة، قارئ أهل مكة. (ت ١٢٠هـ). ينظر: غاية النهاية - لابن الجزري: (٤٤٣/١).

(٤) المغني، ص: (٣٦، ٣٧).

(٥) ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (١٣٥/٣-١٣٦)، وشرح الكافية - للرضي: (٤٨١/٢).

وفي (ذَانْكَ): الوجهان في (اللَّذَانِ) و(هَذَاذَانِ)، ووجه آخر عن أبي العباس: (أَنَّ الَّذِي يقول في الواحد: «ذلك»، فَيُدْخِلُ اللَّامَ لِلزِّيَادَةِ فِي الْبَعْدِ، يَقُولُ فِي الْمُثْنَى: «ذَانْكَ»، بتشديد التَّوْنِ، وَالَّذِي يَقُولُ: «ذَاكَ»، يُخَفِّفُ^(١) .

فإن قيل: كيف صار بُنْيَةُ (ذلك): (ذَانْكَ)؟

فإن في ذلك وجهين:

أحدهما: أَنَا ثَنَيْنَا (ذَا) فصار (ذَانِ)، ثم أُدْخِلْتُ اللَّامَ بَعْدَ التَّوْنِ؛ لِمَعْنَى الْبُعْدِ، فَصار (ذَانْكَ)، فَقَلَبْتُ اللَّامَ تَوْنًا، وَأُدْغِمْتُ كـ (مَذْكَرٍ) بِالْمَعْجَمَةِ.

والثاني: أَنَا أَدْخَلْنَا اللَّامَ قَبْلَ التَّوْنِ، ثُمَّ قَلَبْتُ، وَأُدْغِمْتُ كـ (مَذْكَرٍ) بِمَهْمَلَةٍ.

وهو القياس؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ هُوَ الْمَدْغَمُ، إِلَّا أَنَّ إدْغَامَ اللَّامِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

فإن قيل: إذا زعمت أَنَّ (ذَانْكَ) تثنية (ذَلِكَ)، يجب أن تكون الألف والتَّوْنُ بَعْدَ اللَّامِ، فيكون (ذَالْتَانْكَ).

أجيب: بَأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ دَخَلَتْ بَعْدَ التَّثْنِيَةِ لِلتَّوْكِيدِ فِي الْبُعْدِ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْوَاحِدِ بَعْدَ تَمَامِ صِيَاقَتِهِ وَمَعْنَاهُ، فَوَقَعَتْ أَخِيرًا بَعْدَ الْأَلْفِ، كَمَا وَقَعَتْ بَعْدَ حُرُوفِ الْوَاحِدِ.

قوله: (خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ).

اعترض الشَّيْخُ عَلَيْهِ: (بَأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَثْبِتُونَ «أَنَّ» الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي عَمَلِهَا.

وليس كذلك، فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ وَجُودَهَا أَصْلًا وَيَقُولُونَ: كُلَّمَا زَعَمُوهُ مُخَفَّفًا، «أَنَّ» فِيهِ نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا» الْإِسْتِثْنَائِيَّةُ.

وَأَجَابَ: بَأَنَّ قَوْلَهُ «خِلَافًا» رَاجِعٌ لِمَصْدَرِ الْمَسْأَلَةِ فَقَطْ، وَهُوَ كَوْنُهَا مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ^(٢).

(١) المراد بأبي العباس: المبرد. ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (١٣٥/٣-١٣٦)، و شرح الكافية-

للرُّضِيِّ: (٤٨١/٢).

(٢) ينظر: المزج: (٥٢/١).

لأنه في قُوَّة قضية سالبة، أي: لا يجوزون إعمالها، والسَّالبة لا تقتضي وجود الموضوع^(١). ولا يأباه قوله: لنا قراءة الحرَميين، كما أشرنا إليه، وهذا وإن ارتضاه مَنْ بعده من الشُّراح^(٢) تكلف لا يخفى بُعْده.

وما قاله الكوفيون مخالف لكلام العرب، ولو صحَّ جاز أن يقال: جائي القوم لزيد، أي: إلّا زيداً، وأن يقال: ما قام القوم لمّا زَيْدٌ، أي: إلّا زيداً، مع أن (لمّا) لم تُسمَعْ بمعنى (إلّا) إلّا في القسم، كما قال السيرافي^(٣).

وقال السيوطي: (إنهم نقلوا الخلاف بين البصريين والكوفيين على وجهين: أحدهما: أن البصريين خالفهم الكوفيون في العمل وعدمه، كما نقله المص، وممن صرح به ابن الأنباري في كتاب الإنصاف^(٤)، وغيره من النحاة^(٥). والذي نقله ابن مالك^(٦)، والسخاوي^(٧) وأكثر النحاة^(٨): أن الكوفيين خالفوا البصريين في وجودها لا في عملها، كما قاله الشُّراح^(٩)).

(١) هذه عبارة علماء المنطق، ينظر: حاشيتي ابن سعيد المغربي والعطار على شرح الحبيصي على تهذيب المنطق، ص: (١٥٥).

(٢) ينظر مثلاً: الشمني في المنصف من الكلام: (٥٢/١)، وابن الحنبلي في مغني الحبيب: (٣٠٤/١).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيويه - للسيرافي: (٥٨٣/٤)، رسالة دكتوراه. تحقيق: سيد جلال حسنين (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري: (١٩٥/١)، والأنباري هو: عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين، أحد علماء اللغة والأدب، كان زاهداً عفيفاً، لا يقبل من أحد شيئاً، له مصنفات جليلة منها «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» و «أسرار العربية» و «الإنصاف في مسائل الخلاف». (ت ٥٧٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٣٩/٣).

(٥) ينظر مثلاً: التبيين عن مذاهب النحويين - للعكبري، ص: (٣٤٧).

(٦) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٤/٢).

(٧) ينظر: المفضل في شرح المفصل - للسخاوي، ص: (١٨١).

(٨) ينظر مثلاً: الأزهية في علم الحروف - للهروي، ص: (٣٨)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٧٢/٨).

(٩) ينظر: الفتح القريب - للسيوطي، ص: (٢٧٣ - ٢٨١).

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً.....
ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً..... ويقاس على النوعين اتفاقاً.....
ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ..... ودون هذا أن يكون مضارعاً غير
ناسخ... ولا يقاس عليه إجماعاً^(١).....

وعلى ما قاله السيوطي لا يرد على المص شيء، ولا يحتاج للتكلف في تأويله بما ذكر،
إلا أن الثُّقُول لا تخلو من شيء.

قوله: (إن دخلت على الفعلية وجب إهمالها)^(٢).

غير مسلم؛ فإنه مخالف لقول الزمخشري، ومكي في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم من قبل لفي
ضلال مبين﴾^(٣) في سورة آل عمران، فإنهم قدرُوا لها اسماً محذوفاً.

فقال الزمخشري: تقديره: «وإن الشأن والحديث كانوا»^(٤).

وقال مكي: (إن سَ يقول: إنها مُخَفَّفة، واسمها/ مضمر، والتقدير: وإنهم كانوا)^(٥).
وحمل العرب في «الدر المصون» كلام الزمخشري على أنه تفسير معني لا إعراب^(٦).
وفيه نظر.

(١) ينظر: المغني، ص: (٣٧).

(٢) عبارته مخالفة لنص المغني.

(٣) آل عمران: (١٦٤).

(٤) الكشف- للزمخشري: (٤٦٣/١).

(٥) لم أقف عليه في كتبه، ومكي هو: ابن أبي طالب بن حموش بن محمد الأندلسي القيسي، أبو محمد،

إمام في القراءة، والتفسير، والعربية، من أهل القيروان، تولى الإقراء والخطبة في جامع قرطبة، من

مؤلفاته: «مشكل إعراب القرآن»، و«الكشف عن وجوه القراءات وعللها». (ت ٤٣٧هـ). ينظر:

وفيات الأعيان: (٢٧٤/٥).

(٦) ينظر: الدر المصون - للسمين الحلبي: (٤٧٢/٣)، وهو المقصود بالعرب.

وقبل مدّة الإنكار^(١)، سَمِعَ سيبويه رجلاً يُقال له: أَتُخْرِجُ إِنْ أُخْصِبَتِ الْبَادِيَةُ؟ فقال: أَأَنَا إِيَّاهُ؟^(٢) مُتَكْرِماً أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ^(٣).

قوله: (ولا يقاس عليه إجماعاً).

قال في المسائل الصُّغْرَى: (إِنَّهُ يُقَاسُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ).

وهذا مبطل لما ذكره المص من الإجماع، كذا رأيتُه بخط العلامة ابن الهمام^(٤).

قوله: (أَنَا إِيَّاهُ).

قال الشَّ: (هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُدَّةَ زِيدَتْ بَعْدَ زِيَادَةِ [إِنْ]^(٥)، وَكُسِرَ نَوْهَا لِلْسَّاكِنِينَ فَهِيَ

يَاءٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُدَّةَ زِيدَتْ أَوَّلًا، فَهِيَ أَلْفٌ، فَلَمَّا زِيدَتْ «أَنَّ» قُلِبَتِ الْأَلْفُ يَاءً^(٦)).

(١) أي: تَرَادُ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ قَبْلَ مُدَّةِ الْإِنْكَارِ.

(٢) ينظر: الكتاب: (٤٠٦/١)، وفيه (أَنَا إِيَّاهُ) دُونَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ، وَكَذَا فِي الْأَصُولِ - لابن السراج:

(٣٩٨/٢)، وَالَّذِي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ - لابن مالك: (٣٧٢/١): (أَنَا إِيَّاهُ)، وَكَذَا فِي التَّنْذِيلِ

والتكميل - لأبي حيان: (٥/لوحة ٢١٣-٢١٥)، فابن هشام تابع لابن مالك وأبي حيان،

والخفاجي ناقل عن سيبويه، والصواب معه.

وأصل العبارة (أَنَا إِنْ) وبعدها مدّة الإنكار، التقى ساكنان: نون (إِنْ)، وسكون المدّة، فَكُسِرَتْ

النون، ثُمَّ انْقَلَبَتِ أَلْفُ الْمُدَّةِ يَاءً؛ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ زِيدَتْ بَعْدَهَا هَاءُ السَّكْتِ. ينظر: الفتح

القريب - للسيوطي، ص: (٣٠١)، وحاشية الأمير على المغني: (٢٤/١).

(٣) المغني، ص: (٣٩).

(٤) ابن الهمام هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، الإسكندري، كمال الدين، إمام من أئمة

الحنفية، عارف بأصول الديانات، والتفسير، والفقه، واللغة، من مؤلفاته: «فتح القدير»،

و«التحرير». (ت ٨٦١هـ). ينظر: الضوء اللامع - للسخاوي: (١٢٧/٨-١٣٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق مثبتة من المزج.

(٦) ينظر: المزج: (٥٥/١).

وزعم ابن الحاجب: أنَّها تزداد بعد (لَمَّا) الإيجائية^(١)، وهو سَهْوٌ، وإلما تلك (أَنْ) المفتوحة.^(٢)

وقوله: (سَهْوٌ).

لا وجه له؛ فإنَّ ابن الحاجب ثقة ناقل لما ذكره، ولم ينتقده أحد من الشُّرَّاح^(٣)، وهم ما هم، فاعرفه.

ولم يرتضِ هذا السيوطيُّ، وقال: (لا عبرة بما في الشُّروح؛ لأنَّهم قوم معلِّون مقلِّدون)^(٤).

وفيه نظر.

(١) ينظر: الكافية في النحو - لابن الحاجب، ص: (٢٣٠).

(٢) المغنى، ص: (٣٩).

(٣) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٤٣٤/٤)، والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب - للجامي:

(٣٧١/٢)، و شرح الكافية - للحديثي: (لوحه ٥٢١-ب).

(٤) ينظر: الفتح القريب - للسيوطي، ص: (٣٠٨).

وأجاب الجمهور^(١) عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٢): بأنه شرط جيء به للتسهيل والإلهاب.....
وعن آية المشيئة^(٣): بأنه تعليم للعباد: كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل.....
أو أن ذلك^(٤) من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالنام، فحكى الله لنا ذلك، أو كلام الملك الذي أخبره بالنام^(٥).....

قوله: (أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ) إلى قوله (أو من كلام الملك).
اعترض عليه الش: (بأنه كيف يُدْخِلُ في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره، من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي، ثم هذا لا يدفع الإشكال؛ لأن رؤيا الأنبياء وحى وحق، فقد تحقق وقوع الموعود، وتحققت المشيئة، وكذا في حق الملك؛ لأنه مخبر عن الله بهذا الموعود، فتحققت المشيئة بوقوعه)^(٦)، انتهى.

(١) أصل المسألة هو: أن، ابن هشام ذكر أن بعض العلماء زاد لـ (إن) المخففة معاني آخر غير المشهورة، منها: أنها تأتي بمعنى (قد)، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، وهذا الرأي للكسائي وقطرب، وذكر الكوفيون أنها تأتي بمعنى (إذ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ...﴾ الآية.
وقد خالفهم جمهور النحاة في ذلك، وأجابوا عن ذلك بعدة إجابات ذكرها ابن هشام، كما هو وارد في نصه.

(٢) المائدة: (٥٧).

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

(٤) أي: قول: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

(٥) المغني، ص: (٣٩).

(٦) المزج: (٥٦/١).

أقول: ما ذكره المص هو كلام المفسرين كلهم، كما في الكشف^(١)، وكلام قاضي المفسرين^(٢)، جواباً عن سؤال في دخول إن شاء الله في إخباره عز وجل، وإنما تعلق على المشيئة ما فيه تردد.

وقد أجابوا عنه بوجوه خمسة، منها: ما ذكر، والشبهة التي ذكرها الش^(٣) لم يلتفت إليها أحد من شراح الكشف^(٤)، وغيرهم؛ لأنهم رأوها على طرف الثمام.

وقوله: (إنه لا إشعار فيه بأنه محكي)^(٥)، ناشئ من عدم تأمل الآية، فإن قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ تفسير للرؤيا التي قصها رسول الله عليهم بعدما أراها له ملك الرؤيا في منامه^(٦)، وهو حكاية لما فيها من مقالة الملك التي حكاها الرسول لهم؛ لأن قوله: (لتدخلن) تفسير لها، إلا أن شراح الكشف رجحوا كونه تعليماً للعباد.

قال في الكشف: (هذا هو الوجه، وفيه تعريض بأنه من مشيئته، لا من جلالته، وأما كونه حكاية لقول الرسول، أو الملك ففيه بُعد)^(٧). وفيه كلام وفوائد مفصلة في شروح الكشف^(٨).

(١) ينظر: الكشف - للزمخشري: (٣٤٧/٤).

(٢) ينظر: أنوار التنزيل - للبيضاوي: (٤٠٥/٢).

(٣) ينظر: المزج: (٥٦/١).

(٤) ينظر على سبيل المثال: الكشف - للقرظيني: (لوحة ٣٥٦ - ب)، و شرح الكشف للسعد: (لوحة ٤٧٣ / أ - ب).

(٥) المزج: (٥٦/١).

(٦) تنظر هذه الحكاية في دلائل النبوة - للبيهقي: (١٦٤/٤).

(٧) ينظر: الكشف - للقرظيني: (لوحة ٣٥٦ - ب).

(٨) ينظر: الكشف - للقرظيني: (لوحة ٣٥٦ - ب) و حاشية السعد: (لوحة ٤٧٣ / أ - ب).

وبقي لـ (إن) معانٍ أخرى، ذُكرت في كتب العربية^(١)، منها: أنها تكون بمعنى (لَوْ)،
وَ(إِذَا) وَ(إِذَا) كما في قوله:

سَقَتُهُ الرَّوَّاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا^(٢)

وفيه كلام لا حاجة لبيانه هنا^(٣).

وقال الفاضل الحلبي بعد ما ذكر كلام الشَّ: (وأجيب عن الأول: بأننا لم ندخل في كلامه تعالى زيادة من كلام غيره، وإنما جَوَّزْنَا أن يكون في كلامه ما وقع على جهة الحكاية عن الغير من غير أن يمنع مانع منه، وإلا فما له جَوَّزَ في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ الآية^(٤): أن يكون ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى، أردف به الكلام المحكي تعظيماً له تعالى.

وعن الثاني: بأن مبناه على كون الشرط فيهما على بابه، وإنما هو فيهما للتبرُّك^(٥).
وحاصله: أن (إن شاء الله) في الآية، من كلامه تعالى حكاية عن النبي، أو المَلَك القائل لذلك على سبيل التبرُّك به، وهو خلاف وجه التبرُّك الذي ذكره المص؛ لأنه في كلامه تعالى، لا على طريق الحكاية، فتأمل.

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف - للهروي، ص: (٤٧-٥٠)، والأُمالي - لابن الشجري:
(١٤٩/٣-١٥٠)، والتذيل والتكميل - لأبي حيان: (٥/لوحة ١١٧٣-ب)، والفتح القريب -
للسيوطي، ص: (٣٤١-٣٤٤).

(٢) البيت من بحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب - رضي الله عنه - . ينظر: شعر النمر بن تولب، ص:
(١٠٤)، وكتاب سيبويه: (١/١٣٥)، والأزهية، ص: (٥٦)، وشرح المفصل - لابن

يعيش: (١٠٢/٨)، وخزانة الأدب - للبغدادي: (٩٣/١١).

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: خزانة الأدب - للبغدادي: (٩٣/١١).

(٤) المائدة: (١١٧).

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٣٦-ب).

(أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون

على وجهين: اسم، وحرف.

والحرف على أربعة أوجه:.....

والثاني: بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾^(١).....، ونصب، نحو^(٢): ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(٣).....

قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى...﴾ (الخ).

أقول: جعلوا المصدر المؤول هنا نكرة^(٤)، والمذكور في كتب العربية: أنه معرفة^(٥)، والمعنى هنا على تنكيره؛ وكونه بمعنى (مفتري)، لا يقتضيه، وقد بينا هذا في رسائلنا، فإن ابن جني قال في «الخاطريات»: (أنها قد تكون نكرة، وقال: إِنَّهُ عَرَضَهُ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ فَقَبِلَهُ وَاسْتَحْسَنَهُ)^(٦).

ويدلُّ عليه اتِّفَاقُهُمْ هُنَا عَلَى تَنْكِيرِهِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَحْقِيقُهُ^(٧).

(١) سورة الحديد، من الآية: (١٦).

(٢) سورة يونس، من الآية: (٣٧).

(٣) المغني، ص: (٤١-٤٢).

(٤) يشير الخفاجي إلى بعض شراح المغني، حيث وافقوا ابن هشام على تأويل: (أَنْ مَعَ صَلَاحِهَا فِي الْآيَةِ بِـ(مَفْتَرَى))، وَهِيَ نَكْرَةٌ، يَنْظُرُ: الْمَغْنِي، ص: (٩٠٧)، وَالْمَرْجُ مَعَ الْمَنْصَفِ: (٥٨/١-٥٩)، وَالْفَتْحُ الْقَرِيبُ - لِلْسَيُوطِيِّ، ص: (٣٥٥)، وَمَعْنَى الْحَبِيبِ: (٣٤٥/١).

(٥) ينظر: المغني، ص: (٥٩٠)، وَص: (٧٤٦)، وَالْمَنْصَفُ - لِلشَّيْخِ: (٢٣٠/٢).

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى عِبَارَةِ ابْنِ جَنِّي فِي الْخَاطَرِيَّاتِ، تَحْقِيقُ: عَلِيِّ ذَوِ الْفَقَارِ شَاكِرًا، وَلَا فِي بَقِيَّةِ الْخَاطَرِيَّاتِ. تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الدَّالِّي.

(٧) ينظر ص: (٥٤٢).

قوله: (الثاني: أنَّها تدلُّ على معنى غير اليقين)^(١) الخ.

هذا فرق بين (أنَّ) المصدرية الخفيفة، وبين (أنَّ) المخففة من الثَّيْقَلَة^(٢).

قال ابن الصَّائغ: (يَرِدُ عليه: أنَّ الواقعة بعد الظَّنِّ قد تكون مخففة من الثَّيْقَلَة، وأنَّ النَّاصِبَة

قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب، نحو: تيقنت أن يقوم زيد)^(٣).

وقال الشُّمْنِيُّ: (أقول: هذا كلام من المص؛ لبيان أحد الموضعين اللّذين تقع فيهما «أنَّ»

المصدرية، لا لبيان الموضع الذي لا يقع فيه إلاَّ «أنَّ» المصدرية، فلا يَرِدُ الاعتراض الأوَّل،

وأنَّ اللام في اليقين للعهد، أي: اليقين النَّاصِب للجزأين، فلا يَرِدُ الاعتراض الثاني، لكنَّ

الحَقُّ ما قاله الرُّضِيُّ^(٤): أنَّ فعل اليقين الذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم، وما يسوِّدِّي

مؤدَّاه كالتَّبين، والتَّيقُّن، والتَّحقيق، والانكشاف، والظُّهور، والنَّظر الفكري^(٥)، وعلى هذا

فالجواب عن الثاني: أنَّ وقوع النَّاصِبَة بعد فعل اليقين قليل، وكلام المص على الشَّائع

الكثير)^(٦) انتهى.

أقول: هذا المقام في الفرق بين الخفيفة والمخففة، كلام المص فيه مجمل، تَبَعَ فيه من قبله،

فابن الصَّائغ حمل غير اليقين على غير أفعال القلوب النَّاصِبَة للجزأين، وجعلها فيها متعيِّنة

(١) خالف عبارة المغني، ص: (٤٢).

(٢) ينظر في الفرق بينهما: الأماي - لابن الشجري: (١٥٨/٣)، والتسهيل - لابن مالك، ص: (٢٢٨)،

والجني الداني - للمرادي، ص: (٢١٩-٢٢٠)، والتذيل والتكميل: (٥/لوحه ٨٥-٨٧/ب).

(٣) ينظر: المنصف - للشمني: (٥٨/١).

(٤) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٣٢/٤).

(٥) هكذا عبارة الرُّضِي، كما في شرح الكافية: (٣٢/٤)، وبنصها نقلها الشمني، ينظر: المنصف:

(٥٨/١)، وفي نسختي المخطوط: (والنظر، والفكر)، وهو مخالف لهما في اللفظ والمعنى.

(٦) ينظر: المنصف - للشمني: (٥٨/١).

.....

للمخففة، وفيما عداها منها يتعين فيها الخفيفة، ومنها ما يجوز فيها الوجهان^(١)، وكلام الرضي يخالفه، فإنه أبقى اليقين على ظاهره^(٢)، وكلام الشراح فيه مضطرب محتاج لنقل جلي فيه، فتدبر.

(١) سبق رأيه في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٣٢/٤).

وأن: هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مر، أو ماضياً، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(١)، ﴿لَوْلَا أَنْ تَبَيَّنْتَ﴾^(٢)، أو أمراً، كحكاية سيويه: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»^(٣) هذا هو الصحيح^(٤).

وقد اختلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر^(٥)، زعم أنها غيرها بدليلين: أحدهما: أَنَّ الدَّاخلَةَ على المضارع تُخَلَّصُ للاستقبال، فلا تدخل على غيره، كالسَّيْنِ وسوف^(٦)

قوله: (أَنَّ الدَّاخلَةَ على المضارع).

أقول: اعتراضه بنون التوكيد غريب منه^(٧)، فَإِنَّ الفرق بين الكلمة الدَّاخلَةَ على أَوَّل كلمة، والحرف الْمُتَّصِل بِآخِرِهِ لَفْظاً وَخَطاً في غاية

(١) سورة القصص، من الآية: (٨٢).

(٢) سورة الإسراء، من الآية: (٧٤).

(٣) ينظر: الكتاب: (٤٧٩/١)، وعبارته: (وأما قوله: كتبت إليه أَنْ أَفْعَلَ، وأمرته أَنْ قُمْ)، فيكون على وجهين: على أَنْ تكون «أَنْ» التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل بـ «تفعل».

(٤) ينظر: الكتاب: (٤٧٩/١)، والتعليق على كتاب سيويه - لأبي علي الفارسي: (٢٧٠/٢)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٢٢٣/١)، والجني الداني، ص: (٢١٦)، والتصريح على التوضيح - للأزهري: (١٣٠/١).

(٥) ينظر: الجني الداني، ص: (٢١٧)، والتذيل والتكميل: (٥/لوحه ٨٥-أ). وابن طاهر هو: محمد ابن أحمد بن طاهر الأنصاري، الإشبيلي، أبو بكر، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب، له اختيارات وآراء. من مؤلفاته: «طرر على الكتاب»، و«تعلق على إيضاح أبي علي». (ت ٥٨٠هـ). ينظر: إنباه الرواة: (١٩٤/٤).

(٦) المغني، ص: (٤٣).

(٧) اعتراض ابن هشام ابن طاهر، إنما هو بعد أن ساق أدلة ابن طاهر، «حيث قال: والجواب عن الأول: أَنَّهُ منتقض بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد واتفاق»، فشرح الخفاجي عبارة ابن هشام المذكورة ليس هذا محله.

وعن الثاني^(١): أَنَّهُ إِنَّمَا حُكِمَ عَلَى مَوْضِعِ الْمَاضِي بِالْجَزْمِ بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَثَرَتْ الْقَلْبَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ فِي مَعْنَاهُ، فَأَثَرَتْ الْجَزْمَ فِي مَحَلِّهِ، كَمَا أَنَّهَا لَمَّا أَثَرَتْ التَّخْلِيصَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ فِي مَعْنَى الْمَضَارِعِ أَثَرَتْ النَّصْبَ فِي لَفْظِهِ^(٢).....

الظُّهُور، وَلَا يُمْكِنُ عَمَلُهُ فِي كَلِمَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهِ، [هِيَ]^(٣) كَالْجُزْءِ مِنْهَا، فَكَيْفَ يَرْدُ نَقْضُهَا؟

وَسَيَأْتِي فِي بَابِ التَّوْنِ: أَنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْمَاضِي شَذُوذًا^(٤).

وَمَا يُلْزَمُ اتِّصَالُهُ بِآخِرِ الْكَلِمَةِ لَفْظًا وَخَطًّا لَا يَكُونُ عَامِلًا، وَلَمْ يَعْهَدْ مِثْلَهُ، فَاعْرِفْهُ.

[١٥/ب]

قَوْلُهُ: (وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا حُكِمَ) الْخ./

أُورِدَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ: (أَنَّهُ لَيْسَ - بَيْنَ تَأْثِيرِ الْأَدَاةِ تَخْلِيصِ الْمَعْنَى إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَتَأْثِيرِ نَصْبِ

الْلَفْظِ - تَلَازُمٌ؛ بِدَلِيلِ "سَوْفَ")^(٥).

وَأُجِيبَ عَنْهُ: (بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصْ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّلَازُمِ، وَلَوْ سُلِّمَ، فَالتَّأْثِيرُ اللَّفْظِيُّ لَازِمٌ؛ لَوْجُودِ التَّأْثِيرِ الْمَعْنَوِيِّ، لَا لِمَا هَيَّئَتْهُ، وَلا زَمَ الْوُجُودُ لَا يَجِبُ ثَبُوتُهُ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ مَلْزُومِهِ، بَلْ قَدْ يَثْبِتُ لِبَعْضِهَا، كَكَوْنِ الْجِسْمِ ذَا ظِلٍّ فِي الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ لَازِمٌ لَوْجُودِ الْجِسْمِ، غَيْرُ ثَابِتٍ لِبَعْضِ أَفْرَادِهِ، كَالْهَوَاءِ)^(٦).

(١) هَذَا هُوَ جَوَابُ ابْنِ هِشَامٍ عَنِ الدَّلِيلِ الثَّانِي مِنْ أُدْلَةِ ابْنِ طَاهِرٍ عَلَى أَنَّ (أَنَّ) الْمَوْصُولَةَ بِالْمَاضِي وَالْأَمْرَ غَيْرَ الْمَوْصُولَةَ بِالْمَضَارِعِ.

وَدَلِيلُ ابْنِ طَاهِرٍ الثَّانِي: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ النَّاصِبَةُ؛ لَحُكِمَ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالنَّصْبِ، كَمَا حُكِمَ عَلَى مَوْضِعِ الْمَاضِي بِالْجَزْمِ بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

(٢) الْمَغْنِي، ص: (٤٤).

(٣) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) يَنْظُرُ: الْمَغْنِي، ص: (٤٤٣-٤٤٤).

(٥) يَنْظُرُ: الْمَرْج: (٦٠/١-٦١).

(٦) الْحَجِيبُ هُوَ الشَّمْنِي. يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ مِنَ الْكَلَامِ: (٦١/١).

وقال الفاضل الحلبي: (الظلية إنما تلزم^(١) الجسم بشرط كونه كثيفاً لا مطلق الجسم، والهواء من أفراد المطلق لا المقيد.

هذا والتحقق أن عمل الحرف في الأفعال إنما هو؛ لاختصاصها بها؛ وتأثيرها في مدلولاتها المادية، والصورية معاً^(٢)، والتأثير في المادي: أن يحصل لدخول^(٣) الحرف به معنى لم يكن له قبل^(٤)، وتأثيره في الصوري: أن يتضح به ذلك المدلول، وأن لا يكون منه بمنزلة الجزء [من الكل]^(٥)، وأن يكون مدخولها ممّا يقبل الإعراب، كما أن عوامل الاسم عملها فيه؛ لاختصاصها به، وتأثيرها فيه بأحد المعاني المعتورة عليه، وأن لا ينزل منه منزلة الجزء من الكل؛ ولذا لم يعمل حرف الاستفهام؛ لدخوله على القيلين^(٦) كـ «مَا» المصدرية^(٧)، وما لا يختصّ لا يعمل في أحدهما دون الآخر؛ لئلا يلزم التحكّم، ولا فيهما؛ لئلا يتخلّف المعلول عن علته؛ لأن أثر العامل في الاسم غير أثره في الفعل، والسّين - وإن اختصّت - لم يحصل للمضارع بها معنى لم يكن له قبل؛ لأنّه دالٌّ على الاستقبال وضمّاً، ويصحّ قصد المتكلم له بلفظه، ودخولها قرينة اتضح بها ذلك المدلول، فهي إنما أثرت في

(١) في نسختي المخطوط «يلزم» بالياء، والصواب ما أثبت وهو ما في منتهى أمل الأريب.

(٢) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب - للعكبري: (٢٠٧/١)، وحاشية الصبان على شرح

الأشعري: (٤٤/١)، وشرح التصريح على التوضيح - ليس الحمصي: (٤٣/١-٤٤).

(٣) في ب: (المدخول).

(٤) في نسختي المخطوط «فعل» وهو خطأ صوابه ما أثبت كما في منتهى أمل الأريب.

(٥) زيادة يقتضيها السياق مثبتة من حاشية ابن الملا.

(٦) أي: الاسم، نحو: (هل زيد قائم؟)، والفعل، نحو: (هل قام زيد؟). ينظر: شرح المفصل - لابن

يعيش: (١٥٠/٨-١٥١)، ورصف المباني - للمالقي، ص: (٤٠٦).

(٧) في ب: (كالمصدرية).

مدلوله الصُّوريّ دون الماديّ، مع أنّها بمنزلة جُزئه، ولذا لم يَجُزِ الفصل بينهما أصلاً، وما هو كذلك لا يعمل كحروف المضارعة، و«أل» المعرفة^(١) انتهى.

أقول: حاصل ما قالوه هنا: أن ما يؤثّر في المعنى يؤثّر في اللفظ عملاً، بحسب اللفظ أو المحلّ: كـ (إن) الشرطيّة الدّاخلّة على الماضي، فإنّها أثّرت فيه كمّا قلبته من الماضي إلى الاستقبال أثّرت عملها فيه محلاً، و(أن) المصدريّة الدّاخلّة على المضارع كمّا خلّصته للاستقبال أثّرت فيه النّصب.

والأوّل مسلّم، والثّاني منقوض بـ(سوف)؛ لمشاركتها لـ (أن) في الاختصاص والتّأثير، مع عدم عملها.

وقول المجيب: (إنّ المص لم يدع التّلازم)^(٢)، غير صحيح؛ لأنّه لولا التّلازم لم يكن فيه دليل على مدّعاها، اللهمّ إلاّ أن يريد أنّه منع لما قاله ابن طاهر، والمانع لا يطالب بدليل، فحاصله أنّه لا يشترط في العمل الاختصاص، ولا التّأثير في مدلوله.

وما زعمه الحلبيّ: (من أن للعمل ثلاثة شروط: الاختصاص، والتّأثير في مدلوله، وأن لا يكون جزءاً^(٣))، ولا متزلاً منزلة^(٤)، غير مسلّم؛ لعمل (أن) المصدريّة في المضارع مع عدم اختصاصها به.

وفرقه بين (أن)، و(سوف) بأنّ (سوف) لم تؤثّر في الفعل؛ لأنّه موضوع للاستقبال وإلّا/ [١٦/ هي قرينة معيّنة بناءً على اشتراكه بين الحال والاستقبال، غير صحيح؛ لأنّه إذا سلّم له هذا، كانت كذلك؛ إذ لا فرق بينهما فيما ذكر، فليحرّر.

(١) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملاّ الحصكفي: (لوحة ٣٩-ب).

(٢) المجيب هو الشمني كما مرّ سابقاً، ينظر: المنصف من الكلام: (١/٦١).

(٣) في ب: (جزاء).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملاّ: (لوحة ٣٩-ب).

الأمر الثاني^(١): كوفها تُوصَل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان^(٢)، زعم أنها لا تُوصَل به، وأن كل شيء سُمِعَ من ذلك، فـ«أن» فيه تفسيرية^(٣)،

قوله: (فزعم أنها لا تُوصَل به، وأن كل شيء سُمِعَ من ذلك فـ«أن» فيه تفسيرية). قال الش: (فإن قلت: ما يُصنَعُ في قوله: ﴿وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) و ﴿وَأَنْ أَقْدَرُ وَجْهَكَ﴾^(٥) فقد مرَّ أنه لا يصحُّ عطف «أن أقم» - إذا جُعِلَتْ «أن» تفسيرية - على قوله «أن أكون»؛ لتخالفهما بالإفراد، والجملية؟

قلت: مَنْ يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض، فيرتفع المانع، والتقدير: وأمرت أن أقم - وهو وإن ساغ من حيث الإعراب لِكَتْهُ مَفَوْتُ لفائدة معنوية مرتبة على جعل «أن» مصدرية معطوفة مع صلتها على «أن أكون»، وذلك أن قوله ﴿وَأَنْ أَقْدَرُ وَجْهَكَ﴾ مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ - على أسلوب: «أعجبني زيد»، وكرمه، داخل معها في حكم المأمور به، فلو قدر هذا الوجه، وهو جعل «أن» مفسرة، والتقدير: وأمرت، أو و أوحى إليّ، أو نُوديت: أن أقم، فات الغرض، وكانت الجملة مشتملة على جملة معطوفة على مثلها كما قرره بعضهم^(٦).

(١) أي الثاني من الأمرين اللذين اختلف حولهما بعض النحاة في حكاية سيبويه، التي جاء فيها وصل «أن» بالأمر.

(٢) ينظر: التذيل: (١٤٨/٣)، ورايه فيه أنها محتملة للتفسيرية.

(٣) المغني، ص: (٤٤).

(٤) سورة يونس، من الآية: (١٠٤).

(٥) سورة يونس، من الآية: (١٠٥).

(٦) ينظر: المزمج - للدماميني: (٦١/١).

أقول: قال في «الدَّرِّ المصون»: (قال الزَّحْشَرِيُّ: «أصل ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: بِأَنْ أَكُونَ، فَحُذِفَ الْجَارُ، وَهَذَا الْحَذْفُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَذْفِ الْمَطْرَدِ مَعَ «أَنْ»، وَ«أَنْ»، وَمِنْ غَيْرِ الْمَطْرَدِ كـ «أَمْرَتِكَ»^(١)، فَإِنَّ حَذْفَ الْجَارِ مَسْمُوعٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ كـ «أَمَرَ»^(٢) وَأَخَوَاتِهِ، وَقَدْ قَاسَهُ بَعْضُ النُّحَاةِ بِشَرْطِ تَعَيُّنِهِ وَتَعَيُّنِ مَوْضِعِهِ: «وَأَنْ أَقُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارٍ^(٣) فَعَلٍ، أَيْ: أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنْ أَقُمْ، وَلَكَ فِي «أَنْ» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلْجُمْلَةِ الْمَقْدَّرَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ^(٤)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، كَمَا قَالَ هُوَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^(٥). وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً فَقَطْ، مُرَاعَى فِيهَا مَعْنَى الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ «أَنْ أَكُونَ» كَوْنٌ مِنْ أَكْوَانِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَصَلَ «أَنْ» بِالْأَمْرِ جَائِزٌ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَفِي عَطْفِ «أَنْ أَقُمْ» إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ «أَنْ» لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرِيَّةً أَوْ مَصْدَرِيَّةً، وَلَا يَصِحُّ الْأَوَّلُ، وَإِنْ تَضَمَّنَ الْأَمْرَ مَعْنَى الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ عَطْفَهَا عَلَى الْمَوْصُولَةِ يَأْبَاهُ، وَكَوْنُهَا مَوْصُولَةً كَالأُولَى يَأْبَاهُ الْأَمْرُ، أَيْ: «أَقُمْ»؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، وَقَدْ سَوَّغَ سَ وَصْلَهَا

(١) ينظر: الكشف - للزحشري: (٣٥٥/٢).

(٢) في ب: (كما مر).

(٣) في ب: (الضمار).

(٤) ينظر: البحر المحيط: (١٩٦/٥).

(٥) ينظر: البحر المحيط: (٥٠٤/٣).

بالأمر والتَّهْي، وشَبَّهَهُ بـ"أَنْتَ الَّذِي تَفْعَلُ"، على الخطاب^(١)؛ لَأَنَّهَا تُوصَلُ بِمَا يُؤَوَّلُ بالمصدر، وهما يدلّان عليه، وقد تقدّم أنّه مُشْكِلٌ؛ لَأَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ بِالمصدر فأتت دلالتُه على الأمر والتَّهْي.

وَرَجَّحَ أَبُو حَيَّان «كونها مصدرية بإضمار فعل؛ ليزول قلق العطف؛ لوجود كاف الخطاب، إذ لو كان عطفاً على "أَنْ أَكُونُ"، كان حقّه وجهي، ومراعاة المعنى ضعيف، وإضمار الفعل أكثر»^(٢)، انتهى.

[١٦/ب] ولا يخفي ما في هذا / الكلام كلّ من الخلّ والاضطراب من وجوه: منها: أَنْ أبا حَيَّان كلامه هنا مخالفٌ لِمَا نُقِلَ عنه من أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْسَرِ عنده^(٤)، فيتعيّن عطفها على "أَنْ أَكُونُ"؛ فتكون موصولة.

وقوله: (إِنَّهُ يَفُوتُهُ فَائِدَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَهِيَ التَّفْسِيرُ)^(٥)، لا وجه له؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ الْعُطْفِ لِلتَّفْسِيرِ كما في قوله: أعجبتني زيد وكرمه.

فإن قيل: إِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالمفردات، قيل: إِنَّهُ تَأْسِيسٌ، لا تفسير؛ لَأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ وَمَبِينٌ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ: (إِنَّهُ مِنَ الْحَذْفِ غَيْرَ الْمَطْرُودِ)^(٦)، لا وجه له؛ فَإِنَّهُ مَعَ "أَنْ" وَ"أَنْ" مَطْرُودٌ بِالاتِّفَاقِ، فَإِذَا كَانَ مَعَ الْأَمْرِ الَّذِي كَثُرَ مَعَهُ الْحَذْفُ بَدَوْنَهُمَا، كَانَ أَقْوَى وَأَظْهَرُ.

(١) ينظر: الكتاب: (٤٧٩/١).

(٢) ينظر: البحر المحيط: (١٩٦/٥).

(٣) ينظر: الدّرّ المصون - للسّمين الحلبي: (٢٧٣/٦ - ٢٧٤).

(٤) ينظر: البحر: (٥٠٤/٣).

(٥) المراد به الدمايني، ينظر: المزج: (٦١/١).

(٦) المراد به السّمين الحلبي، ينظر: الدّرّ المصون: (٢٧٣/٦).

وهذه التَّكَلُّفَاتُ إِنَّمَا أَوْقَعَهُمْ فِيهَا قَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ: "أَنْ" المصدرية لا تدخل على الأمر، وهو مخالف لِمَا صَرَّحَ بِهِ س وَالْجُمْهُورُ.

وإِنَّمَا أَطْلَنَّا الْكَلَامَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّرَّاحَ وَالْمَحْشِينَ لَمْ يَعْطَوْهُ حَقَّهُ.

قوله: (كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع)^(١) الخ.

فيقول: إِنَّهَا مصدرية فيهما^(٢)، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهَا مُخْتَلَفٌ، فَهِيَ مَعَ الْمُضَارِعِ بِمَعْنَى "سَوْفَ" دَالَّةٌ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَتَخْلُصُهُ لَهُ؛ وَلِذَا عَمِلَتْ فِيهِ، وَمَعَ الْمَاضِي وَالْأَمْرِ حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ بِمَعْنَى "مَا" الْمَصْدَرِيَّةِ، فَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ فِيهِمَا حَقِيقَةً، أَوْ بِمَجَازٍ مُرْسَلٍ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَابِقَةً مُخْلَصَةً لِلْإِسْتِقْبَالِ فَاسْتَعْمِلَتْ فِي جُزْءٍ مَعْنَاهَا.

تنبيه: من الغريب قراءة أَبِي ﴿وَأَنْ لِيُخَكِّمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾^(٣) بإدخال "أَنْ" الموصولة على اللام.

وذكر بعضهم: (أَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمُضَارِعِ، وَلَا تَخْلُصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ)^(٤).

(١) رجع الخفاجي إلى عبارة ابن هشام السابقة الواردة في التحقيق، ص: (٢٢٠) مع أنه قد تجاوزها وشرح ما بعدها.

(٢) في ب: (فيها).

(٣) سورة المائدة، من الآية: (٤٧).

والقراءة في: المحرر الوجيز - لابن عطية: (١٩٩/٢)، والكشاف - للزمخشري: (٦٧٢/١-٦٧٣)، والبحر المحيط: (٥٠٠/٣).

(٤) ينظر: التذيل والتكميل - لأبي حيان: (٥/لوحه ٨٥-ب).

واستدل^(١) بدليلين:

أحدهما: أنَّهما إذا قُدِّرا بالمصدر، فات معنى الأمر.^(٢)

ومن العجب قول أبي بكر الباقِلَانِي: (إِنَّه لا يَصِحُّ كونها للاستقبال؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى القول بخلق القرآن في قوله عز وجل^(٣): ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤)).

وهو مردود، وأبو بكر لا يُحْتَجُّ بكلامه في العربية.^(٥)

قوله: (فات معنى الأمر) الخ.

أقول: هذا ممَّا يقضي منه العجب، فإنَّ الأمر، والمضي، والزَّمان الحال، والاستقبال الدَّالُّ عليه لفظه المنطوق به وضعاً صريحاً، كيف يفوت بأمر مفروض اقتضاه أمر نحوي؟ وهل هذا إلا كالجملَة الواقعة خبراً؟ فوقوعها في محلَّ اسم مفرد يخرجها عن كونها دالَّةً على الزَّمان، ونحوه.

(١) الضمير المستتر (هو) يعود على أبي حيان، ودليلاه إنما أوردهما إثباتاً على ضعف وصل "أن"

بفعل الأمر. ينظر: التذييل والتكميل: (١٤٨/٣-١٤٩).

(٢) المغني، ص: (٤٤).

(٣) سورة يس، الآية: (٨٢).

(٤) لم أقف عليه عند الباقِلَانِي، وينظر: التذييل والتكميل: (٥/لوحه ٨٥-ب)، والفتح القريب، ص: (٤٢٠)، والباقلَانِي هو: محمد بن الطيّب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقِلَانِي، قاضٍ من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، من مؤلفاته: "إعجاز القرآن"، و"مناقب الأئمة"، (ت ٤٠٣هـ)، ينظر: وفيات الأعيان: (٢٦٩/٤).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: (٥/لوحه ٨٥-ب)، ونقل الرّدّ عن أبي الفضل الصّفّار في شرحه على الكتاب، ولم أقف عليه في شرح الصّفّار.

الوجه الثاني^(١): أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نُزِلَ منزلته^(٢) نحو:
وقوله^(٣):

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرَبَعًا أَبْشَرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرَبَعُ^(٤)

قوله: (زعم الفرزدق أن سيقتل) الخ.
أقول: مَرَبَع بكسر الميم^(٥): اسم رجل كان يروي شعر جرير، فتَوَعَّده الفرزدق، ونذر دمه.

وفي البيت: معنى بديع لم يحوموا حوله، وهو أنه جعل وعيده بشارة بطول سلامته من تَوَعُّده، على نهج قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٦)

(١) أي الثاني من الأوجه الأربعة التي تأتي عليها "أن" الحرفية.

(٢) ينظر: الأمالي - لابن الشجري: (١٥٨/٣).

(٣) البيت من بحر الكامل، وقائله جرير، ينظر: ديوانه، ص: (٢٧٢)، وسر الصناعة - لابن جني: (٥٤٨/٢)، والأمالي - لابن الشجري: (٣٨٦/١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادى: (١٤٤/١).

(٤) المغني، ص: (٤٧).

(٥) هو: مَرَبَع بن وَغُوعَة بن سعيد بن قُرْط، من كلاب، راوية شعر جرير. تنظر ترجمته في: النقائض: (٩٧٥/٢)، وجمهرة أنساب العرب - لابن حزم، ص: (٢٨٣).

(٦) سورة آل عمران، من الآية: (٢١).

.....

في التَّهَكُّمِ، وهو مسلك بديع لم يُسَبِّقْ إليه، والظاهر أنَّه من قبيل:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

وقد بيَّنه في دلائل الإعجاز^(٢) بما لا مزيد عليه، وبيَّناه في رسالة من رسائلنا^(٣)، وفي

معناه قلت:

[أ/١٧]	<p>أَبْرَقَ فِي وَعِيدِهِ وَأَرْعَدَا كَأَنَّمَا وَعِيدُهُ بِقَتْلِ مَنْ بَشْرُهُ بِطُولِ عُمُرِ سَرَّةٍ وَضَرَبَ الْمَوْعُودَ فِي أَعْدَائِهِ</p>	<p>فَدَمَ لَصَارِمِ الْوَعِيدِ جَرْدًا/ عَادَاهُ تَبْشِيرٌ بِعُمُرٍ خُلْدًا وَرَغْدُ الْعَيْشِ إِذَا مَا هَدَّدَا ضَرَبَ الْحِسَابِ زَادَ فِيهِمْ عَدَدًا^(٤)</p>
--------	--	---

(١) عجز بيت من بحر الوافر، وصدره:

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِحَيْلٍ

وقائله: عمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في شعر عمرو بن معد يكرب، ص: (١٣٧)، والكتاب: (١/٣٦٥، ٤٢٩)، والمقتضب - للمبرد: (٢/٢٠)، و(٤/٤١٣)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٢/٨٠)، وخزانة الأدب - للبغدادى: (٩/٢٥٧)، والمراد: أنه جعل الضرب الوجيع بدل التَّحِيَّةِ، كما جعل جرير بشارة مَرَبِّعٍ بِالسَّلَامَةِ بدل وعيده بالقتل. أراد بالخیل الأول: خیل العدو، وبالثاني خیله. والضمير في (بينهم) للخیلین، ودلفت: دنوت وزحفت. ينظر: خزانة الأدب: (٩/٢٦٤).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز، ص: (٣٧٠ - ٣٧٢).

(٣) لم أقف على هذه الرسالة وينظر: حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي: (١/٣٢٢).

(٤) هذه الأبيات من بحر الرجز. ينظر: شرح أبيات المغني - للبغدادى: (١/١٤٦ - ١٤٧). والفَدَمُ هو:

العبي عن الكلام، والقليل الفهم، والغليظ الأحق الجافي. ينظر: القاموس المحيط: (فدم).

وَأَنَّ. هذه ثلاثية الوَضْع^(١)، وهي مصدرية أيضاً، وتنصب الاسم، وترفع الخبر.....
 وشرط اسمها أَنْ يكون ضميراً محذوفاً، ورُبُّمَا ثَبَّت.....
 وشرط خبرها أَنْ يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذُكِرَ الاسم، فيجوز الأمران^(٢).

قوله: (وشرط خبرها أَنْ يكون جملة لا مفرداً)^(٣).

إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا أُوتِرَتْ ببقاء عملها؛ لقوَّة شبهها بالفعل، أُتِيَ بِمعمولها على وجه يشعر بضعفها، فحذفوا اسمها، وجعلوا خبرها جملة؛ لئلاَّ يظهر عملها، كما أشار إليه ابن مالك في شرح الكافية^(٤).

فقول بعض الشُّرَّاح: (لأنَّه تفسير لضمير الشأن، وهو لا يكون إلا جملة)^(٥). يخالف لما قدَّمه من أنَّه يكون ضمير شأن وغيره.

قلت: وجاز مع ذكره، كونه مفرداً أو جملة؛ لأنَّها تقتضي مسنداً ومسنداً إليه تفيد النسبة الحكمية، فإذا لم يُذكر^(٦)، التزم الجملة؛ ليبقى ما يفيد ذلك الحكم.

(١) وهي المخففة من الثقيلة، أي: أَنْ أصلها ثلاثي، ثم صارت بعد التخفيف من الحروف الثنائية.

(٢) المغني، ص: (٤٧).

(٣) خالف الخفاجي عبارة ابن هشام.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١/٤٩٥).

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا الحصكفي: (لوحه ٤٣ - ب).

(٦) في ب: (لم يذكر) بالإفراد.

الثالث^(١): أن تكون مُفسّرة، بمنزلة «أي».....
وعن الكوفيّين إنكار «أن» التفسيرية البتة^(٢)، وهو عندي متّجه؛ لأنّه إذا قيل: «كتبتُ
إليه أن قُم» لم يكن «قُم» نفس «كتبتُ»^(٣).....

قوله: (وهو عندي متّجه)، وفي نسخة (أوجه)، وفي أخرى كذلك، ثم قال: (فليس «قُم»
نفس «كتبتُ»)^(٤).

قال الشّ: (إنّه فهم أن «قُم» تفسير لـ «كتبتُ» نفسه، فأبطله بما ذكر، وليس كما فهم؛
فإن الرّضيّ قال: «إنّها عندهم مفسّرة لمفعول مقدّر للفظ المؤدّي معنى القول، أي: كتبت
مكتوباً هو «قُم»، فهي مفسّرة، والمفسّر محذوف، وقد يذكر، كقوله عزّ وجلّ^(٥) ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا
إِلَىٰ أَمَلِكَ مَا يُوحَىٰ﴾ أن أقذفه^(٦)»^(٧).

(١) من أوجه «أن» بهمزة مفتوحة، ونون ساكنة.

(٢) ينظر: المفضّل في شرح المفضّل - للسخاوي، ص: (٢٩٣).

(٣) المعني، ص: (٤٧).

(٤) في المعني: (لم يكن).

(٥) سورة طه، الآيتان: (٣٨-٣٩)، وفي (أ): ﴿فأوحينا إلى أمّه ما يوحى أن اقذفه...﴾ وليس في القرآن آية بهذا
اللفظ، فهو خطأ.

(٦) ينظر: شرح الكافية - للرّضيّ: (٤/٤٣٨).

(٧) ينظر: شرح المعني (المزج) - للدمايني: (١/٦٧).

وقال أبو حيان: (هذا مختاره، وكلام أهل العربية)^(١)، وقد صرَّح في الكشف بخلافه^(٢).

فإن قلت: إن قلنا بأن المفسر محذوف، أشكل بأنهم صرَّحوا بأن المفسر لا يُحذف، كالتَّمييز، كما صرَّح به شراح الكشف في سورة سبأ. وإن قلنا بأنه لا حذف فيه، أشكل عليهم أنه لا يصح بحسب المعنى جعله مفسراً لما قبله كما ذكره المص.

قلت: لمَّا قام المفسر مقامه، جاز حذفه كما يُحذف الفاعل إذا قام مقامه نائبه. وأمَّا كونه مفسراً لـ "كتبْتُ" مع مغايرته له، فإنه يصح؛ لقيام الفعل مقامه، كما في قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعِينِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٣)، كما أشار إليه الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) في تفسير قوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٥).

(١) قال الشُّمْنِيُّ في المنصف: (٦٧/١): «وأقول هذا اختيار الرّضِيِّ، وهو خلاف ظاهر كلامهم». ولم أقف على نقلٍ لأبي حيان في ذلك، ولعلّ الخفاجي وهم في ذلك؛ لأنّ الخفاجي كثيراً ما يعتمد على شرح السيوطي، وقد ورد فيه: (وقال الشيخ)، ثم ذكر كلام الشُّمْنِيِّ، فلعله التبس عليه المراد بالشيخ، فظنّه أبا حيان، والسيوطي إذا قال في حاشيته «الشيخ» فهو يريد الشُّمْنِيَّ.

(٢) ينظر: الكشف - للزَّمَخْشَرِيِّ: (٧٢٦/١).

(٣) سبق تخريجه وتوجيهه في ص: (١٥٦).

(٤) ينظر: الكشف: (٧٢٦-٧٢٧)، «حيث اختار أن قوله تعالى ﴿ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ تفسير لفعل القول بعد جعله على معنى الأمر، ولم يذكر أنه تفسير لمفعول القول إلا باعتبار جهالة ما يقتضيه من مقول، لا للمقول المذكور نفسه». ينظر: مغنى الحبيب: (٣٨٤/١).

(٥) سورة المائدة، من الآية: (١١٧).

ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن» في المثال^(١)، لم تجده مقبولا في الطبع.^(٢)

قوله: (ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن»^(٣))، لم تجده مقبولا في الطبع).
أقول: إنما لم يقبله الطبع؛ لأنه خلاف المؤلف في الاستعمال؛ لأن «أي» وُضِعَتْ لتفسير
المفرد بما يرادفه^(٤)، و«أن» وُضِعَتْ لتفسير الجمل بما يلازمها^(٥).

(١) وهو قولهم: «كتبت إليه أن قم»، وقد ساق ابن هشام هذا البرهان العملي؛ ليدل على أنه لا يصح

في المثال المذكور كون «أن» تفسيريّة.

(٢) المغني، ص: (٤٨).

(٣) أسقط الخفاجي عبارة «في المثال» من نكته.

(٤) ليس هذا على إطلاقه؛ فإنه قد تُفسّر به الجمل، نحو: «هريق دمه، أي: مات». ينظر: شرح

الكافية - للرضي: (٤٣٧/٤).

(٥) ينظر: مغني الحبيب: (٣٨٦/١).

ولها^(١) عند مثبتها شروط:

أحدها: أن تُسبق بجملة؛ فلذلك غُلط من جعل منها: ﴿وَأَخِرُ دَعَوْنَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢)

.....

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه^(٣) ﴿وَأَنْطَلَقَ أَلَمَلًا مِنْهُمْ أَنْ

أَمْشُوا﴾^(٤)

قوله: (ولذا)^(٥) غُلط^(٦) من جعل منها: ﴿وَأَخِرُ دَعَوْنَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾.

أقول: لعل هذا القائل لا يلتزم هذا الشرط، ويقول: إنها تُفسر المفرد كخير ضمير

الشأن، إلا أنه لا يكفي ما لم يقل إن "أن" مقحمة بين المبتدأ والخبر^(٧).

قوله: (ومنه) ﴿وَأَنْطَلَقَ أَلَمَلًا مِنْهُمْ﴾ (الآية).

قال السيرافي في شرح الكتاب: (ذهب البصريون إلى أن "أن" بمعنى "أي" نائبة عن القول

فتأتي بعد فعل بمعناه دون لفظه، نحو: "كتبْتُ إليه أن قم"، ولو قلت: "قلتُ له"، لم يحز،

وهذا لا يعرفه الكوفيون، وسَمَّاها البصريون: "أن" التي للعبارة، وحملوا عليه هذه الآية،

وقالوا: معناها / أن بعضهم قال لبعض: امشوا واصبروا، إلا أنهم انصرفوا من مجلسه ﷺ لَمَّا

[١٧/

(١) الضمير يعود على "أن" التفسيرية.

(٢) سورة يونس من الآية: (١٠).

(٣) سورة ص، من الآية: (٦).

(٤) المغني، ص: (٤٨).

(٥) في المغني (فلذلك).

(٦) ينظر: شرح المفصل- لابن يعيش: (١٤٢/٨)، ومغني الحبيب: (٣٩٢/١).

(٧) أفاد الخفاجي هذا الجواب من ابن الصائغ، وقال الشمني: «إذا لم يُعرف هذا القائل، ولا حاله في

العلم، كيف يُجزم بأنه يرى أنها تكون مفسرة للمفرد، ويصحح كلامه بذلك» ينظر: المنصف من

الكلام: (٦٨/١).

.....

دعاهم للتوحيد، وترك الكفر، فصار "انطلق" لَمَّا أُضْمِرَ القولُ بعده يتضمَّن القول، نحو: "كتب".

والوجه الآخر: أن يكون "انطلقوا" بمعنى "تكلّموا" كما يقال: انطلق زيدٌ في الحديث، كان خروجه من السُّكوت انطلاقاً.
وقيل: "امشوا" من المَشَاء، وهو النَّماء، أي: اكثروا وانموا^(١)، أي: اجتمعوا، ومنه الماشية.

والكوفيون يجعلون "أن" مع صلتها في محلّ نصب بنزع الخافض، أي: انطلقوا بالمشي، بأن قال بعضهم لبعض: امشوا^(٢)، انتهى.

(١) ينظر: اللسان: (مشا).

(٢) ينظر: شرح الكتاب - للسيرافي: (٣٥٠/٢).

وزعم الرَّمَحْشَرِيُّ أَنَّ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أُنْجِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾^(١) مفسّرة^(٢).
 ورَدَّه أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِي: بِأَنَّ قَبْلَهُ ﴿وَأَوْحَىٰ رُبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(٣)، وَالْوَحْيُ هُنَا إلهَام
 بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ فِي الْإلهَام مَعْنَى الْقَوْلِ، قَالَ^(٤): (وَإِنَّمَا هِيَ مُصَدَّرِيَّةٌ، أَيْ: بِاتِّخَاذِ الْجِبَالِ
 بُيُوتًا)^(٥).

قوله: (وزعم الرَّمَحْشَرِيُّ أَنَّ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَىٰ رُبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾).
 أقول فيه أمور:

الأوّل: أَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّ الْوَحْيَ هُنَا إلهَامٌ بِاتِّفَاقٍ، لَا وَجْهَ لَهُ، فَإِنَّ النَّحْلَ وَالذُّبَابَ، وَنَحْوَهُ لَا
 يَتَّصِفُ بِالْإلهَامِ؛ لِأَنَّهُ؛ لَصُغْرِهِ لَا قَلْبَ لَهُ، وَنَحْوَهُ مِمَّا يَرْتَسِمُ فِيهِ الصُّورُ.
 الثَّانِي: أَنَّ الْإِمَامَ الرَّاعِبَ ذَكَرَ لِلْوَحْيِ مَعَانِي، قَالَ: (مِنْهَا الْإلهَامُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ
 أَمْرِ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾^(٦)، وَالتَّسْخِيرُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٧): ﴿وَأَوْحَىٰ رُبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(٨))^(٩)، انْتَهَى.

(١) سورة النحل، من الآية: (٦٨).

(٢) ينظر: الكشاف: (٥٧٦/٢).

(٣) سورة النحل، من الآية: (٦٨).

(٤) ينظر: تفسير الفخر الرازي: (٧٢-٧١/٢)، ولم أقف فيه على هذا التّقل. والرازي هو: أَبُو عَبْدِ
 اللَّهِ، فخر الدّين، محمد بن عمر بن الحسين، التّيميّ البكريّ، المعروف بابن الخطيب، فقيه مفسّر،
 متكلم، فريد عصره، له تصانيف مفيدة منها: "تفسير القرآن"، و"نهاية العقول"، و"المحصل"،
 و"شرح المفصل" وغيرها. (ت ٦٠٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٤٨/٤).

(٥) المغني، ص: (٤٨).

(٦) أضاف الخفاجي "أَنَّ" على نصر ابن هشام للتوضيح.

(٧) سورة القصص، من الآية: (٧).

(٨) سورة النحل، من الآية: (٦٨).

(٩) ينظر: المفردات في غريب القرآن - للراغب الأصفهاني، ص: (٥٣١)، والراغب الأصفهاني هو: =

ف قوله^(١): "باتفاق"، غير متجه؛ لما عرفت من أن التحقيق هنا أنه للتسخير، وهو سوقها لما خلقت له بالطبع، فكيف يدعي الاتفاق، فيما الصواب خلافه.
ومن سمّاه إلهاماً أراد به ما ذكر تسمّحاً في العبارة؛ لأنه إنما يكون في العقلاء، كما صرح به في شرح البخاري.^(٢)
الثالث: قوله: (ليس^(٣) في الإلهام معنى القول).
أقول: معنى القول، له معنيان:

أحدهما: أن يكون من مقولة الألفاظ، مثل: لفظ، وكلام، وأمر، ونهي، ونحوه.
الثاني: أن يكون بينهما مناسبة تامّة، وإن لم يكن من مقولته، فإن معنى القول: لفظ يُلقَى للمخاطب فيبقى صورته في ذهنه، وما نحن فيه إلقاء الله، أو الملك بلفظ، أو غيره ما يبقى صورته عنده، أو يهديه الله له، ويسوقه نحوه بتسخيره له سواء كان من العقلاء أم لا، والإلهام إلقاء معنى ما، سواء كان كلاماً لفظياً أو نفسياً؛ ولذا سُمّي في الحديث «الْمُلْهُمُونَ مُحَدِّثُونَ»^(٤)، فالحق أنه في معنى القول، كذا قرره بعض

= الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصفهاني، أديب من الحكماء العلماء، كان يقرن بالغزالي. من مصنفاته: "المفردات في غريب القرآن"، و"محاضرات الأدباء"، وغيرهما. (ت ٥٠٢هـ).
ينظر: روضات الجنّات - للخونساري، ص: (٢٤٩).

(١) في ب: (قوله).

(٢) ينظر: التلخيص لفهم قارئ الصحيح - لسبط بن العجمي: (لوحه ٧/أ).

(٣) في المغني "وليس".

(٤) قال ابن حجر - في شرح الحديث الوارد في فضل عمر بن الخطاب " رضي الله عنه ": «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ نَاسٌ مُحَدِّثُونَ...» الحديث في صحيح البخاري ، ص: (٦٦٧)، وصحيح مسلم : (١٨٦٤/٤) - : (مُحَدِّثُونَ: بفتح الدال جمع مُحَدِّث، واخْتَلَفَ في تأويله، فقيل: مُلْهِم، قاله الأكثر، قالوا: الْمُحَدِّث - بالفتح - : هو الرَّجُلُ الصَّادِقُ الظَّنُّ، وهو مَنْ أُلْقِيَ في روعه شيء =

.....

الشُّرَاح هنا. ^(١)

فقوله: (ليس ^(٢) في معنى القول)، إن أراد بالمعنى، الأوَّل ^(٣) فهو مُسَلَّم، لكنَّه لا يضرُّنا، وإنَّ أراد المعنى الثَّاني ^(٤)، أو مُطلقاً فهو مم ^(٥): لما سمعته آنفاً.

الرَّابع: أنَّه ذكر هنا أنَّ الوحي لا يَصِحُّ تفسيره بالإلهام ^(٦)، وهو مخالف لتمثيله لـ "أنَّ" المُفسِّرة في أوَّل البحث ^(٧)، بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾ ^(٨) فتأمل. قوله: (أي: باتَّخاذ الجبال بيوتاً).

قاله الشَّ: (الصَّواب باتَّخاذ البيوت من الجبال) ^(٩).

قلت: كلاهما صواب، فلا وجه للتَّخطئة؛ فإنَّ معنى اتَّخاذ الجبال بيوتاً: أن يَتَّخذها مَقَرّاً ومسكناً له، بأنَّ يكون في بعضها، فالمصدر مضاف لأحد مفعوليه؛ لأنَّه افتعال من الأخذ يتعدَّى لمفعولين، ويجري مجرى الجعل، كما قاله الرَّاعِب ^(١٠)، فالمعنى: جعل الجبال مَقَرّاً، فلا وجه للتَّخطئة.

= من قبل الملاء الأعلى، فيكون كالذي حَدَّثَه غيره به.....، وقيل: من يجري الصَّواب على لسانه من غير قصد، وقيل: مُكَلِّم، أي: تُكَلِّمُه الملائكة بغير نبوة. ينظر: فتح الباري: (٦٢/٧).

(١) ينظر: مغنى الحبيب: (٣٩١/١).

(٢) أي: الإلهام.

(٣) وهو كونه من مقولة الألفاظ مثل: لفظ، وكلام....

(٤) كونه بينه وبين القول تناسب وإن لم يكن من مقولته.

(٥) مم: اختصار للفظ "مُسَلَّم".

(٦) في ب: (بالإ).

(٧) ينظر: المغني، ص (٤٧).

(٨) سورة المؤمنون، من الآية: (٢٧).

(٩) ينظر: المزمع: (٦٨/١).

(١٠) ينظر: المفردات - للرَّاعِب، ص: (٢٢).

وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ۖ ﴾^(١): أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر^(٢)، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن^(٣)

قوله: (وزعم الزمخشري في قوله تعالى في سورة المائدة/): ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ۖ ﴾ الآية، أنه يجوز في "أَنْ"، أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر^(٤). وهو قول للنحاة^(٥)، سبقه إليه غيره. والذي في الكشاف: (أَنْ "أَنْ" إِنْ جَعَلْتَهَا^(٦) مفسرة فلا بد لها من مفسر، وهو إما فعل القول أو الأمر^(٧))، وكلاهما لا وجه له. أمّا القول؛ فلأنه يحكى به ما بعده من الكلام من غير توسط حرف تفسير، فيقال: ما قلت لهم إلا اعبدوا الله.

(١) سورة المائدة، من الآية: (١١٧).

(٢) ينظر: الكشاف: (٧٢٦-٧٢٧).

(٣) المغني، ص: (٤٩).

(٤) خالف الخفاجي نص المغني في بعض عباراته.

(٥) ينظر: معاني القرآن - للزجاج: (٢٢٣/٢)، وإعراب القرآن - للنحاس: (٥٢/٢)، ومشكل إعراب

القرآن، - لمكي: (٢٥٤/١)، وهم سبقوه إلى جعل "أَنْ" تفسيرية، لكنهم لم يسبقوه إلى التأويل

والتقدير الذي جاء به.

(٦) في ب: (إِنْ جَعَلَهَا).

(٧) في ب: (أو الآخر).

.....

وَأَمَّا الأمر فيسند إلى ضمير الله، فلو فسّرته بـ«عبدوا الله ربّي وربكم»، لم يستقم؛ لأنّ الله لا يقوله، وإن جعلتها^(١) موصولة بالفعل لم يخلُ من أن يكون بدلاً من ما [أمرتني به]^(٢) أو من^(٣) «الهاء» [في به]^(٤)، وكلاهما غير مستقيم؛ لأنّ البدل يقوم مقام المبدل منه، ولا يُقال: ما قلت لهم إلا أن عبدوا الله، أي: إلا عبادته؛ لأنّ العبادة لا تُقال، وكذا إن جعلت بدلاً من «الهاء»؛ لأنّك لو أقمت «أن عبدوا الله» مقامها، لقلت: إلا ما أمرتني بأن عبدوا الله، لم يصح؛ لبقاء الموصول بلا عائد، فلا بُدَّ من حمل القول على معناه؛ لأنّ معنى ﴿مَا قُلْتُ هُمْ﴾ الخ: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، حتّى يستقيم تفسيره بأن عبدوا الله... الخ

ويجوز أن تكون «أن» موصولة، عطف بيان للهاء، لا بدلاً^(٥)، انتهى.

وإنما حكيت كلامه برُمته؛ ليعلم أنّهم لم يدققوا النّظر فيه؛ ولذا قالوا ما قالوا، ألا ترى قوله في الشّرح: (الخلاف في هذه المقالة مأثور، ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصّريح)^(٦).

والزّمنخشري صرح بها في قوله: إنّ القول يُحكى به ما بعده من غير توسّط حرف تفسير، فأبيّ احتياج إلى بيان العلة بعدها؟!.

(١) في ب: (جعلها).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، مثبتة من الكشاف: (٧٢٧/١).

(٣) كلمة (من) ساقطة من (ب).

(٤) زيادة مثبتة من الكشاف يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: تفسير الكشاف: (٧٢٦/١-٧٢٧).

(٦) ينظر: المزمع: (٦٩/١).

وعلى هذا^(١)، فيقال في هذا^(٢)، الضابط: ألا يكون فيها حروف القول، إلا والقول مؤوّل بغيره.^(٣)

وقول المص: (إن القول مؤوّل^(٤) بالأمر) لا وجه له؛ فإن الأمر معنى القول حقيقة؛ لأنّه لفظ مأمور به، ومثله لا يُسمّى تأويلاً، بل تفسيراً؛ لأنّه فرد من أفراد، فالزّخشي يقول: إنّهُ يقع بعد صريح القول، ملفوظاً كان أو مقدّراً.
فقوله: (والضّابط...) الخ.

غير صحيح^(٥)، ثمّ إنّ الشّ قال هنا في توجيه قوله: ﴿رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾: (إنّه حكاية بالمعنى دون لفظ المقول، فكأنّه نسي ما قدّمه - وما بالعهد من قدّم - من أنّ الحكاية لا بُدّ أن يُحكى فيها المقول)^(٦) بعينه دون معناه، كما تقدّم.
نعم، شرّاح الكشاف قالوا: (إنّ كلامه هنا غير مُسلم؛ لأنّ قوله: «لم يستقم أن يقول: الله ربّي وربّكم»، وهو مقتضٍ له بظاهره، والحكاية عمّا أدّى إليهم يقتضي: ربّي وربّهم. والثقل بالمعنى يخرجّه عن كونه تفسيراً لأمر، والجمع بين صلة الأمر وحرف التّفسير لا يوجد^(٧)، لا يقال: أمرتك بهذا أن قم؛ لأنّ أحدهما يغني عن الآخر، إلا على الموصوليّة، والإبدال، أو عطف البيان)^(٨).

(١) اسم الإشارة يعود على قول الزّخشي: إنّ "أن" تكون مفسّرة للقول بشرط تأويله بالأمر.

(٢) اسم الإشارة هنا يعود على المقام الذي يصحّ فيه كون "أن" مفسّرة للقول.

(٣) المغني، ص: (٤٩).

(٤) في نسختي المخطوط: "مأوّل".

(٥) لأنّ هناك من خالف هذا الضّابط، فقد أجاز ابن عصفور أن تكون مفسّرة بعد القول أو ما في

معناه. ينظر: شرح الجمل: (١٧٣/٢، ٤٨٣).

(٦) ينظر: المزمع: (٦٩/١).

(٧) في ب: (لا يوجّه).

(٨) ينظر: الكشف على الكشاف - للزّويبي: (لوحه ١٤١-أ).

.....

وقوله: (لا يقال: ما قلتُ إلا أن اعبدوا الله، أي: إلا عبادة الله؛ لأنَّ العبادة لا تقال)^(١).
لا وجه له أيضاً؛ لأنَّ المعنى: إلا الأمر بعبادة الله^(٢)؛ لئلاً يبطل ما دلَّ عليه الصيغة.
وبقاء الموصول بلا عائد؛ لطرح المبدل منه، مردود^(٣)؛ لأنَّه لا يُطرحُ من كلِّ وجه، كما
صرَّح به في المفصل^(٤)، والتَّعبير عن الأمر بالقول؛ لئلاً يجعلَ نفسه / وربَّه أمرين معاً، فعُدل [١٨/ب
عنه تأدُّباً، وهو وجه سديدٌ مطَّردٌ في نظائره، كما أفاده المدقُّقُ النحرير^(٥).

(١) ينظر: الكشاف: (٧٢٧/١).

(٢) ينظر: المزج: (٧١/١).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المفصل، ص: (١٤٨).

(٥) ينظر: الكشف على الكشاف - للقزويني: (لوحة ١٤٢ - أ)، وقد نقله عن التفتازاني في حاشيته على
الكشاف: (لوحة ٣٢٥ - ب)، والقزويني هو: عمر بن عبد الرحمن بن عمر الكناني القزويني،
سراج الدين، من العلماء المدقِّقين المحقِّقين، له مشاركات في علوم متعدِّدة من أشهر مؤلفاته
«الكشف على الكشاف». (ت ٧٤٥ هـ). ينظر: شذرات الذهب: (١٤٣/٦).

ولا يجوز في الآية^(١) أن تكون مفسرة لـ «أمرتني».....
ولا أن تكون مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في «به»، ولا بدلاً من «ما».
أما الأول؛ فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة التعت في المشتقات، فكما أن
الضمير لا يُنعت، كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري، فأجاز ذلك^(٢)،
ذهولاً عن هذه النكته^(٣).....

قوله: (ووهم الزمخشري، فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكته).
أقول: مثل الزمخشري لا يُنسب للذهول في مثل هذه المسألة، وإنما يقال: ذهب إلى
مذهب لا يرضاه غيره؛ لأن «أن» المصدرية والفعل بعدها مؤولان بمصدر، وهو غير مشتق،
وعطف البيان عنده في حكم البدل، لا التعت.

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ المائدة: (١١٧).

(٢) ينظر: الكشف: (٧٢٧/١).

(٣) المغني، ص: (٤٩).

والوجه الرَّابِع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:
أحدها: -وهو الأكثر- أن تقع بعد "لَمَّا" التَّوْقِيَّتِيَّةُ ^(١)

قوله: (الوجه الرَّابِع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع: أحدها ^(١): أن تقع بعد "لَمَّا".
التَّوْقِيَّتِيَّةُ) الخ.

تقديره: أحدها بعد "لَمَّا" إذا وقعت بعدها، فخيرها "بَعْد"، وقَدَّمَ الوقوع عليه؛ لتوقُّفه عليه، لا أنَّه خبر حقيقة، كقولهم: أعددت الخشب ليميل الحائط، فأدعّمه به، أصله: لأدعّمه إذا مال ^(٢)، ومثله كثير مطّرد كما ذكره في قوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ^(٣)، فلا حاجة لما تكلفه الش، حيث قال: (فإن قلت في عبارة المص مناقضة ^(٤)، وذلك؛ لأنَّه جعل لـ"أن" الزائدة مواضع، ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد "لَمَّا"، وليس كذلك، فكأن وقوعها بعد "لَمَّا" حالة من حالاتها، لا موضع لها، وموضعها بعد "لَمَّا".

قلت: هو على حذف مضاف، أي أحدها موضع أن تقع، وكذا في الثاني، والثالث ^(٥).
وقد عرفت أنَّه لا حاجة له، وتقديره: أحد[ها] ^(٦) بعد "لَمَّا"؛ لوقوعها معاً.

(١) المغني، ص: (٥٠)، و "لَمَّا" التوقيتية هي: التي بمعنى: "حين"، وإنما سُميت بذلك نسبةً إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه. ينظر: المزج: (٧٢/١).
(٢) عبارة «وهو الأكثر» ساقطة من نسختي المخطوط.
(٣) ينظر: الكتاب: (٤٣٠/١)، والمقتضب - للمبرد: (٢١٥/٣)، والأمالي النحوية - لابن الحاجب: (٤٢/١).

(٤) سورة البقرة، من الآية: (٢٨٢).

(٥) في المزج (مناقشة)، ويظهر أنَّه الصواب؛ إذ لا تناقض في عبارة المصنف، بل هو محل نقاش.

(٦) ينظر: المزج: (٧٢/١).

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

والرابع^(١): بعد «إذا»، كقوله^(٢):

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ^(٣)

قوله: (فأمهله حتى إذا) الخ .

قال السيوطي في شرح الشواهد: (إنَّ المصَّ حرَّفه في موضعين، فإنَّه من قصيدة لأوس بن حجر^(٤)، أولها:

تَنَكَّرُ^(٥) بَعْدِي مِنْ أُمَيْمَةَ صَائِفُ فَبِرْكَ فَأَعْلَى تَوَلَّبَ فَالْمُخَالَفُ^(٦)

(١) أي: من المواضع التي تزداد فيها «أن».

(٢) هذا البيت والأبيات التي ذكرها السيوطي من بحر الطويل، وهي من قصيدة لأوس بن حجر. ينظر: ديوانه، ص: (٧١)، ومنتهى الطلب من أشعار العرب - لابن المبارك: (٣٥١/١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادي: (١٦٤/١)، وصواب القافية «غارف» كما بيَّنه السيوطي في شرح الشاهد.

(٣) المغني، ص: (٥١).

(٤) هو: أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح، من كبار شعراء تميم، زوج أم زهير بن أبي سلمى، عُمر طويلاً، ولم يدرك الإسلام، له ديوان شعر مطبوع. ت (٢-ق. هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء - لابن سلام، ص: (٩٧-٩٨)، والأغاني: (٤٧/٦).

(٥) في نسختي المخطوط (تَدَكَّر) والصواب ما أثبت من الديوان وبقيّة المصادر.

(٦) ينظر: شرح شواهد المغني - للسيوطي: (١١٢-١١٣)، وهكذا في ديوان أوس بن حجر، وشرح شواهد المغني - للسيوطي، وشرح الأبيات - للبغدادي، وموضعا التحريف اللذان أشار إليهما السيوطي: إبداله «الراء والفاء» - في «غارف» - «ميماً وراءاً» في «غامر»، وصائِف، وبرْكَ، والمُخَالَف، وأَعْلَى تَوَلَّبَ، كلها مواضع وأماكن في بلاد تميم. ينظر: معجم البلدان: (٤٠٠/١)، ٥٩/٢، ٣٩٠/٣.

ومنها في ذكر صائد، وهي طويلة:

قَصِيٌّ يَبِيتُ^(١) اللَّيْلَ لِلصَّيْدِ مُطْعَمٌ لَأَسْهُمِهِ غَارٍ وَبَارٍ وَرَاصِفٌ^(٢)
وَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ مِنْ جَمَّةِ الْمَاءِ غَارِفٌ^(٣)
فَيَسَّرَ سَهْمًا رَاشَهُ بِمَنَاكِبِ ظَهَارٍ لُؤَامٍ^(٤) فَهُوَ أَعْجَفٌ^(٥) شَاسِفٌ^(٦)
فَأَرْسَلَهُ مُسْتَيْقِنَ الظَّنِّ أَنَّهُ مُخَالِطٌ مَا تَحْتَ الشَّرَاسِيفِ جَائِفٌ

واستشهد بهذا البيت، القاضي في تفسيره، على أَنَّ الظَّنَّ يجيء بمعنى اليقين^(٧).

والشراسيف: أطراف الأضالع الرُّخْصَة من جانب الصدر، والجائِف: الصَّائِر من السَّهَام إلى الجوف^(٨).

ومعنى البيت: أَنَّهُ أمهل الصَّيْدَ حَتَّى ورد الماء، فرماه بسهم أصابه، ومُعَاطِي بمعنى تناول غارِفٌ من الماء الذي ورده.

(١) رواية الديوان وشرح الأبيات (قَصِيٌّ يَبِيتُ).

(٢) معنى "غارٍ وبارٍ وراصف": هو الذي يري سهامه ويغروها بالغراء، ويشد الرُّصْفَة - وهي العَقَب الذي يلي مدخل رأس النَّصْل من السَّهْم - على صدر السَّهْم. ينظر: شرح الأبيات: (١٦٩/١).

(٣) في الديوان والمغني وشرح شواهد وشرح أبياته «فأمهله»، والمعاطي: المتناول، وجمَّة الماء: مجتمعته، الغارف: الذي يتناول الماء بيديه غَرْفًا. ينظر: شرح الأبيات: (١٦٩/١).

(٤) هكذا في الديوان، وشرح الشواهد، وشرح أبيات المغني، وفي نسختي المخطوط «لُؤَامٍ ظهار».

(٥) هكذا في الديوان، وشرح الشواهد، وشرح الأبيات، وفي نسختي المخطوط «أعجم».

(٦) يَسَّرَ: هَيَّأَ، وراشه بمناكب: جعل له ريشاً كان على أطراف مناكب الطَّيْرِ، واللُّؤَام: التَّام الرِّيش، والظُّهَار: أن يكون من ظهر الريشة، والأعجف: الذي بُرِيَ حتى صار أعجفاً، والشاسف: اليابس

ضمراً وهزلاً، والذي في شرح الأبيات - للبغدادى: (١٦٩/١) "شارف" بمعنى: القديم.

(٧) ينظر: تفسير البضاوي: (٥٤/١).

(٨) ينظر: القاموس المحيط: (شرسف) و(جوف)، ص: (١٠٦٤)، و ص: (١٠٣١).

ولم يصب الشَّ في تفسيره، ولا في روايته^(١).
قُلْتُ: ما ذكره^(٢) غير مسلم؛ لأنَّ الشعراء قد يتواردون في كثير من الأبيات، فيحتمل أنَّه
من قصيدة أخرى رائئة، ألا ترى قوله:

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ^(٣)

وقوله:

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَلَّدِ^(٤)

ونحوه ممَّا لا يُخَصِّي .

(١) ينظر: المزج: (٧٣/١)، ورواه برواية ابن هشام نفسها وفسره بأنه ترك هذا الرَّجُل وتمهَّل في إنقاذه
بما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها مَنْ هو مغمور في اللَّجَّة يخرج يده ليتناولها من ينقذه،
وهو مخالف لتفسير شُراح شواهد المغني، كالسيوطي: (١١٤/١)، والبغدادى: (١٦٩/١).

(٢) الضمير يعود على السيوطي في شرح شواهد المغني.

(٣) عجز بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس، وصدره:

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ

ينظر: ديوانه، ص: (٩).

(٤) عجز بيت من بحر الطويل، لطرفة بن العبد البكري، وصدره:

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ

ينظر: ديوانه، ص: (١٩).

مسألة

ولا معنى لـ"أن" الزائدة غير التوكيد، كسائر الزوائد.
قال أبو حيان^(١): وزعم الزمخشري^(٢): أنه يَنْجَرُ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى^(٣): ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ يَمِيمٍ﴾: دخلت "أن" في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾^(٤)؛ تنبهاً وتأكيذاً على أن الأساءة كانت تعقب الجمي^(٥).

قوله: (وزعم الزمخشري: أنه يَنْجَرُ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ ...) الخ .

اعلم أنه قال في المثل السائر: ("إن" إذا دخلت في الكلام/ دلّت على أنه لم يكن على الفور، بل بتراخ ومهلة، كقوله: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٦) الآية، وإذا نظرت إلى قصة يوسف علمت أنه كان له مهلة وتراخ بعيد)^(٧) .
وقال شارحه ردّاً عليه: (إنّها صلة مؤكدة)^(٨) .
ولا أدري من أين أخذ ما قاله، وسيأتي بيانه على أحسن وجه^(٩) .

(١) ينظر: التذييل والتكميل: (٥/لوحه ١٢٢-ب)، وارتشاف الضرب: (٢/٤٢٣).

(٢) لم أقف على رأي الزمخشري فيما بين يدي من مؤلفاته.

(٣) العنكبوت: (٣٣).

(٤) سورة العنكبوت: (٣١)، وخلط أبو حيان بين هذه الآية والتي في سورة هود: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا

إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا...﴾ (٦٩)، ونَبّه ابن هشام على ذلك. ينظر: المغني، ص: (٥٣).

(٥) المغني، ص: (٥٢).

(٦) سورة يوسف: (٩٦).

(٧) ينظر: المثل السائر - لابن الأثير (٣/١٣).

(٨) لم أقف عليه في شرحه "الفلک الدائر على المثل السائر" لابن أبي الحديد.

(٩) لم يبين ذلك ؛ لعدم اكتمال الكتاب .

قوله: (لا معنى لـ (أن) الزائدة غير التوكيد)^(١) الخ .
أقول: هذا كله كلام ساقط أساساً ومبني، ومختلّ لفظاً ومعنى إذا تأملته، وجدت فيه خللاً من وجوه:

الأوّل: أن قول أبي حيّان: (إنّه أمرٌ لا يعرفه كبراء النّحاة)^(٢) .
لا وجه له؛ فإنّه لا تعلّق له بالتّحو؛ لأنّه نكتة وتوجيه لزيادة "أن" في إحدى القصّتين^(٣) دون الأخرى .

الثاني: أن اعتراضه^(٤) على أبي حيّان: «بأنّه لم يجد ما قاله في الكشف»: إن أراد أنّه لم يذكره صريحاً ولا تلويحاً، فليس كذلك؛ لأنّ فيه إشارة إليه؛ لأنّه لمّا ذكر النّكتة في زيادتها في قصّة لوط، فهمّ منه أن ذلك ليس في قصّة إبراهيم؛ فلذا لم يردّ فيها، ولم يصّرّح؛ لظهوره، فإنّ السّلام يعقب الجيء بلا شبهة، وإن أراد أنّه لم يذكره صريحاً، فهو لا يضرّه .
وقال أبو حيّان في البحر: (إنّه ممّا^(٥)) قاله الرّنخشري: إنّ مذهبه في "لمّا" مذهب سيويه في أنّها اسم لا حرف - كما ذهب إليه بعض النّحاة -؛ لأنّه فسرها بـ "حين"^(٦) .

(١) عاد الخفاجي إلى شرح عبارة ابن هشام هذه بعد أن تجاوزها إلى ما بعدها.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: (٤٢٣/٢).

(٣) حيث جاءت في الموضع الأوّل في سورة هود، بدون زيادة "أن" في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا

لُوطًا﴾ الآية هود: (٧٧)، وفي الموضع الثاني، في سورة العنكبوت، جاءت الآية الكريمة بزيادة "أن".

في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُمْ﴾ الآية. العنكبوت: (٣٣).

(٤) الضمير يعود على ابن هشام.

(٥) في (ب): "ما".

(٦) ما نُقلَ عن أبي حيّان في البحر المحيط صوابه من جهتين.

الأوّل: أن هذا المنقول مخالف لما في البحر. ينظر: البحر المحيط: (١٥٠/٧).

ثُمَّ كَيْفَ يَتَخَيَّلُ أَنَّ التَّحِيَّةَ تَقَعُ بَعْدَ الْحِجْيَاءِ ببطء^(١)؟.....
ثُمَّ إِنَّ التَّعْبِيرَ بِـ«الإِسَاءَةِ» لَحْنٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثِيًّا كَمَا نَطَقَ بِهِ التَّنْزِيلُ، وَالصَّوَابُ
«الْمَسَاءَةُ»، وَهِيَ عِبَارَةُ الزَّمْحَشَرِيِّ^(٢).....

الثالث: أَنْ قَوْلَهُ: (كَيْفَ يَتَخَيَّلُ أَنَّ التَّحِيَّةَ تَقَعُ بَعْدَ الْحِجْيَاءِ ببطء) الخ يتلو له: هَذِهِ
بِضَعَّتُنَا زُدَّتْ إِلَيْنَا^(٣) وَلَكِنَّ عَيْنَ الرُّضَى كَلِيلَةٌ^(٤).
الرابع: أَنْ قَوْلَهُ: (التَّعْبِيرُ بِالْإِسَاءَةِ لَحْنٌ) الخ إِنَّ أَرَادَ إِنْكَارَ «أَسَاءَ»، وَ «الإِسَاءَةُ»، فَهُوَ

= الثانية: ما نسبته إلى سيبويه خلاف ذلك، حيث يرى سيبويه وجمهور النحاة حرفية «لَمَّا»، ويرى
ابن السَّراج، والفارسي، وابن جني والمهروي: اسميتها؛ لأنها بمعنى «حِينَ»، ينظر: الأصول - لابن
السَّراج: (١٥٧/٢)، والأزهية - للمهروي، ص (٢٠٨)، ورصف المباني، ص (٢٨٤)، والجني الداني،
ص: (٥٩٤)، ومغني اللبيب، ص: (٣٦٩).

ورُجِّحَ مذهب الجمهور لأوجه: أنَّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء؛ ولأنَّها تقابل «لو»؛
ولأنَّها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها. ينظر: رصف المباني، ص: (٢٨٤)، والجني الداني،
ص: (٥٩٤-٥٩٥)، وقد جمع ابن مالك بين المذهبين، (فقال: إذا وليها فعل ماضٍ فهي ظرف
بمعنى «إِذْ» فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب). ينظر: شرح التسهيل -
لابن مالك: (١٠١/٤)، والجني الداني، ص: (٥٩٤).

(١) هذا ردُّ على قول أبي حيَّان السابق.

(٢) ينظر: المغني، ص: (٥٣)، وتنظر عبارة الزمخشري في الكشف: (٤٥٧/٣).

(٣) سورة يوسف: (٦٥).

(٤) معنى بيت أصله:

وَعَيْنُ الرُّضَى عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا

وهو من بحر الطويل، وقائله: عبد الله بن معاوية الطالبي الهاشمي، (ت ١٢٩هـ). ينظر: عيون
الأخبار - لابن قتيبة: (١١/٣)، والكامل في اللغة - للمبرد (١٦٤/١) «وفيه فَعَيْنٌ»، والأغاني -
للأصفهاني: (٤٢١/٦).

مكابرة وخطأ، وإن أراد أنه لا يصح ذكر مصدر المزيّد في مكان مصدر المجرّد، فغير صحيح أيضاً؛ فإنّه كعكسه^(١) كثير في القرآن، وغيره من الكلام الفصيح، كقوله: ﴿أُبْتَكِرُ مِنْ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢)، وقولهم: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ ﷺ بِإِئْزَالِ جِبْرِيلَ عَلَى قَلْبِهِ»^(٣). والإِسَاءَةُ وَالْمَسَاءَةُ متقاربان معنًى، وإن كان بينهما فرق في الاستعمال؛ فإن الأول يتعدى نحو: سَاءَهُ كَذَا، والثاني بـ"إلى"، و"على"، و"إلى"، تقول: أساء على غيره، وأساء إليه^(٤)، وقال الحماسي:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ^(٥) أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ^(٦)

والفرق بينهما: أَنَّ الإِسَاءَةَ من الغير، وَالْمَسَاءَةَ أَعْمٌ. وقال الرَّاعِبُ في مفرداته: «الفرق بينهما: أَنَّ السُّوءَ كُلُّ مَا يَعْثُرُ مِنَ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَالْأُخْرَوِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ، وَالْأَحْوَالِ الْبَدَنِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ، يقال: سَاءَهُ كَذَا، وَأَسَاءَ إِلَى فُلَانٍ»^(٧) انتهى .

(١) أي: ذكر مصدر المجرّد في مكان مصدر المزيّد.

(٢) سورة نوح: (١٧).

(٣) يقصدون بهذا القول نزول القرآن مرّة واحدة من بيت العزة في ليلة القدر على قلب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) ينظر: فعلت وأفعلت - للسجستاني، ص: (٩٨)، الصحاح (سَوَأَ) (٥٥/١)، واللسان: (سَوَأَ) (٩٦/١)، وتهذيب الأفعال - لابن القطاع: (١٥٦/٢ - ١٥٧).

(٥) في (ب): (وَأَحْسِنِي).

(٦) هذا صدر بيت من بحر الطويل، وعجزه:

لَدَيْتَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ ثَقَلَتْ

واختلف في قائله، ف قيل: لكثير عزة، وهو في ديوانه، ص: (٥٧)، ونسب لجرير، وهو في ديوانه، ص:

(٨٨)، وقيل: هو للعباس بن الأحنف، وهو في ديوانه، ص: (٧٨).

(٧) ينظر: المفردات، ص: (٢٥٣).

وفيه إشارة إلى اتّحادها في المادّة، وأصل المعنى، وبينهما فرق بالعموم والخصوص^(١)، كما تقدّم، ويدلّ عليه: أَنَّ الإِسَاءَةَ يقابلها الإِحْسَانُ، قال تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾^(٢)، كما في قول الحماسي، وَالْمَسَاءَةُ يقابلها السُّرُورُ / كما في قوله:

فَلَمْ أَرِ فِيمَا سَاءَنِي غَيْرَ شَامِتٍ وَلَمْ أَرِ فِيمَا سَرَّنِي غَيْرَ حَاسِدٍ^(٣)

فذكر الإساءة هنا لنكتة؛ فَإِنَّهُ عَامٌّ أريد به خاصٌّ؛ لتعدّيه بالباء، والمص لم يتنبّه له، ففاته بمحاسنه .

الخامس: أَنَّ اعتراضه على الشّلوّيين^(٤) ناشئ من عدم الوقوف على مراده؛ فَإِنَّهُ أراد أَنَّ مجيء "أَنَّ" مزيدة هنا؛ لمناسبة بينها وبين أداة الشرط، فَإِنَّهَا في الأصل مصدرية يقدر قبلها لام التعليل كثيراً، كما مثله، والشرط علّة للجزاء، ف وقعت معه كما تقع لام التعليل معها ملفوظة ومقدّرة، فكيف يعترض عليه بما حقه أَنَّ يُمدَحَ به، كما قيل:

(١) هذا ما يعرف بالاشتقاق الأصغر، وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرّاه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، ينظر: الخصائص - لابن جني: (١٣٦/٢).

(٢) في (أ): "الحسنى"، وهو تحريف .

(٣) سورة النجم: (٣١).

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو للإمام الشافعي - رحمه الله -، ينظر: ديوانه، ص: (٦٧).

(٥) يرى الشلوّيون أَنَّ "أَنَّ" لما كانت للسبب في "جئت أَنُ أعطيت" أي: للإعطاء، أفادت هنا أَنَّ الإساءة في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سِيءَ بِهِمْ...﴾ كانت لأجل المجيء وتعبه، وكذلك في قولهم: "أما والله لو أَن فعلت لفعلت" أكّدت "أَنَّ" ما بعد "لو"، وهو السبب في الجواب. ينظر: التذييل والتكميل: (٥/لوحه ١٢٢ - ب)، وفي شرح الجزولية - للشلوّيين: (٧٩٨/٢)، ذكر لثال زيادتها فقط.

إِذَا مَحَاسِنِي اللَّاتِي أَدِلُّ بِهَا كَانَتْ عُيُوبِي فَقُلْ لِي [كَيْفَ] ^(١) أَعْتَذِرُ ^(٢)

واعلم أن الحروف تزداد كثيراً للتأكيد، وليس النزاع في هذا، إنما هو في أنها هل تفيد معنى آخر أو لا؟، وفي أنها لم أفادت ذلك؟، وإنما يفيد «أن»، و«اللام»، والقسم، والتكرار، وليس وضعياً، وإلا لم تكن زائدة.

ولم أرَ مَنْ تَبَّ عليه، والذي ظهر لي -بعد إمعان النظر فيه-: أنها إنما تُزَادُ مع ما يناسب معناها الأصلي حتى تكون كالتكرار، وح ^(٣) فلا مانع من أن تدل على معانٍ أُخَرَ بمعونة المقام والسياق، كسائر الخواص والمزايا.

فنقول: «أن» في الأصل مصدرية تكون الجمل معها كالمفرد؛ لتأويلها مع صلتها بمصدر مفرد، فتشبه أدوات الشرط الجاعلة جملتين كجملة واحدة، فهي كالتكرار، وهذا ما أشار إليه الزمخشري ^(٤)، والشلّويين جَنَحَ إلى أن لام التعليل كأنها مُقَدَّرَةٌ فيها فتشبه أداة الشرط. وقد صرَّح النحاة بأن «كَانَ» الزائدة في نحو قوله:

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامَ ^(٥)

(١) ساقطة من نسختي المخطوط، ومثبتة من ديوان البحرري.

(٢) بيت من بحر البسيط، للبحرري، ينظر: ديوانه : (٩٥٤/٢) وفيه «كانت ذنوبي»، ومعجم الأدباء: (٢٢١٩/٥).

(٣) أي: (حينئذ).

(٤) ينظر: الكشف: (٤٥٧/٣).

(٥) عجز بيت من بحر الوافر، للفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك، وصدره:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمِي

ينظر: ديوان الفرزدق: (٣٥٩/٢). وهو من شواهد سيويه، ينظر: الكتاب: (٢٨٩/١)، والمقتضب: (١١٦/٤)، وخزانة الأدب: (٢١٧/٩).

.....

تدلُّ على الزَّمن الماضي^(١)، و"عَسَى" الزَّائدة تدلُّ على التَّرجِّي.
فقول أبي حَيَّان والمص: إِنَّ الزَّائد لا يدلُّ على غير التَّأكيد، غير مسلَّم، كيف وقد قالوا: "مِنْ" الزَّائدة تدلُّ على العموم في نحو: "ما جاءني مِنْ أَحَدٍ"^(٢)، ومثله كثير لمن له بصيرة .

وبما ذُكِرَ يُعْلَمُ وجه ما وقع مزيداً في كلام رَبِّ العِزَّة، ووجه تسميته صلة؛ فإنَّه ليس لَعَوْاً من كلِّ الوجوه، فمن كان له قلب سليم، دخلت أفكاره - من النَّظر في القرآن العظيم - جَنَّة لا لَعَوْ فيها ولا تأثيم .

واعلم أَنَّ الش: نقل عن الرُّضِيّ: أَنَّهُ قال: (فإن قيل: فيجب أَنْ لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة [معنويّة])^(٣).

قيل: إِنَّمَا سُمِّيَتْ زائدة؛ لأنَّها لا يتغيَّر بما أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثَّابت، وتقويته، فكأنَّها لم تُفد شيئاً، ويلزمهم على هذا أَنْ يعدُّوا -"أَنَّ"، ولام الابتداء، وألفاظ التوكيد أسماء كانت أو لا- زوائد، وَلَمْ يقولوا به^(٤). انتهى .
وقد أورده هو^(٥) وغيره، ولم يُحيِّوا عنه.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة-للصيمري: (١٩١/١-١٩٢)، وشرح المفصل -لابن يعيش: (٩٩/٧)،

والتصريح على التوضيح: (١٩٢/١)، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: (٢٤٠/١).

(٢) ينظر: الكتاب: (٣٠٧/٢)، والمقتضب - للميرد: (١٣٧/٤)، والأزهية - للهروي، ص: (٢٣٤)،

وشرح التسهيل - لابن مالك: (١٣٥/٣)، والجنى الداني، ص: (٣١٦-٣١٧).

(٣) ساقطة من نسختي المخطوط ومثبتة من شرح الرضي، والسياق يقتضيها.

(٤) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٤٣٢/٤)، والمزج - للدماميني: (٧٤/١).

(٥) الضمير يعود على الدماميني في المزج.

وأما ما نقله^(١) عن الشَّلُونين، فمُعْتَرَض من وجهين:
أحدهما: أَنَّ المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة، لا أَنَّ.
والثاني: أَنَّ أَنَّ في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة^(٢).

.....
وجوابه يُعْلَمُ مِمَّا ذكره السَّكَّاكِيُّ عن الكِنْدِيِّ^(٣)، فَإِنَّهُ أورد هذا بعينه على المبرّد،
فردّه^(٤): (بأنَّ المؤكّدات المذكورة ليست زائدة؛ فَإِنَّ الزَّائِد لا وضع له، والمؤكّدات موضوعة
للرّدّ على المشكك المُنْكَر، فهي مقصورة على السَّماع كالزّيادة)^(٥).

قوله: (وأما ما نقل^(٦) عن الشَّلُونين) الخ / .

أجاب أرباب الحواشي عَمَّا ذُكِرَ: (بأنَّ اللّام لَمَّا كَثُرَ حذفها مع بقاء معناها، صارت
كأنّها تَضَمَّنَتْ معناها كالظرف والجار والمجرور الدّالّ على معنى متعلقه، مع عدم
ظهوره)^(٧).

(١) الضمير يعود على أبي حيان، حيث نقل عن الشَّلُونين أَنَّ "أَنَّ" في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ
رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُ إِلَيْهِمْ...﴾ أفادت أَنَّ الإساءة كانت لأجل المحي، وتعقبه.

(٢) المغني، ص: (٥٣).

(٣) هو زيد بن الحسن بن زيد الحميري، أبو اليُمْن، تاج الدين الكندي، أديب من الكتاب الشعراء
العلماء، مشارك في علوم العربية، كان يقرئ الكتاب، والحماسة، والإيضاح، متناً وشرحاً. من

مؤلفاته: "شرح ديوان المتنبي". (ت ٦١٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣٣٩/٢).

(٤) في (ب): (فردّ).

(٥) ينظر: مفتاح العلوم - للسكّاكي، ص: (١٧١).

(٦) عبارة الخفاجي بحذف الضمير.

(٧) ينظر: مفتي الحبيب: (٤٢٥/١)، ومنتهى أمل الأريب - لابن الملا (لوحة ٤٩ - أ).

.....

قيل: (ومنه يعلم جواب الاعتراض الثاني: بأن يقال: نعم هي في المثال مصدرية إلا أنه لا يضر؛ لأن الزائدة مصدرية في الأصل لكنها جردت عن مصدريتها، ولوحظ فيها معنى التعليل؛ لغرض التأكيد لمعنى "لَمَّا")^(١).

أقول: فيه من التكلف والتعسف ما تمجّه الطباع؛ فلذا لم أر البحث عنه لازماً.

(١) القائل: ابن الحنبلي، ينظر: مغنى الحبيب: (١/٤٢٦).

تنبيه

وقد ذُكِرَ لـ.أن. معان أربعة أخرى:

أحدها: الشرطية كـ.إن. المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون^(١)، ويرجّحه عندي «أمور»:

«أحدها»: توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق، فقرأ^(٢)

بالوجهين قوله تعالى: ^(٣) ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ ^(٤).

قوله: (والأصل التوافق).

قال الفاضل الحلبي: (فَيَتَعَيَّنُ فيما تواردتا عليه كونهما بمعنى واحد، ولا سبيل إلى جعل المكسورة بمعنى المفتوحة؛ لعدم قائل به، فتعين العكس عملاً بالأصل السالم من المعارض، فلا يَرِدُ أنَّ المكسورة شرطية، والمفتوحة مصدرية، ومعناها مختلف).^(٥)

وما تواردا فيه يحتمل المعنيين، فلا ينتهض الاستدلال على أنَّ المفتوحة شرطية بوقوعها موقع المكسورة، فيجَاب (بأنه إذا لُوْحِظَ أنَّ الأصل في القراءات الواردة في المحلّ الواحد اتّحاد المعنى فيها)^(٦)، انتهض؛ لأنه مبنيٌّ على عدم ملاحظة الأصل المذكور.

وإنّما يَرِدُ أنّه إنْ أُريدَ بالتوافق التّرادف، فهو مم^(٧)، كيف وقد قيل بإنكار وقوعه في اللغة؛ لكفاية أحد المترادفين في الإفهام، وإنْ صُحِّحَ بخلافه.

(١) ينظر: الجني الداني، ص: (٢٢٣).

(٢) قرأ حمزة بكسر «إن»، وقرأ باقي السبعة بفتح همزة «أن». ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - للبتّا: (٤٥٩/١).

(٣) البقرة: (٢٨٢).

(٤) المعني، ص: (٥٣).

(٥) لم أقف عليه عند ابن الملا.

(٦) الحبيب هو الشُّمْنِيّ، ينظر: النصف من الكلام: (٧٦/١).

(٧) اختصار لعبارة «ممنوع»، ينظر: مغني الحبيب - لابن الحنبلي: (٤٢٧/١).

وإن أُريدَ به توافق معنيين تركيبيَّين لم يختلفا إلا في بعض المفردات فمم أيضاً؛ إذ الأصل مع هذا الاختلاف اختلاف معنيهما، ولو في الجملة، لا اتفاهما مُطلقاً^(١).

ومن أجاب: (بأن المراد معنى آخر، وهو أن الأصل في اللَّفْظَيْنِ الواردين على محل واحد أن يتوافقا معنى، فيراد بأحدهما ما يراد من الآخر قطعاً)^(٢).

فمع كونه معارضاً بأن الأصل في كل حرف أن يكون باقياً على معناه، سيما مع صلاحية المقام له؛ فراراً من الاشتراك، أو المجاز اللذين هما على خلاف الأصل فيه، أن ما ذكره من المعنى الآخر هو عين دعوى الترادف؛ إذ من شأن المترادفين، أن يراد من أحدهما ما يراد من الآخر، فتأمل .

أقول: الذي ذكره المُحَقِّقُونَ: أن القراءتين^(٣) إذا تخالفتا لفظاً يجوز تخالفهما معنى، لكن لا يجوز تناقضهما، ويجوز تغايرهما بوجه من الوجوه^(٤).

فالظاهر أن مراد المص بالتوافق عدم التناقض، لا ما ذكره من الترادف، ولا أن يُراد بأحدهما ما يُراد من الآخر قطعاً، وهذا معنى حديث: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٥)، كما بيَّنه في شرحه .

ولصاحب اللوامح فيه تأليف / مستقل، فإن أردت تحقيق هذا المقام، فانظره^(٦).

(١) ينظر: مغني الحبيب: (٤٢٧/١).

(٢) الجيب هو الشمني. ينظر: المنصف: (٧٦-٧٧).

(٣) في النسختين: (أن القراءتان) والصواب ما أثبت.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة، ص: (٤٠)، وشرح صحيح مسلم - للنسوي: (٩٩/٦) -

(١٠٠)، وفتح الباري - لابن حجر: (٦٤٢/٨ - ٦٤٨).

(٥) متفق عليه، ينظر: صحيح البخاري، ص: (٤٢٢)، و ص: (٩٥٦)، و ص: (١٢٨١)، و ص:

(١٣٩٥)، وصحيح مسلم: (٥٦٠/١).

(٦) صاحب اللوامح هو أبو الفضل الرازي، ولم أقف على كتابه المذكور، والرازي هو: عبدالرحمن =

قوله: (فقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا﴾).

أقول: في هذه الآية إشكال من وجوه:

أحدها: أَنَّ "تُذَكِّرَ" من التذكير ضدَّ النسيان، لا بمعنى جعلها ذكراً، أي: بمنزله في الشهادة؛ فَإِنَّهُ لم يرتضه الزمخشريُّ، وقال: (إِنَّهُ من بدع التفاسير)^(١)؛ لأنَّ التذكير بهذا المعنى غير مشهور؛ ولأنَّه ياباه عطفه بالفاء معنى .

ورده ابنُ المنير^(٢): بأنَّه مأثور عن سفيان بن عُيينة^(٣)، وهو ثقة من أهل اللسان، فلا وجه لرده .

= بن أحمد بن الحسن، العجلي، الرازي، أبو الفضل مقرئ عارف بالنحو والأدب، أصله من الرِّيِّ له مصنفات منها: "اللوامح"، و"جامع الوقوف". (ت ٤٥٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري: (٣٦١/١)، وبغية الوعاة: (٧٥/٢).

(١) ينظر: الكشف: (٣٥٣/١).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن منصور، من علماء الإسكندرية وأدائها، له معرفة بالتفسير والعريضة، ولي قضاء الإسكندرية وخطابتها، له مؤلفات منها: "الإنتصاف من الكشف"، و"تفسير حديث الإسرائ"، و"ديوان خطب". (ت ٦٨٣هـ). ينظر: فوات الوفيات - لابن شاکر الكتبي: (١٤٩/١).

ولم أقف على رده في حاشيته على الكشف.

(٣) هو: سفيان بن عُيينة بن ميمون، الهلالي الكوفي، أبو محمد، إمام المحدثين في عصره، من الحفاظ

الثقات، له "الجامع" في الحديث، وكتاب في التفسير. (ت ١٩٨هـ). ينظر: ميزان الاعتدال -

للذهبي: (١٧٠/٢). وما نسب إليه ينظر في: المحرر الوجيز: (٣٨٢/١)، والبحر المحيط: (٣٤٩/٢)،

وقد رده لغة ومعنى.

الثاني: أن "أن تَضِلَّ" على قراءة الجمهور، عِلَّةٌ لتقدير اللام قبله، والعِلَّةُ إنما هي الإذكار، وهذا مُحَابٌ عنه: بأنَّ العِلَّةَ المجموع، أو أنَّ الضَّلَال سبب التَّذْكِيرِ، فَذُكِرَ؛ لِأَنَّ سَبَبَ السَّبَبِ سَبَبٌ، وَقُدِّمَ فِي اللَّفْظِ؛ لِتَقْدُّمِهِ فِي الْوُجُودِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ سَ فِي الْكِتَابِ^(١)، فَهَمَّ يَقُولُونَ: أَعْدَدْتَ الْخَشَبَ لِيَمِيلَ الْخَائِطُ فَأَدْعِمَهُ، كَمَا تَقْدِّمُ^(٢)، وَلَوْ تَمَحَّلَ أَنَّ الضَّلَال سبب أَيْضاً لَمْ يَبْعُدَ .

الثالث: أَنَّهُ لَمْ كَرَّرْ «إِحْدَنْهُمَا» فِي الْآيَةِ؟ وَلَوْ اكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا صَحَّ، وَلَيْسَ الْمَقَامُ مِمَّا يَوْضَعُ فِيهِ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَكْتَةٍ، وَهَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ السَّعْدُ^(٣)، وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ .

وقد أجاب عنه في الأمالي: (بأنَّه لا يستقيم إلا كذلك؛ لأنَّه لو قيل: لأنَّ تَضِلَّ إحداها فتذكَّر الأخرى، يعود الضَّمير على الضَّالَّة، وليست هي المذكَّرة، ولو قيل: فتذكَّرها الأخرى -وإنَّ صَحَّ-، فيه إيهام؛ لاحتمال غير المراد، فَتَعَيَّنَ مَا وَقَعَ فِي الْآيَةِ^(٤)، وَقَدْ فَصَّلَهُ فِي الْأُمَالِي بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

. ولم يذكر الشُّرَاحُ فِيهِ مَا يَشْفِي الْغَلِيلَ .

(١) ينظر: الكتاب: (٤٣٠/١).

(٢) ينظر: ص: (٢٤٥) من التحقيق.

(٣) ينظر: حاشية التفنازاني على الكشاف: (لوحة ١٢٥-أ).

(٤) ينظر: الأمالي التَّحْوِيَّة - لابن الحاجب: (٤٢/١-٤٣).

الثالث^(١): عَطَفَهَا عَلَى «إِنْ» الْمَكْسُورَةِ فِي قَوْلِهِ:

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ^(٢)

الرواية بكسر «إِنْ» الأولى، وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية، لزم عطف المفرد على الجملة، وتَعَسَّفَ ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: «لَمَّا كَانَ مَعْنَى قَوْلِكَ: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، وَقَوْلِكَ: «أَكْرَمْتُكَ لِإِيَّائِكَ» وَاحِدًا، صَحَّ عَطْفُ التَّعْلِيلِ عَلَى الشَّرْطِ فِي الْبَيْتِ؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ: «إِنْ جِئْتَنِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ»، ثُمَّ تَقُولُ: «إِنْ جِئْتَنِي وَلِإِحْسَانِكَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ»، فَتَجْعَلُ الْجَوَابَ لهُمَا»^(٣)، انتهى. وما أظنُّ العرب فاهت بذلك يوماً ما.^(٤)

قوله: (وَتَعَسَّفَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ) الخ .

لأنَّه عطف التَّعْلِيلِ عَلَى الشَّرْطِ مَيْلًا مَعَ الْمَعْنَى، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَاهُ لَمْ يَصَحَّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ. ووجه تعسُّفه: أَنَّ مثله -مع ظهور ركائته- لَمْ يُسْمَعْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٥). واعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ الشَّرْطِ قَيْدًا لِلْجَزَاءِ وَالْحُكْمِ فِيهِ، مِمَّا وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَكَلَامٌ طَوِيلٌ فِي كِتَابِ الْمَعَانِي وَالْمَنْطِقِ، وَهُوَ مَبْحَثٌ جَلِيلٌ يَنْبَغِي بَيَانُ الْحَقِّ فِيهِ .

(١) أي الأمر الثالث الذي يُرَجَّحُ كَوْنُ «أَنْ» الْمَفْتُوحَةِ شَرْطِيَّةً كـ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ الْمَكْسُورَةِ.

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله - ينظر: تهذيب اللغة: (٦٢٩/١٥)، والمفصل - للزمخشري، ص: (٩٣)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٦٦/١)، وخزانة الأدب - للبغدادى: (١٩/٤).

(٣) ينظر: الإيضاح لمشوح المفصل - لابن الحاجب: (٣٨٣/١).

(٤) المغني، ص: (٥٤).

(٥) ورجَّح ابن الحنبلي ما ذهب إليه ابن الحاجب؛ نظرًا إلى أَنَّ المَثْبِتَ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ. ينظر: مغني الحبيب: (٤٣٧/١).

قال في «المطول»: (التحقيق أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية، فقولك: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، فعند أهل العربية، النهار محكوم بموجود، والشرط قيد له، ومفهوم القضية ثبوت الوجود للنهار عنى تقدير طلوع الشمس، وهو المحتمل للصدق والكذب .

وعند المنطقيين، المحكوم عليه الشرط، والمحكوم به الجزاء، وصدقها وكذبها يتحقق^(١) اللزوم بين الشرط والجزاء، وكل منهما منخلع عن الخبرة^(٢).

وقال السيد^(٣) /: (هذا كلام لا طائل تحته، ولو كشفت عنه الغطاء لم تجد تحته غير الهواء، وكلام أهل العربية وأهل الميزان^(٤) متحد؛ لأن الخير إذا قيد حكمه بزمان، أو قيد آخر، كان صدقه يتحقق حكمه في ذلك الزمان، أو مع ذلك القيد، وكذبه بعدمه فيه، أو معه ، وبالجمله انتفاء القيد يوجب انتفاء المقيّد من حيث هو مقيّد، فإذا قلت: «إن ضربني زيد ضربته»، لم يكن صادقاً إلا إذا تحقّق الضرب مع ذلك القيد، أي الضرب في وقت ضربه، فإذا فرض انتفاء القيد، أي وقت ضربه إياك، لم يكن الضرب المقيّد به واقعاً، فيكون الجزاء الدالّ على وقوعه كاذباً، سواء وجد منك ضرب في غير ذلك الوقت، أو لم يوجد، وذلك باطل قطعاً؛ لأنّه إذا لم يضربك، ولم تضربه، وكنت بحيث إن ضربك ضربته، عدّ كلاماً صادقاً عرفاً ولغة، فظهر أن الحكم الإخباري يتعلّق بارتباط أحد الطرفين بالآخر، لا بالنسبة بين أجزاء الكلام، فكلام^(٥) أهل الميزان، لا يخالف كلام أهل العربية، وقد صرّح النحويون بأنّ كليم المجازاة تدلّ على سببية الأوّل ومُسبّبة الثاني ، إشارة إلى ارتباط الشرط بالجزاء، نعم كلام السكاكي^(٦) يوافق ما اختاره الش، وبه اغترّ.

(١) في: (ب): بتخفيف ، وهو خطأ .

(٢) ينظر: المطول - للتفتازاني، ص: (٣٠٤-٣٠٥).

(٣) هو الشريف الجرجاني .

(٤) أي: علماء المنطق، فعلم المنطق يسمّى علم الميزان، ينظر: كشف الظنون: (١٨٦٢/٢).

(٥) في (ب): بكلام ، وهو خطأ .

(٦) ينظر: مفتاح العلوم - للسكاكي، ص: (٢٠٩).

فنسبته لأهل العربية بأسرهم - وهو كلام ظاهري - دعاه إليه جعل الشرط قيوداً للمسند، ضبطاً للكلام؛ لتقليل الانتشار، وربما أوهمه كلامهم^(١). وقال الحفيد^(٢): (إنه وقع في المفتاح^(٣))، وكلام الرضي^(٤)، ما يدل على ما قالوه، فإن الحاجة قالوا: إذا تقدّم الشرط على القسم جعلوا الجواب جواب القسم على تقدير اعتبار القسم، ثم القسم مع جوابه جزاء الشرط، وجواب القسم كلام تام بلا نزاع. فإن قيل: تُخرجُه أداة الشرط عن التمام.

قلنا ذلك مم على هذا التقدير، بل تسليم ذلك على تقدير أن يُجعل الجواب جزاء الشرط، والجواب جواب القسم، حتى يؤكد بالقسم، الملازمة بين الشرط والجزاء، كما يظهر عند ملاحظة المعنى بالانصاف، فيخرج ح ما هو في محلّ الجزاء عن التمام، لكن ينبغي أن يفصل هنا - كما في «شرح الكشاف» - بين أداة الشرط الحرفية والاسمية، «فإن كانت حرفاً، فالكلام هو الجزاء، والشرط قيد له بمنزلة ظرف، وإن كان اسماً فهو مبتدأ خبره الجزاء، أو الشرط مع الجزاء، على الأصح».

(١) ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول، ص: (٣٠٥-٣٠٦).

(٢) هو حفيد سعد الدين التفتازاني.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم - للسكاكي، ص: (٢٠٩).

(٤) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٤/٤٥٩)، والذي فيه خلاف ما نسبته إليه الحفيد؛ حيث قال: «وإذا تقدّم الشرط على القسم، وجب اعتبار الشرط؛ لتقويّه بالتصدّر مع كونه أقوى من القسم، ويجوز لك بعد هذا: اعتبار القسم لإمكانه، نحو: إن أتيتني فوالله لآتيك، فالقسم وجوابه: جواب الشرط، ويجوز إلغاء القسم؛ لتوسطه.... فتقول: إن أتيتني والله آتيك» ف«آتيك» جواب الشرط، والشرط وجوابه دال على جواب القسم، ساد مسدّه». فما نسبته إليه الحفيد، يوحى بأن الوارد عنه وجه واحد فقط.

.....

ولا يخفى أَنَّ تَضَمَّنَ معنى التَّعليقِ والشَّرْطِيَّةِ غيرَ ممنوعٍ عندهما^(١)، ووجوده لا يُخلُّ بالمقصود؛ لأنَّ الحكمَ الإخباريَّ يتعلَّقُ بالنَّسبةِ بين أجزاء الجزاء، لا بارتباط أحد الطرفين .
واعلَمْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الغرضُ اختلافَ التَّخريجِ بحسبِ الاصطلاحين مع اتِّحادِ المقصودِ بالمآل، أعني: التَّعليقِ بالأمرِ ظاهراً؛ لأنَّ الظَّرْفَ قد يجيء بمعنى التَّعليقِ، فلا يبعدُ جَعْلُ الشَّرْطِ قَيْداً للجزاء بذلك المعنى حتَّى يُؤدِّيَ/ مُؤدِّيَ الحكمِ باللُّزومِ بين الشَّرْطِ والجزاء، لَكِنَّ [٢١/ كَلامِ المص صريحٌ بأنَّ صِدْقَ الكلامِ عند أهل العريَّةِ بحكم الجزاء بلا اعتبار التَّعليقِ واللُّزومِ، وَح^(٢) يرد ما أورده الشَّريف^(٣) .

أقول: عَلِمَ مِمَّا قالوه: أَنَّ أهل العريَّةِ قالوا: الحكم ما تَضَمَّنَه الجواب، والشَّرْطُ قيدٌ له، فالصَّدْقُ والكذبُ بالتَّنظرِ للجزاء.

والمنطقيِّين، قالوا: المحكوم عليه الشَّرْطُ، والمحكوم به الجزاء، والصَّدْقُ بتحقيقِ اللُّزومِ بينهما وعدمه .

وقال الشَّريف: مآلهما واحد، ولا فرق بين كلام النُّحاة والمنطقيِّين؛ لاتِّفاقهم على سببِيةِ الأوَّلِ للثاني، وأنَّ المقيد لا يصدق بدون القيد، وأنتك إذا قلت: "إِنْ ضَرَبَنِي ضَرْبَتُهُ" يُعَدُّ صادقاً، عُرْفاً وَلُغَةً، إذا كنت بحيثِ إِنَّهُ إِنْ ضَرَبَكَ ضَرْبَتُهُ، وقع الضَّرْبُ أَمْ لَا .
وما ذهب إليه الفاضل الحفيد من الفرق بين حرف الشَّرْطِ واسمه الْمُتَضَمَّنُ لمعناه، كلام دقيق حسن، فَلْيَتَأَمَّلْ^(٤).

(١) الضمير يعود على السَّكَاكِىِّ والرَّضِيِّ.

(٢) في (ب): (وحيثنذ).

(٣) الحفيد هو: قطب الدين يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي الشهير

بالحفيد، له حاشية على أوائل حاشية الكشف لجدّه سعد الدين. (ت ٨٨٧هـ). ينظر: هدية

العارفين: (٥٢٩/٢)، ومعجم المؤلفين: (٢٢٨/١٣).

(٤) الذي ذهب إلى التَّفريق بين حرف الشَّرْطِ واسمه، هو التَّفْتازاني، كما صرَّح به ابن الحفيد، فينبغي

أَنْ يُعزَى الفضل لأهله.

الثالث: ^(١) معنى «إذ» - كما تقدّم عن بعضهم في «إن» المكسورة - وهذا قاله بعضهم ^(٢) في: ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٣)، ﴿ مَخْرَجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾ ^(٤)، وقوله:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيْبَةً حُزْنًا ^(٥)

والصَّواب أنَّها - في ذلك كلّ - مصدرية، وقبلها لام العلة مقدّرة. ^(٦)

قوله: (والصَّواب أنَّها في ذلك كلّ مصدرية، وقبلها لام العلة مقدّرة). أقول: جعله صواباً بالنسبة لكونه بمعنى «إذ» لا مطلقاً، فلا يقتضي إبطال كونها شرطية كما رجّحه فيما تقدّم، حتّى يكون بين كلاميه تناقض، كما قاله الشّ ^(٧)، فإنّ من جملة ما ذكر قوله:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيْبَةً حُزْنًا البيت .

وقد تقدّم ^(٨) أن الرّاجح - فيه عنده - كونها شرطية.

(١) من المعاني التي ترد لها «أن» المفتوحة الهمزة، المخففة.

(٢) نسب هذا القول للكوفيين. ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٢٧/٣)، والمفضل شرح المفضل -

للسّخاوي: (لوحه ١٤٥/أ)، وخزانة الأدب: (٧٩/٩).

(٣) سورة ق: (٢).

(٤) سورة الممتحنة: (١).

(٥) صدر بيت من بحر الطويل، تمامه:

جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

للفرزدق، وهو في ديوانه: (٣٨٢/٢)، والكتاب: (٤٧٩/١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادي: (١١٧/١).

(٦) المغني، ص: (٥٤-٥٥)، وما ذهب إليه هو مذهب الجمهور، ينظر: الأماي - لابن الشجري:

(١٦٣/٣)، والمفضل - للسّخاوي: (لوحه ١٤٥/أ)، والجني الداني، ص: (٢٢٥).

(٧) ينظر: المزج: (٧٨/١).

(٨) ينظر: المغني، ص: (٣٩).

والرابع: أن تكون بمعنى لئلاً، قيل ^(١) به في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ ^(٢)، وقوله:
نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتَمُونَا ^(٣)
والصواب: أنها مصدرية. ^(٤)

وقد أجب - أيضاً - (بأن ما تقدّم لا يقتضي أن كونها شرطية صواب عنده، وغيره خطأ، فجاز كون غيره هو الصواب عنده؛ لأن مرجحاته أكثر وأقوى) ^(٥).
وحاصله: أنه إنما يتحقق التناقض أن لو حكّم أولاً بأن كونها شرطية صواب، وكونها مصدرية خطأ، وهو لم يصرّح بذلك، فتأمل.

وقد ذكر لـ "أن" معانٍ أخر تركناها؛ لأن ذكرها لا يترتب عليه فائدة ^(٦).
قوله: (الرابع: أن تكون بمعنى لئلاً) ^(٧)، قيل به في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ وقوله:
نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتَمُونَا
أقول: كان ينبغي للمص، أن لا يذكر هذا أصلاً؛ لأنه ليس معنى "أن"، وإنما هو بتقدير
لام جارة قبل "أن" المذكورة، وتقدير لا النافية بعدها ^(٨)، فكيف يُعدّ هذا من معانيها؟

(١) هذا قول الكسائي والفراء، ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٢٩٧/١)، وأما ابن السجري: (١٦٠/٣).

(٢) النساء: (١٧٦).

(٣) البيت من البحر الوافر، لعمر بن كلثوم التغلبي، وهو في ديوانه ص: (٧٣)، والأزهية، ص: (٧١)، وأما ابن السجري: (١٦٠/٣)، وشرح شواهد المغني - للسيوطي: (١١٩/١).

(٤) المغني، ص: (٥٥).

(٥) المحجب هو الشُّمْنِي. ينظر: المنصف من الكلام: (٧٨/١).

(٦) ذكر السيوطي بعضاً منها نقلاً عن سبقه من العلماء. ينظر: الفتح القريب، ص: (٤٢٩).

(٧) هذا هو مذهب المروزي. ينظر: الأزهية، ص: (٦٥).

(٨) ينظر: رصف المباني، ص: (١١٧).

والأصل: كراهة أَنْ تَضَلُّوا، وَمَخَافَةٌ أَنْ تَشْتَمُونَا، وهو قول البصريين^(١).
وقيل: هو على إضمار لام قبل أَنْ، ولا بعدها^(٢)، وفيه تعسف^(٣).....

والعجب من الفاضل الحلبي، فإنه رام إصلاحه فزاده فساداً حيث^(٤) قال: (إنَّه بمعنى مجموع هذا اللفظ، كما قيل: إِنَّ "يَبْدَأُ" في حديث: «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ يَبْدَأُ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»^(٥): إِنَّه بمعنى مجموع "مَنْ أَجْلٍ"، وليس المراد أَنَّها تفيد معنى "لَثَلًا" بمعونة إضمار لام قبلها ولا بعدها^(٦)).

وَلَا يُصْلِحُ الْعَطَارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ^(٧)

وقول المص، يشير إلى أَنه خطأ ظاهر .

قوله: (والأصل: كراهة أَنْ تَضَلُّوا وَمَخَافَةٌ أَنْ تَشْتَمُونَا) .

- (١) ينظر: معاني القرآن وإعراجه - للزجاج: (١٣٧/٢)، وإعراجه القرآن - للتحاس: (٥١١/١).
(٢) منسوب للكسائي والفراء. ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٢٩٧/١)، وإعراجه القرآن - للتحاس: (٥١١/١)، والأمازي - لابن الشجري: (١٦٠/٣)، والذُّرُّ المصون - للحلي: (٤٧٤/٢).
(٣) المغني، ص: (٥٥).
(٤) في (ب): (جيب)، وهو تحريف .
(٥) حديث لا أصل له، ينظر: تفسير القرآن العظيم - لابن كثير: (٣٠/١)، واللائئ المشورة في الأحاديث المشهورة - للزركشي، ص: (١٦٠).
(٦) ينظر: مغني الحبيب - لابن الحنبلي: (٤٤٣-٤٤٢/١)، ومنتهى أمل الأريب - لابن الملا : (لوحة ٥٠-أ).

(٧) عجز بيت من بحر الطويل، وصدوره:

تَدُسُّ إِلَى الْعَطَارِ مِيرَةَ أَهْلِهَا

وهو لأبي العاج الكلبي، ينظر: بلاغات النساء - لابن طيفور: (١٩٨)، وقيل: هو لأبي رجاء الكلبي، كما في: نور القبس - للحافظ اليعموري: (٤٤٥)، والمعنى أَنه لا يمكن إصلاحه مهما سعى إلى ذلك ؛ لَأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى خَطَأٍ.
وأكثر كتب الأدب نسبته لأعرابي في زوجته. ينظر: عيون الأخبار - لابن قتيبة: (٤٤/٤)، والكامل - للميرد: (٢٣٤/١)، والعقد الفريد - لابن عبد ربّه: (٤٥٧/٣).

في شرح الفاضل الحلبي: «لم يقدر مخافة في الآية؛ لامتناعها، لكنه لو قدر "كراهة" في البيت -أيضاً- كان أولى؛ لأنَّ تَعَجِّلَ الْقَرَى إذا كان لإكرام الضيوف، فهو من شأن الكرام، بخلاف ما إذا كان لمخافة شتمهم، أو كراهته، ثمَّ إذا كان لمخافة الشتم فهو أسوأ حالاً ممَّا إذا كان لكراهته كما لا يخفى»^(١) انتهى .

أقول: هذا خطأ منه؛ فإنَّه حمل "القرى" في البيت، على قرى / الضيف، وليس معناه هذا، فإنَّه استعارة تهكمية، والمراد به: قتلهم، فإنَّه من مُعلِّقة عمرو بن كلثوم^(٢) التي أولها:

أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأُنْدَرِينَا

ومنها:

وَدُعْمِيًّا فَكَيْفَ وَجَدْتُمُونَا	أَلَا أَبْلِغُ بَنِي الطَّمَّاحِ عَنَّا
فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتُمُونَا	تَرَأْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا
قُبِيلَ الصُّبْحِ مُرْدَاةَ طَحُونَا ^(٣)	قَرَيْنَاكُمْ فَعَجَّلْنَا قِرَاكُمْ

(١) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملاح الحلبي: (لوحة ٥٠ - ب).

(٢) هو: عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، أبو الأسود التُّغَلِّي، شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقات، من شعراء الطبقة الأولى، كان عزيز النفس، شجاعاً فتاكاً، سيّد قومه وفارسهم، اشتهر شعره بالفخر والحماسة. ت (٤٠ق.هـ). ينظر: الشعر والشعراء - لابن قتيبة: (٢٣٤/١).

(٣) الشاهد الذي ذكره ابن هشام وما تلاه من أبيات من بحر الوافر، وهي لعمر بن كلثوم التُّغَلِّي من معلقته. ينظر: ديوانه ص: (٦٤، ٧٣، ٩٠).

والأندرينا: قرية قرب حلب، ينظر: معجم البلدان: (٣٠٩/١) وقوله: "مرداة طحونا": أي قتلى، والمرداة في الأصل: ما يرمى به الشجر ليخبط ورقه، والطحون: ما يطحن كل شيء.

أَيُّ: قاتلناكم حتَّى رميناكم بحجارة طحتكم وأهلكتكم، كما فصله شراح المُعلَّقات^(١).

قوله: (وقيل هو على إضمار لام، قبل أن، ولا، بعدها، وفيه تعسف).
أقول: في الشرح: «أنَّه لما يلزمه من حذف حرف قبل، وآخر بعد - وحذف حرفين هكذا - لا نظير له.

قلت: وجعل حرف واحد بمعنى مجموع ثلاثة أحرف - أيضاً - لا نظير له»^(٢) انتهى .
وقد سبقه إلى منع اجتماع حذفين، القاضي في تفسير سورة الصافات تبعاً للزمخشري^(٣)،
لكنه تناقض كلامه فيه، فقال في قوله عز وجل: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمًا إِلَّا عَلَيَّ ﴿^(٤) : «إِنَّ جملة "لا يسمعون" مستأنفة، لا علة بتقدير: "لئلا يسمعون"، على أنه علة للحفظ على حذف اللام، ثم حذف "أن" وإهدارها، أي: إبطال عملها؛ لأن اجتماع ذلك منكراً»^(٥).

ثم قال في قوله: ﴿ أَفَعَلْنَا مَا نُؤْمَرُ ﴾^(٦) : «أصله: "مَا نُؤْمَرُ بِهِ"، فحذف الجار والضمير دفعة، أو على الترتيب»^(٧).

(١) ينظر: شرح القصائد السبع - لابن الأنباري، ص: (٤٢٠)، وشرح القصائد المشهورات -

للنحاس: (٦٧٣/٢)، وشرح القصائد العشر - للبريزي، ص: (٤٢٣).

(٢) ينظر: منتهى أمل الأريب (لوحه ٥٠ - ب)

(٣) ينظر: الكشف: (٣٩/٤).

(٤) الصافات: (٧-٨).

(٥) ينظر: أنوار التنزيل - للبيضاوي: (٢٨٩/٢).

(٦) الصافات: (١٠٢).

(٧) ينظر: أنوار التنزيل: (٢٩٧/٢).

.....

فقال الفاضل الْمُحَشِّي: (إِنَّه ناقض ما قَدَّمه في قوله: "لَا يَسْمَعُونَ" من أَنه لا يجوز اجتماع حذفين .

وأجاب: بأنَّ حذفه قِيَاساً مُطَرِّداً لا ينافي سماعه نادراً .

والْحَقُّ أَنَّ مثله من اجتماع حذفين جائز كثيراً^(١)، فلا وجه لإنكاره^(٢) انتهى.

(١) في (ب): (لكن كثير).

(٢) لم أقف على المراد بالفاضل المحشي.

(إن) المكسورة المشددة

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في

لغة^(١) كقوله:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا^(٢)
وفي الحديث: «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(٣) وقد خُرَجَ البيت على الحالِية، وأنَّ
الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً^(٤)، والحديث على أَنَّ الْقَعَرَ مصدر: قَعَرْتُ الْبُيْرَ: إِذَا
بَلَّغْتَ قَعْرَهَا، وسبعين ظرف^(٥)، أي: بلوغ قَعْرَهَا يكون في سبعين عاماً.^(٦)

قلت: الظاهر أَنَّ القاضي لم ينكر اجتماع حذفين مطلقاً، وإِنَّمَا أنكره إِذَا لم تكن قرينة
تقتضيه، فَإِنَّ «أَنَّ» النَّاصِبَةَ لَمَّا لَمْ يَبْقَ عملها، وليس في الكلام ما يقتضي معناها، ولا لفظها
مع الغنى عنها، امتنع حذفها، وإليه أشار بقوله: «إهدارها»، وفي الآية الثانية مقتضى لها؛
لأنَّهَا عائدٌ لازِمٌ؛ ولذا مُنِعَ من حذف ضمير الشَّأن، فاعرفه .
قوله: (إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا) .

(١) هي لغة رُوِيَتْ نقلها عنه ابن سلام الجعفي في طبقات فحول الشعراء: (٧٨/١)، وقد أجاز ذلك
بعض الكوفيّين، بناءً على ما سُمِعَ. ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٩/٢).
(٢) البيت من بحر الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه، وَنُسِبَ إلى عمر بن أبي ربيعة
في كلٍّ من: شرح جمل الزَّجَّاجي - لابن عصفور: (٤٢٤/١)، والجنى الداني، ص: (٣٩٤)، والتذيل
والتكميل: (٢٧٨/٤، ٢٧/٥)، وشرح شواهد المغني - للسيوطي: (١٢٢/١)، وشرح أبياته -
للبيгдаدي: (١٨٤/١).

(٣) هذا من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه -. ينظر: صحيح مسلم: (١٥٠/٨).

(٤) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي - لابن عصفور: (٤٢٥/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (١٠/٢)، والتذيل والتكميل: (٣١/٥).

(٦) المغني، ص: (٥٥-٥٦).

خريف: اسم لفصل من فصول السنة، ويكون بمعنى سنة، وعَام^(١)، وهو المراد هنا، وهو حديث صحيح .

قالوا: وجه الاستدلال به: أَنَّهُ رُوِيَ "سَبْعُونَ" بالرفع على الخبرية^(٢)، والمعنى: مسافة السَّيْرِ إليه، لا مسافة السَّيْرِ فيه، كما في التعليق^(٣).

وقولهم في تفسيره: بلوغ قَعْرَهَا، ليس لتقدير مضاف فيه، بل بيان المعنى المراد منه؛ لأنَّه مصدر "قَعْرَهَا": إذا بلغ قَعْرَهَا، وما ذَكَرَ كلام ابن مالك^(٤)، وهو مَبْنِيٌّ على مذهبه في جواز الاستدلال بالحديث على إثبات قواعد النَّحْوِ^(٥)، وفيه كلام سيأتي مُفَصَّلًا إن شاء الله تعالى. وفي "شرح مسلم" للنَّوَوِيِّ: (يجوز أن يكون التَّقدير: سَيَّرَ سَبْعِينَ خَرِيفًا)^(٦)، أي: السَّيْرُ إليه سَيَّرَ سَبْعِينَ عَامًا .

قيل: (ولا يخفى ما فيه من التَّكْلُف؛ لا يقال إذا كان القَعْر، على رواية الرَّفْع اسم عين، فكيف يجعل اسم معنى على النَّصْب؟؛ لأنَّا نقول: لا مانع من ذلك حيث كان المؤدَّى واحداً، وَمَنْ لَعَنَهُ نَصَبَ الْجُزْءَيْنِ يمنع هذا التَّخرِيجَ)^(٧) .

أقول: وجه / التَّكْلُف: أَنَّهُ لا يحتاج إلى تقدير على ما تقدَّم .

(١) ينظر: لسان العرب: (خرف).

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم - للنَّوَوِيِّ: (٧٢/٣)، وشرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٣٣٦/٤).

(٣) ينظر: تعليق الدَّمَامِينِيَّ على المغني (الحاشية المصرية): (لوحة ١٦/ب).

(٤) ينظر: شرح التسهيل: (١٠/٢).

(٥) أشار إلى ذلك أبو حيان في أكثر من موضع. ينظر مثلاً: التذييل: (٥/لوحة ١٦٩-ب، ١٧٠-ب)،

والارتشاف: (٣٨٧/١، ٤٧٢).

(٦) ينظر: شرح صحيح مسلم - للنَّوَوِيِّ: (٧٢/٣).

(٧) ينظر: المزج: (٧٩/١)، ومنتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٥١-أ).

وفي وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثث ضَعَف^(١).

وإذا^(٢) أُخْبِرَ به عن اسم معنى جاز، سواء وقع في بعضه، أو جميعه، لكن إذا كان نكرة، وقع في جميعه، فَرَفَعَهُ أَكْثَرُ مِنْ نَصْبِهِ، كقوله تعالى: ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾^(٣)، وفي أكثره نحو: ﴿ أَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾^(٤)، ولو جُرَّ بِـ"فِي"، أو نُصِبَ على الظرفية لَمْ يَمْتَنِعْ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٥)، وامتنع عند الكوفيِّين^(٦)، إلى آخر ما فَصَّلَهُ النُّحَاةُ فِي مَبَاحِثِ الظُّرُفِ^(٧).

(١) في نسختي المخطوط (ضعيف) والسياق يقتضي ما أثبت، وفي هذه المسألة تفصيل كالآتي:
أ- ذهب الجمهور إلى أن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الجثث إلا إذا حصلت فائدة، كأن يكون المبتدأ عامّاً والزمان خاصّاً، نحو: "نحن في شهر كذا"... ينظر: الكتاب: (١٣٦/١)، والمقتضب: (٢٧٤/٣)، (٣٢٩/٤)، وأصول ابن السراج: (٦٣/١)، وشرح الجمل - لابن عصفور: (٣٤٨/١)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٨٩/١)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣١٩/١).

ب- وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يمتنع ذلك إذا حصلت الفائدة وإن لم تُفدِ كانت أخباراً. ينظر: البسيط - لابن أبي الربيع: (٦٠١/١ - ٦٠٢).

ج- وأجاز بعض النحاة ذلك بشرط تضمنه معنى الشرط، نحو: "الرطب إذا جاء الحرّ". ينظر: التذيل والتكميل: (٥٩/٤).

(٢) في النسختين تكررت "إذا".

(٣) الأحقاف: (١٥).

(٤) البقرة: (١٩٧).

(٥) ينظر: إعراب القرآن - للتحّاس: (٢٩٤/١)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٢٠/١).

(٦) ينظر: معاني القرآن - للفرّاء: (١١٩/١)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٢٠/١).

(٧) ينظر: شرح الكافية - للرّضي: (٢٤٨/١)، والتذيل والتكميل: (٥٨/٤ - ٦٥)، وجمع الهوامع: (٢٤ - ٢٣/٢).

وَتُخَفَّفُ^(١)، فَتَعْمَلُ قَلِيلًا، وَتُهْمَلُ كَثِيرًا^(٢)، وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لَا تُخَفَّفُ، وَأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: «إِنْ زَيْدٌ لَمَنْطَلَقَ» فَـ«إِنْ» نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا»^(٣)، وَيُرَدُّهُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُعْمَلُهَا مَعَ التَّخْفِيفِ، حَكَى سَيَوِيه: «إِنْ عَمْرًا لَمَنْطَلَقَ»^(٤)، وَقَرَأَ الْحَرَمِيُّانِ^(٥) وَأَبُو بَكْرٍ^(٦) ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لُيُوفِيَنَّهُمْ...﴾^{(٧) - (٨)}.

قوله: (وقرأ الحرميان، وأبو بكر: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لُيُوفِيَنَّهُمْ﴾). وإذا اثبت النصب مع التخفيف في هذه القراءة المتواترة، لم يصح أن تكون نافية، فبطل مذهب أهل الكوفة، لا يقال: إن^(٩) «كَلَّا» في الآية منصوب بقوله: «لُيُوفِيَنَّهُمْ»، أو بفعل يفسرُهُ؛ لأننا نقول: كلاهما مم^(١٠) على مقتضى أصولهم، أو ضعيف.

(١) الضمير يعود على «إن» المكسورة الهمزة.

(٢) هذا هو مذهب البصريين. ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (٧٢/٨)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٣/٢).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: (٥٦٤/٢)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٧٢/٨)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٥-٣٤/٢)، والتذيل والتكميل: (١٣٣/٥).

(٤) ينظر: الكتاب: (٢٨٣/١).

(٥) الحرميان هما: ابن كثير - قارئ أهل مكة -، ونافع - قارئ أهل المدينة -، وهو: نافع المدني، أبو عبد الله، إمام من أئمة التابعين، علامة في الفقه، والقراءات، متفق على رئاسته، كثير الرواية للحديث، ثقة، لا يعرف له خطأ في ما رواه. (ت ١١٧هـ). ينظر: التهذيب - لابن حجر: (٤١٢/١٠).

(٦) هو: شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، أبو بكر، من القراء المشهورين، أحد رواة عاصم بن أبي النجود، كان عالماً فقيهاً في الدين. (ت ١٩٣هـ). ينظر: غاية النهاية: (٣٢٥-٣٢٦).

(٧) هود: (١١١)، وينظر: السبعة - لابن مجاهد، ص: (٣٣٩).

(٨) المغني، ص: (٥٦).

(٩) في (ب): (لأن).

(١٠) بمعنى ممتنع. ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٥/٢).

قال ابن مالك: (لأُتَّفَقَهم على أن ما بعد "إِلَّا" لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيها؛ ولذا قال الفراء^(١)، في كتاب المعاني: «إِنَّ الَّذِينَ خَفَّفُوا (إِنْ) نصبوا (كُلًّا) بقولهم: (لَيُؤَفِّيَنَّهُمْ)، وهو وجه لا أشتيه؛ لأنَّ اللام، لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعنا (كُلًّا) لصلح ذلك كما يصلح: إِنَّ زَيْدًا لقائم^(٢)، ولا يصح أن تقول: إِنَّ زَيْدًا لَضَرْبٍ؛ لأنَّ تأويله كقوله: ما زَيْدٌ إِلَّا ضَرْبٌ^(٣)، وهذا خطأ في اللام، وَإِلَّا^(٤)، هذا نصه.

قال ابن مالك: (فقد أقرَّ بأن قول الكوفيَّين خطأ)^(٥).

(١) في (ب): (القرافي).

(٢) في (ب): (لِقَامَ)، وفي نسختي المخطوط (إِنْ زَيْدًا) بالتَّصْبُ والصواب ما أثبت وهو ما في معاني الفراء وشرح التسهيل - لابن مالك.

(٣) اختلف نقل الخفاجي عن الفراء، ونصر الفراء، كما هو في معاني القرآن: (٣٠/٢)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٥/٢): «لصلح ذلك كما صلح أن تقول: إِنَّ زَيْدًا لقائم، ولا يصلح أن تقول: إِنَّ زَيْدًا لأضرب؛ لأنَّ تأويلها كقولك: ما زَيْدٌ إِلَّا أضرب...»^١هـ.

(٤) ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٣٠/٢).

(٥) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٥/٢).

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم».....
والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير - رضي الله عنه - لمن قال له: «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ»: «إِنْ وَرَاكِبَهَا»^(١) أي: «نعم» وَلَعَنَ رَاكِبَهَا؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً.^(٢)

قوله: (إِنْ وَرَاكِبَهَا) .

أقول: هذا القائل هو فضالة بن عبد الله الأسدي، أو فضالة بن شريك.^(٣)
وقوله: (لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ)، جملة إنشائية دعائية، وهي في الأصل خبرية،
فقول ابن الزبير: «نعم وَرَاكِبَهَا»، تصديق لما تضمنته الجملة الدعائية من الخبر، كأنه يقول
له: نعم أنت وناقتك ملعونان.

(١) تنظر الحكاية في: كتاب العين - للخليل بن أحمد: (٣٩٨/٨)، والبيان والتبيين - للجاحظ: (٢٧٩/٢)،
والأغاني: (٤٧/١)، وفي العقد الفريد - لابن عبد ربه: (٤٥٦/٣): «وقال أعرابي لابن الزبير: بوركت
ناقعة حملتني إليك، قال: إِنْ وَصَاحِبَهَا»، قوله «إِنْ» يريد: نعم.

(٢) المغني، ص: (٥٧).

(٣) كلُّ من ذكر هذه الحكاية عن ابن الزبير - فيما وقفت عليه - نسبها لفضالة بن شريك، أو لابنه
عبد الله بن فضالة، ولم أقف على من نسبها إلى فضالة بن عبد الله، إلا عند الخفاجي، ولعله خطأ
من التساخ.

وفضالة هو: فضالة بن شريك، الوالي الأسدي، كان شاعراً فاتكاً صعلوكاً مخضرمًا، أدرك الجاهلية
والإسلام، وابنه عبد الله بن فضالة، شاعرٌ، وهو الوافد على ابن الزبير. ينظر: الأغاني: (٣١٦/٦)،
ونسب السُّيُوطِيّ ذلك إلى عبد الله بن الزبير (بفتح الزَّاي) ابن سُلَيْم الأسدي، من التابعين، شاعر
أهل الكوفة، شاركه في الاسم واسم الأب، إلا أن القائل «إِنْ وَرَاكِبَهَا» هو عبد الله بن الزبير
الصحابي (بضم الزَّاي وفتح الباء)، والمقول له (بفتح الزَّاي وكسر الباء). ينظر: تاريخ دمشق - لابن
عساكر: (٢٩٨/٩)، والفتح القريب - للسُّيُوطِيّ، ص: (٤٥٥).

فلا يَرِدُ عليه: (أنَّها إذا كانت في كلام ابن الزُّبير بمعنى "نَعَمْ"، فهي: إمَّا لتصديق المُخْبِرِ أو لإعلام المُسْتَخْبِرِ، أو وَعَدٌ لطالب^(١)).

ولا يستقيم شيء منها هنا؛ لأنَّها هنا لتقرير مضمون الدُّعاء، كما ذكره بعض الشُّراح.

وَأَمَّا قول أبي حَيَّان: (إِنَّ كلام ابن الزُّبير لا ينتهض دليلاً لابن^(٢) مالك على أَنَّ "إِنَّ" بمعنى "نَعَمْ"؛ لأنَّه يكون ممَّا حُذِفَ فيه الاسم والخبر معاً، وهو غير جائز^(٣)).

فمردود -أيضاً-؛ لأنَّه نُقِلَ عن كثير من النُّحاة جواز حذفهما مطلقاً^(٤).

(١) الذي أورد ذلك ابن الحنبلي في مغني الحبيب: (٤٦١/٢).

(٢) في كلتا النسختين: "كأبن"، وهو خطأ صوابه ما أثبت. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لحة ٥٢-ب).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: (١٣٠/٥-١٣١)، ونقله عنه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لحة ٥٢-ب).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: (١٣٠/٥-١٣١)، وقد اجتزئ الخفاجي عبارة أبي حَيَّان، فوقع الإشكال، فأبو حَيَّان يرى أن عبارة ابن الزُّبير، لا تصلح دليلاً لابن مالك على كون "إِنَّ" بمعنى "نَعَمْ"؛ لأنه يحتمل أن تكون "إِنَّ" المؤكدة حذف معمولاً؛ ثم بعد ذلك يناقض نفسه بأن حذف معموليها ممنوع، كما نقله عنه الخفاجي، وهذا غير صحيح.

والصَّواب هو، كما ذكره الخفاجي: أن حذف الاسم والخبر معاً لا يجوز إلا في باب "إِنَّ"، حيث قال ما نصُّه: «وقول ابن الزُّبير: إِنَّ وصاحبها.....».

فهو ممَّا حُذِفَ فيه الاسم والخبر؛ لفهم المعنى، ولا يجوز حذفهما معاً إلا في "إِنَّ" والتقدير:وإنَّها ملعونة وصاحبها.....«التذييل والتكميل: (١٣٠/٥-١٣١).

واعلم أن ابن^(١) الجندي قال في شرح الشَّاطِبيَّة: (إنَّ مجيء "إن" بمعنى "نعم"، حكاه كثير من النُّحاة كالكسائي^(٢)، وقُطْرُب^(٣)، وس، وغيرهم، ورواه جماعة عن علي^(٤)، ونقله النَّحَّاس^(٥) عن علي عن النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَدًّا.^(٦))

(١) في نسختي المخطوط «الجندي»، والصواب «ابن الجندي»، وهو ما في كتب التراجم، ينظر: غاية النهاية: (١٨٠/١)، وكشف الظنون: (٦٤٨/١).

(٢) هو: علي بن حمزة بن عبد الله، الأسدي بالولاء، أبو الحسن، إمام اللغة، والقراءة، والنحو، وهو شيخ مدرسة الكوفة في النحو، له مؤلفات، منها: "معاني القرآن"، و"ما يلحن فيه العوام". (ت ١٨٩هـ). ينظر: طبقات النحويين - للزبيدي، ص: (١٣٨).

(٣) هو: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، نحوي، عالم بالأدب، واللغة، أوّل من وضع المثلث في اللغة، بصري المذهب، وقطرب لقب له، دعاه به شيخه سيبويه، من مؤلفاته: "معاني القرآن"، و"المثلثات". (ت ٢٠٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣١٢/٤).

(٤) أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

(٥) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر، من تلاميذ المبرد، واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف، إمام في النحو، واللغة، والقراءة، من مؤلفاته "إعراب القرآن"، و"معاني القرآن"، و"شرح أبيات سيبويه"، و"القطع والاستئناف". (ت ٣٣٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٩٩/١).

(٦) ينظر: الجوهر النضيد في شرح القصيد - لابن الجندي: (لوحة ٤١٤ - ب)، وهو اختيار ابن عصفور. ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي - لابن عصفور: (٤٤٤/١)، وابن الجندي هو: أبو بكر ابن أيدغددي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجندي، شيخ مشايخ القراء بمصر، أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف، له من المؤلفات: "البستان"، و"شرح الشَّاطِبيَّة". (ت ٧٦٩هـ). ينظر: غاية النهاية - لابن الجزري: (١٨٠/١).

وعن المبرّد^(١) أنّه حمل على ذلك^(٢) قراءة من قرأ ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَاحِرٌ أَوْ عَاجِزٌ﴾^(٣)، واعتراض بأميرين: أحدهما: أن مجيء "إِنْ" بمعنى "نَعَمْ" شاذّ، حتّى قيل^(٤): إنّهُ لم يثبت^(٥).

وقال الأخفش: (إِنْ) خطباء الجاهليّة كانت تفتتح خطبها بـ"نَعَمْ"، و"إِنْ" التي بمعناها^(٦).

قوله: (إِنْ) مجيء "إِنْ" بمعنى "نَعَمْ" شاذّ، حتّى قيل: إنّهُ لم يثبت. .
قد سمعت أنفاً ما يقتضي أن أهل العربيّة واللغة أثبتوا خلافه بالنقل^(٧).
والمراد بالشذوذ في كلام المص: كونه غريباً نادراً، لا مصطلح النحاة من مخالفة القياس، وبهذا تبين ترتب الغاية عليه من غير تكلف؛ لأنّ قلته تقتضي القول بعدم ثبوته.

(١) ينظر: معاني القرآن-للزجاج: (٣/٣٦٣)، وإعراب القرآن-للنحاس: (٣/٤٤).

(٢) الضمير يرجع إلى مجيء "إِنْ" بمعنى "نَعَمْ".

(٣) طه: (٦٣)، وهي قراءة ابن عامر، ونافع، وحزمة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة،

ص: (٤١٩)، والحقّة للقرّاء السبعة- لأبي عليّ الفارسي: (٥/٢٢٩).

(٤) هذا رأي أبي عبيد القاسم بن سلام. ينظر: غريب الحديث- لابن سلام: (٢/٢٧١-٢٧٢)، والتذيل

والتكميل- لأبي حيّان: (٥/١٢٨)، وخزانة الأدب- للبغدادي: (١١/٢١٤)، وهو اختيار ابن

عصفور. ينظر: شرح جمل الزجاجي- لابن عصفور: (١/٤٤٤).

(٥) المغني، ص: (٥٧).

(٦) ينظر: ما نسب إليه في: إعراب القرآن-للنحاس: (٣/٤٤)، والتذيل: (٢/لوحة ٥٨-أ، ب)،

وخزانة الأدب- للبغدادي: (١١/٢١٣).

(٧) ينظر: شرح المفصل- لابن يعيش: (٣/١٣٠)، والمفصل شرح المفصل- للسخاوي، ص: (١٨٨)،

والإيضاح- لابن الحاجب: (٢/١٩٤-١٩٥).

[٢٣/أ] فلا حاجة إلى أن يُقال: (إنَّه غاية لما يستلزمه الشُّدُوز من معنى الخفاء / فكأنَّه قيل: قد خَفِيَ حَتَّى إِنَّه لم يَطْلُع عليه بعض النَّاس، فقال: إِنَّه لم يثبت)^(١).
وقيل: (إنَّ ما بعد حَتَّى هنا مُسَبَّبٌ عَمَّا قبلها، لا غاية له، وعلى ذلك حَمَلَ التَّفَتَّازَانِيُّ ما وقع في الكَشَّاف من مثل هذه العبارة)^(٢).

قوله: (وعن المبرِّد أَنَّهُ حَمَلَ على ذلك قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾).
قيل: إِنَّه رَدَّه أبو علي: (بأنَّ ما قبل «إِنَّ» لا يقتضي أن يكون جوابه «نَعَمْ»؛ إذ لا يَصِحُّ أن يكون جواباً لقول موسى: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَاحَكُمْ﴾^(٣)، ولا جواباً لقوله^(٤): ﴿فَتَنْزَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾^(٥).
وقال الشَّ: (وهو كلام حسن)^(٦).

وقيل: (لا حُسْنَ^(٧) فيه؛ فَإِنَّه على هذا الحمل، جوابٌ عَنْ إخبار بعضهم بعضاً، أو استِخْبَارهم عن إسرارهم النَّجْوَى، حكاه الله لنا)^(٨). وَيُؤَيِّدُهُ قوله في الكَشَّاف: (الظَّاهِر أَنَّهُمْ تَشَاوَرُوا فِي السَّرِّ، وَتَجَادَبُوا أَهْدَابَ الْقَوْلِ، ثُمَّ قَالُوا: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾)، وكان نجواهم في تَلْفِيقِ هذا الكلام، وتزويره؛ خوفاً من غلبتهما، وتثبيطاً للنَّاس عن اتِّباعهما)^(٩).

(١) هذا قول الدِّمَامِينِي، ينظر: المزج: (٨١/١).

(٢) القائل هو الشُّمْنِي، ينظر: المنصف من الكلام: (٨١/١).

(٣) طه: (٦١).

(٤) طه: (٦٢).

(٥) ينظر: الحجة للقرءاء السبعة - لأبي عليٍّ الفارسي: (٢٣٠/٥).

(٦) ينظر: المزج: (٨٠/١).

(٧) في (ب): (الأحسن).

(٨) ينظر: المنصف من الكلام - للشُّمْنِي: (٨٠/١).

(٩) ينظر: الكَشَّاف: (٧٤/٣).

وفيه كما قيل: (نظر؛ إذ في الكشف ظاهر في أن قولهم: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ تشبيهاً للناس، إنما كان علانية، ومن كلهم، لا^(١) سرّاً من بعضهم، فلا يتأيد به الجواب، ومبنى النظر على أن "قالوا" سواء كان ضميراً للسحرة، أو لفرعون وقومه، ليس تفسيراً للتجوى، بل جواب سؤال، تقديره: فما قالوا بعد إسرارهم؟ فقل: قالوا: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ علانية، لكن الأوجه أن جملة "قالوا": تفسير لأسرؤوا التجوى، كما جزم به الرضي^(٢)، وهو ما في الكشف^(٣)، فليس ما قيل: إنه ظاهر، ظاهر، وكونه قول بعضهم هو مقتضى المشاورة، وبعد الوفاق يصير قولاً للكل^(٤).

أقول: الظاهر أن قولهم: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، جواب سؤال مقدر، تقديره: ما قالوا بعد ما تناجوا؟ فقل: قالوا: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وأنه كان علانية من الجميع؛ بدليل أن فرعون أمر بجمع السحرة، فإنه يقتضي أنه أمر أنفقوا عليه، وبثوا القول به علانية، إلا أن قوله^(٥): (إن جملة "قالوا" تفسير لأسرؤوا التجوى، وأنه مراد الزمخشري)، خطأ، وكيف يتأتى هذا بعد ما جعله جواباً للسؤال.

(١) في (ب): (الآ).

(٢) لم أقف على هذا الرأي المنسوب للرضي.

(٣) ينظر: الكشف: (٧٤/٣).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٥٢ - ب).

(٥) الضمير يعود على ابن الملا.

والثاني^(١): أَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

وأجيب عن هذا بأنّها لام زائدة، وليست للابتداء^(٢)، أو بأنّها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران^(٣)، أو بأنّها دخلت بعد "إن" هذه لشبهها بـ"إن" المؤكدة لفظاً، كما قال^(٤):

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٥)

قوله: (دخلت بعد "إن" هذه؛ لشبهها بـ "إن" المؤكدة).

فإن قلت: هل لتشبيه لفظ بلفظ فائدة؟ وهل هذا من المجاز المذكور في كتب المعاني؟ قلت: لا تجوز فيه أصلاً؛ فإنّه مستعمل في معناه الحقيقي، هو ومفرداته ونسبته، فلا مجاز فيه أصلاً، ولا فائدة فيه غير التأكيد، لكن "ما" لما كانت نافية، وكذا "إن" فكان ذكرها بعدها كتكرير لفظها؛ فلذا جعلت تأكيداً، و"ما" المصدرية ليست كذلك؛ لكونها يشبه لفظها لفظها، فعوملت معاملة لها بها، وهذا يُسمّى الأدباء توسّعاً، وتفسّحاً، وهو إنّما يُدرّكه العرب بالسليقة، والثّحابة بما عرفوه من كلامهم.

(١) من الأمور التي أُعترض بها المبرّد، عندما جعل "إن" في الآية الكريمة ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ على معنى "نعم".

(٢) لأنّ "لام" الابتداء لها الصدارة، فوقوعها في الخبر منافٍ للصدارة، بخلاف الزائدة. ينظر: المزج: (٨١/١).

(٣) ينظر: الكشف - للزمخشري: (٧٤/٣)، وقال الدماميني في المزج: (٨١/١): «فلا محذور حينئذ؛ لأنّها متصدّرة».

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو للمعلوط بن بدل القرّيني، والبيت من شواهد كتاب سيبويه: (٣٠٦/٢)، وينظر: شرح أبيات سيبويه - لأبي جعفر النحاس، ص: (٣٥٥)، والضرائر - لابن عصفور، ص: (٦١)، وشرح أبيات المغني - للبغدادى: (١١١/١).

والبيت شاهد على جواز زيادة (إن) النافية بعد (ما) المصدرية، تشبيهاً لها بـ(ما) النافية في اللفظ.

(٥) المغني، ص: (٥٧).

وقيل: اسم «إن» ضمير الشأن^(١)، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يتناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ، إلا في باب «أن» المفتوحة إذا خُفِّفت، فاستسهلوه، لوروده في كلام بني على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف التَّوْن؛ ولأنه لو ذُكِرَ لَوَجِبَ التَّشْدِيدُ؛ إذ الضَّمائِرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها^(٢).....

قوله: (الضَّمائِرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها) .

يعنى إذا اتَّصلت رَدَّتْهَا لأصولها، وهذا ممَّا ذكره النُّحَاة، لكنَّه مردود بما يشهد به الذُّوق والسَّمْع، فَإِنَّهُمْ كَثِيراً ما يضيفونها ولا يَرُدُّونها لأصلها، نحو: غَدَه، وَيَدِه، وَدَمِه، وَآلِه، وكثير ممَّا لا يَحْصَى، ممَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ^(٣).

قلت أجاب عنه بعض الشُّرَّاح: (بأنَّ المراد: أَنَّ الضَّمائِرَ تَرُدُّ الأشياءَ الَّتِي اسْتَعْمَلَتْ عَلَى غَيْرِ أَصْلِهَا إِلَى أَصْلِهَا الْمُسْتَعْمَلِ، وما ذُكِرَ، أصله غير مستعمل)^(٤).

قلت: هذا غير مسلم أيضاً، فَإِنَّكَ تقول: مَذْكُورَه، ومومنه، بإبدال، ودُونَه في الإضافة، وكذا غيره ممَّا لا يُحْصَى .

(١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ في قراءة التشديد، وهو قول متقدِّمي النُّحَاة، كما نقله عنهم الزَّجَّاج. ينظر: معاني القرآن - للزَّجَّاج: (٣/٣٦٢)، وإعراب القرآن - للنَّحَّاس: (٣/٤٦).

(٢) المغني، ص: (٥٧-٥٨).

(٣) نقل السيوطي في الفتح القريب، ص: (٤٥٩) عن شرح المقرَّب - لابن عصفور: «لا يلزم ردُّ المضمَر

الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع، ألا ترى أنَّ التَّاءَ بدل من الواو في «تُكَاة»؛ لأنَّه من «تَوَكَّأ»، ثُمَّ إذا أضافوها إلى مضمَر قالوا: هذه تُكَاةُكَ، ولم يردوها إلى أصلها».

(٤) المجيب هو الشُّمْنِي، ينظر: المنصف: (١/٨٢).

وقيل: «هذان» اسمها^(١)، ثُمَّ اخْتَلَفَ، فقليل: جاءت على لغة بَلْحَارِث بن كعب^(٢) في إجراء المشي بالألف دائماً^(٣).....
وقيل: لَمَّا اجتمعت ألف (هذا)، وألف التثنية في التقدير قَدَّر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا» التَّغْيِير.^(٤)

قوله: (لغة بَلْحَارِث) .

قال في العباب: (أي: بني الحارث بن كعب، وهو من شواذ التَّخْفِيف؛ لأنَّ اللَّامَ والتُّونَ قريباً المخرج، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُمْ الإِدْغَامُ؛ لسكون اللَّامِ، حذفوا التُّونَ، كما قالوا: مَسْتُ وظَلْتُ، وكذلك يفعلون بكلِّ قبيلة يظهر فيها لام التَّعْرِيفِ، نحو بَلْعَنْبَرٍ، فإذا لم يظهر لم يكن ذلك)^(٥) انتهى.

ونحوه من شواذ التَّخْفِيف قولهم: عَلَمَاءُ في «عَلَى الْمَاءِ»^(٦).

(١) أي: اسم «إن» في قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد التُّون.

(٢) هم بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَّة، من مذحج، من كهلان، جدّ جاهلي من قحطان.

ينظر: الروض الأنف - للسَّهيلي: (٤٥/٢)، وجمهرة الأنساب - لابن حزم، ص: (٤١٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن - للقرّاء: (١٨٤/٢)، ومعاني القرآن - للأخفش: (٢٩٢/١)، والنوادر - لأبي زيد،

ص: (٥٨)، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني: (٤٧٦/٢، ٧٠٤).

وهناك من نسبها لغيرهم من قبائل العرب. ينظر تفصيل ذلك في: التذيل والتكميل: (٢٤٥/١) -

(٢٤٨).

(٤) المغني، ص: (٥٨).

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من العباب، وينظر: الأمالي - لابن الشَّحْرِي: (١٤٥/١)، والمنع - لابن

عصفور: (٧١٧/٢ - ٧١٨).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشَّحْرِي: (١٤٥/١)، وشرح شواهد الشَّافِيَّة - للبغدادي: (٤٩٨/٤).

قوله: (وقيل: لَمَّا اجتمعت ألف هذا. وألف التثنية في التقدير، قدّر بعضهم سقوط التثنية^(١))، فلم يقبل ألف هذا. التغيير).

قال الشّ: (هذا التقدير عن مظان التّوجيه بمَعزَل؛ إذ لا مقتضى لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدّلالة على التثنية، وبقاء الألف التي هي من سِنْخ^(٢) الكلمة، وليست علامة على شيء).

وقيل: إنّ «هَذَان» يشبه ألف «يَفْعَلَان» فَلَمَّا لم تنقلب هذه، لم تنقلب ألف تلك، وهذا أيضاً فاسد؛ لأنّ ألف «يَفْعَلَان» من قبيل الأسماء، وألف «هَذَان» -علامة التثنية- من قبيل الحروف، وإنّما لم يصحّ انقلاب ألف «يَفْعَلَان»؛ لأنّها لا يتعاقب عليها ما يختلف به معناها؛ لأنّها لا تكون إلاّ فاعلاً، أو نائباً عنه بخلاف ألف «هَذَان»^(٣).

أقول: ما اعترض به غير وارد على المص؛ لأنّه أشار بصيغة التّمريض إلى ضعفه، وهو حاك غير مدّع^(٤)، ثُمَّ إنّ ما قاله: من أنّ ما لا يَدُلُّ على معنى أولى بالحذف، مردود بأنّ الدّالّ على التثنية الألف والثّون، وبقاء الثّون قرينة دالّة عليه، وحذف ما دلّ عليه الدّليل أولى

(١) في المغني، ص: (٥٨): (ألف التثنية).

(٢) سِنْخ، أي: أصل. ينظر: القاموس المحيط: (سِنْخ).

(٣) ينظر: المزج: (٨٣/١).

(٤) في نسختي المخطوط: «وهو حاكمي غير مدّع» بإثبات الياء فيهما، والصواب ما أثبت.

وقول الخفاجي: (اعتراضه على المصنف غير وارد)، غير دقيق؛ لأنّه اعترض على صاحب القول لا على من أورده، وهو ابن هشام.

تنبيه

تأتي «إن» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من «الأتين» - وهو التعب - تقول: النساء إن، أي: تعبن.....
أو فعل أمر للواحد من الأتین^(١).

من حذف ما لا دليل عليه، مع أن التقاء الساكنين إنما حصل بالثاني، فهو أحقُّ بالحذف^(٢)، وكذا ما ادّعاه من فساد الترجيح الثاني غير مسلم؛ فإنَّ حَمَلَ شيء على شيء لم يشترطوا فيه اتّحاد نوعيهما^(٣)، ثمَّ إنَّه سيأتي في بحث الحذف أنَّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف الأول أو الثاني، فكونه الثاني^(٤) أولى .

قوله: (تنبية) .

هذه ترجمة تقع في الكتب في موضعين:

أحدهما: ما كان ظاهراً واضحاً.

والثاني: ما يدلُّ عليه ما قبله في الجملة، كذا أفاده بعض المتقدِّمين^(٥)، وما هنا من القسم الثاني .

واعلم أن «أن» على قسمين: لغوي، وصناعي .

(١) المغني، ص: (٥٨)، وينظر: الأماي - لابن الشَّجَرِي: (٤٢/٢)، والمغني - لابن فلاح اليمني: (٨٨٤/٣)، والتذيل والتكميل: (٨/٥)، والجنى الدَّاني، ص: (٤٠٠-٤٠١).

(٢) المحفوظ عن العرب فيما نقله النُّحاة هو حذف النون لأجل الإضافة، أمَّا حذف الألف وبقاء نون الثنية، فلم أقف عليه. ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (١٤٦/٤)، وشرح الكافية - للرضي: (٣٥٨/٣).

(٣) أي: أنَّه من باب مراعاة المشابهة اللفظية دون المعنوية.

(٤) عبارة (فكونه الثاني) ساقطة من (ب).

(٥) ينظر: حاشية الصَّبَّان على الأشموني: (١٠/١).

فالأوّل: ما ذكر من أنّه كلمة واحدة مركّبة، وضعها العرب لمعنى، وهي "إنّ" العاملة، والتي بمعنى "نعم".

والثاني: ما ذكر هنا وبه صرّح ابن الشّجريّ في أماليه، وقال: ("إنّ" المكسورة المشدّدة على ضربين)^(١)، وتبعه المص هنا، فإنّه يورد كلام ابن الشّجريّ في كتابه كثيراً، فاعتراض الش على المص، حيث قال: (لا ينبغي للمص عدّ بعض الأقسام هنا؛ لأنّ الكلام إنّما هو في اللفظ المفرد، وإذا كانت - كما قال - فعلاً مسنداً إلى ضمير الإناث كان جملة فعليّة، وقد نَبّه المص فيما بعد هذا / على أنّه لا ينبغي أن يعدّ من أقسام "أما":

[٢٤/أ]

.....أما أنّتَ ذا نفَرٍ^(٢).....

ولا من أقسام "إلا": ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(٣)، فكيف خالف ذلك هنا؟ ثمّ إنّ عبارته غير محرّرة؛ لأنّه قال: «فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث»، فجعل هذا اللفظ فعلاً مسنداً، وليس كذلك، والعبارة المحرّرة، أن يقال: إنّ فعل ماضٍ، وفاعله ضمير جماعة المؤنث^(٤) انتهى. فليس بشيء.

أما الأوّل: فلاّنه ذكره استطراداً؛ ولذا أفردته بالترجمة، وعنّونه بقوله: إشارة لما ذكر^(٥).

(١) ينظر: الأمالي - لابن الشّجريّ: (٤٢/٢).

(٢) جزء من صدر بيت من بحر البسيط تمامه:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ

وهو للعباس بن مرداس السّلميّ - رضي الله عنه -، وهو في ديوانه، ص: (١٠٦)، وكتاب سيبويه: (١٤٨/١)، والبغداديات - للفراسيّ، ص: (٣٠٤)، ومعاني الحروف - للرّمانيّ، ص: (١٣٠)، وشرح أبيات المغني - للبغداديّ: (١٧٣/١).

(٣) جزء من آية، تمامها: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾. الأنفال: (٧٣).

(٤) ينظر: المزج: (٨٤/١).

(٥) هذا العنوان هو بمعنى: (التنبه)، ولم ترد هذه العبارة عند ابن هشام.

وقوله^(١): (لا ينبغي أن يعدّ) الخ.

لا ينافيه؛ لأنه ذكرَ [قسماً]^(٢) ليس من أقسامها، فلا ينافي أن يكون قسماً من مطلق هذا اللفظ بقطع النظر عن أفرادهِ وتركيبهِ، كما بيّنه بعض الشُّراح .^(٣)

وقوله: (تحرير العبارة): ما ذكره، ممّا لا ينبغي تسويد وجه القراطيس بمثله .

قوله: (أو فعل أمر للواحد من الاثنين) الخ .

تَمَّة: في "تذكرة ابن مكنوم"^(٤) - تلميذ أبي حيّان - عن أبي جعفر^(٥) - شيخه، أحد أصحاب الإمام السُّهيلي^(٦) -: أن السُّهيليَّ كان يمتَحِنُ أذهان الطلبة ببيتين صنعهما، وهما:

أَشْرْتُ إِلَيْهَا بِالْخُفُونِ أَنِينِي فَوَيْلُكَ يَشْفِي يَا أُمِيمَ أَنِينِي
فَوَلْتُ صُدُوداً عَنْ مَشُوقِ بِحْبِهَا كَأَنِّي قُلْتُ إِذْ أَشْرْتُ أَنِينِي
وزاد عليه ثالثاً، وهو:

(١) هذا هو الاعتراض الثاني للدَّماميني على ابن هشام.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر: المنصف - للشُّمْنِي: (١/٨٤)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ٥٤ - ب).

(٤) هو: أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكنوم القيسي، أبو محمد، تاج الدين، إمام في التراجم،

واللغة، والتفسير، والقراءات، والفقه، من أشهر تلاميذ أبي حيّان، له مؤلفات كثيرة منها: "الدَّر

اللقيط من البحر المحيط"، و"الجمع المتناه في أخبار النُّحاة"، و"التذكرة". (ت ٧٤٩هـ). ينظر: الدَّر

الكامنة: (١/١٧٤).

(٥) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، أبو جعفر، شيخ أبي حيّان الأندلسي، محدث نحوي أصولي

أديب مقرئ مفسر حسن الخط، له مصنفات جليلة منها: "تعليق على كتاب سيبويه"، و"الذيل

على كتاب الصلة - لابن بشكوال". (ت ٧٠٨هـ). ينظر: بغية الوعاة: (١/٢٩١).

(٦) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخنعمي السُّهيلي، نابغة من الحفاظ، إمام في اللغة، والسِّير،

والقراءات، له مصنفات جليلة تشهد بعلمه، منها: "الروض الأنف"، و"نتائج الفكر". (ت ٥٨١هـ).

ينظر: وفيات الأعيان: (٣/١٤٣).

وَمِنْ بَعْدِ مَا وَلَّتْ تَوَلَّتْ بِشَاشَتِي وَقُلْتُ لِرَوَّعَاتِ الزَّمَانِ أَنِينِي^(١)

وشرحه: أنه يقال: «آن الشيء يئين»، بمعنى: «حان يحين» إذا قرب، ويقال أيضاً: «آن: إذا رفق في أموره، حكاية ابن طريف وغيره»^(٢)، فقله: بالالفون أنيني أصله: «أن إيني» بمعنى: حيني، أي: أقربي^(٣)، فنقل حركة الهمزة من «إيني» إلى نون «أن» وحذفت فبقي «أنيني»، وحقه أن يكتب هكذا «أن يني».

وقوله: «يا أميم أنيني» هو: «أنين» مضاف لياء المتكلم، والأنين معروف^(٤)، وقوله: «إذ أشرت أنيني»، أصله: «أنيني» أي: «أبعديني» فعل أمر للمؤنث، من «أناه»، بمعنى: «أبعده»^(٥)، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم حذفت، فصار: «أنيني»، وقوله في البيت الثالث: «أنيني» أصله: «أن إيني» كالأول وهو بمعنى: أرفقي، فنقل حركة الهمزة إلى نون «أن» وحذفت، وحقه أن يكتب: «أن يني» كما تقدم^(٦) انتهى .

(١) هذه الأبيات من بحر الطويل، ولم أقف على هذه الأبيات.

(٢) ينظر: تهذيب الأفعال - لابن القطاع: (٥٧/١)، وابن طريف هو: عبد الملك بن طريف الأندلسي محدث لغوي، من تلاميذ ابن القوطية، له كتاب في الأفعال. (ت ٤٠٠هـ). ينظر: بغية الوعاة: (١١١/٢)، وهدية العارفين: (٦٢٥/١).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: (أين)، ص: (١٥٢١).

(٤) وهو التأوه من الألم. ينظر: لسان العرب (أنن)، (٢٨/١٣).

(٥) ينظر: القاموس المحيط (نأي)، ص: (١٧٢٢).

(٦) هذا النقل عن تذكرة ابن مكتوم، وهي مفقودة إلى وقتنا هذا.

تنبيه

في الصّاح: «الأَيْنُ: الإعياء، وقال أبو زيد^(١): لا يُبْنَى منه فعل، وقد خُولِفَ فيه»^(٢)
انتهى، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام.^(٣)

قوله: (قال أبو زيد: لا يُبْنَى منه فعل) .

أقول في شرح الفصيح للإمام المرزوقي: «اختلف^(٤) في تصريف "الأَيْن" بمعنى: التعب، فقال الأصمعي^(٥): إنه جائز، وقيل: إنه لم يردّ تصريفه إلا في قوله:

قَدْ قُلْتُ لِلصَّبَّاحِ وَالْمُهَاجِرِ إِنَّا وَرَبُّ الْقُلُوصِ الضَّوَامِرِ^(٦)

فـ"إنّا" بمعنى: تعبنا، والصَّبَّاح: الذي يقول: طلع الصُّبْح^(٧)، والمهاجر: الذي يقول: اشتدّت الهاجرة»^(٨) انتهى^(٩) .

وجزم الزّمخشرى في (الأساس): بأنّه متصرف^(١٠) .

ففيه أقوال، أصحّها: التّصرف^(١١) .

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أساطين اللغة، وأئمة الأدب، من ثقات رواة اللغة، قال ابن الأنباري: كان سيويّه إذا قال: سمعت الثّقّة، عنى أبا زيد، من مؤلفاته: "الهمز"، و"النوادر"، و"المطر". (ت ٢١٥ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣٧٨/٢).

(٢) الصّاح (أين).

(٣) المغني، ص: (٥٩).

(٤) في نسختي المخطوط (اختلف الأصمعي) بزيادة الأصمعي والمغني والسياق يقتضي حذفها.

(٥) هو: عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة، والشعر، والبلدان، له تصانيف كثيرة، منها: "الأضداد"، و"الإبل"، و"الأصمعيات"، و"خلق الإنسان"، وغيرها كثير. (ت ٢١٦ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٧٠/٣).

(٦) البيت من بحر الرّجز، ولم أقف على قائله. ينظر: الأساس - للزّمخشري، ص: (١٣)، وفيه: " أقول للمرّار والمهاجر...."، وتاج العروس - للزبيدي: (١٣٣/٩)، وفيه "قد قلت للصّبّاح والهواجر....".

(٧) ينظر: تاج العروس: (١٣٣/٩)، وفيه: الصّبّاح: الذي يقال له ارتحل فقد أصبحنا....

(٨) ينظر: المرجع السابق، وفيه: والهواجر: الذي يقال له: سرّ فقد اشتدّت الهاجرة.

(٩) لم أقف عليه في شرح الفصيح - للمرزوقي.

(١٠) ينظر: أساس البلاغة - للزّمخشري، ص: (١٣)، ولم أقف على تصريح له بذلك.

(١١) ينظر: اللسان (أين)

(أَنَّ) المفتوحة المشددة التَّون

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحُّ أنَّها فرع عن «إِنَّ» المكسورة، ومن هنا صحَّ للزَّخْشَرِيِّ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ «أَنَّمَا» بالفتح تفيد الحصر^(١)، كـ «إِنَّمَا»^(٢).

قوله: (والأصحُّ أنَّها فرع على «إِنَّ» المكسورة)^(٣).

إشارة إلى القول الآخر، وهو: أَنَّ كُلاًّ منهما أصل في بابه، وهو الظاهر، وَإِنْ كان هو المشهور، ولهم عليه أدلة إقناعية^(٤).

وقيل: المفتوحة أصل للمكسورة^(٥).

وقوله: (ومن هنا صحَّ للزَّخْشَرِيِّ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ «أَنَّمَا» بالفتح تفيد الحصر كـ «إِنَّمَا»).

وهل إفادتها لذلك وضعية/ أو بالمفهوم؟ قولان مذكوران في كتب أصول الفقه^(٦) وهنا إشارة إلى كونها فرع المكسورة، والأصل أَنَّ يُثْبِتَ للفرع ما يُثْبِتُ للأصل، ما لَمْ يَمْنَعْ منه مانع، فاندفع قول الشَّ: «الفرع لا يلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه»^(٧).

(١) ينظر: الكشف - للزَّخْشَرِيِّ: (١٣٩/٣).

(٢) المغني، ص: (٥٩).

(٣) في المغني: (عن «إِنَّ»)، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء العكبري: (٢٢٤/١)،

وشرح التسهيل - لابن مالك: (١٩/٢)، وهذا هو مذهب الجمهور وعلى رأسهم سيويه، والمبرد،

وابن السَّراج. ينظر: المختضب: (١٠٧/٤)، والجنى الداني، ص: (٤٠٣)، والتذيل والتكميل: (٥/٥).

(٤) ينظر: اللباب: (٢٢٤/١)، والتذيل والتكميل: (٦٦/٥)، والجنى الداني، ص: (٤٠٣).

(٥) تنظر المراجع السابقة نفسها.

(٦) ينظر: البحر المحيط - للزركشي: (١٨٣/٥)، ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب - للشوشاوي:

(٥٤٤/١).

(٧) ينظر: المزج - للدَّماميني: (٨٤/١).

وقول أبي حيان: (هذا شيء انفرد به، ولا يُعرف القول بذلك إلا في "إنما بالكسر")^(١)
مردود بما ذكرت.^(٢)

ولا وجه لما تكلفه بعض الشُّراح^(٣) من جعل الإشارة راجعة إلى قوله: (أَنْ تكون حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر)، فَإِنَّهُ كُلُّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ؛ ولذا قيل: (إِنْ ظاهر كلام المصنِّب، والمنقول عن الزَّحَّاشِيِّ: القول بأنَّها مع "مَا" تفيد الحصر كما تفيد المكسورة؛ لأنَّ موجب الحصر في المكسورة موجودٌ في المفتوحة، وهو تضمُّنُ "مَا"، و"إِلَّا"، أو اجتماع حرفي توكيد.

وَمُحَصَّلُهُ: قياس المفتوحة على المكسورة بجامع بينهما، وهو تَحَقُّقُ المَوْجِبِ لِلْحَصْرِ فيهما، وهذه فرعِيَّةٌ بحسب المعنى، فلا يبعد أَنْ تُجْعَلَ الفرعِيَّةُ بحسب اللَّفْظِ، مصحَّحة لدعواه، وليس هذا من إثبات اللغة بالقياس)^(٤).

قوله: (وقول أبي حيان: إِنَّهُ قول تفرد به) الخ^(٥).
أقول: تحقيق هذا المقام: أَنَّ العلامةَ الزَّحَّاشِيَّ^(٦) وَمَنْ تبعه كالبيضاوي^(٧) وَغَيْرِهِ، قالوا في تفسير قوله عَزَّ ۖ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ۖ^(٨): إِنْ معناه: مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّهُ لَا إِلَهَ لَكُمْ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ؛ لأنَّ المقصود الأصليَّ من بعثته مقصور على التَّوْحِيدِ، فالأَوَّلُ لقصر الحكم على الشَّيْءِ.

(١) ينظر: البحر المحيط: (٣٤٤/٦).

(٢) المغني، ص: (٥٩)، والذي ذكره هو أَنَّ الأصحَّ فيها أَنَّها فرع عن (إِنْ) المكسورة.

(٣) هو الشُّمْنِيُّ. ينظر: المنصف من الكلام: (٨٤/١).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحه ٥٤/ب).

(٥) في (ب): (إلى آخره)، وخالف الخفاجي عبارة المغني.

(٦) ينظر: الكشف - للزَّحَّاشِيِّ: (١٣٩/٣).

(٧) ينظر: أنوار التنزيل - للبيضاوي: (٨٣/٢).

(٨) الأنبياء: (١٠٨).

والثاني^(١) على العكس، فذهبوا إلى أن "أَنَّمَا" المفتوحة كالمكسورة، تفيد القصر كما في هذه الآية.

وخالفهم أبو حيان وقال: إِنَّهُ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنَ التُّحَاةِ، وَإِنَّهُ فِي نَفْسِهِ غَيْرٌ صَحِيحٌ^(٢)؛ لما فيه من التكرار، وفساد المعنى؛ لا تقتضاه أَنَّهُ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ غَيْرُ مَا ذَكَرَ، وليس كذلك. وأجابوا عنه: (بأنه قصر غير حقيقي، وأنَّ الأوَّل لقصر الموصوف على الصِّفَّةِ، والثاني عكسه، فلا تكرار فيه).^(٣)

وهنا بحث، وهو أن القصر يقتضي جملة فيها "ما"، و"إِلَّا"، فمعنى "إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ": ما زيدٌ إِلَّا قَائِمٌ، والفتح يقتضي تأويلها^(٤) بمصدر مضاف، وهو: قيامُ زيدٍ، فالجمع بين السبب والحصر جمعٌ بين الضَّبِّ والتُّونِ، وهذا هو الَّذِي دعا أبا حيان إلى إبطال الحصر في المفتوحة، ويلزمه التكرار، وإليه أشار في شرح التسهيل^(٥)، وَحَ لَا بُدَّ لِمَنْ لَهُ فِطْرَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ عَهْدَتِهِ، ثُمَّ إِنِّي لَمَّا أُرْسِلْتُ بِرِيدِ النَّظَرِ إِلَى مَا رَبِّ الْفِكْرِ، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ كَانَتْ مَكْسُورَةً مَفِيدَةً لِلْحَصْرِ، ثُمَّ لَمَّا طَرَأَ عَلَيْهَا دُخُولُ الْعَامِلِ، صَارَتْ مُؤَوَّلَةً بِمَصْدَرٍ مَسْبُوكٍ وَصَارَ ذَلِكَ كَالْإِجْمَالِ بَعْدَ التَّفْصِيلِ، وَهَذَا هُوَ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ فِرْعَ الْمَكْسُورَةِ، وَقَالَ بَعْضُ فَضَلَاءِ الْعَصْرِ فِي سُورَةِ "ص" فِي قَوْلِهِ ﴿أَنَّمَا فَتَنَّهُ﴾^(٦): (إفادة "أَنَّمَا" المفتوحة للحصر إِنَّمَا أَثْبَتَهُ الرَّخْشَرِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا فِي

(١) في (ب): (والغاني).

(٢) في نسختي المخطوط: (غير صحيح).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة / ٥٥ - أ).

(٤) في (ب): (تأويلها).

(٥) ينظر: التذيل والتكميل: (٢/ ٢٢٠).

(٦) ص: (٢٤).

وقوله^(١) «إِنَّ دَعْوَى الْحَصْرِ هُنَا بَاطِلَةٌ؛ لَاقْتِضَائُهَا أَنَّهُ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ غَيْرُ التَّوْحِيدِ»،
مردود أيضاً: بَأَنَّهُ حَصْرٌ مُقَيَّدٌ؛ إِذِ الْخَطَابُ مَعَ الْمَشْرُكِينَ؛ فَالْمَعْنَى: مَا أَوْحِيَ إِلَيَّ فِي أَمْرِ
الرُّبُوبِيَّةِ إِلَّا التَّوْحِيدُ، لَا الْإِشْرَاقَ.^(٢)

«إِنَّمَا» المكسورة، وَإِنْ^(٣) لَمْ يُجَرِّ فِيهَا الْعِلَّةُ الَّتِي فِي الْمَكْسُورَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ فِي اللَّغَةِ؛
لَأَنَّهَا فَرَعُهَا كَمَا مَرَّ، وَهَذَا إِذَا اقْتَضَاهُ الْمَقَامُ، فَإِنْ كَانَ آيَاءُ جُعِلَتْ لِمُجَرَّدِ التَّأَكِيدِ^(٤).
قوله: (والمعنى: ما أَوْحِيَ^(٥) في أمر الرُّبُوبِيَّةِ إِلَّا التَّوْحِيدُ لَا الْإِشْرَاقَ).

قال بعض الشُّرَّاحِ: (قيل: لو قال بدل «إِلَّا التَّوْحِيدُ»: «إِلَّا أَنَّ إِلَهَكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَا ذُو
شَرِيكَ، لَا تَضَحَّ^(٦) الْحَصْرُ الثَّانِي، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَدَدِهِ، فَلَمْ يَهْتَمَّ بِهِ»^(٧)).

وَرُدَّ (بَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنَّ فِي عِبَارَتِهِ مُوَاحِذَةً أُخْرَى، وَهِيَ الْعُطْفُ بَعْدَ الْحَصْرِ بِـ
«مَا» وَإِلَّا»، وَقَدْ صَرَّحَ السَّكَّاكِيُّ^(٨) بِمَنْعِهِ؛ لِأَنَّ «لَا» تَنْفِي مَا أَوْجِبَ / لِلْمَتَّبِعِ، لَا مَا تُنْفِي،
فَإِذَا قُلْتَ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ» نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ فِيهَا التَّنَازُعُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لَيْسَ بِقَاعِدٍ، وَلَا
مُضْطَجِعٍ، وَلَا نَائِمٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: لَا قَاعِدَ، فَقَدْ نَفَيْتَ بِهَا شَيْئاً نَفَى قَبْلَهَا بِـ«مَا».

(١) الضمير يعود على أبي حيان، وينظر: قوله في البحر المحيط: (٣٤٤/٦).

(٢) المغني، ص: (٥٩).

(٣) في (ب): (وَأِنَّمَا).

(٤) لم أتبيّن المراد ببعض فضلاء العصر، وينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي: (٣٠٦/٧).

(٥) في المغني: (وَأَوْحِيَ إِلَيَّ).

(٦) في نسختي المخطوط «ويصح»، والصواب ما أثبت وهو في شرح ابن الحنبلي: (٤٧٨/٢).

(٧) ينظر: مغني الحبيب: (٤٧٨/٢).

(٨) ينظر: مفتاح العلوم - للسكّاكِي، ص: (٢٩٣).

إِلَّا أَنْ مِثْلَهُ وَقَعَ فِي الْكَشَافِ^(١) وَالْإِعْتِذَارُ بِأَنَّ «لَا» فِي «لَا غَيْرَ» لِنَفْيِ الْجِنْسِ، لَا لِلْعُطْفِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ حَيْثُ لَا يَصَحُّ إِلَّا الْعُطْفُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَأَتِي مِنْ أَنَّ «لَا غَيْرَ»، لَحْنٌ، وَالْإِعْتِذَارُ بِأَنَّ «لَا» صِفَةٌ كَمَا فِي «لَا فَارِضٌ»^(٢) بَعِيدٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَقَدْ يُقَالُ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ مَدْخُولِهَا مَنْفِيًّا قَبْلُهَا، أَنْ يَكُونَ لِنَفْيِ النَّفْيِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ عُطْفًا عَلَى الْمَنْفِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَفَائِدَتُهُ التَّأَكِيدُ؛ وَلِذَا قَالَ الطَّبْيِيُّ: «الْحَقُّ جَوَازُهُ»^(٣))^(٤) انْتَهَى.

أَقُولُ: هَذَا الْبَحْثُ فُصِّلَ فِي كِتَابِ الْمَعَانِي^(٥)، وَفِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ لِلْسَّيِّدِ (أَنَّ الْعُطْفَ بِ«لَا» بَعْدَ «مَا» وَ«إِلَّا» لَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لَكِنَّهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ، وَعَدَّدَ مِنْهُ أَمَاكِنَ وَقَعَتْ فِي الْكَشَافِ)^(٦).

وَفِيمَا ذَكَرَ بَحْثَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ مَنْعُوهُ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ الْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ وَغَيْرِهِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ وَجْهِ الْمَنْعِ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ

(١) يَنْظُرُ: الْكَشَافُ - لِلزَّخْشَرِيِّ: (٣٧١/١) عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبِّ الشَّهَوَاتِ﴾ الْآيَةَ.
آلِ عِمْرَانَ: (١٤)، وَعِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ الْآيَةَ.
سُورَةُ النِّسَاءِ: (٦٢).

(٢) الْبَقَرَةُ: (٦٨).

(٣) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطَّبْيِيِّ عَلَى الْكَشَافِ الْمُسَمَّاةُ (فَتْوحُ الْغَيْبِ فِي الْكَشْفِ عَنْ قِنَاعِ الرَّيْبِ):
(لَوْحَةُ ١٩٧-ب)، وَالطَّبْيِيُّ هُوَ: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، شَرَفَ الدِّينَ الطَّبْيِيُّ، مِنْ عُلَمَاءِ
الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ، وَالبَلَاغَةِ، كَانَ آيَةً فِي اسْتِنْبَاطِ دَقَائِقِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَنِ الْمُطَهَّرَةِ، لَهُ مَوْلَفَاتٌ
قِيَمَةٌ مِنْهَا: «فَتْوحُ الْغَيْبِ»، وَ«الْكَاشِفُ عَنْ حَقَائِقِ السَّنَنِ»، وَ«التَّبْيَانُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ». (ت ٥٧٤٣هـ).
يَنْظُرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ: (١٥٦/٢).

(٤) يَنْظُرُ: مُنْتَهَى أَمَلِ الْأَرِيبِ - لِابْنِ الْمَلَاءِ: (لَوْحَةُ ٥٥-أ).

(٥) يَنْظُرُ: مِفْتَاحُ الْعُلُومِ - لِلْسَّكَاكِيِّ، ص: (٢٩٣)، وَالْمَطْوُولُ - لِلتَّفَنَّاظَانِيِّ، ص: (٣٨٩).

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمِفْتَاحِ - لِلشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ: (لَوْحَةُ ٩٠-أ).

اعتقاد من اعتقد قيام زيد وعمرو، فقلت: "ما قام إلا زيد لا عمرو" ففي العطف هنا تأكيد حسن، بل فائدة، وهي إشارة إلى أَنَّ نفيه غير عام، ويؤيده ما تقدّم عن الطيّبي^(١)، وسيأتي الكلام على "غير"، وبما بيّناه، من معنى كلام المص، تبيّن سقوط ما اعترض به الش: (من أَنَّ المردود دعوى أبي حيّان أَنَّ هذا أمر لم يقل به غير الزمخشري، وأنه إنما عُرفَ في "إنّما" المكسورة، وردّه بأنّ يثبت أَنَّ غير الزمخشريّ قاله، وأنّ القول به معروف عند النحاة لا بكون المفتوحة^(٢) فرع المكسورة، فإنّ هذا لا يقتضي أن يكون القول بإفادة "إنّما" للحصر معروفاً حتّى يردّ به قول أبي حيّان^(٣)).

(١) ينظر: حاشيته على الكشف: (لوحه ١٩٧ - ب).

(٢) أي: (أَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون.

(٣) ينظر: (المرج) - للدماميني: (٨٥/١).

وإلاّ فما الذي يقول هو^(١) في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢) ؟ فَإِنَّ «مَا» لِلنَّفْيِ، وَإِلَّا»
لِلْحَصْرِ قَطْعاً، وليست صفته عليه الصَّلَاة والسَّلَام منحصرة في الرِّسَالَة

وزعم السُّهَيْلِيُّ^(٣) أَنَّ الَّذِي يُؤَوَّلُ بِالْمَصْدَرِ إِنَّمَا هُوَ «أَنَّ» النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا أَبَدًا مَعَ
الفعل المتصرف، وَأَنَّ» الْمَشْدَدَةُ إِنَّمَا تُؤَوَّلُ بِالْحَدِيثِ.^(٤)

قوله: (فَإِنَّ «مَا» لِلنَّفْيِ، وَإِلَّا» لِلْحَصْرِ)، في نسخة (فَإِنَّ النَّفْيَ وَإِلَّا» لِلْحَصْرِ)^(٥).

واعترضَ عليه: (بِأَنَّ «إِلَّا» ليست بمفردها للحصر)^(٦).

وأجيب: (بِأَنَّ قوله «لِلنَّفْيِ» ليس خبر «إِنَّ» وَإِنَّمَا هُوَ متعلِّقٌ بِمَقْدَرٍ، هُوَ صفة لـ «مَا» قبله،
والخبر قوله «لِلْحَصْرِ»، والتقدير: فَإِنَّ «مَا» الْكَائِنَةُ لِلنَّفْيِ، وَإِلَّا» لِلْحَصْرِ)^(٧).

(١) الضمير يعود على أبي حَيَّان حين اعترض الزَّخَشَرِيُّ ببطلان دعوى الحصر في «إِنَّمَا» في قوله تعالى:
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا لِلْحَصْرِ يُوَدِّي إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُوْحَ إِلَيْهِ غَيْرُ
التَّوْحِيدِ، كما يراه أبو حَيَّان.

(٢) آل عمران: (١٤٤).

(٣) ينظر: نتائج الفكر - للسُّهَيْلِيُّ، ص: (٣٤٥-٣٤٨).

(٤) المغني، ص: (٥٩-٦٠)، وساق ابن هشام كلام السُّهَيْلِيِّ، بعد أن أثبت أن «أَنَّ» المفتوحة المشددة،
الأصحُّ فيها كونها موصولاً حرفياً مؤوَّلاً مع معموليه بالمصدر.

(٥) في النصف - للشمني: (٨٥/١)، ومنتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٥٥-ب): (فَإِنَّ لِلنَّفْيِ وَإِلَّا»
لِلْحَصْرِ)، عبارتهما فيها تحريف، صوابها كما هو مثبت في نسختي المخطوط.

(٦) المعارض هو الدِّمَامِي. ينظر: المزج: (٨٥/١).

(٧) المحيب هو الشُّمْنِيُّ. ينظر: النصف من الكلام: (٨٦/١)، ويقويه ما في نسخة المغني الثانية التي أشار
إليها الخفاجي.

وفيه نظر فإنه يقتضي أن الدال على الحصر مجموع "ما" و"إلا"، وليس كذلك، ألا ترى أنها تفيد الحصر من الإثبات نحو قولك: جاء القوم إلا زيدا، فلا وجه لما ذكره مع أن الأمر فيه سهل جداً.

قوله: (وزعم السهيلي) إلى قوله: (وأن. المشددة إنما تؤول بالحديث).

أقول: يعني: أن «أن» - معلق "حتى" مع صلتها - مركب، والمحل يقتضي مفرداً معمولاً للعامل المذكور قبلها؛ فجعلوا ذلك المركب في معنى مفرد يؤدي جملة كقصة، أو خبر، أو حديث، وهذا هو الداعي للجمهور لتأويله بمصدر من لفظه أو معناه، وما ذكره السهيلي لا يصح؛ لأن دلالة اللفظ على معنى من المعاني: إما بالوضع، أو مجازاً، أو كناية، وأما مستتبعات التراكيب، التي ذكرها الشريف^(١)، فقد ردّها الحفيد^(٢)، وكذا التوسع، والتفسيح وهذا / ليس منها، ألا ترى قولك: "يعجبني أنك تعرف" ليس فيه معنى القصة والحديث، فلا يصح تأويله به، كما قاله السهيلي، وما نقله عن س أيضاً غير صحيح؛ فإننا راجعنا الكتاب^(٣) وشروحه فلم نجد فيه شيئاً مما قاله، ولولا خوف الإخلال نقلناه برمته، فاعرفه.

(١) ينظر: شرح المفتاح - للشريف الجرجاني: (لوحة ٣-ب).

(٢) لم أقف على حاشية الحفيد.

(٣) ينظر ما نسب لسيبويه في: الكتاب: (٣/١٣١-١٣٢).

الثاني^(١): أَنْ تكون لغة في «لعل»، كقول بعضهم: «أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً»^(٢)، وقراءة من قرأ^(٣) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤).

قوله (وما يشعركم) الآية .

سيأتي الكلام فيه مفصلاً، إن شاء الله في حرف اللام^(٥) .

(١) من أوجه «أن» المفتوحة المشددة.

(٢) ينظر: الكتاب: (٤٦٣/١)، والأصول: (٢٧١/١)، والإيضاح- لابن الحاجب: (١٩٥/٢).

(٣) الأنعام: (١٠٩)، وهي قراءة الجمهور. ينظر: السبعة، ص: (٢٦٥).

(٤) المغني، ص: (٦٠).

(٥) ينظر: المغني، ص: (٣٣٢-٣٣١).

(أَم)

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية^(١).

قوله: (المتقدم^(٢) عليها همزة التسوية) الخ .

اتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ «أَم» الْمُتَّصِلَةَ لَا يَعَادِلُهَا إِلَّا الْهَمْزَةُ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ^(٣) الاستفهام^(٤)، وَعَلَيْهِ شُرَّاحُ هَذَا الْكِتَابِ^(٥) إِلَّا أَنَّ الْعَلَّامَةَ الرَّمَحْشَرِيَّ قَالَ فِي سُورَةِ «صَاد»^(٦)، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِّنَ الْأَشْرَارِ﴾^(٧) أَخَذَتْهُمْ سَخَرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ^(٨)؟ (إِنَّ «أَم» مُتَّصِلَةٌ هُنَا مُعَادِلَةٌ لِّـ«مَا» الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى﴾^(٩)).

وَقَالَ شُرَّاحُهُ: إِنَّهُ مِيلٌ مَعَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْهَمْزَةِ، وَلِشُرَّاحِهِ فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ نَفِيسٌ، فَاَنْظُرْهُ إِنْ أَرَدْتَ^(٩) .

(١) المغني، ص: (٦١).

(٢) عبارة المغني: (أَنْ تَتَقَدَّمَ...).

(٣) فِي (ب): (أَدَوَاتُ) بِنَاءٌ مُرَبَّوْطَةٌ.

(٤) يَنْظُرُ: الْأَزْهِيَّةُ - لِلْهَرَوِيِّ، ص: (١٢٥)، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ - لِلرُّمَانِيِّ، ص: (٧٠)، وَشَرْحُ الْجُمْلِ - لِابْنِ

عَصْفُورٍ: (٢٣٧/١)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ - لِابْنِ يَعِيشَ: (٩٨/٨)، وَمَصَابِيحُ الْمَغَانِي فِي حُرُوفِ الْمَغَانِي -

لِلخَطِيبِ الْمُوزَعِيِّ، ص: (١٢٣).

(٥) يَنْظُرُ مَثَلًا: الدَّمَامِيَّةُ فِي الْمَرْج: (٨٧/١)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي الْفَتْحِ الْقَرِيبِ، ص: (٤٨٧).

(٦) فِي (ب): (سُورَةُ ص).

(٧) ص: (٦٢-٦٣).

(٨) يَنْظُرُ: الْكَشَّافُ: (١٠٤/٤).

(٩) يَنْظُرُ: الْكَشَفُ - لِلْقَزَوِينِيِّ: (لُوحَةُ ٣١٨-أ)، وَحَاشِيَةُ الطَّبَّيِّ عَلَى الْكَشَّافِ: (لُوحَةُ ٤١٧-أ).

وليس منه^(١) قول زهير^(٢) :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أُمِّ نِسَاءٍ^(٣)

قوله: (وليس منه قول زهير:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أُمِّ نِسَاءٍ).

أقول: هذا ردُّ على ابن الشَّجَرِيِّ في «أماليه»^(٤)، وليس هذا مناقضاً لقوله في همزة التَّسْوِية: إِنَّهَا تَكُونُ بَعْدَ «لا أَذْرِي»، كما تقدَّم^(٥)؛ لِأَنَّهُ نَاقِلٌ ثَمَّةَ مَا قَالَهُ النُّحَاةُ، وَهَذَا مُثَبَّتٌ لِمَا ادَّعَاهُ، وَارْتِضَاهُ، وَسَيَأْتِي فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ.

وَمَا أَنَا أَقْصُ عَلَيْكَ مَا قَالُوهُ بِأَسْرِهِ: فَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ قَالَ فِي «الْمَجْلِسِ السَّابِعِ وَالسَّبْعُونَ» فِي ذِكْرِ مَعَانِي «أُمِّ» وَمَوَاضِعِهَا-: (فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا تَكُونُ عَاطِفَةً بَعْدَ أَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَمُعَادِلَةً لَهَا، فَتَكُونُ مَعَهَا بِمَعْنَى: «أَيُّهَما، وَأَيُّهُمَ، وَأَيُّهُنَّ»، كَقَوْلِكَ: أَرِيدُ عِنْدَكَ أُمِّ بَكْرٍ؟ مَعْنَاهُ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ جَعَلْتُ «الْهِمَزَةَ» مَعَ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ الْمُسَوَّلِ عَنْهُمَا، وَجَعَلْتُ «أُمِّ» مَعَ الْآخَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُعَادِلَةُ، وَجَوَابُ هَذَا الْقَوْلِ بِالتَّعْيِينِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقُولُ: زَيْدٌ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ زَيْدٌ، أَوْ^(٦) بَكْرٌ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ بَكْرٌ^(٧)، وَمِثْلُهُ: أَرِيدُ فِي الدَّارِ أُمِّ بَكْرٍ^(٨) أُمِّ خَالِدٍ؟ بِمَعْنَى: أَيُّهُمَ

(١) أي: ليست (أُمِّ) في البيت متصلة؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُسَبِّقْ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيةِ.

(٢) البيت سبق تخريجه في ص: (١٦٧)، وَزُهَيْرٌ هُوَ: ابْنُ أَبِي سُلَيْمَى رِبِيعَةَ بْنِ رِيَّاحِ الْمَزْنِيِّ، حَكِيمُ الشُّعْرَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَنَّاكَ مِنْ يَقْدُمُهُ عَلَى شُعْرَاءِ الْعَرَبِ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: كَانَ لَزُهَيْرٍ فِي الشُّعْرِ مَا لَمْ يَكُنْ لغيره، لَهُ دِيْوَانُ شُعْرِ مُطْبُوعٍ. (ت ١٣ ق. هـ). يَنْظُرُ: الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: (٤٤)، وَالْأَغَانِي: (٤٤٣/٥).

(٣) المغني، ص: (٦١).

(٤) يَنْظُرُ: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: (٤٠٦/١، ١٠٧/٣).

(٥) يَنْظُرُ: المغني، ص: (٢٤).

(٦) فِي نَسَخَتِي الْمَخْطُوطِ (وَبَكْرٍ بِالْوَاوِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ وَهُوَ مَا فِي الْأُمَالِي: (١٠٦/٣).

(٧) فِي (ب): (وَيَكُونُ أَكَّانَ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨) الَّذِي فِي الْأُمَالِي (١٠٦/٣): (أُمِّ بَشَرٍ).

في الدَّارِ؟، وكذلك: أَهْنَدُ حاضرةً أم زَيْنَبُ أم سَعَادُ؟ بمعنى: أَيُّهُنَّ؟.

فإذا كانت المعادلة بين اسمين، ومعهما فعلٌ، فالأحسن تقديم الاسم، كقولك: أَزِيدُ خَرَجَ أم مُحَمَّدٌ؟ ويجوز: أَخْرَجَ زيدٌ أم مُحَمَّدٌ؟.

فإن كانت المعادلة بين فعلين، فالأحسن تقديم الفعل، كقولك: أَضْرَبْتُ زيداً أم شَتَمْتُهُ؟ فالمعنى: أَزِيدُ ضَرَبْتُ أم شَتَمْتُهُ؟

والمعنى الثاني: أن تكون «أم» عاطفة بعد ألف التَّسْوِية، كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أم قَعَدْتُ (وما أدري أَذْهَبَ زيدٌ أم بَكَرُ)^(١)؟ وما أدري أَزِيدُ في الدَّارِ أم بِشْرُ؟ وما أَبَالِي أَسَافَرَ زيدٌ أم أَقَامَ؟ فاللفظ على الاستفهام، والمراد به الخبر، وإِنَّمَا تريد تسوية الأمرين عندك، قال تعالى^(٢) ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٣) أي: سواءٌ عليهم استغفارك [لهم]^(٤)، وترك استغفارك، ومثله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٥)

﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾^(٦) ومن ذلك قول زهير: /

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

(١) ما بين القوسين ليس في المطبوع من الأمالي.

(٢) في الأمالي: (قال الله سبحانه).

(٣) المنافقون: (٦).

(٤) زيادة يقتضيها السياق مثبتة من الأمالي: (١٠٧/٣).

(٥) البقرة: (٦).

(٦) إبراهيم: (٢١).

وقال الحارث بن كلدة الثقفي:
فَمَا أَذْرِي أَغَيَّرَهُمْ نَّاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(١)
وقال حسّان:

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزَنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَانِي بظَهْرٍ غَيْبٍ لَيْمٌ^(٢)
التَّبُّ: صوت التيس عند النزول^(٣).

والثالث: أن تكون منقطعة بمعنى "بل" مع همزة تسمى منقطعة^(٤)، ومن شرائطها أن تقع بعدها الجملة دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام بـ "هل"، وبعد [ها]^(٥) الخبر، وقد تأتي بعد الهمزة، فمجيئها بعد "هل" كقوله:

(١) البيت من بحر الوافر، وهو في: الكتاب: (٤٥/١، ٦٦)، والأزهية، ص: (١٤٦)، والتبصرة والتذكرة - للصيمري: (٣٢٨/١)، والحماسة الشجرية - لابن الشجري: (٢٦٠/١)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٨٩/٦)، والحارث هو: ابن كلدة - بفتح الكاف واللام - الثقفي، طبيب العرب في عصره، وأحد الحكماء المشهورين من أهل الطائف، مولده قبل الإسلام، واختلف في إسلامه، له كتاب "محاورة في الطب" بينه وبين كسرى أنوشروان. (ت. ٥٥٠هـ). ينظر: طبقات الأطباء والحكماء - لابن جليل الأندلسي، ص: (٥٤)، والمؤتلف والمختلف - للآمدي، ص: (٢٦١).

(٢) البيت من بحر الخفيف، وهو في ديوانه - رضي الله عنه - (٤٠/١)، وفي كتاب سيويه: (٤٨٨/١)، والمقتضب - للمبرّد: (٢٩٨/٣)، وشرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٢١٣/٣).

(٣) ينظر: لسان العرب (تَب).

(٤) اختلفت عبارة الخفاجي عمّا في الأمالي حيث قال ابن الشجري: (والثالث أن تكون مقدّرة بـ "بل" مع همزة الاستفهام فتسمى منقطعة....). الأمالي: (١٠٧/٣).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسختين، ومثبت من الأمالي: (١٠٧/٣).

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ^(١)
التَّقْدِيرُ: بَلْ أَحْبَلُهَا مَصْرُومٌ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ تَقْضِ^(٢) عِبْرَتُهُ إِثْرُ^(٣) الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(٤)

جمع بين "أَمْ" و"هَلْ"، ولا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير "هَلْ" هنا بقـ (٥)
انتهى ما أردناه منه هنا، وبعده تفصيل طويل لا يهمننا الآن .

وقال ابن جني في "الخطاريات": ("لا أدري"، و"ليت شعري" يجوز العطف بعدها بـ "أَمْ" و"أَوْ"، ولا يجوز بعد "لا أبالي" إلا العطف بـ "أَمْ" دون "أَوْ"، فإن في الأولين فيهما معنى "عَلِمْتُ" فأجري الاستفهام عليها، و"ما أبالي" ليس معناه "عَلِمْتُ"، ولا جرى عليه حرف الاستفهام، من حيث جرى على العلم، ولكن جرى عليه من جهة التسوية، كما جرى على "سواء" من جهة التسوية، وإذا كان كذلك فإنما تريد أنهما سواء عندك في قولك: ما أبالي أزيد عندك أم عمرو، والتسوية لا تكون إلا بين اثنين؛ فلذلك لم يستقم أن تقول: ما أبالي أزيد عندك أو عمرو؛ لأنك تريد بـ "أَوْ" أحدهما، ويدل ذلك أنه إذا جازت "أَوْ" جاز أن يذكر الأول، وهذا محال في "ما أبالي" من أجل التسوية^(٦). انتهى .

(١) البيت من بحر البسيط، وقائله علقمة الفحل، وهو في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري، ص: (٣٣)،

وهذا البيت والذي يليه في الكتاب (٤٨٧/١)، والمقتضب- للمبرد: (٢٩٠/٣)، وخزانة الأدب-

للبيهقي: (٢٨٦/١١-٢٨٩).

(٢) في (ب): (لم تفض) بالفاء، وهو تحريف.

(٣) في (ب): (إفر) بالفاء أيضاً، وهو تحريف.

(٤) ديوانه، ص: (٣٣).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: (١٠٦/٣-١٠٧).

(٦) لم أقف على هذا النص في المطبوع من الخطاريات.

أقول: ما ذكره ابن جني، نقله عن شيخه أبي علي الفارسي^(١)، وهو موافق لما قاله ابن الشجري، وتحقيقه أن "أم" المتصلة على قسمين: قسم الاستفهام فيه حقيقي، يعني: أي الأمرين؟ ويحتاج لجواب كـ "أي"، وقسم قصد به التسوية في العلم أو الخارج، ويقع بعد "سواء"، و"ليت شعري"، و"لا أدري"، كما قاله أبو علي، وابن جني، وغيرهما، وتبعهم ابن الشجري، ومنه بيت حسن^(٢)؛ لأن "أم" فيه ليست زائدة، وليس الاستفهام فيه حقيقياً، وليس فيه معنى الإضراب، فتعين فيه التسوية بلا شبهة؛ لأن معناه^(٣): أن رجالهم ونسائهم على حد سواء في عدم قدرتهم على المحاربة، ومعرفتهم بالآراء الصائبة، فإن كان ذلك على الإطلاق صح فيه، وإن سلم ما اشترطه المص - من وقوعها بين جملتين - قدر في المعطوف مبتدأ أي: هم نساء، والبيت لزهير بن أبي سلمى بضم السين، وليس في العرب "سلمى" بالضم غيره^(٤)، وهو من قصيدة طويلة، أولها:

عفا من آل فاطمة الجواء فيمن^(٥) فالقوادم فالحساء^(٦)

(١) ينظر: الحجة - لأبي علي: (٢٦٤/١)،

(٢) مر في ص: (٣٠٤).

(٣) الضمير يعود على بيت زهير، الذي مطلعها:

وما أدري وسوف إخال أدري

وقد مر في ص: (١٦٧، ٣٠٢، ٣٠٣).

(٤) ينظر: الصحاح - للجوهري (سلم).

(٥) في كلا النسختين: (فتسمن)، وهو خطأ، صوابه ما أثبت من ديوانه.

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو في ديوانه، ص: (١٣).

وهذه كلها أسماء أماكن، وفيه شواهد أخر، منها: أَنَّ القوم يَخْتَصُّ بالرجال دون النساء؛/ لكونها في مقابلتهم^(١)، وشاهد على جواز إضافة الآل للنساء خلافاً لما في بعض الحواشي^(٢).

واعلم أن س قال في «الكتاب»، في باب «أم» المتصلة ما نصه: (اعلم أنك إذا أردت هذا المعنى، تُقدِّم المسؤول عنه، ويجوز تأخيرها، ومن هذا الباب قولك: مَا أَبَالِي أَزِيداً لقيست أمَ عَمراً، وسواء عليّ أَزِيداً كَلَّمْتُ أمَ عَمراً، أَلَا ترى أنك تقول: مَا أَبَالِي أَيُّ ذاك كان، وسواء عليّ أَيُّ ذاك، و«أي» تحسن ههنا، ومثل ذلك: مَا أَدْرِي أَزِيدٌ ثَمَّ أمَ عَمْرُو، وَلَيْتَ شِعْرِي أَزِيدٌ ثَمَّةً أمَ عَمْرُو)^(٣) إلى آخر^(٤) ما فصله، وتبعه الش السيرافي من غير زيادة فيه^(٥)، ولا نقلٍ خلافٍ فيه لأهل البلدين، وهؤلاء أئمة العربية، وهو موافق لما قاله ابن الشجري. فما قاله ابن هشام لا أدري من أين أخذه، والقول مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٦)، فلا يغرك ما وقع هنا من الأوهام.

(١) هذا قول الجوهري. ينظر: الصحاح: (قوم)، وخالفه حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ)، حيث ذهب إلى أَنَّ القوم هم الجماعة من الرجال والنساء معاً. ينظر: «التنبيه على حدوث التصحيف» للأصفهاني، ص: (١١٨)، وشرح أبيات المغني - للبغدادى: (١٩٦/١ - ١٩٧).

(٢) لم أقف على قول المخالف فيما اطلعت عليه من حواشي المغني.

(٣) ينظر: الكتاب: (٤٨٣/١).

(٤) في (ب): (الخ).

(٥) ينظر: شرح الكتاب - للسيرافي: (٦١٤/٤ - ٦١٥)، رسالة دكتوراه، تحقيق سيد جلال حسنين.

(٦) جزء من بيت، تمامه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وهو من بحر الوافر، وقائله هو: لُجَيْم بن صَعْب الوائلي، ينظر: الأمثال - لأبي عبيد، ص: (٥٠)، وجمهرة الأمثال - لأبي هلال العسكري: (٩٩/٢)، والعقد الفريد - لابن عبد ربّه: (٨٣/٣)، وقيل: هو لدُمَيْس بن ظالم الأعصري، ينظر: المستقصى في أمثال العرب - للزمخشري: (٣٤٠/١).

والثالث والرابع^(١): أَنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين^(٢).

قوله: (والثالث والرابع: أَنَّ الواقعة^(٣) بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين) الخ .
فيه أمران: أحدهما: أَنَّ التزام كونها بين جملتين، غير مسلّم؛ لأنّه مخالف لما في
الكتاب^(٤)؛ لأنّه إن أراد أنّهما جملتان مصرّحٌ بجزئيهما^(٥)، فهو مخالف لما ذكره^(٦)، وإن أراد
أنّه يقدر ما يتمُّ به الجملة^(٧) فهو خلاف الظاهر من غير داعٍ له، ومِمَّا يؤيِّده قوله:
سَوَاءٌ إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ عَلَيَّ أَوْ قَرَّ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارُمُ^(٨)

(١) من أوجه الافتراق بين (أَمْ) المعادلة لهمزة التسوية، وبين (أُم) التي يطلب بها التّعين.

(٢) المغني، ص: (٦١).

(٣) في المغني: (الواقعة) بالتأنيث.

(٤) ينظر: الكتاب: (٤٨٣/١).

(٥) في (ب): (بجزئيهما).

(٦) حيث قال: (ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين)، المغني، ص: (٦١).

(٧) قال ابن الملا: «ذهب بعضهم إلى أَنَّ تأويلها بالمفردين، بإضمار "أَنَّ" المصدرية بعد الهمزة، فيُسبِّك
منها ومن الفعل مصدر، فتقدير قولك: (سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدتَ): سواءٌ عليّ أن قمتَ أم
قعدتَ، وذلك؛ لأنَّ الفعل مراد به المصدر، فلا بدَّ من حرف ينسبك به» ينظر: منتهى أمل
الأريب: (لوحه ٥٧-أ).

(٨) البيت من بحر الطويل، وقائله غير معروف. ينظر: معاني القرآن - للفرّاء: (٤٠١/١)، وخزانة
الأدب - للبغدادي: (١٥٣/١١)، وفيهما: (أدثر)، والدثر هو: المال الكثير، ومعناها الوفرة. والأصارم
جمع (أَصْرَام)، والأصرام، جمع (صِرْم)، وهي القطعة من الإبل القليلة.

وقوله:

سَوَاءٌ عَلَيْنَا يَا جَمِيلَ بْنِ مَعْمَرٍ إِذَا غَبَتْ بِأَسَاءُ^(١) الْحَيَاةِ وَلَيْنُهَا^(٢)
وقوله: (إن ما بعده مُؤَوَّلٌ بمصدر)^(٣).

قيل عليه: (إنَّه يلزمه تأويل ما ذُكِرَ بغير سابق معروف، وليس كذلك؛ فإنَّ همزة التَّسْوِية سابق)، كما صرَّح به بعضهم^(٤)، (فما قيل من أنَّها مقدَّر معها «أنَّ» المصدرية، مردودٌ بأنَّها ليست من المواضع التي يجب فيها إضمار «أنَّ» المصدرية ولو كان ذلك إضماراً جائزاً، ظهر في بعض الأحيان)^(٥)، ولم يظهر أصلاً، وما قيل: (من أنَّه اكتُفِيَ ههنا بالمعنى، فجعلوا الفعل بحيث يراد منه المصدر من غير حرف مصدريٍّ مقدَّر، كما في إضافة الظَّرْفِ

(١) في (ب): (مَاسَاءُ)، صوابه ما أُثبت.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائلته: بثينة صاحبة جميل بن معمر، ينظر: الأُمالي-لأبي علي القالي: (٢٠٢/١)، ووفيات الأعيان: (١٠٦/١، ٣٧١)، وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض-للمقرئ التلمساني: (١٦٨/٣)، وفيها «إِذَا مُتَّ».

(٣) لم أقف على هذا النصِّ في المطبوع من المغني ولا في حواشيه.

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب-لابن الملا: (لوحة ٥٧-أ).

أولها وثانيها^(١): أَنَّ الواقعة بعد همزة التَّسْوِية لا تستحقُّ جواباً؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام، وأنَّ الكلام معها قابل للتَّصديق والتَّكذيب؛ لأنَّه خبر.^(٢)

للفعل في نحو ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣) حيث قالوا: يوم نَفَع الصَّادِقِينَ، من غير تقدير^(٤) تكلف أنت عنه في غنى بما قدَّمناه، وقد ذهب صاحب التَّفْصِيلَةِ: (إلى أَنَّهُ لا بُدَّ من تقدير "أَنَّ" في نحو ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ واستدلَّ بأنَّها قد سُمِعَ إظهارُها في كلامهم^(٥).
قوله: (فَإِنَّ^(٦) الكلام معها قابل للتَّصديق) الخ.

أوردوا عليه (النَّفْضُ بِصُورٍ وقعت فيها "أَمْ" متَّصِلَةٌ بعد همزة ليست للتَّسْوِية، ولا للاستفهام الحقيقي، بل للإنكار أو التَّعْجُب، وقد ذكره المص في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ﴾^(٧)، كما مرَّ في همزة النَّداء^(٨)، و"أَمْ" فيه متَّصِلَةٌ، وقبلها استفهام غير حقيقي، كما

(١) أي أول أوجه الافتراق بين (أَمْ) المتصلة وبين (أَمْ) المنقطعة وثانيها.

(٢) المغني، ص: (٦١)، وحقَّ الكلام أن يتأخَّر؛ لأنَّه عاد إليه بعد أن شرح ما بعده من نصِّ المغني.

(٣) المائدة: (١١٩).

(٤) القائل هو ابن الملا الحلبي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٥٧-أ).

(٥) صاحب التَّفْصِيلَةِ هو: أحمد بن محمَّد الحارزنجي البُشَنِّي، أبو حامد، إمام في الأدب واللُّغة، مشهود له

في الفنون والعلوم، له مصنَّفات جليلة منها: "تكملة كتاب العين"، و"شرح أبيات أدب الكاتب"،

و"التَّفْصِيلَةُ". (ت ٥٣٤٨هـ). ينظر: معجم الأدباء - للحموي: (٤٦١/١)، وإنباه الرواة - للقفطي:

(١٤٢/١).

(٦) في المغني: (وَأَنَّ الكلام ...).

(٧) الزمر (٩).

(٨) ينظر: المغني، ص: (١٨).

صرّح به، وليست للإضراب منقطعة؛ لأنّ حرف الإضراب لا يُقدَّر؛ لعدم الدّالّ عليه، وسيأتي قريباً عن س ما يشير إليه وذكره المعادلة ياباه^(١). وأجاب الشّ عنه / (بأنّ المراد بقوله: الاستفهام معها على حقيقته، ليس كونه كذلك دائماً، وإنّما المراد في الجملة، فوجه الفرق: أنّ "أم" في التّسوية لا استفهام معها ألّبتة؛ لأنّه خير محض دائماً، والواقعة بعد غيرها يوجد معها الاستفهام الحقيقيّ في الجملة في بعض الصّور^(٢)، ثمّ قال: (إنّه ياباه قوله بعده: «إنّ الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النّفي، والمتّصلة لا يقع بعده»^(٣) وهذا يقدح في هذا الجواب فالإشكال على حاله^(٤) انتهى.

أقول: الجواب المذكور لا يدفع الإشكال؛ فإنّه إذا ثبت ما يخالفه، ولو في صورة واحدة، لم يحصل الفرق، فالإشكال باق على كلّ حال، وإنّ تبعه كلّ الشّراح فيما قال^(٥).

قوله: (إنّ الواقع بعد همزة التّسوية لا تقع إلاّ بين جُمْلَتَيْنِ)^(٦) الخ .

قد قدّمنا لك ما نقلنا عن الكتاب وشروحه ممّا يخالفه، وأنّها تكون بين مفردين، ثمّ رأيت في حاشية السيوطيّ ما يؤيّدُه، حيث نقل عن النّحاة: (أنّ وقوع المفرد بعدها أدلّ على الاتّصال؛ لكونها جملة واحدة)^(٧) ولولا خوف السّامة نقلناه برُمَّته .

(١) الذي أورد النقص، الدماميني. ينظر: المزج: (٨٨/١).

(٢) المزج: (٨٨/١).

(٣) المغني، ص: (٦٥).

(٤) المزج: (٨٨/١).

(٥) ينظر مثلاً: المنصف من الكلام: (٨٨/١)، والفتح القريب-للسيوطي، ص: (٥٠٦-٥٠٧)، وفي قوله

(كلّ الشّراح) تعميم قاصر، فقد خالف الدمامينيّ ابنُ الحنبليّ. ينظر: معنّى الحبيب: (٤٩٢/٢)،

وتبعه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحه ٥٧-أ).

(٦) عاد الخفاجيّ إلى النصّ السّابق، وبه يستقيم ترتيب النصّ المشروح.

(٧) ينظر: الفتح القريب-للسيوطيّ، ص: (٥٠٩).

مسألة

«أم. المتصلة التي تستحق الجواب إنما تُجَابُ بالتَّعِين؛ لأنها سؤال عنه؛ فإذا قيل: «أزِيدُ عندك أم عمرو؟» قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا نعم».

فإن قلت: فقد قال ذو الرُّمَّة:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَذْرُوجِي مُتْرُوحَاً
فَقُلْتُ لَهَا: لَا إِنَّ أَهْلِي جَيْرَةٌ^(١)
قلت: ليس قوله: لا. جواباً لسؤالها^(٢).

قوله: (فإن قلت: قد^(٣) قال ذو الرُّمَّة: تقول عجز ... الخ

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ «أم» المتصلة التي ليست للتسوية بمعنى: أي الأمرين؟، وأنَّ السائل يعتقد أنَّ عنده أحدهما ويريد التَّعِين، وبقي فيه احتمالان آخران: لا يكونان عنده، أو يكونان، فعلى الأوَّل يقال: «لا» كما في كلام ذي الرُّمَّة، وأمَّا «نعم» فلا موقع لها هنا، وإثما ذُكِرَتْ استطراداً.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ قَالَ فِي شَرْحِهِ: (إِنَّ هَذَا السُّؤَالَ وَجَوَابَهُ فِي «شرح الجمل لابن عصفور»^(٤) وَلَعَلَّهُ وَقَعَ مِنَ الْمَصِّ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَارِدَةِ، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي «شرح

(١) صدرا بيتين عجز أولهما: عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا، وعجز الثاني:

لَأَكْتِبَةَ الدُّهْنَاءَ جَمِيعاً وَمَالِيَا، وهما من بحر الطويل، ينظر: ديوان ذي الرُّمَّة بشرح التبريزي، ص: (٤٥١-٤٥٢)، والكامل-للميرد: (٣٣٢/٢)، وشرح أبيات المغني-للبيгдаدي: (٢١٩/١).

وذو الرُّمَّة هو: غيلان بن عقبة بن فهيس العدوي، أبو الحارث، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، خُتِمَ به الشعر، كما يقول أبو العلاء، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، له ديوان شعر مطبوع. (ت ١١٧هـ). ينظر: الشعر والشعراء-لابن قتيبة: (٥٢٤/١).

(٢) المغني، ص: (٦٣).

(٣) في المغني: (فقد).

(٤) ينظر: شرح الجمل-لابن عصفور: (٢٣٧/١).

.....

الكتاب للصَّفَّار: «فَإِنْ قُلْتَ: كيف شرطتم الجواب بأحد الأمرين، مع قول ذي الرُّمَّة؟ وعنه جوابان:

أحدهما: أَنَّهَا منقطعة، تُجَاب بـ"لا"؛ لأنَّ الجواب في المنقطعة للثاني؛ لَأَنَّهَا للإضراب عن الأوَّل، فأجاب بـ"لا" عن قوله: «أَمْ ذُو خُصُومَةٍ»، والذي ينبغي أن يكون "لا" رَدِّ لِمَا انبنى عليه سؤالها، فكأنَّه قال: غَلَطْتُ؛ إِذِ اعْتَقَدْتُ أَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ عِنْدِي^(١)، وظاهر كلامه أَنَّ "لا" جواب، أخت "نعم"، ولو قلت: إِنَّهَا ناهية، أَي: لَا تَظُنِّي وقوع أحد هذين، وحُذِفَ الفعلُ لدلالة ما بعده عليه، لكان حسناً، واندفع السُّؤال^(٢).

قلت لا وجه لما ذكره: من أَنَّ المص توارد فيه مع غيره وأَيُّ مانع من أَخْذِهِ من كلام غيره، وليس هذا بأحسن من عدم وقوفه على كتب من قبله، وليست المنقطعة تحتاج لجواب؛ لَأَنَّهَا لا يلزم أن يكون معها همزة مقدَّرة، فلا حاجة لِمَا تَكَلَّفَهُ.

(١) لم أقف عليه في المطبوع من شرح الكتاب للصَّفَّار.

(٢) ينظر: المزج: (٩١/١).

مسألة

إذا عَطَفَتْ بعد الهمزة بـ"أَوْ"؛ فإن كانت همزة التَّسْوِيَةِ لم يَجْزُ قياساً، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا»،..... وفي الصَّحاح: «تقول: سواء عَلَيَّ أَقَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ» انتهى^(١)، ولم يذكر غير ذلك، وهو سَهْوٌ، وفي كامل الهذلي: (أَنَّ ابْنَ مُحَيِّصٍ^(٢)، قرأ من طريق الزَّعْفَرَانِيِّ^(٣) «سواء عَلَيَّهِمُ أَلْذَرَّتْهُمْ أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»^(٤)) وهذا من الشُّذُوذِ بِمَكَانٍ^(٥).

قوله: (أُولِعَ الفقهاء^(٦) أَنَّ يقولوا: سواء أكان^(٧) كذا أو كذا) الخ .
أقول: حاصل ما قاله: إِنَّهُ لَا يُعْطَفُ بعد " سواء " بـ"أَوْ"، ويتعيَّن فيه "أَمْ"؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ تقتضي شيئين، و "أَوْ" تقتضي أحدَ شيئين؛ ولذا خُطِئَ الجوهريُّ وابنُ مُحَيِّصٍ في قراءته .

(١) ينظر: الصحاح: (سوا).

(٢) ابن محيصن هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، أبو حفص السَّهْمِي ولأء، المَكِّيّ، مَقْرئ أهل مكة، وأَعْلَم قُرَّائِهَا بالعَرَبِيَّة، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك النَّاس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة. (ت ١٢٣هـ). ينظر: غاية النِّهاية: (١٦٧/٢).

(٣) (البقرة: ٦)، وتنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه، ص: (١٠)، وإعراب القرآن - للتَّحَّاس : (١٨٤/١)، والزَّعْفَرَانِيُّ هو: عبد الله محمد بن هاشم، أبو محمد الزَّعْفَرَانِي، روى القراءة عن كثير من القُرَّاء المعْتَرِينَ، وكذا أخذها عنه جمع من القُرَّاء. ينظر: غاية النِّهاية: (٤٥٤/١-٤٥٥).

(٤) ينظر: الكامل في القراءات الخمسين - للهذلي: (لوحة ١٥٨-أ)، والهذليُّ هو: يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي السَّكْرِي، متكلم إمام في القراءات مشهورها وشاذها، مقدَّم في علم النَّحو والصَّرف، من أشهر مؤلفاته: «الكامل» في القراءات. (ت ٤٦٥هـ). ينظر: غاية النِّهاية: (٣٩٧/٢).

(٥) المغني، ص: (٦٣-٦٤).

(٦) في المغني: (الفقهاء وغيرهم).

(٧) في المغني: (سواء كان)، والصَّواب ما ذكره الخفاجي؛ لِأَنَّهُ لَا وجود للهمزة في مطبوعة المغني، مع أَنَّ الكلامَ يَتَطَلَّبُهَا .

وفيه أمران:

أحدهما: أن القراءات كلها مروية عن النبي ﷺ، ولا بُدَّ فيها من صحتها في العربية، فإن وافقت رسم المصحف العثماني،/ وتواترت تُعبد بتلاوتها، وقُرئت في الصلاة، واستدل بها [٢٧/ر] في العربية، وغيرها لا تجوز الصلاة بها، لكنها يُستدل بها في سائر الأحكام، كما تقرر في كتب الأصول^(١)؛ فردُّ القراءة وتخطئة الجوهرية لا وجه له.

الثاني: أن ما قاله المص في هذه المسألة، الصحيح خلافه عند أهل العربية، قال الرضي: (يردُّ عليه^(٢)) أن معنى "أم" أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء، فلا فرق بين "أم" و "أو" وإنما لزمه ذلك؛ لأنه جعل "سواء" خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ، والوجه: أن "سواء" خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، ثم بيّنه بقوله: "أُقمت أم قعدت"، وهو جملة سادة مسدّ جواب الشرط^(٣)، وفي شرح السيرافي: ("سواء" إذا كان بعدها ألف استفهام لزم بعدها "أم" وإذا كان بعد "سواء" فعلاً بغير استفهام، لم يُعطف ما بعدها إلا بـ "أو")^(٤) انتهى . وهو يقتضي صحة القراءة، وما قاله الجوهرية.

(١) هذا هو رأي جمهور الفقهاء مالك والشافعي وأحمد. ينظر: المستصفي - للغزالي: (١٠٢/١)، و الأحكام - للآمدي: (١٤٨/١)، وشرح الكوكب المنير - لابن النجار: (١٣٦/٢)، ونشر البنود للعلوي الشنقيطي: (٨٣/١). وذهب أبو حنيفة إلى جواز الصلاة بها . ينظر: أصول السرخسي: (٢٨١/١)، و حاشية ابن عابدين: (٤٨٥/١).

(٢) الضمير يعود على أبي علي الفارسي عند حديثه عن هذه المسألة في كتابه الحجّة للقراء السبعة: (٢٦٥/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية-للرضي: (٤١٣/٤).

(٤) ينظر: شرح الكتاب-للسيرافي: (٢/لوحه ٣٣١-ب).

وفي الشرح: (العجب من إيراد المص ما في الصّحاح وكلام الفقهاء والفرض أنّه لا همزة في شيء من ذلك، فكأنّه توهم أنّ الهمزة بعد "سواء" لا بُدَّ منها فقدّرها)^(١).
وفي بعض الحواشي: (لا نم^(٢)) أنّ المص أورد كلام الفقهاء والجوهريّ على أنّه من المعطوف بعد همزة التسوية، بل استطرادا لمناسبة بينهما)^(٣).
أقول: محصل كلامهم: أنّ العطف بـ"أو" بعد "سواء" صحيح، بل لازم أحيانا، فلا وجه لما ذكره المص .

وقوله: (إنّ استطراد لا معنى له)^(٤) فإنّه ممّا نحن فيه، فكيف يكون استطرادا، نعم قوله: (أقلّ الأمرين)^(٥) استطراد؛ لأنّه لا تسوية فيه.
قوله: (من طريق الزّعفرانيّ).

الطريق في اصطلاح القراء: من يروي عن الراوي^(٦)، فإن قلت: إذا كانت الهمزة و"أم" للتسوية فـ"سواء" لغو، كقولك: المستويان مستويان.

قلت: الجواب عنه، ما قاله "المُدقّق في الكشف" حيث قال: (إنّه غير وارد؛ لأنّ المعنى: المستويان في صحّة الوقوع مستويان في عدم النّفع، وليس المعنى أنّه تُقِلّ إلى الاستواء في كلّ أمر، حتّى يصير المعنى: المستويان مستويان، بل الاستواء في صحّة الوقوع الّتي هي مقتضى هذه التسوية؛ فإنّه أقربُ إلى الحقيقة، وأتمُّ فائدة)^(٧) إلى آخر ما فصلّه .

(١) ينظر: المزج: (٩٢/١).

(٢) هذه الكلمة اختصار لعبارة: "لا تُسَلِّم"، كما في النصف من الكلام: (٩٣/١).

(٣) ينظر: حاشية الشُّمْنِيّ على المغني، (النصف): (٩٣/١).

(٤) الضمير عائد على ابن الملا في شرحه منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦٠-أ).

(٥) الضمير يعود على ابن هشام.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: (١٠٢/١).

(٧) ينظر: الكشف على الكشاف-للقزويني: (لوحة ١٨-أ).

مسألة

سُمِعَ حذفُ «أم» المتَّصلة ومعطوفها.....
وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (١) أمره (١):
إِنَّ الوقفَ هنا، وَإِنَّ التَّقْدِيرَ: (أم تبصرون)، ثُمَّ يبتدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾، وهذا باطل؛ إذ لم يُسَمَّعْ
حذفُ معطوفٍ بدون عاطفه. (٢)

بقي ههنا بحثٌ في قول المص: (إِنَّ «أم» بمعنى: «أو») فَإِنَّ الشُّرَاحَ أوردوه من غير
اعتراض عليه.

مُعْتَرِضٌ بَأَنَّ «أم» إذا كانت بعد استفهام، فهي بمعنى (٣) الاستفهام، وإن كانت منقطعةً
فهي بمعنى: «بل» الإضرائية، فكيف يكونان بمعنى؟!

قوله: (وهذا باطل؛ إذ لم يُسَمَّعْ حذفُ معطوفٍ بدون عاطفه)

أقول: قال في «الدُّرِّ المصون»: (في «أم» هنا أقوال:

أحدها: أَنَّها منقطعة بمعنى «بل» التي للإضراب الإِثْقَالِيَّ والهمزة الإنكاريَّة .

الثاني: أَنَّها بمعنى «بل» فقط كقوله:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصَوْرَتُهَا أَمْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ (٤)
أي: «بل أنت» .

الثالث: أَنَّها منقطعة لفظاً متَّصلة معنًى، قاله أبو البقاء (٥)، وهو غريب منه؛ فَإِنَّهَا لَا

يصحُّ فيها أَنْ تَكُونَ متَّصلةً / ومنقطعة معاً، وهما معنيان مختلفان .

(١) تمام الآية: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ (الزخرف ٥١-٥٢)

(٢) المغني، ص: (٦٤).

(٣) في نسختي المخطوط (فيها معنى)، والسياق والمعنى يقتضيان ما أثبت.

(٤) هذا البيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرُّمَّة، ينظر: ملحق ديوانه، ص: (٦٢٤)، ومعاني القرآن-

للفراء: (٧٢/١)، والإنصاف-لابن الأنباري: (٤٧٨/٢)، وخزانة الأدب-للبيدادي: (٦٥/١١).

وقرن الشمس: أعلاها وأول ما يبدو منها في الطُلُوع، وروْنَقُ الضُّحَى: أوله.

(٥) ينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن-للعكبري: (٢٢٨/٢).

الرَّابِع: أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ مَحذُوفٌ مَعطُوفُهَا، أَي: «أَمْ تَبْصُرُونَ»، وهذا لا يجوز إلا إذا كان بعدها «لا» نحو: «أَتَقُومُ أَمْ لَا»، وقد جاء حذفها مع المُعَادِلِ، وهو قليل جداً، كقوله:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا سَمِيعٌ فَمَا أَذْري أُرْشِدَ طِلَابِهَا^(١)

أَي: أَمْ غَيٌّ، ونقل الشيخ عن س^(٢): «أَنْ» «أَمْ» هذه هي المُعَادِلَةُ، أَي: أَمْ تُبْصِرُونَ الأمر الذي هو حَقِيقٌ أَنْ يُبْصَرَ عنده، وهو أَنَّهُ خير من موسى، وهذا القول بدأ به الرَّحْمَنُ شَرِي^(٣) تَبَعاً لِلْفَرَاءِ^(٤)، فقال: «أَمْ» هذه مُتَّصِلَةٌ، والمعنى: أفلا تبصرون أَمْ تبصرون، إلا أَنَّهُ وَضَعَ «أَمْ» أَنَا خَيْرٌ» موضع «تُبْصِرُونَ»^(٥)؛ لَأَنَّهُمْ إذا قالوا: أنت خير، فهم بُصْرَاءُ، وهذا من إنزال السَّبَبِ منزلة المُسَبَّبِ^(٦).

وقال الشيخ: «هذا تكلفٌ؛ إذ المُعَادِلُ كالمُعَادِلِ، فَإِنْ كان جملةً فعليةً فعليةً، أو اسميةً فاسميةً»^(٧)، وما خالفه مؤوَّلٌ بموافقي، وهو في الحقيقة ردٌّ علي س^(٨)، فَإِنَّهُ هو بعينه^(٨).

-
- (١) البيت من بحر الطويل، وروي أيضاً: «عَصَانِي إِلَيْهَا.....»، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين: (٧١/١)، ومعاني القرآن-للفراء: (٢٣٠/١)، وجمع الهوامع-للسُّيُوطِي: (٢٤١/٥)، وشرح أبيات المغني: (٢١/١).
- (٢) ينظر: الكتاب: (٤٨٤/١).
- (٣) ينظر: البحر المحيط-لأبي حيان: (٢٢/٨).
- (٤) ينظر: معاني القرآن-للفراء: (٣٥/٣).
- (٥) في نسختي المخطوط: «يبصرون»، والتصويب من الكشاف: (٢٦٠/٤)، والبحر المحيط: (٢٢/٨).
- (٦) ينظر: الكشاف: (٢٦٠/٤).
- (٧) ينظر: البحر المحيط: (٢٢/٨).
- (٨) ينظر: الدرّ المصون-للسَّمين الحلبي: (٥٩٧-٥٩٨).

ففي الآية أربعة أوجه: ثالثها: ما قاله أبو البقاء، وعدّوه مُخْطِئاً؛ لأنّه لا قائل بأنّ "أم" تكون منقطعة ومتّصلة في حال واحد، وقد وقع فيه خلاف بين الشّيخين^(١): هل هو من إقامة السبب مُقَامَ المُسَبَّبِ؟ أو من إقامة المُسَبَّبِ مُقَامَ السببِ؟ واختلفوا في أيّ المسلكين أرجح؟، كما سنبينه.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هُنَا أُمُوراً:

أحدها: أنّ اعتراضَهُمْ على أبي البقاء لا وجه له؛ لأنّه لم يُرِدْ أنّها في حال واحدة متّصلة و منقطعة، وإنّما أراد أنّنا إنّ نظرنا لظاهر اللفظ وحقيقته فهي منقطعة، وإنّ نظرنا إلى أنّه مجاز مؤوّل بـ "تبصرون"، فهي متّصلة، وهذا ممّا لا غبار له عليه.

الثاني: أنّهم ذهبوا إلى ترجيح ما ذهب إليه القاضي^(٢)، وأنّ ما في الكشف تكلف؛ لا يجوز بلا قرينة، فهو بعيد.

وفي الكشف: (أنّ ما قاله العلامة^(٣) أبلغ وأظهر، فقال: «أم» هذه متّصلة؛ لأنّ المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون^(٤)؛ لأنّ فرعون لمّا قدّم أسباب الرّئاسة بقوله: أليس لي الخ، عبّه بقوله: «أفلا تُبْصِرُونَ» على أنّه من الوضوح. يمكن لا يخفى على ذي عينين، قال في مقابله: «أم أنا خير»، بمعنى: أم تبصرون، أي: أنا المقدّم المتبوع، وعدل عنه؛ تنبيهاً على أنّ هذا هو المسلّم عندكم، فكأنّه حاك عن لسانهم بعدما أبصروا، وهو أسلوب غريب بديع عجيب، جعله المص من تنزيل السبب منزلة المُسَبَّبِ؛ لأنّ كونه خيراً في نفسه سبب لأنّ يقال:

(١) المراد بهما الرّمحشريّ في الكشف: (٢٦٠/٤)، والبيضاويّ في تفسيره أنوار التنزيل: (٣٦٩/٢).

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي: (٣٦٩/٢).

(٣) المراد به الرّمحشريّ.

(٤) ينظر: الكشف: (٢٦٠/٤).

أنت خيرٌ منه، وقولهم هذا؛ سبب لكونهم بُصَرَاءَ عنده، وسبب السَّبب سببٌ، فلا يقال: السَّبب قولهم: أنت خيرٌ، لا قوله: أنا خيرٌ، وعكسه القاضي^(١)؛ لأنَّ المستفادَ عِلْمُهُمْ بأنَّه خيرٌ، والمذكور إنَّما هو أنَّهم بُصَرَاءَ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مُسَلَّمٌ عنده، غَنِيٌّ عن البيان، فهو أبلغ وأظهر^(٢) انتهى.

وقوله: (هذا باطلٌ)^(٣) يعني: الوقف على "أم"، والتقدير المذكور.

أقول: قال ابن الأنباري في كتاب "الوقف والابتداء": (قال الفرَّاء: «في "أم" وجهان: إن شئت جعلتها هي الاستفهام، وإن شئت جعلتها نسقاً على قوله^(٤): ﴿أَلَيْسَ لِي مَلِكٌ مِصْرَ﴾»^(٥).

[٢٨/ب]

وقال بعض المفسرين: «الوقف على "أم" / والمعنى: أم تبصرون»^(٦).

وقال قوم: «الوقف على قوله: «أَفَلَا تُبْصِرُونَ»، ثُمَّ ابْتَدَأَ "أم أنا خير" بمعنى: بَلْ أَنَا خَيْرٌ، وأنشد الفرَّاء:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى وَصُورَتُهَا أَمْ أَلَتْ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٧)

(١) البيضاوي في تفسيره: (٣٦٩/٢).

(٢) ينظر: الكشف على الكشاف - للقزويني: (لوحه ٣٤٨ - ب).

(٣) المغني، ص: (٦٤).

(٤) الزحرف: (٥١).

(٥) ينظر قول الفرَّاء في معاني القرآن: (٣٥/٣).

(٦) الذي في كتاب إيضاح الوقف - لابن الأنباري: (٨٨٤/٢): «أي: أتبصرون».

(٧) ينظر: معاني القرآن - للفرَّاء: (٧٢/١)، وقد مرَّ تخريج البيت، في ص: (٣١٧).

وقوله:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَسْلَمَى تَغَوَّلْتُ أَمِ التَّوَمُ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَيْبٌ^(١)

ومعنى "أم" هنا^(٢) "بل".

وروى أبو زيد الأنصاري عن العرب: «أنهم يجعلون "أم" زائدة»^(٣).

وقال الفراء: «أخبرني بعضُ المَشَيْخَةِ^(٤) أَنَّهُ بلغه أَنَّ بعضَ القراء قرأ مُخَفَّفًا^(٥)

﴿أَمَّا^(٦) أَنَا خَيْرٌ﴾»^(٧)، فمعنى هذا أَلَسْتُ خَيْرًا^(٨) انتهى .

(١) البيت من بحر الطويل، وهو غير منسوب في معاني القرآن - للفراء: (٧٢/١) ، والصاحي في فقه اللغة- لابن فارس، ص: (١٦٨)، ومعنى تغوَّلت: تلوَّنت.

(٢) كلمة (هنا) ساقطة من (ب).

(٣) لم أقف عليه في كتبه، وحكي عنه أَنَّهُ قال: إِنَّهَا لغة أهل اليمن. ينظر: لسان العرب (أمم)، ونَقَلَ عنه القولُ بزيادتها دون نسبة، ابنُ الشجري في أماليه: (١٠٩/٣)، وابنُ عصفور في ضرائر الشعر، ص: (٧٤)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن: (٩٩/١٦)، والبغدادي في خزانة الأدب: (٦٢/١١).

(٤) هو الكسائي كما غلب على ظنَّ الفراء. ينظر: معاني القرآن- للفراء: (٣٥/٣).

(٥) القراءة غير منسوبة. ينظر: معاني القرآن: (٣٥/٣)، والبحر المحيط: (٢٢/٨).

(٦) في (ب): (ما أنا) وهو خطأ.

(٧) ينظر: معاني القرآن- للفراء: (٣٥/٣).

(٨) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء- لابن الأنباري: (٨٨٤/٢-٨٨٥).

وفي كتاب "الوقف" للداني: (قال مجاهد^(١)): ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾، هنا انقطع الكلام، ثم قال: أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ، وكذا قال عيسى^(٢) بن عمر الثقفي^(٣)، وقال نافع: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ تم^(٤)، وقال يعقوب الحضرمي^(٥): ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ هذا الكافي والتأم^(٦) من الوقف» وقال أبو عمرو: «هذا المذهب يتحقق بوجهين: أحدهما: أَنْ تكون "أَمْ" زائدة على ما رواه أبو زيد عن العرب. والثاني: أَنْ يكون المعنى: أفلا تبصرون أَمْ تبصرون، فحذف الثاني؛ لدلالة الأوّل عليه، وذهب الفراء إلى أَنَّ "أَمْ" بمعنى "بَلْ"^(٧)، كقوله: «إِنِّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ»^(٨) (٩) الخ.

(١) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي مفسر من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - تنقل وطاف في البلاد. (ت ١٠٤ هـ). ينظر: غاية النهاية: (٤١/٢).

(٢) في (ب): (أبو عيسى)، وهو خطأ.

(٣) هو عيسى بن عمر الثقفي ولأء، أبو سليمان، إمام في اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وأبي عمرو ابن العلاء، أول من هذب النحو ورثبه، كان يتقعر في كلامه، ويكثر من استعمال الغريب، له مصنفات كثيرة احترق أغلبها، منها: "الجامع"، و"الإكمال" في النحو. (ت ١٤٩ هـ). ينظر: طبقات النحويين - للزبيدي، ص: (٣٥).

(٤) في نسختي المخطوط (أَمْ) والصواب ما أثبت من كتاب الوقف - للداني، ص: (٥٠٨).

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أبو محمد، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها، من أعلم الناس بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو. (ت ٢٠٥ هـ). ينظر: غاية النهاية: (٣٨٦/٢).

(٦) في كتاب الوقف - للداني، ص: (٥٠٨) (والتمام).

(٧) ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٧٢/١).

(٨) ينظر قول العرب هذا في: الكتاب: (٤٨٤/١)، والكامل - للميرد: (٤٦٨/٢)، وأمالى ابن الشجري: (١٠٨/٣)، وشرح الكافية - للرضي: (٤٥/٤)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٦٢/٣).

(٩) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء - للداني، ص: (٥٠٨ - ٥٠٩)، والداني هو: عثمان بن سعيد =

وهنا بحثان:

الأول: أن قول المص: (إن الوقف على «أم» باطل^(١)) باطل؛ لقول أئمة الأداء: إنه تائم أو أتم^(٢)، ومثله لا يقال بالرأي، فكان على المص أن لا يجازف في تخطئة السلف، والحامل له عليه.

الأمر الثاني: وهو قول الشّ في الرّدّ على المص في قوله: «إنه لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه»: (إنه يردّ عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾^(٣))، ومثل قوله:

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٤)

و:

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٥)

= ابن عثمان، أبو عمرو الداني، أحد حفاظ الحديث، وأئمة القراءات والتفسير، تشهد له بذلك أقوال الأئمة، وكتبه التي انتشرت في الآفاق، ومنها: «التيسير»، و«المقنع»، و«طبقات القراء». (ت ٤٤٤ هـ). ينظر: غاية النهاية: (٥٠٣/١).

(١) المغني، ص: (٦٤).

(٢) ينظر: القطع والأكتاف - لأبي جعفر النحاس، ص: (٤٧٠)، و المكتفى - لأبي عمرو الداني، ص: (٥٠٨).

(٣) الحشر: (٩).

(٤) هذا عجز بيت من بحر الوافر، صدره:

إِذَا مَا الْقَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وهو للرّاعي التّميري، ينظر: شعر الرّاعي، ص: (١٥٦)، والخصائص - لابن جني: (٤٣٤/٢)، والإنصاف - للأنباري: (٦١٠/٢)، وشرح شواهد المغني - للسيوطي: (٧٧٥/٢). وزججن، أي: دققن، وطوّلن.

(٥) عجز بيت من بحر الرّجز، صدره:

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا

وإنما المعطوف جملة «أنا خير»، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: أم تُبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصرأء، وهذا معنى كلام سيويه^(١)..

«اشتريته بدرهم فصاعداً»^(٢)، ففي جميع ذلك حذف المعطوف بدون العاطف، ولعل مراده حذف المعطوف وما له من متعلق، إن كان فلا يرد ما ذكر^(٣) انتهى.
أقول: حقه أن يقول: حذفه بدون ما يقوم مقامه، سواء متعلقاً أو لا، كما يعلم من تتبع موارد^(٤).

قوله: (وهذا معنى كلام س)
أورد عليه: (أنه كيف يكون هذا معنى كلام س، وما ذكره هو، وصاحب الكشف صريح في أن «أم» متصلة، والذي ذكره س: أنها منقطعة)^(٥).

= وهو لذي الرمة. ينظر: ملحق ديوانه، ص: (٦٢٦)، وهذه الرواية أوردها الشيرازي، والفاضل اليمني، ينظر: خزانة الأدب: (١٤٠/٣)، وأورد غيرهما محل الشاهد صدراً، عجزه:

حَتَّى شَتَّ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

ينظر: الخصائص - لابن جني: (٤٣٣/٢)، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري - لابن جني، ص: (١٨٠)، والإنصاف - للأبباري: (٦١٣/٢)، والتصريح - للأزهري: (٣٤٦/١)، وشرح شواهد المغني - للسبوتي: (٩٢٩/٢)، ومعنى (شتت): بدت، و(همالة): صيغة مبالغة من هملت العين إذا فاض دمعها واسترسل.

(١) المغني، ص: (٦٥)، وينظر: كلام سيويه في الكتاب: (٤٨٤/١).
(٢) ينظر: المفصل، ص: (٨٣)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٥١/٢)، وشرح الكافية - للرضي: (٤٧/٢)، وشرح الألفية - لابن الناطم، ص: (٣٤٤)، وتعليق الفرائد - للدماميني: (٢٣٠/٦).
(٣) ينظر: المزج: (٩٤/١).

(٤) في (ب): (مراده)، وهو جائز.

(٥) الذي أورد الاعتراض هو الدماميني في المزج: (٩٤/١).

سَمِعَ حَذْفُ أُمٍّ. الْمُتَّصِلَةُ وَمَعْطُوفُهَا، كَقَوْلِ الْهَذْلِيِّ:
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طَلَابَهَا^(١)
تقديره: أُمٌّ غَيٍّ، كَذَا قَالُوا، وَفِيهِ بَحْثٌ كَمَا مَرَّ.^(٢)

وَأُجِيبَ عَنْهُ: (بِأَنَّ الْمُشَارَإِلَهُ بِـ"هَذَا" لَيْسَ جَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ الشَّامِلُ لِاتِّصَالِ "أُمٍّ"، وَإِنَّمَا هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِهِ الْآخِرِ مِنْ إِقَامَةِ السَّبَبِ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَحْثِ "بَلَى"^(٣))^(٤) الْآتِي وَارْتِضَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي حَوَاشِيهِ^(٥).
قَوْلُهُ: (وَفِيهِ بَحْثٌ تَقَدَّمَ)^(٦).

وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ الْهَمْزَةُ بِمَعْنَى "هَلْ"، فَلَا يَحْتَاجُ لِتَقْدِيرِ مُعَادِلٍ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ وَالتَّقْدِيرَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشُّرَاحُ^(٧) تَبَعًا لِلْمَصِّ، وَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ "لَا أَذْرِي" وَ"لَا أَبَالِي" قَلَمًا تُوجَدُ بَدُونَ مُعَادِلٍ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّسْوِيَةِ^(٨)، وَقَدْ اتَّفَقَ شُرَاحُ شَعْرِ "هَذَا" "هَذَا"^(٩)

(١) سبق تخريج البيت في ص: (٣١٨).

(٢) المغني، ص: (٦٤).

(٣) ينظر: المغني، ص: (١٥٤).

(٤) المجيب على اعتراض الدماميني هو الشُّمْنِيُّ في المنصف: (٩٥/١).

(٥) ينظر: الفتح القريب - للسُّيُوطِيُّ، ص: (٥٣٥).

(٦) اختلفت عبارة الخفاجي عن نصِّ ابن هشام، كما يلاحظ رجوع الخفاجي عن تسلسل نصِّ ابن

هشام، وعدم التزامه بالترتيب، وينظر: حديث ابن هشام عن ذلك فيما تقدَّم: المغني، ص: (١٨).

(٧) ينظر: المزج: (٩٤/١)، والمنصف - للشُّمْنِيِّ: (٩٤/١)، ومنتهى أمل الأريب - لابن الملا:

(لوحه ٦١-أ)، ومواهب الأديب - لوححي زاده: (لوحه: ٩١-أ).

(٨) ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٤٠٩/٤)، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: (٤/لوحه: ١٦٠، ١٦١-أ).

(٩) ينظر: أشعار الهذليين - للسُّكْرِيِّ: (٧١/١).

[٢٩/١]

على تقديره في البيت، وقال ابن جني في «الخاطريات» نقلاً عن أبي علي: (إنَّ «مَا أَدْرِي» من باب التَّسْوِيَةِ)^(١)، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّهُمْ اختلفوا في «أُم» في هذه الآية منقطعة / هي أم متصلة؟ فما السَّبَب؟ وما الأَرْجَحُ؟

قلت: الأرجح ما قاله س^(٢)، قال في «الخاطريات»: (قلت لأبي علي: علامَ تُتَكْرَرُ أَنْ تكون «أُم» هنا مُتَّصِلَةً؟

فقال: أنكر ذلك؛ لأنَّه قاله على وجه التَّقرير، والتَّقرير، والاستبطاء لهم عن حكمهم له بأنَّه خَيْرٌ من موسى، وإذا كان هذا المعنى، لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تكون «أُم» فيه معادِلَةً؛ لأنَّ معناها «أَيُّهُمَا»، ولو قَدَّرْتَ قوله: «أَفَلَا تُبْصِرُونَ» بـ «أَيُّهُمَا»، ما كان فيه معنى التَّقرير والتَّقرير والاستبطاء عن حكمهم له بأنَّه خَيْرٌ من موسى، فثبت بهذا أنَّ «أُم» هنا ليست إلا منقطعة؛ لأنَّها لو كانت مُتَّصِلَةً بمعنى «أَيُّهُمَا» فات هذا المعنى، وكذلك قوله:

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّظَرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي^(٣)

لَمَّا كان فيه معنى التَّقرير لهم حكماً بأنَّ «أُم» منقطعة؛ لأنَّ هذا المعنى لا يكون في النَّسي بمعنى «أَيُّهُمَا»^(٤) انتهى .

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الخاطريات - لابن جني.

(٢) وهو أنَّها منقطعة، ينظر: الكتاب: (١/٤٨٤)، والمغني، ص: (١٥٤).

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، وقائله كثير عزة، وهو في ديوانه ص: (٩٤) بهذه الرواية:

أَلَيْسَ أَبِي بِالصَّلْتِ أَمْ لَيْسَ أُسْرَتِي بِكُلِّ هِجَانٍ مِنْ بَنِي النَّظَرِ أَزْهَرَا

وهذه الرواية ورد في: نسب قریش - لمصعب الزُّبيري، ص: (١١)، وبها ورد أيضاً في: سيرة ابن

هشام: (١/٩٤) مع اختلاف في كلمة (أُسْرَتِي) حيث جاءت بدلاً منها (إِخْوَتِي)، وما ذُكِرَ في

حاشية الخفاجي، ورد في خزنة الأدب - للبغدادی: (٥/٢٢١).

(٤) لم أقف عليه في الخاطريات.

فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا؟ والأصل: أم لا تفعل.

قلت: إنما وقع الحذف بعد لا، ولم يقع بعد العاطف.....

.....

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة^(١).

أقول: فتبين لك من هذا أن مخالفة المص، ومن نحا نحوة، لما جزم به صاحب الكشاف^(٢) غير قوي، وأن الأولى خلافه، فاعرفه.

قوله: (إنما وقع الحذف) الخ

هذا مخالف لما قدمه من أن المراد: أنه لا يُحذف مع متعلقاته^(٣)، فليحرر.

قوله: (الثاني: أن تكون أم منقطعة)^(٤) الخ.

أقول: قال الشراح: (إنها ليست لعطف مفرد ولا جملة)^(٥) خلافاً لابن مالك في

"التسهيل"^(٦): جعلها عاطفة في الجملة كثيراً، والمفرد قليلاً^(٧).

وأورد على قول الش: (الجواب بـ "نعم" أو "لا")^(٨) (أنه إطلاق في محل التفصيل؛ لأنه

إنما تكون كذلك إذا كان لمجرد الإضراب)^(٩) أو (له مع استفهام طلبي)^(١٠).

(١) المغني، ص: (٦٥).

(٢) وهو أن "أم" متصلة، من إنزال السبب منزلة المسبب. ينظر: الكشاف: (٢٦٠/٤).

(٣) المغني، ص: (٦٤).

(٤) في المغني: (أن تكون منقطعة).

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة: ٦٢-أ)، وهو متابع لابن عصفور في شرح الجمل:

(٢٣٧/١) والمقرب-له، ص: (٢٥٣)، وأبي حيان في التذيل والتكميل: (٤/لوحة ١٦٤-ب).

(٦) في (ب): (التنزيل).

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد، ص: (١٧٦)، وينظر: في ذلك: شرح الفصول-لابن إياز: (لوحة ١٤٧-أ).

(٨) المراد به الشمني، ينظر: المنصف: (٩٦/١)، وهو تابع لابن عصفور. ينظر: شرحه للجمل:

(٢٣٦/١)، والرضي. ينظر: شرحه للكافية: (٤/٤٠٦)، وغيرهما.

(٩) ينظر: منتهى أمل الأريب-لابن الملا: (لوحة ٦٢-أ).

(١٠) ينظر: مغني الحبيب-لابن الحنبلي: (٥٣٣/٢).

وأوردَ على ابن مالك: (أَنَّ التُّحَاةَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ أَصْلًا، فَهُوَ خَرَقٌ لِإِجْمَاعِهِمْ)^(١)، فكان عليه^(٢) أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ، وَخَرَقَ الْإِجْمَاعَ لَيْسَ بِسَهْلٍ؛ أَمَّا فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ فَاِمْتِنَاعُهُ مَقَرَّرٌ، وَأَمَّا فِي الْأُمُورِ اللُّغَوِيَّةِ وَالتَّحْوِيَّةِ فَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ جُنِّي فِي «الْخَصَائِصِ»: (إِجْمَاعُ أَهْلِ الْبُلْدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا أُعْطِيَ خَصْمُكَ يَدَهُ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ الْمَنْصُوصَ، أَوْ الْمَقِيسَ عَلَيْهِ)^(٣) إِلَى آخِرِ مَا فَصَّلَهُ، وَأَطَالَ فِيهِ. وَأَنَا أَقُولُ: لَا شَبَهَةَ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ تُؤْخَذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَخْذُهَا مِنْهُمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَهْمِ تَرَكَيبِ الْكَلَامِ، وَفَهْمِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوَاعِدِهَا، وَقَدْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى وَضْعِهَا فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، كَمَا فِي قِصَّةِ عَلِيِّ الْمَشْهُورَةِ^(٤)، إِلَّا أَنَّهُمْ اعْتَبَرُوهُ مَطْلَقًا، سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَهَذَا أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى، وَمِنْ هُنَا عُلِمَ أَنَّ الذَّرِيعَةَ تُعْتَبَرُ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَلَيْسَتْ مَخْصُوصَةً بِالْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَمَا نَقَلَهُ الدَّمَامِينِيُّ فِي «شَرْحِهِ» سِيَاقِي مَا فِيهِ.

قال - رحمه الله -: (ما ذكره ابن مالك «من أن عطف المفرد بـ"أم" المنقطعة قليل»، من اختياراته؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عَنْ عَرَبِيٍّ غَيْرِهِ، فِيمَا نَعْلَمُهُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ /: «إِنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ خَرَقَ لِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ»^(٥)، فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهَا يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنَّ هُنَاكَ لِإِبِلًا أَمْ شَاءَ»؛ لِاحْتِمَالِ تَقْدِيرِ النَّاصِبِ، أَيْ: أَمْ أَرَى شَاءَ، وَتَشْنِيعِهِ بِخَرَقِ الْإِجْمَاعِ يَسْهَلُ خَطْبُهُ)^(٦) انتهى.

(١) ممن أورد هذا الاعتراض ابن الحنبلي في معني الحبيب: (٥٣٩/٢)، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحة: ٦٣-أ)، واعتراضهما في غير محله؛ كما سيفصله الخفاجي فيما يأتي.

(٢) الضمير يعود على ابن هشام.

(٣) ينظر: الخصائص: (١٩٠/١).

(٤) ينظر: طبقات فحول الشعراء - لابن سلام، ص: (٥)، والفهرست - لابن النديم، ص: (٤٥)، وإنباه الرواة: (٤٤-٣٩/).

(٥) ينظر: المغني، ص: (٦٨).

(٦) ينظر: تعليق الفرائد: (لوحة ٩٣-ب).

أقول: ما نقله من الإجماع، لا أصل له؛ إذ المذكور في كتب القوم خلافه؛ فإن أكثر النحاة على أن "أم" مطلقاً، عاطفة، وفي بعض الحواشي: (قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس - في تعليقه على مقرب ابن عصفور-: «إِنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّ "أم" ليست بعاطفة فيه نظر؛ لأنَّهُمْ فَسَّرُوها بِـ"بَلْ" و"بَلْ" عاطفة، فكيف يصحُّ تفسير ما ليس عاطفاً بما هو عاطف»^(١)، ونصَّ الجرجاني في "شرح الإيضاح" على أن المنقطعة عاطفة^(٢)، وعليه ابن مالك في "التسهيل"^(٣)، قال أبو حيَّان^(٤): «أصحابنا يقولون: "أم" المنقطعة ليست للعطف، في مفرد، ولا جملة، والعاطفة هي المتصلة»^(٥)، وقال س في باب "أم" و"أو": «أمّا "أم" فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً على وجهين: على معنى "أَيُّهُمَا، وَأَيُّهُمَا"، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً عن الأوّل»^(٦) انتهى^(٧).

وهو صريح في أن "أم" بقسميها عاطفة.

(١) ينظر: التعليقة- لابن النحاس: (٧٣٧/٢)، وابن النحاس هو: محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي، شيخ العربية والأدب والقراء في الديار المصرية في عصره، له مشاركة في عدة فنون، من مؤلفاته: "إملاء على مقرب ابن عصفور"، وهو ما يعرف بالتعليقة "وهدي أمهات

المؤمنين"، و"شرح ديوان امرئ القيس". (ت ٦٩٨هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: (١٠/٢).

(٢) ينظر: المقتصد (شرح الإيضاح) - للجرجاني: (٩٥٣/٢)، وينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (٩٨/٨).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد، ص: (١٧٦).

(٤) في نسختي المخطوط: (الجرجاني) وهو خطأ صوابه ما أثبت من: التذييل والتكميل، والفتح القريب.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: (٤/لوحة ١٦٤-ب).

(٦) ينظر: الكتاب: (٤٨٢/١).

(٧) ينظر: الفتح القريب، ص: (٥٤٤-٥٤٢).

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع:

..... مسبوقة بالخبر المحض

..... ومسبوقة بهمزة لغير استفهام

..... ومسبوقة باستفهام بغير همزة^(١).

فقد عُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ فِي "أُم" قَوْلَيْنِ لِلتَّحْوِينِ: أشهرهما أَنَّ "أُم" بقسميها عاطفة، والثاني: أَنَّ الْمُتَّصِلَةَ عاطفةٌ دون المنقطعة.

إِذَا أَحْطَتْ بِمَا ذَكَرْتُ خُبْرًا، عَلِمْتَ أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَخَرَفِهِ، مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ، وَالْعَجَبُ مِنَ الشَّيْءِ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُمْ سَاقَوْهُ مَسَاقَ الْمَعْلُومِ الْمُسَلَّمِ.

قوله: (وهي ثلاثة أنواع) الخ

أوردَ عليه: (أَنَّ الْحَصَرَ مَنْقُوضٌ بِمِثَالِ سَ: أَعْمَرُوا عِنْدَكَ أُمَ زَيْدًا؟^(٢)، مَنْ أَنَّ "أُم" فِيهِ مَنْقُوعَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ)^(٣).

وَأَجِيبَ: (بِأَنَّ تَعْرِيفَ الْاسْتِفْهَامِ لِلْعَهْدِ، وَهُوَ الْاسْتِفْهَامُ الْمَذْكُورُ فِي "أُم" الْمُتَّصِلَةِ، وَذَلِكَ الْاسْتِفْهَامُ هُوَ الَّذِي لِلتَّسْوِيَةِ، وَالَّذِي يُطْلَبُ بِهِ وَبِـ "أُم" التَّعْيِينُ، وَالْهَمْزَةُ فِي مِثَالِ سَ لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ مِنْهَا)^(٤).

أقول هذا كلام مُحْتَلٌّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالْاسْتِفْهَامِ الْمَعْهُودِ، الْاسْتِفْهَامَ الْحَقِيقِيَّ، خَرَجَ مِنْهُ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ، وَإِنْ أَرَادَ الْعَهْدَ الذِّكْرِيَّ؛ لِيَشْمَلَ قِسْمِيهِ، وَرَدَ عَلَيْهِ مَا فِي تَعْلِيلِهِ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ لِلْإِنْكَارِ الَّذِي فِي مَعْنَى التَّنْفِيهِ)^(٥) فَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ حَصْرٌ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَالْحَقُّ بِهِ مَا ذُكِرَ، كَانَ أَوْلَى، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَكَلَامُهُمْ لَمْ يَصِفْ مِنَ الْكَدَرِ فَتَدَبَّرْ.

(١) المغني، ص: (٦٥).

(٢) ينظر: الكتاب: (٤٨٤/١).

(٣) الذي أورد التَّقْضِ، الدِّمَامِي، ينظر: المزج: (٩٦/١).

(٤) المحجب هو الشُّعْنِي. ينظر: المنصف: (٩٦/١).

(٥) المغني، ص: (٦٥).

ومعنى «أم». المنقطعة - الذي لا يفارقها - الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً.

فمن الأول: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾^(١).

أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية؛ فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء.^(٢)

قوله: (وَأَمَّا^(٣) الثانية؛ فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء).

قال الفاضل الحلبي ردّاً على الشّ: (قيل عليه: لا مانع من جعلها للاستفهام التّوبيخيّ، ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم عليه، وهو أولى من جعله لمجرد الإضراب كما ذكر^(٤) وعليه فالإنكار [ي]^(٥) في قول المص أعم من الإبطاليّ والتّوبيخيّ، وفي الكشف^(٦) تفسير ﴿ أَمْ جَعَلُوا ﴾ / بـ "بَلْ جَعَلُوا"، ومعنى الهمزة الإنكار^(٧) انتهى.

(قال شيخنا: «يعني الإنكار على سبيل التّوبيخ؛ لاستحالة الإبطال هنا»^(٨)، ومنشأؤه^(٩) اعتبار الوقف على "شُرَكَاء" وقطع النّظر عن جملة "أعني خلقوا كخلقه"، وهذا الاختصار تقصير؛ فإنّ صاحب "الكشاف" صرّح بأنّه إبطاليّ؛ لتفسيره بالنّفي، وعبارته

(١) الرعد: (١٦).

(٢) المغني، ص: (٦٦).

(٣) زيادة لفظة (ثا) في النّسختين.

(٤) القائل بذلك الدّماميني. ينظر: المزج: (٩٧/١).

(٥) زيادة يقتضيها السياق والمعنى مثبتة من منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦٢-ب).

(٦) ينظر: الكشف: (٤٩٢/٢).

(٧) منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦٢-ب).

(٨) المراد به شيخ ابن الملاّ الحصكفي، وهو ابن الحنبلي، ينظر: مَقْنَى الحبيب: (٥٣٨/٢).

(٩) في كلتا النّسختين: (منشأؤه).

مسألة

إذا عطفَ بعد الهمزة بـ"أَوْ"؛ فإن كانت همزة التَّسْوِية لم يَجْزُ قِياساً، وقد أُولِعَ
الفُقهاءَ وغيرُهم بأن يقولوا: "سواءٌ كان كذا أو كذا"، وهو نظير قولهم: "يجب أقلُّ
الأمرين من كذا أو كذا"، والصَّواب: العطف في الأوَّل بـ"أَمْ"، وفي الثَّاني بالواو. ^(١)

«معنى الهمزة الإنكار، و"خَلَقُوا" صفةٌ لـ"شُرَكَاء"، بمعنى: أنهم لم يَتَّخِذُوا لله شُرَكَاءَ
خالقين مثل خلقه فتشابه عليهم خَلْقُ الله وخالقهم، حتَّى يقولوا: خَلَقَ هؤلاء، كما خَلَقَ،
فاستَحَقُّوا التي اسْتَحَقَّهَا» ^(٢)، ومثله في "الوسيط" ^(٣)، وتبعهما القاضي ^(٤)، فظَهَرَ أَنَّهُ لا بُدَّ من
تقدير "أَمْ" بـ"بَلْ" و"الهمزة"، وأنَّ الإنكار إِبْطَالِيٌّ عنده ^(٥).

قوله: (إذا عطفَ بعد الهمزة بـ"أَوْ"؛ فإن كانت همزة التَّسْوِية لم يَجْزُ قِياساً، وقد
أُولِعَ الفُقهاءَ وغيرُهم بأن يقولوا: "سواءٌ أكان ^(٦) كذا أو كذا"، وهو نظير قولهم: "يجب
أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا"، والصَّواب: العطف في الأوَّل بـ"أَوْ" ^(٧)، وفي الثَّاني بالواو)

أقول: فإن قلت: إذا لم يصحَّ "أَوْ" فَلِمَ لَمْ يَصِحَّ "الواو" كما صَحَّتْ مع "اسْتَوَى"،
و"سَوَاءٌ"، وكذا إذا بنيت معنى التَّسْوِية تعيَّنت "الواو" نحو: الإنذار وعدمه سواء كما صرَّحوا
به، ولم يقله أحد هنا .

(١) المغني، ص: (٦٣)، ويلاحظ عدم التزام الخفاجي بتسلسل نصِّ ابن هشام، فقد عاد إلى هذه المسألة
بعد أن تجاوزها إلى غيرها بالشرح والتفصيل.

(٢) ينظر: الكشف: (٤٩٢/٢).

(٣) ينظر: الوسيط-للواحد: (لوحة ٤٣٥-ب).

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل): (٥١٧/١).

(٥) ينظر: منتهى الأريب: (لوحة ٦٢-ب/٦٣-أ).

(٦) في مطبوعة المغني (سواء كان) بدون همزة التَّسْوِية والصواب ما نقله الخفاجي عن المغني.

(٧) في المغني (بـ"أَمْ").

قلت: الفرق بين "الواو"، و"أو"، و"أم" أن "الواو" تقتضي اجتماعهما، و"أو" تقتضي عدمه، و"أم" للاجتماع في الوقوع وصحة الوقوع، وتقتضي عدم اجتماعهما في الوقوع كالإنذار، وعدمه فمعناها غير معنى "الواو"، و"أو"؛ لاقتضاها الجمع من وجه، وعدمه من وجه آخر، فقول الرضي - اعتراضاً على مَنْ مَنَعَ وقوع "أو" هنا^(١) - (إِنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ معنى "أم" أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، كـ "أو" فيكون معنى: سواءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، سواءٌ عَلَيَّ أَيُّهُمَا فَعَلْتُ^(٢))، أيُّ الَّذِي فَعَلْتُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، وهذا أيضاً معنى "أو" فلا فرق بينهما حتَّى يُمْنَعَ أحدهما، [وهذا أيضاً]^(٣) ظاهر الفساد، وإِنَّمَا لَزِمَهُ ذَلِكَ فِي "أَوْ" و"أَمْ"؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ "سواء" خَبَرًا مَقْدَمًا، وما بعده مبتدأ، والوجه أن "سواء" خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، ثُمَّ بَيَّنَّ الْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ "أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ"، فالجمله سادّة مسدّ جواب الشرط^(٤) انتهى ما في بعض الحواشي^(٥)، وليس بشيء؛ لما علمت أَنَّهُ مردود من وجه، وفي الآية وجوه من الإعراب ذكرها المعرّبون للقرآن، فليس بِمُتَعَيِّنٍ .
ثُمَّ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْ هُنَا مردود من وجوه:

(١) الذي منعه هو أبو عليّ الفارسي، ينظر: الحجة: (٢٦٥/١)، وشرح الكافية-للرضي: (٤١٣/٤).

(٢) في كلا النسختين: (فقلت)، وهو خطأ صوابه: (فعلت)، كما في شرح الكافية-للرضي: (٤١٣/٤).

(٣) زيادة يوضح بها المعنى، مثبتة من شرح الرضي: (٤١٣/٤).

(٤) ينظر: المصدر السابق: (٤١٣/٤).

(٥) ينظر: النصف من الكلام-للشُّمْتَنِي: (٩٢/١-٩٣)، ومُعْتَنَى الْحَبِيب: (٥١٨-٥١٩).

أَنْ سِيُويهِ صَرَّحَ بِجَوَازِ الْإِيتْيَانِ بِـ"أَوْ" فِي نَحْوِ: مَا أَذْرِي أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ بَدَلًا مِنْ "أَمْ"، وَقَوْلِكَ: لَيْتَ شِعْرِي أَلْقَيْتَ زِيدًا أَوْ عَمْرًا^(١)، هُوَ^(٢) مِنَ التَّسْوِيَةِ، كَمَا فِي التَّعْلِيقَةِ^(٣)، وَنَقْلَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ مَرْضِيًّا لَهُ، وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا فِي الْكِتَابِ وَشُرُوحِهِ^(٤)؛ فَإِنَّ الَّذِي فِي الْكِتَابِ هُوَ مَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ مَذْكُورَةً .

الْثَّانِي: أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الْعُطْفَ بِـ"أَوْ" فِي التَّسْوِيَةِ، إِذَا لَمْ تُذَكَّرِ الْهَمْزَةُ مُتَعَيِّنٌ، وَإِذَا / ذُكِرَتْ [٣٠/ب] تَعَيَّنَتْ "أَمْ"، كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ^(٥)، فَلَا وَجْهَ لِتَخْطِئَةِ الْفُقَهَاءِ، وَالْجَوْهَرِيِّ، وَلَا الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا هَمْزَةَ فِيهَا، وَالْجَوَابُ: (بِأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الْهَمْزَةَ بَعْدَ "سَوَاءً" لَا بُدَّ مِنْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)^(٦)، غَيْرُ صَحِيحٍ، وَأَعْجَبَ مِنْهُ مَا قِيلَ: (إِنَّهُ ذُكِرَ اسْتِطْرَادًا، كَمَا ذُكِرَ قَوْلُهُمْ: يَجِبُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ)^(٧) كَذَا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَرِدُ رَأْسًا؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ لِأَقْلٍ لَا لِلْأَمْرَيْنِ، مَعَ أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الْقِرَاءَةِ لَوْ سَلِمَ مَا ذُكِرَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ، وَإِنْ كَانَتْ شَاذَةً، يُسْتَدَلُّ بِهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ ثَابِتَةٌ، ذَكَرَهَا ابْنُ جَنِّي فِي "الْمَحْتَسَبِ"^(٨) وَغَيْرِهِ^(٩)، وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُصْ: "بَعْدَ الْهَمْزَةِ" احْتَرَزَ بِهِ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ

(١) ينظر: الكتاب: (٤٨٧/١-٤٨٨).

(٢) فِي نَسْخَتِي الْمَخْطُوطِ (وَهُوَ) وَالسِّيَاقِ وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيَانِ حَذْفَ الْوَاوِ.

(٣) ينظر: التعليق على كتاب سيويه-للفارسي: (٢٨٠/٢).

(٤) ينظر: شرح الكتاب-للسيرافي: (٢/لوحة ٣٢٠-أ).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) الَّذِي أورد الجواب، الدماميني في المزج: (٩٢/١).

(٧) القائل لذلك الشُّمْنِيُّ فِي الْمَنْصَفِ: (٩٣/١).

(٨) ينظر: المحتسب: (٥٠/١).

(٩) ينظر: شواذ القراءات-للكرماني، ص: (٤٩)، وَالْكَامِلُ-لِلْهَذَلِيِّ: (لوحة: ١٥٨-أ).

الاستفهام، كـ"هَلْ"، قال في "البدیع": (إذا تصدَّرَ في الكلام "هَلْ" صَحَّ فِيهِ^(١) "أَوْ".
و"أَمْ" فلو قلت: لا أَذْري هَلْ يَضْرِبُ أَوْ يَقْتُلُ؟ أَوْ: أَمْ يَقْتُلُ؟ كان واحداً^(٢) نقله
السُّيوطيُّ^(٣)، وهو كلام حسن، وفي "تذكرة" أبي عليّ هنا كلام مُهِمٌّ في نفسه، لكنّه لا
يهمُّنا هنا، وقد ترك خاتمة الشُّرَّاح طرفاً^(٤)، ولعلَّنا نذكره فيما سيأتي .
والآن يكفي من القلادة ما أحاط بالجد^(٥) .

(١) في نسختي المخطوط (في) ولا يتم المعنى به، وبما أُثبت يتضح المراد.

(٢) البدیع، كتاب في النحو، لمحمد بن مسعود الغزني (ت ٤٢١هـ)، يخالف فيه أقوال النحويين في أمور
كثيرة، نقل عنه أبو حيان كثيراً في التذيل والتكميل، وفي ارتشاف الضرب، وكتاب آخر أيضاً
لابن الأثير حقّق وطبع في جامعة أم القرى، ولم أقف على هذا النقل في بدیع ابن الأثير.

(٣) ينظر: الفتح القريب، ص: (٥٢٨-٥٢٩).

(٤) ينظر: مغنى الحبيب-لابن الحنبلي: (٥١٧/٢-٥٢١).

(٥) مثل قائله عقيل بن علفة المرّي. ينظر: الأغاني-للأصفهاني: (٤٥٦/٦)، والتذكرة الحمدونية - لابن

حمدون البغدادي: (٢٦٢/٣).

وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً^(١)، وكان الجواب بـ«نعم»، أو «لا».....

ويقال: «آلحسن»^(٢) أو الحسين^(٣) أفضل أم ابن الحنفية^(٤)؟، فتعطف الأول بـ«أو»،

والثاني بـ«أم»، ويجاب عندنا^(٥) بقولك: أحدهما، وعند الكيسانية^(٦): بابن الحنفية^(٧).

قوله: (وإن كانت الهمزة للاستفهام)^(٨) الخ .

أقول: اتفق^(٩) أهل العربية على ما ذكر، وأنه إن عطِفَ بـ«أم» أُجِيبَ بالتَّعِينِ لا غير^(١٠) وفيه أنه إذا أُجِيبَ بالتَّعِينِ أفاد السَّائِلُ فائدةً تامَّةً، فالظاهر أنه هو الأصل، والفرق بين «أو» و«أم» غير ظاهر فتأمل.

(١) الجائز هنا العطف بـ «أو» إذا كانت الهمزة الواقعة قبل «أو» هي همزة الاستفهام.

(٢) هو: الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي - رضي الله عنهما.

(٣) هو: الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما.

(٤) ترجم له الخفاجي في الصفحة التالية.

(٥) أي: عند أهل السنة.

(٦) فرقة من الروافض. ينظر: الملل والنحل - للشهرستاني: (١٤٧/١).

(٧) المغني، ص: (٦٤).

(٨) عبارة ابن هشام (وإن كانت همزة الاستفهام).

(٩) في (ب): (اتفقوا).

(١٠) ينظر: الكتاب: (١/٤٨٢-٤٨٣)، والمقتضب: (٣/٢٨٦)، والأزهية - للهروي، ص: (١٣٤)،

ومعاني الحروف - للرُّمَّاني، ص: (٧٠)، وأمالى ابن الشَّجَرِي: (٣/١١١)، وشرح المفصل - لابن

يعيش: (٨/٩٨-٩٩)، وشرح الكافية - للرُّضِي: (٤/٤٠٥)، ورصف المباني - للمالقي، ص: (٩٤)،

ومصاييح المغاني، ص: (١٢٤-١٢٥).

ولا يجوز أن تُجيبَ بقولك: الحسنُ، أو بقولك: الحسينُ؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسنِ وابنِ الحنفيةِ، ولا من الحسينِ وابنِ الحنفيةِ، وإنما جعل واحداً منهما لا بعينه قريناً لابنِ الحنفيةِ، فكأنه قال: أأحدهما أفضل أم ابنُ الحنفيةِ؟^(١)

قوله: (ويقال: الحسن أو الحسين) الخ .

أقول: الكيسانية فرقة من الروافض، منسوبة لكيسان، وهو مختار الثَّقَفِيّ الكذاب^(٢)، وابن الحنفية: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أبي طالب، منسوب لأُمّه خولة بنت جعفر، من بني حنيفة، ولد في زمن عمر -رض-^(٣)، والشَّيعة تزعم أنه المهديُّ الَّذِي يظهر في آخر الزَّمان، وأنه حيٌّ مُقيّمٌ بشعب رَضَوَى^(٤)، وهو من أوهامهم، توفي بالمدينة، ودفن بالبقيع سنة إحدى وثمانين^(٥).

قوله: (ولا يجوز أن تُجيبَ بقولك: الحسن أو الحسين).^(٦)

بتعيين أحدهما: لأنه إنَّما سأل عن أحدهما، لا بعينه مع ابنِ الحنفيةِ، وهو ظاهر، وأوردَ عليه في التعليقة: (أنه مُعارضٌ؛ لِمَا أجازه من التَّعينِ، وأنه جواب وزيادة، كما تقدَّم)^(٧)، وردُّ: (بأنَّ صِحَّةَ الجواب بالتَّعينِ في "أو" إنَّما صحَّ؛ لأنه، وإن لم يكن عينَ الجواب الَّذِي هو أحدهما، فهو أحدُ مُصدِّقاته)^(٨)، وأمَّا ما نحن فيه فإنَّما لم يصحَّ فيه التَّعينُ؛ لأنه ليس جواباً

(١) المغني، ص: (٦٤).

(٢) هو: المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثَّقَفِيّ، أبو إسحاق، من الثائرين على بني أمية، دعا إلى إمامة محمد بن الحنفية، شاعت عنه أخبار بادعائه النبوة ونزول الوحي عليه. قتل في سنة (٦٧هـ). ينظر: الإصابة - لابن حجر: (٥١٨/٣).

(٣) في (ب): (رضي الله عنه).

(٤) جبل الجُهينة قريب من ينبع. ينظر: معجم البلدان - للحموي: (٥١/٣).

(٥) ينظر: طبقات ابن سعد: (٦٦/٥).

(٦) في المغني: (أو بقولك).

(٧) الَّذِي أورد ذلك هو الدَّمَامِيّ. ينظر: التَّعليق على المغني: (لوحه ٢٠ - ب).

(٨) في نسختي المخطوط، وفي حاشية ابن الملا (لوحه ٦١ - أ) (ما صدقاته) ولعلّه تحريف صوابه ما أثبت، ومعناه: ما يصدق عليه

لـ"أم"، كما قرَّره المص، بل جوابه أحدهما، لا بعينه، ولا أحد مصداقاته^(١)؛ لأنَّه أحدهما بعينه؛ فلا يصدق عليه أحدهما؛ لأنَّه ضده: إمَّا بأنَّ كلمة "أحدهما" في جواب السؤال بـ"أو" نفس الجواب، فجاز أن ينوب عن المُعَيَّن، وفي جواب السؤال بـ"أم" نائبة عنه، فلم يَجْزُ نيابة المُعَيَّن عنها؛ لأنَّ النَّائب لا يُنابُ عنه؛ لأنَّ جوابه هنا هو المُعَيَّن الَّذِي هو نفس كلمة "أحدهما" بصريح قول المص، فهي لا نائبة ولا منوبة؛ إذ لا ينوب الشَّيْءُ عن نفسه^(٢) انتهى .

أقول: هذا ظاهرٌ غنيٌّ عن البيان؛ فإن قلت في قوله: (لا يجوز أن تُجيبَ بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين)^(٣) نظر /؛ فإنَّه قد يُقال: إنَّه جائز بتقدير معطوف اكتفاءً، على حد قوله ﴿تَقِيكُمْ آلَ حَرْه﴾^(٤)، فيكون جواباً وزيادة.

قلت: إمَّا يَصِحُّ هذا إن جُوزَ حذفُ المعطوف بـ"أو"، ولم نَر من صرَّح به، وإذا سُلِّمَ هذا، يكون ما ذُكِرَ في التَّعليقة^(٥) وارداً على المص، ويؤيِّدُه ما سيأتي من حذف المعطوف بـ"أم"؛ فإنَّها بمعنى "أو".

تنبيه: هذه المسئلة ذكرها، ولم أر تفصيلها إلا في "كامل" المُبرِّد، في الجزء الأخير منه، حيث قال- في قول عمران بن حطان الخارجي، في قوله من قصيدة في قوم استجار بهم فأكرموه:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمْعَشِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا^(٦) مِنْ رِبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

(١) في نسختي المخطوط (ما صدقاته) وما أثبت هو الصواب.

(٢) الَّذِي ردُّ على الدَّمَامِيَّيْنِ اعتراضه هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦١-أ).

(٣) المغني، ص: (٦٤).

(٤) النحل: (٨١).

(٥) ينظر: تعليق الدَّمَامِيَّيْنِ على المغني: (لوحة ٢٠-ب).

(٦) (فقالوا) ساقطة من (ب).

أَمِ الْحَيِّ^(١) قَحْطَانٍ فَنِلْكُمْ^(٢) سَفَاهَةً كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ^(٣)

(قوله: «من ربيعة أو»^(٤) مُضَرٌ أَي: أَمِنْ ربيعة أو مضر؟ فحذف ألف الاستفهام؛ لأنَّ «أَم» تَدُلُّ عليها، والرَّوَايةُ على وجهين: أَمِنْ^(٥) ربيعة أَم مضر أَمِ الْحَيِّ... يريد أذا^(٦): أَم ذَا، والأملح في الرَّوَايةِ «من ربيعة أو»^(٧) مضر أَمِ الْحَيِّ قحطان ... «؛ لأنَّ ربيعة أخو مضر، وأراد: أحد هذين أَمِ الْحَيِّ قحطان؛ لأنَّه إذا قال: أزيدُ عندك أَم عمرو؟ فليس جواب^(٨) هذا «نَعَمْ» و«لا»؛ لأنَّه يَدَّعِي أَنَّ أَحدهمَا عنده، فالجواب أَنَّ يُسَمِّي أَحدهما، فإذا

(١) في نسختي المخطوط (أَمِ الْحَيِّ بن قحطان) بزيادة (ابن) وبها يتكسر الوزن ورواية الديوان وبقية المصادر بدونها.

(٢) في نسختي المخطوط (فيكم) والصواب ما أثبت وهي رواية الديوان والكامل وخزانة الأدب.

(٣) البيتان من بحر الطويل، وهما لعمران بن حطَّان الخارجي، ينظر: ديوانه، ص: (١٥١)، وينظر: الكامل: (١٢٣/٣)، والأغاني: (٣٣٣/٩)، وخزانة الأدب: (٣٥٩/٥)، وعمران هو: عمران بن حطَّان بن ظبيان، القدوسي الشيباني، الخارجي، أبو سماك، رأس القَعْدَةِ من الصُّفَرِيَّةِ من الخوارج، وخطيبهم وشاعرهم، كان قبل ذلك من أهل العلم والحديث، (ت ٨٤هـ). ينظر: ميزان الاعتدال - للذهبي: (٢٣٥/٣).

(٤) في كلا النسختين («من ربيعة أو مضر» أي: «أَمِنْ ربيعة أو مضر») بلفظ (أو)، والذي في كامل المبرِّد بلفظ (أَم).

(٥) في النسختين: (من ربيعة) وفي الكامل (١٢٧/٣): (أَمِنْ....) بهمزة الاستفهام.

(٦) في نسختي المخطوط: (يريد أَم ذَا) والصواب ما أثبت وهي ما في كامل المبرِّد: (١٢٧/٣).

(٧) في نسختي المخطوط: (من ربيعة ومضر) بالواو، وفي الكامل: (أو مضر) بلفظ (أو)، وهو الصَّحِيح.

(٨) هكذا في نسختي المخطوط (فليس جواب هذا...) والذي في الكامل (١٢٨/٣): (فالجواب....)، وكان الأجدَر بالخفاجي ألا يُقَوِّمَ النصَّ بإدخال عبارات عليه، بل يَقَوِّمَهُ كما فعل الوقشي باحتمال التَّحريف، كما سيأتي؛ لأنَّ مذهب المبرِّد في المقتضب: (٢٨٦/٣) هو مذهب الجمهور.

قال: أزيد عندك أو عمرو؟ فالجواب: "نعم" أو "لا"؛ لأن أحد هذين عندك، ومعنى الأول: أيهما، ورؤي: أن صفيّة بنت عبد المطلب أتاها رجل، قال لها: أين الزبير؟ قالت: ما تريد منه؟ قال: أباطشهُ، فقالت: ها هو ذا، فصار إليه، فبَاطشهُ، فغَلَبهُ الزبير، فمرَّ عليها معلوباً، فقالت له:

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرًا
أَقْطًا أَوْ تَمْرًا
أَمْ قُرْشِيًّا صَقْرًا^(١)

لم تشكك بين الأقط والتمر، فتقول: أيهما هو؟ وإنما أردت: أرايته طعاماً أم قرشياً صقراً؟ ولو قالت: أقطاً أم تمرأ؟ لكان محالاً على هذا الوجه^(٢) انتهى ما قاله المبرد، وفي "حواشيه" للوقشي^(٣): (قوله: "من"^(٤) ربيعة أم مضر" ليس تفسير "أو" بـ"أم" ووضعها موضعها، فهذا الكلام ليس في هذا، ولا من بابه، وقوله: "لأنه لو قال: أزيد عندك أو

(١) هذه الأبيات من بحر المجتث، وهي لصفيّة بنت عبد المطلب - رضي الله عنها - . ينظر: الكتاب :

(١/٤٨٨)، والمقتضب: (٣/٣٠٣)، والأمالى - لابن الشجري: (٣/١١١).

(٢) ينظر: الكامل في اللغة: (٣/١٢٧-١٢٨).

(٣) في (ب): (من) زائدة هنا.

(٤) (من) ساقطة من (ب).

مسألة

سُمِعَ حذف «أم» المتصلة ومعطوفها، كقول الهذلي^(١):
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرْشَدَ طَلَابُهَا^(٢)

عَمَرُو؟ فالجواب «نَعَمْ» أو «لَا»؛ لأنَّ أحدَ هذين عندك "كذا في التُّسخ" «أم» والصَّواب أوْ عَمَرُو، بـ"أو" الفاصلة ولا بُدَّ^(٣) انتهى .

أقول في كلام الميرد ما يخالف كلام المص من وجوه: فَإِنَّهُ جَوَّزَ العطف بـ"أو" و"أم" في الأوَّل، لكنَّهُ رَجَّحَ "أو"، وهو الظَّاهر، وجعل التَّسمية أصلاً في الجواب، لا زيادة عليه، إلَّا أنَّ في كلام الميرد لَحْناً، فتأمَّل^(٤).

قوله: (سُمِعَ حَذْفُ «أم» المتصلة ومعطوفها) الخ .

أقول: قالوا: فيه أمران:

الأوَّل: أنَّ الحذف خلاف/ الظَّاهر، فلا حاجة إليه من غير ضرورة تدعوا إليه .

[٣١/ب]

الثَّاني: أنَّه يجوز أن تكون الهمزة بمعنى "هَلْ"، فتكون لطلب التَّصديق، فلا حاجة للتَّقدير فيه، والمعنى: لا أدري هَلْ طَلَبَهَا رُشْدًا؟

(١) سبق تخريجه في ص: (٣١٨)، والهذلي هو: أبو ذؤيب، خويلد بن خالد بن محرث، شاعر فحل مخضرم، سكن المدينة وشارك في الفترحات، يعدُّ أشعر هذيل، له ديوان شعر مطبوع (ت ٢٧هـ). ينظر: طبقات حول الشعراء: (١٢٣/١)، والاستيعاب: (١٦٤٨/٤).

(٢) المغني، ص: (٦٤).

(٣) ينظر: القرط على الكامل - للوقشي والبطليلوسي، ص: (٥٩٢)، والوقشي هو: هشام بن أحمد ابن هشام الكناني، أبو الوليد، من أعلم الناس باللغة، والنحو، والشعر، وصناعة الكتابة، له شعر جيّد، من أهل وقش قرب طُلَيْطَلَة في الأندلس، له مصنّفات جليّة، منها: "نكت على الكامل للميرد"،

و"المنتخب من غريب كلام العرب". (ت ٤٨٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٣٢٧/٢).

(٤) ورود اللَّحْن على الميرد، وهو من هو في علوم اللُّغة والعربيّة أمر مُستبعد، ولكنَّ الأولى أن يُنسب ما وقع من لحن في الكتاب إلى التُّسخ، كما صنع الوقشي.

وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (١) أمره (١):
إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يبتدأ ﴿أَرَأْنَا خَيْرٌ﴾ (٢)، وهذا باطل؛ إذ لم
يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه. (٣)

والجواب عن الأول: أن "لا أدري" تقع قبل همزة التسوية، وهي تقتضي معادلاً بـ "أم"،
وعليه استعمال العرب، ونقله أهل العربية عن الفراء، كما في شرح المفضليات، (٤) ولم
يذكروا احتمالاً غيره، وحسنه ما فيه من الاكتفاء ودلالة ضده عليه.

قوله: (هذا باطل؛ إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطف) (٥) الخ.
أقول: هذا من قصرٍ باع الاطلاع؛ فإن ما زعمه أنه باطل، مما اتفق على صحته القراء
والمفسرون، كما ذكره ابن الأنباري في كتاب "الوقف والابتداء" (٦)، وتبعه الإمام الداني (٧)،
ولم يخالف أحد (٨) من المتأخرين، كما ذكره الجعبري في كتاب "الوقف والابتداء" (٩) إلا (١٠)

(١) الزخرف: (٥١-٥٢).

(٢) هذا قول مجاهد ومن جاء بعده كعيسى بن عمر، ونافع، ويعقوب الحَضْرَمِي. ينظر: المكتفى في
الوقف والابتداء - للداني، ص: (٥٠٨-٥٠٩).

(٣) المغني، ص: (٦٤-٦٥).

(٤) لم أقف عليه في شرح المفضليات - للأنباري، ولا في شرحها - للتبريزي، ولعله في شرح آخر،
وينظر: التذكرة الحمدونية - لابن حمدون البغدادي: (١٣١/٦).

(٥) المغني، ص: (٦٤) وفيه (وهذا) بالواو، و (بدون عاطفه) بالضمير.

(٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء - لابن الأنباري: (٨٨٤/٢-٨٨٥).

(٧) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء - للداني: (٥٠٨-٥٠٩).

(٨) في (ب): (و لم يخالف أحداً) بالنصب.

(٩) الجعبري هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو إسحاق الجعبري، إمام في القراءات، من فقهاء
الشافعية، له نظم رائق، ونثر بديع، له مصنفات كثيرة، منها: "كنز المعاني شرح حزر الأمان"،

و "حديقة الزهر في عدّ آي السور"، و "الروضة". (ت ٧٣٢هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢١/١).

(١٠) في كلا النسختين: (إلى) ولا محل لها هنا، والمعنى والسياق يطلبان ما أثبت.

أَنّ منهم مَنْ ذهب إلى أنّه تامٌّ، ومنهم من ذهب إلى أنّه كافي، ونقله الدّانيّ عن نافع، والحضرميّ، وعيسى بن عمر الثّقفيّ، قال الدّانيّ: (وتحقّقه من وجهين:

أحدهما: أَنّ تكون "أمّ" زائدة، وهو مسموع، وله شواهد ذكروها، وسيأتي له تَمَتُّة .

الثّاني: أنّه حُذِفَ معطوفها؛ لدلالة ما قبلها عليه، أي: "أمّ تُبْصِرُونَ"، ونقله السّيرافيّ عن أبي زَيْدٍ والفرّاء^(١)، وسيأتي عن المص ما يخالف كلامه هنا، والذي غَرَّه أنّه لا يُوقَفُ على العاطف وحده، وبَيَّنّا الجواب عنه^(٢)، وقال ابن الأنباريّ: ([قال الفرّاء]^(٣)) أخبرني بعضُ المشايخ أَنّ بعضَ الفرّاء قرأ "أما" بِمِيمٍ مُخَفَّفَةٍ بعدها أَلِفٌ، والمعنى: أَلَسْتُ خيراً^(٤) انتهى.

وإنّما يَمْتَنِعُ حذفُ المعطوف إذا لم يُسَدَّ شيءُ مسدّده، ويقوم مقامه، سواء كان متعلّقاً بها أم لا، فلا يَرِدُ عليه شيءٌ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَنَ﴾^(٥) ونحو:

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونََا^(٦)

واشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا، وهذا إِن لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ تَضْمِينٌ، أو مُشَاكَلَةٌ، كما فَصَّلْنَاهُ فِي "طِرَازِ الْمَجَالِسِ"^(٧)؛ فقول الش في جوابه: (لعلّ مُرَادَهُ حذفُ المعطوف، وما له من

(١) ينظر: شرح كتاب سيويه-للسّيرافيّ: (٤/٦٢٥)، رسالة دكتوراه-تحقيق: سيد جلال حسنين، وما ورد فيه خلاف مذكّره الخفاجي، وينظر: معاني القرآن-للفراء: (١/٧١-٧٢)، وتفسير القرطبي: (١٦/٩٩).

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء-للدّانيّ، ص: (٥٠٨-٥٠٩).

(٣) ينظر: ص: (٣٢٣).

(٤) زيادة على ما في نسختي المخطوط لدفع اللبس وهي في معاني - للفراء: (٣/٣٥)، وإيضاح الوقف - لابن الأنباريّ: (٢/٨٨٥).

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء-لابن الأنباريّ: (٢/٨٨٥)، والقراءة غير منسوبة في: معاني القرآن-للفراء: (٣/٣٥)، والبحر المحييط: (٨/٢٢).

(٦) الحشر: (٩).

(٧) عجز بيت سبق تخريجه في ص: (٣٢٣).

(٨) ينظر: طراز المجالس-للخفاجي، ص: (٣٤-٣٥).

ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها، أَنَّ الأصل: أم تبصرون، ثم أُقيمت الاسمِيَّةُ مُقامَ الفعلِيَّةِ، والسَّببُ مُقامُ المُسَبَّبِ؛ لأنَّهم إذا قالوا له: أنت خيرٌ، كانوا عنده بُصْرَاءَ، وهذا معنى كلام سيويه.^(١)

متعلق^(٢)، فعلى ما فيه من القُصُورِ^(٣) لا يُسْمِنُ، ولا يُعْنِي من جوع، وكذا ما قيل: (المراد بالعاطف ما عدا "الواو"؛ لانفرادها بعطف عاملٍ حُذِفَ وبقي معموله)^(٤)، فإنَّه غير سديد؛ لمشاركة الفاء لها في ذلك كما ذكره النُّحاة^(٥).

قوله: (ثُمَّ أُقيمتِ الاسمِيَّةُ مُقامَ الفعلِيَّةِ) الخ

أقول: على هذا تكون الاسمِيَّةُ^(٦) معادلةً معنًى؛ على إقامة المُسَبَّبِ مُقامَ السَّببِ، والأصل ما ذكره، فأُقيمتَ / صِفَتُهُ، باعتبار العلمِ بِهَا، مُقامَ إِبْصَارِهِمْ؛ لأنَّ المُسَبَّبَ: عِلْمُهُمْ بِخَيْرِيَّتِهِ، لا خَيْرِيَّتِهِ، والمراد "أَمْ أَنَا خَيْرٌ عندكم وفي علمكم"، وجعله الزَّخْشَرِيُّ كالمص^(٧): مِنْ تَنْزِيلِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ المُسَبَّبِ^(٨)، وعكسه القاضي^(٩)، وتقريره كما في "الكشف": (أَنَّ قوله "أَنَا خَيْرٌ" سبب لقولهم؛ لنعته على النَّظَرِ في أحواله، واستبعاده لِمَا ادَّعَاهُ، وقولهم: إِنَّهُ خَيْرٌ؛ لكونهم بُصْرَاءَ عنده، فـ"أَنَا خَيْرٌ" سبب له بالواسطة، ولا يخفى أَنَّهُ سبب للعلم بذلك والحكم به، وأمَّا بحسب الوجود فالأمر بالعكس؛ لأنَّ إِبْصَارَهُمْ سَبَبٌ

(١) المغني، ص: (٦٥)، وينظر: الكتاب: (٤٨٤/١).

(٢) ينظر: المزج: (٩٤/١).

(٣) في (ب): (الفُصُول).

(٤) القائل هو الشُّمْنِيُّ. ينظر: المنصف: (٩٤/١).

(٥) ينظر: المفصَّل - للزَّخْشَرِيُّ، ص: (٨٣)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٥١/٢)، وشرح الكافية -

للرُّضِيِّ: (٤٧/٢)، ومنتهى أمل الأريب - لابن المَلَّا: (لوحه ٦١ - أ).

(٦) عبارة (مقام الفعلية أقول: على هذا تكون الاسمِيَّةُ) ساقطة من (ب).

(٧) في (ب): (كالمصنف).

(٨) ينظر: الكشف - للزَّخْشَرِيُّ: (٢٦٠/٤).

(٩) ينظر: تفسير البيضاوي: (٣٦٩/٢).

لقولهم: "أنت خير"، ولذا قال القاضي: «إِنَّهُ مِنْ إِقَامَةِ الْمُسَبَّبِ مُقَامَ السَّبَبِ»؛ فإن فرعون لما قَدَّمَ أسباب السُّلْطَنَةِ عَقِبَهُ بقوله: «أَفَلَا تُبْصِرُونَ» الخ؛ استبصاراً وتنبهاً على أَنَّهُ في غاية الظُّهور، فقال: «أَمْ أَنَا خَيْرٌ» أَي: أَتَبْصِرُونَ أَنِّي مُقَدَّمٌ مَتَّبِعٌ، وَالْعُدُولُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَا مُحَالَةٌ، فَكَأَنَّهُ مُحَكِّمٌ عَلَى لِسَانِهِمْ بَعْدَ مَا أَبْصَرُوا، وَجَعَلَهُ الْقَاضِي مِنْ تَنْزِيلِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ الْمُسَبَّبِ^(١)؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ خَيْرًا فِي نَفْسِهِ بِحُصُولِ أَسْبَابِ التَّقَدُّمِ وَالْمُلْكِ؛ لِأَنَّ يُقَالُ فِيهِ: «أَنْتَ خَيْرٌ»، وَقَوْلُهُمْ: «أَنْتَ خَيْرٌ» سَبَبٌ لِكَوْنِهِمْ بُصْرَاءَ عِنْدَهُ، وَسَبَبُ السَّبَبِ سَبَبٌ؛ فَلَا يَرِدُ أَنَّ السَّبَبَ قَوْلُهُمْ: «أَنْتَ خَيْرٌ»، لَا قَوْلَهُ: «أَنَا خَيْرٌ»، وَعَكْسُهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ بِأَنَّهُ خَيْرٌ، مُسْتَفَادٌ مِنَ الْإِبْصَارِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَذْكُورَ: «أَمْ أَنَا خَيْرٌ» لَا: «أَمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي خَيْرٌ»، وَلَكِ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ يَعْنِي لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُسَلَّمًا مَعْلُومًا، وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَظْهَرَ^(٢) انتهى.

يعني: أَنَّ خَيْرِيَّتَهُ مُفَصَّلَةٌ بِالْمُلْكِ وَاللِّسَنِ الْمُقْتَضِي عَلَى زَعْمِهِ إِبْطَالَ دَعْوَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ بِحَسَبِ الْعِلْمِ مُسَبَّبٌ عَنِ إِبْصَارِهِمْ؛ لِكَوْنِهِ بَاعِثًا عَلَيْهِ، أَمَّا فِي الْخَارِجِ فَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «أَنَا خَيْرٌ» بَعْدَ بَيَانِ مَا يَقْتَضِيهِ، اسْتَبْصَرُوا وَتَفَكَّرُوا فِي ذَلِكَ؛ فَأَقْرَأُوا بِهِ، وَلِكُلِّ مَنْ الْوَجْهَيْنِ وَجْهٌ، فَتَدَبَّرْ

تنبيه: قَالَ الْمُعَرِّبُ: (فِي قَوْلِهِ «أَمْ أَنَا خَيْرٌ» وَجْهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ «أَمْ» مَنْقُوعَةٌ، بِمَعْنَى «بَلْ»، وَهَمْزَةُ الْإِنْكَارِ، وَالْإِضْرَابُ انْتِقَالِيٌّ أَوْ إِبْطَالِيٌّ.

الثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى «بَلْ» فَقَطْ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ، مُعَادِلُهَا مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «أَمْ تُبْصِرُونَ»، وَمِثْلُهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ «لَا» نَحْوُ: أَيْقُومُ زَيْدٌ أَمْ لَا؟

(١) الَّذِي فِي تَفْسِيرِهِ عَكْسُ مَا أَوْرَدَهُ الْخَفَاجِي. يَنْظُرُ: الْبِيضَاوِي: (٢/٣٦٩)، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الرِّمَحْشَرِي فَسَهَا.

(٢) يَنْظُرُ: الْكَشَفُ عَلَى الْكَشَافِ - لِلْقَزَوِينِي: (لَوْحَةُ ٣٤٨ - ب).

الرَّابِع : أَنَّهَا مَنْقُطَعَةٌ لَفْظًا، مُتَّصِلَةٌ مَعْنَى، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١)، وَهُوَ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ؛ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ^(٢) انْتَهَى.

أَقُول: مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَى أَبِي الْبَقَاءِ غَيْرُ وَارِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّهَا بِمَجْمُوعِ الْمَعْنَيْنِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فَإِنْ نَظَرْنَا لِظَاهِرِ اللَّفْظِ كَانَتْ مَنْقُطَعَةً، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْمَعْنَى، وَأَنَّهَا مِنْ إِقَامَةِ / السَّبَبِ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ كَانَتْ مُتَّصِلَةً.

[٣٢/ب]

قَوْلُهُ: (وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ سَ) الْخ

لَا وَجْهَ لِمَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ: (بَأَنَّ "أَمْ" هُنَا عِنْدَ سَ مَنْقُطَعَةٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْكَشَافِ^(٣)، وَهِيَ عِنْدَ الْمَصِّ تَبَعًا لِلزَّمْحَشَرِيِّ أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ كَلَامُهُ بِمَعْنَى كَلَامِ سَ^(٤)، فَإِنْ أُجِيبَ عَنْهُ (بَأَنَّ "هَذَا" إِشَارَةٌ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "أُقِيمَ فِيهِ السَّبَبُ ... الْخ"، لَا إِلَى جَمِيعِ مَا سَبَقَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ^(٥) فِي حَرْفِ الْبَاءِ، فِي مَعْنَى "بَلْ"^(٦))، مَعَ أَنَّ عِبَارَةَ الْكِتَابِ مُحْتَمَلَةٌ لِلاتِّصَالِ أَيْضًا، عَلَى أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (وَمِثْلُهُ) وَلَمْ يَقُلْ: (وَمِنْهُ)، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَالْوَجْهَ مَا تَقَدَّمَ.

(١) يَنْظُرُ: إِمْلَاءُ مَا مَنَّ بِهِ الرَّحْمَنُ-لِلْعَكْبَرِيِّ: (٢٢٨/٢).

(٢) يَنْظُرُ: الدُّرُّ الْمَصُونُ-لِلسَّمِينِ الْحَلِيِّ: (٥٩٧/٩-٥٩٨).

(٣) يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: (٢٦٠/٤)، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ سِوَى ذِكْرِهِ أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُطَعَةً، دُونَ أَنْ يَنْسَبَ ذَلِكَ إِلَى أَحَدٍ.

(٤) الْمَعْتَرِضُ هُوَ الدِّمَامِينِيُّ. يَنْظُرُ: الْمَرْجُ: (٩٤/١).

(٥) الْمَصْرُوحُ بِذَلِكَ هُوَ ابْنُ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: الْمَغْنِيُّ، ص: (١٥٤).

(٦) الْحَجِيبُ هُوَ الشُّمْنِيُّ. يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ مِنَ الْكَلَامِ: (٩٥/١).

فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصل: أم لا تفعل.
قلت: إنما وقع الحذف بعد «لا»، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذف
الجملة بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجملة، فكأن الجملة هنا مذكورة؛
لوجود ما يُغني عنها.^(١)

قوله: (إنما وقع الحذف مع «لا» أي بعد «لا» لا بعد العاطف)^(٢).
أقول: هذا كلام ضعيف جداً؛ فإن ما حُذف بعد «لا» حُذف بعد العاطف، وإن لم
يُتصل به، وكذا منع الحذف فيه؛ فإن وجه مجموع «لا» ومنفيها، فهو لم يُحذف، وأقرب
من هذا كله، أن «لا» و«نعم» في الجواب تُسَدُّ مَسَدَّهُ، وتَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه في عُرف
التخاطب، حتى لا يكاد يُدعى معها التّقدير؛ فإن قلت: كيف تقول: إن «لا» جوابية هنا،
وهي واقعة في كلام السائل، لا في الجواب؟ -ولذا اعترض عليه بعض الشُّراح بما ذكر-^(٣).
قلت: هذه مغالطة؛ فإن كلاً من شقي^(٤) السؤال عين الجواب، فهو جوابٌ تقديراً مع
أن المص إنما أتى بجواب هنا، [أي لفظ جواب]^(٥) فإن معنى قوله: (أحرف الجواب):
الأحرف التي تقع في الجواب، و«لا» التي في كلام السائل تقع في الجواب أيضاً، فاعرفه.

(١) المغني، ص: (٦٥).

(٢) عبارة الخفاجي مخالفة لعبارة ابن هشام.

(٣) المعترض ابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحه ٦١-ب).

(٤) في (ب): (سقي) بالسین، وهو تصحيف.

(٥) عبارة (أي: لفظ جواب) ساقطة من (ب).

وأجاز الزمخشري - وحده - حذف ما عطف عليه «أم»، فقال في «أم كنتم شهداء»^(١):
(يجوز كون «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادها، أي: أتدعون على
الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء)^(٢)، وجوز ذلك الواحدي أيضاً، وقدّر: (أبلغكم ما
تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء)^(٣). انتهى.^(٤)

قوله: (وأجاز الزمخشري)^(٥) حذف ما عطف عليه «أم». الخ.

أقول: قال بعض الشراح: (تقديره «أم كنتم شهداء مجلسه إذ وصى أولاده بالتوحيد،
وفي حواشي الكشف للسعد: «ليس هذا الاستفهام حقيقياً»^(٦)؛ لأن كلاً الأمرين معلوم
التحقق، بل هو على سبيل الفرض، والتقدير، والتفويض؛ لإخبارهم وإقرارهم قصداً إلى
تبكيته، وإلزامهم؛ لقطعهم بثاني الأمرين، أعني: حضور أسلافهم، وفيه نفى لما ادّعوا من
يهودية أنبيائهم»^(٧) انتهى، وفيه كما قال شيخنا: «إشعار بأن المتصلة لا تنافي كون
الاستفهام غير حقيقي عند الزمخشري، مطلوباً به تعيين أحد أمرين، معلوم عند المتكلم تحقق
أحدهما، بل يجوز كونه على سبيل الفرض فيما إذا تحقق الأمران عنده، وقطع المخاطب
بأحدهما المستلزم؛ لإبطال الآخر وهو المطلوب، وليس للإنكار والتوبيخ كما في
التعليقة^(٨)»^(٩)، فإن قلت: إذا تقرر أن الاستفهام ليس على حقيقته، فإذا لم يكن للتوبيخ،

(١) البقرة: (١٣٣).

(٢) ينظر: الكشف - للزمخشري: (٢١٩/١).

(٣) ينظر: تفسير الواحدي (السيط): (لوحة ٩٠-أ).

(٤) المغني، ص: (٦٥).

(٥) في المغني (وحده).

(٦) في كلا النسختين: (حقيقي) بالرفع، وهو خطأ صوابه: ما أثبت لأنه خبر ليس.

(٧) ينظر: حاشية التفازاني على الكشف: (لوحة ٨٩-أ).

(٨) ينظر: تعليق الدماميني (الحاشية المصرية): (لوحة ٢١-أ).

(٩) المراد بشيخه ابن الحنبلي، وينظر كلامه المنقول في: مغني الحبيب: (٥٣٠-٥٣١).

فلماذا هو؟ قلت: المفهوم من كلامه^(١) أنه للتقرير، أي: حمل المخاطب على الإقرار، والاعتراف بما فيه قَطْع به^(٢) من أحد الأمرين المستلزم؛ لإبطال الآخر، وما قيل: «من أنه كان عليه أن لا يسلّم الاتصال لاشتراطه أولاً بقاء الاستفهام / فيه على حقيقته»^(٣)، وفيه أن المص إنّما حكى عن الرّخشيّ إجازة كون «أم» متّصلة في الآية، وهو لا يستلزم تسليمه في كلّ محلّ^(٤)، و«أم» في الآية، عند الرّخشيّ^(٥)، منقطعة، والممزة للإنكار^(٦).

أقول: ما نقله^(٧) عن شيخه عجيب منه؛ فإنّ قول السّعد: (إنّ المقصود تبكيّتهم وإلزامهم)^(٨) صريح في أنّها للتّوبيخ، وأيّ معنى للتّبكيّ غير التّوبيخ، وهو لا ينافي كونه حاملاً لهم على الإقرار والاعتراف.

قوله: (وجوّز ذلك الواحدي)^(٩).

أقول: بهذا سقط اعتراض أبي حيّان على الرّخشيّ بقوله: (لا نعلم أحداً أجاز حذف الجملة، ولا يُحفظُ في شعرٍ، ولا غيره)^(١٠).

فإن قلت: أيّ القولين أرجح في الآية؟ الاتصال أو الانفصال؟

(١) الضمير يعود على الرّخشيّ.

(٢) في (ب): (بين).

(٣) ينظر: المزج: (٩٧/١).

(٤) ينظر: مغني الحبيب: (٥٣١/٢).

(٥) ينظر: الكشف: (٢١٨/١).

(٦) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦١/ب - ٦٢/أ).

(٧) الضمير وما بعده يعود على ابن الملاء الحصكفي، وشيخه هو ابن الحنبليّ.

(٨) ينظر: حاشية السّعد على الكشف: (لوحة ٨٩-أ).

(٩) ينظر: تفسيره (البيسط): (لوحة ٩٠-أ).

(١٠) ينظر: البحر المحيط - لأبي حيّان: (٤٠١/١).

قلت: رَجَّحَ ابن جَنِّي في «الخطريَّات» قول س^(١) فقال: (قلت لأبي علي: لم يُنكَرُ أن تكون «أم» في هذه الآية مُتَّصِلَةٌ؟ فقال: أُنْكَرُ ذلك؛ لأنَّه قاله لهم على وجه التَّقرير، والتَّقرير، والاستبطاء لهم عن حكمهم له بأنَّه خير من موسى، وإذا كان هذا المعنى لم يستقم أن تكون «أم» فيه للمعادلة؛ لأنَّ تلك معناها: «أَيُّهُمَا»، ولو قَدَّرْتَ قوله «أَفَلَا تُبْصِرُونَ أم أنا خير» الآية بـ«أَيُّهُمَا»، ما كان فيه المعنى الَّذي ذكرناه، من تقريره إِيَّاهم، واستبطائه لهم عن الحكم له بأنَّه خيرٌ من موسى، فثبت بزوال هذا المعنى من «أَيُّهُمَا» أنَّها ليست إلَّا منقطعة؛ لأنَّها لو كانت غير منقطعة، كان معناها: «أَيُّهُمَا»، و«أَيُّهُمَا» ليس فيها هذا المعنى، وكذلك قوله:

أَلَيْسَ أَبِي بِالتَّضَرِّ أم لَيْسَ وَالِدِي^(٢)

لَمَّا كان فيه من معنى التَّقرير لهم، حكمنا بأنَّ «أم» منقطعة؛ إذ كان هذا المعنى لا يكون في الَّتِي بمعنى «أَيُّهُمَا»^(٣) انتهى .
وبذلك عُلِّمَ أنَّ ما اختاره المص غير مختار، وأنَّه مخالف لما في الكتاب.

(١) يرى سيويه أن «أم» - في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أم أنا خيرٌ - الآية - منقطعة. ينظر: الكتاب: (٤٨٤/١).

(٢) صدر بيت، مضى تخريجه في ص: (٣٢٦)

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من الخطريَّات.

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً، فمن الأول^(١) هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ^(٢)، أما الأولى؛ فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية؛ فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشُّركاء^(٣).

قوله: (وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ^(٤) على الإخبار عنهم باعتقاد الشُّركاء). أي: لا على الاستفهام عن اعتقاد الشُّركاء، أُورِدَ عليه: (أنه لا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي، ففيه مع الإخبار عنهم بإشراكهم توبيخهم عليه، وهو أولى من جعلها مجرد الإضراب)^(٥) فالإنكار [ي]^(٦) هنا أَعْمُ من التوبيخي والإبطالي. وفي الكشف: تفسير «أَمْ جَعَلُوا» بـ«بَلْ جَعَلُوا»، ثم قال: (ومعنى الهمزة الإنكار)^(٧)، وما في بعض الشُّروح (من أن الإنكار توبيخي لا محالة؛ لاستحالة كونه إبطالياً)^(٨) لا وجه له، والذي غَرَّهُ كلام الشُّ^(٩).

(١) كونها مجرد الإضراب.

(٢) الرعد: (١٦).

(٣) المغني، ص: (٦٦).

(٤) في المغني: (فلأن المعنى).

(٥) المورد لذلك الدماميني. ينظر: المزج: (٩٧/١).

(٦) زيادة يقتضيها السياق والمعنى مثبتة من معنى الحبيب: (٥٣٨/٢).

(٧) ينظر: الكشف-للزحشري: (٤٩٢/٢).

(٨) المراد: معنى الحبيب: (٥٣٨/٢).

(٩) الدماميني. ينظر: المزج: (٩٧/١).

وتحقيقه: أن الإنكار المتوجه إلى موصوف بصفة، الظاهر أنه لإنكار الصفة، وهي خلقهم كخلقهم، وعلى هذا فهو إبطالي، فإن توجه إلى كونهم شركاء، فهو توبيخي، وعبرة «الكشاف» نص في الأول؛ فإنه قال: (ومعنى الهمزة: الإنكار، و«خلقوا» صفة لشركاء، يعني أنهم لم يتخذوا^(١) شركاء خالقين، قد خلقوا مثل ما خلق الله/ فتشابه عليهم خلق الله وخلقهم، حتى يقولوا: قدر هؤلاء على الخلق، كما قدر الله عليه، فاستحقوا العبادة، فتتخذهم^(٢) له شركاء؛ إذ لا فرق بين خالق وخالق، لكنهم اتخذوا شركاء عاجزين، لا يقدرون على ما يقدر عليه الخلق، فضلاً أن يقدروا على ما يقدر عليه الخالق)^(٣) انتهى .
وبعد هذا التصريح، كيف يتأتى حمل الش له على خلافه؟!.

(١) في نسختي المخطوط (اتخذوا)، والصواب: ما أثبت نقلاً عن الكشاف: (٤٩٢/٢).

(٢) في النسختين: (فيتخذهم) بياء الغيبة، وفي الكشاف: (فتتخذهم) بنون المتكلمين، وهو المناسب للمعنى والسياق.

(٣) ينظر: الكشاف-للزحشرى: (٤٩٢/٢).

وزعم أبو عبيده^(١) أنَّها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل:
كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً^(٢)
: (إنَّ المعنى: هل رأيت؟)^(٣)^(٤).

قوله: (وزعم أبو عبيده: أنَّها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد) الخ .

قيل عليه: (لو كانت بمعنى الهمزة، وهي مجردة عن معنى الإضراب، وقعت في صدر الكلام كالهمزة و"هل"، وأُجيبَ عنه: بأنَّها تقع في صدره في لغة أهل اليمن^(٥)^(٦))، ولك أن تقول: كون كلمة بمعنى "أم" أن تُعطى جميع أحكامها، وقد جُوِّزَ في بيت الأخطل: أن تكون متصلة ومنقطعة.

(١) هو: معمر بن المثنى التيمي ولأء، نحوي بصري، من أئمة اللغة والأدب، حافظ للغة والحديث، كان شعوبياً متعصباً، له مصنّفات جليّة. منها: "مجاز القرآن"، و"إعراب القرآن"، و"نقائض جرير والفرزدق". (ت ٢٠٩ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٣٥/٥).

(٢) البيت من بحر الكامل، ينظر: ديوان الأخطل، ص: (٢٤٦)، وهو في: الكتاب: (٤٨٤/١)، وأما ابن الشجري: (١٠٩/٣)، وخزانة الأدب- للبغدادى: (٩/٦)، والأخطل هو: غياث بن غوث ابن الصلت بن طارقة التعلبي، شاعر حسن الديباجة، مصقول الألفاظ، في شعره إبداع، أحد الثلاثة المتفق على أنَّهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، فهاجى معهما هجاء مرّاً، له ديوان شعر مطبوع. (ت ٩٠ هـ). ينظر: الأغاني: (٤١٧/٤).

(٣) ينظر: رأي أبي عبيده في مجاز القرآن: (٥٦/١-٥٧)، وتبعه في ذلك المروي في الأزهية، ص: (١٣٨).

(٤) المغني، ص: (٦٦).

(٥) ممن حكى هذه اللغة: ابن عطية في المحرر الوجيز: (٢١٣/١).

(٦) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦٣-أ).

وَنَقَلَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(١) عَنْ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهَا أَبَدًا بِمَعْنَى «بَلْ» وَالْهَمْزَةُ جَمِيعًا، وَأَنَّ الْكُوفِيِّينَ خَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ^(٢).

قوله: (ونقل ابن الشجري) الخ

في الشرح: (كيف يُنْقَلُ هذا عن جميع البصريين مع مخالفة س، وهو إمامهم؟ مع أنه قال في الكتاب^(٣) «أَمْ» إذا دخلت على أداة^(٤) استفهام نحو: «أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»^(٥) تكون لمجرد الإضراب، فكيف يصح ما ذُكِرَ من النقل؟

قلت: يحتمل أن يكون جميع البصريين قائلين بأن «أَمْ» المنقطعة بمعنى «أَمْ» والهمزة دائماً وأن الآتية لمجرد الإضراب، ليست منقطعة ولا متصلة، وقد صرَّح به السَّعْدُ في شرح الكشاف^(٦) انتهى^(٧).

وفيه ما لا يخفى؛ فَإِنْ خَرُوجُهَا عَنِ الْإِثْصَالِ وَالْإِنْقِطَاعِ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ سِوَاهُ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِشْكَالِ، دَفَعَهُ عَلَى طَرَفِ الثَّمَامِ^(٨)؛ فَإِنْ مَخَالَفَتُهُ لْجَمِيعِهِمْ فِي مَسْئَلَةٍ^(٩)، لَا يُنْكَرُ، وَمَا أَوْرَدَهُ تَقْضًا، غَيْرُ وَارِدٍ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ أَنَّهَا لَا تَفَارِقُ الْهَمْزَةَ، وَمَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا، كَمَا فِي الْآيَةِ.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: (١٠٨/٣).

(٢) المغني، ص: (٦٦).

(٣) ينظر: الكتاب: (٤٩٢/١).

(٤) في (ب): (أدات) بناء مفتوحة.

(٥) النمل: (٨٤).

(٦) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحه ١٩٧ - ب).

(٧) ينظر: المزج: (٩٧/١).

(٨) في (ب): (الثمام) بالتاء، وهو خطأ صوابه ما أثبت، وهو مثل أصله: «هو على طَرَفِ الثَّمَامِ» يضرب

لما كان هُيْنُ المتناول يوصل إليه دون مشقة. ينظر: مجمع الأمثال: (٣٨٨/٢)، أساس البلاغة،

ص: (٤٨).

(٩) في (ب): (مثله).

والَّذِي يظهر لي قولهم^(١)؛ إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(٢) ليس على الاستفهام؛ ولأنَّه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو^(٣): ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾^(٤).

قوله: (والَّذِي يظهر) الخ.

أي: قول الكوفيِّين المذكور؛ إذ المعنى في قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(٥) ليس على الاستفهام، بل على الإخبار عنهم باعتقاد الشُّركاء، كما مرَّ، وقد سمعت أنَّه مبنِيٌّ على أنَّ الاستفهام عن شُرِكِهِمْ فقط، لا عن خَلْقِهِمْ كخَلْقِهِ، وبعدما بيَّناه، لا يَتَأَتَّى هنا ما ذكره بعض الشُّراح^(٦)، وما بالعهد مِنْ قَدَم.

قوله: (لأنَّه يلزم البصريين دعوى التَّأكيد) الخ^(٧).

قيل: (التَّحْقِيقُ أَنَّ أهل البلدَيْنِ على أَنَّ "أَمْ" تجيء للإضراب، وإنَّما الخلافُ في تسميتها حَـ منقطعة، فهو حَـ نزاع لفظيُّ)^(٨). فلا يَرِدُ على البصريين شيءٌ ممَّا قاله^(٩)، واعتَرَضَ عليه: (بأنَّه لو كان كذلك؛ لزادوا في أوجه "أَمْ" وجهاً آخر)^(١٠)، وهذا كلام طويل بغير طائل.

(١) أي: قول الكوفيِّين، وهو أَنَّ "أَمْ" المنقطعة تكون بمعنى "بَلْ" مجرَّدة من الاستفهام. ينظر: أمالي ابن الشَّحْرِبُورِي: (١٠٨/٣)، ورجَّحه الفارسيّ في المسائل المنثورة، ص: (١٩٣)، وابن جنِّي في الخصائص: (١٨٦/٢)، وابن مالك في شرح التسهيل: (٣٦٢/٣).

(٢) الرعد: (١٦).

(٣) الرعد: (١٦).

(٤) المغني، ص: (٦٦).

(٥) الرعد: (١٦).

(٦) الدِّمَامِينِي في المزج: (٩٨/١)، وتبعه الشُّمْنِي في النصف: (٩٨/١).

(٧) في المغني (ولأنَّه) وَ (التوكيد).

(٨) القائل هو الدِّمَامِينِي. ينظر: المزج: (٩٧/١).

(٩) ينظر: مغني الحبيب - لابن الحنبلي: (٥٤٤/٢).

(١٠) المعترض هو الشُّمْنِي. ينظر: النصف: (٩٨/١).

وقوله:

أَلَيْ جَزَوْا عَامراً سُوءاً بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِهِ رِئْمَانُ أَلْفِ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ؟^(١)

وهذا البيت ^(٢) يُنْشَدُ لِمَنْ يَعُدُّ بِالْجَمِيلِ وَلَا يَفْعَلُهُ. ^(٣)

قوله: (أَلَيْ جَزَوْا عَامراً) الخ .

الشَّعْرُ لَصْرِيمَ بْنِ مَعْشَرِ التَّغْلِبِيِّ، الملقَّبُ بِأَفْنُونٍ^(٤)، و"عَامِر" اسم قبيلة من العرب^(٥)، و"رِئْمَانُ" كـ"حَرْمَانٍ"، مصدر: رَأَمَتِ النَّاقَةُ وَلَدَهَا: إِذَا شَمَّتْهُ^(٦)، و"سُّوءَى" مؤنَّث "أُسُوءٍ"، وكان الظاهر / مقابله بحُسْنِي، فَأَتَى بِالْحَسَنِ؛ لِأَجْلِ الْقَافِيَةِ، وَنَصَهُ يُعَلِّمُ مَنْ
[١/٣٤] كلام المص، وهو شاهد لدخول "أَمْ" على الاستفهام بعد استفهام بغير الهمزة،

(١) البيتان من بحر البسيط، وهما لأفنون التَّغْلِبِيِّ، كما ذكره الخفاجي، ينظر: المفصَّلَاتُ للمفضل الضبي، ص: (٢٦٣)، والكامل-للمبرِّد: (٨٧/١)، والأُمالي -للقالي: (٥١/٢)، والبغداديات، ص: (٤١٩)، وشرح أبيات المغني-للبغدادى: (٢٤٠/١)، والعُلُوق: الناقة الَّتِي عَلِقَ قَلْبُهَا بَوْلَدِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُنْحَرُ، ثُمَّ يُحْشَى جِلْدُهُ تَبْنًا، وَيُجْعَلُ بَيْنَ يَدَيْهَا لِتَشْمَهُ فَتَدْرُ عَلَيْهِ، فَهِيَ تَسْكُنُ إِلَيْهِ مَرَّةً، وَتَنْفِرُ عَنْهُ أُخْرَى. ينظر: المغني، ص: (٦٧).

(٢) وهو قوله: " أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي..." ، وينظر: الأُمالي - للقالي: (٥١/٢).

(٣) المغني، ص: (٦٧).

(٤) هو: صَرِيمُ بْنُ مَعْشَرِ بْنِ ذَهْلٍ التَّغْلِبِيِّ، شاعر جاهلي، يَمَانِي الْأَصْلَ، مَاتَ فِي بَادِيَةِ الشَّامِ، لَقِبَ بِـ"أَفْنُونٍ" لقوله في أبيات له: «إِنَّ لِلشَّيَابِ أَفْنُونًا». (ت. ٦٠ ق. هـ). ينظر: الشعر والشعراء-لابن قتيبة: (٤١٩/١).

(٥) هي: قبيلة تعود إلى عامر بن صَغَصَعَةَ بن معاوية ، من عدنان، جدُّ جاهلي. ينظر: جمهرة أنساب

العرب -لابن حزم، ص: (٢٧٣).

(٦) ينظر: الصحاح (رَأَمَ).

و"أنتي" اسم استفهام بمعنى "كيف"، وتعرب إعرابها، كما فصله النحاة^(١)، والأصمعيّ إنّما ردّه عليه^(٢) من جهة الرواية؛ لأنّه جَوَّزَه أَيْضاً^(٣)، و"ضُنَّ" مَبْنِيٌّ للمفعول من الضَّنَّة وهي البُخْلُ^(٤).
قوله: **(٥) والبيت يُنشدُ لِمَنْ يَعِدُ بالجميل ولا يفعله).**

يعني أنّه يُتَمَثَّلُ به؛ لذلك، وقوله "أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ الخ، على هذا استعارة تمثيلية، شبه الوعدَ بِشَمِّ البَوِّ، وَضَنَّها بعدم إعطاء ما وُعدَ به، فَإِنْ قلت على هذا: كيف يرتبط البيت الثاني بالأوّل؟

قلت: لم يتعرّض الشُّراح لمعنى، ولا لارتباط بعضه ببعض، فلعلّه لمّا ذكر قبله أنّه كان يَدُبُّ عن قومه، ويحمي حمى عِرْضِهِمْ في قوله:

قَدْ كُنْتُ أَسْبِقُ مَنْ جَارُوا عَلَى مَهَلٍ مِنْ وَلَدِ آدَمَ لَمَّا يَخْلَعُوا رَسَنِي^(٦)

كما ذكره شُّراح الشّواهد، أي: (أنتم مع إحساني لكم تحسنون القول، ولا تُعْطُونَ شيئاً، فكيف ينفعني ذلك؟)^(٧) كما قاله القالي في "أمالیه"^(٨)، فهو تَمَثُّلٌ لمقابلة الإحسان بالإساءة.

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن-لابن قتيبة، ص: (٥٢٥)، وحروف المعاني-للزّجاجي، ص: (٦١)،
والصاحي-لابن فارس، ص: (٢٠٠)، والأمالی-لابن الشّجري: (٤٠١/١)، وشرح المفصل-لابن
يعيش: (١١٠/٤).

(٢) أي: على الكسائي. ينظر: المغني، ص: (٦٧).

(٣) ينظر: النصف-للشُّمْنِي: (٩٨/١)، وتنظر الرواية في: الأمالی-للزّجاجي، ص: (٥١)، وأمالی ابن
الشّجري: (٥٤/١).

(٤) ينظر: القاموس المحيط: (ضنن).

(٥) في المغني (وهذا).

(٦) هذا البيت من بحر البسيط، وهو لأفنون التعليلي السابق ذكره. ينظر: المفصّلات، ص: (٢٦٢)،
وفيها (ما لم يخلعوا) وشرح أبيات المغني: (٢٤٢/١).

(٧) ينظر: الأمالی-للقالي: (٥١/٢)، والقالي هو: أبو علي إسماعيل بن القاسم، أحفظ أهل زمانه للغة
والشعر والأدب، تنقل في البلاد، واستقر في قرطبة، من أشهر مؤلفاته «الأمالی» و«البارع»
و«المقصود والمدود والمهموز». (ت ٣٥٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٢٦/١).

(٨) المصدر السابق.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً^(١) كان يأتي الرياشي^(٢)؛ لسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي -بازل- من قوله:

مَا تَنْقُمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِنِّي بَازِلُ غَامِينَ حَدِيثِ سِنِّي
لِمِثْلِ هَذَا وَلَدْتُني أُمِّي^(٣)

فقال ثعلب: أثلثي تقول: هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات، يُروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإثباع، وبالتنصب على الحال.^(٤)

(١) هو: أحمد بن يحيى بن زيد، أبو العباس، الشيباني ولأء، إمام الكوفيين في النحو، واللغة، والقراءة في وقته، كان راوية للشعر، محدثاً مشهوراً بالحفظ، مصنفاته كثيرة جليلة، منها: "الفصيح"، و"محالس ثعلب"، و"ما تلحن فيه العامة". (ت ٢٩١هـ). ينظر: إنباه الرواة: (١٧٣/١).

(٢) هو: العباس بن الفرّج، أبو الفضل الرياشي، عالم باللغة، والنحو، والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، من مؤلفاته: "كتاب الخيل"، و"كتاب الإبل"، وغيرهما. (ت ٢٥٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢٧/٢).

(٣) هذه الأبيات من بحر الرجز، واختلف في قائلها: فأغلب المصادر التي وقفت عليها تنسبها لأبي جهل. ينظر: السيرة النبوية - لابن هشام: (٦٣٤/١)، والقوافي - للأخفش، ص: (٤٨)، وابن دريد في الجمهرة: (٢٣٨/٢)، وأمالى ابن الشجري: (٤٢٢/١)، ونهاية الأرب - للدينوري: (٢٨/١٧)، وممن رواها عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الزمخشري في الفائق في غريب الحديث: (١٠٦-١٠٥/١)، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث: (١٢٥/١)، وهي في ديوانه - رضي الله عنه - ص: (١٩٢) مع اختلاف في بعض الألفاظ.

وأورد بعضها السكري في أواخر شعر هذيل لرجل من بني سليم يقال له: كليب بن عهمّة السلمي. ينظر: شرح أشعار الهذليين - للسكري: (٧٦٩/٢)، فهو رجز جاهلي. وقال البغدادي: «فإن كان قائل هذا جاهلياً فهو السابق، وإن كان إسلامياً فهو متبع» ينظر: شرح أبيات المغني: (٢٦٠/١).

(٤) المغني، ص: (٦٨). وقول ثعلب: «إنما أصير إليك لهذه المقطعات» قيل: المراد: أصير إليك لهذه المقطعات، أي: لسماعها، وروايتها عنك، لا لأخذ وجوه إعرابها ينظر: شرح أبيات المغني - للبغدادي: (٢٦١/١)، وقيل: بل الرواية الصحيحة، كما في معجم الأدباء - لياقوت: «أقول لي هذا،

إنما أقصدك لغير هذا...» ينظر: معجم الأدباء: (٥٣٨/٢).

قوله: (ونظير) الخ .

هذه الحكاية ليست مما نحن فيه؛ ولذا عدّها نظيرة لها، والشّعْرُ المذكور قيل: إِنَّهُ لِأَبِي جَهْلٍ^(١)، قاله "يوم بدر"، ونسبه بعضهم لعلّي - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - أو هو جاهليٌّ تمثّل به، وهو الظاهر، والشّاهد في "بازل" حيث وقع خبر مبتدأ مقدّر على الاستئناف، والتّصَبُّ على أنّه حالٌ، والجُرْثُ على أنّه بذلٌ من ضمير "مَنّي" إلا أنّ البذل من ضمير الحاضر إنّما يَكُونُ فيما يَدُلُّ على الإحاطة^(٢)، كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(٣) وأُجِيبَ: (بأنّه على مذهب الأخفش؛ فإنّه جَوَّزَهُ مطلقاً)^(٤)، وهو من مشطور^(٥) السّريع، لا من الرّجَز، كما تَوَهَّمَ السّيوطيُّ، حيث قال: (إنّه ارتجز به أبو جهل في وقعة بدر)^(٦).

(١) هو: عمرو بن هشام بن المغيرة المخزوميّ القرشيّ، أشدّ الناس عداوة للنبيّ ﷺ، أحد سادات قريش وصناديدها في الجاهلية، كان يقال له: أبو الحكم، فدعاه المسلمون: أبا جهل، قتل في معركة بدر (٥٢هـ). ينظر: الكامل- لابن الأثير: (٢٣/١).

(٢) ينظر: شرح الجمل- لابن عصفور: (٢٨٩/١)، وشرح التسهيل- لابن مالك: (٣٧١/٣)، وشرح الألفية- لابن الناظم، ص: (٥٥٨)، وارتشاف الضرب: (٦٢٢/٢)، ومع الهوامع: (٢١٧/٥). (٣) المائدة (١١٤).

(٤) المجيب هو الدّماميني في المزمع: (١٠٠/١)، وينظر رأي الأخفش في: شرح المفصل- لابن يعيش: (٧٠/٣)، وشرح الكافية- للرضي: (٣٩١/٢)، وأوضح المسالك- لابن هشام: (٣٧٠/٣)، وتبعه الكوفيون في رأيه. ينظر: ارتشاف الضرب: (٦٢٢/٢)، مع الهوامع: (٢١٨/٥).

(٥) في (ب): (مسطور) بالسّين، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: شرح شواهد المغني- للسّيوطي: (١٤٧/١)، وذكر فيه الأبيات، ولم ينصّ على أنّها من الرّجَز، ولكنّ أغلب المصادر التي أوردت الشاهد تجعلها من بحر الرّجَز، والخفاجي- في جعله إيّاها من مشطور السّريع- تابع للدّماميني في تحفة الغريب: (لوحه ١٦- ب)، وابن الحنبليّ في معنّى الحبيب: (٥٥٣/٢).

ونسبه الذهبِيُّ في "تاريخه" (لعلِّي)، وأنشده هكذا:

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِنِّي بَازِلُ عَامِينَ حَدِيثُ سِنِّي
سَنَحْنَحُ اللَّيْلَ كَأَنِّي جَنِّي لِمِثْلِ هَذَا وَلَدْتُ سِنِي أُمِّي^(١)

و"حَدِيثُ سِنٍ" رُوِيَ بإضافة "حَدِيث" وتنكير "سِنٍ"^(٢)، ورُوِيَ مُنَوَّنًا بإضافة "سِنٍ" لضمير المتكلم^(٣)، وفيه "إكفاء"، وهو: اختلافُ حرفِ الرَّوْيِ^(٤) وسَهْلُهُ قُرْبُ الْمَخْرَجِ، وما في الحواشي: (من أَنَّهُ لَا إكفاء؛ فَإِنَّ الْقَافِيَةَ الْيَاءُ، لَا التَّوْنُ)^(٥) يَأْبَاهُ رَوَايَةُ "سِنٍ" مُنْكَرًا، فالياء وصل حرف إطلاق، وهو الَّذِي صَحَّ عِنْدَ الْمُصَّ؛ لقوله في القاعدة الأولى، من الباب الثامن:

(١) لم أقف عليه في تاريخه، والذهبِيُّ هو: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ الذَّهَبِيَّ، شَمْسُ الدِّينِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الحافظ المحدث المؤرِّخ، المحقق، طاف البلاد، وصنف المؤلفات العظيمة، من أشهرها: "تاريخ الإسلام"، و"سير أعلام النبلاء"، و"ميزان الاعتدال". (ت ٧٤٨هـ). ينظر: شذرات الذهب: (١٥٣/٦).

(٢) نقل السيوطي هذه الرواية عن المبرِّد في الكامل. ينظر: شرح شواهد المغني: (١٤٧/١)، والذي في كامل المبرِّد خلافه، حيث ورد تنوين "حديث"، وإضافة "سِنٍ" لياء المتكلم. ينظر: الكامل: (٩٨٧/٢).

(٣) هذه الرواية في كامل المبرِّد: (٩٨٧/٢)، وهي رواية ابن إسحاق في مغازيه، ينظر: السيرة النبوية - لابن هشام: (٦٣٤/١).

(٤) ينظر: القوافي - للأخفش، ص: (٤٣)، والكافي في العروض والقوافي - للخطيب التبريزي، ص:

(١٦١)، ورياضة الأبي في قصيدة الخزر جي - للشريف الغرناطي، ص: (٤٧٥).

(٥) الحاشية الهندية (تحفة الغريب) - للدِّمَامِينِي: (لوحه ١٦ - ب)، والمزج: (١٠٠/١).

«إِنَّهُ يُعْطَى الحرف حكم مقاربه مخرجاً/ حين يُجْعَلَا رَوِيَّيْنِ^(١) الخ، و"تَنْقِمُ" بمعنى: تَكْرُهُ، من باب "ضَرَبَ"، و"عَوَانُ" كـ"سَحَابٍ": الحرب الَّتِي قُوتِلَ فِيهَا مَرَّةً، كما في "القاموس"^(٢)، أَوْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، مستعار مِمَّا أُنتِجَ مِنَ البهائم، وَمِمَّنْ لَهَا زوج من النِّسَاءِ، و"بَازِلٌ": ما انشَقَّ نَابُهُ فِي الثَّامِنَةِ، كما في "الغريين"^(٣)، أَوْ التَّاسِعِ، كما في "القاموس"^(٤)، وبازل عامٍ وعامين، معناه: مضى عليه ذلك، بعد ما صار بَازِلًا، وبعد ذلك ليس له اسم مخصوص، وَيُسَمَّى مُخْلِفًا^(٥) بالخاء المعجمة، و"سَنَحْنَحُ": هو الَّذِي لَا يَنَامُ لَيْلًا^(٦)، كما ترعمه العرب في الجنِّ، والمراد وصفه بالقوَّة والجلادة .

قوله: (إِنَّمَا أَصِيرُ إِلَيْكَ لِهَذِهِ الْمُقْطَعَاتِ وَالْخُرَافَاتِ).

الْمُقْطَعَاتِ وَالْمَقَاطِيعُ: ما دون العَشْرَةِ مِنَ الأبيات على وزن واحد، وَالْخُرَافَاتِ: جمع "خُرَافَةٍ" -بتخفيف الرَّاء- : ما يُتْلَهَى به من الأحاديث الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا^(٧)، لَكِنَّهُ وَرَدَ فِي الحديث: «خُرَافَةٌ حَقٌّ»^(٨)، وهو رجل من "عُدْرَةٍ"^(٩) استهوته الجنُّ، فكان يُحَدِّثُهُمْ بِأُمُورٍ

(١) المغني، ص: (٨٩٣-٨٩٤).

(٢) ينظر: القاموس المحيط: (عَوْن).

(٣) ينظر: الغريين-للهرودي، ص: (١٦٢).

(٤) ينظر: القاموس المحيط: (بَزَل).

(٥) اللسان (خَلَف).

(٦) ينظر: القاموس المحيط: (سَنَح).

(٧) ورد معناه في اللسان: (خرف).

(٨) النهاية-لابن الأثير: (٢٥/٢)، وكشف الخفاء-للعجلوني، ص: (٤٥٢).

(٩) عُدْرَةٌ هو: عُدْرَةُ بن سعد بن هذم، من قضاة من قحطان، جدُّ جاهليٍّ، من بني بنو عامر،

وكاهل، وإياس.... ينظر: جمهرة الأنساب-لابن حزم، ص: (٤١٩).

ولا تدخل. أم. المنقطعة على مفرد؛ ولهذا قدَّروا المبتدأ في «إِثْهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ»، وخرَّق ابن مالك في بعض كُتُبِهِ إجماع النحويين، فقال^(١): لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنَّها تعطف المفردات كـ.بَلْ، وقدَّرها هنا بـ.بَلْ دون الهمزة^(٢).

غريبة، ثمَّ شاع ذلك في كُلِّ ما لا صِحَّةَ له، وما في شروح «الكشاف» من أنَّ «راء» «خُرَافَة» قد تُشدَّد، لم نره في كتب اللغة.^(٣)

قوله: (وخرَّق ابن مالك إجماع النُّحاة^(٤)) الخ.

تقدَّم الكلام في خرَّق إجماعهم^(٥)، وفي كون ما ذُكِرَ خرَّقاً للإجماع، نَظَرٌ؛ فإنَّ ابن النُّحَّاس قال في «تعليقته» على ابن عصفور: (إنَّ النُّحاة قالوا: إذا قلت: هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمَرُو؟ إنَّ «أَمْ» هنا منقطعة، وإنَّ كان بعدها مفرد،^(٦) فلو قال: الغالب بعدها الجملة لم يكن لقوله بأس)^(٧) انتهى.

ومنه يُعلَمُ أنَّ كون ما ذُكِرَ خرَّقاً للإجماع، غير مُسَلَّم.

(١) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣/٣٦٢).

(٢) المغني، ص: (٦٨).

(٣) قال الزمخشري: (سمعت العرب يُشدَّدون الراء من «خُرَافَة»، ويُسمُّون الأباطيل: الخرايف). ينظر:

ربيع الأبرار: (٤/٣٥٠)، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

(٤) خالف الخفاجي ابن هشام في عبارته.

(٥) ينظر: ص: (١٢٦).

(٦) في (ب): (إن كان بعدها مفرداً) بالنصب، وهو خطأ.

(٧) ينظر: التعليقة على المقرَّب: (٢/٧٣٧).

تنبيه

قد ترد «أم» مُحْتَمَلَةٌ لِلاتِّصَالِ وَالانْقِطَاعِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ أَخَذْتُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: (يجوز في «أم» أن تكون مُعَادِلَةً بِمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَائِنْ، عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ؛ لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا، وَيجوز أن تكون منقطعة)^(٢) انتهى.^(٣)

قوله: (قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «يجوز في «أم» أن تكون مُعَادِلَةً).

أَيُّ: مُتَّصِلَةٌ؛ وَلِذَا قَالَ: (بِمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَائِنْ)، ثُمَّ قَالَ: (عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ) أَيُّ: هَذَا الِاسْتِفْهَامُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْإِقْرَارِ؛ لِعِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ بِوُقُوعِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ الْإِفْتِرَاءُ عَلَى اللَّهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٤)، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ هُنَا لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ إِذْ لَمْ يَسْتَوِ الْأَمْرَانِ عِنْدَ الْمُسْتَفْهِمِ، وَكَانَ السُّؤَالُ عَنْ تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ جَعَلَ الْمَصْ قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ مُسْتَنَدًا لِدَعْوَى أَنَّ «أم» فِي الْآيَةِ مُحْتَمَلَةٌ لِلْوُجْهِينِ، فَلَزِمَهُ^(٥) تَجْوِيزُ كَوْنِ الِاسْتِفْهَامِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ مَعَ الْمُتَّصِلَةِ، وَهُوَ قَائِلٌ بِالْمَنْعِ^(٦) وَأَمَّا الْقَوْلُ: (بِأَنَّ فِي تَسْلِيمِ الْمَصِّ لِلزَّمَخْشَرِيِّ إِجَازَةً كَوْنِ «أم» مُتَّصِلَةً اعْتِرَافًا بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي الِاسْتِفْهَامِ بِالْهَمْزَةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهَا أَنْ يَكُونَ حَقِيقِيًّا، وَهُوَ خِلَافُ مَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا)^(٧).

(١) البقرة: (٨٠).

(٢) ينظر: الكشاف: (١٨٥/١).

(٣) المغني، ص: (٦٨).

(٤) سبأ: (٢٤).

(٥) فِي نَسْخَتِي الْمَخْطُوطِ (فَلَزِمَ) بِحَذْفِ الضَّمِيرِ، وَالْمُثَبِّتِ، مِنْ مَغْنَى الْحَبِيبِ: (٥٦١/٢)، وَمُنْتَهَى أَمَلِ

الرَّيْبِ: (لَوْحَةُ ٦٦-ب)، وَبِهِ يَتَّصِلُ الْكَلَامُ.

(٦) ينظر: المغني، ص: (٢٤).

(٧) الْقَائِلُ لِذَلِكَ الدَّمَامِي فِي الْمَرْج: (١٠١/١).

وفيه: (أنه لا يلزم من تسليم قول القائل الاعتراف بمضمونه، فالوجه ما قررناه)^(١).
أقول: قد تقدّم ما فيه، وقد خطر لي الآن أن ما قدّمه المص في الفرق بين النوعين، وهو:
(أن الواقعة بعد همزة التسوية خبرٌ، محتمل للتصديق والتكذيب، وليست تلك^(٢) كذلك؛ لأن
الاستفهام معها على حقيقته)^(٣) انتهى.

والمراد به: أنه لا تصديق فيه ولا / تكذيب؛ إذ هو إنشاءٌ، فلا يرد عليه النقض الذي
أورده الشراح من (أن «أم» المتصلة وقعت بعد همزة ليست للتسوية، ولا للاستفهام الحقيقي،
كما إذا كانت للإنكار أو للتعجب، وقد ذكر أشياء من ذلك)^(٤) نبهوا عليها، فالمراد أنه
باق على ما كان عليه، من الإنشاء المبني على الاستفهام، لا سيما إن قلنا أكثر ذلك
كنايةً، ولا يلزم من هذا أن يكون الوجهان وجهاً واحداً، فتأمل.

(١) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٦٦-ب).

(٢) في نسختي المخطوط: (وليس كذلك) وهي غير واضحة، وتوضيحها بما أثبت من المغني.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ص: (٦١).

(٤) الذي أورد هذا النقض، الدماميني. ينظر: المزج: (٨٨/١).

ومن ذلك^(١) قول المتنبي:

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتَنَا الْمُنُوطَةُ بِالتَّنَادِي؟^(٢)

فإن قدرتها فيه متصلة، فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ أو واحدة هي أم ستَّ اجتمعت في واحدة، فطلب التعيين.^(٣)

قوله: (وفيه)^(٤).

أي: قول المتنبي، أو في البيت، "أم" متصلة، شكَّ في ليلته؛ لطولها: أهى ليلة واحدة، أم ستَّ لَيَالٍ^(٥) جمعت في واحدة، و"المنوطة" بمعنى: المعلقة، وقوله: "أم ستَّ اجتمعت في واحدة" هو معنى قوله: سُدَّاسٌ في أَحَادٍ، أي: ستَّ في واحدة، جعلت فيها كالشيء في ظرفه؛ لأنه لم يرد ضرب الحساب، وخصَّها؛ لأنها ليالي الأسبوع، فجعلها اسماً للليالي الدهر كلها؛ لأن كلَّ أسبوعٍ، بعد أسبوعٍ آخر، أي: هذه ليلة واحدة أم ليالي الدهر كلها اجتمعت في ليلة واحدة؛ لأنَّ المراد أنها امتدت إلى يوم القيامة؛ لأنه المراد بالتناد، بتقدير "يوم" أو؛ لأنَّ تعريفه للعهد، وقال ابن جني: (المراد تنادي أصحابه بما يهتُمُّ به)^(٦)؛ لقوله بعده:

أَفَكُرُ فِي مُعَاقَرَةِ الْمَنَابَا وَقَوْدِ الْخَيْلِ مُشْرِفَةَ الْهَوَادِي^(٧)

وهذا دليل واضح غني عن التقدير، وإبقائه على ظاهره، وأوضح منه قوله بعد هذا:

إِلَى كَمْ ذَا التَّخَلُّفِ وَالتَّوَانِي وَكَمْ هَذَا التَّمَادِي فِي التَّمَادِي^(٨)

(١) أي: ممَّا يحتمل كون "أم" فيه متصلة أو منقطعة.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو في ديوان المتنبي بشرح العكبري: (٣٥٣/١)، وفي الصناعتين-للعسكري،

ص: (٤٥٦)، ودُرَّةُ الْغَوَاصِّ-للحريري، ص: (٢٠٢)، وشرح أبيات المغني: (٢٦٥/١).

(٣) المغني، ص: (٦٩).

(٤) في المغني: (فيه) بدون الواو.

(٥) في (ب): (ليلاً).

(٦) الذي في شرح ديوان المتنبي-لابن جني: (بما يهتُمُّ به).

(٧) ينظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري: (٣٥٥/١).

(٨) ينظر: المصدر السابق.

وهذا من تجاهل العارف، كقوله^(١):

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ^(٢)

فتفسيره بيوم القيامة^(٣)، لا وجه له^(٤).

قوله: (من تجاهل العارف).

اختار السَّكَاكِيُّ تسميته "سَوْقَ المعلوم مَسَاقَ غَيْرِهِ"؛ لَأَنَّهُ أُطْلِقَ عَلَى مَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ

من كَلَامِ اللَّهِ^(٥).

وقوله^(٦): (كقوله).

أَيُّ: قول الشَّخْصِ القائل؛ لَأَنَّهُ قول امرأة تَرثِي أَخَاهَا، واخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا فَقِيلَ: لَيْلَى

بنت طَرِيفِ الْخَارِجِيَّةِ، وقيل: سَلْمَى، وقيل: الْفَارَعَةُ^(٧)، وهي قصيدة بليغة مشهورة،

و"الْخَابُورُ": نَهْرٌ أَوْ وادٍ بِالْجَزِيرَةِ الْعُمَرِيَّةِ^(٨).

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لليلى أو الفارعة أو سلمى بنت طريف الشَّيْبَانِيَّةِ في رثاء أخيها الوليد.

ينظر: الْوَحْشِيَّاتُ-لأبي تمام، ص: (١٥٠)، وحماسة البحري، ص: (٤٣٥)، وديوان الخوارج، ص:

(١٨٢)، وشرح أبيات المغني-للبيدائي: (٢٧٤/١).

(٢) المغني، ص: (٦٩).

(٣) الَّذِي فَسَّرَهُ بيوم القيامة هو ابن المستوفي الإربلي في شرحه على الدِّيَّانِ الْمُسَمَّى بِالنِّظَامِ. ينظر:

شرح أبيات المغني: (٢٦٦-٢٦٧/١).

(٤) ينظر: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي-لابن جني، ص: (٥٤).

(٥) ينظر: مفتاح العلوم-للسَّكَاكِيِّ، ص: (٤٢٧).

(٦) في (ب): (قوله) دون الواو.

(٧) الْفَارَعَةُ أَوْ فَاطِمَةُ، وقيل: لَيْلَى، أَوْ سَلْمَى بنت طريف بن الصَّلْتِ، التَّغْلِبِيَّةُ الشَّيْبَانِيَّةُ، شاعرة من

الفوارس، كانت تركب الخيل وتقاتل، تسلك سبيل الخنساء في الرثاء. (ت ٢٠٠هـ). ينظر: وفيات

الأعيان: (٣٢/٦).

(٨) ينظر: معجم ما استعجم-للبكري: (٤٨١/١)، ومعجم البلدان: (٣٣٤/٢).

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَنَات:

استعمال أَحَادٍ وَسُدَّاسٍ، بمعنى واحدة وستّ، وإِثْمَا هي بمعنى واحدة واحدة، وستّ
سِتّ، واستعمال سُدَّاسٍ، وأكثرهم^(١) يَأْبَاهُ، ويخصُّ العدد المعدول بما دون الخمسة.^(٢)

قوله: (استعمال أَحَادٍ وَسُدَّاسٍ) الخ .

وقد أُجِيبَ عنه: (بأنّه أراد تقسيم ليالي فِرَاقِهِ إلى ما هي واحدة واحدة، وستّة ستّة)^(٣).
وقال ابنُ بَرِّي: (إنّه سُمِعَ بمعنى الواحد شذوذاً)^(٤). ولا يخفى ما فيه، وأمّا استعمال "فُعَال"
لِمَا فوق الأربعة، فقد رُوِيَ عن العرب، فلا وجه للاعتراض به، قال الكُمَيْتُ:
وَلَمْ^(٥) يَسْتَرِثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرَّجَالِ خِصَالاً^(٦) عُشَاراً^(٧)

(١) هو رأي جمهور البصريين، وذهب الكوفيون، والميرد في المقتضب: (٣/٣٨٠)، والزّجاج في ما
ينصرف وما لا ينصرف، ص: (٤٤)، وابن جني في الخصائص: (٣/١٨٤)، إلى القول بقياسيته.
وينظر: شرح الكافية - للرضي: (١/١١٤-١١٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل:
(٣/٣٤)، والمتنبّي على مذهب الكوفيّين. ينظر: مغني الحبيب: (٢/٥٧٢).

(٢) المغني، ص: (٧٠).

(٣) الحبيب هو الدّماميّ. ينظر: المزعج: (١/١٠٢).

(٤) لم أجده في المطبوع من كتبه، وابن بَرِّي هو: عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسيّ الأصل،
المصريّ، أبو محمد، من علماء العربيّة المحقّقين الثّابّين، له مؤلفات جليّة، منها: "شرح شواهد
الإيضاح"، و"حواشٍ على الصّحاح". (ت ٥٨٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢/٣٤).

(٥) في النسختين: (ولم)، وفي الديوان: (فلم).

(٦) في نسختي المخطوط: (فوق الرّجال فصلاً) والمثبت في الديوان.

(٧) البيت من بحر المتقارب، وهو للكُميت بن زيد الأسدي، ينظر: ديوانه: (١/١٦٢)، والأغاني:

(٧١/٨)، ودُرّة الغوّاص، ص: (٢٠١)، وخزانة الأدب - للبغداديّ: (١/١٧٠).

والكُميت هو: ابن زيد بن خنيس الأسديّ، أبو المستهلّ، شاعر الهاشميّين، من أهل الكوفة، عالم
بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، فارس شجاع، وخطيب مفرّج، من أصحاب الملحمات،
أشهر شعره "الهاشميّات". (ت ١٢٦هـ). ينظر: الشعر والشّعراء: (٢/٥٨١).

وفي المسألة ثلاثة أقوال:

ف قيل: (يُقْتَصَرُ على ما سُمِعَ منها)^(١).

وقيل: (يُنْقَاسُ مُطْلَقاً)^(٢).

وقيل: (يُقَاسُ في "فَعَالٍ" دون "مَفْعَلٍ")^(٣)، واختاره المص في "التوضيح"^(٤).

وأما كون التصغير يَرُدُّ لغير التَّحْقِيرِ والتَّغْلِيلِ، فعليه جمهور النُّحَاة^(٥)، فلا اعتراض به،
وأما تَصْغِيرُهُ على "لَيْلَةٍ"، والمسموع من العرب إنما هو "لَيْلِيَّةٌ"، فالأوَّلُ هو المقيس، وقد
استعمله/ الْمُتَنَبِّي على القياس، فالاعتراض به عليه تَعَصُّبٌ وتحاملٌ.

[٣٥/ب]

(١) هو قول البصريين، كما سبق.

(٢) هو قول الكوفيِّين، ومن تبعهم من البصريين، كأبي عمرو الشيباني. ينظر: الارتشاف: (١/٤٣٧)،
والميرد والزجاج وابن جنِّي.

(٣) هو قول لبعض النُّحَاة. ينظر: الارتشاف: (١/٤٣٧)، والمساعد - لابن عقيل: (٣/٣٤).

(٤) ينظر: أوضح المسالك: (٤/١١٩-١٢٠)، وليس فيه ما نسبته إليه الخفاجي، وإنما الذي يذهب إليه
هو أن هذا البناء متفقٌ عليه من الواحد إلى الأربعة، وفي الباقي على الأصح.

(٥) مذهب البصريِّين أن التصغير يردُّ للتَّحْقِيرِ، والتَّغْلِيلِ، والتَّقْرِيبِ، والكوفيُّون يجعلونه لمعانٍ آخر،

كالنَّعْطِ، والتَّجْبِ، والتَّلْمِيحِ، وغيرها. ينظر: الكتاب: (٣/٤٧٧)، والأُمالي - لابن الشَّجَرِي:

(٢/٣٨٣-٣٨٤)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٥/١١٥)، وشرح الجمل - لابن عصفور:

(٢/٢٨٩)، وشرح الشافية - للرضي: (١/١٩٠)، وشرح المقرب - لابن النَّحَّاس: (٢/١١٣)،

وارتشاف الضرب: (١/١٦٩)، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية: (١/٧٣-٧٥).

وتصغير «لَيْلَة» على «لَيْلَة»، وإثما صَغَرْتَهَا العربُ على «لَيْلِيَّة»^(١) بزيادة الياء على غير قياس.....

ومِمَّا قد يُسْتَشْكَلُ فيه أَنَّهُ قد جمع بين متنافيين: استطالة اللَّيْلَة، وتصغيرها.^(٢)

قوله: (إِنَّهُ قد جمع بين متنافيين: استطالة اللَّيْلَة، وتصغيرها) .

هذا اعتراضٌ ساقط؛ لأنها لَمَّا خالفت غيرها من اللَّيَالِي، كانتُ مكروهةً، فصَغَرَهَا للتحقير، لا للتصغير، فَإِنْ قلنا: إِنَّهُ ورد للتَّعْظِيمِ والتَّهْوِيلِ، كدَوِيهِيَّة في قول لَبِيد:
دَوِيهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٣)

في قصيدته المشهورة، فلا إشكال.

تنبيه: من هذه القصيدة قوله:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٤)
أَنَّهُ لَمَّا أَسْلَم، وأنشد هذه القصيدة للنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قال:
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

(١) ينظر: المخصّص-لابن سيده:(١٤/١١٥)، وشرح الشافية-للرّضي:(١/٢٧٧).

(٢) المغني، ص:(٧٠).

(٣) عجز بيت من بحر الطويل، صدره:

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

وهو في ديوان لبيد ص:(١٤٥). وينظر: إيضاح الشعر-للفارسي، ص:(٤٢٦)، وشرح الجمل-لابن عصفور:(٢/٢٨٩).

(٤) ينظر: ديوانه، ص:(١٤٤).

الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد^(١)، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾^(٢): «إِنَّ التَّقْدِيرَ: أَفَلَا تَبْصُرُونَ أَنَا خَيْرٌ»^(٣).

قالوا: صدقت، فلمّا قال:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

قالوا: كذبت، نعيم الجنة لا يزول^(٤).

لأنهم فهموا منه^(٥) أنّه قَصَدَ العموم؛ فَإِنْ صَحَّ هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٦)، وخلفائه، صَحَّ؛ لاطّلاعهم على اعتقاده، وإلّا فهو غير مُسَلَّم؛ لأنّه إنّما أراد نعيم الدنيا، وهو زائل بلا شبهة، فهو كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٧).

قوله: (الثالث: «مِنْ معاني: أَمْ»^(٨) أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد).

وهو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، إمام اللغة، البصري، الثقة، وس في «الكتاب» إذا قال: «أخبرني الثقة» فهو المراد^(٩)، وناهيك به، وفي هذا دليل على صحّة الوقف عليه، فهو مخالف لما قدّمه من أنّه باطل^(١٠).

(١) ينظر: المقتضب-للمرّد: (٢٩٦-٢٩٧/٣)، وتهذيب اللغة -للأزهري: (٦٢٥/١٥)، والأماي لابن الشّجري: (١١٠-١٠٩/٣).

(٢) الزخرف: (٥٢-٥١).

(٣) المغني، ص: (٧٠)، وينظر تقدير أبي زيد للآية المذكورة في: المقتضب: (٢٩٦/٣)، والأماي-لابن الشّجري: (١١٠/٣).

(٤) تنظر هذه الحكاية في: السّيرة النبويّة-لابن هشام: (٣٧٠/١)، وحلّة الأولياء-لأبي نعيم: (١٠٣/١).

(٥) كلمة (منه) ساقطة من (ب).

(٦) عبارة: (صَلَّى الله عليه وسلّم) ساقطة من الأصل.

(٧) القصص: (٨٨).

(٨) ما بين التنصيص زيادة توضيحية في كلا النسختين، وليست في المغني.

(٩) ينظر: أخبار النحويّين البصريّين-للسيرافي، ص: (٤٩).

(١٠) المغني، ص: (٦٤).

قوله: (وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أم أنا خير؟) إن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير).

لأن الظاهر: أن الجملة الاسمية عند أبي زيد مستأنفة استئنافاً بيانياً، على تقدير سؤال، كأنه لما قال: «أفلا تبصرون»، قيل: ما تبصرون؟ فقال: أنا خير،^(١) وسقط من نسخة الش^(٢) قوله [وقال].^(٣)

وقال-هكذا-: (ذكره أبو زيد في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أم أنا خير؟) إن التقدير: «أفلا تبصرون أنا خير»^(٤)، قال الش: (يحتمل قوله: «إن التقدير: أنه بدل من الضمير المنصوب في قوله: «ذكره» العائد على وقوع «أم» زائدة، فهو بدل كل، ويحتمل أن يكون محمُولاً لمَحذُوفٍ، أي ذلك، فقال: «إن التقدير كذا»^(٥)، وعلى الوجه الأول «أن» مفتوح الهمزة، وعلى الثاني: مكسورة^(٦)).

(١) ينظر: الكتاب: (٢٢٥/١)، وشرح الكتاب - للسيرافي: (٦٢٥/٤)، وشرح أبيات سيبويه- للنحاس، ص: (١٦١)، والمطول، ص: (٤٥٢).

(٢) الذي في شرحي الدماميني: المزج (١٠٣/١)، وتحفة الغريب: (لوحه ١٧/أ-ب): (الثالث من أوجه «أم» أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾....) فسقطت عبارة «وقال»، قبل قوله: «في قوله تعالى»، وهذه العبارة في نص المغني، وبعض شروحه التي وقفت عليها، كالفتح القريب، ص: (٥٧٨)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ٦٩-ب)، ومواهب الأديب-لوحه زياده: (لوحه ١٠٤-أ).

(٣) زيادة مثبتة من منتهى أمل الأريب: (لوحه ٦٩-ب)، ومواهب الأديب: (لوحه ١٠٤-أ). وتكون العبارة تامة المعنى بها هكذا: (وسقط من نسخة الش قوله «وقال»).

(٤) ينظر: المزج: (١٠٣/١)، وتحفة الغريب: (لوحه ١٧-أ).

(٥) ينظر: تحفة الغريب: (لوحه ١٧/أ-ب).

(٦) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٦٩-أ).

والزَّيَادَةُ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ^(١):
يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٢)

قوله: (والزَّيَادَةُ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ: يَا لَيْتَ شِعْرِي) الخ .
و"سَاعِدَةُ": عَلَّمٌ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ الْأَسَدِ^(٣)، و"جُؤَيَّةَ" بضم الجيم، وفتح الهمزة، وياء
مشددة، وهاء، وهو لون في الخيل، حُمْرَةٌ تضرب إلى السَّوَادِ^(٤)، وزيادة "أَمْ" في البيت
ظاهرة، وفيها دليل لأبي زيد.

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين-للسُّكُري: (١١٢٢/٣) وفيه "أَلَا مَنَجَى ..."،
والأُمالي-لابن الشَّجَرِي: (١٠٩/٣)، وضرائر الشعر-لابن عصفور، ص: (٧٤)، وشرح أبيات
المغني-للبيهقي: (٢٨٤/١).

(٢) المغني، ص: (٧٠).

(٣) القاموس المحيط: (سَعَد).

(٤) الصحاح: (جأى).

الرَّابِع: أن تكون للتعريف، نُقِلَتْ عن طَيِّءٍ^(١) وعن حَمِيرٍ^(٢)، وأنشدوا:
 ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوْاصِلِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَمَهُ^(٣)
 وفي الحديث: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ»^(٤) رواه الثَّمر بن تَوَلَّب - رضي الله
 عنه -^(٥) وقيل: إِنَّ هَذِهِ اللُّغَةُ مَخْتَصَّةٌ بِالأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُدْغَمُ لَامُ التَّعْرِيفِ فِي أَوَّلِهَا نَحْوُ:
 غلام، وكتاب، بخلاف رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طَلَبَةِ الْيَمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ فِي
 بِلَادِهِمْ مَنْ يَقُولُ: خُذِ الرُّمَحَ وَارْكَبِ أَمْفَرَسَ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لُغَةً لِبَعْضِهِمْ لَا لِجَمِيعِهِمْ، أَلَّا
 تَرَى إِلَى الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَأَنَّهَا فِي الْحَدِيثِ دَخَلَتْ عَلَى التَّوَعُّينِ.^(٦)

(١) طَيِّءٌ بن أَدَد، من بني يَشْجُبَ من كهلان، جدٌ جاهليّ، النِّسْبَةُ إِلَيْهِ "طائي" على غير قياس، كانت
 منازل بنيهِ في اليمن، ثم انتقلوا إلى جبلي "أجأ وسلمى". ينظر: جمهرة الأنساب - لابن حزم، ص:
 (٣٩٨-٣٩٩).

(٢) حَمِيرٌ بن سَبَأ بن يَشْجُبَ بن يعرب بن قحطان، جدٌ جاهليّ قدم، كان مَلِكَ الْيَمَنِ، وكان شجاعاً
 مظفراً، انتقل ملكه إلى أبنائه، واستمرَّ فيهم حقْباً طويلاً. ينظر: جمهرة الأنساب، ص: (٤٣٢-
 ٤٣٨).

(٣) البيت من بحر المنسرح، وهو لُبْحَيْرِ بن غنمة الطائي، ينظر: تهذيب اللغة - (١٥/٦٢٥)، وشرح
 المفصل - لابن يعيش: (٩/٢٠)، وشرح شواهد الشافية: (٤/٤٥٩)، وتخليص الشواهد - لابن هشام،
 ص: (١٤٣)، وشرح أبيات المعنى - للبغدادي: (١/٢٨٧)، وهذه لغة طيء وحمير، ينظر:
 الصحاح: (سلم)، والجنى الداني، ص: (٢٠٧)، وتعليق الفرائد - للدِّمَامِينِي: (٢/٣٥١)، وقيل: هي
 للأزد. ينظر: مجالس ثعلب: (١/٥٨)، وقال الرُّمَانِيُّ: هي لغة هذيل، ينظر: معاني الحروف،
 ص: (٧١)، و"ذو طائية" بمعنى "الذي"، وورائي، بمعنى "قدامي"، والسِّلْمَةُ: الحجارة، وبامْسَهُمْ: أي
 بالسَّهْمِ.

(٤) ينظر: مسند الإمام أحمد: (٥/٤٣٤)، والمعجم الكبير - للطَّيْرَانِي: (١٩/١٧٢).

(٥) هو: الثَّمر بن تَوَلَّب بن زهير العُكَلِيُّ، شاعر مخضرم، عمُّ طويلٌ في الجاهلية، وأدرك الإسلام
 كبيراً، فأسلم، له صحبة، أرسله النَّبِيُّ ﷺ في كتاب إلى قومه، كان أبو عمرو بن العلاء يسمِّيه
 "الكيس" لحسن شعره. ت (نحو ١٤هـ). ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة - لابن الأثير:
 (٤/٥٨١).

(٦) المعنى، ص: (٧١).

.....

قوله: (الرابع: أن تكون أم،^(١) للتعريف).
وفيها لِحَمِير لغتان: إحداهما: أن تكون كذلك مطلقاً، والثانية: أنها تَخْتَصُّ بِمَا تُدْغَمُ
فيه اللام فيما بعدها، وتُسَمَّى الشَّمْسِيَّة، وغيرها تُسَمَّى قَمَرِيَّة، وفي اللغة الأولى ورد الحديث
المتقدم .

(١) في المعني (أن تكون للتعريف).

(أل)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه^(١)، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.^(٢)

قوله: («أل»^(٣) أحدها: أن تكون اسماً موصولاً).

لا حرفاً تعريفياً أصله «الذي»^(٤)، والضَّمير عائد على موصوفه المقدَّر؛ لُبَّغْدِه، وعلى هذا قالوا: إن إعرابه انتقل من محلّه إلى الاسم الذي بعده.

[٣٦/ ويلغز فيه، فيقال: ما اسم مَبْنِيٍّ إعرابه/ ظاهر؟، وأيُّ إعرابٍ ظَهَرَ في غيرِ اسمِهِ؟، وأيُّ اسمٍ مُعَرَّبٍ مُرَكَّبٍ لا إعرابَ له؟ وهو ممَّا نظمهُ السَّخَاوِيُّ في ألغازهِ النَّحْوِيَّةِ^(٥)، وفي كونها حرف تعريف، أو اسم موصول، كلام طويل لا يهْمُنَا هنا.

(١) مِمَّنْ قال باسميها ابن السَّراج في الأصول: (٢٢٣/٢)، والرُّمَّانِيُّ في معاني الحروف، ص: (٦٧)، وهو مذهب الجمهور. ينظر شرح الجمل - لابن عصفور: (١٧٨/١)، وشرح الجزولية للأبدي: ص: (٤٤٤) رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى. تحقيق: سعد الغامدي: (١٤٠٥/١٤٠٦هـ)، والتذييل والتكميل: (٦٠/٣).

(٢) المغني، ص: (٧١).

(٣) في (ب): (أن) بالنون، وفي المغني (على ثلاثة أوجه).

(٤) مِمَّنْ ذهب إلى القول بحرفيَّتها: الأخفش، ينظر: اللُّباب - للعكبري: (١٢٧/٢)، وشرح الجزولية - للأبدي، ص: (٤٤٠)، وشرح ألفية ابن معطي - لابن القوَّاس: (٦٩٨/١)، والتذييل والتكميل: (٥٩/٣)، والملازني، ينظر: الكامل، ص: (٣٣، ٣٤/١)، وشرح اللُّمع - لابن برهان، ص: (٥٨٧)، وشرح الجمل - لابن عصفور: (١٧٨/١)، والتعليقة - لابن النَّحَّاس: (٢٠١/١)، والفارسي، ينظر: الإيضاح العضدي، ص: (٥٤)، والتعليقة - له: (٢٤٢/١)، وشرح اللُّمع - لابن برهان، ص: (٥٨٧)، وشرح ألفية ابن معطي - لابن القوَّاس: (١٧٨/١)، وصوَّبَه ابن يعيش. ينظر شرحه على المفصَّل: (١٤٤/٣).

(٥) ينظر: منير الدياجي - للسَّخَاوِيُّ، ص: (٥٢٥)، والأشباه والنظائر - للسيوطي: (٢٣/٣).

قوله: (وهي الدّاخله على أسماء الفاعلين والمفعولين).
 قال الش: (وليس في كلّ موضع، كما^(١) يعطيه كلام المص، وإنما هو إذا لم تكن للعهد، أمّا إذا كانت له، كقولك: "جاءني ضاربٌ فأكرمت الضّارب"، فلا كلام، ولا خلاف في حرفيّتها، كما ذكره الرّضي^(٢) ^(٣))، وفي الشّرح الجديد: (إنّ هذا غير موجود في نسخ الرّضي، وهو منقوض بما في حواشي شرح المفتاح الشّريفي من قوله: "إنّ الذي والتّي، ومتصرفاته في حكم المعرف باللام، فيُقصدُ بها تارة نفس الحقيقة، وأخرى العموم والعهد، كما في المعروف باللام"، فهذا يدلّ على أنّ اللام الدّاخله على اسمي الفاعل والمفعول يحتمل الموصوليّة وإن كانت للعهد)^(٤) انتهى .
 أقول: ما نُقلَ عن الرّضيّ موجود في نسخ عندنا^(٥)، ومثل الش لا تُقرعُ له العصا، وما نقله عن الشّريف لا ينافي ما ذُكر، وما نقله الرّضيّ متّجه، وقد رأيتُه مُفصّلاً في "كامل المبرّد"^(٦) من غير تردّد فيه.

(١) في (ب): (عمّا)، وهو تحريف.

(٢) لم أقف على هذا النقل عن الرّضيّ، وينظر النقل عنه في الفتح القريب، ص: (٥٩٠).

(٣) ينظر: المرج: (١٠٤/١).

(٤) ينظر: مواهب الأديب: (لوحه ١٠٥-ب).

(٥) ومثل هذا النقل عن الرّضيّ ورد عند السيوطي، ينظر: الفتح القريب، ص: (٥٩٠).

(٦) ينظر: الكامل في اللغة- للمبرّد: (٣٣، ٣٥/١).

قيل: والصفات المشبهة^(١)، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تُؤوَّلُ بالفعل^(٢)؛ ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق^(٣).

قوله: (لأن الصفة المشبهة للثبوت) الخ .

المراد بالثبوت عدم الحدوث لا الاستمرار، كما فصله الشَّ في "شرح التسهيل"^(٤)، وهذه المسئلة مُخْتَلَفٌ فيها:

فذهب بعض الثُّحاة: إلى أنَّها موصولة، وذكرُ المص الاتفاق في "أفعل" التفضيل دونها، فيه إشارة إليه، وههنا بحث؛ فإنَّه كيف يَمْنَعُ الثُّبُوتُ مَوْصُولِيَّتَهَا، وقد سُمِعَ في صِلَتِهَا الجملة الاسميَّة الدَّالَّة على الثُّبُوت بالاتفاق؟ ولك أن تُجِيبَ بالفرق بين الثُّبُوت في الصِّفَةِ والثُّبُوت في الجملة، بأنَّه مانع فيها دونها؛ لأنَّها مع ضميرها المستتر لا يكون جملةً، فتقع صلة الموصول، بخلاف الجملة التَّامَّة، وهو فرق كالصُّبْح ظاهرٌ .

(١) أي: أن (أل) التي هي اسم موصول قيل: إنَّها تدخل على الصفات المشبهة، كما دخلت على اسمي الفاعل والمفعول.

(٢) جزم بجواز ذلك ابن مالك في شرح التسهيل: (٢٠١/١)، وابن النَّحَّاس في تعليقه على المقرَّب: (٢٠٦/١).

(٣) المغني، ص (٧١).

(٤) ينظر: تعليق الفرائد-للدَّمَامِينِي: (٢١٥/٢).

وربما وُصِلَتْ بِظَرْفٍ أو بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، أو فَعْلِيَّةٍ فَعَلَهَا مِضَارِعٌ، وذلك دليل على أنَّها ليست حرفَ تعريفٍ
والثالث^(١) كقوله:

..... صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ^(٢)
والجميع خاصٌّ بالشَّعر، خلافاً للأخفش^(٣) وابن مالك^(٤) في الأخير^(٥).

قوله: (خلافاً للأخفش).

هذا الخلاف مَبْنِيٌّ على الخلاف في معنى الضَّرورة: هل هي ما لا يُمكنُ في الشَّعر؟ لأنَّه يهدمه، ويكسر وزنه، أو هو ما سُمِعَ في الشَّعرِ فَقَطْ مطلقاً؟ لأنَّه يمكنُ ههنا أنْ يقال: «المُجْدَع»، وقال ابن الحاجب: (إنَّما خُصَّتْ صِلَةُ «أل» بِمَا ذُكِرَ؛ لموافقتها الحَرْفِيَّةَ لَفْظاً وَمَعْنَى، والأوَّلُ واضحٌ، والثَّاني؛ لأنَّها للتَّعريفِ كالحَرْفِيَّةِ فَلَمَّا وافقتها، خَصُّوْهَا بالمفرد كالمعرفة)^(٦).

(١) أي: دخول (أل) على جملة فعلية فعلها مضارع.

(٢) جزء من عجز بيت من بحر الطويل، صدره وتماه:

يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْقَضُ الْعُجْمُ نَاطِقاً إِلَى رَبَّنَا.

وهو لذي الخرق الطُّهوي. ينظر: التَّوَادِر- لأبي زيد، ص: (٢٧٥)، والصَّحاح: (جدع)، وسرُّ الصَّنَاعَةِ: (٣٦٨/١)، وتخليص الشُّواهد، ص: (١٥٤)، وشرح أبيات المغني: (٢٩٢/١)، والخنسى: الفُحش من الكلام، والعُجْمُ: جمع عُجَمَاء، وهي البهائم، واليَجْدَعُ: المقطوع الأذنين.

(٣) ينظر: الصَّحاح: (جدع)، وتخليص الشُّواهد ص: (١٥٥)، وخزانة الأدب- للبغدادى: (٣١/١).

(٤) ينظر: شرح التَّسْهِيل- لابن مالك: (٢٠١/١-٢٠٢)، وشرح الكافية الشَّافِيَّة- له: (٢٩٩/١-٣٠٠).

(٥) المغني، ص: (٧٢)، والمقصود بالأخير، أي دخول (أل) على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع.

(٦) لم أقف على هذا النص ولكنَّ معناه ورد في الإيضاح (شرح المفصل)- لابن الحاجب: (٤٨١/١)-

ولهذا كانت الدّاخله على اسم التّفصيل لئسّت موصولةً باتّفاق.^(١)

ومعنى قوله: «التّعريف»: أنّها موضوعةٌ في نفسها للتّعريف؛ لأنّها إذا كانت كذلك، دُلّتْ على التّعريف، وليس المراد به تعريف العهد كالحرفيّة، وبهذا سقط قول الكش: (إنّ الحرفيّة مُعرّفة؛ لما دخلت عليه، والموصولة مُعرّفة بصلتها، وأين إحداهما من الأخرى؟)^(٢).

قيل: (مراد ابن الحاجب: أنّها مع ما دخلت عليه معرفة / كالحرفيّة، كما في الرّضي)^(٣). [٣٦/ب]

قوله: (الدّاخله على اسم التّفصيل) الخ.

لأنّها عهديّة، قيل: (ومثله صيغُ المبالغة)^(٤)، ورُدّ: (بأنّ النّحاة ألحقوها باسم الفاعل)^(٥).

(١) المغني، ص: (٧١)، ويلاحظ عودة الخفاجي إلى النصّ السّابق من كلام المغني.

(٢) ينظر: المزج: (١٠٤/١).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٠-ب).

(٤) القائل هو ابن الحنبلي في معنَي الحبيب: (٥٨٧/٢).

(٥) الذي ردّه ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧١-أ).

وقيل: هي في الجميع حرفٌ تعريف^(١)، ولو صحَّ ذلك لَمَنَعَتْ من إعمال اسمي
الفاعل والمفعول.....

وقيل: موصول حرفيٌّ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّها لا تُؤوَّل بالمصدر.^(٢)

قوله: (ولو صحَّ ذلك مَنَعَتْ^(٣)) الخ.

أي: مَنَعَتْ منه مطلقاً؛ لأنَّها لما كانت من خواصِّ الاسم بَعَدَتْ شَبَهَ الفعل، وأيضاً
يلزم امتناع تقدُّم معمولها عليها لو كانت موصولة، والجواب بأنَّ المَعمولَ حَ معمول فعلٍ
مقدَّر، وإنَّ تقدُّم معمولها؛ لكونها على صورة الحرفية، خلاف الأصل والظاهر.

قوله: (وقيل: هي^(٤) موصول حرفيٌّ) الخ.

والجواب: (بأنَّها تُؤوَّل وتقدَّر قبلها "ذو")^(٥) ارتكابٌ لخلاف الظاهر، وحَمْلُ الكلامه
على ما لم يَقُلْهُ، وأمَّا كون المراد بكونها موصولاً حرفياً: أنَّها اسم موصول شبيه^(٦) بالحرف،
ففسادٌ؛ لأنَّه يرجع لما قبله مع ما فيه من حَمْل الكلام على ما لا يُطَبِّق حَمْلُهُ، كما لا يخفى.

قوله: (يَقُولُ الْخَنَاءُ) الخ. وقبله:

أَتَانِي كَلَامُ الثَّعْلَبِيِّ ابْنِ دَيْسَقٍ فَفِي أَيِّ هَذَا وَنِلَهُ يَتَرَعُ^(٧)

(١) هو مذهب الأخفش ومن تبعه، كما مرَّ سابقاً. ينظر، ص: (٣٧٥).

(٢) المغني، ص: (٧١).

(٣) في المغني: (لَمَنَعَتْ).

(٤) في المغني (وقيل: موصول) بدون الضمير.

(٥) ينظر: المزج: (١/١٠٤).

(٦) في (ب): (شبه).

(٧) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الحَرَقِ الطُّهَوِيِّ، وابن دَيْسَقٍ هو: طارق بن دَيْسَقِ اليربوعي،

المذموم في بيت الشاعر. ينظر: التوادر-لأبي زيد: ص(٢٧٦)، وخزانة الأدب-للبيهقي: (١/٣٥)،

ويتَرَعُ: يَتَسَرَّعُ، وفي الخزانة: "ابن الثعلبي... " وهو كسر للبيت.

والثاني^(١): أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية.^(٢)

وهو من قصيدة لذي الخرق بن دينار الطهوي^(٣)، والنطق بمعنى مطلق الصوت، فيوصف به غير الإنسان، كما في البيت، والجماد أيضاً، كما في: "نطق الكتاب بكذا"، ومنه: منطق الطير، و"ناطقاً" حال من الضمير المستتر في "أبغض"، لا من فاعل "يقول"^(٤)، ولا من المضاف^(٥)؛ لما في ذلك من الأمور المعلومه عند النحاة، وقيل: (إن "أل" في الثلاثة زائدة، والجمل نعت أو حال)^(٦). فلا شاهد فيها لما ذكره المص.

قوله: (وهي نوعان: عهدية وجنسية).

وسأتي بيأتهما، وهذا عند النحاة، ولأهل المعاني تفصيل غير هذا^(٧)، وتبعهم فيه أهل الأصول،^(٨) وهو أقرب إلى التحقيق، ولكل وجهة، وتحقيقه ما قاله النخري^(٩) الفهامة علي القوشجي^(١٠) تبعاً لشيخه سعد الملة والدين^(١١): (إن التعريف يقصد به معين عند السامع

(١) من أوجه (أل).

(٢) المغني، ص: (٧٢).

(٣) قيل هو: ذو الخرق بن قرط التميمي، شاعر فارس جاهلي. ينظر: النوادر، ص: (٢٧٥)، والمؤتلف والمختلف-للأمدي، ص: (١٧٢)، وشرح أبيات المغني: (٢٩٩/١-٣٠٠).

(٤) لئلا يلزم الفصل بين المبتدأ وخبره بالأجنبي. ينظر: مغني الحبيب: (٥٩٦/٢).

(٥) وهو قوله: (العجم)؛ لأن شرط الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه، أو أن يكون بعضه. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٧٢-ب).

(٦) القائل هو ابن الحنبلي في مغني الحبيب: (٥٩٨/٢-٥٩٩).

(٧) ينظر: المطول بحاشية الشريف الجرجاني، ص: (٢٠٣).

(٨) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه - للزركشي: (١١٧/٤-١٢١)، وإرشاد الفحول: (٣٥٤/١-٣٥٦).

(٩) هو علي بن محمد القوشجي، علاء الدين، فلكي رياضي، له اهتمام بعلوم اللغة، والنحو، والبيان، من فقهاء الحنفية، من مؤلفاته: "حاشية على كافية ابن الحاجب"، و"حاشية على حواشي التفتازاني على الكشف"، و"عنقود الزواهر"، و"الفتحية". (ت ٨٧٩هـ). ينظر: البدر الطالع- للشوكاني: (٤٩٥/١).

(١٠) هو سعد الدين التفتازاني، وسبقت ترجمته في ص: (١٢٣).

من حيث هو مُعَيَّنٌ، فهو إشارة إلى تعيينه وحضوره، وإذا دخلت اللام على اسم جنس؛ فإمّا أن يشار بها إلى حصّة معيّنة منه، فرداً كان أو أفراداً، فهو المُسمّى عهداً خارجيّاً، وإمّا أن يُشار بها إلى الجنس نفسه، فإن كان من حيث هو، كما في التعريفات، فهو يُسمّى "لام" الحقيقة والطبيعة، ويطلق عليها الجنس أيضاً، والعلم الجنسي نظيره معنى، فإن قصد الجنس في جميع الأفراد فهي "لام" الاستغراق، أو في ضمن بعض الأفراد من غير تعيين، فهو العهد الذهنيّ، قال شيخ مشايخنا السيّد عيسى: (إنه لما جعل العهد الخارجي قسيماً للجنس، والذهني والاستغراق قسمان منه وفيه خفاء ذهب بعضهم إلى أنّه تحكّم^(١))، وذهب القوشجيّ: (إلى أنّه خلاف التحقيق، وأنّ التحقيق: أنّ اللام موضوعة للإشارة إلى الماهية لا بشرط شيء، ويتشعب منها أربع شعب؛ لأنّه إن اكتفي بأصل/ الموضوع له، فهي لام الطبيعة، وإن قصد به الماهية في ضمن فرد، أي: بشرط شيء، فإن عيّن ذلك؛ لسبق ذكره، أو عمله، أو غير ذلك، فهي لام العهد الخارجي، وإن لم تُعيّن القرينة ذلك البعض، مع الدلالة على إرادته، كـ"أدخل السوق"؛ لاقتضاء الدخول له، فهو العهد الذهنيّ، ومثله التكررة في الإثبات، وإن وجدت قرينة العموم، فهي للاستغراق، والقصد إلى الماهية فقط غير

[٣٧/أ]

(١) الصّفوي هو: عيسى بن محمد بن عبد الله، أبو الخير قطب الدّين، الحُسَيني الإيجي، إمام فاضل، متصوّف من أعاجيب الزّمان، من فقهاء الشّافعيّة، مشارك في كثير من العلوم، من مؤلفاته: "شرح الكافية"، و"شرح الغرّة"، و"مختصر النّهاية لابن الأثير". (ت ٩٥٣هـ). ينظر: شذرات الذهب: (٢٩٧/٨).

مُعْتَبَر؛ لعدم وقوعه في المحاورات، فجميع معانيها ترجع إلى ذلك، أي: الجنس^(١)، والاستغراق والفرد المعين وغيره، أمور زائدة على الموضوع له، ولا يلزم أن يكون اللفظ فيها مجازاً؛ لأنها إنما تُستفاد من القرائن، واللفظ مستعمل في الموضوع له، فقولهم: «قُصِدَ به البعض» أي: بمعونة المَقَام وما ينضمُّ إليه انتهى.

قال السيّد عيسى: (كان عليه لَمَّا خالف السلف أن يذكر لمدّعا دليلاً يُنظر فيه، لا سيّما وهناك احتمال ثالث ذكره في "المطوّل"، وهو جعل الأقسام الأربعة متقابلة،^(٢) فتعيّن أن يُفصّل الاحتمالات؛ لينظر في حالها؛ ليظهر ما هو الحقُّ منها، وقد أفرد لهذا المبحث تأليفاً مستقلاً، لكنّه فيه أمور تظهر لمن ترك الاعتساف، ونظر بعين الإنصاف، فالأقسام على ما ارتضاه السعد في بعض كتبه: عهدٌ خارجيٌّ، وذهنِيٌّ، واستغراق، وكلّيٌّ طبيعيٌّ، وهذه تحتمل أن تكون متقابلة، وأن يندرج^(٣) بعضها في بعض، والذي ارتضاه: أنها وُضِعَتْ للإشارة إلى الجنس، والماهية، ويندرج تحتها أربعة: الماهية من حيث هي، أي: بشرط لا شيء، وهي لام الطبيعة، وإن قُصِدَت الماهية في ضمن فردٍ مُعَيّن، فهي للعهد الخارجي، بشرط شيء، وإن لم يتعيّن الفرد، فهو العهد الذهنِيّ، وإن وُجِدَت قرينة العموم، فهو الاستغراق، والأقسام أربعة مندرجة تحت واحد، وهو مطلق الماهية).

أقول: إنَّ للثّاحة، في هذه المسئلة، مذاهبَ مفصّلةً في "شرح التّسهيل" لأبي حيّان^(٤):

(١) عبارة (أي: الجنس) ساقطة من (ب).

(٢) ينظر: المطوّل بحاشية الجرجاني، ص: (٢٠٦).

(٣) في (ب): (يندرج) بالتاء المعجمة.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل: (٢٣١/٣-٢٣٢).

فمنها مذهب شيخه أبو^(١) الحجاج (ذهب إلى أن "أل" قسم واحد في التعريف، وهو: العهدية، فاللأم عنده للعهد أبداً)^(٢)، وقال في "المفصل": (إنها قسمان: الجنس، والعهد)^(٣)، قال أبو حيان: (إنها تكون أيضاً لتعريف الطبيعة، ويعرض لها معانٍ أخر غير هذه الثلاثة، ليست مقصودة بالوضع، كالحضور في قولهم: "هذا الرجل"، فتصير مع الموصوف كالشيء؛ فلذا لا يجوز الفصل بينهما، ولا تفرقها مع جمع الموصوف نحو: هؤلاء الغلام والرجل والفرس، كما جاز في غيرها)^(٤) انتهى باختصار، وما ذكره المص^(٥) هو مذهب الرّمحشري، وبعض النحويين، من أنها نوعان: عهدية، وجنسية^(٦)، ومنهم من قال: إنها نوع واحد^(٧)، كما سمعته آنفاً.

(١) في كلا النسختين: (ابن الحجاج)، والصواب ما أثبت كما في كتب التّراجم والتّذييل والتّكميل، وهو: يوسف بن معزوز القيسيّ المرسيّ، أبو الحجاج، عالم بالعربية واللّغة، من أهل الأندلس، له مؤلفات منها: "شرح الإيضاح العضدي"، و"التنبيه على إغلاط الرّمحشريّ في المفصل وما خالف فيه سيّويه". (ت ٦٢٥ هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٣٦٢/٢).

(٢) ينظر: التّذييل والتّكميل: (٢٣١/٣).

(٣) ينظر: المفصل، ص: (٣٨٨-٣٨٩).

(٤) لم أقف على هذا النص أو ما في معناه فيما بين يدي من كتب أبي حيان.

(٥) المراد به ابن هشام.

(٦) ينظر: معاني الحروف - للرّماني، ص: (٦٥)، والمفصل - للرّمحشريّ، ص: (٣٨٨-٣٨٩)، وشرح

الجزوليّة - للشّلوّيين: (٦٥٤/٢-٦٥٥)، وشرحها - للأبّدي: (٥٧٤-٥٧٦)، والبسيط - لابن

أبي الرّبيع: (٣١٠/١)، ورصف المباني: (٧٧)، ومصابيح المغاني - للموزعي، ص: (٩٢).

(٧) هو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي.

فَالْعَهْدِيَّةُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبَهَا مَعْهُوداً ذِكْرِيّاً.^(١)

قوله: (إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبَهَا مَعْهُوداً عَهْداً ذِكْرِيّاً)^(٢).

أي: مَعْهُوداً معلوماً بتقدّم ذكره صريحاً، أو كنايةً، وقد جُمِعَا في قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾^(٣) / فالأنثى ذُكِرَتْ صريحاً في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ والذكر مذكور كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٤) فَإِنَّ التَّحْرِيرَ، وهو عتق الولد؛ لخدمة بيت المقدس إِمَّا يَكُونُ لِلذُّكُورِ، والمراد ما يقابل الصريح، لا مصطلح أهل المعاني^(٥)؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ بعلم المخاطب به، بالقرائن، نحو: خَرَجَ الْأَمِيرُ، إذا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ إِلَّا أَمِيرٌ وَاحِدٌ، وكقولك لمن دخل البيت: أَغْلِقِ الْبَابَ، فهو إِمَّا يَكُونُ مذكوراً صريحاً، أو كنايةً، أو حُكْماً، كما ذكره الرضوي^(٦)، وذهب الحديثي: (إِلَى أَنْ نَحْو: خَرَجَ الْأَمِيرُ، عهد ذهني)^(٧)، وهو الظاهر، فقول الرضوي: (إِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الذَّكْرِيِّ)^(٨) غير متّجه، وفي الشرح أيضاً ما يخالفه كما سيأتي.

(١) المغني، ص: (٧٢).

(٢) في المغني: (معهوداً ذكريّاً) دون ذكر المصدر.

(٣) آل عمران: (٣٦).

(٤) آل عمران: (٣٥).

(٥) المراد بالكناية عندهم: اللفظ المراد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى. ينظر: المطول، ص: (٦٤٠).

(٦) ينظر: شرح الكافية-للرضي: (٢٤٢/٣).

(٧) ينظر: شرح الكافية -للحديثي: (لوحة ٣٢٦-ب)، والحديثي هو: الحسن بن محمد العلوي، ركن الدين الحديثي، له شرح كبير على كافية ابن الحاجب، قال عنه حاجي خليفة: «هو مثل شرح الرضي بحثاً وجمعاً، بل أكثر منه». توفي في الموصل سنة (٧١٥هـ). ينظر: كشف الظنون-لحاجي

خليفة: (١٣٧٦/٢)، وهديّة العارفين-لإسماعيل باشا: (٢٨٣/١).

(٨) ينظر: شرح الكافية-للرضي: (٢٤٢/٣).

وعبرة هذه^(١) أن يسد الضمير مسدداً مع مصحوبها.^(٢)

قوله: (وعبرة هذه أن يسد الضمير مسدداً مع مصحوبها).
قال الش: (أي: الأمر الذي يُعتبر به ويُختبر، أي: علامتها)^(٣)، وفي بعض الشروح:
(العبرة: الضابط)^(٤).

أقول: الذي في القاموس: (أن العبارة بكسر العين: العجب، واعتبر منه:
تَعَجَّب)^(٥) انتهى، وما في كلام الناس من أن المعتبر: التفسير، وفي القرآن: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٦) أي: إيقاظ، وقال تميم الخزاعي:

وَفِي الْأَصْنَامِ مُعْتَبَرٌ وَعِلْمٌ لِمَنْ يَرْجُو الثَّوَابَ أَوْ الْعِقَابَ^(٧)

ومعناه كما قالوه: إن في كسر الأصنام يوم فتح مكة، عبرة لمن اعتبر، فما في القاموس
مما يُتَعَجَّبُ منه، وأما تفسير الشراح للعبرة بالعلامة، أو الضابط، فغير موافق لما في كتب
اللغة، لكنه مراد المص، إلا أنه لم يوجد في كتب اللغة المتداولة، والحق ما ذكره الإمام
الراغب في "مفرداته" وعبارته: (العبرة: الحالة التي يتوصل بها من معرفة المُشَاهِدِ إلى ما ليس
بمُشَاهِدٍ^(٨)، والتعبير: مختص^(٩) بتفسير الرؤيا، وهو العابر من ظاهرها إلى باطنها)^(١٠) انتهى.

(١) الضمير يعود على كون مصحوب (أل) العهدية معهوداً ذكرياً.

(٢) المغني، ص: (٧٢).

(٣) ينظر: المزج: (١٠٦/١).

(٤) المراد به شرح ابن الملاء الحلبي: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٧٣/ب)، وفيه: "الأمر الضابط".

(٥) ينظر: القاموس المحيط - للفيروز آبادي: (عبر).

(٦) آل عمران: (١٣)، والنور: (٤٤)، والنازعات: (٢٦).

(٧) البيت من بحر الوافر، وهو لتميم بن أسد الخزاعي، ينظر: السيرة النبوية - لابن هشام: (٤١٧/٢)،

ونهاية الأرب - للتويري: (٣١٤/١٧).

(٨) في نسختي المخطوط (إلى ما ليس مشاهد)، وصوابه ما أثبت وهو ما في المفردات.

(٩) في نسختي المخطوط (تحقيق) والصواب كما في المفردات «مختص».

(١٠) ينظر: المفردات - للراغب، ص: (٣٢٣).

وحاصله: أَنَّ هذه المادَّة أَصْلُ معناها: الوصول من شَيْءٍ إلى آخَرٍ، وَيُنَزَّلُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ، فَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى الْمُوصِلِ إِلَى حَقِيقَتِهَا، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ مَا قَالَهُ الشُّرَّاحُ، وَسِيَّاقِي تَفْصِيلِهِ فِي الرِّوَابِطِ .

تنبيه: أورد الشُّرَّاحُ^(١) هنا أمرين:

أحدهما: أَنَّ الْجَنَسِيَّةَ لَوْ أُقِيمَ مُقَامُهَا ضَمِيرٌ، لَمْ يُفِذْ فَائِدَتُهَا، فَلَوْ قُلْتُ فِي نَحْوِ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَفِي نَحْوِ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٢): إِنَّهُ لَفِي خُسْرٍ^(٣)، لَمْ يُفِذْ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْجَنَسِ، وَلَا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

الثَّانِي: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنْ يُضْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(٤)، فَإِنَّ اللَّامَ فِي الصُّلْحِ لِلِاسْتِغْرَاقِ، مَعَ صِحَّةِ أَنْ يُقَالَ: وَهُوَ خَيْرٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾^(٥)، فَإِنَّ "لَامَ" الْأُنْثَى لِلْعَهْدِ الذَّكَرِيِّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: كَهَيَّ عَلَى الْفَصِيحِ^(٦)، وَأُجِيبَ: (بِأَنَّ) يُمْتَنَعُ كَوْنُهَا لِلِاسْتِغْرَاقِ؛ لِظَهْوَرِ كَوْنِهَا لِلْعَهْدِ، فَإِنَّ التَّنْكِيرَ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةٌ، كَانَتْ عَيْنُ الْأَوَّلِ؛ وَلِذَا قِيلَ^(٧)، وَهُوَ بِالصُّلْحِ خَيْرٌ مِنَ الْفُرْقَةِ، أَوْ سُوءِ الْعِشْرَةِ، أَوْ الْخُصُومَةِ، وَهُوَ

(١) ينظر: المزج: (١/١٠٦)، ومغنى الحبيب: (٢/٦٠٥-٦٠٦)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٣-ب).

(٢) العصر: (٢).

(٣) عبارة (إِنَّهُ لَفِي خُسْرٍ) ساقطة من (ب).

(٤) النساء: (١٢٨).

(٥) آل عمران: (٣٦).

(٦) ينظر: التعليق-للدَّمَامِينِي: (لوحة ٢٣-أ).

(٧) في كلا النسختين: (ولذا قرئت)، وهو خطأ، لعدم ورود قراءة هذه الرواية، والصواب ما أثبت،

وهو ما في منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٣-ب).

فَالْعَهْدِيَّةُ إِذَا مَا أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبُهَا مَعَهُودًا ذِكْرِيًّا، نَحْو:
 أَوْ مَعَهُودًا ذَهْنِيًّا، نَحْو:
 أَوْ مَعَهُودًا حَضُورِيًّا. ^(١)

خير، كما أَنَّ الْخُصُومَةَ شَرٌّ ^(٢)، وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ صَلَاحٍ، فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ يَصِحُّ "هُوَ خَيْرٌ"؛ لَعَدَمَ صِحَّةِ مَسَاوَاةِ الضَّمِيرِ / لمرجهه.

[٣٨/أ]

وعن الثاني: بَأَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ "كهي" لمانع؛ وهو عدم دخول "الكاف" على الضمير ^(٣).
 أقول: أَمَّا الْإِيرَادُ الْأَوَّلُ، لَا يَنْبَغِي إِيرَادُهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، وَهُوَ لَمْ يُسَبِّقْ لَهُ ذِكْرٌ هُنَا، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلِاسْتِغْرَاقِ بِلَا شُبْهَةٍ؛ فَإِنَّهُ وَارِدٌ مُورِدُ الْمَثَلِ؛ تَذْيِيلًا لِمَا قَبْلَهُ، وَعَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْعَرَبِ، كَمَا حَقَّقَهُ الْجَرَجَانِيُّ فِي "دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ" ^(٤)، وَسَدُّ الضَّمِيرِ مَسَدَّهُ لَا يَنَافِيهَا كَوْنُ "الكاف" لَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِصِحَّتِهِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ، أَوْ ^(٥) الْمُرَادُ صِحَّتُهُ فِي نَفْسِهِ، أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، كـ "مَثَل" مَعَ أَنَّهُ سُمِعَ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا.
 وَكَوْنُهَا عَلَامَةً لَا يَلْزِمُ اطِّرَادَهَا تَسْلِيمًا؛ لَوُرُودِ الْإِعْتِرَاضِ.
 قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهُودًا ذَهْنِيًّا).

المراد أَنَّهُ يَكُونُ حَاضِرًا فِي ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمَخَاطَبِ، كَالسُّوقِ، وَاللَّحْمِ، مِمَّا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ إِذَا ذُكِرَ، لَا مَا يَنْفَرِدُ الْمُتَكَلِّمُ بِمَعْرِفَتِهِ، وَالْعَهْدُ الْخَارِجِيُّ: مَا يَعْرِفُهُ السَّامِعُ، كَمَا قَالَه

(١) المغني، ص: (٧٢).

(٢) ينظر: الكشف - للزنجشيري: (٦٠٥/١)، والبحر المحيط - لأبي حيَّان: (٣٦٣/٣).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٧٣-ب)، وهو المحيَّب عن عدم صِحَّةِ تَقْدِيرِ: "كهي"،

وينظر: المنصف من الكلام - للشُّمْنِي: (١٠٦/١)، ومغني الحبيب: (٦٠٦/٢).

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز - للجرجاني، ص: (١٧٩-١٨٤).

(٥) في (ب): (والمُراد) بالواو.

السُّبْكِي^(١)، وفي "البسيط": (إِنَّ هَذَا يُسَمَّى تَعْرِيفاً وَجُودِيّاً، وَهُوَ مَا عُهِدَ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾^(٢) أَي: ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَالتَّعْرِيفُ^(٣) مَا كَانَ كَقَوْلِكَ: أَكَلْتُ الْخُبْزَ، وَدَخَلْتُ السُّوقَ، وَهُوَ مَا يَشَارُ بِهِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، فِي ضِمْنِ فَرْدٍ وَاحِدٍ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ فَرْدٌ مُعَيَّنٌ، وَهُوَ نَكْرَةٌ مَعْنَى^(٤)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوُجُودَيْنِ لَمْ نَرَهُ لغيره، إِلَّا أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ: (إِنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ "التَّلْخِصِ"^(٥) فِي "الإيضاح"^(٦))^(٧).

قوله: (أَوْ مَعْهُوداً حُضُورِيّاً).

أَي: يَكُونُ مَعْلُوماً بِمُشَاهَدَتِهِ وَحُضُورِهِ عِنْدَكَ، قِيلَ: (إِنَّ الْحَدِيثِيَّ قَالَ: إِنَّهَا بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ لَتَعْرِيفِ الْجِنْسِ، عَرَضَ لَهَا أَنَّهَا صَارَتْ لِلْحَاضِرِ بِدُخُولِ اسْمِ الْإِشَارَةِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ

(١) ينظر: عروس الأفراح-للسُّبْكِي: (٣٤١/١).

(٢) عبس: (٢).

(٣) المراد به: الذَّهْنِيَّ. ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠٢).

(٤) ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠٢-٦٠٣).

(٥) تلخيص المفتاح-للخطيب القزويني.

(٦) الإيضاح لتلخيص المفتاح-للخطيب القزويني، ص: (٢٣).

(٧) ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠٣)، والزَّرْكَشِيَّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ هَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرْكَشِيَّ، أَبُو عَبْدِ

اللَّهِ، بَدْرُ الدِّينِ، أَصُولِي فِقْهِهِ، لَهُ مَصَنَّفَاتٌ جَلِيلَةٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: "الْبَحْرُ الْحَيْطُ" فِي الْأَصُولِ، وَ"رَتَبِ

الْغَزَلَانِ"، وَ"الْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ". (ت ٧٩٤هـ). ينظر: الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ: (٣٩٧/٣).

قال ابن عصفور: (ولا تقع هذه^(١) إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: «جاءني هذا الرجل»، أو «أيُّ في النداء، نحو: «يا أيُّها الرجل»، أو «إذا. الفجائية، نحو: «خرجت فإذا الأسد» أو في اسم الزمان الحاضر نحو: «الآن»^(٢)). انتهى، وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: «لا تشتم الرجل»، فهذه للحضور في غير ما ذكر^(٣).

معها كاسم واحد؛ ولذا لم يَجْزِ الفصل بينهما^(٤)، ونحوه في كلام الرضي^(٥)، وفيه أنه لم يُقْصَد منه الجنس وحده، فإن قيل: قُصِدَ في ضَمْنِ فَرْدٍ مَعِيْنٍ، رجع لما قالوه. قوله: (قال ابن عصفور) الخ.

قيل: (ما ذكر مأخوذ من كلام أبي حيان في «شرح التسهيل» وتتمته: «وما عدا ما ذكر لا يكون للحضور، كما في قوله:

..... وَالطَّلَاقُ عَزِيْمَةٌ^(٦)

في رفع ثلاث^(٧)؛ لأن المراد الطلاق الحاضر الذي يفيد قوله: «فَأَنْتِ طَلَّاقٌ» كأنه قال:

(١) اسم الإشارة يعود على «أَل» العهدية، التي يكون مصحوبها معهوداً حضورياً.

(٢) ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (١١١/١).

(٣) المغني، ص: (٧٣).

(٤) ينظر: مغني الحبيب: (٦٠٥/٢) ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ٧٣-ب).

(٥) ينظر: شرح الكافية - للرضي: (٣٧٧/١)، و(٢٤٢/٣).

(٦) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، تمامه:

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيْمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

وقائله غير معروف، ينظر: مجالس العلماء - للزجاجي، ص: (٢٥٩)، وتذكرة النحاة - لأبي حيان،

ص: (١٤٨)، وشرح أبيات المغني: (٣٢٤/١).

(٧) كلمة (ثلاث) رسمت في النسختين، بدون الألف الفاصلة، والموافق لقواعد الإملاء رسمها كما أثبت.

(وطلّاقِي هذا عزيمة ثلاث) ^(١) انتهى. قيل: (وهذا يبطل قول المص [وفيه نظر] ^(٢)): «لأنّك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك» الخ؛ لأنّهم قد صرّحوا بمجيئها له في غير ما ذكر؛ لقرينة، كما ترى، وإنّما جاء الخلل من نقل أوّل الكلام وترك آخره، والتّقض ^(٣) بقوله: «لا تشتم الرّجل» أخذه من كلام ابن مالك في «شرح الكافية» ^(٤) ^(٥)، وفي «شرح الجمل» لابن عصفور: «أل» سئة أقسام: تعريف العَهد في شخص، أو جنس، نحو: الرّجل خيرٌ من المرأة، أي: الرّجل المعهود خيرٌ من المرأة المعهود، أو جنس الرّجال خير من جنس النساء، ويكون لتعريف الحضور، وذلك في اسم المشار إليه، كـ «هذا الرّجل»، وفي الاسم المنادى، نحو: «يا أيّها الرّجل»، وبعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجت فإذا الأسد»، ففي هذه الأماكن لا يكون إلاّ لتعريف الحضور، وفي غير ذلك / نحو: الألف واللام في «السّاعة»، و«الحين»، يريد السّاعة التي أنت فيها، والحين الذي أنت فيه، إلاّ أنّ ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه» ^(٦) انتهى، وبذلك يزول التّنظر الذي أورده المص) انتهى باختصار من حواشي السيوطي ^(٧).

(١) ينظر: التذيل والتكميل: (٢/ لوحة ٤١-ب).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي المخطوط، ومثبت من الفتح القريب.

(٣) الذي بيّن مصدر التّقض، هو ابن الصّائغ. ينظر: المزج والمنصف: (١٠٦/١)، والفتح القريب، ص: (٦٠٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية-لابن مالك: (٣٢٢/١).

(٥) ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠٤).

(٦) العبارة بهذا التّصّ، نقلها السيوطي عن ابن عصفور في شرح الجمل الصغير، وهي بنفس المعنى مع اختلاف يسير في الألفاظ، في شرح الجمل الكبير-لابن عصفور: (١١١/١).

(٧) ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠٣-٦٠٥).

.....

يعني أنَّها تُستعمل للحضور وَضْعاً مَقِيساً مُطَرِّداً، أو فيما ذكره ابن عصفور، وهي في ما عدا ذلك عارض موقوف على السَّماع، والمص لَمْ يُفَرِّقْ بين الموضوع والعارض، فاعترض بما اعترض، وهو كلام حسن.

قوله: (فهذه للحضور في غير ما ذُكر).

قد عرفت مِمَّا سمعته أَنفأ أَنَّهُ اعترض غير وارد، مع أَنَّهُ مأخوذ من كلام ابن مالك، وكذا ما في بعض الشُّروح: (من أَنَّ ابنَ عصفور قصد بـ"أل" الحضورية ما معها دالٌّ على الحضور، كالإشارة، والنداء، والمفاجأة، في "الآن")^(١)، وأجيب: (بأنَّ هذا القصد مع بُعده، إِنَّ تَمَّ في لفظ "الآن"؛ لأنَّه اسم للوقت الَّذي أنت فيه، لا يشركه فيه غيره؛ فَإِنَّه لا يَتِمُّ في نحوه، بِمَا هو اسم للزَّمن الحاضر، كالسَّاعة، والوقت؛ إذ مادة اللَّفْظِ فيه الَّتِي معها "أل" لا دلالة لها على الحضور، وقال تعالى: ﴿ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾^(٢) أي: ما لبثوا في الزَّمن الماضي غير ساعة من ساعاته، على أَنَّا نقول: الدَّالُّ على الحضور لا يَتَعَيَّن كونه لفظاً، أو يكون قرينة حالية، كما في مثال المص)^(٣) انتهى.

أقول: هذا كُلُّه بعدما عرفته حَمْلٌ لكلامه على ما لا يرتضيه؛ فَإِنَّه كما تقدَّم أَمْرٌ وَضْعِيٌّ لا يحتاج إلى قرينة، مع أَنَّهُ لا يَتِمُّ كما قاله الفاضل الحلبي.

(١) ينظر: معني اللبيب: (٦٠٧/٢).

(٢) الروم: (٥٥).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٤-أ).

ولأنَّ التي بعد إذا ليست لتعريف شيءٍ حاضرٍ حالة التَّكَلُّم؛ فلا تشبه ما الكلام فيه.^(١)

قوله: (ولأنَّ التي بعد إذا) الخ .

قال الشَّ الفاضل: (وهو أن يكون مصحوبها حاضراً حالة التَّكَلُّم، وأجيب: «بأنَّ الحضور فيه محكيٌّ، نظير الحضور في اسم الإشارة، في نحو^(٢): ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾»^(٣)، وردَّ: «بأنَّ هذا كيف يكون جواباً عن المص، وهو لم يَنْفِ الحضور مطلقاً، وإنما نفى الحضور حالة التَّكَلُّم؟»^(٤)، وقيل: «مراد الْمُجِيب: أَنَّهُ فِيهِ مُحْكِيٌّ، فليكن مراد ابن عصفور بالحضور أَعَمُّ مِمَّا هُوَ حالة التَّكَلُّم، أو قبلها إلا أَنَّهُ صار مُحْكِيّاً»^(٥)،^(٦)).

أقول: اختلفوا في الزَّمن الدَّالُّ عليه: هل هو حال التَّكَلُّم؟ أو حال التَّلَبُّسِ بالفعل؟ والمُحَقِّقُونَ على أَنَّ الْمُعْتَبَرَ حال التَّلَبُّسِ، كما في «التَّلْوِيح»^(٧)، و«حواشيه»، وحضور الأسد بالباب كان مقارناً للخروج في الماضي، حاضراً في وقته؛ فلا حاجة لِمَا ذَكَرَ، ولا لِمَا بناه عليه الشَّ من التَّكَلُّفَات، فاعرفه، فَإِنَّهُ دَقِيقٌ جداً.

(١) ينظر: المغني، ص: (٧٣)، وهذا اعتراض من ابن هشام على ابن عصفور حينما عدَّ من مواضع "أل" الحضورية أن تقع بعد "إذا" الفجائية، نحو: "خرجت فإذا الأسد".

(٢) القصص: (١٥).

(٣) المجيب هو ابن الصَّانغ. ينظر: المنصف: (١٠٦/١)، والفتح القريب، ص: (٦٠٦).

(٤) الذي ردَّ قول ابن الصَّانغ، هو الشُّمْنِي في المنصف: (١٠٦/١).

(٥) القائل لذلك هو ابن الحنبلي في مَعْنَى الحبيب: (٦٠٨/٢).

(٦) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٤-أ).

(٧) ينظر: التَّلْوِيح على التَّوضِيح شرح متن التَّنْقِيح-لِلتَّفَتَّازَانِي: (٩٨/١).

ولأن^(١) الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يُعرف أن التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة^(٢).

قوله: (والصحيح^(٣) في الداخلة على «الآن» الخ .

أورد عليه أمور:

الأول: (أن ابن عصفور أراد «أل» التي تَضَمَّنَ معناها «الآن» فَبِنِي^(٤))، ورد: (بأنه إنما تَضَمَّنَ معنى «أل» لا لفظها)^(٥)، وذهب السيرافي: (إلى أن «أل» في «الآن» مُعرِّفة لازمة)^(٦)، كما نُقِلَ عن س: (أن «أل» في «الْبَتَّة» مُعرِّفة لازمة)^(٧)، وكما في «الذي» وأخواتها عند بعض النحاة، «الذي» يُعرِّفها بـ«أل»^(٨)، لا بالعهد الذي في الصلّة^(٩)، كما ذهب إليه الجمهور^(١٠)، وهذا كله مردود:

(١) هذا تعليل من ابن هشام يرد فيه قول ابن عصفور القائل: بأن «أل» الدالة على الحضور تقع في اسم الزمان الحاضر، نحو: «الآن».

(٢) المغني، ص: (٧٣).

(٣) في المغني: (ولأن الصحيح).

(٤) القائل بذلك هو ابن الصائغ. ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠٦).

(٥) الذي رد ذلك هو الشُّمْنِي. ينظر: المنصف: (١٠٧/١).

(٦) ينظر مذهب السيرافي في شرحه لكتاب سيويه: (١٧٩/١).

(٧) نقله عن سيويه شارح اللب. ينظر: التعليق - للدِّماميني: (لوحه ٢٣-ب).

(٨) هو مذهب الأخفش. ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (١٣٥/٢)، والتذييل والتكميل: (١١١/٢).

(٩) هذا مذهب المبرد. ينظر: المقتضب: (١٩٧/٣)، وأبي علي الفارسي. ينظر: إيضاح الشعر: (٤٥١-٤٥٢)، والحجة للقرء السبعة - له: (١٥٢/١).

(١٠) ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (١٤٠/٣-١٤١)، وشرح الكافية - للرّضي: (٨/٣)، وأوضح المسالك - لابن هشام: (١٨٢/١)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان: (١٨١/١)، والتصريح على التوضيح - للأزهري: (١٥١/١).

والمثال الجيد للمسألة^(١) قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٢).
والجنسية^(٣): إمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كل حقيقة.

[١/٣٩] أمّا قوله: «إِنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى "أَل" لَا لَفْظُهَا / فَيَرُدُّهُ أَنَّ النَّفْسَ أَلَفَتْ أَخَذَ الْمَعْنَى مِنْ الْأَلْفَاظِ؛ فَإِذَا تَصَوَّرَتْ مَعْنَى مَا، إِنَّمَا تَتَصَوَّرُهُ مَعَ لَفْظِهِ كَمَا عَهْدَتْهُ، وَهَذَا نَقْلُهُ السَّيِّدُ^(٤) عَنِ الرَّئِيسِ^(٥)، وَالتَّزَمَهُ.

وَأَمَّا لَزُومُ «أَلْبَتَّةَ» فَمَرْدُودٌ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ مِنْ سَمَاعِ «بَتَّة»^(٦).
وَكَوْنُ تَعْرِيفِ الَّذِي بِـ«أَل» مَرْدُودٌ عِنْدَ التُّحَاةِ، فَلَا يَرِدُ نَقْضًا.
قوله: (والمثال الجيد لـ«أَل» الحضورية قوله عز وجل ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٧).
لسلامته عمّا ورد على غيره، لكنك عرفت أن هذا مما عُرِفَ بالقرائن الخارجية، وأنه مسموع غير مُطَرَّد، فجودته غير مسلمة.

قوله: (والجنسية: إمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي يخلفها كل حقيقة) الخ.
هذا تفصيل القسم الثاني المقابل للعهدية؛ لعدم اجتماعهما، وفي «شرح المفتاح»: دَفَعْ

(١) أي: مسألة وقوع «أَل» الحضورية في اسم الزّمن من الحاضر. مَعْنَى الْحَبِيب: (٦١٠/٢).

(٢) المائدة: (٣).

(٣) النوع الثاني من أنواع «أَل» التعريفية.

(٤) المراد به: الشريف الجرجاني.

(٥) المقصود به ابن سينا، وهو: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شَرَفَ الْمَلِكُ، الفيلسوف الرئيس، طاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، وتقلد الوزارة، صنّفَ العديد من المؤلفات في شتى الفنون، من أشهرها: "القانون"، و"الشفاء"، و"السياسة". (ت ٤٢٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٥٧/٢).

(٦) ينظر: الصّحاح، واللسان: (بَتَتَ)، وذكر ابن برّي في حواشيه على الصحاح: (بتت) أنّ الفراء أجاز تنكيره.

(٧) خالف الخفاجي عبارة ابن هشام.

لَتَوْهُمِ اجتماعهما حيث قال: (فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا قُلْنَا مَثَلًا: كُلُّ عِدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، فالأعداد

غير خارجة^(١) عنهما، كان العهد والاستغراق مُجْتَمِعَيْنِ في قوله: "فالأعداد"، أمَّا الاستغراق فظاهرٌ، وأمَّا العهد فلتقدّم ذكره في قوله: "كُلُّ عِدَدٍ"^(٢).

قلت: إِذَا قصد بلفظ "الأعداد" استغراق الأفراد، فلا حاجة إلى ملاحظة كونها مذكورة، حتّى تكون معهودة، فمن أين لك اجتماعها على أَنَّ الحِصَّةَ المعهودة من الحقيقة، لا تُصَدَّقُ على جميع أفرادها قطعاً، فلا يجتمعان أصلاً، ووضّحه في "حواشيه" فقال: (يعني إِذَا قصد استغراق الأفراد بِأَسْرِهَا، فلا حاجة إلى اعتبار كونها معهودة معلومة^(٣))، والإشارة إليها بهذا الاعتبار، إنّما يُحْتَاجُ إلى ذلك إِذَا قَصَدَ بعض الأفراد، ومُجَرَّدُ كَوْنِ الشَّيْءِ مذكوراً، لا يُوجِبُ أَنَّ يُعْتَبَرَ في العبارة كونه مذكوراً، أو معلوماً، فمن أين تحقّق اجتماع الاستغراق والعهد بناءً على أَنَّ العهد قد اعتبر فيه السُّكَاكِي^(٤) كون المعهود حِصَّةً من الحقيقة، فلا يُتَصَوَّرُ اجتماع العهد بهذا المعنى، مع الاستغراق، فلا تَعَفَّلُ انتهى . وهو ممّا يُعَضُّ عليه بالتّواجد.

(١) في (ب): (خارجية).

(٢) ينظر: المصباح شرح المفتاح - للشريف الجرجاني، ص: (١٢٥-١٢٦). رسالة دكتوراه في الأزهر.

تحقيق فريد محمد بدوي (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧هـ).

(٣) كلمة (معلومة) ساقطة من (ب).

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، للسُّكَاكِي، ص: (١٨٦).

ونحو: ^(١) ﴿إِنْ آتَيْنَا لَفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ^(٢) - ^(٣).

قوله: (ونحوه) ^(٤) ﴿إِنْ آتَيْنَا لَفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ^(٥).

يعني: أن "أل" هنا لاستغراق الأفراد؛ لصحة الاستثناء؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الاستثناء معيار العموم، ولا يلزم من كونه معياراً - أي: ميزاناً مبيّناً له - أن يتحقق العموم حيث تحقق؛ بدليل: "جاء القوم إلا زيداً"، كما في بعض الشروح ^(٦)، وهذه قاعدة من قواعد الأصول ^(٧)، وقد أورد عليها: (أن الاستثناء يقع في غير العام، كعشرة إلا واحداً ^(٨))، وضربت زيدا إلا وجهه، وصمت هذا الشهر إلا يوم كذا ^(٩)، وقال السعد في "التلويح": (إنه أجيب عنه بأن ما ذكر، وإن لم يكن عاماً، فهو مؤول به؛ إذ تقديره: جميع أجزائه إلا كذا، والجمع المضاف عام، أو ما ذكر مخصوص بغير المحصور، أو المراد استثناء ما هو من الأفراد والجزئيات تدل على العموم، كما في الصور المذكورة) ^(١٠) انتهى.

ومنه علم ما في كلام الش في قوله: "ولا يلزم" الخ، حيث زعم أن العموم غير لازم ^(١١) مع أن أهل الأصول التزموه، لكنه إما غير ملتزم، أو مخصوص، وله تفصيل في المطولات / كما عرفته.

(١) هذه الآية أوردها ابن هشام شاهداً على "أل" الجنسية المستغرقة لجميع أفرادها.

(٢) العصر: (٢-٣).

(٣) المغني، ص: (٧٣).

(٤) المغني (ونحو) دون ضمير.

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٤-أ).

(٦) ينظر: شرح مختصر الروضة - للطوفي: (٤٦٦/٢).

(٧) في نسختي المخطوط (إلا واحد) والصواب ما أثبت.

(٨) ينظر: التلويح - للتفتازاني: (٩٤/١).

(٩) ينظر: المصدر السابق: (٩٤/١).

(١٠) المراد بالشارح هنا ابن الملا الحصكفي، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٧٤-أ).

أو^(١) لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تَخْلُفُهَا «كُلٌّ» مجازاً، نحو: زيدٌ الرَّجُلُ علماً. أي: الكامل في هذه الصِّفة، ومنه^(٢) ﴿ذَلِكَ أَلْكِتَبُ﴾...^(٣)

قوله: (وهي التي يَخْلُفُهَا)^(٤) «كُلٌّ» مجازاً نحو: زيدٌ الرَّجُلُ علماً، أي: الكامل في هذه الصِّفة).

لا يَرِدُ على هذا الاستغراق العُرْفِيُّ، نحو: «جَمَعَ الأميرُ الصَّاعَةَ»^(٥)، فَإِنَّهَا تَخْلُفُهَا «كُلٌّ» حقيقةً، لا مَجَازاً؛ فَإِنَّ الحَقِيقَةَ كما تكونُ لُغَوِيَّةً، تكونُ عُرْفِيَّةً، ولا حاجة إلى أَنْ يُقَالَ: (قد يكون المراد بتفسير الشَّيْءِ تَمْيِيزَهُ عَنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، لا عن كُلِّ شَيْءٍ، كالتَّعَارِيفِ النَّاقِصَةِ، والتَّعْرِيفِ بِالْأَعْمِ)^(٦).

(١) هذا هو النوع الثاني من أنواع «أَل» الجنسية.

(٢) البقرة: (٢).

(٣) المغني، ص: (٧٣).

(٤) في المغني: (تخلفها).

(٥) الذي أورد ذلك، هو الدِّمَايْنِي. ينظر: المزج: (١٠٧/١).

(٦) القائل لذلك ابن سينا، كما نقله عنه الشُّمْنِي في المنصف: (١٠٧/١).

أو^(١) لتعريف الماهية^(٢)، وهي التي لا تخلّفها "كلّ" لا حقيقة ولا مجازاً، نحو^(٣) ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ أَلْمَاءٍ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى﴾^(٤).

وقول الشّ في "شرح التّسهيل": (إنّه أسقط هنا قسماً، وهو ما لا يخلفها "كلّ" لا حقيقة، ولا مجازاً، وهو ما إذا قصد تعريف الماهية من حيث هي)^(٥)، إنّما يردّ على عبارة التّسهيل، لا على المص؛ لأنّه غير داخل فيما قصد به الأفراد دون الماهية، كما لا يخفى. وقوله: (ومنه ﴿ذَلِكَ أَلْكُتُبُ﴾).

أي: ممّا اللّام فيه لاستغراق خصائص الأفراد، أي: هو الكتاب الجامع لكمال كلّ كتاب، المستغرق لخصائص كلّ فرد من أفرادها، وفصله بقوله: "ومنه"؛ لما فيه من احتمال غير ذلك، كما في "الكشاف"^(٦)، وشروحه^(٧).

قوله: (أو لتعريف الماهية، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ أَلْمَاءٍ﴾^(٨)) الخ.

هذه لام الحقيقة والطبيعة كاللّام الدّاخلية على المعرّفات، وفي "حواشي المطوّل" للسّيد: (الحقّ أنّ معنى التّعريف مطلقاً: هو الإشارة إلى أنّ مدلول اللفظ معهود حاضر في الذّهن، والحقيقة والماهية بمعنى، إلّا أنّ الحقيقة تطلق عليه تعالى دون الماهية؛ لإيهامها معنى المجانسة التي لا تليق به عزّ وجلّ، وهذا لا ينافي كون أسمائه عزّ وجلّ توقيفيّة، ولفظ الحقيقة لم

(١) هذا هو النوع الثالث من أنواع "أل" الجنسيّة.

(٢) هي التي تصحب فاعل (نعم) وصفة اسم الإشارة. ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم-لابن مالك: (لوحه ١٣-ب).

(٣) الأنبياء: (٣٠).

(٤) المغني، ص: (٧٣).

(٥) ينظر: تعليق الفرائد-للذّماميني: (٣٥٩/٢).

(٦) ينظر: الكشاف: (٧٥-٧٤/١).

(٧) ينظر: حاشية الطّبي على الكشاف، ص: (١٧٩)، وحاشية التّفّازاني على الكشاف: (لوحه ٢٣-أ).

(٨) أسقط الخفاجي كلاماً من نصّ ابن هشام.

وقولك^(١): «والله لا أتزوج النساء»، أو «لا ألبس الثياب»، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما^(٢).

يُسمَع من الشارع؛ لأنَّ الممنوع ما كان على سبيل التسمية، كالعلم، وما ضاهاه، بخلاف ما كان على سبيل التوصيف، كما قاله الغزالي^(٣) (٤).

وقوله: ﴿مِنَ الْمَاءِ كُلِّ مِثْقَلٍ حَبٍّ﴾^(٥)، قال السيّد في «شرح المفتاح»: (ما في الآية ليس مخالفاً لما اشتهر من أن مبدأ الأنس: التراب، ومبدأ الجنّ النَّار، ومبدأ الملائكة الرِّيح، فأشار السَّكَّاكِي^(٦) إلى التّوفيق برجوع الماء والنَّار إلى التراب، وهو أعظم مواده، مع فرط احتياجه إليه وانتفاعه به بعينه)^(٧).

قوله: (يقع الحنث بالواحد منهما).
لتحقّق الماهيّة في ضِمْنِهِ، وهذا الحكم غير مُسَلَّم عند فقهاء المذاهب، وفيه تفصيلٌ، وُفِرَّق في بعض المسائل بين التّفي والإثبات .

(١) هذان المثالان ساقهما ابن هشام على أن «أل» فيهما لتعريف الماهيّة.

(٢) المغني، ص: (٧٣).

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد الملقب بحجة الإسلام، فيلسوف متصوّف، رحل إلى كثير من بلاد الإسلام، وصنّف المصنّفات الكثيرة المشهورة، منها: «إحياء علوم الدين»، و«تهافت الفلاسفة»، و«جواهر القرآن»، و«المستصفى من علم الأصول». (ت ٥٠٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢١٦/٤).

(٤) ينظر: حاشية الشّريف الجرجانيّ على المطوّل ص: (٨٢).

(٥) الأنبياء: (٣٠).

(٦) ينظر: مفتاح العلوم - للسَّكَّاكِي، ص: (١٨٥).

(٧) ينظر: المصباح شرح المفتاح - للشّريف الجرجاني، ص: (١٢١)، رسالة دكتوراه تحقيق: فريد محمد بدوي.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ جَمْعِ الْقَلَّةِ وَالْكَثَرَةِ، فَلَمْ يَعْتَبِرُوهُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ يُبْطِلُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةَ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحِنْثِ بِوَاحِدٍ، مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ^(١)؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِدُونِ «الثَّلَاثِ»^(٢)؛ فَلِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ السُّيُوطِيُّ^(٣)، فَمَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ بَاقٍ فِيهِ، وَلَيْسَ تَعْرِيفُهُ لِلْإِسْتِغْرَاقِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ حَيْثُ لَا عَهْدٌ، وَلَا إِسْتِغْرَاقٌ لِلْجِنْسِ^(٤)، كَمَا ذَكَرَهُ أُمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ: «فَلَانٌ يَرْكَبُ الْخَيْلَ، وَيَلْبَسُ الثِّيَابَ الْبَيْضَ»، وَفِي هَذَا كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ وَالْمَعَانِي .

(١) الشَّافِعِيُّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ، الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَحَدُ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ الْمَذْهَبِ، تَنَقَّلَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ لَطَلْبِ الْعِلْمِ، حَتَّى صَارَ أَعْرَفَ النَّاسِ فِي عَصْرِهِ بِالْفِقْهِ، وَالْأَصُولِ، وَالْقِرَاءَاتِ، وَالْحَدِيثِ، وَاللُّغَةِ، وَالشُّعْرِ، وَأَيَّامِ الْعَرَبِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «الرِّسَالَةُ»، وَ«الْمُسْنَدُ»، وَ«أَدَبُ الْقَاضِي». (ت ٢٠٤هـ). يَنْظُرُ: تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ - لِلذَّهَبِيِّ: (٣٦١/١)، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ - لِلْسُّبْكِيِّ: (١٩٢/١ - ٢٠٤، ٢٩٣ - ٣٠٧، ٣٤٣).

(٢) مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِتَرْوِجِ ثَلَاثٍ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ بَاقٍ. يَنْظُرُ: الْعَزِيزُ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ - لِلرَّافِعِيِّ: (٣٤٧/١٢)، وَعُرُوسُ الْأَفْرَاحِ - لِلْسُّبْكِيِّ: (٣٤٠/١).

(٣) يَنْظُرُ: الْفَتْحُ الْقَرِيبُ، ص: (٦٠٧-٦٠٩).

(٤) يَنْظُرُ: التَّحْرِيرُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ - لِابْنِ الْهَيْثَمِ، ص: (٧٠-٧١)، وَمَعْنَى الْحَبِيبِ: (٦١٧/٢).

وبعضهم يقول في هذه: إِنَّهَا لتعريف العَهْد^(١)؛ فَإِنَّ الأجناسَ أمورٌ معهودَةٌ في الأذهان متميِّزٌ بعضها عن بعض، ويُقسَّم المعهودُ إلى شَخْصٍ وجِنْسٍ.^(٢)

قوله: (وبعضهم يقول لهذه^(٣)).

[٤٠/أ] أي: التي لتعريف الماهية عند الجمهور يقول: إِنَّهَا لتعريف العَهْد؛ فَإِنَّ الحقائق / أمور معهودة، وموجودة في الأذهان بالاتفاق، وأمَّا في الخارج، فقليل: لا وجود لها، وقيل: إِنَّهَا موجودة في ضمن الأفراد.

والألف واللام عند السَّكَّاكِيِّ^(٤) وَضِعَتْ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ خاصَّةً، والجنسيَّة، والاستغراقية، والعهد الخارجي، كُلُّهَا داخلَةٌ، وتحقيقه في شروحه^(٥).

والفرق بين المَعْرِف تعريف الجنس، واسم الجنس، هو: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقَيَّدِ والمطلق، عند من يقول: اسم الجنس موضوع للماهية، وعند من يقول: إِنَّهُ موضوع لِلْفَرْدِ الْمُنتَشِرِ، بينهما مباينة، وهذا منقول عن الْخَسْرُوشَاهِيِّ^(٦)، من أهل الأصول، كما في «الأشباه والنظائر»^(٧)، (ويُنَبِّئني عليه الكلام في تعريف عِلْمِ الجنس؛ فَإِنَّهُ أَشْكَلُ غاية الإشكال، حَتَّى تَحْيَرَ فِيهِ فحول الرِّجَالِ، فقليل: «الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الجنس واسم الجنس التَّكْرَرُ: أَنَّ عِلْمَ الجنس موضوع لِلْمَاهِيَةِ الحاضرة في الذَّهْنِ، بقطع النَّظَرِ عن الأفراد»؛ لتمييزها عن غيرها من الماهيات،

(١) القائل بذلك ابن العِلْج في البسيط. ينظر: الفتح القريب، ص: (٦٠١-٦٠٢).

(٢) المغني، ص: (٧٣).

(٣) في المغني: (في هذه).

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، ص: (٢١٤، ٢١٥).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح-للقزويني: (١٢٤/١).

(٦) هو: عبد الحميد بن عيسى بن عَمُويَه، أبو مُحَمَّد، شمس الدِّين، من علماء الكلام، نسبته إلى

خسروشاه من قرى تبريز، متقدِّم في علم الأصول والعقليات، والفقه وأصوله، له مؤلفات منها:

«اختصار المذهب»، و«اختصار الشفاء». (ت ٦٥٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية - للسبكي:

(٨/١٦١)، وَ النجوم الزاهرة: (٣٢/٧)، وشذرات الذهب: (٥/٢٢٥).

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر-لتاج الدِّين السُّبْكِيِّ: (٢/١٠٥).

واسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الأفراد»^(١). وأورد عليه: (أن قوله: إنه المقصود به تمييز الماهية، إن عني به مطلق التمييز، فكل موضوع كذلك، وإن عني غيره، فكان عليه بيانه، وهو أمر سهل؛ لأنه صريح فيما أراد، وهو تمييز الماهية عن غيرها من الماهيات، والفرق بين الجنس والمعرف تعريف الجنس، مع الدلالة على حضور كل علم منهما ذهنًا: أن الثاني يعم دون الأول، وأيضًا^(٢) الأول بوضع اللفظ، والثاني من أمر خارج عنه، ومما ذكر علم أن علم الجنس لا يثنى ولا يجمع؛ لأن التثنية والجمع إنما يكونان للأفراد، فإذا ثني أو جمع كان بالتأويل، وتحصل مما قالوه هنا: أن الواضع يتصور الماهية، ثم قد يضع لها من حيث هي، وقد يضع لها بقيد تعينها في الخارج، وقد يضع منها للصورة الحاضرة في ذهنه، وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع، وقد يضع لها ملاحظًا للأفراد، غير مخصص لها بالوضع، فالأقسام خمسة: "اسم الجنس" الخامس، و"علم الجنس" الرابع، وذهب الخسروشاہي إلى أن علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني، واسم الجنس موضوع بدون ذلك القيد، فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكر، واسم الجنس الأولي، واعترض عليه السبكي: «بأنه ينبغي له أن يشترط فيه أن يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة؛ لأن العلم إنما يكون كذلك، وح لا يصدق على غيره من الصور، وبهذا فسد فرقه؛ لأن أسامة» ونحوه لا تختص بواحد؛ فإن أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور، أو الممتزج من بينها، ساوى الوضع الخارجي، فكيف يجعل أحدهما علمًا/ والآخر نكرة؟ فالحق أن العلم إنما يوضع لشخص واحد، لا تعدد فيه، لكن العرب أجرت على نحو: «أسامة» حكم الأعلام، فلعلهم شبهوا الصور الذهنية، وإن اختلفت الصورة الواحدة بالفرد الخارجي^(٣)، فإتم ما ادعاه الخسروشاہي^(٤). قلت: إن تم

(١) القائل لذلك هو والد تقي الدين السبكي. ينظر: المرجع السابق: (١٠٣/٢).

(٢) في (ب): (وأيض).

(٣) في نسختي المخطوط العبارة كما أثبتت، وفي الأشباه والنظائر للسبكي: (٢٠١٠٥): «ولعلمهم

شبهوا الصورة الذهنية، وإن اختلفت بالصورة الواحدة....»، دون عبارة «بالفرد الخارجي».

(٤) المعترض هو والد تقي الدين السبكي. ينظر: المرجع السابق: (١٠٥/٢).

من هذا الوجه، لا يتم من جهة قوله: "بقيد الشخص الذهني"^(١)؛ فإنه صريح في أن الوضع لصور مُشَخَّصَة في الذهن، أخص من سائر الصور.

وقوله: "العلم إنما يكون لواحد لا تعدد فيه"^(٢)، وهذا إنما هو في الحقيقي، وهو علم الشخص، وليس الكلام فيه، إنما الكلام في علم الجنس، فإن قلت: فهل يكون العلم لمُتَعَدِّد؟ قلت: قال النحاة في العدل: إنه تحقيقي وتقديرى، وفسرُوا التقديرى بأنه الذي اضطررنا إليه، حين وجدناهم عاملوه معاملة المعدول، في منع صرفه، وعلى هذا يقال: العلم: تحقيقي أو تقديرى، والثاني كـ "أسماء"، وإنا لمَّا رأيناهم عاملوه معاملة العلم، في منع صرفه، ومنع إضافته، ودخول "أل" عليه، حكمنا بعلميته انتهى ما قاله السبكي^(٣)، كما حكاها الشَّ هنا^(٤)، وهو مبحث مُفَصَّل في كلام النحاة وأهل المعاني.

أقول: ما نقله الشَّ^(٥) عن السبكي، وحاصل كلامهم: أن أهل العريضة، والمعاني، والأصول، اختلفوا في اسم الجنس: فقيل: إنه موضوع للماهية، وقيل: للفرد المنتشر. واختلفوا -أيضاً- في علم الجنس: فقيل: إنه بمعنى اسم الجنس، إلا أن العرب أجرت عليه أحكام العلم، بمنع صرفه، وجعله مبتدأ، وبجاء الحال منه، وهو موقوف على السماع، ولا يُشْتَى، ولا يُجْمَع، وهو المشهور عند النحاة، فلا فرق بينه وبين اسم الجنس التكررة، إلا باعتبار حضوره في الذهن، فهو والمُعَرَّف بلام الجنس سواء في المعنى.

والذي اختاره المُحَقِّقُونَ: أن علم الجنس وضع للماهية الحاضرة في الذهن، مع مُشَخَّصَات ذَهْنِيَّة تُمَيِّزُهُ عن سائر الماهيات.

(١) الضمير يعود على الخسر وشاهي.

(٢) الضمير يعود على تقي الدين السبكي.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر - لتاج الدين السبكي: (١٠٣/٢ - ١٠٦).

(٤) ينظر: المراج: (١٠٨/١ - ١٠٩).

(٥) في: (ب): (الشارح).

تنبيه

قال ابن عصفور^(١): أجازوا في نحو: «مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ. كَوْنَ الرَّجُلُ نَعْتًا، وَكَوْنَهُ بَيَانًا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المُبَيَّن، وفي النَّعْتِ ألا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيءُ أعرف وغير أعرف؟^(٢)

قوله: (قال ابن عصفور: أجازوا ...) الخ .

حاصله: اعتراضٌ على النَّحَاةِ في تناقض كلامهم في إعراب: «هذا الرَّجُلُ» ونحوه، في تجويز كونه صفةً، وعَطْفَ بيان، مع اشتراطهم في عَطْفِ الْبَيَانِ أن يكون أعرف، حتَّى يُعَيَّنَ، وفي النَّعْتِ أن لا يكون أعرف، بَلْ مساوٍ^(٣)، أَوْ دُونَ، فكيف يجوز في شيءٍ واحدٍ أمران متنافيان؟ وسُعيْدُ المص الكلام على هذه المسئلة في «الجهة السادسة» من «الباب الخامس»^(٤)، وليس ما ذكره ابن عصفور متفقاً^(٥) عليه عند النَّحْوِيِّينَ^(٦)، مع أن مَرَاتِبَ التعريف مُخْتَلَفٌ فيها أيضاً، وسيأتي تفصيله إن شاء الله، ومُحَصَّلُ ما أجاب به المص: أنه في البيان «أل» فيه حضوريَّة؛ فَدَلَّ على الجنس والحضور، واسم الإشارة لا يَدُلُّ على / [٤١] الجنس، فهو أعرف بهذا الاعتبار؛ لِتَعْيِينِ جنسه وَضْعاً، وَفَرْدِهِ؛ لِأَنَّ الحاضر لا بُدَّ من كونه فَرْدًا؛ فلذا كان أعرف، وعلى النَّعْتِ تعريفه عَهْدِيٌّ لا حُضُورِيٌّ، والإشارة تَدُلُّ على الحضور، وهو أعرف، فعلى الاعتبارين تَنَدَفَعُ الْمُنَافَاةُ بينهما، واشتراط أعرفيَّة البيان غير

(١) ينظر ما قاله ابن عصفور، في شرحه الجمل: (١/٢٩٧-٢٩٨).

(٢) المغني، ص: (٧٤).

(٣) في نسختي المخطوط (بل مساوي) والصواب ما أثبت.

(٤) في ص: (٧٤٢) من المغني.

(٥) في نسختي المخطوط (متفق) بالرفع، والصواب ما أثبت.

(٦) ينظر: شرح التسهيل- لابن مالك: (٣/٣٢١).

.....

مسلمة،^(١) فقد وقع في كلام س ما يخالفه^(٢)؛ ولذا قال السَّعْد: (لا يلزم في عَطْفِ البيان أن يكون الثاني أَوْضَحَ؛ لجواز حصول الإيضاح بالمجموع)^(٣)، وكذا في "شرح المفتاح" للسَّيِّد،^(٤) وسيأتي تفصيله في «الباب الخامس» إن شاء الله تعالى .

-
- (١) ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة- لابن مالك: (١١٩٣/٣).
- (٢) ينظر: الكتاب- لسيبويه: (١٨٩/٢-١٩٠)، وقال ابن مالك موضَّحاً ذلك: (وقد جعل سيبويه «ذا الحُمة» من «يا هذا ذا الحُمة» عَطْفَ بيان، مع أنَّ تخصُّص «هذا» زائد على تخصُّصه)- ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: (١١٩٣/٣).
- (٣) ينظر: المطوَّل- للتَّنَازُلِي، ص: (٢٢٧).
- (٤) ينظر: شرح المفتاح للشَّارِف: (١٢١) رسالة دكتوراه. تحقيق: فريد محمد بدوي، وحاشيته على المطوَّل، ص: (٢٢٧).

الوجه الثالث^(١): أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.
فالأولى: كالتّي في الأسماء الموصولة، على القول بأنّ تعريفها بالصّلة^(٢).

قوله: (كالتّي في الأسماء الموصولة) الخ .

اعلم أنّهم اختلفوا في تعريف الموصول: هل مُعرّفُه بـ"أل" أو بالعهد الذي في الصّلة؟
فقليل: إنّهُ بـ"أل"^(٣)، وهو قول مردود، والقول الصّحيح عندهم: أنّها معرفة بالعهد الذي
في الصّلة، لا بـ"أل"؛^(٤) لأنّها قد تُحذف، وقرأ بها أبيّ، وابن السّمّيع^(٥)، وأبو رجاء^(٦) في
الشّواذ^(٧)؛ ولذا قيل: إنّها زائدة لازمة غالباً؛ بدليل أنّها لا تدخل على كثير من الموصولات،
كـ"مَنْ وَمَا" وأيضاً، هي لازمة، والمُعرّف لا يكون لازماً، وقد تقدّم ما فيه.

(١) من أوجه «أل».

(٢) المغني، ص: (٧٤).

(٣) هو قول الأخفش. ينظر: شرح الجمل-لابن عصفور: (١٣٥/٢).

(٤) وهو مذهب الجمهور. ينظر: شرح الكافية - للرّضي: (٨/٣)، وأوضح المسالك- لابن هشام:
(١٨٢/١).

(٥) هو: محمّد بن عبد الرّحمن بن السّمّيع، أبو عبد الله اليمانيّ، له اختيار في القراءة ينسب إليه، شدّ
فيه، كان من أفصح العرب. ينظر: غاية النّهاية: (١٦١/٢-١٦٢).

(٦) هو: عمران بن تيم، ويقال: ابن ملحان، أبو رجاء الطّارديّ، البصريّ، التابعيّ الكبير، ولد قبل
الهجرة بإحدى عشرة سنة، وكان مخضرمًا، أسلم في حياة النّبي ﷺ ولم يرد. (ت ١٠٥هـ). ينظر: غاية
النّهاية: (٦٠٤/١).

(٧) قرئ قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بلام واحدة، على حذف اللّام. ينظر: مختصر ابن خالويه من
غير نسبة لأحد من الثلاثة، ص: (١)، وهذه القراءة منسوبة للقراء الثلاثة المذكورين، في كتاب
الشّواذ- لأبي محمد عبد السلام المقرئ السّلامي. ينظر: المزج: (١١١/١).

وكالواقعة في الأعلام^(١)، بشرط مقارنتها لنقلها، كالتنضر، والتغممان، واللات،
والغزى^(٢).

وأما كونه لا يجتمع تعريفان، ففيه خلاف: فقول: بمنعه مطلقاً، وقيل: الممنوع اجتماع
حرفي تعريف، وقيل: تعريفين من جهة واحدة، لا من جهتين، كما في "أي" الموصولة، وما
قيل — : (إن "لذي و لذين ولتي و لاتي" بلام واحدة، لا حذف، وإنما هي لغة)^(٣) مستقلة،
أو (أن هذا الحذف؛ لقلته لم يعتبره المص)^(٤) — ليس بشيء؛ لأنه ينافي اللزوم على كل
حال، فإن قلت: إنهم قالوا: إن الجملة من حيث هي، لا توصف بتعريف وتنكير، ولو كان
فيها عهد كانت معرفة، والتعريف إنما يكون بأداة أو وضع، وهما متفيان.

قلت: لما كان الضمير عائداً على الموصول رابطاً^(٥) لها به، صارت معه بمعنى الضارب
المعهود ذهنياً، فهو معها بمعنى المعروف باللام، وهذا هو المراد، فتدبر.

قوله (وكالمقارنة للأعلام)^(٦)، بشرط مقارنتها لنقلها كالتنضر الخ.

فهو علم منقول، وتعريفه بالعلمية، لا بـ"أل"؛ فهي زائدة لازمة، وأورد عليه: (أنه إذا
كان العلم المجموع، فـ"أل" فيه جزء منه، كجيم "جعفر" ومثله ليس بزائد)^(٧)، لا سيما ما
قارن الارتجال، وظننه بعضهم وارداً غير مُدْفَع^(٨)، والظاهر أن المراد: أن الواضع نقل "نضراً"

(١) نوع آخر من أنواع الأسماء التي تكون فيها "أل" زائدة لازمة.

(٢) المغني، ص: (٧٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (١٩٠/١)، وقال: إنها بحذف الألف واللام وتخفيف الياء، لغة
سادسة.

(٤) ينظر: المنصف - للشُّمْنِي: (١١٠/١).

(٥) في نسختي المخطوط (رابط) بالرفع، والصواب ما أثبت.

(٦) في المغني: (وكالواقعة في الأعلام).

(٧) المورد لذلك هو الدماميني. ينظر: المزج: (١١١/١).

(٨) الذي ذهب إلى ذلك هو الشُّمْنِي، ينظر: المنصف: (١١١/١).

وجعله عَلَمًا، ثُمَّ زاد فيه «أل»؛ لَتَذُلَّ على أَنَّهُ ليس بمعناه الأصلي، وما قيل: (من أَنَّ المراد بالزائدة: ما لا يَذُلُّ على تعريف، سواء ذَلَّتْ على معنى، وسواء جُعِلَتْ جزءًا، أَمْ لَا)^(١)، كما قيل: (في الصَّرْف: إِنَّ المراد: ما لا يكون جزءًا، سواء ذَلَّ على معنى، أَمْ لَا)^(٢) ليس بشيء.

[٤١/

قوله: (كَالتَّضَرُّ والتُّعْمَانُ / واللَّاتُ والعُزَّى).

أقول: التَّضَرُّ، والتُّضَار - بِضَمِّ التُّون -: الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ، وأصل معناه: الخالص من كُلِّ شَيْءٍ،^(٣) و(التُّعْمَانُ، - بِضَمِّ التُّون -: اسم لِلدَّمِ وحمرة، ثُمَّ نُقِلَ، وَجُعِلَ عَلَمًا لابنِ الْمُنْذِرِ ابنِ مَاءِ السَّمَاءِ، ملك العرب^(٤)، نُقِلًا مَقَارِنًا لـ«أل»، بحيث لا يُطْلَقُ عليه بدونها^(٥)، وما في الخلاصة مِنْ أَنَّ «أل» في «التُّعْمَان» لِلْمَح،^(٦) فهو عَلَمٌ آخر كما قيل،^(٧) وَيَرُدُّهُ أَنَّهُ يُقَالُ: تُعْمَانُ ابنِ الْمُنْذِرِ، بدونها في كثير من كلامهم، والفرق بين عَلَمٍ وَعَلَمٍ تحكُّم.

(١) القائل بذلك الشُّمْنِيُّ، ينظر: المنصف: (١١١/١).

(٢) ينظر: مَعْنَى الحبيب: (٦٣٠/٢).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: (نَضَر).

(٤) المرجع السابق: (نعم)، والتُّعْمَان هو: ابن المنذر بن المنذر بن امرئ القيس اللّحمي، أبو قابوس، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، مدحه فحول الشعراء، نغم عليه كسرى، فألقاه تحت أرجل الفيلة، فقتلته، نحو (١٥٠ ق.هـ). ينظر: تاريخ ابن خلدون: (٢٦٥/٢).

(٥) ينظر: مَعْنَى الحبيب: (٦٣٠/٢).

(٦) وهو قول ابن مالك في الألفية:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالتُّعْمَانِ
لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
فَذَكَرْ ذَا وَحَدَفْهُ سِيَانِ

(٧) القائل لذلك الشُّمْنِيُّ، ينظر: المنصف: (١١١/١).

وأما «اللات» فَعَلِمُ صَنِمٌ، مشدّد التاء، اسم فاعل من «لَتَّ السَّوِيقُ»^(١)، يَلْتُهُ: إذا عَجَنَهُ، ثُمَّ خُفِّقَتْ تَأْوُهُ، والقُرَاءُ على تخفيفها^(٢)، إِلَّا رُوِيَ سَأَ^(٣) عن يعقوب^(٤) في العَشْرَةِ، وابن كثير^(٥) في رواية عنه، كما في «الدَّرَّ المصون»^(٦)، وهو في الأصل، اسم رجلٍ من «ثقيف»، كان يَلْتُ السَّوِيقَ على صخرة تُسَمَّى صخرة اللات، فَلَمَّا مات، قال عمرو بن لُحَيٍّ^(٧): إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَإِنَّمَا دَخَلَ الصَّخْرَةَ، فَأمرهم بعبادتها، وبنى عليها بَيْتًا، فَعُبِدَ في الجاهلية ثلاثمائة سنة بمكة.^(٨)

و«العُزَّى» تأنيث «الأعزَّ»: اسم صَنِمٍ لبني كنانة، فَلَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ، بَعَثَ رسول الله ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، فَضَرَبَهَا بِفَأْسٍ، وَهَدَمَهَا، وهو يقول:

(١) السَّوِيقُ: ما يُعْمَلُ من الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ. ينظر: المصباح المنير- للفيومي: (سَوَق).

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: (٥٠١/٢).

(٣) هو: محمد بن المتوكل، أبو عبد الله اللؤلؤي البصري، المعروف برويس، مقرر حاذق ضابط مشهور، روى القراءة عن يعقوب وغيره، وهو أحد رواة يعقوب. ت (٥٢٣٨هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢٣٤/٢-٢٣٥).

(٤) هو يعقوب الحضرمي، وقد مرّت ترجمته في ص: (٣٢٢).

(٥) ابن كثير المكي، سبقت ترجمته في ص: (٢٠٨).

(٦) ينظر: الدَّرَّ المصون: (٩٢/١٠).

(٧) هو: عمرو بن عامر بن لُحَيٍّ بن حارثة، الأزدي، أوّل من غير دين إسماعيل عليه السلام، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان، تولى حجابة البيت الحرام، فجلب الأصنام إليها. ينظر: جمهرة الأنساب- لابن حزم: ص (٢٣٥).

(٨) ينظر: الأصنام- لابن الكلبي، ص: (٣١، ٢٤)، والروض الأنف- للسّهيلي: (١٠٢/١).

يَا عَزُّ^(١) كُفْرَانِكَ لَا سُبْحَانَكَ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ أَهَانَكَ^(٢)

وتفصيله في السَّيْرِ^(٣)، وما ذكره المص في «التَّنْضُر» وما بعده، لا وجه له، قال في «الدُّرِّ المصون»: (اللَّات: صَنَمٌ أَوْ شَجَرَةٌ بِالطَّائِف، أَوْ بَنَخْلَةٍ^(٤)، أَوْ بَعُكَاطٍ^(٥)، والرَّاجِح عند ابنِ عَطِيَّة^(٦) الأوَّل؛ لقوله:

وَفَرَّتْ ثَقِيفٌ إِلَى لَاتِهَـا بِمُتَقَلَّبِ الْخَائِبِ الْخَاسِرِ^(٧)

وهَلْ هِيَ، وَالْعُزَّى عَلَمَان، أَوْ صِفَتَانِ غَالِبَتَانِ؟ خلاف؛ فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُمَا صِفَتَانِ، وَ«أَل» لِلْمَحِ الصَّفَتَيْنِ، جَازَ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ «أَل» زَائِدَةٌ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاء: «قِيلَ: هُمَا صِفَتَانِ غَالِبَتَانِ مِثْلُ الْحَارِثِ، وَالْعَبَّاسِ؛ فَلَا تَكُونُ «أَل» زَائِدَةً»^(٨)، وَهُوَ غَلَطٌ؛ فَإِنَّ الَّتِي لِلْمَحِ مَنْصُوصٌ عَلَى

(١) في نسختي المخطوط (ياعزى) وما أثبت هو ما في المصادر: (يا عَزُّ) وهو الصحيح؛ للوزن العروضي.

(٢) البيتان من الرَّجَز، وهما لخالد بن الوليد-رضي الله عنه-. ينظر: الأصنام، ص: (٤٢)، والصُّحاح: (عَزَز).

(٣) ينظر: الأصنام-لابن الكلبي، ص: (٣٣-٣٤)، والمغازي-للواقدي: (٨٧٣-٨٧٤)، والسَّيْرَةُ النَّبَوِيَّة- لابن هشام: (٤٣٦/٢).

(٤) وادٍ قريب من الطائف، به عسكرت هوازن يوم حنين. ينظر: معجم البلدان: (٢٧٧/٥).

(٥) سوق يجتمع فيه العرب أيام الجاهلية قريب من الطائف. ينظر: المرجع السابق: (١٤٢/٤).

(٦) مرت ترجمته في ص: (١٣٨).

(٧) بيت من بحر المتقارب، لضرار بن الخطاب الفهري، ينظر: شعره، ص: (٤٧)، وسيرة ابن هشام:

(٤٧/١)، والأغاني: (٣١٧/١١).

(٨) ينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن: (٢٤٧/٢).

وهذه في الأصل لتعريف العهد.^(١)

زيادتها؛ لأنها لم تُؤثّر تعريفاً، واختلّف في تاء "لات" فقليل: أصليّة، من "لات"، يَليّتُ،
والفها مُنْقَلَبَةٌ عن ياء، وقيل: زائدة، من "لوى، يَلْوِي"، واويّة، وأصلها "لَوِيّة"، فحُذِفَتْ
لأُمّها؛ لأنّهم يَلْوُون أعناقهم لها، بالتفاهم، أو يَلْتَوُونَ حولها، حين يطوفون، ووَقِفَ عليها
بالتاء والهاء، بناءً على القولين: أصالتها وزيادتها^(٢) انتهى ما فيه من غث وسمين، إلا أنّه
مُنافٍ لكلام المص؛ فإنّهُ صريح في عدم لزومها، وأنّها غير مقارنة لوضعها، وتغليطه^(٣) لأبي
البقاء، ليس في محلّه؛ فإنّها حال الوصفية معرفة، وهو الذي لحوه، وإلاّ لم يكن للمُح معنًى،
كما لا يخفى، وإليه أشار المصنف بقوله: (وهي^(٤) في الأصل لتعريف العهد).
ودعوى اللزوم أيضاً غير تامّة؛ فإنّهُ سَمِعَ: "لا عَزَى"^(٥)، وتقدّم قول خالد: "يا عَزَى"
وقول الشاعر^(٦).

(١) المغني، ص: (٧٤).

(٢) ينظر: الدّرّ المصون: (٩٢/١٠).

(٣) الضمير يعود على السمين الحلبي في الدّرّ المصون.

(٤) في المغني (وهذه).

(٥) هذه جزء من مقولة لأبي سفيان بعد الانتهاء من معركة أحد، وتمامها: «إِنَّ لَنَا عَزَى، وَلَا عَزَى

لَكُمْ» ينظر: تاريخ الأمم والملوك - للطبري: (٥٢٦/٢).

(٦) هو قول ضرار بن الخطاب في بيته السابق: (..... إِلَى لَاتِهَا.....).

وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر، والثغمان، واللّات، والعزى أو لارتجالها كالسموّال^(١).

قوله: (أو لارتجاله^(٢) كالسموّال) .

[٤٢/أ] بسين مَهْمَلَة، وميم مفتوحين، عَلَّمَ لِلْسَمَوَّالِ بن عادي اليهودي الجاهلي، وهو/ من شعراء الجاهلية وهو ممن اعترف شعراء العرب بفصاحته، وضرب بوفائه المثل في القصّة المشهورة^(٣).

والمُرْتَجَلُ: العَلَمُ الَّذِي لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غير العَلَمِيَّةِ مطلقاً، هذا هو المعروف بين النحاة وغيرهم. وفي التَّظْمِ والنَّثْرِ: مَا قِيلَ بَدِيعَةً مِنْ غير تَأْمُلٍ وَفِكْرٍ^(٤)، كَأَنَّهُ فَعَلَهُ قَائِماً عَلَى رَجْلَيْهِ، قَبْلَ قَعُودِهِ وَتَمَكُّنِهِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا اشْتَقَّ، وَأُخِذَ مِنْ مَادَّةٍ مُسْتَعْمَلَةٍ فِي غير العَلَمِيَّةِ، بزيادةٍ ونقص، وغير ذلك كغَطْفَانٍ مِنَ الْعُطْفِ، وَهُوَ السَّعَة^(٥)، وَأُذْخِلَ مَا غَيْرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ بِحَرَكَةٍ، أَوْ فَكٍّ، وَإِعْلَالٍ وَعَدَمِهِ، كَمَا قَالَ الرَّضِي^(٦)، ثُمَّ قَالَ: (وَلَوْ قِيلَ بِنَقْلِهَا، وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِمَا عَرَضَ، مِنَ التَّغْيِيرِ، مَعَ النَّقْلِ، أَوْ بَعْدَهُ، لَمْ يَبْعُدْ)^(٧).

(١) المغني، ص: (٧٤)، أي من أنواع «أل» الزائدة زيادة لازمة، ما وقع في الأعلام المرتجلة.

(٢) في المغني (لارتجالها).

(٣) تنظر ترجمته وأخباره بشكل مفصّل في: طبقات فحول الشعراء: (٢٧٩/١)، والأغاني: (٣٥٠/١١).

(٤) ينظر: اللسان: (رَجَل)، وشرح الكافية-للرّضي: (٢٦٣/٣).

(٥) القاموس: (غطف).

(٦) ينظر: شرح للكافية: (٢٦٣/٣).

(٧) المرجع السابق: (٢٦٤/٣).

أَوْ لَغَلَبَتْهَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ هِيَ لَهُ فِي الْأَصْلِ، كَالْبَيْتِ لِلْكَعْبَةِ، وَالْمَدِينَةِ لَطَيْبَةِ، وَالنَّجْمِ
لِلثُّرَيَّا. ^(١)

وكون السَّمَوَاتِ مُرْتَجَلًا، نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ قِيلَ: (إِنَّهُ مَنقُولٌ مِنْ اسْمِ طَائِرٍ، أَوْ ذَبَابٍ) ^(٢)، وَفِي
"شرح أدب الكتاب": (أَنَّهُ اسْمٌ لِلْأَرْضِ السَّهْلَةِ) ^(٣)، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى أَنَّهُ
مُعَرَّبٌ ^(٤)، وَأَصْلُهُ: "سَمُهُ إِيْلُ" أَيُّ: هِبَةُ اللَّهِ، وَقَالُوا: إِنَّ "إِسْمَاعِيلَ" بِمَعْنَاهُ أَيْضًا، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ
لَهُ الْيَهُودُ: "شُمُوَال"، كَمَا سَمِعْنَاهُ مِنْ ثِقُوبٍ مِنْ مَشَائِخِنَا.
قوله: (أَوْ لَغَلَبَتْهَا) الخ .

دَعَايَ الزُّرُومِ هُنَا غَيْرُ تَامَّةٍ؛ لِأَنَّهُ سُمِعَ فِيهَا الْإِضَافَةُ، نَحْوُ: "بَيْتُ اللَّهِ" وَ"مَدِينَةُ الرَّسُولِ".

(١) المغني، ص: (٧٤)، وهو موضع ثالث من مواضع "أل" الزائدة اللازمة في الأعلام.

(٢) ينظر: المزج، والقاموس المحيط: (سَمَلٌ) لِلدَّمَامِيَّةِ: (١١١/١).

(٣) لم أقف عليه في الاقتضاب - لابن السَّيِّد، ولا في شرح أدب الكاتب - للجواليقي.

(٤) ينظر: الجمهرة - لابن دريد: (١١٨٨/٢)، والاشتقاق - له، ص: (٤٣٦)، والمعرب للجواليقي،

ص: (٣٧٩)، ومواهب الأديب: (لوحة ١١٥ - ب).

والثانية^(١)، نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.
فالأولى^(٢): الدّاخلَة على عَلمٍ منقول من مُجرّد صالح لها مَلْمُوحٌ أصله، كحارث،
وعَبَّاس، وضَحَّاك^(٣).

قوله: (والثّانية). أي: ما يُزاد زيادةً غير لازمة، وهي: (نوعان: كثيرة واقعة في
الفصيح وغيرها.

فالأولى: الدّاخلَة على عَلمٍ منقول من مُجرّد صالح لها مَلْمُوحٌ أصله) في السّعة،
بخلاف ما يَصْلُحُ في الضّرورة، كالمنقول من فَعَلٍ كـ"يَزِيدُ"^(٤)، وأمّا "يَسَعُ"^(٥) فقليل:
مُرْتَحِلٌ^(٦)، وقيل: (مضارعٌ نُكِّرَ، وعُرِّفَ بـ"أل"، ولا ضمير فيه)^(٧)، كذا قرّره بعضهم.
أقول: الَّذِي قرّره السّمين: (أنّ فيها قراءاتٍ، فأما قراءة الجماعة،^(٨) ففيها تأويلات:
أحدها: أنّه منقول من مضارع أصله: "يوسَعُ"، حُذِفَتْ واوُهُ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة،
ثمّ زِيدَتْ فيه "أل"، ولا ضمير فيه، وقيل: "أل" للتعريف على تقدير تنكيره.

(١) وهي «أل» الزائدة غير اللازمة.

(٢) أي: الزائدة غير اللازمة الكثيرة، الواقعة في الفصيح.

(٣) المغني، ص: (٧٤).

(٤) ينظر: شرح التسهيل-لابن مالك: (١٨٠/١)، والتذيل والتكميل: (٣٢٣/٢).

(٥) في (ب): (يسم)، وهو تحريف.

(٦) ينظر: شرح التسهيل-لابن مالك: (١٧٦/١)، والتذيل والتكميل: (٣٢١/٢).

(٧) ينظر: المنصف-للشُّمْنِيّ: (١١٢/١).

(٨) عبارة (فأما قراءة الجماعة) ساقطة من (ب)، والقراءة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْمِعِمْ وَأَلْسَعِمْ وَيُؤْنَسِمْ﴾

الأنعام: (٨٦)، وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَأَلْسَعِمْ﴾ ص: (٤٨).

وتنظر هذه القراءة في السبعة-لابن مجاهد، ص: (٢٦٢)، والحجة-لأبي علي: (٣٣٧/٣)، والجماعة

هم جمهور السبعة عدا حمزة والكسائي.

والثانية^(١)، نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ النثر.

فالأولى: كالدَّاخلَة على «يزيد» و«عمرو» في قوله^(٢):

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(٣)

والثاني: أَنَّهُ اسم أعجمي لا اشتقاق له؛ لَأَنَّ «الْيَسَعَ» يقال: إِنَّهُ «يُوشَع» فَعُرِّبَ، و«أَل» فيهما مُعَرَّفَتَان، أو مزیدتان، كما تقدَّم، وإذا قلنا بزيادتهما: هَلْ هي لازمة، أَمْ لا؟ وقراءة الأخوين: «الْيَسَعَ»^(٤)، فأصلها «لَيْسَعَ» كـ«ضَيْعَم»، وهو اسم أعجمي، و«أَل» فيه: إمَّا مُعَرِّفَة، أو مزيدة^(٥) انتهى .

قوله: (والثانية) .

وهي الواقعة في غير الكثير والفصيح .

وقوله: (بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ^(٦) مِنْ أُسِيرِهَا وَغَيْرَةِ شَنْعَاءَ مِنْ غُيُورِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا فَالَسَّخَرُ لَا يُفْضِي إِلَى مَسْحُورِهَا

(١) وهي غيرُ الكثيرة الواقعة في الفصيح، من الزائدة زيادة غير لازمة.

(٢) هذان البيتان، والأبيات التي ذكرها الخفاجي بعده في نسختي المخطوط من بحر الرجز، وهما في ديوان أبي التَّحْمِ الْعُجَلِي: (١١٠). وينظر: كتاب العين - للتحليل بن أحمد: (٢٥٧/١)، والمسائل الحلييات - للفارسي: (٢٨٨)، ونظم الفرائد وحصر الشرائد - للمهلي: (٨٠)، وشرح أبيات المغني: (٣٠٢/١).

(٣) المغني، ص: (٧٤-٧٥).

(٤) ينظر: السبعة، ص: (٢٦٢)، والأخوان هما: حمزة والكسائي.

(٥) ينظر: الدرُّ المصون: (٢٩/٥)، والسمين الحلبي هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، من أئمة القراءات، والتفسير، واللغة، والتحو، له مصنفات جليلة منها: «تفسير القرآن»، و«الدرُّ المصون»، و«عمدة الحفاظ»، و«شرح التسهيل». (ت ٧٥٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٤٠٢/١).

(٦) رسمت في نسختي المخطوط: (أُمَّ الْعَمْرِ) بالواو، والذي في المغني بحذفها، وهو الصَّواب؛ لأنَّ «واو» «عمر» تسقط إذا دخلته «أَل» للضرورة؛ لأنَّ عمرو مصروفة، ولا تشبه هنا بعمر الممنوعة . ينظر: حاشية ابن جماعة على شرح الشافية - للجاربردي: (٣٨٠/١).

وفي قوله^(١):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٢)

وهو من رَجَزٍ لِأَبِي النَّجْمِ^(٣).

وقوله^(٤): (رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ)

حاصل ما ذكره المص: أَنَّ الزَّائِدَةَ: إمَّا لازمة، أو غير لازمة، وهي على أنواع: منها ما هي فصيحة، وهي الدَّاخِلَةُ على الوصف، وما ضاهاه، وهي الَّتِي لِلْمَحِ الْأَصْلِ، وهو كما ذكره المص غير مقيس؛ ولذا لم تدخل على "محمّد" و"أحمد" ونحوه /، وقال السَّخَاوِيُّ: (وهذا على حسب نُقْلِهِ، فما نُقِلَ عن صفة مع النَّظَرِ إِلَيْهَا، والتفات الذَّهْنِ لِمَعْنَاهَا دخلته "أَل" إشارةً إلى أَنَّ معنى الوصفيةً باقٍ في الجملة، وغيره إِنَّمَا نُظِرَ فِيهِ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ)^(٥)، وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تدخل على "مُحَمَّدًا"، مع أَنَّهُ نُظِرَ فِيهِ إِلَى الوصفية، أَلَّا تَرَى إِلَى قول "عبد الْمُطَّلَب" - لَمَّا قِيلَ لَهُ: (لَمْ سَمَّيْتَ ابْنَكَ مُحَمَّدًا؟) وليس من أسماء قومك؟ -: رَجَوْتُ أَنْ

(١) أي تأتي «أَل» زائدة غير لازمة قليلة في الفصح من الشعر، كما في قول الشاعر، والبيت من بحر الطويل، وقائله ابن مَيَّادَةَ الذُّبْيَانِيَّ. ينظر: شعر ابن مَيَّادَةَ، ص: (١٩٢) وفيه «شديدًا بأحناء...»، ومعاني القرآن - للفرَّاء: (٣٤٢/١)، وليس في كلام العرب - لابن خالويه، ص: (٧١)، وشرح أبيات المغني: (٣٠٤/١)، وقد اختلفت بعض ألفاظه في بعض هذه المصادر.

والأعباء: جمع عِبَاءٍ، وهي الأحمال، والكاهل: الحارك وما بين فروع الكتفين.

(٢) المغني، ص: (٧٥)، والوليد هو: ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي، أبو العباس، من ملوك بني أمية في الشام، كان شجاعاً جواداً، له شعر رقيق، قتل عام (١٢٦هـ). ينظر: الكامل - لابن الأثير: (٢٥٦/٤ - ٢٦٨).

(٣) هو: الفضل بن قدامة العَجَلِيّ، أبو التَّحْمِ، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرُّجَّاز، ومن أحسن النَّاسِ إنشاداً للشَّعر، قيل عنه: أبلغ من العَجَّاج في التَّعْت. (ت ١٣٠هـ). ينظر: الشَّعر والشُّعراء، ص: (٦٠٣/٢).

(٤) في المغني: (وفي قوله).

(٥) ينظر: المفضَّل شرح المفضَّل - للسَّخَاوِيِّ، ص: (٣٢٨).

ويتوقف هذا النوع^(١) على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: مُحَمَّد،
ومعروف، وأحمد؟^(٢).

يُحَمَدُ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^(٣)، وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ، فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَهُ، وَإِنْ ارْتَضَاهُ
بَعْضُهُمْ، وَأَعْجَبُ مِنْهُ أَنَّهُ ارْتَضَاهُ فِي "سِفْرِ السَّعَادَةِ"، وَقَالَ بَعْدَهُ: (وَكُلُّ مَنْ كَمَلَتْ مَحَاسِنُهُ
وَمَنَاقِبُهُ، وَبَلَغَ النَّهْيَةَ فِي الْحَمْدِ، فَهُوَ مُحَمَّدٌ، قَالَ الْأَعَشَى^(٤)):

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّغْنَ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْمَاجِدِ الْفَرْعِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ^(٥) انتهى.
قوله: (أَحْمَد).

فِي الشَّرْحِ: (فَإِنْ قُلْتَ: الْكَلَامُ فِي الْمَنْقُولِ مِمَّا يَصْلَحُ لِدُخُولِهَا، وَ"أَحْمَد" مَنْقُولٌ مِنْ
مُضَارِعٍ غَيْرِ صَالِحٍ لَهَا. قُلْتَ: لَا نَسْلُمُ هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْقُولٌ مِنْ "أَفْعَل" التَّفْضِيلِ لِلْفَاعِلِ، أَوْ
الْمَفْعُولِ، أَيْ "أَجَلُّ الْحَامِدِينَ أَوْ الْمَحْمُودِينَ"^(٦)).

(١) المراد به أن دخول «أل» الزائدة غير اللازمة الكثير على الأعلام المنقولة من المجرّد، والصّالح لها
الملّوح أصله، كحارث، وعباس، وضحّاك، أمر موقوف على السماع.

(٢) المغني، ص(٧٤)، ويلاحظ مخالفته لترتيب المتن في المغني، فإن هذا النصّ سابق لنصوص شرحها
بعده، ثم عاد إليه.

(٣) ينظر: هذا الخبر في: الاشتقاق-لابن دريد، ص: (٨)، وسفر السعادة وسفير الإفادة- للسخاوي:
(١٧/١).

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الأعشى، ص: (١٣١)، والموازنة بين أبي تمام والبحري-
للأمدي: (٢٠٨/١)، وخزانة الأدب-للبيهقي: (٢٢٤/١)، والأعشى هو: ميمون بن قيس ابن
جندل الوائلي، أبو بصير، الأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب
المعلقات، كان يُغَنَّى بشعره، فسُمِّيَ «صَنَاجَةَ الْعَرَبِ»، عُمَرُ طَوِيلًا، وأدرك الإسلام ولم يسلم.
(ت٥٧). ينظر: الأغاني: (٧٥/٥).

(٥) ينظر: سفر السعادة: (١٧/١).

(٦) ينظر: المزج: (١١٢/١).

فَأَمَّا الدَّاخِلَةُ عَلَى وَلِيدٍ فِي الْبَيْتِ^(١) فَلِلْمَنْحِ الْأَصْلُ، وَقِيلَ: «أَلْ» فِي الْيَزِيدِ وَالْعَمْرِ
لِلتَّعْرِيفِ، وَأَتَّهَمَا تُكْرًا، ثُمَّ أَدَخَلْتَ عَلَيْهِمَا «أَلْ»^(٢).

أقول: قال في «سِفْرِ السَّعَادَةِ»: (ليس «أَحْمَد» منقولاً من المضارع، ولا من «أَفْعَل»
التَّفْضِيلِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصْفٌ، كـ«أَحْمَرٍ» وَأَصْفَرٍ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ «مُحَمَّدٍ»، كَمَا أَنَّ «أَحْمَرَ»
أَبْلَغُ مِنْ «مُحَمَّرٍ»؛ لِأَنَّهُ أَلَزَمُ)^(٣)، أَي: صِفَةُ مُشَبَّهَةٍ^(٤)؛ لِلدَّوَامِ، وَالتَّبُوتِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ غَيْرَ
الْمَنْحِ ضَرُورَةٌ وَشَاذٌ، وَهُوَ مَا عَدَاهُ.

قوله: (فَأَمَّا الدَّاخِلَةُ عَلَى «وَلِيدٍ» الْخ).

أَي: «وَلِيدٍ» «فَعِيلٌ» بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ»، فَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْفَصِيحِ^(٥)، وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَإِنَّمَا
الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «الْيَزِيدُ»؛ فَإِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْمِضَارِعِ، وَسَهَّلَهُ مُشَاكَلَتُهُ لِلْوَلِيدِ.

قوله: (وَقِيلَ: «أَلْ» فِي الْيَزِيدِ) الْخ.

يَعْنِي أَنَّهُ شَاهِدٌ لِمَا نَحْنُ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّ «أَلْ» فِيهِ مُعَرَّفَةٌ، لَا زَائِدَةٌ؛ فَيُخْرِجُ عَنْ
الضَّرُورَةِ.

(١) وهي قوله: «رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ...» وقد سبق تخريجه في ص: (٤١٧).

(٢) المغني، ص: (٧٥).

(٣) ينظر: سفر السَّعَادَةِ: (١٦/١).

(٤) في (ب): (شبهة).

(٥) أي: أن «أَلْ» فيه زائدة غير لازمة، واقعة في الكثير الفصيح، داخلة على علم منقول من مجرد صالح
لها، ملموح أصله.

واختلَفَ في الدَّاخِلَةِ على «بنات أوبر» في قوله:
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١)
ف قيل: زائدة^(٢)؛ للضرورة؛ لأنَّ ابن أوبر. علم على نوعٍ من الكَمَّاءِ، ثُمَّ جُمِعَ على
«بنات أوبر»^(٣).

قوله: (وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا) البيت .

«بَنَاتُ أَوْبَرٍ»: ضَرْبٌ مِنَ الْكَمَّاءِ، جمع «ابن أوبر»، وهذا أحد ما يُغَلَّبُ فيه المؤنَّثُ على
المذكر، وسيأتي مُفَصَّلًا، وفي «الشرح» و«الحواشي الهندية»: (لا يخفى عليك أنَّ الأعلام
المنقولة من مضاف ومضاف إليه، حكمها أن يجري على جزئه الثاني حُكْمُ ما لو كان عَلَمًا
وَحَدَه، كـ «ابن أوبر» و«أبي هريرة»^(٤)) انتهى .

وإنَّما تَبَهَّتُكَ على هذا، مع أنَّه مُصَرَّحٌ به، من غير خلاف في كتب ابن مالك^(٥)،
وغيره^(٦)؛ لأنِّي رأيت بعض علماء المغرب^(٧) لم يقف عليه؛ فأَنكَرَ على المُحَدِّثِينَ مَنَعَ صَرَفِ

(١) البيت من بحر الكامل، وقائله غير معروف، وينظر في: المقتضب: (٤٨/٤)، ومجالس ثعلب:
(٥٥٦/٢)، وشرح أبيات المغني: (٣١٠/١).

ومعنى (جَنَيْتُكَ): جنيت لك، أي: تناولت لك، و(الأكمؤ): جمع «كُمء» واحد «الْكَمَّاء» نوع
من النبات، و«العَسَاقِل»: الكَمَّاء الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض، و«بنات أوبر»: كَمَّاء
صغار على لون التراب، يضرب بها المثل في الرِّدَاءَةِ، وقلة الخير، ينظر: معنَى الحبيب: (٦٤٠/٢) -
(٦٤١).

(٢) ينظر: مجالس ثعلب، ص: (٥٥٦)، وسر الصناعة: (٣٦٦/١)، والإنصاف: (٧٢٦/٢).

(٣) المغني، ص: (٧٥).

(٤) ينظر: المزج: (١١٤/١)، وتحفة الغريب: (لوحه ١٩ - أ).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٤٥٦/٣)، والتسهيل، ص: (٢٢١).

(٦) ينظر: المساعد - لابن عقيل: (٣٢/٣)، وتعليق الفرائد: (١٤٥/٢)، والتصريح - للأزهري: (٢١٦/٢).

(٧) في (ب): (الغرب)، ولم أقف على المقصود به من علماء المغرب.

وَرَدَّهُ السَّخَاوِيُّ^(١): (بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً؛ لَكَانَ وَجُودُهَا كَالْعَدَمِ، فَكَانَ يَخْفِضُهَا بِالْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْعِلْمِيَّةَ وَالْوِزْنَ)^(٢).

وهذا سَهْوٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَلَّ تَقْتَضِي أَنْ يَنْجَرَّ الْأِسْمُ بِالْكَسْرِ، وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ.^(٣)

«أَبِي هَرِيرَةَ»، وَتَبِعَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ عَصْرِنَا^(٤)، وَوَجْهَهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْعَلَمِ الْإِضَافِيُّ مَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَ مَنْعٍ صَرْفِهِ، لَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَمْنَعُ تَنْوِينَهُ وَجَرَّهُ بِالْفَتْحَةِ، فَلَا يَظْهَرُ لَهُ أَثَرٌ، فَاعْتَبِرَ فِي الثَّانِي، فَاعْرِفُهُ.

قوله: (وَرَدَّهُ السَّخَاوِيُّ).

هو العلامة، عَلَمُ الدِّينِ، أَبُو الْحَسَنِ، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ، عَلَّامَةٌ عَصَرِهِ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ، شَيْخُ الْقُرَّاءِ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْمُحَدِّثِينَ، وَالنُّحَاةِ، أَجَلُ تَلَامِيذِ الشَّاطِئِيِّ^(٥)، وَأَوَّلُ شَارِحِ لَقْصِيدَتِهِ، وَتَصَانِيفِهِ جَلِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ، / وَلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ، أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَتُوفِيَ فِي [٤٣/أ] جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتْمِائَةٍ، وَهُوَ مِنْ «سَخَا» قَرْيَةٍ مِنْ قَرْيِ مِصْرَ^(٦).

(١) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ وَمَصَادِرُ تَرْجُمَتِهِ فِي ص: (١٧٢).

(٢) يَنْظُرُ: الْمَفْضَلُ شَرْحَ الْمَفْصَلِ - لِلْسَّخَاوِيِّ: (١/لَوْحَةُ ٢٥-ب).

(٣) الْمَغْنِي، ص: (٧٥).

(٤) هُوَ الشَّيْخُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْغُرَضِيُّ (ت ١٠٢٤هـ) كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي حَاشِيَةِ (أ)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِهِ.

(٥) هُوَ: الْقَاسِمُ بْنُ قُبَيْرَةَ بْنِ خُلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّعِينِي، أَبُو مُحَمَّدٍ الشَّاطِئِيُّ، إِمَامُ الْقُرَّاءِ فِي عَصَرِهِ، إِمَامٌ مُشَارِكٌ فِي الْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَاللُّغَةِ، مِنْ مَوْلاَتِهِ: «حَرْزُ الْأَمَانِي» قَصِيدَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الْقِرَاءَاتِ، وَ«الرَّائِيَّةُ» فِي رِسْمِ الْمَصْحَفِ. (ت ٥٩٠هـ). يَنْظُرُ: غَايَةُ النَّهَايَةِ: (٢/٢٠)، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: (٢/٢٦٠).

(٦) يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ - لِلْحَمَوِيِّ: (٣/١٩٦).

والثانية^(١): كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأول فالأول»^(٢)، و«جأؤوا الجماء الغفير»^(٣)، وقراءة بعضهم^(٤): «لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ...»^(٥) بفتح الياء؛ لأنَّ الحالَ واجبةُ التَّنكير، فإنَّ قَدَرْتَ «الأذلَّ مفعولاً مطلقاً على حذفِ مضافٍ، أي: خروج الأذلَّ، كما قَدَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ»^(٦) لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل»^(٧).

والنسبة إليها: «سَخَوِيٌّ»^(٨)، لكنَّ النَّاسَ استعملوه بلفظ «سَخَاوِيٌّ» على خلاف القياس، كما قاله ابن خَلِّكَانَ^(٩).

قوله: (وَقَرِئَ) «لَيُخْرِجَنَّ» الخ .
قال في "الذَّرُّ المصون": (قَرَأَ الْعَامَّةُ بَضَمَ الْيَاءِ وَكَسَرَ الرَّاءِ، مُسْتَنَدًا إِلَى "الْأَعَزَّ"، وَهُوَ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ عَلَى زَعْمِهِ، وَ"الْأَذْلَ" مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَرَأَ^(١١) الْحَسَنُ^(١٢)، وَابْنُ أَبِي

- (١) أي «أل» الزائدة غير اللازمة، القليلة الواقعة في شذوذ النثر.
- (٢) ينظر: الكتاب: (١٩٨/١)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٢٦٠/١)، والتذيل والتكميل: (٢٣٧/٣).
- (٣) ينظر: الكتاب: (١٨٨/١)، والأصول - لابن السراج: (٣١٢/٢)، وشرح شذور الذهب - لابن هشام، ص: (٢٣٦).
- (٤) غير منسوبة، ينظر: مختصر ابن خالويه، ص: (١٥٧)، ومشكل إعراب القرآن - لمكي: (٣٨١/٢).
- (٥) المنافقون: (٨).
- (٦) ينظر: الكشف: (٥٤٥/٤).
- (٧) المغني، ص: (٧٦).
- (٨) لأنَّ الاسم المنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مقصوراً، وألفه ثالثة، تُسَبَّ إلى بقلبها واواً. ينظر: شرح الشافية - للرَضِي: (٣٨/٢).
- (٩) ينظر: وفيات الأعيان: (٣٤١/٣).
- (١٠) في المغني: (وقراءة بعضهم).
- (١١) في (ب): (وقراء).
- (١٢) هو: الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي جليل، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان الثَّسَّك. (ت ١١٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٦٩/٢).

.....

عَبْلَةٌ^(١)، والمُسَيِّبِيُّ^(٢) «لُنْخَرِجَنَّ» بنون العظمة، ونصب "الأعَزَّ" على المفعول به، ونصب "الأَذَلَّ" على الحالية^(٣)، وبه استدلَّ على جواز تعريفها، وهي عند الجمهور زائدة، على حدِّ قوله:

فَأَرْسَلَهَا^(٤) الْعِرَاكَ^(٥)

و"ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ"^(٦)، وجَوَّزَ أبو البقاء فيه أن يكون مفعولاً به، وناصبه حال محذوفة^(٧)، أي: مُشَبِّهًا الْأَذَلَ^(٨)، وجعله الرَّمَحْشَرِيُّ على حذف مضاف، أي: خروج الْأَذَلَ^(٩)،

(١) هو: إبراهيم بن أبي عبلة، شمر بن يقظان بن المرتحل، أبو إسماعيل، وقيل: غير ذلك، ثقة كبير من التابعين، له حروف في القراءات، واختيار خالف فيه العامة. (ت ١٥١هـ). ينظر: غاية النهاية: (١٩/١).

(٢) هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المسيَّبِيّ، المخزومي، المدني، إمام جليل، عالم بالحديث، قيّم في القراءات، ضابط لها، محقّق فقيه، قال عنه السجستاني: أتقن الناس في قراءة نافع. (ت ٢٠٦هـ)، ينظر: غاية النهاية: (١٥٧/١).

(٣) تنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه، ص: (١٥٧)، والبحر المحيط: (٢٧٤/٨).

(٤) في نسختي المخطوط (أرسلها) والذي في الديوان، وبقية المصادر كما أثبت.

(٥) جزء من صدر بيت من بحر الوافر، تمامه:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

وهو للبيد بن ربيعة-رضي الله عنه-. ينظر: ديوانه، ص: (١٦٣) وفيه «فأوردها...»،

والكتاب: (١٨٧/١)، والمقتضب: (٢٣٧/٣)، ومعنى نَعْصِ الدِّخَالِ: عدم تمام الشُّرْب، والدِّخَال

هو دخول الماء في أجوافها، والمراد بها الإبل الصغيرة، أو الضعيفة.

(٦) ينظر: الكتاب: (١٩٨/١)، وشرح التسهيل-لابن مالك: (٢٦٠/١).

(٧) ينظر: الإملاء: (٢٦٢/٢).

(٨) في (ب): (الأوّل).

(٩) في نسختي المخطوط (الأوّل) والصواب ما أثبت وهو ما في الكشف: (٥٤٥/٤)، والدر

المصون: (٣٤٣/١٠).

وإِخْرَاجُهُ،^(١) بحسب القراءتين، مِنْ "خَرَجَ"، أَوْ "أَخْرَجَ"، فهو منصوب على المصدر، لا على الحال، وَنَقَلَ الدَّانِيُّ عن الحسن أيضاً: ﴿لَيُخْرِجَنَّ﴾ بفتح نون العظمة، وَضَمَّ الرَّاءَ، ونصب "الأَعَزَّ" على الاختصاص،^(٢) كقولهم: "نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ"^(٣)، و"الأَذَلُّ" نَصَبَ على الحال أيضاً، قاله^(٤) أبو حيان، وفيه نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُمْ كَيْفَ يَخْبِرُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَخْرِجُونَ فِي حَالِ الذَّلِّ، مع قولهم: أَحَصَّ الْأَعَزُّ، وهم يعنون بالأَعَزَّ أَنْفُسَهُمْ، وقد حكى هذه القراءة أيضاً أبو حاتم^(٥)، وحكى الكسائيُّ والفراءُ أَنَّ قَوْمًا قَرَأُوا ﴿لَيُخْرِجَنَّ﴾ بفتح الياء، وَضَمَّ الرَّاءَ، ورفع "الأَعَزَّ" فاعلاً، ونصب "الأَذَلُّ"^(٦) حالاً،^(٧) وهي واضحة، وَقُرِئَ: ﴿لَيُخْرِجَنَّ﴾ بالبناء للمفعول، و"الأَعَزَّ" نائب الفاعل، و"الأَذَلُّ" حال أيضاً^(٨)،^(٩).

(١) ينظر: الكشف-للزحشي: (٥٤٥/٤).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: (٣١٥/٥)، والبحر المحيط: (٢٧٤/٨).

(٣) ينظر: الكتاب: (٣٢٧/١)، وشرح التسهيل-لابن مالك: (٤٣٤/٣)، وأوضح المسالك: (٦٩/٤).

(٤) في نسختي المخطوط قال (أبو حيان)، والصواب ما أثبت وهو ما في الدرّ المصون؛ لأن الكلام بعده للسمين الحلبي، وليس لأبي حيان كما يفهم من عبارة الخفاجي.

(٥) هو: سهل بن محمد بن عثمان الجشمي، أبو حاتم السجستاني، من كبار علماء اللغة، والشَّعْر، من شيوخ الميرد، له مؤلفات جليلة، من أشهرها: «المعمرون»، و«ما تلحن فيه العامة». (ت ٢٤٨هـ).

ينظر: بغية الوعاة: (٦٠٦/١)، ونسب القراءة إليه الدَّانِيُّ. ينظر: المحرر الوجيز: (٣١٥/٥).

(٦) في الدرّ (الأوّل) وهو خطأ صوابه ما أثبت، وهو ما في المحرر الوجيز، والبحر المحيط.

(٧) تنظر هذه الحكاية عن الكسائيِّ والفراء في: المحرر الوجيز: (٣١٥/٥)، والبحر المحيط: (٢٧٤/٨).

(٨) ينظر: معاني القرآن- للفراء: (١٦٠/٣)، والبحر المحيط: (٢٧٤/٨).

(٩) ينظر: الدرّ المصون: (٣٤٢/١٠ - ٣٤٤).

والثانية^(١): كالواقعة في قولهم: ^(٢) ادخلوا الأول فالأول، و^(٣) جاؤوا الجماء الغفير^(٤).

أقول: لا وجه لا استشكال أبي حيّان القراءة بعد روايتها من طريقين؛ لتوهمه أنهم أثبتوا لأنفسهم العزّ والذلّ، في وقت واحد، وليس كما توهم، وإنما المعنى: لنصيرن أذلاء إذا خرجنا من أوطاننا، التي كُنّا بها أعزّاء، والحال تقارن عاملها إذا لم تكن مقدّرة، مع أن القراءة التي جعلها واضحة، مثلها بعينها، فتأمل.

قوله: (الأول فالأول، والجماء الغفير)^(٥).

هما مثالان لـ"أل" الزائدة في الحال، والنّحة: منهم من أجاز تعريفها،^(٦) ومن لم يُجزه يجعل "أل" زائدة^(٧)، ومنهم من يقول: إنّها معرفة أولت بالنكرة، أي: مترّبين وكثيرين،^(٨) و"الجماء" تأنيث "الأجم" و"الجَم": الكثرة،^(٩) و"الغفير" من "الغفر"، وهو السّتر^(١٠)، كأنهم؛ لكثرتهم يسترون وجه الأرض، وهو "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل"، حمله على "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول"؛ فترك تأنيثه^(١١).

(١) الزائدة غير اللازمة الواقعة في شذوذ النّثر.

(٢) ينظر: الكتاب: (١٩٨/١)، وشرح التسهيل-لابن مالك: (٢٦٠/١).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: (٢٣٥-٢٣٦/٣)، والمفصل، ص (٨٠)، وشرح التسهيل- لابن

مالك: (٣٢٦/٣)، وشرح الكافية-للرّضي: (٢٠/٢-٢١).

(٤) المغني، ص: (٧٦).

(٥) خالفت عبارة الخفاجي نصّ المغني.

(٦) هو مذهب يونس والكوفيّين. ينظر: الارتشاف: (٣٣٦/٢).

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: (٢٣٥/١)، والارتشاف: (٣٣٨/٢).

(٨) هذا هو رأي سيبويه، ينظر: الكتاب: (١٨٦-١٨٧)، وتبعه جمهور النّحاة، ينظر: المخصّص -

لابن سيده: (٢٢٧/١٤)، والأمالي -لابن الشجري: (٢٣٥/١)، وشرح المفصل-لابن يعيش:

(٢٢/٦٣-٦٣)، وشرح التسهيل-لابن مالك: (٣٢٦/٣).

(٩) ينظر: القاموس المحيط: (جَمَم).

(١٠) المرجع السابق: (غَفَر).

(١١) ينظر: شرح الكافية-للرّضي: (٢٠/٢١)، ومغني الحبيب: (٢٠٢/٦٥٣).

تنبيه

كَتَبَ الرَّشِيدُ^(١) لَيْلَةً إِلَى الْقَاضِي أَبِي يُوسُفَ^(٢)، يَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: ^(٣)
فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ
فَقَالَ: مَاذَا يَلْزِمُهُ إِذَا رَفَعَ الثَّلَاثَ، وَإِذَا نَصَبَهَا؟ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: فَقُلْتُ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ
نَحْوِيَّةٌ فَقَهِيَّةٌ، وَلَا آمَنُ الْخَطَأَ إِنْ قُلْتُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَأَتَيْتُ الْكِسَائِيَّ، وَهُوَ فِي فِرَاشِهِ،
فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنْ رَفَعَ ثَلَاثًا طَلَّقَتْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «أَنْتِ طَلَّاقٌ»، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الطَّلَاقَ
الثَّلَاثُ ثَلَاثٌ، وَإِنْ نَصَبَهَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا»، وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَةٌ
مُعْتَرِضَةٌ، فَكُتِبَتْ بِذَلِكَ إِلَى الرَّشِيدِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ بِجَوَائِزٍ، فَوَجَّهْتُ بِهَا إِلَى الْكِسَائِيَّ. انْتَهَى
مُلَخَّصًا^(٤).

(١) هو: هَارُونُ الرَّشِيدِ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمُهَدِيَّ ابْنِ الْمَنْصُورِ الْعَبَّاسِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ، خَامِسُ خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَأَشْهَرُهُمْ، أَزْدَهَرَتِ الدَّوْلَةُ فِي خِلَافَتِهِ، كَانَ عَالِمًا بِالْأَدَبِ، وَالشُّعْرِ، وَاللُّغَةِ، وَالْفِقْهِ، وَأَخْبَارِ الْعَرَبِ، فَصِيحًا شَجَاعًا كَثِيرَ الْغَزَوَاتِ، مُتَوَاضِعًا، مُحِبًّا لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، يَحْجُجُ سَنَةً، وَيَغْزُو سَنَةً، دَامَتْ خِلَافَتُهُ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً. (ت ١٩٣هـ). ينظر: البداية والنهاية: (١٠/٢١٣).

(٢) هو: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، أَبُو يُوسُفَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَتَلْمِيزُهُ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ، كَانَ فَقِيهًا عَلَّامَةً، حَافِظًا لِلْحَدِيثِ، وَالرَّوَايَةِ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ، وَأَوَّلُ مَنْ دُعِيَ قَاضِي الْقَضَاءِ، وَأَوَّلُ مَنْ وَضَعَ الْكُتُبَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ الْحَنَفِيِّ، وَاسِعَ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ وَالْمَغَازِي، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «الْحَرَاجُ»، وَ«الْآثَارُ»، وَ«أَدَبُ الْقَاضِي». ت ١٨٢هـ. ينظر: الفهرست، ص: (٢٥٦).

(٣) هَذَانِ الْبَيْتَانِ وَبَيْتٌ يَلِيهِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِيمَا بَعْدَ، وَهُوَ:

فَبَيَّنِي بِهَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لِمَرِّي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، وَهِيَ دُونَ عَزْوٍ فِي: مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ - لِلزَّجَّاجِيِّ، ص: (٢٥٩)، وَشَرَحَ الْمَفْصَّلُ - لِابْنِ يَعِيشَ: (١٢/١)، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ الْمَغْنِيِّ: (٣٢٤/١).

(٤) الْمَغْنِيُّ، ص: (٧٦)، وَتَنْظُرُ هَذِهِ الْحِكَايَةُ فِي: مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ - لِلزَّجَّاجِيِّ، ص: (٢٥٩)، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ - لِلْسَيُوطِيِّ: (٨٨/٣).

قوله: (كتب الرّشيدُ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف) الخ .

هذا ما وقع في كتب الأدب، والذي ذكره علماء الحنفيّة، كما في "المبسوط" (عن ابن سَمَاعَةَ^(١)): أَنَّ الكَسَائِيَّ كَتَبَ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ^(٢) فَتَوَى، دَفَعَهَا إِلَيَّ فَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ: مَا قَوْلَ الْقَاضِي الْإِمَامِ فَيَمَنْ قَالَ لِأَمْرَاتِهِ وَذَكَرَ / الْبَيْتَيْنِ، فَكَتَبَ مُحَمَّدٌ جَوَابَهُ كَمَا حَكَاهُ الْمَصْ^(٣)). واحتمال أَنَّهُ كَتَبَ لِأَبِي يُوسُفَ، ثُمَّ كَتَبَ بَعْدَ ذَلِكَ لِمُحَمَّدٍ، بَعِيدٌ، وَلَجَدٌ شَيْخٌ^(٤) وَالَّذِي السَّيِّدُ عَيْسَى الصَّفْوِيُّ الْإِيْجِيُّ عَلَى هَذِهِ تَعْلِيْقَةً^(٥) صَوَّرَتْهَا الَّتِي رَوَيْنَاهَا عَنْ مَشَائِخِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَنَفَعْنَا بِرِكَائِهِمْ - فَقَالَ: - بَعْدَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ -: إِنَّهُ قَالَ: (إِنَّ هَرُونَ الخ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ كُلًّا مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مُحْتَمَلٌ لِلوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ:

(١) هو: مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ الْحَنْفِيُّ الْكُوفِيُّ، صَحَبَ أَبَا يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ، مِنَ الْحَفَازِ الثَّقَاتِ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ مِنْهَا: «التَّوَادِرُ»، وَ«الْمَحَاضِرُ وَالسَّجَلَاتُ». (ت ٢٣٣هـ). ينظر: الفهرست، ص: (٢٥٨).

(٢) هو: مُحَمَّدُ بْنُ بَنِي الْحَسَنِ بْنِ فَرْقَدٍ، مِنْ مَوَالِي بَنِي شَيْبَانَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، وَالْأَصُولِ، مِنْ أَخْصَرِ تَلَامِيذِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ إِمَامٌ أَهْلِ الرَّأْيِ بَعْدَ شَيْخِهِ، مِنْ أَفْصَحِ النَّاسِ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: «المبسوط»، وَ«الجامع الكبير»، وَ«الآثَارُ». (ت ١٨٩هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٨٤/٤).

(٣) ينظر: المبسوط-للسرخسي: (٧٧/٦).

(٤) في (ب): (لجد وشيخ والدي).

(٥) المراد بِجَدِّ السَّيِّدِ عَيْسَى الصَّفْوِيِّ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِيْجِيِّ، مَعِينُ الدِّينِ الصَّفْوِيِّ. (ت ٩٠٥هـ). ينظر: الضوء اللامع: (٣٧/٨)، وينظر: شرح أبيات المغني: (٣٣٠/١).

أَمَّا فِي الرَّفْعِ، فَعَلَى كَوْنِ "لَامِ" التَّعْرِيفِ لِلْجِنْسِ، مَبَالِغَةٌ نَحْوُ: "الرَّجُلُ زَيْدٌ"، وَ"الْحَجُّ عَرَفَةٌ".^(١)، فَهُوَ طَلَّقَهَا^(٢)، ثُمَّ قَالَ: "وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ".

وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَعَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلْعَهْدِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا الطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ.

وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَوَاحِدَةٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَنَّ "ثَلَاثًا" حَالٌ مِنَ الْمُسْتَرِ فِي "عَزِيمَةٍ"، وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، فَكَأَنَّهُ طَلَّقَهَا، ثُمَّ قَالَ: "وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ حَالٌ كَوْنُهُ ثَلَاثًا"، وَثَلَاثٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ "ثَلَاثًا" مَفْعُولًا مُطْلَقًا مِنْ "طَلَاقٍ"، وَالْجُمْلَةُ اعْتِرَاضِيَّةٌ^(٣) أَنْتَهَى .

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ وَقَعَتْ بَيْنَ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ وَالْكَسَائِيِّ، بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ: أَنْتَ يَا مُحَمَّدٌ تَزْعُمُ أَنَّ الْمَاهِرَ فِي عِلْمٍ يُمْكِنُ اسْتِنْبَاطُهُ لِلْعُلُومِ، وَأَنْتَ مَاهِرٌ فِي الْفِقْهِ، فَاسْتَنْبَطْ هَذَا الْبَيْتَ، فَقَالَ: فِي نَصْبِ "العَزِيمَةِ" وَرَفْعِ "الثَّلَاثِ" طَلْقَةٌ، وَفِي رَفْعِهَا، وَنَصْبِ "الثَّلَاثِ" ثَلَاثٌ، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ: أَصَبْتَ، وَالْقَوْلُ مَا قُلْتَ.

وَأَنَا أَقُولُ^(٤): الشَّعْرُ يَحْتَمِلُ اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا؛ لِأَنَّ اللَّامَ: إِمَّا لِلْجِنْسِ، وَإِمَّا لِلْعَهْدِ، وَ"عَزِيمَةٌ": إِمَّا مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ، وَ"ثَلَاثٌ": إِمَّا مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، أَوْ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ، فَخَرَجَ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي ثَلَاثَةٍ^(٥) اثْنَا عَشَرَ، لَكِنْ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تَرْكِيبٌ بَاطِلٌ. أَمَّا الثَّمَانِيَةُ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ اللَّامَ لِلْجِنْسِ:

(١) جزء من حديث صحيح، ينظر: سنن أبي داود: (٤٨٦/٢)، وعارضة الأحوذى: (٩٩/١١)، ومسند الإمام أحمد: (٦٤/٣١).

(٢) أي: طلقه واحدة.

(٣) هنا نهاية معنى كلام ابن هشام الذي نقله عنه معين الدين الصفوي في رسالته، ولم أقف عليها.

(٤) الضمير يعود على معين الدين الصفوي في الرسالة التي أشار لها الخفاجي.

(٥) في نسختي المخطوط، (ثلاث) والصواب ما أثبت وهو ما في الرسالة التي نقلها البغدادي عن مؤلفها، ينظر: شرح أبيات المغني: (٣٣٠/١).

.....
 إمّا أن تكون "عزيمة" و"ثلاث" مرفوعين، فيلزم -على ما قاله ابن هشام- واحدة،
 والظاهر أنّه يلزمه ثلاث؛ إذ ليس الطّلاق عنده إلاّ عزيمة ثلاث، وطلاقه فرد ممّا ادّعاه.
 وإمّا أن يكون "عزيمة" منصوباً، و"ثلاث" مرفوعاً؛ فيلزمه واحدة، وهو أحد وجهي
 الإمام الشَّيبانيّ، وفيه أن ذا الحال مبتدأ.

وإمّا أن يكون "عزيمة" مرفوعاً، و"ثلاث" حال من المستتر في عزيمة، يلزم واحدة، وهو
 وجه ثان لابن هشام وللإمام، لكن في كلام الإمام إيهام^(١)؛ لأنّه يحتمل أن يكون "ثلاث"
 مفعولاً مطلقاً، وحّ يلزمه ثلاث.

وإمّا أن يكون "عزيمة" مرفوعاً، و"ثلاث" مفعولاً مطلقاً؛ فيلزمه ثلاث، وهو ثالث وجوه
 ابن هشام، فهذه وجوه أربعة.
 وعلى تقدير أن اللّام للعهد:

إمّا أن يكون "عزيمة" و"ثلاث" مرفوعين، كأنّه قال: فأنت طلاق، وهذا الطّلاق عزيمة
 ثلاث، فيلزمه ثلاث، وهو رابع وجوه ابن هشام .

وإمّا أن يكون "عزيمة" منصوباً، و"ثلاث" مرفوعاً؛ فيلزمه ثلاث.

وإمّا أن يكون "عزيمة" مرفوعاً، و"ثلاث" منصوباً حالاً من المستتر؛ فيلزمه ثلاث.

وإمّا أن يكون "عزيمة" / مرفوعاً^(٢)، و"ثلاث" مفعولاً مطلقاً؛ فيلزمه ثلاث، فهذه أربعة [٤٤/
 أخرى؛ فتكون ثمانية.

وأما الأربعة التي فسدت؛ لأجل الإعراب، فهي بتقدير: أن اللّام للجنس:
 إمّا أن يكون "عزيمة" منصوباً، وثلاث حالاً^(٣) من المستتر، أو مفعولاً مطلقاً.
 وبتقدير: أن اللّام للعهد:

(١) في (ب): (إيهام) بالياء المعجمة.

(٢) في (أ): تكررت كلمة (مرفوعاً).

(٣) في نسختي المخطوط (ثلاثاً حال) والصواب ما أثبت.

إِمَّا أَنْ يَكُونَ "عزيمه" منصوباً، وثلاث^(١) حالاً من المستتر، أو مفعولاً مطلقاً،^(٢) وعلى الوجهين - وهو أنه حال - يلزمه واحدة، وعلى الوجهين الآخرين يلزمه ثلاث^(٣). هذا تحقيق الكلام، وليس وراء عبّادان مقام^(٤)، وأمّا الشاعر فلم يُرد إلاّ الثلاث؛ لقوله بعده:

فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لِمَرِي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدِّمٌ
وقبله:

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالْرَفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَشَامُ انتَهت^(٥).
وقال شيخنا ابن^(٦) القاسم العبّادي، ومن خطّه نقلت: (تنبيه: لا بُدَّ على سائر التّقادير في وقوع أصل الطّلاق عند الشّافعيّة من النّيّة، كما هو ظاهر؛ لأنّ: "أَنْتِ طَلَاقٌ" من الكنايات عندهم، وقوله^(٧): "والظّاهر" الخ، قد يمنع من هذا الظّاهر عند الشّافعيّة: أنّ "أَنْتِ طَلَاقٌ" كناية عندهم، وشرط تأثير الكناية في أصل الوقوع، والعدد: النّيّة، ولا يقوم مقام النّيّة ما اقترن بالكناية، ممّا يدلُّ على الوقوع، والعدد، من القرائن؛ ولهذا صرّحوا بعدم الوقوع بقوله: "أَنْتِ بَائِنٌ بَيْنُونَةٍ مُحَرَّمَةٍ لَا تَحِلِّينَ لِي أَبَدًا" إذا لم يتوّ، وحّ فالقياس في قول الشاعر: "فَأَنْتِ طَلَاقٌ"، عدم الوقوع رأساً إن لم يتوّ؛ فَإِنْ تَوَّى الثَّلَاثُ، وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَإِنْ

- (١) في نسختي المخطوط (وثلاثاً) والصواب ما أثبت.
- (٢) عبارة: (وثلاثٌ حالاً من المستتر، أو مفعولاً مطلقاً) ساقطة من (ب).
- (٣) هذا مضمون رسالة معين الدّين الصّفويّ. ينظر: شرح أبيات المغني: (٣٣٠/١-٣٣١).
- (٤) مثل من أمثال المولدين، وأصله كما في مجمع الأمثال: (٢٥٧/٢): ليس وراء عبّادان قرية. وعبّادان: جزيرة بين هري دجلة والفرات. ينظر: معجم البلدان: (٧٤/٤).
- (٥) هنا نهاية رسالة الصفوي عند الخفاجي.
- (٦) في (ب): (أبي القاسم).
- (٧) الضمير يعود على معين الدّين الصّفويّ.

نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ فَقَطْ، فَالْقِيَاسُ وَقُوعٌ وَاحِدَةٌ، وَقَوْلُهُ: «وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ» عَلَى تَقْدِيرِ رَفْعِ «عَزِيمَةٌ»، وَ«ثَلَاثٌ»، وَكَوْنُ «أَلٍ» فِي «الطَّلَاقِ» لِلْجِنْسِ، لَا يَصْلَحُ لَتَقْيِيدِ الطَّلَاقِ الَّذِي أَوْقَعَهُ بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ جِنْسَ الطَّلَاقِ لَيْسَ إِلَّا الثَّلَاثُ، فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ مَوْجُودٌ فِي الْوَاحِدَةِ، وَالتَّثْنِيَةِ أَيْضًا، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْجِنْسَ قَدْ يَكُونُ فِي الثَّلَاثِ، فَهَذَا لَا يَقْتَضِي تَقْيِيدَ هَذَا الطَّلَاقِ الْوَاقِعِ بِالثَّلَاثِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ لَا يَنَافِيهِ قَوْلُ «الرَّوْضَةِ»: «فَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ بَائِنٌ ثَلَاثًا»، وَنَوَى الطَّلَاقَ، لَا الثَّلَاثَ، وَقَعْنَ، أَيْ: الثَّلَاثُ»^(١)، أَنْتَهَى؛ لِأَنَّ قَيْدَ الْبَيِّنَةِ الَّتِي نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ بِالثَّلَاثِ، وَمَا ذَكَرَ لَا تَقْيِيدَ فِيهِ، وَلَا ارْتِبَاطَ فِيهِ لِلثَّلَاثِ بِالطَّلَاقِ الَّذِي أَوْقَعَهُ، فَتَأَمَّلْ.

وقوله^(٢): «وَالظَّاهِرُ» الخ. قَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَا ادَّعَاهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بِظَاهِرِهِ؛ إِذْ جِنْسُ الطَّلَاقِ لَا يَنْحَصِرُ فِي الثَّلَاثِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ طَلَاقُهُ فَرْدًا مِنْ جِنْسِ الثَّلَاثِ، نَعَمْ إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ؛ بِأَنْ قَصَدَ طَلَاقًا مِنْ أَفْرَادِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، فَمُسَلَّمٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وقوله: / «وَفِيهِ أَنَّ ذَا الْحَالِ مَبْتَدَأٌ»^(٣) وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا لَا يَرِدُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ، وَالْحَمْلَ يَقْتَضِي هَذَا الْحُكْمَ، وَأَمَّا أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ ضَعِيفٌ، فَشَيْءٌ آخَرُ، لَا يَنَافِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: «يَلْزَمُهُ ثَلَاثٌ»^(٤) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ أُريدَ الْمَفْعُولُ مِنْ «طَالِقٌ»، لَا مِنْ «الطَّلَاقِ»^(٥).

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْمُرَادِ بِالرَّوْضَةِ، وَلَكِنْ وَرَدَ مَعْنَى قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ فِي رَوْضَةِ النَّاظِرِ، لِابْنِ قَدَامَةَ فَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ. يَنْظُرُ: رَوْضَةُ النَّاظِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ- لِابْنِ قَدَامَةَ، ص: (١٥٣).

(٢) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَعِينِ الدِّينِ الصَّفْوِيِّ، وَفِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ: (٣٣٢/١): (وَكُتِبَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَطَلَاقُهُ فَرْدٌ مِمَّا ادَّعَاهُ...»)، فَيُظْهِرُ أَنَّ مَجْمِيعَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا لِمُخَالَفَتِهَا لِمَا شَرَحَهُ بَعْدَهَا.

(٣) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الصَّفْوِيِّ.

(٤) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَعِينِ الدِّينِ الصَّفْوِيِّ.

(٥) يَنْظُرُ: شَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ- لِلْبَغْدَادِيِّ: (٣٣١/١-٣٣٢). وَابْنُ قَاسِمٍ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الصَّبَّاحِ الْعَبَّادِيِّ الْمِصْرِيِّ، شَهَابُ الدِّينِ، فَقِيهٌ أَصُولِيٌّ، نَحْوِيٌّ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ جَلِيلَةٌ مِنْهَا: «الْأَيْبَاتُ الْبَيِّنَاتُ»، وَ«شَرْحُ الْوَرَقَاتِ». (ت ٩٩٢هـ). يَنْظُرُ: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: (٤٣٤/٨).

مسألة

أجاز الكوفيون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة: «أل» عن الضمير المضاف إليه^(١)، وخرجوا على ذلك: «فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»^(٢)، و«مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه»، و«ضربَ زيدُ الظَّهْرُ والبطنُ» إذا رُفِعَ الوجهُ والظَّهْرُ والبطنُ^(٣).

وما ادَّعاه من بطلان الوجوه الأربعة إذا رَفَعَ «الطلاق»، ونصب «عزيمة»، و«ثلاث» على الحالية، أو المفعولية غير مُسَلَّم؛ لأنه يجوز أن يكون خبر مبتدأ مُقَدَّر، أي: وهذا الطَّلاقُ، وباب التَّقدير واسعٌ، وهذا بيان لما يقتضيه اللَّفْظ عند النُّحاة والفُقهاء، وأمَّا مراد الشَّاعر فالثلاثُ لا غير، كما ذكر المص.

قوله: (أجاز الكوفيون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه).

أقول: هذه المسألة ذكرها المص مُفَصَّلَةً في «شرح بآنت سعاد»^(٤)، وفيها أمور ينبغي التنبيه لها حتَّى يتحقَّق مَنَاطُ الْفَرْقِ بين قيام «أل» وَحَدَّهَا مقام الضمير، وقيام «أل» مع الاسم الَّذِي دخلت عليه مقام الضمير، وإليه أشار الرُّضِيُّ بقوله: (لا تُعَوِّضُ اللَّامُ عند البصريين عن الضمير، في كُلِّ موضعٍ شَرِطَ فِيهِ الجملة، كجملة الصَّلَّة والصِّفَّة والخبر والوصف المشتقَّ، ويجوز في غيره، كقوله:

(١) ينظر في هذه المسألة: شرح التسهيل-لابن مالك: (١/٢٦١-٢٦٢)، وشرح الكافية-للرُّضِي:

(٢/٢٤٢)، وارتشاف الضرب: (٣/٢٤٦).

(٢) النزاعات: (٤١).

(٣) المغني، ص: (٧٧).

(٤) ينظر: شرح قصيدة كعب بن زهير-لابن هشام، ص: (١٢٨-١٢٩).

لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ^(١)^(٢)

أي: بُرْدِي بُرْدُهُ، وإلى الجواز ذهب ابن مالك، لكن قَيْدُهُ بغير الصَّلَةِ،^(٣) احترازاً عن قولهم: "أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِيَّ"، أي: عنه،^(٤) فلا يطرُد، ونقله أبو حيان،^(٥) واعتراض به على ابن مالك، كما فصله العلويُّ في شرح "الجامع الصغير"،^(٦) فنيابة "أل" نحو: "الحَسَنُ الْوَجْهَ"، أي: وَجْهَهُ، ونيابة الاسم معها، نحو: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَكَّابٍ﴾^(٧) جَنَّتِ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴿٧﴾ إذا قلنا تقديره: مفتحة لهم الأبواب منها، وفي الشُّرُوح هنا كلام لا طائل تحته.

(١) صدر بيت من بحر الطويل، تمامه:

وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعٌ

.....

واختلف في قائله: فقيل: هو لمسكين الدَّارمي، ينظر: ديوانه، ص: (٥١)، وفيه: "طعامي طعام الضَّيْف والرحل رحله"، وقيل: للطُّفَيْلِ العَنَوِي، ينظر: ديوانه، ص: (١٠٣)، وقيل: لعقبة بن مسكين الدَّارمي، وقيل: لغيرهم. ينظر: البيان والتبيين - للجاحظ: (١٠/١)، وأمالى ابن الشَّجَرِي: (٥٠٠/٢)، وخزانة الأدب: (٢٥١/٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية - للرَّضِي: (٢٤٢/٣).

(٣) ينظر مذهب ابن مالك في: شرحه للتسهيل: (٢٦١/١-٢٦٢).

(٤) ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (١٨١/١، ٣٤٦)، وجمع الهوامع: (٢٧٦/١).

(٥) ينظر: التذيل والتكميل: (٢٤٠/٣-٢٤١).

(٦) كتاب في النحو - لابن هشام، شرحه إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي في مجلدين. ينظر: كشف

الظنون: (٥٦٤/١).

(٧) ص: (٤٩-٥٠).

قوله: (إذا رُفِعَ الوجه) الخ .

بخلاف ما إذا جُرَّ أو نُصِبَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِتَقْدِيرٍ، وَتَقْيِيدِهِ بِغَيْرِ الصَّلَةِ، صَرَّحَ بِهِ فِي "التَّسْهِيل"^(١)، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّرَاحُ فِيهِ خِلَافًا، وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٢) (إِنَّ التَّقْدِيرَ: أَسْمَاءُ الْمَسْمِيَّاتِ)^(٣)، قَالَ الْمَصِّ فِي "شرح بَأَنْتَ سَعَادُ": (نِيَابَةٌ "أَلْ" عَنِ الضَّمِيرِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ ضَمِيرٌ، لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَرُبَّمَا تُؤْهِمُ مِنْ كَلَامِهِمُ الثَّانِي، وَقَدْ أَسْحَرَ^(٤) ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ، حَتَّى جَوَّزَ نِيَابَتَهَا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَظْهَرِ، فَقَالَ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ - : إِنَّ الْأَصْلَ أَسْمَاءُ الْمَسْمِيَّاتِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهَذَا قَبْلَهُ، وَفِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّ الْأَصْلَ مَسْمِيَّاتُ الْأَسْمَاءِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَعَادَ الضَّمِيرُ مِنْ "عَرَضَهُمْ" عَلَيْهِ، كَمَا عَادَ عَلَى الْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَظَلُمْتَ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ﴾^(٥) الْأَصْلُ: أَوْ كَذِي ظُلُمَاتٍ.

الثَّانِي: / أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ: الْمُسَمِّيَّاتِ، فَلَا حَذْفَ^(٦) انْتَهَى.

[٤٥/أ]

(١) ينظر: تسهيل الفوائد - لابن مالك، ص: (٤٢).

(٢) البقرة: (٣١).

(٣) ينظر: الكشف: (١٥٤/١).

(٤) - في شرح ابن هشام: "استحسن".

(٥) النور: (٤٠).

(٦) ينظر: شرح قصيدة كعب، ص: (١٢٩-١٣٠).

وفي "شرح الكشاف" للعلامة التفتازاني: (إنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف؛ ليتحقق مرجع ضمير "عَرَضَهُمْ" أو ينتظم ﴿أُنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾^(١)، ولم يُجْعَلِ المحذوف مضافاً إليه، أي: مسميات الأسماء؛ لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم، وظاهر كلامه^(٢): أن اللام عوض عن المضاف إليه، كما هو مذهب الكوفيين، وقد نفى ذلك في قوله: ﴿فَإِنْ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٣)، ولم يقل به في قوله^(٤): ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٥)، فوجب أن يُحْمَلَ ما ذكر في ﴿جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٦) - وإن كان ظاهر عبارته - على خلافه؛ إذ قال: (ليس كل ما يذكره من مُحْتَمَلَاتٍ، مختار غيره، وفيما ذكر إشارة إلى الرد على من زعم أن الاسم عين المسمى، وأن عود ضمير "عَرَضَهُمْ" إلى الأسماء باعتبار أنها المسميات مجازاً على الاستخدام)^(٧) انتهى .

أقول: أخذ الش^(٨) بعض هذا، وترك الباقي، ولم ينبّه على ما فيه،^(٩) ولا يخفى أن التعليم إنما يتعلق بالأسماء؛ فلذا لم يقدر مسميات الأسماء، والانتظام المذكور حاصل على كل حال.

(١) البقرة: (٣١).

(٢) الضمير يعود على الرّخشي، وينظر ما ظهر من كلامه في الكشاف: (١٥٥/١).

(٣) النازعات: (٣٩)، وينظر الكشاف: (٦٩٨/٤).

(٤) مريم: (٤)، وينظر الكشاف: (٦/٣).

(٥) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحه ٦٣-ب).

(٦) البقرة: (٢٥)، وينظر الكشاف: (١٣٦/١).

(٧) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحه ٣-ب).

(٨) في (ب): (الشارح).

(٩) ينظر: المزج: (١١٧/١).

قوله: (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى).

منهم من قَدَّرَهُ: "هي المأوى له"، ومنهم من قَدَّرَهُ: "هي مأواه"، وقد عرفت وجهه، ولا بُدَّ من أحد التَّأْوِيلَيْن؛ لأجل العائد من الخبر، والذي حَسَنَ تَرْكَهُ وَقَوَّعَهُ فَاصِلَةً، وقال الزَّخَّشِيُّ: (المعنى: وَإِنَّ الْجَحِيمَ مَأْوَاهُ، كما تقول للرجُل: "غَضُّ الطَّرْفِ"، وليست "أَلْ" بدلاً من الإضافة، ولكن لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الطَّاغِيَّ هُوَ صَاحِبُ الْمَأْوَى، وَأَنَّهُ لَا يَغْضُ الرَّجُلُ طَرْفَ غَيْرِهِ، تُرِكَتِ الْإِضَافَةُ، ودخول الألف واللام في "المأوى" و"الطرف" لِلتَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّهُمَا معروفان^(١)).

قال أبو حَيَّان: (وهو كلام لا يَتَحَصَّلُ مِنَ الرَّابِطِ وَالْعَائِدِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ إِذْ نَفَى مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ، ولم^(٢) يَقْدَرْ ضَمِيرًا، كما قَدَّرَهُ الْبَصَرِيُّونَ فَرَامَ حَصُولَ الرَّبْطِ^(٣) بِلا رَابِطٍ^(٤))، وَرَدُّ: (بأن قوله: "ولكن لَمَّا عَلِمَ الخ . هو عينُ قول البصريين)^(٥))، ومثل هذا حَقُّهُ أَنْ لَا يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ.

(١) ينظر: الكشاف: (٦٩٨/٤).

(٢) في نسختي المخطوط: (ولا) والصواب ما أثبت من البحر المحيط: (٤٢٣/٨).

(٣) في نسختي المخطوط: (الرَّابِط) والصواب ما أثبت وهو في البحر المحيط: (٤٢٣/٨).

(٤) ينظر: البحر المحيط: (٤٢٣/٨).

(٥) الذي ردُّ قول أبي حَيَّان كُلِّ مِنَ السَّمِينِ الْحَلِيِّ فِي الدُّرِّ الْمَصُونِ: (٤٦٧/٦)، وإبراهيم السِّفَاقْسِي فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: (لوحه ٢٧٤-أ).

وقال أبو شامة - في قوله:

بدأت بـ باسمِ الله في التَّظْمِ أَوَّلًا^(١):-

(إنَّ الأصل: في نظمي)^(٢)، فجَوَّزاً^(٣) نيابتها عن الظَّاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنَّما هو التَّمثِيل بضمير الغائب.^(٤)

قوله: (والمعروف في كلامهم إنَّما هو التَّمثِيل بضمير الغائب). الخ .

أي: المعروف في نيابة «أل» عن المضاف، إذا كان المضاف إليه ضمير غائب، لا اسم ظاهر، ولا ضمير حاضر، من متكلِّم أو مخاطَب؛ فإنَّ «أل» لا تكون عَوْضاً عن المضاف^(٥) إليه في الكثير المطَّرد، وكذا وقوعها في محلِّ يحتاج إلى الرِّابط والعائد، وقال الشَّ: (ولا شكَّ أنَّ ما نسبته المص إلى الرَّنَّخِشِيِّ، وإلى أبي شامة، هو ظاهر كلاميهما، لكنَّ الرَّنَّخِشِيَّ نفى

(١) صدر بيت من بحر الطويل، تمامه:

تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلاً

وهذا البيت أول أبيات منظومة الشَّاطِبي في القراءات، والمسماة بـ «حُرُز الأمانِي ووجه التَّهَانِي». ينظر: الحُرُز، ص: (١).

(٢) ينظر: إبراز المعاني - لأبي شامة: (١٠٨/١)، وفيه «في أول نظمي هذا»، وأبو شامة هو: عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيِّ الدَّمَشَقِيَّ، أبو القاسم، شهاب الدِّين، مؤرِّخ، محدِّث، مقرئ، من العلماء المبرِّزين، له مصتَفات منها: «الرَّوَضَتَيْنِ فِي أَنْجَار الدَّوْلَتَيْنِ»، و«إبراز المعاني». (ت ٦٦٥هـ). ينظر: طبقات الشَّافِعِيَّة: (٦١/٥).

(٣) ضمير التَّنْيَةِ يعود على الرَّنَّخِشِيِّ وأبي شامة، وينظر ما جَوَّزه الرَّنَّخِشِيَّ في كَشَّافه: (١٥٤/١) - (١٥٥).

(٤) المغني، ص: (٧٨).

(٥) في نسختي المخطوط: (الإضافة) ولعل الصواب ما أثبت.

ذلك في قوله: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(١)، فوجب أن يُحْمَلَ كلامه على أن الأصل أسماء المسميات، وأن الأسماء أُريدَ بها أسماء معروفة معهودة، فـ«أل»^(٢) في التعريف اللامي قائمة مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً من المضاف إليه، توفيقاً بين كلاميه / كما قاله التفتازاني^(٣)، قلت: ويمكن حمل كلام أبي شامة على هذا؛ فلا يُؤْخَذُ منه أن أداة التعريف عوضٌ عن الياء، ومن العجب أن المص نسب إلى أبي شامة ما ادّعاه^(٤)، وقد وقع مثله من الزمخشري، ولم ينسبه له، وذلك قوله - في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ﴾^(٥) - أي: (أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه؛ لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لا بُدَّ له من مسمّى، وعوض عنه اللام، كقوله^(٦): ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾^(٧)، وهو ظاهر في أن الأصل: «اشتغل رأسي»، فحذف المضاف إليه الذي هو ضمير الحاضر، وعوض عنه اللام، فهذا كقول أبي شامة، وأهمله المص^(٨) انتهى.

أقول: فيما ذكر أمران:

الأول: قوله: «أريد بها أسماء معروفة معهودة»^(٩)، غير مُسلّم، كما يعرفه مَنْ تَبَعَ التّفسير.

(١) النازعات: (٣٩).

(٢) في (ب): (قال).

(٣) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحه ٦٣-ب).

(٤) وهو أن «أل» عوض عن الضمير الحاضر.

(٥) البقرة: (٣١).

(٦) مريم: (٤).

(٧) ينظر: الكشاف: (١٥٤/١-١٥٥).

(٨) ينظر: المزج: (١١٧/١-١١٨).

(٩) هو قول الدماميني. ينظر: المرجع السابق.

مسألة

من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطْرُب^(١): «أَلْ فَعَلْتَ؟»، بمعنى: هل فَعَلْتَ؟، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا^(٢).

الثاني: اعتراضه^(٣) بأنه وقع مثله من الرَّخْشَرِيّ ليس بشيء؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ سَهْلٌ، مع أنه ليس بصريح فيما ذكر، كما لا يخفى .

قوله: (وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا) .

فيه أنه يقتضي أن كُلَّ مُبْدَلٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا^(٤)، ومن تَتَبَعَ كتاب «الإبدال» لابن السَّكَيْتِ^(٥)، علم أنه غير مُسَلَّم، ولعلَّ التَّوْبَةَ تُقْضَى إِلَى تَفْصِيلِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) نقل ابن هشام هذه الحكاية عن قطرب، وتبعه الشُّرَّاح، كابن المَلَأَ في منتهى أمل الأريب: (لوحة ٨٢-ب)، وابن الوحي في مواهب الأديب: (لوحة ١٢٢-ب)، وكذا الخفاجي في نكته، ومصطفى الأنطاكي في غنية الأريب: (لوحة ٥٦-ب)، ولكنَّ الغريب هو نقل الدِّمَامِينِي هذه الحكاية عن ثعلب في المزج: (١١٨/١)، ولم أقف في كتب النُّحَاة واللُّغَوِين على هذا النقل.

(٢) وهو إبدال الهمزة من الهاء. المغني، ص: (٧٨).

(٣) الضمير يعود على الدِّمَامِينِي.

(٤) لم يصرِّح ابن هشام في هذا الموضع بذلك حتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ ما أورده الخفاجي، بل يلاحظ استغراب ابن هشام من هذا الإبدال.

(٥) ابن السكيت هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، إمام في علوم القرآن واللغة والأدب والشعر، له مؤلفات قيمة، منها «إصلاح المنطق»، و«الألفاظ»، و«القلب والإبدال»، ينحى في مذهبه النحوي منحى البغداديين. (ت ٢٤٤هـ) ينظر: بغية الوعاة: (٤٣٩/٢).

(أما) بالفتح والتخفيف

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ استفتاح بمنزلة «ألا»، وتكثرُ قبل القسم، كقوله^(١):
أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا، والذي أمره الأمر^(٢)

قوله: (حرف استفتاح بمنزلة «ألا» وكثر^(٣) في القسم^(٤)) كقوله:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر.

أقول: معنى الاستفتاح: وقوعها في ابتداء الكلام وفاتحته،^(٥) ويكون أيضاً حرف تنبيه،

وهو من معاني «ألا»، كما سيأتي، مع اعتراض المص على مَنْ تركها من المعربين.^(٦)

وقول الأندلسي: (إن معنى التنبيه يرجع إلى الاستفتاح)^(٧) لا غير ظاهر، ولو سلم، لم يصحَّ

اعتراض المص على مَنْ تركه؛ فإن قلت: معنى الاستفتاح: وقوعها أولاً، وفاتحة الكلام بعدها، وهي تدلُّ على ذلك بتصدُّرها؛ فلا تكون في غيرها، فلا تكون حرفاً، فهي إمّا اسم، أو زائدة.

قلت: هي تدلُّ على أن ما بعدها كلام مستأنف، فهو معنى في غيرها، وقيل: إنها تدلُّ

على التأكيد، مثل «أن»؛ لأن الاستفهام إنكاري في معنى النفي، ونفي النفي إثبات، وهو وجه

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين - للسُّكري: (٩٥٨/٢)،

والحماسة - لأبي تمام: (١١/٢)، والمفصل، ص: (٣٦٧)، وشرح أبيات المغني: (٣٣٨/١).

(٢) المغني، ص: (٧٨).

(٣) في (ب) (كثر في القسم) من غير (الواو).

(٤) هكذا في نسختي المخطوط، والذي في المغني: (وتكثر قبل القسم).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: (٢٩٧/٢)، وشرح الكافية - للرُّضي: (٤٢١/٤).

(٦) المغني، ص: (٩٦).

(٧) ينظر: شرح المفصل - لعلم الدين اللورقي الأندلسي، ص: (٧٧١)، رسالة دكتوراه للباحث: سليمان

التيفي، جامعة الإمام (١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ).

وقد تُبدَلُ همزُها هاءً، أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تُحذفُ الألفُ مع ترك الإبدال.^(١)

كثرَها مع القسم، والبيت من قصيدة لأبي^(٢) صخر الهذلي، وهي من أحسن الشعر، وأغذبه، وبعده:

لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَحْسَدُ الْوَحْشِ أَنْ أَرَى أَلِفَيْنِ مِنْهَا لَا يُرَوِّعُهَا دُغْرُ
وَصَلْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَا يَعْرِفُ الْقَلَى وَزُرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرُ
صَدَقْتُ أَنَا الصَّبُّ الْمُصَابُ الَّذِي بِهِ تَبَارِيحُ حُبِّ خَامَرِ الْقَلْبِ أَوْ سَحْرُ
فَيَا حَبْدَا الْأَحْيَاءِ مَا دُمْتَ حَيَّةً وَيَا حَبْدَا الْأَمْوَاتِ مَا ضَمَّكَ الْقَبْرُ
تَكَادُ يَدِي تَنْدَى إِذَا مَا لَمَسْتَهَا وَيَنْبُتُ فِي أَطْرَافِهَا الْوَرَقُ الْخَضِرُ^(٣)

وقد أوردها بعض الشُّراح هنا^(٤)، وأورد مباحث خرج فيها عن الصِّدد.

قوله: (وقد تُبدَلُ همزُها هاءً، أو عيناً) الخ.

ذكر النُّحاة فيها لغات^(٥)؛ لأنها لَمَّا كَثُرَ استعمالها، تصرَّفوا فيها، وإن كانت حَرْفاً، ولم يجعلوا كَلَامَها أصلاً برأسه، رُوِّماً للاختصار؛ لأنه أضبط وأحسن.

(١) المغني، ص: (٧٨).

(٢) في نسختي المخطوط (لابن) والصواب ما أثبت، وهو ما في كتب التراجم. ينظر: شرح أبيات المغني: (٣٤٥/١).

(٣) القصيدة طويلة، اختار منها الشُّهاب الخفاجي بعض الأبيات مع اختلاف في بعض ألفاظها تبعاً لما ورد في بعض مصادرها. وتنظر القصيدة في: شرح أشعار الهذليين: (٩٥٧/٢)، وحماسة أبي تمام: (١١/٢).

(٤) المراد به ابن الملاء الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٨٣/أ-ب)، ولم يورد القصيدة كاملة، كما يُفهم من كلام الخفاجي، إنما أورد بعضها.

(٥) تنظر هذه اللغات في: المفصل، ص: (٣٦٨)، وشرحه - لابن يعيش: (١١٦/٨)، والمفصل شرح المفصل - للسَّخاوي: ص: (٢٥٥-٢٥٧)، والارتشاف: (٢٥٩-٢٦٠)، والجني الداني، ص: (٣٩٠)، ومصابيح المغاني - للخطيب الموزعي، ص: (١٣٤-١٣٥).

والثاني: أن تكون بمعنى "حقاً"، أو "أحقاً" على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تُفْتَحُ. أن. بعدها كما تُفْتَحُ بعد "حقاً"، وهي حَرْفٌ عند ابن خروف^(١)، وجَعَلَهَا مع. أن. ومعموليهما كلاماً تركب من حرف واسم، كما قاله الفارسي في "يا زَيْدُ"^(٢).

قوله (وهي حَرْفٌ عند ابن خروف).

لأنها للاستفتاح، وتأکید ما بعدها، وتفسيرها بـ"حقاً"^(٣) بيان لحاصل المعنى، وليست مرادفة لها، كما تَوَهَّم؛ حَتَّى يُقَالَ: كيف يكون الحرف بمنزلة الاسم؟
قوله: (كلاماً يتركب^(٤) من حرف واسم، كما قاله الفارسي في "يا زَيْدُ").
الذي ذكره النُّحاة: أن أقل ما يتركب منه الكلام كلمتان^(٥)، وهما: إمَّا اسْمَان، كـ"زَيْدٌ قائمٌ"، أو فعل واسم، كـ"قامَ زَيْدٌ"، ولا يكون غير ذلك، كحرفين، وفعلين، وحرف وفعل، وما نُقِلَ عن الفارسي في المنادى مردود؛ لأن أصله: أَدْعُو زَيْدًا، فنابت "يَا" عن "أَدْعُو" المفدرة في المعنى والعمل، ومن النُّحاة مَنْ ذهب إلى أن أدوات النداء: أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ^(٦)، وهو - مع أنه غير بعيد - مردود: بأنه لو كان كذلك، صَحَّ الاختصار على حرف النداء؛ ولأنه يُنَادَى بالهمزة، وليس لنا اسم فعل على حرف واحد، وإن أُجِيبَ بالتزامه

(١) ينظر: الجني الداني، ص: (٣٩١-٣٩٢)، وابن خروف هو: علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي، أبو الحسن، من أئمة العربية، واللغة، مشارك في الأصول، له مصنفات منها: "شرح سيبويه"، و"شرح الجمل". (ت ٦٠٦ هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢/٢٠٣).

(٢) المغني، ص: (٧٨-٧٩)، وينظر ما نُسب إلى أبي علي الفارسي في كتابه: المسائل العسكرية، ص: (١٠٩).

(٣) في (ب): (بخفا).

(٤) في المغني: «تركب».

(٥) ينظر: التذيل والتكميل: (١/٢٨)، وذكر آراء العلماء في ذلك.

(٦) ينظر: الارتشاف: (٣/١١٧)، ومع الهوامع: (٣/٣٤).

نادرًا؛ إذ لا بُعْدَ في مثله، وقد سُمِعَ ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(١)، وقد يَعْرِضُ للجملة ما يُخْرِجُهَا عن الاستقلال كالشَّرْطِ، والقَسَمِ.

وذكر المص في "أما" لغات ظاهرة، منها: "أم"، كقولهم: «أَمْ وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ»^(٢)، وَلَمَّا قَتَلَ كَلِيبًا جَسَّاسًا^(٣)، وأخته حُبْلَى بهجرس بن كليب قال بعدما وُلِدَ وشَبَّ:

يَا لِلرَّجَالِ لِقَلْبٍ مَا لَهُ آسِي كَيْفَ الْعَزَاءُ وَتَأْرِي عِنْدَ جَسَّاسٍ^(٤)
قال الشَّ: (أعجب من قتل أسد بكليب)^(٥)، وقلت مضمناً في رئيس الأطباء:

دَاءُ الْمُنُونِ لَعَمْرِي مَا لَهُ آسِي وَعَهْدُ دَهْرِي كَعَهْدِ الْوَرْدِ وَالْآسِ
وَطِبُّ مُوسَى إِذَا عَادَ الْمَرِيضُ غَدًا مِنْ الْحَيَاةِ الَّتِي تُرْجَى عَلَى يَاسٍ
أَمْسَى وَكَيْلًا لِعِزْرَائِيلَ أَرْسَلَهُ لِقَبْضِ دَيْنٍ لَهُ فِي ذِمَّةِ النَّاسِ

(١) التَّمَلُّ: (٢٥)، وهذه قراءة سبعية، قرأ بها الكسائي. ينظر: السبعة، ص: (٤٨٠)، والحجة - للفارسي: (٣٨٣/٥).

(٢) ينظر: الجني الداني، ص: (٣٩٠)، ومصابيح المغاني، ص: (١٣٤-١٣٥).

(٣) في نسختي المخطوط (قتل كليب جساساً)، وهذا مخالف للصواب؛ لأنَّ القِصَّةَ المشهورة المعروفة في كتب الأدب والأخبار أنَّ القاتل هو جَسَّاس، والمقتول هو كليب. ينظر: الأغاني: (٢٦/٣-٢٧)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه - لابن رشيق القيرواني: (٨٤٢/٢)، والمستطرف في كل فن مستظرف - للأبشيهي، ص: (٢٦٣).

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو لهجرس بن كليب بن ربيعة التَّغْلِيّ، الوائليّ، فارس جاهلي، له شعر جزل، ولد بعد مقتل أبيه، وكانت بسبب قتل أبيه حرب البسوس تربى في بيت خاله قاتل أبيه، فلمَّا نشأ وترعرع، قَتَلَ خالَه، ينظر: معجم الشعراء - للمرزباني، ص: (٤٨٩)، وريع الأبرار - للزُّمَخْشَرِيّ: (٣٧١/٣)، وجَسَّاس هو: ابن مُرَّة بن ذهل بن شيان الوائلي، شجاع شاعر من أمراء العرب في الجاهلية، هو الَّذِي قَتَلَ كَلِيبَ بن ربيعة، فكان سبباً لنشوب حرب البسوس بين بَكْرٍ وتَغْلِبِ التي دامت أربعين سنة. ينظر: الاشتقاق - لابن دريد، ص: (٣٣٨)، والكامل في التاريخ - لابن الأثير: (٣١٢/١).

(٥) ينظر: المزج: (١١٨/١).

وإذا وَقَعَتْ أَنْ. بعد. أَمَّا. هذه، كُسِرَتْ كما تُكْسَرُ بعد. أَلَا. الاستفتاحية^(١).

إِنْ جَسَّ بُضْ مَرِيضٍ قَالَ وَاحَرَبَا كَيْفَ الْعَزَاءُ وَثَأْرِي عِنْدَ جَسَّاسٍ
قوله: (كُسِرَتْ كما تُكْسَرُ بَعْدَ. أَلَا. الاستفتاحية).

في بعض الشُّرُوح: (لوقوعها في مُفْتَتِحِ الكلام)^(٢)، وهو مقتضى وجوب كسرهما.
وفي الشَّرْح: (أَي: أُسْتَدِمَ كسرُها، كما يُسْتَدَامُ كسرُها بعد "أَلَا" الاستفتاحية، نحو:
﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣)؛ لآئِه موضع الجملة)^(٤).

(١) المغني، ص: (٧٨)، ويلاحظ عدم سيره على ترتيب المغني، فقد عاد بعد أن تجاوز هذا النص إلى غيره.

(٢) المراد به شرح ابن المَلَأ "منتهى أمل الأريب": (لوحة ٨٤-أ).

(٣) يونس: (٦٢).

(٤) المزج: (١١٨/١).

وقال بعضهم: هي اسمٌ بمعنى "حقاً"، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام و"أما" اسمٌ بمعنى: "شيء"، وذلك الشيء حقٌّ، فالمعنى: أحقاً، وهذا هو الصواب، وموضع "أما" النصبُ على الظرفية، كما انتصب "حقاً" على ذلك في نحو قوله:

أَحَقًّا أَنْ جِئْتَنَا اسْتَقْلُوا ^(١)

وهو قول سيويه ^(٢)، وهو الصحيح، بدليل قوله:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ ^(٣)

فأدخل عليها "في"، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره. ^(٤)

وقوله: (وَأَنْ وصلتها مبتدأ، والظرف خبره).

لقد أجاد المص ^(٥) في اقتصاره على هذا، وأما قول الش ^(٦) هنا: (والتقدير: أفي الحق

(١) صدر بيت من بحر الوافر، عجزه:

فَيَتَنَا وَيَتُهُمْ فَرِيقُ

وقائله هو: المفضل بن معشر التكري، وقيل: عامر بن أسحم الكندي، ينظر: الأصمعيّات،

ص: (١٩٩)، وطبقات فحول الشعراء: (٢٧٤/١)، وشرح شواهد المغني - للسيوطي: (١٧١/١).

والبيت من شواهد الكتاب: (٤٦٨/١)، وهو في شرح أبيات سيويه - للنحاس، ص: (٣١٩)،

وتخليص الشواهد، ص: (٣٥١)، وجمع الهوامع: (٣٦٩/٤).

(٢) ينظر: الكتاب: (٤٦٨/١).

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، عجزه:

وَأَنْكَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ

وهو لفائد بن المنذر القشيري في أغلب المصادر، كالمقاصد التحوّية - للعيني: (٨١/٣)،

والتصريح: (٣٣٩/١)، ومعنى الحبيب - لابن الجبلي: (٦٨٠/٢)، ونسب للتهدي، كما في حماسة

أبي تمام: (٢٩/٢)، ونسب لعامر بن معشر بن أسحم كما في الأشباه والنظائر -

للخالدين: (٢٨٢/٢ - ٢٨٣)، ولغيرهما، كما في محاضرات الأدباء - للزّاغ: (٥٢/٣)، وشرح شواهد

المغني: (١٧٢/١).

(٤) المغني، ص: (٧٩).

(٥) في (ب): (المصنف).

(٦) في (ب): (الشارح).

غَرَامِي بِكَ/، ولا يتعيّن هذا التّقدير الَّذِي ذكره المص، فالمرفوع بعد الظّرف، الواقع [٤٦/ب] بعدما يعتمد عليه من استفهام، أو غيره، فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أَنَّ الأرجح كونه مبتدأ، ويجوز كونه فاعلاً. ^(١) والثّاني: عكسه، وهو رأي ابن مالك ^(٢). والثّالث: وجوب كونه فاعلاً، وزعم ابن هشام الخضراوي ^(٣): أَنَّ هذا مذهب الأكثرين، وقد ذكر المص ^(٤) المذاهب الثلاثة في الباب الثّالث ^(٥) ^(٦) انتهى . أقول: ما ذكر من الخلاف في الظّرف الصّحيح، كالجارّ والمجرور، نحو: "أفني الحقّ"، والاسم المعرب من الظّروف، وأمّا الاسم الجامد المبني؛ لكونه على صورة الحرف، نحو: "مَا" إذا أوّل بظرف كان بمعناه، فلا نعرف إعماله عمَلَهَا كرفع الفاعل ونحوه، فلا يقال: الفاعل مرفوع بلفظ "مَا"؛ لتفسيره بما يرفع؟.

(١) هو رأي سيويه والجمهور، ينظر: الكتاب: (٤٦٨/١)، والارتشاف: (٢٢٦/٢)، وتخليص الشواهد: (١٧٧)، والتصريح: (٢٢١/١).

(٢) ينظر: شرحه للتسهيل: (٢٤/٢)، وهو تابع للميرد ينظر: المقتضب: (٣٥٣/٢).

(٣) ينظر: المغني، ص: (٥٧٩)، والخضراوي هو: محمّد بن يحيى بن هشام الخضراوي، الأنصاري، أبو

عبد الله، إمام في القراءات والعريّة، واللغة. له مؤلفات جليلة منها: "الإفصاح في شرح كتاب

الإيضاح"، و"التقض على ابن عصفور"، و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح". (ت ٦٤٦هـ). ينظر: بغية

الروعة: (٢٦٧/١).

(٤) في (ب): (المصنف).

(٥) المغني، ص: (٥٧٩).

(٦) ينظر: المزج: (١١٩/١).

وزاد المَالِقِيُّ لـ"أما" معنى ثالثاً، وهو أن تكونَ حرفَ عرض بمنزلة "ألا" ^(١)،
فتختصُّ بالفعل نحو: "أما تقومُ"، و"أما تقعدُ" ^(٢).

قوله: (وزاد المالقي) الخ .

نسبة لـ"مالقة"، بلد بالأندلس، قال الشَّ ^(٣): (بفتح اللّام) ^(٤)، وقال ابن خَلِّكان: (بفتح اللّام، وقال السَّمْعَانِيُّ: "بكسر اللّام" ^(٥)، وهو غَلَط) ^(٦) انتهى.
قلت: المشهور ما قاله السَّمْعَانِيُّ، وليس مثله مِمَّنْ تُقَرَّعُ له العصا .

(١) ينظر: رصف المباني - للمالقي، ص: (٩٦).

(٢) المغني، ص: (٧٩).

(٣) في (ب): (الشارح).

(٤) ينظر: المزج: (١/١١٩).

(٥) السَّمْعَانِيُّ هو: عبد الكريم بن محمد بن منصور التَّمِيمِي، السَّمْعَانِيُّ، المروزي، أبو سعد، مؤرِّخ، رحَّالة، من حفاظ الحديث، تحوَّل في البلاد، ولقي العلماء، والمحدثين، من مؤلفاته: "الأنساب"،

و"أدب الإملاء والاستملاء". (ت ٥٦٢هـ)، ينظر: طبقات الشَّافعية - للسُّبُكِيِّ: (١٨٥ - ١٨٠/٧).

(٦) ينظر: وفيات الأعيان: (٣/١٤٤)، وابن خَلِّكان هو: أحمد بن محمَّد بن إبراهيم، البرمكي الإربلي، أبو العبَّاس، المؤرِّخ الحجة، الأديب الماهر، تولَّى القضاء مدَّة، ثم عزل عنه، وولي التدريس، له مصنفات أشهرها: "وفيات الأعيان"، وهو من أشهر كتب التراجم، وأحسنها وأضبطها.
(ت ٦٨١هـ). ينظر: النجوم الزاهرة: (٧/٣٥٣).

والعَرَض من أقسام الطَّلَب، وليس منه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ^(١) كما تَوَهَّم، ^(٢) وقول السُّرَادِيِّ — : (لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ غَيْرَهُ) ^(٣) — مردود؛ فَإِنَّهُ سبقه إليه الْخَوَارِزْمِيُّ ^(٤)، وَالْأَنْدَلِسِيُّ ^(٥) وَالرُّضِيُّ ^(٦)، وَنَقَلَهُ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ عَلَيْهِ، كَالسِّيُوطِيِّ ^(٧)، وَإِذَا فُتِحَتْ «أَنَّ» بَعْدَ «أَمَّا» فَهُوَ بِمَعْنَى «حَقًّا» ^(٨)، وَفَسَّرَهَا سَ بـ «أَعْلَمُ» ^(٩)، وَالْفَرَّاءُ، وَالْمَبْرَدُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ: بـ «أَحْلَفُ» ^(١٠)، فَجَعَلَهَا قَسَمًا، وَارْتِضَاهُ الْإِمَامُ الْمَرْزُوقِيُّ ^(١١).

(١) يونس (٦٢).

(٢) الضمير يعود على الدَّمَامِينِي. ينظر: المزج: (١١٨/١).

(٣) ينظر: الجنى الدَّانِي، ص: (٣٩٢).

(٤) ينظر: التخمير (شرح المفصل) - للخوارزمي: (٩١/٤)، والخوارزمي هو: القاسم بن الحسين بن أحمد

الخوارزمي، مجد الدين، الملقَّب بصدر الأفاضل، عالم بالعريَّة، والفقه، له مصنفات، منها: "شرح

المفصل"، و"ضرام السَّقَط"، و"التَّوْضِيح". (ت ٦١٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢٥٢/٢).

(٥) ينظر: شرح المفصل - لعلم الدين اللُّورَقِي الأَنْدَلِسِي: (٢/لوحه ٢٣١-أ).

(٦) ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٣٤٦/٤).

(٧) لم يصب الخفاجي في نسبة عدم الإنكار للسِّيُوطِيِّ؛ حيث اعترض قول المصنِّف، فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَالِقِيَّ لَمْ

يُنْفَرِدَ بِذَلِكَ، بَلْ هُوَ مُسَبِّقٌ. بَمَنْ ذُكِرَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، يَنْظُرُ: الْفَتْحُ الْقَرِيبُ — لِلْسِّيُوطِيِّ، ص: (٦٥٦).

(٨) ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٣٤٥/٤).

(٩) ينظر: الكتاب: (٤٦٢/١)، وفيه: «قَدْ عَلِمْتُ وَاللَّهِ أَنَّهُ ذَاهِبٌ».

(١٠) ينظر: التذيل والتكميل: (٨٩/٥)، والفتح القريب، ص: (٦٥٤).

(١١) ينظر: شرح الحماسة - للمرزوقي: (٩٨٣/٢)، والذي ارتضاه المرزوقي هو مذهب سيويه، لا كما

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْخَفَّاجِيِّ.

وقد يُدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري، مثلها في «ألم»، و«ألا»، وأن «ما» نافية.^(١)

قوله: (وقد يُدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام) الخ .

هذا ردُّ على المالقي في قوله: (إنَّ أَمَّا^(٢) للعرض، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا»^(٣))، وهي للطلب بلين ورفق، فهي بسيطة، فردُّه^(٤): بأنَّها - فيما ذكرَ أنَّه للعرض - مركبة من همزة الاستفهام، و«ما» النافية، والاستفهام فيه تقريري^(٥)، كما في «ألم»، و«ألا»، وذكر المُرادِيُّ مثله^(٦)، وأوردَ عليه: (بأنَّه يُقوَّت معنى الطلب المستفاد من العرض، ثمَّ إنَّ المص ذكر في الاستفهام التقريري أنَّه يجب أن يلي المقرَّر به الهمزة، وهو هنا نفْي؛ فيلزم أن يكون المقصودُ تقريرَ المخاطب في «أَلَا تَقُومُ»، تقريره^(٧) بعدم^(٨) القيام، وليس كذلك، ولو جعل التَّقرير بما بعد النَّفْي، لم يتَّجه أيضاً؛ إذ ليس العرضُ في قولك: «أَلَا تَقُومُ» و«أَمَّا تَقُومُ» حمْلَ المخاطب على أن يعترف بقيامه، وهو واضح^(٩)) انتهى.

أقول: تحرير هذا المقام على وجه يميّط عنه لثام الأوهام؛ فإنَّ كلامهم فيه مُضْطَرِبٌّ، فاعلم أنَّه قال - في «المَطَوَّل» في باب الإنشاء -: (العرض، وإنَّ عدَّة النُّحاة أَحَدَ الأشياءِ التي يُقدَّر بعدها الشرط، ويُجزَّم في جوابه المضارع، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ تُصِبُ خَيْرًا»، أي: إنَّ تَنْزِلَ

(١) المغني، ص: (٧٩).

(٢) في نسختي المخطوط (ألا)، والصواب ما أثبت.

(٣) ينظر: رصف المباني، ص: (٩٦).

(٤) الضمير يعود على ابن هشام.

(٥) في (ب): (تقديري).

(٦) ينظر: الجني الداني، ص: (٣٩٢).

(٧) كلمة (تقريره) زائدة في نسختي المخطوط على «المرج» أخلت بالمعنى، ولا داعي لتكرير اللفظ لقرب ذكره أولاً.

(٨) في (ب): (بعد القيام).

(٩) الذي أورده هو الدماميني في المرج: (١١٩/١ - ١٢٠).

[٤٧/أ]

تُصِبُّ خَيْرًا، فمولد من الاستفهام، وليس باباً على حدة، أي: منفرداً مستقلاً، بلِ الهمزة فيه همزة/ استفهام، دخلت على الفعل المنفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنه يعرف عدم التزول مثلاً، فالاستفهام عنده يكون للحاصل، فتوَلَّدَ منه، بقرينة الحال، عَرَضَ التزول على المخاطب، وطلبه منه، وهذه، في التحقيق، همزة إنكار، أي: لا ينبغي لك ألا^(١) تنزل، وإنكار النفي إثبات؛ فلذا صحَّ تقدير الشرط المثبت بعده، نحو: «إِنْ تَنْزَلَ»؛ فَإِنَّ الشرط المقدَّر، بعد هذه الأشياء، يجب أن يكون من جنسها؛ فلا يصحُّ تقدير المنفي بعد المثبت، وعكسه، مثلاً، لا يجوز: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ»، أو «أَسْلِمَ تَدْخُلِ النَّارَ» يعني: ^(٢) «إِنْ تَكْفُرْ، أَوْ إِلَّا ^(٣) تُسْلِمَ تَدْخُلِ النَّارَ، خلافاً للكسائي؛ فَإِنَّهُ يُجَوِّزُهُ؛ تعويلاً على القرينة ^(٤) انتهى. وعبارة الكتاب: (ينجزم الفعل إذا كان جواب أمر، أو نهْي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عَرَضٍ، فأما الجزم بالعَرَضِ، فقولك: أَلَا تَنْزَلَ تُصِبُّ خَيْرًا، وإِنَّمَا انجزم هذا الجواب، كما انجزم في جواب «إِنْ تَأْتِنِي»؛ لَأَنَّهُمْ جعلوه معلقاً بالأوَّل، غير مُسْتَعْنِ عَنْهُ ^(٥) انتهى.

وفي «التسهيل» و«شرحه» لأبي حيَّان: (فَصُلِّ في حروف التَّحْضِيزِ، وهي لا يليها غالباً إِلَّا فِعْلٌ ظَاهِرٌ، أَوْ مَعْمُولٌ فِعْلٍ مَضْمَرٍ، وَقَلَمًا يَخْلُو مصحوبها من توبيخ، وإذا خلا منه قد يغني عَنْهُنَّ «لَوْ» و«أَلَا» مُخَفَّفَةٌ مفتوحة الهمزة ^(٦) ش: (التَّحْضِيزُ: مصدر: حَضَضَ، وَضَعَّفَ

(١) في (أ): (أَنْ لَا) بفك الإدغام لفظاً.

(٢) كلمة (يعني) ساقطة من (ب).

(٣) في (أ): (إِنْ لَا) بفك الإدغام لفظاً.

(٤) ينظر: المطول، ص: (٤٢٩).

(٥) ينظر: الكتاب: (٤٤٩/١).

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد، ص: (٢٤٣).

للتكثير، والأصل: حَضَّ عَلَى الشَّيْءِ: إِذَا طَلَبَهُ، وَحَثَّ^(١) عَلَى فَعْلِهِ، فَهُوَ مَبَالِغَةٌ فِي الْحَضِّ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرَفَيْنِ، لِكُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى، ثُمَّ حَدَثَ مَعْنَى التَّحْضِيضِ، بِسَبَبِ التَّرْكِيبِ؛ فَصَارَتْ مَوْضُوعَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى بَعْدَ التَّرْكِيبِ، وَقَوْلُهُ: (غَالِبًا) إِشَارَةٌ لِمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ: وَبُتِّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٢) فَإِنْ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ بِتَقْدِيرِ فَعْلٍ، أَيُّ: شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى، وَ"شَفِيعُهَا" خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مُقَدَّرٌ، أَيُّ: هِيَ شَفِيعُهَا، وَقَدَّرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ بِ"كَانَ" وَاسْمُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ، الْجُمْلَةُ خَيْرُهُ^(٣) انْتَهَى.

أقول: هذا ما قاله النُّحَاةُ، وَأَهْلُ الْمَعَانِي، وَفِيهِ أُمُورٌ مَهْمَةٌ، تَحْتَاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهَا: الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ عَدُّوا مِمَّا يَنْجُزُ بِشَرَطِ مُقَدَّرٍ، الْعَرَضَ بِأَدَوَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، كَمَا قَالَ س^(٤)، وَتَبِعَهُ أَهْلُ الْمَعَانِي^(٥)، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلتَّحْضِيضِ مَعَ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ، وَالنُّحَاةُ: مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ التَّحْضِيضَ الْمَذْكُورَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْعَرَضِ، كَابْنُ مَالِكٍ^(٦) وَالْمُرَادِيُّ^(٧)، وَأَدْخَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِيهِ^(٨)،

(١) فِي (ب): (وَحَدَّ).

(٢) بَيْتٌ مِنَ بَحْرِ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلصَّمَّةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيِّ، يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ ص: (١١٣)، وَنَسَبَهُ الْعِيْنِي لِمُحْنُونٍ لَيْلَى. يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ ص: (١٩٥)، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ: (٤١٦/٣)، وَنَسَبَهُ ابْنُ خُلَّكَانَ لِإِبْرَاهِيمَ الصُّوْلِيِّ. يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: (٤٧/١)، وَأَمِيرُ الْبَيَانِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَبَّاسِ الصُّوْلِيِّ، ص: (٢١١).

(٣) يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: (٥/لَوْحَةُ ١٩١-ب).

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ: (٤٤٩/١).

(٥) يَنْظُرُ: الْمَطْوُولُ، ص: (٤٢٩).

(٦) يَنْظُرُ: تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ، ص: (٢٤٣).

(٧) مَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ فِي الْجَنَى الدَّانِي، ص: (٣٨٢) خِلَافَ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْخَفَاجِيُّ وَكَذَا فِي شَرْحِهِ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: (٢٨٨/٤)، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ فِي كِتَابٍ مَعَيَّنٍ دُونَ مَحْمَلِ كِتَابِهِ.

(٨) يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: (٥/لَوْحَةُ ١٩٢-أ).

فكأنه جعلها شيئاً واحداً؛ لأنَّ كلاً منهما طَلَبٌ من غير إيجاب واستعلاء؛ ولذا كان مغايراً للأمر، ويؤيده قول الراغب في "مفرداته": (الْحَضُّ: التَّحْرِيزُ^(١)، كَالْحَثِّ، إِلَّا أَنَّ الْحَثَّ يَكُونُ بَسِيرًا، وَسَوَقًا، وَالْحَضُّ لَا يَكُونُ بِذَلِكَ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَثِّ عَلَى التَّحْضِيزِ، وَهُوَ قَرَارُ الْأَرْضِ)^(٢) انتهى، وقد صرَّح به في "معجم الهوامع" / فقال: (قال أبو حيان: "الْعَرْضُ، وَالتَّحْضِيزُ يَتَقَارَبَانِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا التَّنْبِيهُ عَلَى الْفِعْلِ"^(٣)، إِلَّا أَنَّ التَّحْضِيزَ فِيهِ زِيَادَةٌ تَأْكِيدٌ، وَحَثٌّ عَلَى الْفِعْلِ، فَكُلُّ عَرْضٍ تَحْضِيزٌ)^(٤) انتهى.

الثاني: أَنَّ قول السَّكَّاكِيِّ^(٥)، وصاحب "التلخيص": (إِنَّ الْعَرْضَ لَيْسَ قِسْماً مُسْتَقِلاً، بَلْ هُوَ مَجَازٌ مُتَفَرِّعٌ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ)^(٦) - مَخَالَفٌ لِمَا قَالَ س^(٧)، وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ؛ فَإِنَّهُ حَقِيقَةٌ عِنْدَهُمْ، كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا حَكَيْنَاهُ عَنْ "شرح التسهيل"، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا سَتَرَاهُ.

(١) في نسختي المخطوط (التحريك) والصواب ما أثبت، وهو في مفردات الراغب.

(٢) ينظر: المفردات - للراغب، ص: (١٢٩).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: (٥/لوحه ١٠٨-أ).

(٤) ينظر: معجم الهوامع - للسُّيُوطِيِّ: (٤/١٢٣).

(٥) ينظر: مفتاح العلوم، ص: (٣٠٥)، وذكر فيه التَّحْضِيزَ دُونَ الْعَرْضِ.

(٦) ينظر: تلخيص المفتاح - للقزويني، ص: (١٧١).

(٧) ينظر: الكتاب: (٤٤٩/١).

الثالث: أن قول المص: (إنَّ الهمزة للاستفهام التَّقريري، و"مَا" نافية) ^(١) لا يتوجَّه كونه ردًّا على المألقي في قوله: (إنَّها تأتي للعرض، نحو: أَلَا تَنْزِلُ عندنا تُصِبُّ خيراً) ^(٢)؛ فإنَّه لَطَلَبَ أمر لم يقع، ولو كان تقريراً كان اعترافاً بما وقع منه؛ فلا يصحُّ حمله على ما قاله المص؛ لتباينهما.

الرابع: ما قاله في "المطوّل" - "تَبَعاً لِمَا في "المفتاح" ^(٣)، و"شروحه" ^(٤) بما حاصله: (أنَّها منقولة من مُركَّب من حرف استفهام وحرف نفي، وما بعدها معلوم أنَّه لم يقع؛ فلا وجه للسؤال عنه؛ فتولَّد منه العرض، والطلبُ بقرينة الحال، وهو في الحقيقة إنكار لعدم التَّزول مثلاً، والإنكار في معنى التَّنفي، ونفي التَّنفي إثبات؛ فلذا صحَّ تقدير الشرط، أي: إنَّ تَنْزِلُ تُصِبُّ خيراً) ^(٥) انتهى، وإنَّ كان تابِعاً فيه لغيره من علماء المعاني، - غير متَّجه؛ لوجوه منها: أنَّ ادِّعاء تولَّد العرض من الاستفهام بقرينة الحال، وهي عِلْمُه بأنَّه لم يقع؛ لأنَّه معنًى مستقلٌّ، كما نصَّ عليه س ^(٦) والسَّيرافي في "شرحه"، وقد سمعت ما قاله س، وقال السَّيرافي في "شرحه": (جُزِمَ جوابُ العرضِ بإضمار شرط؛ لأنَّ الأفعال التي تظهر بعده ضمانات يضمنها، ويعدُّ بها، وليست ضمانات مُطلَّقة، ولا عِدَات واجبة على كُلِّ حال، وإنَّما هي معلَّقة بما شرطه، والأمر والاستفهام لا يدلَّان على هذا المعنى، والذي يكتنفه لفظ الشرط، فوجب تقديره، والعرض يغني ذكره عن ذكر الشرط؛ فيُكتفى بذكره عن

(١) ينظر: المغني، ص: (٧٩).

(٢) ينظر: رصف المباني، ص: (٩٦).

(٣) ينظر: مفتاح العلوم - للسَّكاكي، ص: (٣٠٥).

(٤) ينظر: الإيضاح - للقزويني، ١/ (٢٤٤).

(٥) ينظر: المطوّل، ص: (٤٢٩).

(٦) ينظر: الكتاب: (١/٤٤٩).

ذَكَرَهُ، والجازم هو الشرط المقدّر، لا أداة العَرَض^(١)، وَإِنْ أَوْهَمَهُ كلام س، فما ذَكَرَ من التَّوَلَّدَ غير صحيح، وقوله: "وهو في الحقيقة إنكار"^(٢)، غَيْرُ مُسَلَّم؛ لأنَّ الإنكار يقتضي الادِّعاء، أو الوقوع، وهو غير واقع، وأيضاً هو مجاز، وقد تَقَدَّمَ ما نقله أبو حَيَّان عن النُّحاة، مِنْ أَنَّهُ معنَى حَقِيقِيٍّ وَضْعِيٍّ^(٣)، وَإِنْ أَرَادَ بِالْإِنْكَارِ معناه، فهو مع إيهامه أيضاً غير مُسَلَّم، وقول المص: "إنَّه استفهام تقريرِيٌّ"^(٤)، غير مُسَلَّم أيضاً؛ لأنَّ العَرَضَ طَلَبُ فِعْلٍ لَمْ يَقَعْ، لا حمل المخاطَب على إقرارٍ واعترافٍ، فكيف يَدَّعِي ذلك في العَرَض؟ وما في بعض الحواشي مِنْ: (أَنَّ ما قاله في "المَطْوَل" مرادُ مَنْ قال: "إِنَّ الهمزة فيه للتَّقرير بما بعد النَّفي/ لا بالنَّفي، وهكذا: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾^(٥)، ﴿وَلَمْ نَجِدْكَ يَتِيمًا﴾^(٦)، وما أشبه ذلك، فقد يقال: إِنَّ الهمزة للإنكار، وقد يُقال: إِنَّهَا للتَّقرير، وكلاهما حسن)^(٧) انتهى.

[٤٨/أ]

(١) ينظر: شرح الكتاب - للسَّيرافي: (٤/٤٦١-٤٦٢) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيّد جلال حسنين.

(٢) الضمير يعود على التَّفْتَازَانِيَّ في المطوّل، ص: (٤٢٩).

(٣) ينظر: التَّذِيل والتَّكْمِيل: (٥/٣٠٤).

(٤) ينظر: المغني، ص: (٧٩).

(٥) الشرح: (١).

(٦) الضحى: (٦).

(٧) ينظر: المنصف - للشُّمْنِيّ: (١/١١٩-١٢٠)، وقد نقله عن التَّفْتَازَانِيَّ في المطوّل، ص: (٤٢٩، ٤٢٠).

وقد تحذف هذه^(١) الهمزة، كقوله:^(٢)

مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا وَأَبَادَ السَّرَّاءَ مِنْ عَدْنَانَ^(٣)

يعني أَنَّ كلام المص، وما في "المَطْوَل" بمعنى، وهذا غريب مِنْ مثله^(٤)؛ فَإِنَّه لا مناسبة بين ما في "المَطْوَل"، وبين ما قاله المص، مع أَنَّ كُلاًّ منهما غير صحيح في نفسه، وإِنَّمَا أَطْلَنَّا الكلام في هذا المقام؛ لِمَا فيه من الخلطِ والخبطِ، وأعجبُ منه: أَنَّ الشُّرَّاحَ كُلَّهُمْ لَمْ يَنْبَهُوا على شَيْءٍ مِمَّا فيه، "وَلَيْسَتْ أَوَّلَ قَارُورَةٍ كُسِرَتْ".
قوله: (مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا) البيت .

قائله غير معلوم، و"أَبَادَ" بمعنى: أَهْلَكَ، و"مَعْدٌ بن عدنان، أبو العرب،"^(٥) وقد يُطْلَقُ على ذُرِّيَّتِهِ كُلِّهِمْ، وَكُلُُّ منهما مُحْتَمَلٌ هنا، و"السَّرَّاءُ" جمع "سَرِيٍّ"، وهو السَّيِّدُ^(٦)، ويكون بمعنى

(١) أي: همزة "أما".

(٢) البيت من بحر الخفيف، وقائله غير معروف. ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل - لابن السَّيِّد، ص: (٣٦١)، وشواهد التوضيح والتصحيح - لابن مالك، ص: (٨٩)، وشرح أبيات المعنى: (٣٥٨/١)، وهناك اختلاف في بعض ألفاظ البيت في المصادر المذكورة.

(٣) المعنى، ص: (٧٩).

(٤) إن كان يريد بالضَّمير الشُّمْنِيَّ، فاستغرابه ليس في محله؛ لأنَّ هذا قول التَّفْتَازَانِيَّ في مطوِّله.

(٥) هو: معد بن عدنان بن أد، من أحفاد إسماعيل بن إبراهيم - عليهما السلام - جدُّ جاهليٍّ من أجداد رسول الله ﷺ، وكان النَّبِيُّ ﷺ إذا انتسب فبلغ عدنان أمسك، وقال: "كذب النَّسَّابُونَ"، فلا يتجاوزده. ينظر: نسب قريش - للزَّبير، ص: (٣)، وجمهرة أنساب العرب - لابن حزم، ص: (٨-٩).

(٦) لم أقف على من ذكر هذا المعنى، فيما اطَّلعت عليه من كتب المعاجم، لكن جاء نحو المعنى، حيث قيل: إن (سَرِيٍّ) بمعنى الشَّريف والرَّئيس. ينظر: لسان العرب: (سرا) (٣٧٨/١٤)، وهذان يجتمعان في السَّيِّد .

النَّهْر،^(١) والمرادُ الأوَّلُ، و"فَعَلَّةٌ" بفتحات، لَمْ يُسْمَعْ في جمع "فَعِيلٍ" غير هذا^(٢)؛ ولذا قيل: (إِنَّهُ اسم جمع)^(٣)، وَإِنَّمَا سُمِعَ في جمع "فاعلٍ" الصَّحِيح، نحو: "كَاتِبٌ وَكُتِبَتْ"، ويجوز أن يكون المراد به: أَزْدَ السَّرَّاءِ، وهم حَيٌّ باليمن، وقيل: (إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "مَا" نافية، ولا حذف فيه، ولا شاهد بتزليل رؤيته منزلة العَدَم؛ لغفلته وانهماكه في اللَّذَاتِ؛ فَتَزَلَّ الْعَالَمُ به منزلة الجاهل؛ لمخالفته لمقتضى عِلْمِهِ، وهو بمعنى تنزيل وجود علمه منزلة عدمه)^(٤)، ولا فَرْقَ بينهما؛ فلا حاجة للفرق بينهما بما لا طائل تحته.^(٥)

(١) ينظر: الصَّحاح: (سرا).

(٢) قال الجوهري: (وهو جمع عزيز ولا يُعْرَفُ غيره). ينظر: الصَّحاح: (سرا).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: (سرو).

(٤) ينظر: المزج: (١/١٢٠).

(٥) الذي فَرَّقَ بينهما هو ابن الملا الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٨٥-أ).

(أَمَّا) بالفتح والتشديد

وقد تُبدَلُ ميمُها الأولى ياءً؛ استثقلاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة^(١):
رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ^(٢)

قوله: (وقد تُبدَلُ ميمُها الأولى) الخ.

خصّصوا الأولى؛ لأنها ساكنة، وقال الأندلسي: (من العرب مَنْ يقول: أَيَّمَا بمعنى "أَمَّا")^(٣)
وظاهره أَنَّ كلاً منهما لغة على حدة.

قوله: (رَأَتْ)^(٤) رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ^(٥) الخ.

فجمع بين اللغتين، فأبدل في الأولى دون الثانية،^(٦) ووقع في كثير من النسخ الصحيحة بالإبدال فيهما، ووقع في "الكامل" للمبرّد "أَمَّا" فيهما، من غير إبدال،^(٧) وهو من قصيدة طويلة، عدّتها ثمانون بيتاً، أولّها:

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه، ص: (١٢٤) وفيه من غير إبدال، وفي معاني القرآن-للفراء: (١٩٤/٢)، والممتع في التصريف: (٣٧٥/١)، وشرح الكافية-للرّضي: (٤٧٧/٤)، وشرح أبيات المغني: (٣٦٠/١)، وقد وردت مبدلة وغير مبدلة في بعض هذه المصادر، وعارضت: أي: صارت في عَرْض السَّماء، ويَضْحَى: يبرز للشمس، ويَخْصُرُ: يرد، وابن أبي ربيعة هو: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة حذيفة، المخزومي القرشي، أبو الخطاب، شاعر رقيق شعره يذوب رقة وعدوبة، أغلب شعره في الغزل والنسيب، له ديوان شعر مطبوع. (ت ٩٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٤٣٦/٣).

(٢) المغني، ص: (٧٩).

(٣) ينظر: المحصل شرح المفصل-للأندلسي: (٢/لوحة ٢٧٣-أ)، وقد أخذه من الهروي في الأزهية، ص: (١٥٧).

(٤) في (ب): (رأيت).

(٥) في (ب): (عارضته).

(٦) يريد الإبدال وعدمه في البيت، حيث وردت فيه (أَمَّا) مرتين.

(٧) ينظر: الكامل: (٢٢١/١، ١٦٣/٣)، وقد وردت عنده في: (٥٩/١) بالإبدال فيهما.

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَتَتْ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةٍ غَدِ^(١) أَمْ رَائِحٍ فَمُهَجِّرُ^(٢)
أنشدتها المبرِّد، وبعد هذا البيت:

بِحَاجَةِ نَفْسٍ لَمْ تَقُلْ فِي جَوَابِهَا فَتُبْلَغْ عُذْرًا وَالْمَقَالَةَ تُعْذِرُ
وقول الحلبي: (إِنَّ الَّذِي بَعْدَهُ قَوْلُهُ^(٣)):

أَخَا سَفَرٍ جَوَابَ أَرْضٍ تَقَاذَفَتْ بِهِ فَلَوَاتٌ فَهَوَ أَشْعَثُ أَغْبُرُ^(٤)
ليس كما قال؛ فَإِنَّهُ بَعْدَهُ بِسَبْعَةٍ^(٥) أبيات، وقد سَأَلْتُ عَنْ تَغْيِيرِ لَوْنِهِ بَعْدَ فِرَاقِهَا: لِمَ
تَغْيِيرٌ؟

فَقَالَتْ: نَعَمْ لَا شَكَّ غَيْرَ لَوْنِهِ سُرَى اللَّيْلِ يُحْيِي نَصَّةً وَالتَّهَجُّرُ^(٦)
أَخَا سَفَرٍ جَوَابَ أَرْضٍ الْخ.
لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(٧)
رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ ... الْخ.

(١) في نسختي المخطوط (غداة غدا)، والصواب من الديوان، وهو ما أثبت.

(٢) الغادي: الذي يسير بين الفجر وطلوع الشمس، وكذلك المبكر، والرائح: الذي يسير عشية أي: ليلاً، والمهجِّر: الذي يسير في الهاجرة، أي: وقت اشتداد الحرِّ ظهراً.

(٣) ينظر: الديوان، ص: (١٢٤)، وهو كما قال الحلبي.

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٨٥-أ).

(٥) في (ب): (سبعة) دون حرف الجرِّ.

(٦) والنَّصّ: المنتهى والغاية، والتهجُّر: وقت الهاجرة.

(٧) ينظر: الديوان، ص: (١٢٤)، والكامل - للمبرد: (١٦٢/٣ - ١٦٣)، وحال: تغَيَّرَ وتبدَّلَ.

وهو حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد.^(١)

وهي من أحسن قصائده، وشعره في غاية الرقة والفصاحة، وهو قرشي تابعي، واستشهد بهذا البيت ابن عباس/ في تفسير قوله تعالى^(٢): ﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾^(٣) و"تَضْحَى" بفتح التاء، مضارع "ضَحَى" بكسر الحاء المهملة، وفتحها: تَبَرَّزَ لِلشَّمْسِ، وتَظَهَّرَ لها،^(٤) و"يَخْضَرُ" بخاء معجمة، وصادٍ مهملة: مِنْ "خَصِرَ" بالكسر: إِذَا آلَمَهُ الْبُرْدُ فِي أَطْرَافِهِ، و"النَّخَصَرُ" بفتح الصاد: الْبُرْدُ^(٥)، وبكسرهما: الْبَارِدُ^(٦)، ومعنى البيت المذكور، كما قاله الشَّ: (إِنَّهُ فَقِيرٌ لَا ثِيَابَ لَهُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بَرَزَ لَهَا؛ لِيَدْفَأَ، فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ سَكَنَ)^(٧)، وقال ابنُ إِيَّازٍ: (معناه أَنَّهُ كَثِيرُ الْأَسْفَارِ، لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى الْحَرِّ، وَلَا عَلَى الْبُرْدِ)^(٨).
قوله: (حَرْفُ شَرْطٍ).

وهو بسكون الراء، وجمعه "شُرُوط"، وأما "شَرْط" بفتح الراء، فهو العلامة، وجمعه "أَشْرَاط"، وليس بمراد، بل المراد الأول، وهو في الاصطلاح: السَّبَبُ الْمُقْتَرَنُ بِهِ أَدَاتُهُ^(٩)، وعند

(١) المغني، ص: (٨٠).

(٢) طه: (١١٩).

(٣) ينظر: مسائل نافع بن الأزرق، ص: (٢٦٧)، والإنقان في علوم القرآن- للسيوطي: (٣٢٩/١).

(٤) ينظر: الأفعال- لابن القطّاع: (٢٨٥/٢)، والقاموس المحيط: (ضحو).

(٥) ينظر: الصّحاح: (خَصِر).

(٦) اللسان: (خَصِر).

(٧) ينظر: المزج: (١٢٠/١).

(٨) ابن إِيَّازٍ هو: حسين بن بدر بن إِيَّاز بن عبد الله، أبو محمّد البغداديّ، عالم بالتّحوي، والتّصريف، ولي

مشيخة النّحو بالمستنصرية، له مؤلفات منها: "المحصل"، و"قواعد المطارحة". (ت ٦٨١هـ). ينظر:

بغية الوعاة: (٥٣٢/١).

(٩) ينظر: مغني الحبيب: (٦٩٢/٢)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ٨٥-ب).

الأصوليين: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده الوجود،^(١) وقد يُراد به المعنى المصدري، أي: الشرطية، وهو المراد هنا؛ ليناسب أخويه، من التفصيل، والتأكيد، فمعنى قوله: (حرف شرط) أنها متضمنة له، فالإضافة لأدنى ملابسة، لا أنها موضوعة له، وقال أبو حيان: (هي أداة تعليق، وليست شرطاً)^(٢)، وقال السبكي: (قال أبو حيان: هي حرف إخبار، متضمنة معنى الشرط، و لو كانت أداة شرط، اقتضت فعلاً بعدها، لكنها أغنت عن أداة الشرط، وعن الجملة الشرطية، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة جملة؛ ولدالاتها على الشرط حكم بأن معنى «أما زيدٌ فذاهبٌ»: الإخبار بأنه سيذهب في المستقبل؛ لأن جواب الشرط، لا يكون إلا مستقبلاً)^(٣)، وأورد عليه: (أنه لا يلزم من كون جواب الشرط مستقبلاً، أن يكون معنى «أما زيدٌ فذاهبٌ»: أنه سيذهب؛ لمجرد دلالة «أما» على الشرط، وإلا كان نحو: ﴿أما السفينة﴾^(٤) الآيات، ونحو: «هؤلاء فضلاء: أما زيدٌ ففقيه، وأما عمروٌ فمحدث»^(٥) على معنى الاستقبال، وليس كذلك؛ لجواز أن يكون المعنى:

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة-للطوي: (٤٣٠/١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: (٥٦٨/٢).

(٣) هكذا في نسختي المخطوط، والذي في عروس الأفراح: (٩١/٢): «ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه»، وهو موافق لما في التذيل والتكميل: (٥/لوحه ١٩٨-أ). فالرأي منسوب لبعض أصحاب أبي حيان، كما نقله عنهم، وليس لأبي حيان، كما ورد في المخطوط.

(٤) الكهف: (٧٩).

(٥) ينظر: شرح الكافية-للرضي: (٤٦٦/٤).

"فَنَحْكُمُ" ^(١) بكذا، كما في ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) فيكون الجواب المستقبل في التحقيق هو الحكم الضمني ^(٣) انتهى.

أقول: معنى الشرط استلزام شيءٍ لشيءٍ، أي: استلزام الشرط للجزاء، كما هو ظاهر كلام المص، والرضي ^(٤)، وقول بعض النحاة: (إنها ليست شرطاً، بل متضمنة لمعناه) ^(٥)، المراد: أنها ليست كأدوات ^(٦) الشرط الجازمة، التي تستلزم جملتين مصرحتين، ويليها فعل ظاهر، أو مقدر، ومعنى قولهم: (حرف إخبار): أنها يليها جملة خبرية، وليست كغيرها من الجمل ^(٧) الشرطية، التي يكفي فيها الفرض والتقدير، والحاصل أنها لدالتها على تعليق شيء بشيء، عُدَّتْ شرطية؛ لتضمنها ذلك، ولَمَّا لَمْ يَرِدْ في الاستعمال، على منوال أدوات الشرط، لَمْ يجعلوها شرطية حقيقية، والحق هنا ما ارتضاه الشافعي: (أنها شرط حقيقة) ^(٨)، وهو صريح كلام المص، وكلام غيره، كابن الحاجب ^(٩)، / وصاحب اللب ^(١٠)،

[٤٩/أ]

(١) في (أ): (فيحكم) بالباء، وفي (ب) (فيحكم) بالياء، وما أثبت هو الصواب، وهو ما في معنى الحبيب: (٦٩٤/٢).

(٢) التحل: (٥٣).

(٣) الذي أورد الاعتراض ابن الحنبلي، ينظر: معنى الحبيب: (٦٩٣/٢-٦٩٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية-للرضي: (٤٦٦/٤).

(٥) نقل هذا الرأي عن جمهور النحاة، وذهب إليه: ابن السيد، ينظر: الاقتضاب، ص: (١)، وابن

الشجري، ينظر: الأمالي: (١٣١/٣)، وابن يعيش، ينظر: شرح المفصل: (١١/٩)، وابن مالك، ينظر:

شرح الكافية الشافية: (١٦٤٦/٣)، والرضي، ينظر: شرح الكافية: (٤٦٦/٤).

(٦) في (ب): (كأداة) بقاء مربوطة.

(٧) في (ب): (من الجملة).

(٨) نقله ابن الحنبلي في معنى الحبيب: (٦٩٣/٢) عن الركن الحديثي، شارح كافية ابن الحاجب، وينظر:

شرح الحديثي: (لوحة ٥٣٠-ب).

(٩) ينظر: الإيضاح: (٢٦٠/٢).

(١٠) ينظر: لب الألباب-للأسفرائيني: (٤٦٩).

أَمَّا أَلْهَا شَرْطُ؛ فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾^(١) الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يُعْطَفُ الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحَّ الاستغناء عنها.^(٢)

ولزوم الفاء بعدها؛ لَأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ حَذْفُ شَرْطِهَا، فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ قَبُوحٌ أَنْ يَعْمَلَ فِي جَوَاهِهَا، وَلَوْ مُضَارِعًا؛ لَكُونَهُ أَبْعَدَ مِنَ الشَّرْطِ، فَلَمَّا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ، وَجِبَتْ الْفَاءُ، هَذَا هُوَ الْجَوْدُ، وَمَا عَدَاهُ مُسْتَغْنَى عَنْهُ.

قوله: (فبدليل لزوم الفاء بعدها).

ولو تقديرًا؛ لاستلزام ما يليها لما يلي الفاء، وتحقيقه ما ذكرناه لك آنفًا.

قوله: (ولو كانت زائدة لصحَّ الاستغناء عنها).

أوردَ عليه: (أَنَّ الزَّائِدَ مِنْهُ مَا يُلْزَمُ، كـ"أَلْ" فِي الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ، وَفِي "الْآنَ" كَمَا تَقَدَّمَ^(٣)، وَالبَاءُ فِي التَّعَجُّبِ^(٤)).

أقول المراد بالزائدة: ما طرأ على الكلمة بعد الوضع؛ فلا يرد ما ذكر، وما قيل هنا: (من أنَّ الاستغناء عن الزائد أعظم من جواز حذفه؛ لأنَّ المراد منها أن يكون معنى الكلام، مع وجود الزائد، كهو مع عدمه، وهذا معنى قولهم: "الزائد دخوله في الكلام، كخروجه، وليس المراد من صحَّة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه، حتَّى يقال: إِنَّ الزَّائِدَ قَدْ يَكُونُ لَازِمًا؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ صِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ هُنَا إِلَّا جَوَازُ الْحَذْفِ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّ: "فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ اسْتُغْنِيَ عَنْهَا" فَإِنَّ مَعْنَاهُ: قَدْ حُذِفَتْ^(٥) لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَا مَا ذَكَرَ؛ فَإِنَّهُ مَعَ اضْطِرَابِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ فِي نَفْسِهِ.

(١) البقرة: (٢٦).

(٢) المغني، ص (٨٠).

(٣) ينظر: ص، (٤٠٧).

(٤) المورد لذلك، الدماميني، ينظر: المزج: (١٢١/١)، وتبعه غيره كابن الحبلي. ينظر: مغني الحبيب:

(٦٩٦/٢).

(٥) القائل هو الشُّمْنِيُّ، ينظر: المنصف: (١٢١/١).

فإن قلت: قد استغني عنها في قوله^(١):

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

قوله: (كقول عبد الرحمن بن حسان:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا) والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ .

"حَسَّان" يجوز فيه الصَّرف، وعدمه، فإن كان من "الحُسْن" صُرف، وإن كان من "الحِسِّ" مُنع صرفه؛ لزيادة الألف والتَّوْن، وله نظائر، كـ"عَفَّان" لأنه إن كان من "العَفْن" صُرف، وإن كان من "العِفَّة" مُنع صرفه، وكان رجل اسمه "حَيَّان" جاء لبعض الأمراء، فقال

(١) صدر بيت من بحر الطويل، وعجزه:

وَلَكِنَّ سَيِّراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وهو للحارث بن خالد المخزومي، ينظر: شعره المجموع، ص: (٤٥)، وخزانة الأدب- للبغدادى: (٤٥٢/١)، والذُّرر اللوامع- للشنقيطي: (٨٤/٢)، ونُسبَ إلى الوليد بن نُهَيْك، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح- للقيسي: (١٢٩/١)، وهو غير منسوب في المقتضب: (٧١/٢)، وسرر صناعة الإعراب: (٢٦٥/١)، وشرح شواهد الإيضاح- لابن برِّي، ص: (١٠٧).

(٢) صدر بيت من بحر البسيط، وعجزه:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

واختلف في قائله، فقيل: هو لعبد الرحمن بن حسان، ينظر: شعره، ص: (٦١)، والمقتضب: (٧٢/٢)، وأما ابن الشجري: (٩/٢)، واللسان: (بجل)، والمقاصد التَّحْوِيَّة: (٤٣٣/٤)، وقيل: هو لحسان بن ثابت، ينظر: ملحق ديوانه، ص: (٥١٦)، والكتاب: (٤٣٥/١)، وقيل: هو لكعب بن مالك، ينظر: ديوانه، ص: (٢٨٨)، وفيه: سَيَّان بدل «مِثْلَان» وشرح أبيات سيويه- لابن السَّيراني: (١٠٩/٢)، وشرح شواهد المغني- للسيوطي: (١٧٨/١)، وخزانة الأدب- للبغدادى: (٥١/٩)، وعبد الرحمن هو: ابن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، شاعر وابن شاعر، واشتهر بالشعر في زمن أبيه، جُمِعَ ما وُجِدَ من شعره في ديوان. (ت ١٠٤هـ)، ينظر: تهذيب التهذيب- لابن حجر: (١٦٢/٦).

له: انصرف عني، فقال له: إِنْ انْصَرَفْتُ هَلَكْتُ، وإن لم أنصرف حييت، وفيما ذكره^(١) نكتة، وفيما ذكره^(٢) أمور منها:

أنه نسب البيت لعبد الرحمن بن حسان، وعزاه غيره لكعب بن مالك الأنصاري الصحابي.

ومنها: أنه ذكر أن حذف الفاء في جواب «أما» مخصوص بالضرورة، وقد سُمِعَ في السَّعة، كما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري، وهو: «أما بعد: ما بال أقوام يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى»^(٣)، وقال أيضاً^(٤): «أما موسى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذْ يَنْحَدِرُ فِي الْوَادِي»^(٥)، وقال أيضاً: «أما بعد: أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي أَنْاسٍ»^(٦)، الحديث، وفي حديث الفتح: «أما الرجلُ قَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ»^(٧)، وقال عمر -رضي الله عنه-: «أما بعد: قَدْ نَزَلَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ»^(٨)، وقالت عائشة^(٩) -رضي الله عنها-: «أما الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا»^(١٠).

(١) الضمير يعود على الرجل الذي دخل على الأمير.

(٢) الضمير يعود على ابن هشام.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، ص: (٣٧٧)، وفيه: (ما بال رجال....)، وأخرجه مسلم في صحيحه:

(٢/١١٤٣)، وفيه: «فما بال...».

(٤) في (ب): (أيض).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، ص: (٢٧٣)، وفيه: (إذا انحدر).

(٦) رواه البخاري في صحيحه، ص: (٨٨٧).

(٧) رواه مسلم في صحيحه: (١٤٠٦/٣)، وفيه: «أما الرجلُ فأدركته رغبة في قرينه ورأفة بعشيرته».

(٨) رواه البخاري في صحيحه، ص: (١٠٥٩)، وفيه: «أما بعد نزل تحريم الخمر...».

(٩) كلمة (عائشة) ساقطة من (ب).

(١٠) رواه البخاري في صحيحه: (١٦٨/٢)، وفيه: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإِذَا طَافُوا...».

وقال البراء بن عازب -رض-^(١): «أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يُؤَلَّ يَوْمَئِذٍ»^(٢)، وغير ذلك. ومنها: أَنَّهُ رُوِيَ: «مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ»^(٣)، وعلى هذا لا شاهد فيه، ومعنى "يشكرها": يُجَازِيهَا بِأَكْثَرِ مِنْهَا، بدليل ما بعده، و"الشُّرُّ" مبتدأ، خبره "بالشُّرِّ"، أي: مَجْزِيٌّ بِهِ، و"مِثْلَانِ" خبر مبتدأ مقدر، أي: هُمَا مِثْلَانِ / لَا يُزَادُ فِيهِمَا بِمَقْتَضَى الْعَدْلِ، وَلَوْ جُعِلَ "مِثْلَانِ" خبراً^(٤) صَحَّ أَيْضاً، كما في "شرح شواهد الْمُفَصَّلِ"، قال: (والتَّقدير "والشُّرُّ" في مقابلة الشُّرِّ مِثْلَانِ متساويان عند الله)^(٥)، والباء، على هذا، متعلِّقة بصفة "الشُّرِّ"؛ بناءً على صِحَّةِ جَعْلِهِ معرفة، أي: الْمُقَابِلُ بِالشُّرِّ، أو حالٍ إِنْ جَوَزْنَاهُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ، أَوْ هُوَ متعلق بشرط، ما بعده جوابه، أي: إِنْ قُوبِلَ بِالشُّرِّ، فهما مِثْلَانِ، وفي "الشُّرُّوح" كلام هنا تركناه

(١) في (ب): (رضي الله عنه).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ص: (٥٤٦).

(٣) هي رواية علي بن سليمان الأخفش، ينظر: تعليقات أبي الحسن، علي بن سليمان الأخفش (ضمن نوادر أبي زيد)، ص: (٢٧٠).

(٤) في نسختي المخطوط (خبر)، والصواب ما أثبت.

(٥) ينظر: المَنَخلُ في إعراب أبيات المفصَّل - لعزّ الدين المراغي، ص: (١٣٠٤) رسالة دكتوراه للباحث سليمان الحمود جامعة الإمام في الرياض (١٤١٨هـ)، ومنتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٨٨-أ).

فإن قلت: فقد حُذِفَ في التنزيل في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ ﴾ ^(١) قلت: الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحُذِفَ القول استغناءً عنه بالمقول،
فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيءٍ يصحُّ تَبَعاً، ولا يصحُّ استقلالاً، كالحاجِّ عن غيره
يُصَلِّي عنه ركعتي الطَّواف، ولو صَلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً، لم يصحَّ على الصَّحيح، هذا
قول الجمهور. ^(٢)

لطوله، ^(٣) والجواب عمَّا ذَكَرَ: أَنَّهُ صَحَّ عند المص لعبد الرَّحْمَنِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ سُمِعَ في السَّعَةِ
شدوذاً، فهو إِنَّمَا يَرِدُ إِنْ جَوَّزْنَا الاستدلال بما ورد في الأحاديث، وفيه خلافٌ تَقَدَّمَ، ^(٤) وقد
يجاب: بَأَنَّهُ في ضرورة الشَّعر كثير مقيس؛ فلا ينافي شدوذه في غير الشَّعر؛ فَإِنَّ ابْنَ عصفور
في "كتاب الضرورة" قال: (إِنَّهَا على قسمين:

مقيس، وغير مقيس، فالمقيس منه يجوز للشُّعراء استعماله في الشَّعر خاصَّةً، من غير
وقوفٍ مَعَ ما سُمِعَ منه) ^(٥) مع أَنَّ في الاستدلال بالحديث كلاماً مشهوراً.
قوله: (وَرُبَّ شَيْءٍ يَصِحُّ تَبَعاً) الخ .

هذا عليه أكثر الفقهاء؛ لأنَّ العبادة أقسام: بَدَنِيَّةٌ صَرَفَةٌ، وَمَالِيَّةٌ صَرَفَةٌ، وَمُرَكَّبَةٌ منهما،
كَالْحَجِّ، فالأولى كالصَّوم والصَّلَاة، لا يَصِحُّ فيها النِّيابةُ بالاتِّفاق، والثَّانية كالزَّكَاة، يَصِحُّ
فيها النِّيابةُ بالاتِّفاق، والثَّالثة كالحجِّ، يَصِحُّ فيها النِّيابةُ أصالةً، وما في ضمنها من غيرها تَبَعاً،

(١) آل عمران: (١٠٦).

(٢) المغني، ص: (٨٠).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٨٨-أ).

(٤) ينظر: ص: (١٣٤).

(٥) لم أقف عليه في الضرائر - لابن عصفور.

لكنهم اختلفوا فيها، كما ذكره السُّرُوجِيُّ^(١) في «شرح الهداية» لمن أوصى بها، ولمن^(٢) لم يوص، إذا تعذرت عليه الحركة، وإذا تعذر عليه ذلك، هل هو من ثلث ماله أو كله؟ الصحيح الثاني، وهل يقع عن الأمر أو المأمور، وله ثواب التفقة؟ الصحيح الأول، كحديث الخُثْعَمِيَّةِ الَّتِي قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَاتَهُ الْحَجُّ، أَأَحَجُّ عَنْهُ؟ قَالَ لَهَا: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، أَتَقْضِيهِ عَنْهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ»^(٣)، كما قال أبو تَمَّام:

أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يَقْضِيَ غَرِيماً فَتَى كَانَ الْإِلَهَ لَهُ غَرِيماً^(٤)

وقد قيل عليه: (أَنَّ الْأَلْيَقَ التَّمْثِيلُ بِمَا هُوَ مِنْ مَسَائِلِ الْعَرِيَّةِ، كَالنَّسَبِ إِلَى «فَعِيلَةٍ»؛ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ فِيهِ الْيَاءُ تَبَعاً لِلتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَلَا يَحْذَفُ فِي «فَعِيلٍ»^(٥)، فيقال في النَّسَبِ إِلَى «حَنِيفَةٍ»: حَنَفِيٌّ، وَرُدُّ: بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْفَقْهِيَّةَ أَظْهَرَ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُذُفًا مَعاً، لَكِنَّ الثَّانِي شَرْطٌ لِلأَوَّلِ)^(٦).

(١) السُّرُوجِيُّ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ السُّرُوجِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، شَمْسُ الدِّينِ، فَقِيهٌ حَنَفِيٌّ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ مَدَّةً، وَغُزِلَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَيَّامٍ، كَانَ بَارِعاً فِي عُلُومِ شَتَّى، مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: «شرح الهداية»، و«تحفة الأصحاب ونزهة ذوي الألباب». (ت ٧١٠هـ). ينظر: الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ: (٩١/١).

(٢) فِي (ب): (وَمَنْ لَمْ يَوْصَ).

(٣) وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ، يَنْظُرُ: سِنَنُ النَّسَائِيِّ: (١١٧/٥).

(٤) الْبَيْتُ مِنْ بَجْرِ الْوَافِرِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِ أَبِي تَمَّامٍ، وَوَرَدَ قَرِيبٌ مِنْهُ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي أَلْفَاظِهِ فِي: مُحَاضِرَاتِ الْأَدْبَاءِ-لِلرَّائِغِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ: (٤٤٧/٢)، وَنَسَبَهُ لِأَبِي تَمَّامٍ وَهُوَ:

وَأَحَقُّ الْفَتَيَانِ أَنْ يَقْضِيَ الدِّينَ أَمْرُؤُ كَانَ لِلإِلَهِ غَرِيماً

وَأَبُو تَمَّامٍ هُوَ: حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، شَاعِرٌ فَحْلٌ وَأَدِيبٌ بَارِعٌ، أَحَدُ أُمَرَاءِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ، حَافِظٌ لِأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَأَخْبَارِهَا، وَيَمْتَازُ شَعْرُهُ بِالْقُوَّةِ وَالْجَزَالَةِ وَالْجَلَّةِ وَالِابْتِكَارِ. لَهُ تَصَانِيفٌ مَشْهُورَةٌ مِنْهَا «دِيْوَانُ الْحَمَاسَةِ» وَ«نَقَائِصُ جَرِيرٍ وَالْأَخْطَلُ» وَ«الْوَحْشِيَّاتُ» وَغَيْرُهَا. (ت ٢٣١هـ).

يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: (١١/٢).

(٥) الْقَائِلُ لِذَلِكَ ابْنُ الصَّائِغِ. يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ: (١٢١/١).

(٦) الَّذِي رَدَّ ذَلِكَ الشُّعْمِيُّ. يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ: (١٢١/١).

وزعم بعض المتأخرين أن «فاء» جواب «أما» لا تُحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(١)، والأصل: فيقال لهم: ذوقوا....^(٢)

وقوله: (زعم^(٣) بعض المتأخرين).

قيل: هو كمال الدين الزمكاني^(٤).

وقوله: (أصلاً).

أي: مطلقاً لا استقلالاً ولا تبعاً، وقد عُلِمَ رَدُّهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّوَاهِدِ.

وقوله: (فيقال لهم ذوقوا)^(٥).

إنما قُدِّرَ القول هنا؛ لِيَصِحَّ وقوع الجملة الإنشائية خيراً، وليس هناك قول حقيقة، وإنما المعنى أنهم يستحقون أن يُقال لهم ذلك، وهكذا كُلُّ ما كان من هذا القبيل، نحو: هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ؟^(٦)

(١) آل عمران: (١٠٦).

(٢) المغني، ص: (٨٠).

(٣) في المغني: (وزعم).

(٤) ينظر: المنصف-للشمسي: (١٢٢/١)، والزمكاني هو: عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزمكاني، أبو المكارم، كمال الدين، أديب، شاعر من القضاة، تولى القضاء والتدريس، له مؤلفات منها: "التيان في علم البيان المطلق على إعجاز القرآن"، و"رسالة الخصائص النبوية"، و"المفضل على المفضل". (ت ٦٥١هـ). ينظر: طبقات الشافعية-للسبكي: (٣١٦/٨).

(٥) في نسختي المخطوط (أوفو)، والصواب ما أثبت كما في المغني.

(٦) جزء من عجز بيت من بحر الرجز، تمامه:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمِذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

وهو منسوب للعجاج ينظر: ملحق ديوانه: (٣٠٤/٢)، وخزانة الأدب: (١١٢/٢)، وغير منسوب في البيان والتبيين-للجاحظ: (٢٨١/٢)، والكامل-للمبرد: (١٠٦/٣)، وشرح ديوان الحماسة-للمرزوقي: (٢١٤/١)، وأسرار البلاغة-للجرجاني، ص: (٣٣٦) مع اختلاف في بعض ألفاظه في المصادر المذكورة.

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَهُوَ غَالِبُ أَحْوَالِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ.^(١)
وقد يُتْرَكُ تَكَرُّرُهَا اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، أَوْ بِكَلَامٍ يُذَكِّرُ بِعُودِهَا فِي
مَوْضِعِ ذَلِكَ الْقِسْمِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا
مُهِينًا﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴿^(٢) أَيُّ:
وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَلَهُمْ كَذَا وَكَذَا.^(٣)

فَإِنَّ التُّحَاةَ قَدَّرُوهُ فِي مِثْلِهِ،^(٤) وَلَيْسَ هُنَاكَ قَوْلٌ أَصْلًا، لَا حَقِيقَةً وَلَا تَقْدِيرًا، وَهَذَا انْدَفَعَ
إِشْكَالٌ أَوْرَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ هُنَا.
قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَدَّمَ فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ).

يَعْنِي قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ^(٥) الْآيَةُ قِيلَ: (كَانَ حَقُّ
الْقِسْمِ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا، فَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ حَقٌّ؛ لِيُطَابِقَ قِسْمَهُ، لَكِنْ لَمَّا
كَانَ قَوْلُهُمْ هَذَا دَلِيلًا عَلَى كَمَالِ جَهْلِهِمْ عُذِلَ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ؛ لِيَكُونَ كَالْبُرْهَانِ
عَلَيْهِمْ)^(٦)؛ إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا مَا فِي ضَرْبِ الْأَمْثَالِ - وَإِنْ كَانَ بِالْمُحَقَّرَاتِ - مِنَ الْحِكَمِ، وَالْمَعَانِي
الْجَلِيلَةِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

(١) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ الْآيَةُ . الْبَقَرَةُ: (٢٦).
(٢) النِّسَاءُ: (١٧٤-١٧٥).
(٣) الْمَغْنِي، ص: (٨١).
(٤) يَنْظُرُ: الْأَمَالِي - لَابِنُ الشَّجَرِي: (٤٠٧/٢)، وَالْمَفْصَلُ - لِلزَّحَّاشِي، ص: (١٤١-١٤٢)، وَشَرْحُ
الْجَمَل - لَابِنُ عَصْفُور: (١٩٣/١)، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِك - لَابِنُ هِشَام: (٢٧٩/٣)، وَخَزَانَةُ الْأَدَب -
لِلبَغْدَادِيِّ: (١٠٩/٢).

(٥) الْبَقَرَةُ: (٢٦).

(٦) الْقَائِلُ هُوَ ابْنُ الْمَلَأِ الْحَصَكْفِي. يَنْظُرُ: مِنْتَهَى أَمَلِ الْأَرِيبِ: (لَوْحَةُ ٨٧ - ب).

(٧) فِي (أ): "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا"، وَهُوَ خَطَأٌ.

والثاني^(١): نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^(٢) أي: وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكَلِّون معناه إلى ربهم.^(٣)

أي: الرَّسُولُ، أو معجزاته الباهرة ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾، هو القرآن الهادي في ظلمات الضلالة والحيرة ﴿فَأَمَّا^(٤) الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ أي: بالله أو بالبرهان، أو بالقرآن، ﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ﴾ أي: في جنة ﴿وَفَضْلٍ﴾ أي: إحسان زائد على ذلك؛ فَطَوَى ذِكْرَ الْقَسِيمِ؛ استغناء به عنه^(٥) انتهى ما في الشرح، وفي تفسيره «الرَّحْمَةُ» بالجنة إشارة إلى أنه مجاز، عبّر فيه بالحال عن المحلّ، وهو المراد به في أمثاله؛ إذ الدُّخُول في الرَّحْمَةِ، وهي صفة ذاتية لله، لا يَصِحُّ أَنْ لَمْ تُفَسِّرْ بما ذُكِرَ، فاعرفه.

قوله: (والثاني نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾) الخ .

أي: ما استغنى عن أحد القسمين بكلام يُذكر بعد القسم المذكور، نحو الآية المذكورة.

قوله: (والثاني نحو قوله ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾) الخ .

أي: ما يُذكر في موضع الثاني كلامٌ يدلُّ عليه، كما في هذه الآية، في سورة آل عمران، أَنَّ الْمُقَسَّم ههنا الآيات إلى مُحْكَمَاتٍ ومتشابهات، وهو مَبْنِيٌّ على تفسير الْمُتَشَابِه: هل هو ما لا يعلمه إلا الله؟ أو ما لا يعلمه إلا هو والرّاسخون؟ وينبغي عليه الوقف على الجلالة وعدمه، كما هو مشهور عند العلّماء كافّة، والقائم مقام القسم الثاني قوله: ﴿وَالرّاسخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ الخ، وهذا مَبْنِيٌّ على أحد القولين، وما نقله الشّ^(٦) عن «الكشف»

(١) أي: ترك تكرار «أما» استغناء بكلام يُذكر بعدها في موضع القسم الآخر.

(٢) آل عمران: (٧).

(٣) المغني، ص: (٨١).

(٤) في (أ): «وأما» بالواو، وهو خطأ.

(٥) ينظر: المزمع: (١٢٢/١).

(٦) في (ب): (الشارح).

وهذه الآية^(١) في «أما» المفتوحة نظير قولك في «أما» المكسورة: «أما أن تنطق بخير وإلا فاسكت». وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا، فالوقف على «إلا الله». وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة^(٢) فتأملها.^(٣)

(من أنه على هذا يجب الوقف على قوله: «إلا الله»)^(٤) الأولى تركه؛ لأنفاق القراء والمفسرين على أنه ليس في القرآن وقف واجب؛ لأنه لا يلزم من وصله لفظاً اتصاله به معنى، كما لا يخفى.

قوله: (وهو^(٥) المشار إليه في آية البقرة).

يعني قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ الآية، وأمر المص بالتأمل؛ لأنه لا مناسبة بين هذه الآية وتلك الآية؛ لأنه لا متشابهة في آية البقرة، والذي فيها إنما هو الطعن في التمثيل بالمحقرات كالذباب؛ ولذا توقف فيه بعض أرباب الحواشي، وهو محل توقف، ثم قال: (وجه توافق معناهما أن هنا التنصيص على أن أهل الزين يتبعون ما تشابه؛ لإيقاع الفتنة والحمل على الضلال، وأهل الحق يؤمنون بالقسمين، ويكلمون ما تشابه منهما إلى الله، وهو منطبق على معنى ما قاله الذين آمنوا، فيعلمون أنه الحق، وأما الذين كفروا، فيقولون ما قالوا، فيجوزون ذلك، ويقولون ما قالوا؛ لإيقاع الفتنة والحمل على الضلال / وبهذا ظهر وجه الأمر بالتأمل انتهى .

ولا يخفى بعده، ولو تركه كان أولى، وفي شرح «الكشاف» للسعد هنا كلام طويل، أورده الش،^(٦) تركناه؛ لعدم الفائدة.

(١) هي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ الآية. آل عمران (٧).

(٢) هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ الآية. البقرة: (٢٦).

(٣) المغني، ص: (٨١-٨٢).

(٤) ينظر: المزج: (١/١٢٢)، وينظر: الكشف - للقرظيني: (لوحة ٨٨-أ).

(٥) في المغني: (وهو المعنى).

(٦) ينظر: المزج: (١/١٢٢-١٢٣)، وينظر كلام السعد في حاشيته على الكشاف: (لوحة ١٢٩-أ).

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو: «أما زيدٌ فمُنْطَلَقٌ».^(١)

قوله: (وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو: «أما زيدٌ فمُنْطَلَقٌ»).

إِذْ لَمْ يَسْبِقْ إِجْمَالٌ قَبْلَهُ يَكُونُ هَذَا تَفْصِيلَهُ، وَذَكَرَ الرَّضِيُّ مِثْلَهُ^(٢)، مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ عَلَيْهِ، وَفِي «حَوَاشِي التَّسْهِيلِ» لِلْمَصِّ: (إِنَّ نَحْوَ: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلَقٌ» لَا يُقَالُ إِلَّا إِذَا وَقَعَ تَرَدُّدٌ فِي شَخْصَيْنِ نُسَبًا لِدَلَالَتِهِ، فَهِيَ عَلَى هَذَا لِلتَّفْصِيلِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ ابْنِ مَالِكٍ^(٣)، وَغَيْرِهِ^(٤)، نَعَمْ الَّذِي هُوَ غَيْرُ لَازِمٍ، التَّكْرَارِ^(٥)، وَأُجِيبَ: (بِالتَّوْفِيقِ؛ بِأَنَّ مَا هُنَاكَ، الْقَطْعُ بِظُهُورِ أَنَّهَا لِلتَّفْصِيلِ دَائِمًا، وَتَرْجِيحُهُ غَايَةٌ مَا فِيهِ أَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، نَعَمْ لَوْ بَيَّنَّ أَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَخَالَفَةٌ)^(٦) انْتَهَى. وَمُحَصَّلُهُ أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّفْصِيلِ الذَّهْنِيِّ، أَوْ لَا يُلتَزَمُ^(٧) فِيهِ ذَلِكَ.

(١) المعني، ص: (٨٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية-للرّضي: (٤٦٧/٤).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد، ص: (٢٤٥).

(٤) مثل أبي حيان . ينظر: التذيل والتكميل: (٥/لوحه ١٩٨-أ).

(٥) ينظر هذا الثقل عن ابن هشام في: المزج والمنصف: (١٢٣/١).

(٦) المجيب هو ابن الحنبلي. ينظر: معني الحبيب: (٧٠٩/٢).

(٧) في (ب): (يلزم).

وَأَمَّا التَّوَكِيدُ فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهُ، وَلَمْ أَرِ مَنْ أَحْكَمَ شَرْحَهُ غَيْرَ الرَّمَحْشَرِيِّ.^(١)

قوله: (وَأَمَّا التَّوَكِيدُ فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهُ).

مِمَّنْ تَقَدَّمَ، وَإِنْ فَهِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَفَهِمَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَحَاصِلُ مَا قَالَهُ أَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى وجودِ شَيْءٍ مَا، وَالْكَوْنُ لَا يَخْلُو عَنْ وجودِ شَيْءٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَا مُحَالَةَ وَقَعَ، وَقَالَ الرُّضِّيُّ: (ليس مراد س؛ إِذْ فَسَّرَهَا بِـ"مَهْمَا"^(٢) أَنَّهَا بِمَعْنَاهَا، كَيْفَ وَهَذِهِ حَرْفٌ، وَ"مَهْمَا" اسم؟ بل قَصَدَهُ إِلَى الْمَعْنَى الْبَحْثِ^(٣))^(٤) يَعْنِي أَنَّ "مَهْمَا"، وَإِنْ كَانَ اسْمًا، فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَاهُ التَّضْمِينِ، عَلَى تَمَامِ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلْحَرْفِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، كَمَا حَقَّقَهُ الشَّرِيفُ فِي "الرَّسَالَةِ الْمَرَاتِيَّةِ"^(٥)، وَفَصَّلَهُ فِي "رِسَالَةِ الْوَضْعِ".

(١) المغني، ص: (٨٢).

(٢) ينظر: الكتاب: (٣١٢/٢).

(٣) في نسختي المخطوط (قصده إلى البحث)، والصواب ما أثبت من شرح الكافية - للرضي:

(٤/٤٦٩).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر الرسالة المرآتية - للشريف الجرجاني: (لوحة ١٩٤ أ-ب).

وَيُفْصَلُ بَيْنَ «أَمَّا» وَبَيْنَ الْفَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورِ سِتَّةٍ:
أَحَدُهَا: الْمَبْتَدَأُ.^(١)

قوله: (وَيُفْصَلُ بَيْنَ «أَمَّا»^(٢) وَالْفَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورِ سِتَّةٍ) الخ .
لأنَّهَا لَمَّا تَضَمَّنَتْ اسْمَ شَرْطٍ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ، وَجُمْلَةٍ جَزَائِيَّةٍ مُقْتَرَنَةٌ بِالْفَاءِ،
فَلَمَّا التَزَمُوا حَذْفَ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ بِتَمَامِهَا، لَزِمَ دُخُولُهَا عَلَى الْفَاءِ، مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ، وَرَأَوْهُ
مُسْتَقْبَحًا، دَعَتْهُمْ الضَّرُورَةُ إِلَى تَقْدِيمِ شَيْءٍ مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَالضَّرُورَةُ تَتَقَدَّرُ
بِقَدَرِهَا، فَانْكَفُوا بِفَاصِلٍ وَاحِدٍ، مِمَّا ذَكَرَ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَمْرَيْنِ:
أَنَّ الْفَاصِلَ لَا يَزِيدُ عَلَى وَاحِدٍ، وَأَنَّهُ مَعْمُولٌ لَمَّا بَعْدَ الْفَاءِ، وَفِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ» نَقْلًا عَنْ
النُّحَاةِ: (فِي الْآيَةِ وَجْهَانِ)^(٣):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ «الْإِنْسَانَ» مَبْتَدَأٌ، وَ«إِذَا» مَعْمُولٌ «يَقُولُ».
وَالثَّانِي: أَنَّ «إِذَا» شَرْطِيَّةٌ، جَوَابُهَا «فَيَقُولُ»، وَهِيَ وَجَوَابُهَا جَوَابُ «أَمَّا»^(٤)، وَرُدُّهُ: بِأَنَّهُ
يَلْزِمُهُ حَذْفُ الْفَاءِ بِدُونِ الْقَوْلِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(٥)، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ
يُفْصَلَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ: إِمَّا مُطْلَقًا، أَوْ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا ظَرْفًا؛ لِتَوْسِعِهِمْ فِيهِ؛ فَلَا حَاجَةَ لَمَّا
نَقَلَهُ^(٦) عَنْ «الْمَدَارِكِ»^(٧) مِنْ أَنَّهُ يَقْدَرُ: شَأْنُ الْإِنْسَانِ، وَ«شَأْنُ» كـ «تَبَيَّنَ»، وَ«حَدِيثُ»، يَعْمَلُ فِي
الظَّرْفِ، كَمَا ذَكَرَهُ الرِّضِيُّ، فَالْفَصْلُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ مَعِ مَتَعَلِّقُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ حُكْمًا،
وَيَرُدُّهُ: أَنَّ فَاعِلَ «يَقُولُ» عَائِدٌ عَلَى «إِنْسَانٍ»، لَا عَلَى «شَأْنٍ»؛ فَيَلْزِمُ خُلُوعَ جُمْلَةِ الْخَبَرِ عَنْ عَائِدٍ،

(١) المغني، ص: (٨٢).

(٢) في المغني: (وبين الفاء) وعبارة الخفاجي أفصح، لأن (بَيْنَ) إِنَّمَا تَكَرَّرَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الضَّمِيرِ.

(٣) في نسختي المخطوط: (وجهين)، والصواب ما أثبت، والآية هي: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ﴾.

فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿ الفجر: (١٥).

(٤) الوجه الثاني - لأبي البقاء في الإملاء: (٢٨٦/٢).

(٥) ينظر الدَّرِّ المصون: (٧٨٧/١٠).

(٦) الضمير يعود على الدماميني في المرح: (١٢٣/١).

(٧) مدارك التنزيل وحقائق التأويل - للتسفي. وينظر قوله فيه: (٥٢١/٤).

والثاني^(١): الْخَبَرُ، نحو: «أَمَّا فِي الدَّارِ فَرَيْدٌ»، وزعم الصَّفَّارُ أَنَّ الْفَصْلَ بِهِ قَلِيلٌ.^(٢)
والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ^(٣) فَرَوْحٌ ^(٤) الْآيَاتِ.

وهو غير صحيح، فالمُجِيبُ غَفَلَ عن هذا، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ أَسَنَدَهُ لضمير الشَّانِ إسناداً مجازياً، أَوْ عَلَى مذهب/ الفراء الَّذِي يُجَوِّزُ الرَّبْطَ بِمَا يَعُودُ عَلَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْتَدَأِ ملابسة^(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ ^(٦) حيث ربط جملة «يَتَرَبَّصْنَ» بضمير «أزواج المتوفين»، كما ذكره النُّحَاة، واستحسنوه.

قلت: هو - وإنَّ صَحَّ فِي الْجُمْلَةِ - فِي غَايَةِ الْبُعْدِ، لَا سِيَّمَا مَعَ حَذْفِ الْمَرْجِعِ.

قوله: (وزعم الصَّفَّارُ) الخ .

عَبَّرَ بِالزَّعْمِ إِشَارَةً إِلَى ضَعْفِهِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ، وَغَيْرِ النَّامِّ لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَالنَّامُّ مُتَعَذِّرٌ، أَوْ مُتَعَسِّرٌ، وَمَا قِيلَ: (مِنْ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَقْتَضَى الْمَقَامِ، أَوْ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْمَبْتَدَأِ)^(٧) لَا يُجْدِي نَفْعًا.

قوله: (الثالث^(٨): جملة شرطية) الخ .

فِي «الشَّرْحِ الْجَدِيدِ»: (غَيْرِ الشَّرْطِيَّةِ لَا يُفْصَلُ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ دَعَائِيَّةً مَفْصُولَةً مِنْ «أَمَّا» نحو: «أَمَّا الْقَوْمُ رَحِمَكَ اللَّهُ»)^(٩)، أَقُولُ: قَالَ ابْنُ إِيَّازٍ: (الْجُمْلَةُ الْفَاصِلَةُ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ شَرْطِيَّةٍ

(١) من الأمور التي يفصل بها بين «أَمَّا»، و«الفاء».

(٢) ينظر: الارتشاف: (٥٦٨/٢).

(٣) الواقعة: (٨٨-٨٩).

(٤) المغني، ص: (٨٢).

(٥) ينظر: معاني القرآن- للفراء: (١٥٠/١).

(٦) البقرة: (٢٣٤).

(٧) القائل هو ابن الملاء، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٨٩/أ).

(٨) في المغني: (والثالث).

(٩) لم أقف عليه.

فلا يخلو من أن تكون دعائية، أو لا، فإن كانت دعائية جاز بشرط أن يفصل بين «أما» والدعاء فاصلاً، نحو: «أما اليوم رحِمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا»، فإن كانت غير دعائية: فإِذَا أَنْ يُفَصِّلَ بَيْنَ «أما» والفاء بفعل أو باسم، فإن كان بفعل لم يَجْزُ؛ لأنَّ «أما» نائبة عن أداة شرط وفعله، فلو وَلِيَهَا فِعْلٌ تُوَهُّمُ أَنَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ جِزْيَيْهَا) انتهى.

تنبيه: قال ابن إياز: (الفاء قد تُحذفُ، وأما «أما» فلم يُجْزِ أَحَدٌ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّهَا نَابَتْ عَنْ أَدَاةَ شَرْطٍ وَفَعْلِهِ، فَلَوْ حُذِفَتْ كَانَ فِيهِ إِحْجَافٌ، وَحُذِفَ لِلْعَوَضِ وَالْمُعَوَضِ، وَقَدْ ارْتَكَبَهُ بَعْضُهُمْ وَاسْتَسْهَلَهُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ «أما» مع «بعد»، فيقولون: «وَبَعْدُ فَإِنَّ الْأَمْرَ كَذَا»، وَمِمَّنْ ارْتَكَبَهُ ابْنُ مَعْطِي فِي «الْفَيْتَةِ»، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ: «وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدَرِ»^(١): المراد أَمَّا بَعْدُ^(٢) انتهى.

قوله: (قوله عز وجل^(٣) ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴿).

أقول: جعل الجواب لـ «أما» والفاء داخلة عليه، وجملة الشرط فاصلةً بينهما، وجواب «إِنْ» محذوف، دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ وَجَوَابُهُ، وَقَالَ الْمَصِّ فِي «حَوَاشِي التَّسْهِيلِ»: (إِنَّمَا جُعِلَ الْجَوَابُ لـ «أما» دون «أَنْ»؛ لَوْجْهِينَ:

أحدهما: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ شَرْطَانِ، وَالْجَوَابُ وَاحِدٌ، فَهُوَ لِلأَوَّلِ.

(١) ينظر: ألفية ابن معطي بشرح ابن القواس: (١/١٨٣)، وابن معطي هو: يحيى بن عبد المعطي بن عبد الثور الزَّوَاوِيُّ، أبو الحسين، زين الدِّين، إمام في القراءات، والعربية والأدب، ذاع صيته في المغرب والمشرق، له مصنفات مشهورة منها: «الدُّرَّةُ الْأَلْفِيَّةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ»، و«المثلث»، و«الفصول الخمسون»، وغيرها. (ت ٦٢٨هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢/٣٤٤).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في المغني: (نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾).

الثاني: أن شرط "أما" حُذِفَ، فلو حُذِفَ جوابها كان إجحافاً بها^(١)، إلا أن الزمخشري أجازها، كما سيأتي، وفي الشرح: (لقائل أن يقول: لا نُسلمُ أنه اجتمع شرطان؛ فإن الجواب للثاني، وهو وجابه جواب الأول، والفاء الموجودة داخله على الشرط تقديرًا، والأصل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَوَفَّى مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَجَزَاؤُهُ رَوْحٌ وَرِيحَانٌ، فَقَدَّمَ الشَّرْطَ عَلَى الْفَاءِ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ "أما" والفاء؛ فالتقى فاءان: فاء جواب "أما" وجواب "إن"، فحُذِفَ الثانيةُ منهما، وقال الرضوي: «قد تقع كلمة الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا^(٢) إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ الخ، أي: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فله رَوْحٌ وَرِيحَانٌ، فقوله: "فَرَوْحٌ" جواب "أما" استغني به عن جواب "إن"^(٣) انتهى. وفيه تدافع؛ فَإِنْ صدر الكلام يقتضي أن قوله: "فَرَوْحٌ" جواب الشرط الثاني، وآخره يقتضي أنه جواب الأول، فتأمل^(٤) انتهى.

أقول: لا تدافع في كلامه؛ فَإِنْ هذا التركيب في الأصل كان: "مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فله رَوْحٌ وَرِيحَانٌ"، فكان في الأصل للشرط^(٥) وجوابه جواب "مَهْمَا"، فَلَمَّا حُذِفَ "مَهْمَا" وشرطها، وأقيم مقامها "أما" وتبعها الفاء الأولى، فَقَدَّمَ الشَّرْطَ؛ لِيُفْصَلَ بينهما، فتوالى فاءان، فحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي جَوَابِ "إِنْ"؛ لِأَنَّهَا الَّتِي حَصَلَ بِهَا الثَّقَلُ، وبقيت الفاء الَّتِي كَانَتْ فِي جَوَابِ "أما"، وقام ما بعدها مقام جوابها، فما كان في الأول جواب "إن" صار جواب "أما"، وعلى هذا يُنَزَّلُ كلام الرضوي، ويأخذ بَعْضُهُ بِحُجْرٍ^(٦) بعض،

(١) ينظر كلام ابن هشام في «حواشيه على التسهيل» في المزج: (١/١٢٤).

(٢) في نسختي المخطوط (وأما...) وهو خطأ.

(٣) ينظر: شرح الكافية- للرضي: (٤/٤٦٨-٤٦٩).

(٤) ينظر: المزج: (١/١٢٤-١٢٥).

(٥) في (ب) : (الشرط).

(٦) أي: منتظم متناسق، ينظر: أساس البلاغة، ص: (٧٤).

والرابع^(١): اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٢)
الآيات.^(٣)

وَيَتَوَجَّهُ ما يَنْحَلُّ به عُقْدَةُ الإشكال، وتفصيله ما نقله السيوطي في «حواشيه»، حيث قال:
(قال الشلوبيين: «الجملة أصلها التمام، حَتَّى يَطْرَأَ عليها ما يُصَيِّرُهَا إلى التَّقْصَانِ، كجملة
الشَّرْطِ؛ فَإِنَّهَا انتَقَلَتْ إلى حكم المفردات؛ ولذلك فُصِّلَ بها بين «أَمَّا» وجوابها، وإن كان لا
تُفَصَّلُ إِلَّا بمفرد»^(٤)، وقال أبو حيان: «اجتماع «أَمَّا» والشَّرْطِ، كاجتماع الشرطين والقسم،
فِيَحْذَفُ إِذْ ذَاكَ جواب الشرط الثاني؛ لدلالة جواب الأول عليه، وهو في التقدير مؤخَّر،
فالفاء جواب الشرط المقدم، وجواب «إِنْ» محذوف عند س^(٥)، وزعم الأخفش أنه^(٦) جواب،
لـ «أَمَّا» والشَّرْطِ معاً،^(٧) واضطرب فيها مذهب الفارسي، فذهب مرةً لمذهب س^(٨)، ومرةً
لمذهب الأخفش، فجَوَّزَ الأمرين^(٩)، ففي المسئلة ثلاثة مذاهب»^(١٠) (١١).

قوله: (والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً).

سواء كان مفعولاً به، أو له، أو حالاً،^(١٢) وسواء كان فيه مانع آخر، مما يَمْنَعُ العمل،

(١) من الأمور التي يُفَصَّلُ بها بين «أَمَّا»، و«الفاء».

(٢) الضحي: (٩).

(٣) المغني، ص: (٨٢).

(٤) ينظر: شرح الجزولية- للشلوبيين: (١/٢٢٥).

(٥) ينظر: الكتاب: (٧٩/٣).

(٦) في (ب): (أُنْ).

(٧) ينظر مذهب الأخفش في التعليقة على كتاب سيبويه- للفارسي: (١٨٦/٢-١٨٧).

(٨) ينظر: إيضاح الشعر- للفارسي، ص: (٧٨).

(٩) ينظر: الحلييات، ص: (٧٨)، والمسائل المنثورة، ص: (١٦٢).

(١٠) ينظر: التذيل والتكميل: (٥/لوحه ١٩٨-أ).

(١١) ينظر: الفتح القريب- للسيوطي، ص: (٦٨٩-٦٩١).

(١٢) في كلا النسختين: (أو حال) بالرفع، وهو خطأ صوابه ما أثبت.

والخامس: اسم كذلك، معمولٌ محذوفٌ يفسره ما بعد الفاء، نحو: "أما زيداً فاضربه"، وقراءة بعضهم^(١) ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) بالنصب^(٣).

أو لا، ومثال النَّصْبِ مَحَلًّا قوله في هذه الآية ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(٤) كذا في بعض الشُّرُوح^(٥)، وفيما ذكر من الموانع خلافٌ للنُّحَاة، قال ابن إياز: (اِخْتَلَفَ فِيهِ، فَيَمْتَنَعُ: "أَمَّا زَيْدًا فَرَجُلٌ ضَارِبٌ"؛ لِأَنَّ معمولَ الصِّفَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى موصوفها، وامتنع "أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي ضَارِبٌ"؛ لِأَنَّ معمولَ "إِنَّ" لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ ظرفاً، أَوْ جَاراً ومجروراً، وجَوَّزَهُ بعض النُّحَاة مع "أَمَّا" خاصَّةً)^(٦)، وعليه ابن مالك^(٧)، وكذلك أجازوه مع "لَعَلَّ" و"لَيْتَ"، وارتضى أبو حيان منع ذلك، وقال: (إِنَّهُ مذهب س، ولم يُسْمَعْ خلافه)^(٨). قوله: (الخامس: اسم كذلك).

أي: منصوب لفظاً، أَوْ مَحَلًّا، كَالَّذِي قبله، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ فالتقدير: "أَمَّا زَيْدًا فاضربْ اضربه"، و"أَمَّا ثَمُودُ فهدينا هديناهم"؛ لِأَنَّ "أَمَّا" نائبة عن الفعل، فكأنَّهَا فَعْلٌ، والفعل لا يلي الفعل، ولا يلي ما ناب عنه؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ، ومنع النِّيابة لا يليق؛ لِأَنَّهُ مُسَلَّمٌ عندهم، وأوردَ عليه أمور منها: أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مع تأخُّرِهِ عن الفاء تَقَدُّمَهُ عَلَى الْمُفَسِّرِ - بكسر السين -.

(١) هي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي وغيرهم، ينظر: معاني القرآن - للفرَّاء: (١٤/٣)، ومختصر ابن خالويه، ص: (١٣٤).

(٢) فصلت: (١٧).

(٣) المغني، ص: (٨٢).

(٤) الضحى: (١١).

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٨٩ - ب).

(٦) لم أقف عليه عند ابن إياز.

(٧) ينظر: التسهيل، ص: (٢٤٥).

(٨) ينظر: التذيل: (٥/لوحة ٢٠٠ - أ).

(٩) في المغني: (الخامس).

ومنها: أن «أمّا» نائبة عن جملة الشرط، لا عن الفعل فقط، والجملة تلي الجملة، فتأخيرها إنما هو؛ لئلا يفصل بأكثر من واحد، أو لأن فعل الشرط محذوف وجوباً، كما ذكره الرضوي^(١)، فلو قدم توهّم أنه هو، وهو الذي ارتضاه البدر بن مالك^(٢)، أو أنه لما قصد أن زَيْداً ملزوم للضرب لم يكن التقدير: «أمّا اضرب زَيْداً فاضربه» ولا: «أمّا زَيْداً اضرب فاضربه»؛ لفوات الدلالة على اللزوم الدال عليه وقوعه بعد الفاء نفسه، لا مفسرة؛ لأنه محل ذكر الملزوم وحده^(٣)، هذا ما قاله الشراح، والجواب عما ذكر: أن تقدّم المفسر على المفسر أمر معلوم، كما هو مقرر في بابه؛ فلذا لم يتعرضوا له هنا، وكونه جملة لا يدفع توهّم ما ذكر، وفيه نظر، وأمّا الفصل من واحد فلا يضرب هنا؛ لأنه غير ملفوظ به، والمقدر كالمعدوم، فلا ضمير فيه، وأمّا توهّم اللازم فالمعنى ياباه، فمثله لا يلتفت إليه، فهذه تكلفات لا وجه لها.

(١) ينظر: شرح الكافية- للرضي: (٤/٤٦٧-٤٦٨).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك- لابن الناطم، ص (٧١٦).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٩٠-أ).

والفعل لا يلي الفعل، وأما نحو: «زَيْدٌ كَانَ يَفْعَلُ» ففي «كان» ضميرٌ فاصلٌ في التقدير.
وأما: «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»^(١)، ففي «لَيْسَ» أيضاً ضميرٌ، لكنه ضميرُ الشَّانِ والحديث،
وإذا قيل: بأن «لَيْسَ» حرف^(٢)، فلا إشكال، وكذا إذا قيل: ففعلٌ يشبه الحرف؛ ولهذا
أهملها بنو تميم؛ إذ قالوا^(٣): لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ، بالرفع^(٤).

قوله: (وَأَمَّا لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ) الخ.

هذا جواب عن شبهة كَوْنِ الْفِعْلِ يَلِي الْفِعْلَ، كالذي قبله، وهذه المسألة سيأتي تفصيلها
في حرف اللام^(٥).

وقيل على قوله: (ولكنه ضمير الشَّانِ والحديث): (إنَّ المعنى على هذا يكون: ليس
الشَّانُ هذا الخير المخصوص، إنما الشَّانُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهُ، فلا تكون «لَيْسَ» لنفي الماضي،
وإنَّ فُهِمَ لُزُومًا، وقد جزم في باب «لَيْسَ»^(٦) بأنَّ هذا المثال لنفي الماضي بالقرينة، نعم إنَّ
جَعَلَ ضميرها راجعاً إلى ما رجع إليه ضميرٌ مثله كانت لنفيه جَزْماً^(٧) انتهى.
وليس هذا بشيء؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ مَاضٍ، ولا يقتضي العدول عن ظاهره، فهو على كُلِّ حالٍ
مَاضٍ، ومقام معيَّن له، فالقول ما قالت حذام.

(١) هذا من أساليب العرب الفصيحة. ينظر: الكتاب: (٣٥/١)، والتبصرة والتذكرة - للصيمري:

(١٩٣/١)، وأما ابن الشَّجَرِي: (٩/٢).

(٢) هذا القول مذهب أبي بكر بن شَقِير، ينظر: التذيل: (١١٧/٤)، ونسبه الرَّجَّاجِيُّ للفرَّاء والكوفيين،

ينظر: المسائل الحليَّات، ص: (٢١٠-٢٧٠)، وإيضاح الشَّعْر، ص: (١٠).

(٣) ينظر: الكتاب: (٧٣/١)، والأصول: (٥٩/٢)، ومجالس العلماء - للزجاجي، ص: (٤-١).

(٤) ينظر: المغني، ص: (٨٣).

(٥) ينظر: المغني، ص: (٣٨٦) وما بعدها.

(٦) ينظر: المغني، ص: (٣٨٦) وما بعدها.

(٧) ينظر: معني الحبيب: (٧١٨/٢).

قوله: (وكذا إذا قيل: إِنَّهُ^(١) فَعَلَّ يشبه الحرف).

قال الشَّ: (قد يقال: إذا كان ضَعْفُ الْفَعْلِ - بمشابهة الحرف - يُوجِبُ اغْتِفَارَ مَبَاشَرَتِهِ لِفَعْلٍ آخَرَ، فَهَلَّا اغْتَفِرَ ذَلِكَ فِي «أَمَّا» مَعَ عِرَاقَتِهَا فِي الْحَرْفِيَّةِ؟)^(٢).
وَأُجِيبَ عَنْهُ: (بِأَنَّهُ إِذَا شُبِّهَ شَيْءٌ بِشَيْءٍ، أَوْ نَابَ مَنْابَ شَيْءٍ، يَكُونُ الشَّبْهُ وَالنِّيَابَةُ مَقْصُودَيْنِ؛ فَيُعْطَى الْمَشَبُّهُ وَالنَّائِبُ حُكْمَ الْمَشَبِّهِ [بِهِ]^(٣) وَالْمَنْوَبُ عَنْهُ، لَا حُكْمَ نَفْسِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ «مَا» لَمَّا شُبِّهَتْ بِـ "لَيْسَ" أَخَذَتْ حُكْمَهَا، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَمَّا نَابَ عَنِ الْفَاعِلِ أَخَذَ حُكْمَهُ؛ لَذَا اغْتَفِرَ فِي "لَيْسَ" مَبَاشَرَةُ الْفَعْلِ، وَلَمْ يُعْتَفَرَ فِي «أَمَّا» فَتَأَمَّلْهُ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَاسِنِ)^(٤)، وَتَبِعَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ مِنْ غَيْرِ تَعَقُّبٍ لَهُ^(٥) وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ النَّائِبَ، وَإِنْ أُعْطِيَ حُكْمَ مَا نَابَ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ مَا نَابَ عَنْهُ - لِكَوْنِهِ مُقَدَّرًا - فِي حُكْمِ الْعَدَمِ، فَتَقَوَّى الْعِرَاقَةُ بِالْأَصَالَةِ وَالْوُجُودِ، فَتَدَبَّرْ.

(١) في المغني: (إذا قيل: فعل).

(٢) ينظر: المزج: (١٢٦/١).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي المخطوط ، ومثبت من المنصف - للشُّمْنِيِّ: (١٢٧/١).

(٤) ينظر: المنصف - للشُّمْنِيِّ (١٢٧/١).

(٥) المراد به ابن الملا، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٩٠ - أ).

والسَّادِسُ: ظُرِفَ معمولٌ لـ «أَمَّا»؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف.....

وإن قلت: «أَمَّا زيدا فَإِنِّي ضاربٌ»، لم يَجُزْ أَنْ يكون العاملُ واحداً منهما^(١)، وامتنعتِ المسألة عند الجمهور^(٢)؛ لأنَّ «أَمَّا» لا تنصبُ المفعول؛ ومعمول خبرٍ «إِنْ» لا يتقدَّم عليها.^(٣)

قوله: (السَّادِسُ^(٤): ظُرِفَ) الخ .

أَي: يُفَصَّلُ بين «أَمَّا» والفاء بالظُّروف، وهل هي / معمولٌ لـ «أَمَّا»؛ لنيابتها عن الفعل، أو لِلْفِعْلِ نَفْسِهِ؟ أَوْ لِمَا بعد الفاء، سواء اقترنت بمانع غير الفاء، أَوْ لَا؟ على اختلاف في الموانع، كَمَا بَيَّنَّهُ المص، والخلاف إِنَّمَا هو في الظُّرف، وَأَمَّا المفعول به فممنوع اتِّفَاقاً، كما سيأتي، وفي كلام الشَّ هنا أمور:

الأوَّل: أَنَّهُ قال: (فإن قيل: لم يلتفتوا لكونها مانعة؛ لأنَّ التَّقْدِيمَ لِعَرَضٍ مُهِمٍّ، قلنا: إذا جاز التَّقْدِيمُ للغرض المذكور، مع مانع واحدٍ، وهو الفاء؛ فلا بأس به مع أكثرٍ؛ للغرض المُهِمِّ، كما قرَّره الرُّضِيُّ^(٥)، والدَّلِيلُ على ذلك امتناع النَّصبِ في «أَمَّا زَيْدٌ فَإِنَّهُ قَائِمٌ»، فَلَوْ كان معمولٌ مُقَدَّرٌ لَمْ يَمْتَنِعْ تقدير ناصبٍ، نحو: «ذكرتُ»^(٦) انتهى.

(١) المراد بهما «أَمَّا»، أو «الخبر».

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: (١١/٢)، والتَّذْيِيلُ: (٥/لوحة ١٩٩-ب)، وجمع الهوامع: (٤/٣٥٨).

(٣) المغني، ص: (٨٣).

(٤) في المغني: (والسادس).

(٥) ينظر: شرح الكافية-للرُّضِيِّ: (٤/٤٦٨).

(٦) ينظر: المزج: (١/١٢٦).

ولا يخفى بُعدُه؛ فَإِنْ اغْتِفَارَ مانعٍ واحدٍ لا يقتضي اغْتِفَارَ أكثر منه، والأهميَّة لا تقتضي صحَّة ما ذُكِرَ، وقد تقدَّم: أَنَّ الْفَصْلَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ، وَلَوْ تَقْدِيرًا، مُمْتَنِعٌ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ مثله.

الثاني: أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: (وَامْتَنَعَتِ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ «أَمَّا» لَا تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ)^(١) (وَأَمَّا يَنْصِبُهُ فَعَلٌ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا، أَيْ: «مَهْمَا ذَكَرْتَ زَيْدًا» فَهَلَّا قَالُوا بِهِ هُنَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَرُونَ وَجُوبَ كَوْنِ الْفَاصِلِ بَيْنَ «أَمَّا» وَالْفَاءِ جُزْءًا مِمَّا فِي حَيْزِ الْفَاءِ، كَمَا مَرَّ^(٢) أَنْتَهَى.

ويردُّه: مَا حَكَاهُ عَنِ الرَّضِيِّ: مِنْ أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بِطَرِيقِ الْبَحْثِ مِنْهُ، وَمِثْلُهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

(١) المراد ابن هشام في المغني، ص: (٨٣).

(٢) ينظر: المرجع: (١٢٧/١).

تنبيهان:

الأول: أنه سُمِعَ: «أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ» بالنصب^(١)، و«أَمَّا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا»^(٢)، وفيه عندي دليل على أمور:

أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، بل يجوز أن يقدر غيره؛ مما يليق بالحل، إذ التقدير هنا: «مَهْمَا ذَكَرْتُ»، وعلى ذلك يتخرج قولهم: «أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ». و«أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ» فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله، إن كان معرّفًا، وحال، إن كان منكرًا.

والثاني: أن «أَمَّا» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.
والثالث: أنه يجوز: «أَمَّا زَيْدًا فَإِنِّي أَكْرَمُ» على تقدير العمل للمحذوف^(٣).

قوله: (تنبيهان) الخ.

عادة المصنفين أن يجعلوا التنبيه عنواناً لأمرين: ما يكون بديهيًا، وما يُعَلَّمُ مما سبق قبله، وما نحن فيه من الثاني، وذكر النصب مع «العبيد» دون «قُرَيْشًا»؛ لأن صورة الخطّ دالة عليه^(٤).
قوله: (وفيه)^(٥) دليل على أمور:

أحدها: أنه [لا]^(٦) يلزم أن يُقَدَّر^(٧): «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، بل يجوز أن يقدر غيره؛ مما يليق بالحل، إذا التقدير هنا: «مَهْمَا ذَكَرْتُ»، وعلى ذلك يتخرج قولهم^(٨): «أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ». و«أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ» فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد

(١) ينظر: الكتاب: (١/١٩٤)، وقاله عنه سيبويه: «وهو قليل خبيث».

(٢) لغة رواها الكسائي، ينظر: شرح الكافية-للرّضيّ: (٤/٤٧٤).

(٣) المغني، ص: (٨٣).

(٤) أي في «قريش»؛ لاستغنائه بوجود الألف الدالة على النصب.

(٥) في المغني: (وفيه عندي).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي المخطوط، والصواب معني وسياقاً إثباتاً كما في المغني.

(٧) في نسختي المخطوط «تقدير»، وهو خطأ صوابه ما أثبت وهو ما في المغني.

(٨) في نسختي المخطوط (يُخْرَجُ مِنْ قَوْلِهِمْ)، والصواب ما أثبت وهو ما في المغني.

الفاء، أو مفعول لأجله، إن كان مُعَرَّفًا، أو^(١) حال، إن كان مُنْكَرًا.
والثاني: أن. أمّا. لَيْسَتْ العامل؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.
والثالث: أنه يجوز: «أمّا زَيْدًا فَإِنِّي أكرمُ. على تقدير العمل للمحذوف).

أقول هذا من مسائل الكتاب الْمُفَصَّلَة فيه، وفي شروحه، وقد خفي أمرها على كثير من
الثّحاة، وقال السّيرافي: (إن فيها صعوبة)^(٢)، وقال الزّجاج: (إنّها لم يفهمها أحدٌ غير الخليل
وس، وعقد لها في الكتاب باين)^(٣)، وها أنا أبين لك ما قالوه، وأوضّحه مع بيان ماله وما
عليه:

فاعْلَمْ أن س قال: (إنّه ممّا ينتصب من المصادر؛ لأنّه حالٌ فيه المذكور، وذلك كقولهم:
«أمّا السّمَنَ فسمين»، و«أمّا علماً فعالم»، و«أمّا ثَبَلًا فنبيل»، وقد يرفع هذا في لغة بني تميم،
والنّصب فيه أحسن، فإن دخل عليه الألف واللام رُفِعَ؛ لامتناع كونه حالاً)^(٤)، ومعناه،
كما قال السّيرافي: (أن رجلاً يدّعي شيئاً، أو يدّعي أشياء، يُعترف له ببعضها دون بعض،
كأن يقول قائل: «أنا عالمٌ وشريفٌ ودّينٌ» فأنكر السّامعُ / بعضها، فقال: «أمّا علماً فعالم»
أي: أنت عالمٌ، لا^(٥) ما ادّعيته، وقس عليه أمثاله، وذكر ثعلب ما قاله س، واعترض عليه
باعتراضات، ولم ينكر ما قاله برمته، ثم قال س: «ومِمّا يُختارُ رفعه في جميع اللّغات، قولهم:
«أمّا العبيدُ فذو عبيد»، إنّما اختير رفعه؛ لأنّه اسم لا يجري مجرى المصادر، فهو مسرفوع

(١) في المغني: «وحال».

(٢) ينظر: شرح الكتاب - للسّيرافي: (١٨٢/٣) رسالة دكتوراه. تحقيق: محمد حسن محمد يوسف. جامعة
الأزهر (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: (٣/ لوحة ٧٤-أ)، وجمع الهوامع: (٣/ ١٣١).

(٤) ينظر: الكتاب: (١/ ١٩٢).

(٥) في (ب): (إلا).

بالاتِّداء، وما بعده خبر، والعائد محذوف، كأنَّه قال: أَمَّا العبيدُ فأنْتَ فيهم، أو منهم ذو عبيد، وبعض العرب ينصبه، شَبَّهوه بالمصادر، كما شَبَّهوا: «الجماءَ الغفيرَ بها»^(١). قال س: «وهذا لا يُتكلَّمُ به، وصوابه الرُّفْع»^(٢)، ولا يُعلَمُ من أجاز نصبه من النُّحاة، وإنَّما يجوز على ضَعْفِهِ إذا لَمْ يُعَيَّنْ، فَإِنْ تَعَيَّنَ كالعبيد الذين في دَارِكَ، أو هؤلاء العبيد، لَمْ يُجَزْ نصبه أحدٌ، وكان الزَّجَّاجُ يتأَوَّلُ نصبه بتقدير المُلكِ، كأنَّه قال: أَمَّا مُلْكُ العبيد^(٣)، أو يكون اسماً بمعنى التَّعْيِيدِ، وقد سُمِعَ في قول رؤبة:

النَّاسُ عِنْدِي كَثَمَامُ الثَّمِّ يَرْضُونَ بِالتَّعْيِيدِ وَالتَّأْمِي^(٤)

فهذا وجه نصبه، وإجرائه مُجَرَّي المصدر عند من أجازوه^(٥).

(١) ينظر: الكتاب: (١٩٤/١).

(٢) ينظر: المصدر السابق: (١٩٤/١).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: (٣/لوحه ٧٤-أ)، وجمع الهوامع: (٣/١٣١).

(٤) بيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه، ص: (١٤٣)، وفيه: (ما الناس إلا)، والمبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة- لابن جني، ص: (٨٤)، وقد ذكر الشطر الثاني، وأتبعه بشطر ثالث هو:

لَنَا إِذَا مَا خِنْدَفُ الْمُسَمِّي

وفي اللسان (عبد)، الشطر الثاني فقط.

ورؤبة هو: ابن العجاج بن رؤبة التميمي، أبو الحجاج، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، يقولون عنه إمام في اللغة يحتجُّ بشعره، له ديوان رجز مطبوع. (ت ١٤٥ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢/٣٠٣).

(٥) ينظر: شرح الكتاب- للسرياني: (٣/١٨٢-١٨٣) رسالة دكتوراه. تحقيق: محمد حسن محمد

يوسف. الأزهر (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).

أقول: هذا ما في الكتاب وشروحه، وحاصله أنَّه^(١) مِمَّا يُفَصَّلُ به بين «أَمَّا» والفاء، وأنَّه كان مصدرًا، فحَقُّهُ النَّصْبُ على أنَّه حال، أو مفعول له، ويجوز رفعه، كما في قوله:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(٢)

فإن كان اسم ذات، سواء كان جامدًا أو صفة، فحَقُّهُ الرَّفْعُ، ونصبه ضعيف، وأوَّله بعضهم بمصدر، كما تقدَّم في قولهم: «أَمَّا العبيدُ فذو عبيد».

أقول: إذا عرفت ما في الكتاب وشروحه، عَلِمْتَ أَنَّ في كلام المص أمورا منها:

أَنَّ قوله: «أَنَّهُ سُمِعَ من العرب نصب العبيد» مخالف لقول س: «إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ به أحد من النُّحَاة»^(٣)، كما تقدَّم، وأنه قبيح خبيث عندهم، وإِنَّمَا جَوَّزَهُ^(٤) الرَّجَّاج على ضَعْفِهِ.

ومنها: أَنَّ قوله: «إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنَّ يُقَدَّرَ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ «أَمَّا» موضوعة للشرط، والتفصيل، والتوكيد، والتوكيد مستفاد من تقدير: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، كما نقله عن الرَّخْشَرِيِّ، وارتضاه^(٥).

-
- (١) في نسختي المخطوط (أَنَّ) ولعلَّ الصواب ما أثبت بذكر الضمير العائد على كلمة «العبيد».
- (٢) بيت من بحر الطويل، واختلف في قائله، فقيل هو لابن ميادة، ينظر: شعره، ص: (١٣٤)، والأغاني: (٥١٠/١)، وفيه: «هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ....»، وأما ابن الشَّجَرِيِّ: (١٣٣/٣)، وخزانة الأدب: (٤٥٢/١)، وقيل: البيت للأحوص، وهو في شعره، ص: (٢٧٤).
- (٣) ينظر: الكتاب: (١٩٤/١).
- (٤) في نسختي المخطوط (جَوَّزَ) بحذف الضمير، ولعلَّ الصواب ما أثبت.
- (٥) ينظر: الكشف - للرَّخْشَرِيِّ: (١٤٥/١ - ١٤٦).

ومنها أن قوله: (وعلى ذلك يتخرجُ "أما العلمَ فعالمٌ"، و"أما علماً فعالمٌ") يقتضي أن نصب "علماً" مقيسٌ على نصب "العبيد"، وهو عكس ما قاله أهل العربية بأسرهم، فإنَّ أصلَ المنصوب أن يكون مصدرًا مُبهماً؛ ولذا قال الزجاج -لما جَوَّزَ نصب العبيد-: (إنَّه بتقدير العبيد^(١) بمعنى التَّعبيد، أي: اتَّخَذُ العبيد، أو بتقدير "مُلك")^(٢)؛ ليلحقه بالمصادر، كما تقدَّم. ومنها: أنَّه أُطلقَ نصب العبيد، وهو مُقيَّدٌ بما إذا لم يكونوا معيَّنين؛ فإنَّهم إذا كانوا معيَّنين رفع اتِّفاقاً؛ لعدم شبهه ح بالمصادر.

ومنها: أنَّ ما نقله من أنَّه مفعول مطلق، لم يقله س، ولا أحد من شراح كتابه، وإنَّما قالوا: إنَّه حال، أو مفعول / لأجله، وإنَّما نقله الرُّضِّيُّ^(٣)، وبعض النُّحاة، وفيه نظرٌ، وما هنا من الحال، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، لم يذكره المص فيما يفصلُ بينَ "أما" والفاء، ولم يُنبَّه عليه.

(١) في نسختي المخطوط (العبد) ولعلَّ صوابه ما أثبت ؛ لأنه المذكور في المثال .

(٢) ينظر: التذييل : (٣/لوحه ٧٤-أ)، و همع الهوامع: (٣/١٣١).

(٣) شرح الكافية-للرُّضِّي: (٤/٤٧١-٤٧٢).

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أما»: التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١)، ولا التي في قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَلَّتْ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ^(٢)

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل^(٣).

قوله: (ليس من أقسام «أما» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾) الخ .

قال في «الدر المصون»: («أم» هنا منقطعة، و«ماذا» يجوز أن يكون برُمته استفهاماً منصوباً بـ«تعملون»^(٤) الواقع خبراً عن «كنتم»، وأن يكون «ما» استفهامية مبتدأ، و«ذا» موصول خبره، والصلة: «كنتم تعملون»، وعائده محذوف، أي: أي شيء الذي كنتم تعملونه، وقرأ أبو حيوة: «أما» بتخفيف الميم^(٥)، جعل همزة الاستفهام داخلية على اسمه تأكيداً، كقوله:

(١) التمل: (٨٤).

(٢) سبق تخريجه في ص: (٢٨٨).

(٣) المغني، ص: (٨٤).

(٤) في (أ): (يعملون) من غير إعجام للمثناة، وفي (ب) (يعملون) بالياء، وكلاهما خطأ، والتصويب من الدر المصون: (٦٤٤/٨).

(٥) ينظر: مختصر ابن خالويه، ص: (١١١)، والبحر المحيط: (٩٩/٧)، وأبو حيوة هو: شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ أهل الشام. (ت ٢٠٣هـ)، ينظر: غاية النهاية: (٣٢٥/١).

.....
أَهْلَ رَأَوْنَا بَوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ^(١)

انتهى^(٢).

قوله (أبا^(٣) خراشة أما) الخ .

أوردَ عليه : (أَنَّهُ مُتَافٍ لِمَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ "أَنْ" فِي هَذَا الْبَيْتِ شَرْطِيَّةٌ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ سُمِعَ فَتْحُ "أَمَّا" كَمَا ارْتِضَاهُ الْكُوفِيُّونَ)^(٤)، وَأُجِيبَ عَنْهُ: (بِأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِهِ، وَذِكْرُ مَرْجَحَاتِهِ أَنَّ يَكُونُ مُحْتَاراً لَهُ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ مَا قَالَهُ هُنَا، فَإِنَّ فَتْحَ "إِنَّ" الشَّرْطِيَّةَ، يَأْبَاهُ الذُّوقُ السَّلِيمُ)^(٥).

تَنْبِيهِ: تَقَدَّمَ أَنَّ "أَمَّا" لَا تَحْذَفُ؛ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ حَذْفِ الْعَوَضِ وَالْمُعَوِّضِ عَنْهُ، وَقَالَ الرَّضِيُّ: (إِنَّهَا تَحْذَفُ بِكَثْرَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَبُّكَ فَكَبَّرَ ۖ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرَ﴾^(٦) وَإِنَّمَا يَطْرُدُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أَمْرًا، أَوْ نَهْيًا، وَمَا قَبْلَهَا مَنْصُوبًا بِهِ، أَوْ بِمُفَسَّرٍ بِهِ)^(٧) إِلَى آخِرِ مَا فَصَّلَهُ.

(١) عجز بيت من بحر البسيط، صدره:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْثُو عِ بِشِدَّتِنَا

وهو لزيد الخيل - رضي الله عنه - ينظر: شعر زيد الخيل، ص: (١٠٠)، وفيه: «بسفح القاع»، والمقتضب: (٤٤/١)، والخصائص: (٤٦٥/٢)، وأمالى ابن الشَّحْرِي: (١٦٣/١)، وخزانة الأدب: (٢٦١/١١).

(٢) ينظر: الدرُّ المصون: (٦٤٤/٨).

(٣) في نسختي المخطوط (أبو) والصواب ما أثبت وهو ما في المغني.

(٤) ينظر: المزج: (١٢٨/١).

(٥) ينظر: النصف - للشُّمْنِي: (١٢٨/١).

(٦) المدثر: (٤-٣).

(٧) ينظر: شرح الكافية - للرَّضِيِّ: (٤٧٤/٤).

(إِذَا) المكسورة المشددة

قد تفتح همزها^(١).

قوله: (وقد يفتح^(٢) همزها) الخ.

حكاه قُطْرُب^(٣)، وهي لغة تميم أو قيس، ومن شواهدا قوله:

تُلْقِحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبًا جُنْحُ الْعَشِيِّ هُبُوبٌ^(٤)

تُلْقِحُ من "أَلْقَحَ"، لا مضاعفاً؛ لأنه لا يستعمل في الرِّيح، كما هنا، بل في الشَّجَرِ،^(٥) ففيه

خَرْمٌ وَقَبْضٌ، والشَّمَالُ تقابل الجُنُوبَ، وفيها لغات تَظْمَهُمَا مَنْ قَالَ:

رِيحُ الشَّمَالِ بِهَا لُغَى هِيَ شَمَالٌ شَمْلٌ شَمُولٌ ثُمَّ شَمَلٌ شَامِلٌ^(٦)

و"عَرِيَّةٌ" بمعنى باردة^(٧) طائفة منه، بإضافته لامية كـ "يَدٌ زَيْدٌ"، لا كـ "شَجَرُ الْأَرَاكِ"^(٨)،

كما قيل، و"جُنْحٌ" - بضم الجيم، وكسرها^(٩)، وإبدال ميمها ياءً - مقيس^(١٠)؛ لكسر همزها بخلاف المفتوحة.

(١) المغني، ص: (٨٤).

(٢) في المعنى: (قد تفتح).

(٣) نقله أبو حيان عن صاحب البسيط، ينظر: التذيل: (٤/لوحه ١٦٨/أ-ب).

(٤) بيت من بحر الطويل، وهو منسوب لأبي القمقام، ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (٢٣٢/١)،

ورصف المباني، ص: (١٠١)، والفتح القريب، ص: (٧٠٦)، وخزانة الأدب - للبغدادى: (٨٧/١١).

(٥) ينظر: اللسان: (لَقَحَ)، والنصف - للشُّمْنِي: (١٢٨/١).

(٦) البيت من بحر البسيط، وهو لابن الحنبلي، ينظر: معنَى الحبيب: (٧٢٧/٢)، وتنظر هذه اللغات

وغيرها في: الصَّحاح واللسان والقاموس المحيط: (شمل).

(٧) في (ب): (بارية)، وهو خطأ صوابه ما أثبت، وينظر هذا المعنى في: الصَّحاح: (عرا).

(٨) يقصد أن الإضافة في "جُنْحُ الْعَشِيِّ" بمعنى اللَّام، لا بمعنى "من"، ينظر: أوضح المسالك (٧٢/٣)،

ومعنى الحبيب: (٧٢٧/٢).

(٩) الْجُنْحُ: بالضم والكسر: الطائفة، ينظر: القاموس: (جُنْح).

(١٠) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٦٦/٣)، ورصف المباني ص: (١٠١)، والارتشاف: (٦٤١/٢).

وقد تُحذف "مّا" كقوله:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا^(١)
أَي: إمّا مِنْ صَيِّفٍ، وإمّا مِنْ خَرِيفٍ.^(٢)

قوله: (وقد تُحذف "مّا" كقوله:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا)

"الرّوَاعِدُ" جمع "رَاعِدَة"، وهي صفة السّحاب المقدّرة، و"صَيِّف" بتشديد الياء: مطر الصَّيْف^(٣)، والخريف: مطر الخريف^(٤)، وحَذَفَ "إِنْ" من البيت أولاً، و"مّا" ثانياً، أَي: إمّا من صَيِّفٍ، وإمّا من خريفٍ، والبيت من قصيدة للنّمر بن تولب الصّحابيّ المشهور بالفصاحة والشجاعة، مطلعها:

سَلَا عَنْ تَذْكُرِهِ تَكْتُمَا وَكَانَ رَهِيناً بِهَا مُغْرَمَا^(٥)

و"سَلَا" ماضٍ، من السَّلَوُ، كما في "شرح ديوانه"^(٦) ويُؤيّدُه قوله بعده:

وَأَقْصَرَ عَنْهَا وَآيَاتِهَا تَذْكُرُهُ دَاءُهُ الْأَقْدَمَا

(١) سبق تخريجه في ص: (٢١٦).

(٢) المغني، ص: (٨٤).

(٣) ينظر: القاموس: (صَيِّف).

(٤) ينظر: القاموس: (خَرَف).

(٥) ينظر: ديوان النّمر بن تولب، ص: (١٠٠)، ومنتهى الطّلب: (٢٨٦/١)، وشرح شواهد المغني -

للسّيوطي: (١٨٠/١)، وشرح أبياته: (٣٨٥/١).

(٦) ينظر: شرح شواهد المغني: (١٨٠/١).

وقال المبرد والأصمعي: "إن في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يُعَدَمَ الرِّيَّ".^(١)
وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرِّي على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك.^(٢)

لا أمر من السؤال مُسندَ لاثنين، كما في "شرح الشواهد"^(٣)، و"تكملة" بتائين مثنيتين: عَلِمَ امرأة، منقول من الفعل، وقوله: "فَلَنْ يُعَدَمَا" بألف الإطلاق، أي: لَنْ يَعدَمَ الرِّيَّ على كل حال، وفي كل وقت؛ لأنه يَصِفُ وَعَلًا / في روضة مُخَصَّبة، في جبل حصين، لا يُوصَل [٥٤/أ] إليه، والأمطار له مغنية؛ فلا يحتاج إلى أن ينزل إلى السَّهْل؛ فَيَصَادَ، كما قاله الأعلام في "شرح شواهد الكتاب"^(٤).

قوله: (وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرِّي على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك).

أقول: "الْوَعْلُ" - بفتح الواو والعين، وكسرهما، ويقال بضم الواو، وكسر العين بوزن "دُئِلَ"^(٥) - يعني: أن الشاعر قَصَدَ وصف هذا الوعل بالرِّي على كل حال، وكون "إن" شرطية مُنافٍ لِمَا قصده؛ لأنه يقتضي تعليق الرِّي بسَقْيِ السَّحَابِ له في الخريف، ومفهومه

(١) ينظر رأيهما في : الانتصار-لابن ولّاد، ص: (٩٣-٩٤)، وإيضاح الشعر-للفارسي، ص: (١٠١)، والأزهية، ص: (٥٧)، وشرح المفصل-لابن يعيش: (١٠٢/٨).
(٢) المغني، ص: (٨٤).

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني - للسيوطي: (١٨٠/١).

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب-للأعلم: (١٣٥/١)، والأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ الأندلسي، أبو الحجاج، عالم باللغة، والأدب، اشتهر بالأعلم؛ لأنه كان مشقوق الشفة، من مؤلفاته: "تحصيل عين الذهب" في شرح شواهد كتاب سيويه، و"النكت على كتاب سيويه"،

و"شرح ديوان الحماسة". (ت ٤٧٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٨١/٧).

(٥) تنظر اللغات في (الوعل) في: القاموس: (وعل).

انتفاء الرّئي عند انتفاء هذا الشرط، وهو مُناف لغرضه، وأيضاً مدخول "إن" الشرطيّة مشكوك، غير مجزوم بوقوعه، ومراده أنّها تسقيه قطعاً، وقال الشّ: (لا تُسَلِّمُ أَنَّ الْمَقْصُودَ وصفه بالرّئي على كُلِّ حال، وإنّما الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فأخبر أولاً بما وقع من سقي سحاب الصّيف له، المقتضي لرّيه منها، ثمّ أخبر بأنّ سحاب الخريف، إن سقاه حصل له الرّئي المستمرّ، ولو سلّم أنّ المقصود ما ذكر من وصفه بالرّئي دائماً، فمع الإتيان بـ"إمّا" التي هي هنا لأحد الشّيتين لا يلزم ذلك^(١)) انتهى.

وما ذكره المص من الرّد، نقله أبو حيّان في "شرح التّسهيل" عن النّحاة، وزاد: (أنّه يدلّ على إرادة أنّه لا يُعَدُّ الرّئي، قوله في البيت الذي قبله:
إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةٌ يَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّاسِمَا^(٢)
«وَالْمَسْجُورَةُ: العين الكثيرة الماء»^(٣)) انتهى.

قال السيوطي: (وبهذا سقط ما أورده الشّ^(٤))، وهذا من فوائد الاطلاع على أمّهات الكتب والوقوف على القصائد كلّها، وقال ابن يعيش: "إنّ قول المبرّد، والأصمعيّ أظهر من

(١) ينظر: المزج: (١/١٢٩).

(٢) في (ب): (وَالسَّاسِمَا)، وهو خطأ صوابه ما أثبت، وينظر: ديوان النّمر، ص: (١٠٣)، وشرح أبيات المغني: (١/٣٨٥). والنّبع والسّاسم: شجر تصنع منه القسيّ، ينظر: القاموس: (نّبع)، و(سّسم).

(٣) ينظر: اللسان (سجّر).

(٤) ينظر: التّذييل: (٤/لوحه ١٦٩-ب).

(٥) في (ب): (الشارح).

قول س^(١) (٢) إذا عرفت هذا فاعلم أن هذا الشاعر الصحابي الذكي ذكر في هذه القصيدة نصيحة بأن المنية لا يسلم منها أحد، وإن احترز منها بحصن حصين، وجبل عال منيع، وضرب له مثلاً بوعلى في جبل شامخ، عنده ماء كثير، ومرعى خصيب، ومع ذلك قد تدركه (٣) المنية وها أنا أذكر لك أبياته برمتها، وهي:

فَأَوْصِ الْفَتَى بِابْتِنَاءِ الْعَلَا	وَأَنْ لَا يَخُونَ وَلَا يَأْتِمَا ^(٤)
وَيَلْبَسَ لِلدَّهْرِ أَجْلَالَهُ	فَلَنْ يَنْبِيَّ النَّاسُ مَا هَدَمَا ^(٥)
فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا	فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا ^(٦)
فَلَنْ تَتَخَطَّكَ أَسْبَابُهَا	فَإِنْ قُصَّارَكَ أَنْ تَهْرَمَا ^(٧)
وَأَحْبَبُ حَبِيكَ حُبًّا رَوِيدًا	فَقَدْ لَا يَعُودُكَ ^(٨) أَنْ تُصْرَمَا

(١) قول سيبويه هو أن تقدير البيت: (إما من خريف) على حذف (ما)، ينظر: الكتاب: (١٣٥/١)، وينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (١٠٢/٨)، وابن يعيش هو: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش إمام في اللغة، والعربية، والأدب، فقيه تصدّر للإقراء، كان ظريفاً ذا سكينه ووقار، له مصنفات جليلة منها: "شرح المفصل"، و"شرح التصريف الملوكي". (ت ٦٤٣هـ)، ينظر: بغية الوعاة: (٣٥١/٢).

(٢) ينظر: الفتح القريب - للسبوي، ص: (٧١٣).

(٣) في نسختي المخطوط (يدرکه) بالتذكير، والصواب ما أثبت.

(٤) (أوص): فعل مضارع من الإيصاء.

(٥) الأجلال جمع (جل) بالضم، وهي الثياب.

(٦) (أينما): ظرف ضمن معنى الشرط، وحذف شرطه وجوابه، أي: أينما توجه تصادفه.

(٧) قصارك، أي: غايتك.

(٨) هكذا في النسختين، وفي شرح شواهد المغني: (١٨٠/١)، (فقد لا يعولك)، وشرح أبياته:

(٣٨٥/١) "فليس يعولك...."، ويعولك: يشق عليك.

فَتَظْلِمَ بِالْوُدِّ مَنْ وَصَّلَهُ رَقِيقٌ^(١) فَتَسْفَهُ أَوْ تَنْدَمَا
وَأَبْغَضَ بَغِضَكَ بُغْضًا رُوِيْدًا إِذَا كُنْتَ حَاوَلْتَ أَنْ تَحْكُمَا^(٢)
فَلَوْ أَنَّ مَنْ حَتَفَهُ نَاجِيًا لَكَانَ هُوَ الصَّدْعُ الْأَعْصَمَا^(٣)
بِإِسْبِيلَ أَلَقَتْ بِهِ أُمُّهُ عَلَى رَأْسِ ذِي حُبْكَ أَيُّهُمَا^(٤)
إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً يَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّاسِمَا^(٥)

ومنها:

أَتَاخَ لَهُ الدَّهْرُ ذَا^(٦) وَفَضَّةٍ يُقَلِّبُ فِي كَفِّهِ أَسْهُمَا /
فَأَرْسَلَ سَهْمًا لَهُ أَهْزَعًا وَكَانَ بِصِحَّتِهِ مُغْرَمًا^(٧)

(١) في النسختين (دقيق) وما أثبت هو ما في شعره، ص: (١٠٢)، وشرح شواهد المغني: (١٨١/١)، وشرح أبياته: (٣٨٥/١)، ورقيق: غير محكم، وتسفه: تجهل وتظلم.

(٢) هكذا في نسختي المخطوط، وفي المصادر السابقة: (إذا أنت حاولت)، وتَحْكُمَا: تكون حكيمًا.

(٣) في شرح أبيات المغني: "الألفيته الصَّدْعُ...."، والْحَتَفُ: الموت، والصَّدْعُ: الوَعْلُ المتوسط، والأَعْصَمَا: من الْعُصْمَةِ، وهي: بياض في يده.

(٤) إِسْبِيلُ: حُصْنٌ، وقيل: جبل في اليمن. ينظر: معجم البلدان: (١٧٣/١)، وَالْحُبْكَ: الطَّرَاقُ، وَأَيُّهُمَا: أعمى الطريق لا يهتدى طريقه.

(٥) في (ب): (السَّماسِمَا)، وهو خطأ صوابه ما أثبت، ينظر: شرح شواهد المغني: (١٨١/١)، وشرح أبياته: (٣٨٥/١)، ومسجورة: العين المملوءة، والنَّبْعُ والسَّاسِمُ: نوعان من الأشجار تُتخذ منهما القسي.

(٦) في نسختي المخطوط (ذو)، والصَّوَابُ: ما أثبت وهو ما في المصدرين السابقين. وأتاحت: قَدَّرَ، والْوَفْضَةُ: الكِنَانَةُ تكون فيها السَّهَامُ، والمراد به الصَّيَّاد.

(٧) البيت ملفق من بيتين. ينظر: شرح شواهد المغني: (١٨١/١)، وشرح أبيات: (٣٨٦/١). والأهزاع: آخر سهم يبقى في الكِنَانَةِ. وتنظر هذه الأبيات في شعر النمر بن تولب، ص: (١٠٠-١٠٧)، ومختارات شعراء العرب - لابن الشجري، ص: (٦٥-٧١)، ومنتهى الطلب: (٢٨٦/١-٢٩٠)، وشرح شواهد المغني: (١٨٠/١-١٨١)، وشرح أبيات المغني: (٣٨٥/١-٣٨٦).

يعني أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَعِدَّ لِآخِرَتِهِ، لَا لِدُنْيَاهُ؛ فَإِنَّ كُلَّ أَمْرٍ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُ لَا يَنْفَعُهُ احْتِرَازُهُ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْاِحْتِرَازَ لَوْ نَفَعَ نَفَعَ الْوَعْلَ الَّذِي فِي الْجِبَالِ الْعَالِيَةِ، الْمَخْصَبَةِ الْكَثِيرَةِ الْمِيَاهِ، وَهِيَ لَا تَفِيدُهُ، وَلَيْسَ فِيهِ كَمَا سَمِعْتَهُ تَعَرُّضٌ لِدَوَامِ الرَّيِّ وَنَحْوِهِ، فَكُلُّ مَا ذُكِرَ لَعُوٌّ، لَا فَائِدَةٌ فِيهِ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ هُنَا كَلِمَاتٌ وَاهِيَةٌ تَرُكُّهَا خَيْرٌ مِنْ ذِكْرِهَا.

تنبيه: قوله في هذا الشعر: «أَبْغَضُ بَغِيضِكَ» الخ، موافق للحديث الصحيح، الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة، وصحَّحه، وهو قوله ﷺ: «أَحَبُّ حَبِيبِكَ هَوْنًا مَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغَضُ بَغِيضِكَ هَوْنًا مَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا»^(١)، والظاهر أَنَّهُ مِنْ مُوَافَقَاتِهِ^(٢) إِنْ كَانَ قَالَهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، وَلَيْسَ نِظْمًا لِمَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي يَسْمِيهِ عُلَمَاءُ الْبَدِيعِ عَقْدًا^(٣).

(١) ينظر: سنن الترمذي: (٣٦٠/٤)، والترمذي هو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي، الترمذي، أبو عيسى، من أئمة الحديث، وحفاظه، من تلاميذ الإمام البخاري، تنقل في بلاد الإسلام طلباً للحديث، من مؤلفاته: «الجامع الكبير»، و«الشئائل النبوية»، و«العلل». (ت ٢٧٩هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ - للذهبي: (٦٣٣/٢).

(٢) في (ب): (مضوافاته).

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة - للقزويني: (٥٨٤/٢).

وقال أبو عبيده^(١): «إِنْ» في البيت زائدة.^(٢)

قوله: (وقال أبو عبيده: «إِنْ» في البيت زائدة).
وعليه فالمعنى ظاهر، وَيَرُدُّهُ أَنَّ «إِنْ» لَمْ يُسَمَّعْ زيادتها بعد واو العطف^(٣).

(١) ينظر: إيضاح الشَّعر - للفارسي، ص: (١٠١)، والبصريات: (٦٥١/١)، والجنى الدَّاني، ص: (٥٣٥).

(٢) المغني، ص: (٨٤).

(٣) ينظر: التذيل: (٤/لوحه ١٦٩ - ب).

وإِمْأ. عاطفة عند أكثرهم^(١)، أَغْنِي. إِمْأ. الثانية في نحو قولك: «جاءني إِمَّا زيدٌ وإِمْأ عمرو»، وزعم يونس، والفارسي، وابن كيسان: أَنَّهَا غيرُ عاطفة كالأولى^(٢)، ووافقهم ابنُ مالك^(٣)؛ لملازمتها غالباً الواو العاطفة.^(٤)

قوله: (وزعم يونس والفارسي وابن كيسان^(٥) أَنَّهَا غير عاطفة كالأولى).

لابن الحاجب في «الإيضاح» هنا كلام ادَّعى أَنَّهُ هو التَّحْقِيقُ، مُحَصِّلُهُ (أَنَّ «إِمْأ» الأولى غير عاطفة بالاتِّفَاق؛ لوقوعها أولاً، وفي الثانية خلافٌ، فقليل: إِنَّهَا غير عاطفة؛ لدخول الواو عليها؛ إذِ العاطفُ لا يدخل على العاطف، فهي كـ«لا» في نحو: «لا رُجُلَ في الدَّار ولا امرأة»، أو مجموع «وإِمْأ» عاطفة، ولا بُعْدَ في كون كلمة حَرْفاً مُسْتَقِلاً في موضع، وبَعْضاً من

(١) ينظر: الكتاب: (١٣٥/١)، والتبصرة-للصيرمي: (١٣٤/١)، وشرح الجزولية- للشَّلَوَيْنِ: (٦٧٤/٢)، والمباحث الكامليّة-للأندلسي: (٣٧١/١)، رسالة دكتوراه للباحث: شعبان عبدالوهاب، وشرح الكافية الشَّافِيّة- لابن مالك: (١٢٢٦/٣)، ورصف المباني، ص: (١٠٠)، ومصابيح المغاني، ص: (١٤١).

(٢) ينظر: معاني الحروف-للرُّمَّانِي، ص: (١٣١)، والإيضاح العضدي-للفارسي، ص: (٢٨٩)، والبغداديات، ص: (٣١٩)، وأمالِي ابن الشَّجَرِي: (١٢٦/٣)، واللُّبَّاب-للعكبري: (٤٢٦/١)، وشرح الجمل-لابن عصفور: (٢٢٣/١)، والتعليقة على المقرَّب- لابن النَّحَّاس: (٧٤٠/٢)، وقال الشَّلَوَيْنِ: «إِنَّهُ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ»، ينظر: شرح الجزولية: (٦٧٣/٢)، وقال ابن العليج في البسيط: «إِنَّهُ قَوْلٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ»، ينظر: الفتح القريب، ص: (٧٢٤).

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ: (٦٠٧/٢)، وشرح التَّسْهِيل-لابن مالك: (٣٤٤/٣).

(٤) المغني، ص: (٨٤-٨٥).

(٥) هو: مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، إمام في العربيّة، واللُّغَة، أخذ عن المبرِّد، وثعلب، من مؤلفاته: «تلقيب القوافي»، و«المهذَّب»، و«غلط أدب الكاتب». (ت ٢٩٩هـ). ينظر: إنباه الرُّوَاة: (٥٧/٣).

حرف في موضع آخر، والمعنى واحد فيهما^(١) نحو "أَيَا" حرف نداء، و"يا" بعض منها، والهمزة و"يا" كلُّ منهما حرف نداء مستقل، وادَّعى أنَّ التَّحْقِيقَ: أنَّ الْوَاوَ عَطَفَتْ "إِمْأ" الثانية على الأولى، و"إِمْأ" عَطَفَتْ ما بعدها على ما بعد "إِمْأ" الأولى، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ "أَوْ" تَقَعُ مَوْقِعَ "وَأِمْأ" فِي نَحْوِ: "جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو" فَلَوْلَا أَنَّ بِمَجْمُوعِهِمَا حَرْفٌ عَطَفَ لَمْ يُسَدَّ حَرْفُ الْعَطْفِ مَسَدَّهَا، وَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْوَاوِ مَعَهَا؛ لَعَدِمَ "إِمْأ" الَّتِي عَطَفَتْهَا عَلَى مِثْلِهَا^(٢)، هَذَا مَا ارْتَضَاهُ وَادَّعى أَنَّهُ التَّحْقِيقُ، وَأُورِدَ عَلَيْهِ: (أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَجْمُوعٌ "وَأِمْأ" عَاطِفًا، مَا جَازَ حَذْفُ الْوَاوِ؛ إِذْ لَا يُحْذَفُ بَعْضُ حَرْفٍ غَيْرِ مُرَكَّبٍ، وَلَا بِمَجَالٍ لِلتَّرْكِيبِ هُنَا؛ لِإِمْكَانِ إِبْقَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَعْنَاهُ، وَعَطَفَ "إِمْأ" بَعِيدٌ غَرِيبٌ؛ إِذْ لَمْ يُعْهَدْ عَطَفَ حَرْفٍ عَلَى حَرْفٍ، وَكَوْنُ "إِمْأ" لِمَجْمَعٍ مَدْخُولِهَا عَلَى مَدْخُولِ "إِمْأ" الْأُولَى يَأْبَاهُ أَنَّهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْمَجْمَعِ، وَوَقُوعُ "أَوْ" مَوْقِعِهَا مِغَالَطَةٌ؛ لِأَنَّ "أَوْ" لِلْعَطْفِ مَعَ أَحَدِ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءٍ، فَمَنْ حَيْثُ كَوْنُهَا عَاطِفَةٌ أَغْنَتْ عَنِ الْوَاوِ، وَمَنْ حَيْثُ كَوْنُهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَغْنَتْ عَنِ "إِمْأ" وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي اسْتَغْنَائِهِمْ عَنِ الْوَاوِ، لَا مَا زَعَمَهُ^(٣) انْتَهَى.

وهذا بُرْمَتُهُ دَعَاوَى، لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدَّلِيلِ مَعْرِفَةٌ؛ إِذْ كَوْنُهُ لَا يُحْذَفُ مِنْ غَيْرِ/ [٥٥] الْمُرَكَّبِ، مَمْنُوعٌ؛ لَوْجُودِ كَثِيرٍ مِمَّا حُذِفَ مِنْ غَيْرِ تَرْكِيبٍ، كَنُحْوِ "لَكِنْ" وَحُذْفِ "مَا" مِنْ "مَهْمَا"، وَمِثْلِهِ كَثِيرٌ، وَكَوْنُ الْحَرْفِ لَا يُعْطَفُ عَلَى مِثْلِهِ، إِنْ أَرَادَ وَحْدَهُ فَمُسَلَّمٌ؛ لَعَدِمَ إِفَادَتَهُ، وَإِنْ أَرَادَ مَعَ غَيْرِهِ فَكَثِيرٌ، كَمَا هُنَا، وَكَوْنُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ مِغَالَطَةٌ، كَلَامُ وَاهٍ، فَتَأَمَّلْ تُعْرِفْ، وَلَا تَقُلْ خَالَفَ تُعْرِفْ.

(١) فِي (ب): (فِيهَا).

(٢) يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ شَرْحُ الْمَفْصَلِ - لابن الحاجب: (٢/٢١٢-٢١٣).

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ ابْنَ الْحَاجِبِ.

ومن غير الغالب^(١)، قوله^(٢):

يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارٍ^(٣)

قوله: (يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا) الخ .

هذا من شعر لسعد بن قُرط بن سَيَّار^(٤)، يهجو أمه، وكان شديد العقوق لها، وليس

للأحوص كما في الصَّحاح^(٥)، وبعده:

تَلْتَهُمُ الْوَسَقُ مَشْدُوداً أَشْطَّتُهُ^(٦) كَأَنَّمَا وَجْهَهَا قَدْ سَفَعَ بِالْقَارِ

(١) أي: من غير ملازمة "إمّا" للواو.

(٢) بيت من بحر البسيط، وهو لسعد بن قُرط، كما أشار إليه الخفاجي، ينظر: المحتسب - لابن جني:

(٢٨٤/١)، وشرح الحماسة - للتبريزي: (١٧٥/٤)، وأشعار النساء - للمرزباني، ص: (١٣٩)،

وشرح عمدة الحفاظ: (٦٤٣/٢)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٧٥/٦)، وشرح أبيات المغني:

(٣/٢)، ومعنى: "شألت نعامتها": ارتفعت قدمها، وهو كناية عن الموت.

(٣) المغني، ص: (٨٥).

(٤) هو سعد بن قُرط بن سَيَّار الحُدَمِيُّ، الملقَّب بالنَّحِيف، كان مشهوراً بعقوق أمه، وقد هجاها

كثيراً، وأشهر هجائه لها هذا البيت. تنظر ترجمته في: العَقَقَة والْبِرَّة - لأبي عبيده: (٣٦٤/٢)، وهو

فيه باسم "مَعْبَد بن قُرط" ولعلّه تحريف، وشرح الحماسة - للأعلم: (١١٥١/٢)، وشرح الحماسة -

للتبريزي: (١٧٤/٤)، وشرح شواهد المغني: (١٨٦-١٨٧)، وشرح أبياته: (٧-٥/٢)، وخزانة

الأدب: (٩٢-٨٧/١١).

(٥) ينظر: الصَّحاح: (أَمَّا)، والأحوص هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري، شاعر هَجَاء،

صافي الدِّياجة، من طبقة جميل بن معمر ونُصَيْب، وكان معاصراً لجرير والفرزدق، له ديوان شعر

بمجموع، (ت ١٠٥هـ)، ينظر: الشُّعْر والشُّعراء - لابن قتيبة: (٥١٨/١)، والأغاني - للأصفهاني:

(٤١١/٢).

(٦) في نسختي المخطوط (أُسْطَتُهُ)، والصُّواب ما أثبت كما في شرح الحماسة - للتبريزي: (١٧٥/٤)،

ومعنى الوسق: حمل البعير، والأشْطَةُ: خشبة عَفَاء تُحْمَل في عروق الجوالقين، وهو جمع "جوالق"،

وهو عدل كبير منسوج من الصوف أو الشُّعْر، ينظر: المعرَّب - للجواليقي، ص: (٢٥١) =

و"مّا" في "لَيْتَمَا" زائدة، و"أَمّا" بالنّصب اسم "لَيْتَ"، و"شَالَتْ" بمعنى ارتفعت، والتّعامة: باطن القدم، أو عِرْق فيه لأعْظَم السّاق، كما في "القاموس"^(١)، وقول العرب: شالت نعامته، إذا مات؛ لأنّ الإنسان إذا مات ارتفع قدمه، وانكس رأسه، فجعل ذلك كناية عن الموت^(٢)، وفي "الأساس": (من المجاز: خَفَّتْ نعامتهم، ذهبوا، قال الأعجم:^(٣)

إِذَا اخْتَرَتْ أَرْضًا لِلْمَقَامِ رَضِيَتْهَا لِنَفْسِي وَلَمْ يَثْقُلْ عَلَيَّ مَقَامُهَا
ضَرَبْتُ لَهَا جَأْشًا فَقَرَّتْ نَعَامَتِي إِذَا خَفَّ عَنْهَا بِالرَّحَالِ نَعَامُهَا^(٤)

= وَسُفَع: بالبناء للمجهول لكنه سُكِّنَ للضرورة، أي: أصابته النار أو السّموم فغيرته إلى السّواد، والقار: الزّفت.

(١) ينظر: القاموس المحيط: (نعم).

(٢) ينظر: خزانة الأدب: (٨٩/١١)، وزهر الأكم في الأمثال والحكم - لليوسي: (٢٤١/٣).

(٣) البيتان من بحر الطويل، وهما لزياد الأعجم، والبيت الأوّل في ديوانه، ص: (٩٤)، والأغاني: (٢٥٩/٨)، وربيع الأبرار - للزّخشي: (٢٦٠/١)، والبيت الثاني لم أقف عليه إلا عند الزّخشي في: أساس البلاغة: (نعم)، والأعجم هو: زياد بن سليمان، أبو أمامة العبدى، من شعراء الدولة الأمويّة، وأحد فحول الشّعْر، كانت في لسانه عجمة فلُقّب بالأعجم، كان كثير الهجاء، حتى إن قبيلته تبرّأت منه (ت ١٠٠هـ)، ينظر: الأغاني: (٢٥٥/٨).

(٤) ينظر: أساس البلاغة: (نعم).

وفيه شاهد ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث، وهو الإبدال.^(١)

وفي الصّحاح: (ويُقال في الدُّعاء عليه: «شَالَتْ نَعَامَتُهُ»)^(٢)، وليس مراداً هنا، فمن فسّره به، لم يُصِبْ، ويقال: تَنَعَّمَ إذا مشى حافياً^(٣)، ومنه قولي في قصيدة نَبَوِيَّة^(٤):
 إِذَا سَمَحَتْ لِي رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْمَنَا وَزَارَ حِمَى طَه فُوَادُ مُتَيِّمُ
 فَإِنْ لَمْ أُرْزَ مَشِيّاً عَلَى الرَّأْسِ إِنِّي بِخَلْعِ نَعَالِي دَائِماً أَتَنَعَّمُ
 قوله: (وفيه شاهد ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث، وهو الإبدال).

يعني أَنَّ في هذا البيت شاهداً على تَرْكِ "الواو" من "إِمَّا" الثانية، وفتح الهمزة، وإبدال ميم "إِمَّا" ياء، كما في هذا البيت، وذكره الرّضِيُّ شاهداً على حذف الواو بدون إبدال، ثم قال: (وَيُرْوَى: أَيَّاماً إِلَى جَنَّةٍ، وهي لغة في "إِمَّا")^(٥) وفي "شرح التّسهيل" للمرادي: (أَنَّ الميم تُبَدَلُ ياءً مع كسر الهمزة وفتحها، فمثاله مع الكسر قوله: «يَا لَيْتَمَا أُمْنَا...البيت»^(٦)، وهو صريح في أَنَّ "إِمَّا" فيه مكسورة، لا مفتوحة، كما عليه المص، كما صرّح به في "الشّرح"، وفي حواشي المص على التّسهيل عند قوله: («وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْ "واو" "وَأِمَّا"»^(٧)) (ولا أحفظ ذلك إلاّ مع تخفيف كلمة "إِمَّا" بالبدل) انتهى.

(١) المغني، ص: (٨٥).

(٢) لم أقف عليه في الصّحاح، وفي الصّحاح: (نعم)، ومغني الحبيب: (٧٣٧/٢): (وفي الصّحاح: «يقال للقوم إذا ارتحلوا عن مَنَهِلِهِمْ أو تفرّقوا: شالت نعامتهم»، وقال بعضهم: تريد العرب بقولها: «شالت نعامته»: الدُّعاء، يريدون هزمه الله حتى يذهب على وجهه؛ دعاءً عليه) فلعلّ الخفاجي التبس عليه الأمر، فظنَّ أَنَّ تكلمة الكلام للجوهري في صحاحه، بينما هو لغيره.

(٣) ينظر: اللسان: (نعم).

(٤) البيتان من بحر الطويل.

(٥) ينظر: شرح الكافية-للرّضِي: (٤٠٢/٤).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع منه، ولا في الجزء المخطوط.

(٧) هذا نص ابن مالك في تسهيل الفوائد، ص: (١٧٦).

ونقل ابنُ عصفور^(١) الإجماعَ على أنَّ "إمّا" الثانية غيرُ عاطفة كالأولى.^(٢)

قوله: (ونقل ابنُ عصفورِ الإجماعَ على أنَّ "إمّا" الثانية غيرُ عاطفة كالأولى).

وهو مشكل؛ لنقل كثير من النُّحاة أنَّها عاطفة، وعدّها سَ في "كتابه"^(٣) من الحروف العاطفة، فكيف يكون حال ما نقله ابن عصفور؟ وقد أجيب عنه: (بأنَّ القائل بهذا تأوَّل ما خالفه من كلام النُّحاة)^(٤)، وإلى هذا يُشيرُ من طَرَفٍ خَفِيٍّ قول المص، وقال: (إنَّما ذكروها في باب العطف؛ لمصاحبتها لحرفه)، إلّا أنَّ هذا يأباه قول المالقيِّ في "رصف المباني": [٥٥/ (الصَّحيح أنَّها حَرَفٌ عطفٌ، وعليه نصُّ الصَّيْمَرِيِّ في "تَبْصِرَتِهِ"^(٥))^(٦).

(١) ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (٢٢٣/١).

(٢) المغني، ص: (٨٥).

(٣) ينظر: الكتاب: (٢١٦/١ - ٢١٧).

(٤) المحيب هو: ابن الملاء الحصكفي، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٩٣-أ). وتأوَّله هو ما نصَّ عليه ابن عصفور في شرحه لجمل الزَّجَّاجي: (٢٢٣/١)، حيث قال: (إنَّهم أوردوه من حروف العطف؛ لمصاحبتها لها).

(٥) ينظر: التَّبْصِرَةُ والتَّذْكَرَةُ - للصَّيْمَرِيِّ: (١٣١/١)، والصَّيْمَرِيُّ هو: عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمَّد الصَّيْمَرِيُّ النَّحْوِيُّ، إمام في النَّحو مولع بالعلل النَّحْوِيَّة، كان ذَكِيًّا عَاقِلًا من تلاميذ الرُّمَّانِيِّ، بصريُّ المذهب، له "التَّبْصِرَةُ والتَّذْكَرَةُ"، توفي في آخر القرن الرابع الهجري، ينظر: إنباه الرواة: (١٢٣/٢)، والبلغة في تاريخ أئمَّة اللُّغة - للفيروز أبادي، ص: (١١٠).

(٦) ينظر: رصف المباني، ص: (١٠٠).

قال: «وإنما ذكروها في باب العطف؛ لمصاحبتها لحرفه»^(١).
وزعم بعضهم^(٢) أن «إمّا» عطف الاسم على الاسم، والواو عطف «إمّا» على «إمّا»،
وعطف الحرف على الحرف غريب^(٣).

قوله: (وزعم بعضهم أنها^(٤) عطف الاسم على الاسم، والواو^(٥) عطف «إمّا» على «إمّا»).

الرّاعم هو ابن الحاجب في «شرح المفصل»، وقول الأندلسي، كما نقله عنه نجم الأئمة الرّضي: (أن «إمّا» الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت؛ تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما عاطفة لـ «إمّا» الثانية على الأولى؛ حتّى يصيرا كحرف واحد، ثمّ يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى)^(٦)، ثمّ قال النّجم: (وهذا عذر بارد من وجوه:

لأنّ تقدّم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم، فالحق أن الواو هي العاطفة، و«إمّا» مفيدة لأحد الشّيتين غير عاطفة، و«الواو» في نحو قوله: «إمّا إلى جنة إمّا إلى نار»، مقدّرة^(٧)، وقد نظّر الش في «تعليقه» على الوجه الثالث^(٨): (بأنّ عطف الحرف على الحرف غير لازم له؛ ليردّ عليه أنّه غير موجود في كلامهم؛ لأنّه لم يعطف حرفاً^(٩)؛ لأنّ

(١) القائل هو ابن عصفور، ينظر: شرح الجمل: (١/٢٢٣).

(٢) الرّاعم هو ابن الحاجب، كما بيّنه الخفاجي. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب: (٢/٢١٢-٢١٣).

(٣) المغني، ص: (٨٥).

(٤) في المغني: (أن إمّا).

(٥) في نسختي المخطوط (وإمّا) ، والصواب ما أثبت وهو ما في المغني .

(٦) ينظر: المباحث الكامليّة - للأندلسي: (لوحة ١٧٩-ب).

(٧) ينظر: شرح الكافية - للرّضي: (٤/٤٠٣).

(٨) من الأوجه التي ردّها الرّضي على الأندلسي.

(٩) في (ب): تكررت كلمة (حرفاً).

الحَرْفُ العاطف عنده مجموع "إمّا وإمّا"^(١)، والْحَقُّ، كما قيل: (إنَّه لازم له؛ لأنَّهما لم يصيرا حرفاً واحداً عنده، إلّا بعدَ عَطْفِ الثَّانِيَةِ على الأولى بالواو بتصريحه، ومن البَيِّن أَنَّهُ ليس عَطْفٌ اسمٍ على اسمٍ، ولا فِعْلٍ على فِعْلٍ، فهو عَطْفُ حَرْفٍ على حَرْفٍ، ووَحْدَهُمَا بعدَ التَّرْكِيبِ اعتبَارِيَّةٌ، لا حَقِيقِيَّةٌ، كما في "كَأَنَّ"^(٢) زيداً أسدً، فإنَّه على القول بتركيب حرف واحد، مرْكَبٌ حَقِيقَةٌ من كاف التَّشْبِيهِ، و"إنَّ" المكسورة المشددة غير أنَّ همزها فتحت^(٣) انتهى.

أقول: لا شكَّ في أنَّ ما نقله الرِّضِيُّ عن الأندلسيِّ كلام متعسِّف، لا نظير له في كلام العَرَبِ، وما أورده الرِّضِيُّ عليه ظاهر الورد، وما قيل: (إنَّه لازم له، وأنَّ وَحْدَتَهُ بعد التَّرْكِيبِ اعتبَارِيَّةٌ لا حَقِيقِيَّةٌ)^(٤) أمر لا طائل تحته، وتمثيله^(٥) له بـ"كَأَنَّ" غير مناسب للمُمَثِّلِ له؛ لأنَّ وَحْدَتَهُ حَقِيقَةٌ.

والحاصل أنَّ في "إمّا" للثَّحَاة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ الثَّانِيَةَ عاطفة دون الأولى.

والثَّانِي: أنَّهما ليسا بعاطفين.

والثَّالِث: أنَّهما عاطفان، وهو قول باطل مردود، كما عرفته، فلا ينبغي أن يُعوَّلَ عليه، ويُعتنَى به.

(١) ينظر: التعليق على المغني-للدَّمَامِينِي: (لوحه ٢٦-ب)، والمزج-له أيضاً: (١٣٠/١).

(٢) في (ب): "إنَّ زيداً..."، وهو خطأ، صوابه ما أثبت.

(٣) ينظر: مَعْنَى الحَبِيب: (٧٣٩/٢)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ٩٣-أ).

(٤) ينظر: المصدرين السَّابِقَيْنِ.

(٥) الضمير يعود على ابن الحنبلي في مَعْنَى الحَبِيب: (٧٣٩/٢).

ولـ إِمَّا. خمسة معانٍ^(١):

قوله: (لـ إِمَّا.^(٢) خمسة معانٍ) الخ.

ذكر النُّحاة وأهل المعاني والمفسِّرون والأصوليون هذه المعاني لـ إِمَّا. ولـ أَوْ، وقال العلامة الرَّخْشَرِيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٣): (إِنَّ «أَوْ» في أصلها لتساوي الشَّيْئَيْنِ فصاعداً في الشُّكِّ، ثُمَّ اتَّسَعَ فيها فاستُعيرت للتَّساوِي في غير الشُّكِّ، وذلك كقولك: «جالس الحسن أو ابن سيرين» تريد أنَّهما سيَّان في استصواب أن يُجَالَسَا، ومنه قوله تعالى^(٤): ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ إِمَّا أَوْ كَفُورًا﴾^(٥)، وقال المحقِّق الحفيد: (إِنَّ كلامه هذا يفيد أنَّ استعارة «أَوْ» للتَّساوي لا يختصُّ بالطلُّب، فيجري في الخير أيضاً، وإليه ذهب ابن مالك^(٦)، كما في «المغني»^(٧)، والعلاقة المشابهة في مطلق التَّساوي، ولكنَّ الأظهر أنَّ المراد بالاستعارة مطلق المجاز، كما هو مصطلح / أهل الأصول، فإنَّ الظَّاهر أنَّه من قبيل إطلاق [أ/٥٦] المقيد على المطلق كالْمُشْفَر، وهو ظاهر في أنَّ «أَوْ» نفسها تفيد شكَّ المتكلِّم، أو الإبهام، أو الإباحة، فهو مستفاد منها؛ لأنَّ عرض الكلام وسياقه كما ذكره السيِّد في إفادة حذف المسند إليه مثلاً^(٨)؛ لتطهير اللسان، وفي إفادة المعنى التعريض) انتهى.

(١) المغني، ص: (٨٥).

(٢) في المغني: (ولـ «إِمَّا») بالواو.

(٣) البقرة: (١٩).

(٤) الإنسان: (٢٤).

(٥) ينظر: الكشاف: (١١٥/١).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشَّافية- لابن مالك: (١٢٢٣/٣-١٢٢٤)، ولم ينصَّ على ذلك، وإنَّما فهم المراد، من تمثيله.

(٧) ينظر: المغني، ص: (٨٨).

(٨) ينظر: حواشي الجرجاني على شرح مفتاح العلوم: (لوحه ٢٦ - أ).

وهذا مبحث جليل، محصله أن ما ذُكر من معاني "أو" و"إمّا" هل هو معنى هذين الحرفين وضعا؟ أو معنى الأمر قبله؟ أو هو من عرض الكلام؟ كما في "التلويح"^(١)؛ فلذا يُنسب تارة لهذا، وتارة لغيره، وتفصيله في "حواشي الكشف"^(٢)، وإليه أشار في الحواشي هنا: لكنه لم يطبق المفصل فيه، واعلم أن بعض هذه المعاني جاء بعد فعل الأمر كثيرا، قال في "شرح الهادي": (اعلم أن التخيير والإباحة يختصان بالأمر؛ إذ لا معنى لهما في الخبر، كما أن الشك والإبهام يختصان بالخبر، وقد جاءت الإباحة في غير الأمر، كما في قوله عز وجل: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾^(٣) أي: بأي هذين شبهتهم فانت مصيب، وكذا إن شبهتهما بهما معاً، كما قال ابن مقبل:

هَزَزْتَ لِلْمَشْنِيِّ أَوْصَالاً مُنْعَمَةً هَزَّ الْجُنُوبِ ضُحَى عِيدَانِ يَبْرِينَا
أَوْ كَاهْتِزَّازٍ رُدَيْنِي تَذَاوَقَهُ أَيْدِي التَّجَارِ^(٤) فَرَادُوا مَتْنَهُ لِينَا^(٥)

(١) ينظر: التلويح على التوضيح - للتفتازاني: (٢٠١-٢٠٠).

(٢) ينظر: حاشية الطيبي على الكشف، ص: (٣٦٣)، وحاشية السعد على الكشف: (لوحه ٤٦-أ).

(٣) البقرة: (١٧-١٩).

(٤) في نسختي المخطوط (التجار)، والذي في ديوانه والمصادر هو ما أثبت وهو جمع تاجر.

(٥) البيتان من بحر البسيط، ينظر: ديوان ابن مقبل، ص: (٣٢٧-٣٢٨)، وفيه: "يَهْزِزْنَ"، والحيوان -

للحافظ: (٢٩/٥)، والشعر والشعراء - لابن قتيبة: (٤٥٨/١)، والأماشي - لأبي علي القالي:

(٢٢٩/١)، والحماسة البصريّة - للبصري: (٩٨٢/٣)، مع اختلاف في بعض ألفاظ البيتين في

المصادر المذكورة، و"يبرين" موضع بين البحرين والأحساء. ينظر: معجم البلدان: (٤٢٧/٥)،

والرُدَيْنِي: رماح منسوبة إلى رُدَيْنَة، والتذاوق: الاختبار، والتجار: جمع تاجر. وابن مقبل هو: نعيم ابن

مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم، من

المعمرين، له ديوان شعر مطبوع. (ت. بعد ٣٧٥هـ)، ينظر: طبقات الشعراء - لابن سلام، ص:

(٣٢، ٣٤)، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي - للبكري: (٦٨/١).

وهذا على الاتساع؛ فإنَّ "أو" لَمَّا كانت للتساوي في المشكوك جاء التساوي في غير الشك^(١) انتهى، فلَمَّا رآه أهل الأصول جاء بعد الأمر نسبوه تارة لصيغة الأمر، وتارة لـ "أو"، وذهب المحققون إلى أنَّه من عَرَض الكلام وسياقه، فيصحُّ نسبته لكلِّ منهما، إذا عرفت هذا، فاعلم أنَّه وقع في الشُّروح هنا كلام يحتاج للتحرير، فقال بعض الشُّراح: (التَّحقيق كما سيأتي عن المص في "أو": أنَّ معناها الموضوعه له، أحد الشَّيئين أو الأشياء، وإنَّما لم يتعرَّض المص لذلك هنا؛ اعتماداً على شهرة تساويهما في هذا المعنى، وآثر البيان في "أو" مع أنَّها قد تأتي لغيره، كمعنى "بل"، و"والواو" بخلاف "إمّا"، و"أمّا" هذه المعاني^(٢)، فإنَّما يستفاد منها بمعونة القرائن، فإضافتها إليها مجازية، والتَّحقيق أنَّها إنَّما تستفاد من الكلام المشتمل عليها بتلك المعونة، فإنَّ الشكَّ ينشأ من جهل المتكلِّم، والإبهام والتفصيل من قصده إليهما، والإباحة من حيث كان الجمع جائزاً، والتَّخيير من حيث كونه غير جائز، و"أم" المتصلة تشاركهما في أنَّها لأحد الشَّيئين أو الأشياء، إلّا أنَّها تختصُّ بسبق الاستفهام بالهمزة، وأمّا "إمّا" فيقع بعد^(٣) الخبر والأمر، ولا يقع بعد التَّهني بالاتِّفاق، و"أو" تقع بعد القيلين^(٤)، وفي التَّقريب: (أنَّ فيما ذكره المص أمرين:

أحدهما: أنَّ أبا حيَّان قال: "إنَّ" "إمّا" بمنزلة "أو" في أنَّها لأحد الأمرين، أو الأمور^(٥)، قال/ الدِّمامي: "وقد ذكر المص^(٦) هذا في "أو"، وفاته هنا، ولا فرق بين الحرفين في ذلك^(٧)."

[٥٦/ب]

(١) لم أقف على شرح الهادي - للتفتازاني.

(٢) في نسختي المخطوط: (للمعاني)، والصواب ما أثبت وهي ما في منتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٣-ب).

(٣) في نسختي المخطوط (بعده)، والصواب ما أثبت كما في منتهى أمل الأريب.

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ٩٣-ب).

(٥) ينظر: التَّذيل: (٤/لوحة ١٨٦-أ).

(٦) في (ب): (المصنف)، والمراد به ابن هشام في المغني، ص: (٩٥).

(٧) ينظر: المزج: (١/١٣٠-١٣١).

الثاني: ذكر أبو حيان^(١) هنا معنى سادساً، وهو إيجاب أحد الشئتين في وقت دون وقت، كقولك لشجاع: «أَمَّا أَنْتَ فِيمَا طَعَنْ وَإِمَّا ضَرَبَ»، أي: تارة كذا، وتارة كذا، ومنه قوله: يَهْدِي^(٢) الْخَمِيسَ نَجَاداً^(٣) فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمُصَاعُ وَإِمَّا طَعْنَةً رُغْبٌ^(٤) وَالْمُمَاصِعُ: الْمُجَالِد، والرُّغْب: الواسعة، ولم يذكر ابن مالك هذا المعنى السادس في «التسهيل»^(٥)، ولا غيره.

أقول: هذا ما قاله النحاة والشُّرَّاح، وقد أجلت فيه قَدَاح النَّظَر، وأرسلت بريد الفكر، فظهر لي أَنَّ الْحَقَّ هُنَا أَنَّ يُقَال: إِنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَى الطَّلَب، وَأَنَّ «أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ طَلَبَهُ تَخْيِيرٌ^(٦) أَوْ إِبَاحَةٌ، فَلَا مَخَالَفَةَ بَيْنَ نَسْبَتِهِ لِلصَّيْغَةِ، وَ«أَوْ» وَالسِّيَاقُ فِي الذَّهْنِ السَّلِيم، وَمِنْهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ الْمُخَيَّرَ بَيْنَ وَاجِبَيْنِ لَيْسَ بِخَارِجٍ عَمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُ الْأَصُولِ وَاجِباً مُخَيَّراً^(٧)؛ فَلِذَا لَمْ يَعِدْهُ ابْنُ مَالِكٍ مَعْنَى سَادِساً، وَأَسْقَطَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، فَدَعَّ عَنْكَ مَا قِيلَ وَمَا يُقَال، «فَمَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ».

(١) ينظر: التذيل: (٤/الوحدة ١٦٨-ب).

(٢) في نسختي المخطوط (بيدي)، والصواب ما أثبت من الديوان وبقية المصادر.

(٣) في نسختي المخطوط (بخاراً)، والصواب ما أثبت وهو ما في الديوان وبقية المصادر.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو للزُّبَيْرَانَ بن بدر، ينظر: ديوانه، ص: (٣٥)، والكتاب: (٨٧/١)، وشرح أبياته - للتَّحَّاس، ص: (١٣٧)، واللَّسَان: (مصع).

ونسبه الأعلام الشُّتَمَرِيُّ لمُزَاحِمِ الْعَقِيلِيِّ، ينظر: شرح شواهد سيبويه له: (٨٧/١)، والخميس:

الجيش، والنَّجَاد: جمع «نجد» وهو ما ارتفع عن الأرض، وهو منصوب بيهدي على إسقاط حرف الجرِّ، والتقدير: يَهْدِي الْخَمِيسَ إِلَى النَّجَاد، والمصاع: القتال.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: (٦٤١/٢).

(٦) في (ب): «أَنَّ طَلَبَهُ تَخْييراً وَإِبَاحَةً» الصواب ما أثبت.

(٧) ينظر: شرح مختصر الروضة - للطُّوبِي: (٢٧٩/١).

والثالث^(١): التَّخْيِير، نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^(٢)، ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾^(٣).

وَوَهَم ابن السَّجَرِي^(٤)؛ فجعل من ذلك^(٥) ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾^(٦).

قوله: (والثالث للتخيير^(٧)).

قد قدّمنا لك ما في هذه المعاني من الاختلاف فيما يفيد لك، وقد جوّز في هذه الآية، أعني قوله: ﴿قُلْنَا يَنْدَا الْقَرْيَتَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ أن تكون «إِمَّا» فيها للتفصيل، أي: ليكن شأنك معهم إمّا التعذيب بالقتل، وإمّا الإحسان بالأسر. قوله: (وَوَهَم ابن السَّجَرِي؛ في جعل «إِمَّا» في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ للتخيير^(٨)).

وإنّما هي للإهام على السّامع، ووجه الوهم في بعض الحواشي: (أنّ التَّخْيِيرِيَّة إذا وقع بعدها فعلٌ، فلا بُدَّ من اقترانه بـ"أنّ" المصدرية، بخلاف غيرها، وفي إعراب أبي البقاء: «إِمَّا» هذه للشكّ، والشكّ راجع على المخلوق»^(٩) لا للتخيير، حتّى يردّ بأنّها معها "أنّ"، والشكّ الرّاجع إلى المخلوق هو الإهام، وليس وجه الوهم أنّ التَّخْيِير يلازمه سبق طلب عليه، ولا

(١) من معاني «إِمَّا».

(٢) الكهف: (١٨).

(٣) طه: (٦٥).

(٤) أيّ جعل «إِمَّا» في هذه الآية للتخيير، ينظر: الأمالي - لابن السَّجَرِي: (١٢٥/٣).

(٥) التوبة: (١٠٦).

(٦) المغني، ص: (٨٥-٨٦).

(٧) في المغني: (التَّخْيِير).

(٨) خالف الخفاجي عبارة ابن هشام؛ لأجل التوضيح.

(٩) ينظر: الإملاء - للعكبري: (٢١/١-٢٢).

طلب هنا؛ لأن ابن الشَّجَرِيَّ منعها^(١)؛ لأنَّ من النَّحَاة من لم يشترطه، ويقول: "إمّا" لأحد شيئين أو أشياء مطلقاً، ولا شكَّ أنَّه عزَّ وجلَّ له الْخِيَرَةُ في فعل ما يشاء، وهو تعالى لا يجمع بين تعذيبهم والتَّوْبَةِ عليهم، كما قاله الشَّيْخُ^(٢)؛ لأنَّه بمراحل عن كلام المص، بدليل أنَّه مثَّل للتَّخْيِيرِ بمثالين، ليست فيهما مسبوقَةٌ بطلب، ومن لَمْ يُلْحِ له ذلك الوجه، وَجَّهَ الْوَهْمَ بأنَّ التَّخْيِيرَ يستدعي مخيراً، وهو يمتنع عليه تعالى، وأجاب^(٣): "بأنَّه يجوز أن يكون تخييره من ذاته"^(٤) انتهى ما رآناه خاتمة الشُّرَاح.

وفيه بحث: فإنَّ ما ذُكِرَ من شرح الطَّلَبِ، صرَّح به كثير من النَّحَاة، وخالفهم الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) في تفسير: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٦)، فذهب بعض شراحه^(٧) إلى أنَّه يكون بعد الطَّلَبِ، أو التَّثْنِيَةِ كالأية، فما ذُكِرَ غير مُسَلَّم، وفي "شرح الهادي" ما نصَّه: (اعلم أنَّ التَّخْيِيرَ والإباحة يختصَّان بالأمر؛ إذ لا معنى لهما في الخبر، كما أنَّ الشَّكَّ والإهام يختصَّان بالخبر، وقد جاءت الإباحة في غير الأمر، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾^(٨)، أي: أيُّ هذين شبَّهتهم، فأنت مصيب، فكذا إنَّ شبَّهتهم بهما جميعاً، قال ابن مقبل^(٩):

(١) في نسختي المخطوط (تبعه)، والصواب ما أثبت كما في منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحه: ٩٣ - ب).

(٢) في (ب): (الشَّارح)، وينظر قول الدِّمَامِينِي في: المزج: (١٣١/١).

(٣) ينظر: المنصف - للشُّمْنِي: (١٣١/١).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحه: ٩٣ - ب، ٩٤ - أ).

(٥) ينظر: الكشف: (١١٥/١).

(٦) البقرة: (١٩).

(٧) ينظر: حاشية الطيبي على الكشف، ص: (٣٦٣-٣٦٤)، وحاشية السَّعْد على الكشف: (لوحه: ٤٦ - أ).

(٨) البقرة: (١٧-١٩).

(٩) سبق تخريج هذين البيتين في ص: (٤١٢).

والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(١)، وانتصابهما على هذا على الحال

المقدّرة.^(٢)

هَزَزْتَ لِلْمَشْيِ أَوْصَالَ مُنْعَمَةً هَزَّ الْجُنُوبِ ضُحَى عِيدَانِ يَبْرِينَا
أَوْ كَاهْتِزَّازِ رُدَيْنِي تَذَاوَقَهُ أَيْدِي التَّجَارِ^(٣) فَزَادُوا مَتْنَهُ لَنَا

وهذا على الاتّساع؛ فإنَّ "أو" لَمَّا كانت لتساوي المشكوك فيه جاء التّساوي في غير

الشك^(٤) انتهى.

وهذا كلام نفيس يُعَضُّ عليه بالتّواجد.

قوله: (والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾) الخ.

أقول: الهداية هنا بمعنى الدلالة على ما يُوصِل، لا الدلالة الموصّلة، واختلف التّحاة في معنى "إِمَّا" هذه: فذهب الأكثرون إلى ما قاله المص، وإليه ذهب ابن مالك في "شرح التّسهيل" إلا أنّه عبّر عن التّفصيل بالتّفريق المجرّد^(٥)، وجعل بعض البصريّين "إِمَّا" في الآية للتّخيير^(٦)، وقال أبو حيّان: (إنّه ظاهر الفساد؛ لأنّ الله لا يخيّر في الكُفْرِ)^(٧)، ونقله الهروي في "الأزھية" عن الفراء^(٨)، وقال^(٩) بعضهم: إنّ معنى التّخيير: (إعلام الله أنّه يختار ما يشاء، ويفعل ما يريد، لا تخيير الإنسان)^(١٠)، فلا يرد ما قاله أبو حيّان، والمعنى: (إِمَّا أَنْ يحدث منه الشّكر، فهو علامة

(١) الإنسان: (٣).

(٢) المغني، ص: (٨٦).

(٣) في نسختي المخطوط (التّجار) وما أثبت هو الصواب كما في ديوانه، ص: (٣٢٨).

(٤) لم أقف على شرح الهادي للتفتازاني.

(٥) ينظر: شرح التّسهيل - لابن مالك: (٣/٣٦٥).

(٦) ينظر: التّذيل: (٤/لوحه ١٦٨ - ب).

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) ينظر: الأزھية - للهروي، ص: (١٤٩)، وينظر ما نسبته للفراء في معاني القرآن - له: (٣/٢١٤).

(٩) في (أ): (فقال) بالفاء، ويظهر أنّ الصّواب ما أثبت؛ لأنّه كلام مستأنف.

(١٠) ينظر: الفتح القريب، ص: (٧٣٥).

السَّعادة، وإمّا أن يحدث منه الكفران، فهو علامة الشَّقَاوَةِ^(١)، وإليه يشير كلام بعض الشُّرَّاح^(٢)، وحكى الأندلسي عن بعض النُّحاة: (أنَّ معنى "إمّا" في الآية: الإيهام)^(٣). قوله: (وانتصابهما في الآية^(٤) على الحال المقدّرة).

من الهاء^(٥)، والحال المقدّرة ما تكون متأخّرة في الوقوع عن معنى عاملها،^(٦) نحو ﴿فَادْخُلُوهَا حَلِيدِينَ﴾^(٧)، أي: مقدّرين الخلود، فإن كان السَّبِيل^(٨) لم تكن الحال مقدّرة، لكن في إسناد الشُّكْرِ والكفران له تجوّز ظاهر، ولم يقل كافراً ليطابق شاكراً^(٩) لرعاية الفاصلة، وإمّا إشارة إلى أن قليل الشُّكْرِ يوجب المزيد، فضلاً عن كثيره، وفي قراءة الفتح^(١٠) دليل على حذف جواب "أمّا"، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: (هي قراءة حسنة، والمعنى: أمّا شاكراً فتبوقنا، وأمّا كفوراً فبسوء اختياره)^(١١)، قال الشَّيْخُ: (وهذا على مذهبه في الاعتزال)^(١٢)، وفيه نظر؛ لأنّه يمكن تنزيله على مذهب أهل السُّنَّة باعتبار كسبه.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب: (٤٣٥/٢).

(٢) ينظر: الفتح القريب، ص: (٧٣٥).

(٣) ينظر: المباحث الكاملية - للأندلسي: (٣٦٩/١)، رسالة دكتوراه للباحث: شعبان عبدالوهاب.

(٤) في المغني: (على هذا).

(٥) أي: من الضمير في قوله: "هديناه".

(٦) ينظر: المنصف - للشُّمْنِي: (١٣١/١).

(٧) الزمر: (٧٣)، وينظر: المصدر السابق، ومعنى الحبيب: (٧٤٣/٢).

(٨) أي: فإن كان العامل السَّبِيل.....

(٩) في نسختي المخطوط: (ولم يقل شاكراً ليطابق كافراً)، وهو خطأ، صوابه: ما أثبت كما في معنى الحبيب: (٧٤٣/٢).

(١٠) هي قراءة أبي السَّمَّال. ينظر: مختصر ابن خالويه، ص: (١٦٦)، والبحر المحيط: (٣٩٤/٨).

(١١) ينظر: الكشف: (٦٦٧/٤).

(١٢) ينظر: المزج: (١٣١/١).

وأجاز الكوفيون كونَ إمّا. هذه^(١) هي إنَّ الشرطيّة ومّا الزائدة.^(٢)
قال مكّي: (ولا يُجيزُ البصريون أن يليَ الاسمَ أداةَ الشرط حتّى يكونَ بعده فعل)^(٣)
يفسّره، نحو^(٤) ﴿وَإِنْ آتْرَأَةٌ خَافَتْ﴾.^(٥)

قوله: (ولا يجوزُ^(٦) البصريون) الخ.
ذهب الشُّمْنِي^(٧) إلى أنّه استخدام^(٨)؛ لأنَّ الشرطَ يُطلق على تعليق أمرٍ بآخر، وعلى
المعلق عليه، فأطلقَ أولاً بمعنى، وأعيد عليه ضمير باعتبار معنى آخر، ولا استخدام فيه، كما
توهّم، فاعرفه.

(١) في الآية: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ الإنسان: (٣).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: (٤٣٥/٢).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) النساء: (١٢٨).

(٥) المغني، ص: (٨٦).

(٦) في المغني: (ولا يُجيز).

(٧) ينظر: المنصف - للشُّمْنِي: (١٣٢/١).

(٨) الاستخدام مصطلح بلاغيّ يقصد به: أن يُطلقَ لفظ مشترك بين معنيين، ثمَّ يعاد عليه ضمير يرااد

بأحدهما أحد المعنيين، وبالأخر المعنى الثاني. ينظر: الإيضاح - للسَّكَّاكِي، ص: (٢٠٢)، وعروس

الأفراح - للسَّكَّاكِي: (٣٢٨/٤).

وردّ عليه^(١) ابن الشَّجَرِيّ بأنَّ المضمّر هنا «كان»^(٢) فهو بمنزلة قوله^(٣):
قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا^(٤)

قوله^(٥): (فَمَا اعْتَذَارُكَ عَنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا) هو شعر مشهور للتُّعْمَانِ بن المنذر، ملك العرب، في قصة مشهورة بين لبيد والرَّبيع بن زياد العبسي^(٦)، فقول الش: إِنَّهُ لِحَسَّانٍ، وَهُمْ مِنْهُ، وَأَوَّلُهُ:

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الْأَقَاوِيلَا
فَقَدْ ذُكِرْتَ بِهِ وَالرَّكْبُ حَامِلُهُ مَا جَاوَرَ النَّيْلُ أَهْلَ (الشَّاءِ)^(٧) وَالنَّيْلَا
فَمَا انْتَفَاؤُكَ عَنْهُ بَعْدَ مَا قَطَعْتَ هُوجُ الْمَطِيِّ بِهِ أَكْنَافٌ شِمْلِيلَا^(٨)

(١) الضمير يعود على مكّي بن أبي طالب.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشَّجَرِيّ: (١٢٩/٣).

(٣) صدر بيت من بحر البسيط، وعجزه:

فَمَا اعْتَذَارُكَ عَنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا

وقد اختلفت ألفاظ صدره عند الخفاجي، كما هو مبين في شرحه، والبيت للتُّعْمَانِ بن المنذر، ينظر: الكتاب: (١٣١/١)، وشرح أبياته-للتُّعْمَانِ، ص: (١٤٨)، والإفصاح-للفارقي، ص: (٢٩٠)، وشرح أبيات المغني: (٨/٢).

(٤) المغني، ص: (٨٦).

(٥) الضمير يعود على الشاعر، ولم يذكر ابن هشام عجز البيت.

(٦) هو الرَّبيع بن زياد بن عبد الله العبسي، أحد دهاة العرب وشجعانهم، ورؤسائهم في الجاهليّة، له شعر جيّد، اتّصل بالتُّعْمَانِ بن المنذر مدّة من الزّمان، ثُمَّ فَرَّ مِنْهُ. (ت. ٣٠ ق. هـ). ينظر: الأغاني: (٢٤٢/٨)، وشرح الحماسة-للتّبريزي: (٢٤/٣).

(٧) الصواب (أهل الشام) كما هو مثبت في شرح شواهد المغني : (١٨٨/١)، وشرح أبياته : (٨/٢).

(٨) الهوج: جمع هوجاء، وهي النّاقة الشديدة السّريّة، وشمليل: اسم بلد. ينظر: معجم ما استعجم البكري: (٨٠٩/٢).

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اغْتَدَارُكَ عَنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا

وهي قصة معروفة عند الأدباء^(١).

واعلم أن "كان" تحذف كثيرا، وإن لم يكن في الكلام فعل يفسرها، وهو من خصائصها عند النحاة^(٢)، كما بينه الشراح^(٣) هنا، وقول بعضهم هنا: (إن الآية كالبيت، ممنوع؛ لأن فيها حذف "كان" وإقامة "ما" مقامها، وفيه إضمار "كان" فقط، فهي من قبيل: "أما أنت منطلقاً انطلقت")^(٤) لا وجه له؛ فإن حذفها بدون ما يقوم مقامها يدل على الحذف مع تقدير سدها بطريق الأولي، كما لا يخفى، وهذا مخصوص بـ"كان" إلا شذوذاً.

قوله: (الخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾)^(٥).

التفصيل بمعنى، و"شاكراً، وكفوراً"، حال مقدرة من الضمير في قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾^(٦)، والهداية: هي الدلالة على ما يوصل، لا الدلالة الموصلة كما لا يخفى، وكونه حالاً من السبيل على الإسناد المجازي كما قيل^(٧)، تكلف لا حاجة إليه، وإثماً قال: "كفوراً" دون "كافراً" المناسب بياناً؛ للطفه تعالى بمجازاته سبحانه على قليل الشكر وكثيره،

(١) تنظر هذه القصة والأبيات في الأغاني: (٢٤٢/٨)، وشرح شواهد المغني: (١٨٨/١)، وشرح أبياته: (٨/٢).

(٢) ينظر: الكتاب: (١٤٨/١)، والأماي - لابن الشجري: (١٣٤/٣)، والإنصاف: (٧١/١)، وشرح التسهيل - لابن مالك: (٣٦٢-٣٦٦/١)، وأوضح المسالك: (٢٥٣/١).

(٣) ينظر: المزمج - للذماميني: (١٣٢/١).

(٤) المراد به ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٤-ب).

(٥) مضى هذا النص مع شرح الخفاجي في ص: (٤١٧).

(٦) الإنسان: (٣).

(٧) القائل هو ابن الحنبلي، ينظر: معني الحبيب: (٧٤٣/٢).

وعدم مؤاخذته لقليل كفران نعمته مع ظهوره في جَحْد النَّعَم، ومناسبة الفواصل، وقد تقدّم، أنّه قَرِيءٌ "أَمّا" بفتح الهمزة^(١).

قوله: (وأجاز الكوفيون كون إمّا هذه: إمّا الشرطيّة ومّا الزائدة)^(٢) الخ. وما قاله البصريون: من أنّه لا يقع بعد أداة الشرط اسم حتّى يكون بعده فعل يفسّره، نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾^(٣)، وتمام كلام مكّي، كما في "الدّرّ المصون": (ولا يصحّ إضمار الفعل هنا؛ لأنّه كان يلزم رفع "شاكرًا"، وأيضاً؛ فإنّه لا دليل على الفعل)^(٤) انتهى. وأورد عليه: (أنّه [لا]^(٥) يلزم رفع "شاكرًا" مع إضمار الفعل؛ لجواز إضمار ما ينصبه، بأن يقدّر: "إنّ خلقناه شاكرًا فشكورًا، وإنّ خلقناه كافرًا فكفورًا")^(٦)، وفي عباراته استخدام؛ لأنّ الشرط يكون بمعنى التعليق كما في قوله: أداة الشرط، وعلى المُعلّق، وهو المراد بضمير "تفسيره".

(١) ينظر: ص: (٥١٥).

(٢) ينظر: المغني، ص: (٨٦)، ومعاني القرآن - للقرّاء: (٢١٤/٣)، والأزهرية، ص: (١٤٩).

(٣) النساء: (١٢٨).

(٤) ينظر: الدّرّ المصون: (٥٩٥/١٠)، وهذا هو عين كلام مكّي في كتابه مشكل إعراب القرآن: (٤٣٥/٢).

(٥) زيادة تقتضيها السياق والمعنى يؤيدها وهو مفهوم كلام ابن الشجري.

(٦) الذي ردّ قول مكّي هو ابن الشجري. ينظر: أماليه: (١٢٨/٣-١٢٩).

وهذه المعاني^(١) لـ"أَوْ" كما سيأتي^(٢)، إِلَّا أَنْ إِمَّا يُنْتَى الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره^(٣).....

قوله: (وردّه ابن الشجري) الخ.

فتقديره لـ"كان" كما في بيت النعمان بن المنذر بن ماء السماء، وليس كما قاله الش^(٤)، وقد تقدّم إنشاد هذا الشعر بتمامه، وذلك إشارة إلى القول الذي رماه به لبيد كما رآه يأكل معه، فقال له:

[٥٨/أ]

يَا أَيُّهَا النُّعْمَانُ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَةٍ
وَأَنَّهُ يَذْخِلُ فِيهَا إَصْبَعَهُ كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيِّعَهُ^(٥)

فرفع يده، ولم يؤاكله بعده، وكان نديمه، فلمّا كذّبه، قال له هذا الشعر، والحقّ هنا ضدّ الكذب؛ لمقابلته به، وله معانٍ آخر.

قوله: (إِلَّا أَنْ إِمَّا يُنْتَى الكلام معها^(٦))، من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله).

هذا فرق بين "إِمَّا" و"أَوْ"^(٧)، وقوله: (يُنْتَى الكلام)، أي: بحسب الظاهر؛ لعدم ذكر ما يدلّ على خلافه، كما صرّح به الرضوي^(٨)، فلا يردّ عليه أنّ العاطف بـ"أَوْ" يجوز أن يكون شاكاً في أوّل كلامه، فلا يردّ عليه ما ذكره الش^(٩)، وإنّ أجاب عنه.

(١) أي: معاني "إِمَّا" الخمسة التي سبقت.

(٢) ينظر: المغني، ص: (٨٧-٨٨).

(٣) المغني، ص: (٨٦).

(٤) حيث نسب له حسّان بن ثابت - رضي الله عنه - ينظر: المزج: (١/١٣٢).

(٥) الأبيات من بحر الرّجز، ينظر: ديوان لبيد، ص: (١١٠)، وفيه: (مَهْلًا أُبَيَّتَ اللُّغْنَ.....)، وَ كَأَنَّمَا

يَطْلُبُ....)، والبرصان والعرجان - للجاحظ، ص: (٥٧)، ومجالس ثعلب، ص: (٣٨٢)، وخزانة

الأدب: (١٢/٤).

(٦) في نسختي المخطوط، سقطت عبارة (معها).

(٧) ينظر: المفصل - للزمخشري، ص: (٣٦٣).

(٨) ينظر: شرحه على الكافية: (٤/٤٠١).

(٩) ينظر: المزج: (١/١٣٢).

وقد يستغنى عن «إمّا» الثانية بذكر ما يُغني عنها نحو: «إمّا أن تتكلّم بخير وإلاّ فاسكُت»^(١).....

قوله: (وقد يُستغنى عن «إمّا» الثانية بذكر ما يُغني عنها) الخ.

عبارة المص هنا مُبْهَمَةٌ، وتفصيلها كما في «الأزھية»: (أن «إمّا» قد لا تكرر)^(٢)، قال ابن إياز: (لا بُدّ من التّكرير، أو ما يقوم مقامه كـ «إلاّ» في بيت المثقّب)^(٣)، وفي «رصف المباني»: (قد تنوب «إنّ» الشرطيّة، و«لاّ» النافية مقام الثانية، وهو قليل)^(٤)، وقال أبو حيّان: (قال بعض أصحابنا: الأصل فيها أن تُكرّر، وقد تجيء غير مكرّرة، إذا عوّض عنها «إنّ» الشرطيّة المدغمة في «لاّ» الثانية، أو «أو» قد تجيء غير مكرّرة بلا عوّض في الشّعْر)^(٥).

(١) المغني، ص: (٨٦).

(٢) ينظر: الأزھية، ص: (١٤٩).

(٣) ينظر: المحصول في شرح الفصول: (لوحه ١٨٥ - ب).

(٤) ينظر: رصف المباني، ص: (١٠٢).

(٥) ينظر: التّذيل: (٤/ لوحه ١٦٩ - أ).

وقول^(١) المُنْتَقَب العَبْدِي:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي^(٢)
وقد يستغنى عن الأولى لفظاً.^(٣)

قوله: (وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً).

في الشعر، لكن يقدر حملاً على الأكثر.

قوله: (المُنْتَقَب) الخ.

المُنْتَقَب، بضم الميم، وفتح الثاء المثناة، وتشديد القاف وفتحها، ورؤي كسرُها أيضاً،
لُقِّبَ به؛ لقوله في هذا الشعر:

وَتَقْنِنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُيُونِ^(٤)

(١) هذا البيت أورده ابن هشام شاهداً على جواز الاستغناء عن «إمّا» الثانية بذكر ما يُغني عنها.
(٢) البيت من بحر الوافر، وهو للمُنْتَقَب العبدِي. ينظر: ديوانه ص: (٢١١)، والتمثيل والمحاضرة - للتحالبي، ص: (٥٩)، والحماسة البصريّة - للبصري: (١٢٧/١)، وتخليص الشواهد، ص: (٧٦)، وخزانة الأدب: (٤٨٩/٧)، والمُنْتَقَب هو: العائد بن محصن بن ثعلبة، من ربيعة، شاعر جاهليّ، أثصل بالملك عمرو بن هند، وله فيه مدائح، شعره جيّد، يحتوي على الحكمة والرّقة، له ديوان شعر مطبوع.
(٣) نحو ٣٥ ق. ٥. ينظر: طبقات فحول الشعراء: (٢٧١/١)، والشعر والشّعراء - لابن قتيبة، ص: (٢٥٥).

(٣) المغني، ص: (٨٦-٨٧).

(٤) عجز بيت من بحر الوافر، وصدره:

ظَهَرْنَ بِكَلَّةٍ وَسَدَلْنَ رَقْمًا

ينظر: المفضّليات - للضبيّ، ص: (٢٨٩)، وخزانة الأدب - للبغدادِي: (٨٤/١١)، والكَلَّة: ما يُرى على الهودج وهو شبيه بالسُّتور، وسَدَلْنَ: أرسلن، والرّقم: نوع من الثياب اليمينية تلبسه الهوداج، والوصاوص: البراقع الصغار.

وقول الش: إِنَّهُ الْمُتَّقِب، بنون بعد الميم، خطأ منه^(١)، واعلم أن أبا حيان قال في البحر: (إن قوله:

وَمَا أَذْرِي إِذَا وَجَّهْتُ وَجْهًا
أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَغَيَّرُ^(٢))

يدلُّ على أن البغي يستعمل في طلب الخير، وإن كان أصله طلب الفساد^(٣)، وفيه شاهد آخر على تسهيل همزة الاستفهام^(٤) انتهى.

وفيه نظر؛ لأن المذكور في الشعر الابتغاء، وهو كالانتباء، يكون في طلب الخير^(٥)، وما يكون في طلب الفساد هو الثلاثي، تقول العرب: "بَغَى يَبْغِي" فهو باغ^(٦)، والتسهيل في البيت غير مُسَلَّم؛ فإنه بتحقيق الهمزتين^(٧)، إلا أنها لو سهلت فيه جاز؛ فإن الهمزة المُسهلة متحركة أيضاً، لا ساكنة، كما نصَّ عليه أهل الأداء^(٨)، إلا أن حركتها غير تامة.

(١) ينظر: المزج: (١/١٣٢).

(٢) بيتان من بحر الوافر، هما أيضاً للمتقَّب. ينظر: ديوانه، ص: (٢١٢-٢١٣)، وفيه «يَمْتُ» بدل «وَجَّهْتُ»، والمفضلَّيات، ص: (٢٩٢)، والحماسة البصريَّة: (١/١٢٨).

(٣) ينظر: اللسان: (بغا).

(٤) ينظر: البحر المحيط: (١/٤٩٠)، ولم يشر إلى شاهد تسهيل الهمزة.

(٥) ينظر: اللسان (بغا).

(٦) ينظر: القاموس المحيط: (بغا).

(٧) وهكذا رسمت في الديوان.

(٨) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: (١/١٩٠).

تنبيه

ليس من أقسام «إمّا» التي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(١)، بل هذه «إن» الشرطيّة، و«مّا» الزائدة.^(٢)

قوله: (تنبيه: ليس من أقسام «إمّا» الخ.

يعني «إمّا» في هذه الآية، ونظائرها ليست ممّا نحن فيه، بل هي مركبة من «إن» الشرطيّة، و«مّا» المزيّدة للتأكيد، وهذه يكون الفعل معها مؤكّداً بنون التوكيد؛ للفرق بينها و«إمّا» العاطفة، ولو لا هذا لم يجرّ دخول نون التوكيد؛ ولذا لو حذف «مّا» لم يجرّ إدخال النون؛ لأنّ فعل الشرط لا يؤكّد^(٣)، وقد سمع قليلاً ترك نون التوكيد، كما في قوله:

إمّا تَرَيْنَا حَفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكْ لَا نَحْفَى وَنَتَعَلُّ^(٤)

كذا نقله السيوطي^(٥) عن كتاب «الأزهيّة»^(٦).

(١) مريم: (٢٦).

(٢) المغني، ص: (٨٧).

(٣) تنظر هذه المسألة في: الكتاب: (١٥٣/٢)، وإعراب القرآن - للنحاس: (١٣/٣)، والمفصل، ص:

(٣٩٤)، وشرح الجمل - لابن عصفور: (٤٨٩/٢ - ٤٩٠)، وشرح الكافية الشافية: (١٤٠٢/٣ -

١٤٠٨)، وشرح الكافية للرضي: (٤٨٨/٤)، وأوضح المسالك: (٩٦/٤).

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو للأعشى. ينظر: ديوانه، ص: (٢٨٣)، والأزهيّة، ص: (٧٧، ١٥٢)،

وأما ابن الشجري: (٥٧٠/٢)، وشرح أبيات المغني: (٢٨٢/٥).

(٥) ينظر: الفتح القريب، ص: (٧٤٤).

(٦) ينظر: الأزهيّة، ص: (١٤٩).

والفراء يقيسه^(١)؛ فَيَجِزُ زَيْدٌ يَقُومُ وَإِمَّا يَقْعُدُ، كما يجوز أَوْ «يَقْعُدُ»^(٢).

قوله: (والفراء يقيسه) الخ.^(٣)

في "الشَّرْح": (يعني أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ "إِمَّا" قَبْلَ الْمَعْطُوفِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلُهُ فِي "الْجَنَى الدَّانِي"^(٤)، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ أَنَّ لَا تَكَرَّرَ، وَأَنْ تَجْرِي بِجَرَى "أَوْ" فَإِنْ كَانَ^(٥) هَذَا هُوَ الْمُرَادُ، نَافَاهُ ظَاهِرٌ قَوْلُهُ: «فَالْفَرَاءُ يَقِيسُهُ»؛ إِذْ هَذَا الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ عَائِدٌ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا لَفْظًا، وَالْفَرَاءُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ يَرَى أَنَّهَا مُسْتَعْنَى^(٦) عَنْهَا أَلْبَتَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، فَتَأْمَلُهُ^(٧)). انتهى.

أقول: هذا غير مُسَلَّمٍ؛ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَصِّ، لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَاعْرِفْهُ.

(١) أي: يقيس الاستغناء عن "إمّا" الأولى، إذا كان هناك ما يدلُّ عليها.

(٢) المغني، ص: (٨٧).

(٣) عاد الحفاجيُّ إلى نصِّ المغني السَّابِقِ، بعد أن تجاوزَه إلى غيره وشرحه.

(٤) ينظر: الجنى الدَّانِي، ص: (٥٣٤).

(٥) سقطت كلمة "كان" من (ب).

(٦) في (ب): (يُسْتَعْنَى عَنْهَا).

(٧) ينظر: المزج: (١/١٣٣).

(أَوْ)

حرفُ عَطْفٍ، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر:
الأوّل: الشكُّ، نحو^(١) ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٢)

قوله: (أحدها^(٣): الشكُّ) الخ.

قيل: (هو مخصوص بالخبر^(٤))، وفي «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٥):
«إِنْ «أَوْ» فِي أَصْلِهَا لَتَسَاوِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فِي الشَّكِّ فِي النَّسْبَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَا»^(٦)، وفي
«حواشيه» للسَّعْد: «إِنْ «أَوْ» لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَالشَّكُّ هُوَ الْمَتَبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ إِطْلَاقِهَا فِي
الْخَبَرِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو»، وَإِنْ احْتَمَلَ التَّشْكِيكَ وَالْإِهْمَامُ عَلَى السَّامِعِ»^(٧)، وقال
الرَّضِيُّ: «إِنَّ التُّحَاةَ قَالُوا: لـ«أَوْ» فِي الْخَبَرِ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ: الشَّكُّ، وَالْإِهْمَامُ، وَالتَّفْصِيلُ. وَفِي
الْأَمْرِ مَعْنِيَانِ: التَّخْيِيرُ، وَالْإِبَاحَةُ.

والشَّكُّ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَلَا تَعْرِفُهُ بَعِيْنَهُ، وَالْإِهْمَامُ: إِذَا عَرَفْتَهُ، وَقَصَدْتَ أَنْ
تُبَيِّنَهُ عَلَى الْمَخَاطَبِ، كَقَوْلِ لَبِيدٍ:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ^(٨)

(١) المؤمنون: (١١٣).

(٢) المغني، ص: (٨٧).

(٣) في المغني: (الأوّل).

(٤) ينظر: رصف المباني، ص: (١٣١).

(٥) البقرة: (١٩).

(٦) الكشاف: (١١٥/١).

(٧) ينظر: حاشية السَّعْد على الكشاف: (لوحة ٤٦-أ).

(٨) هذا عجز بيت من بحر الطويل، وصدوره:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

وقائله لبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - ينظر: ديوانه، ص: (٧٣)، والحماسة البصرية: (٧٧٨/٢)،

وشرح الكافية - للرَّضِيِّ: (٣٩٧/٤)، وخزانة الأدب: (٣٤٠/٤).

لظهور أنه كان يعرف أنه من أيهما، كقوله تعالى: ﴿أَتْنَهَا أَمْزِنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾^(١)، والتفصيل: إذا لم يشك، ولم يقصد الإبهام، كقوله: "هذا جوهر أو عرض"، حيث كان القصد الاستدلال أنه أحدهما^(٢)، ولا تقل^(٣) على أنه لا هذا ولا ذاك؛ لأن الموجود الممكن منحصر فيهما، ولا واسطة، «وأمّا في الأمر، فإن حصل بالجمع بين المتعاطفين بها فضيلة وشرف في الغالب فهي للإباحة^(٤)، وإلا فهي للتخير، فالإباحة يجوز فيها الاقتصار على أحدهما، والجمع بينهما»^(٥)، ومنهم من فرق بينهما بوجه آخر^(٦)، وهو أن "أو" إذا استعملت بما^(٧) أصل المأمور به المنع، بقي الآخر ممنوعاً، ويسمى تخييراً، نحو: "خذ الدرهم أو الدينار" وإلا فهو للإباحة^(٨)، وبقية^(٩) أقسام الطلب والتفني معها لها أحكام مفصلة في كتب النحو.

أقول: هذا ما ذكره النحاة والمفسرون، وتبعهم بعض الشراح^(١٠)، وفيه أمور:
الأول: أن ما تقدم من أن المعاني الثلاثة مختصة بالخبر، وقع في كتب النحو - كما في "تذكرة أبي علي" - ما يخالفه؛ فإن أريد به ما سوى الأمر أتجه، لكنه بعيد جداً.

(١) يونس: (٢٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية-للرّضي: (٣٩٧/٤).

(٣) في نسختي المخطوط (ولا نقل) بالنون والصواب ما أثبت وهو ما في منتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٥-ب).

(٤) في (ب): (الإباحة).

(٥) ينظر: شرح الكافية-للرّضي: (٣٩٧/٤).

(٦) هو ركن الدين الحديثي، ينظر: شرح الكافية - له: (لوحة ٥١٤-أ)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٥-ب).

(٧) في نسختي المخطوط (كان)، والصواب ما أثبت، وهو ما في شرح الكافية-للحديثي.

(٨) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٥-ب).

(٩) في (ب): (و: بقاء مفتوحة).

(١٠) هو ابن الملا الحصكفي، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٥-ب).

والثاني^(١): الإيهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٢)، الشاهد في الأولى^(٣).

الثاني: أن ما في "شرح الكشاف" (من أن حقيقتها أحد الأمرين، والشك والتشكيك مفهوم من السياق)^(٤) يخالف لما قاله الرضوي^(٥)، وإن أمكن حمل أحدهما على الآخر. الثالث: أن قوله^(٦): (وبيت لبيد^(٧) القصد فيه إلى الإيهام على المخاطب)^(٨)، فيه أن المُخَاطَبَ له ابتناه، كما في أول الشعر، وهما عارفتان به. قوله: (والثاني: الإيهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، الشاهد في الأولى).

قوله: "لعلّ هدى" في "شرح المفتاح" للتفتازاني: (أنه يحتمل/ أن يكون خبراً لاسم "إن" وما عطف عليه، على طريق اللف والنشر^(٩)، وأن يكون خبراً لأحدهما، وقد حذف خبر الآخر، أي: إِنَّا لفي هدى أو في ضلال، أَوْ إِيَّاكُمْ لعلّ هدى أو في ضلال، وفي كلمتي "علّ" و"في" إشعار بأن صاحب الحق، كأنه على فرس جواد يركض حيث يشاء، وصاحب الباطل كأنه مُنْعَمِسٌ في ضلال لا يدري، أين يتوجّه)^(١٠). انتهى.

(١) من معاني «أو».

(٢) سبأ: (٢٤).

(٣) المغني، ص: (٨٧).

(٤) ينظر: حاشية السعد على الكشاف: (لوحة ٤٦-أ).

(٥) ينظر: شرح الكافية: (٣٩٧/٤).

(٦) الضمير يعود على الرضوي.

(٧) مرّ في ص: (٥٢٦).

(٨) ينظر: شرح الكافية - للرضوي: (٣٩٧/٤).

(٩) مصطلح بلاغي يراد به: ذكر متعدّد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا

المتعدّد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يردّه إليه. ينظر: المطول، ص: (٦٦٣).

(١٠) ينظر: شرح المفتاح - للتفتازاني، ص: (٣٧٩).

وهو مأخوذ من «الكشاف»^(١)، وفيه (أنه من الكلام الذي كلُّ من سمعه، قال لمن خُوطِبَ به، قد أنصفك صاحبك وفي دَرَجِهِ بَعْدَ تَقْدِمَةِ مَا قَدَّمَهُ من التَّفْهِيمِ البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين على الهدى، ومن هو في الضلال المبين، ولكنَّ التعريض أوصل بالمجادل إلى الغرض، وأجمع به على الغلبة)^(٢). انتهى.

وما جَوَّزه في «شرح المفتاح» لم يرتضه أبو حيَّان، وقال: (خير «إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ» هو قوله: «هَدَى»، ولا يحتاج إلى تقدير)^(٣).

قوله: (الشَّاهد في «أَوْ»^(٤) الأولى).

قال السيِّد في «شرح المفتاح»: (فإن قلت: ما فائدة «أَوْ» الأولى؟ قلت: أتى بها؛ لأنَّها لو تُرِكَتْ، وأُتِيَ بالواو، تبادرَ حَ كَوْنُ الفريقين معاً إمَّا على هَدَى أَوْ في ضلال، وليس بمراد، ولو تُرِكَتِ الثانية مع تَرْكِ الأولى^(٥) تبادرَ أَنَّهُ نُشِرَ على ترتيب اللَّفِّ، ولم يكن كلاماً منصفاً)^(٦). انتهى.

وفي «الشرح»: (لا أدري لِمَ لَمْ يَكُنِ الشَّاهد في «أَوْ» الثانية، والمعنى: وَإِنْ أَحَدُ مِنَّا وَمِنْكُمْ لثابت^(٧) له أحد الأمرين، كونه على هَدَى، أو^(٨) كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العِلْمِ بَأَنَّ مَنْ وَحَدَ اللهُ وَعَبَّدَهُ فهو على الهدى، وَأَنَّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَهُ فهو في ضلال)^(٩). انتهى.

(١) ينظر: الكشاف: (٥٩١/٣).

(٢) ينظر: المرجع السابق: (٥٩٠/٣-٥٩١).

(٣) ينظر: البحر المحيط: (٢٨٠/٧).

(٤) في المغني: (الشاهد في الأولى).

(٥) في نسختي المخطوط (مع عدم ترك الأولى) والصواب ما أثبت وهو ما في شرح الجرجاني.

(٦) ينظر: شرح المفتاح-للشريف الجرجاني: (لوحة ٨٣-أ).

(٧) في (ب): (الثالث).

(٨) في نسختي المخطوط (و) وما أثبت هو ما في شرح الدماميني وهو الصواب.

(٩) ينظر: المزج: (١٣٣/١).

أقول: كما أشكل هذا على الشّ أشكل على كثيرين؛ فمنهم من سلّمه، ومنهم من أجاب عنه، ولنذكر أولاً ما وقع للشّراح فيه، ثم نبين الحقّ في ذلك، فمنهم من أجاب: (بأنّه لا حاجة مع اعتباره في الأولى إلى اعتباره في الثانية؛ لأنّ اعتباره في إحداها يغني عن اعتباره في الأخرى، وإنّما اعتبره في الأولى؛ لتقدّمها؛ ولأنّ الغرض إهام محلّ الهداية والضلال، والأولى هي الواقعة بين محليهما)^(١)، ومنهم من أجاب: (بأنّه لا يلزم من كون معنى الآية ما ذكر، أن يكون "أو" فيها للإهام؛ لأنّ معنى أحد الشّيئين موجود في جميع معاني "أو" إلاّ معنى "بل"، و"الواو"، وفي معنى الإهام زيادة، وتوقّش بأنّ المصّ إنّما نَبّه على أنّ ما عدا هذين المعنيين مستفاد من غيرها، فليس بمعناها، وأنّ معناها الموضوع له: أحد الشّيئين أو الأشياء، لا أنّه داخل في معناها من إهامها، وغيره؛ زيادة على هذا الموضوع له، بل هو زيادة عليه من خارج)^(٢) انتهى.

هذا كله ليس بشيء:

أمّا الأوّل^(٣)؛ فلأنّه سلّم أنّ المعنى المذكور موجود في الأولى والثانية، وإنّما خصّ الأولى؛ لمرجّح فيها، ولا يخفى أنّ كلام المصّ يأباه، وليس مراده ما ذكر.

[٥٩/ب]

وأمّا الثاني^(٤)؛ فلأنّ الشّ أراد أنّها لأحد الشّيئين من غير تعيين، وهو معنى الإهام بعينه، فمتى وُجِدَ أحدهما وُجِدَ الآخر، فادّعاء أنّ الإهام زائد عليه من غير بيان للزيادة عليه، مكابرة.

وأنا أقول: الحقّ إبقاء كلام المصّ على ظاهره من غير احتياج إلى الجواب الذي تكلفوه، وأنّ الفرق بين أحد الشّيئين والإهام: أنّ الإهام معناها أن يكون المتكلّم عالماً بمن هو على

(١) ينظر: المنصف - للشّمّني: (١/١٣٣-١٣٤).

(٢) المراد به ابن الملا الحصكفي، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ٩٦-أ).

(٣) المراد به جواب الشّمّني السابق.

(٤) هو جواب ابن الملا الحصكفي.

الهدى، ومن هو على الضلال، لكنه ترك التصريح به؛ ليكون من الكلام المنصف الذي يستدرج الخصم للانقياد للحق، كما في قول حسّان:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ^(١) فَشَرُّكُمْ لَخَيْرِكُمْمَا الْفِدَاءُ^(٢)

فالذال على الإبهام الأولى دون الثانية؛ لأنّ المعنى: «إنا أو إياكم على هذا» فأبهم المَهْدِيَّ منهما، وهو أصل التركيب؛ لإفادته المراد، وإن لم يذكر الثاني، وإنما أُتِيَ به تكميلاً للتقسيم بمنع الخلوّ والجمع؛ ولهذا أتى بالبيت المذكور^(٣) الذي اقتصر فيه على نظير «أو» الأولى.

وهنا أمور مهمّة لا بُدَّ من التنبيه عليها:

أحدها: أن السُّيُوطِيَّ قال في حواشيه: (إنَّ صاحب «الأزھية» خالف ما ذكّر هنا، وقال: «إنَّ الشَّاهد في «أو» الثانية، والأولى بمعنى «الواو»^(٤)، فسبَقَ قلمه^(٥) من الثانية إلى الأولى)^(٦)، ثمَّ نقل كلاماً طويلاً عن ابن الشَّجَرِيَّ^(٧) والزَّجَّاج^(٨)، وزعم أنَّه مؤيّد لما في «الأزھية»، ومن

(١) في نسختي المخطوط «بكفو» وهو مخالف لرسم الهمزة الساكنة المتطرفة، والصواب ما أثبت.

(٢) بيت من بحر الوافر لحسّان بن ثابت - رضي الله عنه - ينظر: ديوانه، ص: (٦١)، وخزانة الأدب: (٢٣٢/٩).

(٣) هو قول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأَلَى أَلْفُوا الْحَقَّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقًا

ينظر: المغني، ص: (٨٧)، وشرح أبياته: (١٩/٢).

(٤) ينظر: الأزھية، ص: (١١٨).

(٥) الضمير يعود على ابن هشام في المغني.

(٦) ينظر: الفتح القريب: (لوحه ١٠٣ - ب).

(٧) ينظر: أمالي ابن الشَّجَرِيَّ: (٧٠/٣).

(٨) ينظر: معاني القرآن - للزَّجَّاج: (٢٥٣/٤).

والثالث: التَّخِير، وهي الواقعة بعد الطَّلَب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: «تَزَوَّجَ هِنْدًا أَوْ أَخْتَهَا»، وَخُذْ مِنْ مَالِي دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا.^(١)

تأمله علم أنه لا تأييد فيه، ثُمَّ تَبَحَّحَ^(٢) بذلك، وقال: (هذا تعلم أن مراجعة الأصول الواسعة مُعِينَةٌ؛ لأنها تَبَيَّنُ ما أُغْلِقَ فيه)^(٣)، وعندي: أنها قد يَضِلُّ بها كثير عن طُرُقِ الصَّواب، وبقي هنا كلام تركناه؛ لطوله من غير فائدة.

قوله: (والثالث: التَّخِير، وهي الواقعة بعد الطَّلَب).

في بعض «الشُّروح»: (تَقَدَّمَ فِي «إِمَّا» ما يقتضي أَنَّ التَّخِيرَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الطَّلَبُ، وهو مخالف لما هنا، فقد يقال: إِنَّ التَّخِيرَ والطَّلَبَ مختلفان، مع اشتهار أَنَّ «إِمَّا»، و«أَوْ» سَيَّانٌ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى التَّخِيرِ، وليس كذلك؛ لَأَنَّ الشَّرْطَ خارج عن ماهية المشروط)^(٤)، وفيه نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ، فتذكره.

قوله: (وقبل^(٥) ما يمتنع فيه الجمع) الخ.

أي: يمتنع فيه الجمع شَرْعًا، كالجمع بين الأختين، أو عُرْفًا، نحو: «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا»، حيث لا قرينة على الإباحة، وقال السَّيرافي: (إذا وقعت «أَوْ» في الأمر، فلها حالان كلاهما للإفراد:

أحدهما: أن يختار أحدهما، والآخر محظور عليه.

والآخر: أن يكون له اختيار كل واحدٍ من غير حَظَرٍ في الآخر.

(١) المغني، ص: (٨٧-٨٨).

(٢) التَّبَحُّحُ: الفَرَح. ينظر: القاموس المحيط: (بَحَح).

(٣) ينظر: الفتح القريب: (لوحة ١٠٤-أ).

(٤) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ٩٧-أ).

(٥) في نسختي المخطوط: (وقيل)، وهو مخالف لما في المغني وشروحه.

فإن قلت: فقد مثل العلماء بآتي الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع^(١). قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كلّ منهنّ كفارة، وبين الصيام والصدقة والتسك اللاتي كلّ منهنّ فدية، بل تقع واحدة منهنّ كفارة أو فدية، والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك.^(٢)

والأول هو المراد في التخيير، ويكون إذا لم يكن له أن يتناول شيئاً منهما قبل التخيير، نحو: "خذ ديناراً أو ثوباً"، إذا كانا محظورين عليه، فإذا أباح أحدهما بقي الآخر على الحظر، ومثله في القرآن كثير، فإن لم يكونا محظورين فهو إباحة، وحكي عن المزي^(٣) صاحب الشافعي، عمّن حلف لا يكلم أحداً إلا كوفياً/ أو بصرياً، فكلم كوفياً وبصرياً، فقال: لا أراه إلا حائناً، فأنتهى ذلك إلى بعض علماء الحنفية، فقال: أخطأ، وخالف الكتاب: أمّا الأول فلقوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾^(٤) الآية، وكلّ ذلك كان مباحاً له خارجاً من التحريم، وأمّا السنة فلقوله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ»^(٥)، والمفهوم منه أن القرشي والثقفي كانا جميعاً مستثنين، فرجع المزي إلى قوله^(٦) انتهى. [قوله]^(٧): (والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك).

(١) ينظر مثلاً: الأزهية، ص: (١١٥)، وأمالى ابن الشجري: (٧٠/٣).

(٢) المغني، ص: (٨٨).

(٣) في كلا النسختين: (المازني)، والصواب ما أثبت، والمزي هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزي، صاحب الإمام الشافعي، من أهل مصر، كان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجة، من مصنفاته: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، و"المختصر". (ت ٢٦٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢١٧/١).

(٤) الأنعام: (١٤٦).

(٥) حديث صحيح. ينظر: سنن أبي داود: (٨٠٧/٣)، وسنن الترمذي: (٣٨٧/٥)، وسنن النسائي: (٢٧٩/٦).

(٦) ينظر: شرح الكتاب - للسرياني: (٦٣٧-٦٣٩) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيد جلال حسنين.

(٧) عبارة (قوله) ساقطة من النسختين.

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالس العلماء أو الزهاد». وتعلم الفقه أو النحو، وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: «وَلَا تُطْعِمْنِهِمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا»^(١)؛ إذ المعنى: لا تطعم أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما.^(٢)

فإن القرينة زائدة^(٣) على الكفارة، قوله: «فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ»^(٤) الخ، وآية الفدية: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِمَةِ أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ»^(٥) الخ، وليس فيهما طلب، قيل: لا يُشْتَرَطُ فِي الطَّلَبِ أَنْ يَكُونَ بِصِغْتِهِ، بل يكفي فهمه من سياق الكلام ومعناه، وهو معنى «كفروا»، و«افتدوا»، فهو خبر بمعنى الطلب، والفرق بين التخيير والإباحة مفصل في «التلويح»^(٦) وغيره من كتب الأصول.

قوله: (وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: «وَلَا تُطْعِمْنِهِمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا»؛ إذ المعنى: لا تطعم أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما).

أي: إذا دخلت «لا» الناهية في صورة الإباحة امتنع فعل المتعاطفين والمتعاطفات، و«جالس الحسن أو ابن سيرين»، معناه: جالس واحدا منهما، فإذا دخلت «لا» الناهية - والنهي أخو التفي - يعم كما تعم، فقوله: «وَلَا تُطْعِمْنِهِمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا» معناها: لا تطعم واحدا منهما، أي: لا تفعل واحدا من الإطاعتين، فأيهما فعل، فهو أحد منهما، أو يقال: إذا نهى عن أحدهما علم النهي عنهما بالطريق الأولى، وفي «الشرح الجديد»: «(أن) أحدا» في

(١) الإنسان: (٢٤).

(٢) المغني، ص: (٨٨).

(٣) عبارة (زائدة) ساقطة من (ب).

(٤) المائدة: (٨٩).

(٥) البقرة: (١٩٦).

(٦) ينظر: التلويح على التوضيح - للتفتازاني: (٢٠١/١).

العدد بمعنى "واحد" نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، وهمزته مبدلة من الواو، فإذا كان من يصلح للخطاب، فهمزته أصليّة، وهو يفيد العموم، ولا يكون إلا نكرة في حيز النّفي وإن أُضيف؛ لأنّه لتوغّله في الإيهام لا يتعرّف بالإضافة، كما قاله ابن يعيش^(٢) (٣).

أقول: ما ذكره من أنّ "أحدًا" همزته في العدد مبدلة، وفي الآخر أصليّة، وهو ملازم للنّفي، ذكره النّحاة^(٤)، وأورد عليه القرّافي في "العقد المنظوم": (بأنّه مشكل، فإنّ اللفظين صورتها واحدة، والوَحدة تتناولهما، والواو فيها أصليّة؛ فيلزم الألف عن الواو فيهما، وجعلها أصليّة في أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجّح، وقد أشكل هذا على كثير من الفضلاء، حتّى أطلعني الله على جوابه، وهو أنّ "أحدًا" الذي لا يستعمل إلا في النّفي معناه إنسان، بإجماع أهل اللّغة^(٥)، والآخر معناه: الفرد من العدد، وإذا اختلفت مسمّى اللفظين لم يتحد اشتقاقهما؛ لأنّ معنى الاشتقاق: أن يكون بين اللفظين مناسبة في اللفظ والمعنى، ولا يكفي أحدهما، ومنه علّم الفرق بين "أحد" المخصوص بالنّفي، و"أحد" الذي يصلح للنّفي والإثبات، فإن كان/ بمعنى إنسان، فهو الأوّل، وألفه أصليّة، وإن كان نصف الاثنين فهو الصّالح للنّفي، وألفه منقلبة عن واو^(٦) انتهى.

(١) الإخلاص: (١).

(٢) ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (٣٢/٦).

(٣) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٠١ - ب).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشّجري: (٤٣٥/٢)، والمصباح المنير: (وَحَد)، واللسان: (أحد).

(٥) لم أقف على هذا الإجماع فيما اطّلت عليه من كتب اللّغة.

(٦) ينظر: العقد المنظوم - للقرّافي: (لوحة ٤٢/أ-ب)، والقرّافي هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو

العباس، شهاب الدين الصنهاجي، من كبار علماء المالكية في الفقه والأصول، والعريّة، له

مصنّفات جليّة منها: «الذخيرة» و«أنوار البروق» و«شرح تنقيح الفصول» و«العقد المنظوم»،

غيرها. (ت ٦٨٤هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: (٢٣٣/٦).

واعلم أن في "أو" في هذه الآية وجوهاً، ذكرها في "الدُرُّ المصون":
(أحدها: أنها على ظاهرها؛ فتفيد في النّهي، النّهي عن الجميع بالطريق الأوّل).
الثاني: أنها بمعنى: "لا" أي: لا تطع من أنتم، ولا من كفر، قال مكّي: «وهو قول
الفراء^(١)»^(٢).

الثالث: أنها بمعنى "الواو" وهو قول الكوفيين، ولهم عليه أدلة^(٣)، والكفور، وإن استلزم
الإثم، إلا أنه عطف لشئين:

إمّا أن يكونا شخصين نفسيهما، كما قيل: إن الإثم عتبة^(٤)، والكفور غيره.
وإمّا لما قاله الزمخشري من أن معناه: «راكباً»^(٥) لما هو إثم، داعياً لك إليه، أو فاعلاً لما
هو كفر، داعياً لك إليه؛ لأنهم: إمّا أن يدعوه إلى مساعدتهم على فعل هو إثم، أو كفر، أو
غير إثم ولا كفر، فنهى أن تساعدهم على الاثنين دون الثالث^(٦)»^(٧). انتهى.

(١) ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٢١٩/٣).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن - لمكي: (٤٤٢/٢).

(٣) ينظر رأي الكوفيين وأدلتهم في: أمالي ابن الشجري: (٧٦-٧٣/٣).

(٤) هو عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، أبو الوليد، كبير قریش، وأحد ساداتها في الجاهلية، كان موصوفاً
بالرأي، والحلم، خطيباً نافذ القول، مات مشركاً في معركة بدر سنة (٥٢هـ). ينظر: نسب قریش،
ص: (١٥٢).

(٥) أي: لا تطع راكباً.

(٦) ينظر: الكشف: (١٧٥/٤).

(٧) ينظر: الدُرُّ المصون: (٦٢٤/١٠-٦٢٥).

وتلخيصه: أنَّها لِلنَّهْيِ عَمَّا كَانَ مباحاً، وكذا حكم النَّهْيِ الدَّاخِلِ عَلَى التَّخْيِيرِ، وفاقاً لِلسِّيَرافِيِّ^(١).

قوله: (وتلخيصه: أنَّها تدخل لِلنَّهْيِ عَمَّا كَانَ مباحاً).

في "الشرح": (وهذا في الآية [غير متأت] ^(٢) أَلْبَتَّة؛ لَأَنَّ طاعة الآثم، أو الكفور، أو الكفر لا تباح، بل تَحْرُم، فلعلَّ الإباحة، لِحِظَ فِيهَا ما كان الكفار يعتقدونه من أَنَّ طاعة الآثم والكفور مباحة لا حَرَجَ عَلَى من ارتكبتها) ^(٣) انتهى.

ورُدَّ هذا: (بأنَّه ظَنُّ أَنَّ الإباحة هنا هي الإباحة الشرعية، وليس كذلك، بل المراد ما كان مباحاً في عُرْفِ اللُّغَةِ [أو] ^(٤)، عُرْفِ التَّخاطب العام، كما لا يخفى) ^(٥).

قوله: (وكذا حكم النَّهْيِ الدَّاخِلِ عَلَى التَّخْيِيرِ، وفاقاً لِلسِّيَرافِيِّ).

يعني أَنَّهُ إِذَا دَجَلَ عَلَيْهِ، اقْتَضَى مَنَعَ فِعْلِ الجَمِيعِ، وَإِنَّمَا نَقَلَهُ عَنِ السِّيَرافِيِّ ^(٦)؛ لَأَنَّ فِيهِ خِلَافاً لِبَعْضِ التُّحَاةِ، فَإِنَّ ابْنَ كَيْسَانَ جَوَّزَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ فِيهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَعَنِ المَجْمُوعِ ^(٧).

(١) (المغني، ص: (٨٨). وينظر: شرح الكتاب-للسِّيَرافِيِّ: (٦٣٧/٤) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيد

جلال حسنين، والفتح القريب: (لوحه ١٠٦-ب).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي المخطوط، ومثبت من المزج: (١٣٤/١).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي المخطوط، ومثبت من المنصف-لِلشُّمْنِيِّ: (١٣٥/١).

(٥) الذي رَدَّ قول الدَّمَامِيَّيْنِ هُوَ الشُّمْنِيُّ. ينظر: المصدر السابق: (١٣٤/١-١٣٥).

(٦) في نسختي المخطوط (الكسائي)، ولعلَّه سبق قلم، والصَّواب: السِّيَرافِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ ذَكَرَ لِلْكَسَائِيِّ.

(٧) ينظر رأي ابن كيسان في المزج: (١٣٥/١)، والفتح القريب: (لوحه ١٠٦-أ)، ومَقْنَى الحبيب: (٧٦٦/٢).

وذكر ابن مالك^(١) أن أكثر ورود أو: للإباحة، في التشبيه، نحو: ﴿فَهَيَّ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٢) والتقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٣) فَلَمْ يُخَصَّهَا بِالطَّلَبِ^(٤).

قوله: (وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو: للإباحة، في التشبيه) الخ.
أقول: سبق إليه الزمخشري^(٥)، والميداني^(٦) في "المهادي"^(٧)، إلا أنهم لم يقولوا: إنه الأكثر، وقالوا: إنه يكون في الطلب، وسمع بدونه في التشبيه، وقد تقدم بيانه، والتقدير: بيان المقدار والكمية، إلا أنهم قالوا: فهم الإباحة من مثله بعيد.

(١) ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية: (١٢٢٣/٣-١٢٢٤).

(٢) البقرة: (٧٤).

(٣) النجم: (٩).

(٤) المغني، ص: (٨٨).

(٥) ينظر: المفصل، ص: (٣٦٣).

(٦) ينظر: المهدي للشادي-الميداني: (لوحة ٢٠٦-أ)، وذكر فيه أنها ترد للشك والتخيير دون أن يذكر وروردها للإباحة، والميداني هو: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل الميداني النيسابوري، أديب محقق، له مشاركة في النحو واللغة، من مؤلفاته: "جمع الأمثال"، لم يؤلف مثله في باب، و"نزهة الطرف في علم الصرف"، و"المهدي في النحو". (ت ٥١٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٤٨/١).

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون^(١)، والأخفش^(٢)، والجزمي^(٣)

وقال السخاوي: (إنها في قوله ﴿كَالْحِجَارَةِ﴾ للشك^(٤)، وقال السيرافي^(٥)، والأندلسي^(٦):
إنها في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾^(٧) للإمام.
قوله: (الخامس)^(٨): الجمع المطلق).

هذه عبارة النحويين، وسيأتي في حرف "الواو" أن حقَّ العبارة "مُطْلَقُ الجمع"^(٩)، ويأتي الجواب عنه، وما فيه، والجزمي، بفتح الجيم، نسبة إلى "جرم"، وهي قبيلة معروفة، ومِمَّا يُتَعَجَّبُ منه أن بعضهم قال^(١٠): إنه بكسر الجيم، ولم يكفه مثل هذا الغلط حتَّى نقله عن الإمام الشَّاطِبيِّ في "مخارج الحروف"، وزعم بعضهم أنَّه مثَّلَ الجيم، ولو لا ذِكرُ الشَّاطِبيِّ له، لم أذكره، فإنَّ ذِكرَ مثله لا يليق.

-
- (١) ينظر: أمالي ابن الشجري: (٧٣/٣)، والإنصاف-للأنباري: (٤٧٨/٢).
(٢) لم أقف عليه في كتب الأخفش، وينظر رأي الأخفش في: البيان في غريب إعراب القرآن-للأنباري: (٢٦٩/١)، والإملاء-للعكبري: (١٩٧/١)، والجنى الدَّاني، ص: (٢٣٠).
(٣) المغني، ص: (٨٨)، وينظر: الجنى الدَّاني، ص: (٢٣٠)، ومصاييح المغاني، ص: (١٤٨)، والجزميُّ هو: صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، فقيه، إمام بالنحو واللغة، بصريُّ المذهب، أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي عبيده، من مصنفاته: "غريب سيبويه"، و"كتاب الأبنية"، و"الفرخ". (ت ٢٢٥هـ). ينظر: إنباء الرواة: (٨٠/٢).
(٤) ينظر: المفضَّل شرح المفضَّل-للسخاوي، ص: (٢٢٤-٢٢٥).
(٥) ينظر: شرح الكتاب: (٦٤٠/٤) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيد جلال حسنين.
(٦) ينظر: المباحث الكامليَّة: (٣٦٩/١) رسالة دكتوراه. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.
(٧) النجم: (٩).
(٨) في المغني (والخامس) بالواو.
(٩) ينظر: المغني، ص: (٤٦٣).
(١٠) نقل ذلك كله الدَّمَاميني في المرج: (١٣٥/١).

وقوله^(١):

وَكَانَ سَيَّانَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ^(٢).

قوله: (وَكَانَ سَيَّانَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ)

هذه من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، ومن عزاه/ لغيره فقد وهم^(٣)، و"سَيَّان" تثنية "سَيَّ" بمعنى "مثل"^(٤)؛ ولذا كانت "أَوْ" بمعنى "الواو"؛ لَأَنَّهُ لَا يُخْبِرُ عَنْ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ بَأَنَّهُمَا مِثْلَانِ، ومثله قول بعضهم:

سَيَّانَ كَسَرُ رَغِيْفِهِ أَوْ كَسَرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ^(٥)

(١) أي من أدلة الكوفيين على كون "أَوْ" لمطلق الجمع كالواو، قول الشاعر، والبيت من بحر البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين: (١٠٧/١-١٠٨)، وشرح أشعار الهذليين- للسُّكْرِي: (١٢٢/١)، وخزانة الأدب- للبغدادي: (١٣٧/٥)، وشرح أبياته: (٣٤/٢)، وهو في هذه المصادر ملفق من بيتين هما:

وَقَالَ رَاعِيَهُمْ سَيَّانَ سَيَّرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاعْبَرَتِ السُّوحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

وهو بهذا الرواية لا شاهد فيه.

وورد هذا البيت بهذا الرواية في: إيضاح الشُّعْر- للفارسي، ص: (٣٥٦)، والخصائص- لابن جني: (٣٤٩/١)، وأمالى ابن الشَّجَرِي: (٩٣/١)، وشرح المِفْصَل- لابن يعيش: (٨٦/٢)، وشرح الكافية- للرضي: (٣٩٨/٤)، وهذه الرواية يصحُّ كونه شاهداً في هذا المحل.

(٢) المغني، ص: (٨٩).

(٣) ينظر: المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح- لابن يسعون الأندلسي: (لوحة ١١٠-أ)، وفيه: «وقال بعض الشيوخ هو لرجل من النمر بن قاسط....».

(٤) ينظر: الصُّحاح: (سيا).

(٥) بيت من مجزوء الكامل، وهو لدِغْبَل الخزاعي، ينظر: ديوانه، ص: (١٨٩)، وعيون الأخبار- لابن قتيبة: (٢٤٦/٣)، ونهاية الأرب- للتُّوَيْري: (٣٠٩/٣)، ومنهم من نسبته لأبي محمد الزبيدي النَّحْوِي، صاحب أبي عمرو بن العلاء، المتوفي سنة (٢٠٢هـ). ينظر: محاضرات الأدباء- للرَّاعِب: (٦٦٣/٢)، ونقله البغدادي عن أبي اليمن الكندي. (ت ٦١٣هـ). ينظر: شرح أبيات المغني: (٣١/٢)، ووفيات الأعيان: (١٨٨/٦)، وشعر الزبيديين، ص: (٨٣).

و"يَسْرَح" مضارع "سَرَح" الإبل: إذا تركها ترعى، أو أرسلها، ولا يكون ذلك إلاً نهاراً^(١)، و"النَّعَم"، بفتح العين وقد تُسَكَّن: الإبل والشَّاء، وقد يختصَّ بالإبل، وجمعه "أنعام" يذكر ويؤنث^(٢)، وعند الفقهاء يشمل البَقَر والإبل والغَنَم، ونقله ابن الأعرابي عن أهل اللغة أيضاً^(٣)، و"اغْبَرَّت" علاها الغُبَار، ويكنى به عن عدم النَّبات والأمطار، حتَّى اسودَّت^(٤)، ورُوي: "ابْيَضَّتْ" أي: يَيسَت، وضمير "بها" للسَّنة المُجْدبة، أو للأرض، و"سُوح" جمع "سَاحَة" وهي: النَّاحية، أو فضاء بين جبلين^(٥)، وجملة "اغْبَرَّت" حال بتقدير: "قَدْ"، ورواه شُرَّاح شِعْر هُذَيْل هكذا:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ^(٦) سَيَّانَ سَيْرُكُمْ وَأَنْ تُقَدِّمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ^(٧)

(١) ينظر: الصَّحاح: (سَرَح).

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث - لأبي بكر بن الأنباري: (٤٦٦/١)، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث - لأبي البركات الأنباري، ص: (٦٨).

(٣) تنظر هذه الأقوال في لسان العرب: (نَعَم)، وابن الأعرابي هو: محمد بن زياد، أبو عبد الله، راوية نسابة علامة بالغة والشعر وأيام العرب وأخبارها أغلب بحالسه إملاءات من حفظه من مؤلفاته «أسماء الخيل وفرسانها» و «النوادر» و «تاريخ القبائل». (ت ٢٣١هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣٠٦/٤).

(٤) ينظر: شرح شواهد الإيضاح - لابن برِّي، ص: (٢٤٥).

(٥) ينظر: القاموس المحيط: (سَوَّح).

(٦) هذه رواية أبي حنيفة الدِّينوري، ينظر: شرح أبيات المغني: (٣٧/٢)، ورواية السُّكْرِي: "وقال

ماشيههم". ينظر: شرح أشعار الهذليين: (١٠٧/١)، ورُوي: "وقال راعيهم". ينظر: شرح أبيات

المغني: (٣٤/٢). ومعنى: "استرادت مواشيهم" أي: تروود وتطلب المرعى.

(٧) سبق تحريج البيتين في الصفحة السابقة.

أَيُّ: وَكَانَ الشَّأْنُ أَلَّا يَرْعُوا الْإِبِلَ وَأَنْ يَرْعَوْهَا سَيَّانَ؛ لَوْجُودِ الْقَحْطِ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا
«كَانَ» شَأْنِيَّةً؛ لِثَلَا يَلْزَمُ الْإِخْبَارُ عَنِ التَّكْرَرِ بِالْمَعْرِفَةِ.^(١)

وهكذا رواه أبو حنيفة الدِّينوري^(٢)، وشَرَّاحُ أبيات «الإيضاح»^(٣)، فكأنَّه اختلطت أبياته،
وعلى هذا فلا شاهد فيه لما ذكره المص.

قوله: (وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا «كَانَ» شَأْنِيَّةً).

أَيُّ: جعل اسم «كان» ضمير شأن مستتر، و«أَنْ لَا يَسْرَحُوا» مبتدأ، «سَيَّانَ» خبره،
والجملة خبر «كان»، و«أَنْ» وصلتها مؤوَّلة بمصدر معرفة مضاف إلى ضمير، ولا وجه لما ذُكِرَ
هنا، (من أَنَّ الإخبار عن التَّكْرَرِ بالمعرفة جائز في الشَّعْر، أو مطلقاً عند ابن مالك^(٤))^(٥)؛
لأنَّه أمرٌ على خلاف القياس، وإِنَّمَا يُرْتَكَبُ لضرورة داعية له، فلا حاجة له هنا، وإِنَّمَا يرد
عليه ما ذكره ابن جني في «الخطاريات»: (من أَنَّ المصدر المؤوَّل لا يلتزم تعريفه، فقد يكون
مؤوَّلاً بنكرة، وذكر له شواهد، قال: إِنَّه عرضها على أبي علي، فقبلها واستحسنها)^(٦)،

(١) المغني، ص: (٨٩).

(٢) ينظر: المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح - لابن يسعون الأندلسي: (لوحة ١١٠-أ)، ومغني
الحبيب: (٧٧٢/٢)، وأبو حنيفة هو: أحمد بن داود بن وند الدِّينوري، أبو حنيفة، من نوابغ
الدَّهْر، لغويٌّ مؤرِّخ، له تصانيف كثيرة، منها: «النبات»، و«الأنواء»، و«الأخبار الطَّوال».
(ت ٢٨٢هـ). ينظر: إنباه الرُّواة: (٧٦/١).

(٣) ينظر: المصباح - لابن يسعون: (لوحة ٦٢-أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح - للقيسي: (٣٤١/١)،
وشرح شواهد الإيضاح - لابن برِّي، ص: (٢٤٥).

(٤) ينظر: شرح التَّسهيل - لابن مالك: (٣٥٥/١-٣٥٦).

(٥) الذي ذكر ذلك الوجه هو الدَّمامي في المزج: (١٣٦/١).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من الخطاريات.

وقول الرّاجز:

إِنْ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقَفَانِ الْهَامَا^(١)

إذ لم يقل: «خُوَيْرِيَا»، كما تقول: «زيدٌ أَوْ عمروٌ لصٌّ»، ولا تقول: لَصَانٍ^(٢).

وقد فصلناه في تعليقه لنا تتعلق بالمصدر، ويشهد له اتفاق المفسرين على تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾^(٣) بما كان افتراءً^(٤)، إلا أنه لم ينبّه عليه أحد من النحاة.

قوله: (وقول الرّاجز:

إِنْ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقَفَانِ الْهَامَا^(٥)).

هذا دليل على أن «أو» بمعنى الواو؛ إذ لو كانت على ظاهرها لم يُشَنَّ نعتها، كما لا يُشَنَّ خَبَرُها، وَمَنْ حملها على ظاهرها، أوّلها بما سياتي.

وأورد على قوله: (قول الرّاجز): (أنه يقال مثله في الشاهد الذي يكون من الرّجَز، وهذا من بحر السّريع)^(٦)، وما ذكر غير مُسلم؛ لأنّ الشّعْر يحتمل أن يكون من الرّجَز أيضاً

(١) أي: هذا الرّجَز من أدلة الكوفيّين على أن «أو» بمعنى «الواو»، فتأتي لمطلق الجمع.

وهذان البيتان من بحر الرّجَز، تُسبّا لرجل من بني أسد، ينظر: الكتاب: (٢٨٧/١)، ومجاز القرآن:

(١٧٥/٢)، والمقتضب: (٣١٥/٤)، والكامل - للمبرد: (٣٤/٣)، والأزهية، ص: (١١٦)، وشرح

أبيات المغني: (٣٧/٢)، وأكّتل ورزام لصّان كانا يقطعان الطريق بموضع يقال لها أرمام، وينقفان

الهاما: يستخرجان دماغها.

(٢) المغني، ص: (٨٩).

(٣) يونس: (٣٧).

(٤) ينظر: معاني القرآن - للزّجاج: (٢٠/٣)، وإعراب القرآن - للنّحاس: (٢٥٤/٢)، وتفسير القرطبي:

(٣٤٣/٨)، والكشاف: (٣٣٠/٢)، والبحر المحيط: (١٥٧/٥).

(٥) في نسختي المخطوط (ينقفان)، والصّواب: ما أثبت، كما في المصادر التي أوردته، ولأن المعنى من التّقف، وهو: كسر الهامة.

(٦) الذي أورد ذلك الدّمامي، وقد أجاب عنه بما ذكره الخفاجي^٤. ينظر: المزج: (١٣٦/١).

وأجاب الخليل^(١) عن هذا: بأن «خَوَيْرَيْن» بتقدير: «أَشْتَم» لا نعت تابع.^(٢)

فـ«أَكْتَل»، بكاف ومثناة فوقية ولام، و«رَزَام»^(٣) براء مهملة وزاي^(٤) معجمة، و«خَوَيْرِب» تصغير «خارب»، وهو اللصُّ الذي يسرق الإبل^(٥)، و«التَّقْفُ»^(٦) بنون فقا فاء: كسر الهام، وهي الرؤوس.^(٧)
قوله: (خَوَيْرَيْن).

منصوب بتقدير: «أَشْتَم»^(٨)، أو «أَعْنِي»^(٩)، فلا يلزم محذور، كما لو كان نَعْتًا، فإن قلت: كيف/ يُنَعْتُ به العَلَم، وهو نكرة؟ قلت: هكذا أورده بعضهم، ولم يجب عنه^(١٠)، وقد يُجاب: بأنه بدل، لا نعت، والخبر جملة يَنْفَقان^(١١)، والمص لم يقل: إِنَّهُ نَعْتُ حَتَّى يُورَدَ عليه ما ذكر.

(١) ينظر قول الخليل في: الكتاب: (٢٨٧/١)، وأما ابن السَّحْرِيّ: (٧٦/٣)، والخليل هو: ابن أحمد ابن عمرو الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه وشيخ المدرسة البصرية، من مؤلفاته «العين»، و«معاني الحروف»، و«النقط والشكل». (ت ١٧٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢٤٤/٢)، وإنباه الرواة: (٣٧٦/١).
(٢) المغني، ص: (٨٩).

(٣) في (ب): (زرام) بزاي فراء، وهو خطأ.

(٤) في (أ): (وزاء) بالهمزة.

(٥) ينظر: الصَّحاح: (خَرَب).

(٦) في (ب): (والتَّقْفُ)، وهو خطأ.

(٧) ينظر: القاموس المحيط: (تَقْف).

(٨) هذا تقدير الخليل، كما مرَّ سابقاً.

(٩) في (ب): (أَي).

(١٠) هذا تقدير الميرد. ينظر: المقتضب: (٣١٥/٤)، والكامل: (٣٤/٣).

(١١) الذي أورده ولم يجب عنه ابن المَلّا الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٠٠-أ).

(١٢) في نسختي المخطوط (ينفقان)، وهو خطأ صوابه ما أثبت.

فإن قلت: إِنَّهُ وَرَدَ مَثْنً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ^(١)، قلت: إِنَّهُ أُجِيبَ عَنْ بُوجُوه: ^(٢)

أحدها: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْوَاوِ، كَمَا نَحْنُ فِيهِ.

الثاني: أَنَّ الضَّمِيرَ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ الْمَذْكُورَيْنِ، بَلْ عَلَى جِنْسِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ الْمَفْهُومِ مِنْهُمَا، فَتَقْدِيرُهُ: إِنْ يَكُنِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا، فَلْيُشْهَدْ عَلَيْهِ، فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِجِنْسِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَيَدُلُّ لَهُ: أَنَّهُ قُرِئَ ﴿أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ^(٣)، وَعَلَىٰ هَذَا فَقَوْلُهُ: "فَاللَّهُ" لَيْسَ جَوَابَ الشَّرْطِ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، وَهَذَا دَالٌّ عَلَيْهِ.

الثالث: أَنَّهَا لِتَفْصِيلِ مَا أُبْهِمَ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ.
الرَّابِعُ: أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْخَصْمَيْنِ.

الخامس: أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْغَنِيِّ وَالْفَقْرِ، الدَّالُّ عَلَيْهِمَا الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ، أَيُّ: فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِغَنَى الْغَنِيِّ وَفَقْرِ الْفَقِيرِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنَ التَّكْلُفِ.

(١) النساء: (١٣٥). والمراد: أَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ ثَنَّى فِي "أَوَّلَىٰ بِهِمَا"، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُوَحَّدَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ فِي مَعْنَى: إِنْ يَكُنْ أَحَدُ هَذَيْنِ، فَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِالْوُجُوهِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْخَفَاجِيُّ.

(٢) تنظر هذا الوجوه في الدرر المصون: (١١٦/٤).

(٣) هي قراءة أبي بن كعب - رضي الله عنه - ينظر: الكشاف: (٦٠٩/١)، وتفسير الفخر الرزازي (مفاتيح الغيب): (٧٤/١١)، والبحر المحيط: (١٧٠/٣).

وقول التابغة: (١)

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدْ (٢)

قوله: (وقول الذبياني) (٣).

بضمّ الذال المعجمة، وكسرهما، نسبة لقبيلة مشهورة، وهذا من قصيدة مشهورة (٤)، هي إحدى المعلقات المشهورة، والتابغة عدّة شعراء، أشهرهم هذا، والتابغة الجعدي الصحابي - رضي الله عنه - والشعر المذكور، قبله قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فِتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِي الثَّمَدِ (٥)
وهو إشارة إلى قصة زرقاء اليمامة (٦).

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للتابغة الذبياني. ينظر: ديوانه، ص: (٥٥)، ومعاني الحروف - للمرّاني، ص: (٨٩)، والأزهيّة، ص: (١١٩)، وشرح أبيات المغني: (٤٦/٢)، والتابغة هو: زياد بن معاوية ابن ضباب الذبياني، أبو أمانة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، كانت تضرب له قبة من جلد في سوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها، كان من أحسن الشعراء دياحة، لا تكلف في شعره ولا حشو، له ديوان شعر مطبوع. ت نحو: (١٨ ق. هـ). ينظر: الشعر والشعراء: (١٥٧/١).

(٢) المغني، ص: (٨٩).

(٣) في المغني (التابغة).

(٤) في (أ): (مشهور) بدون التاء، وهو خطأ.

(٥) ينظر: ديوانه، ص: (٥٤)، وفيه: "إلى حمام شراع.... بالشين، أي: مجتمعة، وفتاة الحي، المراد بها زرقاء اليمامة، وسراع: مسرعة، والثمد: الماء القليل.

(٦) اسمها: الزرقاء، من بني جديس، من أهل اليمامة، يضرب بها المثل في حدة النظر، وجودة البصر، يقال: إنها كانت تبصر الشيء من مسيرة ثلاثة أيام. ينظر: شرح المقامات - للشريشي: (٢٩٩/٢)، وخزانة الأدب: (٤/٢٩٩-٣٠٣).

وقوله^(١):

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٢)

وهي من مدينة تسمى جَوًّا^(٣)، وهي امرأة معروفة بِحِدَّةِ النَّظَرِ، يضرب بها المثل^(٤)، وقوله: "فَقَدِي"، "قَدْ" فيه اسم فعل بمعنى "حَسَبَ" مبتدأ خبره محذوف، أي: حَسَبِي ذلك، وهو مضاف لباء المتكلم الثابتة خطأً، والفاء مزيدة؛ لتحسين اللفظ، وقوله: "حَسَبُوهُ" بالتشديد، ويجوز تخفيفه مزحواً^(٥).

وقوله: (قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ).

شاهد على مجيء "أو" بمعنى "الواو"؛ لأنَّ "بَيْنَ" تلزم الإضافة لشيئين، يصفهم بالنجدة والمرودة؛ لمبادرتهم لإعانة من يستعين بهم، والصَّرِيخُ: مَنْ ينادي مَنْ يَمُدُّهُ، وَالْمُلْجَمُ: الَّذِي يَضَعُ اللَّحَامَ فِي رَأْسِهِ^(٦)، وَالسَّافِعُ: الْمُمْسِكُ بِرَأْسِ فَرَسِهِ؛ ليركبه، ومنه: ﴿لَتَشْفَعَا بِنَاصِيَةِ﴾^(٧).

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لِحُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ - رضي الله عنه - . ينظر: ديوانه، ص: (١١١)، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ - للعيبي: (١٤٦/٤)، وشرح شواهد المغني: (٢٠٠/١ - ٢٠١)، ونسب أيضاً لعمر بن معديكرب. ينظر: شعره المجموع، ص: (١٩٤)، والكشاف: (٧٨٤/٤)، والبحر المحيط: (٤٩١/٨)، والصَّرِيخُ: صوت المستصرخ، وَالْمُلْجَمُ: الَّذِي يَضَعُ اللَّحَامَ فِي مَحَلِّهِ مِنَ الْفَرَسِ، وَالسَّافِعُ: الَّذِي يَأْخُذُ بِنَاصِيَةِ الْخَيْلِ، وقد أورد ابن هشام هذا الشاهد دليلاً للكوفيَّين على أنَّ "أو" لمطلق الجمع كالواو.

(٢) المغني، ص: (٩٠).

(٣) هو اسم اليمامة في الجاهلية. ينظر: معجم ما استعجم: (٤٠٧/١).

(٤) يقال: "أَبْصَرُ مِنَ الزَّرْقَاءِ". ينظر: جمهرة الأمثال: (١٩٦/١)، والمستقصى: (١٨/١).

(٥) إِذَا خُفِّفَتْ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْخَبْنُ، وهو حذف الثاني السَّاكن، وَالطِّيُّ، وهو حذف الرابع السَّاكن، فتصير (مُسْتَفْعِلُنْ) (مُتَعَلَّنْ). ينظر: رياضة الأبيي - للغرناطي، ص: (٢١٠ - ٢١٢).

(٦) أي رأس الفرس.

(٧) العلق: (١٥).

ومن الغريب أن جماعة -منهم ابن مالك-^(١) ذكروا مجيء «أَوْ» بمعنى «الواو»، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «وَلَا» نحو: وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ^(٢)، وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت «لَا» توكيداً للنفي السابق، وممانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد^(٣).

قوله: (ومن الغريب أن جماعة -منهم ابن مالك- ذكروا مجيء «أَوْ» بمعنى «الواو») الخ. أقول: هذا اعتراض من المص^(٤) على ابن مالك؛ حيث ذكر أنها تكون بمعنى «الواو» العاطفة، ثم ذكر أنها إذا وقعت بعد النفي، وما في معناه كانت بمعنى «وَلَا» فعدهما^(٥) معنيين، وهما معنى واحد.

أقول: ما قاله ابن مالك هو الحق؛ إذ الفرق بين معنى «الواو» وخذها، ومعنى «الواو» مع معنى «لَا» في غاية الظهور، وقد اعترف به المص من حيث لا يشعر؛ فإن «لَا» إن لم تقدر، صدق بنفي المجموع فقط، فإذا صرح بـ«لَا» أو قدّرت، كان صريحاً في العموم شاملاً لنفي كل واحد، ونفي المجموع، وابن مالك لم ينفرد بهذا، وقد ذكره غيره، كصاحب «الأزهرية»^(٦)؛ فإنه ذكر ما قاله ابن مالك بعينه، وأغرب من هذا ما في بعض

(١) ينظر رأي ابن مالك في: شرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٢٢٢/٣)، وشرح التسهيل - له أيضاً: (٣٦٥/٣).

(٢) النور: (٦١).

(٣) المغني، ص: (٩٠).

(٤) في (ب): (المصنّف).

(٥) في (ب): (فعندهما).

(٦) ينظر ما نسب إليه في: الأزهرية، ص: (١٣٦)، وصاحب الأزهرية هو: علي بن محمد الهروي، أبو الحسن، أديب نحوي لغوي، صحيح القريحة، جيد القياس، كان مقيماً بالديار المصرية، له تصانيف

جليلة، منها: «الأزهرية» شرح فيه العوامل والحروف، و«الذخائر» في النحو. (ت ٤١٥ هـ). ينظر: بغية

الرعاة: (٢٠٥/٢).

وزعم ابن مالك أيضاً أن "أو" التي للإباحة حالة محل "الواو" ^(١)، وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: "جالس الحسن وابن سيرين" كان المأمور به مجالستهما معاً، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام التحويين ^(٢).

الحواشي ^(٣)، فإنه قال: (إن ابن مالك لم يتعرض له إلا في "شرح التسهيل"، حيث قال بعد ما ذكر مجيء "أو" بمعنى "الواو" «إذا وقع نهي أو نفي قبل "أو" كانت بمعنى "الواو" مردفة بـ"لا"، مثال ذلك مع النهي، قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِيعُوا مَنْ هُمْ بِكُفْرٍ أَوْ كَفُورًا﴾ ^(٤)، ومع النفي، قوله تعالى ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ صَدِيقَكُمْ﴾ ^(٥) أي: ولا تطع منهم ^(٦) آثماً ولا كفوراً، ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم» ^(٧) انتهى.

وهو صريح فيما نقل عنه، فقوله: (إن ابن مالك بريء مما نسبته المص ^(٨) إليه) ^(٩)، وهم منه. قوله: (وزعم ابن مالك أيضاً أن "أو" التي للإباحة) الخ.

أقول: سيأتي هذا في حرف "الواو" أيضاً ^(١٠)، وهو مردود من وجوه:

(١) ينظر ما نسب لابن مالك في: شرح التسهيل - له: (٣/٣٦٤)، وشرح الكافية الشافية - له: (٣/١٢٢٣).

(٢) المغني، ص: (٩٠).

(٣) المراد به السيوطي في حاشيته على المغني: الفتح القريب: (لوحة ١٠٨ - ب).

(٤) الإنسان: (٢٤).

(٥) النور: (٦١).

(٦) في (أ): (ولا تطع منهما)، والصواب ما أثبت وهو الموافق لما في شرح التسهيل - لابن مالك: (٣/٣٦٥).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) في (ب): (المصنف).

(٩) ينظر: الفتح القريب: (لوحة ١٠٨ - ب).

(١٠) ينظر: المغني، ص: (٤٦٨).

الأول: أَنَّ السِّيرافيَّ قال في "شرح الكتاب": (حقيقة "أو" إفراد شيءٍ من شيءٍ، وهو على وجوه ترجع إلى أصل واحد، نحو: "جاءني زيدٌ أو عمرو" إذا جاءك أحدهما، فهو إذاً شَكٌّ، أو قَصَدَ الإبهام على السَّامع، كقولك: "اخترتَ أحدَ الأمرين" إذا اختار واحداً بعينه، ولم يُخْبَرْ به، وقد يَحْسُن دخول "أو" بين أشياء يتناولها الفعل في أوقات مختلفة، فتُذَكَّر "أو" لإفراد كلِّ بوقت، كما إذا قيل لرجل: "ما كنتَ تأكل من الفاكهة ببغداد؟" فيقول: "كنتُ أكلُ التَّينِ أو العنبِ أو الخوخَ"، فأتى بـ"أو" لإفراد كلِّ بوقت، هذا في الخبر، وفي الأمر لها حالان في الإفراد:

أحدهما: أن يختار أحدهما و الآخر محذور، والثاني اختيار كلِّ واحد من غير حَظَرٍ في الآخر، والأوَّل هو المراد بالتَّخْيِير، ويكون إذا لم يكن له أن يتناول شيئاً منهما، فإذا أباح أحدهما بقي الآخر على الحَظَر ومثله في القرآن كثير، كآية الكفَّارة^(١).

والثاني: أن لا يكونا محظورين، ويسمَّى هذا إباحة، نحو: "البَسْ خَزاً أو دِيْبَاجاً؛ لَمَّا كان كلُّ منهما مأموراً به، جاز لبسهما، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ...﴾"^(٢)

الآية، فالحكم على كلِّ مجموعاً ومفرداً، فالتَّخْيِير لأحد الأمرين فقط، والإباحة بمنزلة خبر يتناول الجميع^(٣). انتهى.

(١) وهي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ...﴾ الآية.

المائدة: (٨٩).

(٢) الأنعام: (١٤٥).

(٣) ينظر: شرح الكتاب - للسِّيرافي: (٦٣٧/٤ - ٦٣٩) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيد جلال حسنين.

فحاصل ما قاله النُّحاة: أنَّ "أَوْ" وُضِعَتْ لإفراد أحد شيئين بالانْتِصاف بما نُسِبَ إليه عند المتكلم بقطع النَّظَر عن الخارج، والواو^(١) لتشريكيهما فيه، وقد يكون بينهما افتراق واشتراك من جهتين كالوقت والمكان، فالأوَّل^(٢) ما ذكره السِّيرافي، والثاني^(٣) كقولك: "يُبَاع البُرُّ في القرى بثلاثة، وفي المدن بسبعة، فَتَمُنُّه ثلاثة أَوْ سبعة"، هذا في الخبر، وفي الأمر: إِمَّا أَنْ يكون محظوراً، أَوْ لَا، كما مرَّ، وما ليس بمحظور، مُبَاح، فهو مع اجتماعه في الأمرية، والحقُّ أَنْ يُعْطَف بالواو، كأنَّه قيل: يجوز هذا وهذا، والحلُّ محلُّ "الواو"؛ ولجواز ترك أحدهما يعطف بـ"أَوْ"، وهكذا ينبغي أَنْ يَحَقِّقَ هذا المقام، وبهذا عُلِمَ أَنَّ ما قاله العلامة^(٤)، وابن مالك هو الصَّواب روايةً ودرايةً، وَأَنَّ الْمُخْطِئَءَ مُخْطِئٌ.

الثاني: أَنَّ قوله: (إِنَّ ما قالاه لا يعرفه النُّحاة)^(٥)، ليس كما قال؛ فإنَّه معروف عندهم، وَمِمَّنْ صرَّح به، أبو علي في "الحُجَّة"^(٦) في قوله عزَّ وجلَّ:

(١) كلمة: (الواو) ساقطة من (ب).

(٢) وهو الاشتراك والافتراق من جهة الوقت.

(٣) الاشتراك والافتراق من جهة المكان.

(٤) المراد به الزمخشري.

(٥) بهذا النصُّ لم ترد عبارة ابن هشام، وإنما أوردها الخفاجي بالمعنى كعادته في بعض نقوله.

(٦) سبقه أبو سعيد السيرافي، حيث قال: «وَمِمَّنْ تَقَعُ فِيهِ "الواو" و"أَوْ" بمعنى، ما كان من التَّخْيِيرِ بمعنى

الإباحة، كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الرِّيب والرَّيب، وأراد أَنْ يعدل به إلى مجالسة غيرهم،

فقال له: "دَعْ مجالسة أهل الرِّيب وجالس القُرَّاءَ والفقهاء وأصحاب الحديث" أو قال: "جالس

الفقهاء أو القُرَّاءَ أو أصحاب الحديث" فذلك كله بمعنى». ينظر: شرح الكتاب: (٦٥٥/٤) رسالة

دكتوراه. تحقيق: سيد جلال وكذلك، صرَّح بمحيي "أَوْ" للإباحة الإمام المروزي في شرحه لقول

قطري بن الفجاءة:

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عَنَانَ لِبَاجِي

ينظر: شرح الحماسة- للمروزي: (١٣٧/١).

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ^(١)، فقال: (إنَّه إخبار، و"أو" فيه، كما في قولهم: "جَالِسُ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ"، فيجوز له أن يجالسهما، كما إذا قيل بالواو، فَلَمَّا رَأَوْهَا تَجْرِي مَجْرَى "الواو" أجراها مَجْرَاهَا مع "سواء" و"سَيَّان" ^(٢)).

و"أو" بمعنى الواو في الإباحة، وقد رجع المص إلى هذا في حاشية التسهيل، فقال: ("أو" تأتي للجمع، كـ"الواو"؛ فإن قلت: كيف يتأتى هذا؟ وقد فرَّق جماعة من حُذَّاقِ النُّحَاة بين: "جالس الحسن وابن سيرين" وبين: "جالس الحسن أَوْ ابن سيرين"، بأنَّ الأول أمرٌ بمجالستهما دون الثاني؟).

قلت: الصَّواب أنَّه لا فرَّق بينهما، فإنَّه مع "الواو" للجمع في معنى العامل، وهو إباحة المُجَالِسة، فكأنَّك ^(٣) قلت: أَبَحْتُ لك بمجالستهما، وَمَنْ أَبَحْتَ له ذلك لم يمنعه من إفراد أحدهما، وكذلك المعنى مع "أو" كـ"الواو"؛ لأنَّ الإباحة إنَّما استُفيدت من الأمر، و"الواو" جمعت بين الشَّيْئَيْنِ في الإباحة ^(٤) انتهى.

الثالث: قد علمت ممَّا قرَّرناه أنَّ في كلامه خطأ من وجوه:

الأوَّل: قوله ^(٥): (لو قلت: "جالس الحسن وابن سيرين"، كان المأمور به بمجالستهما)، إنَّما يَتِمُّ له، لو كان أمرٌ إيجابٍ، أمَّا لو كان أمرٌ إباحةٍ، وأباحهما له لم يمتنع تَرْكُ أحدهما كما اعترف به.

(١) البقرة: (٦).

(٢) ينظر: الحجة - لأبي علي: (٢٦٦/١-٢٦٧).

(٣) في (ب): (فكانت).

(٤) ينظر: نصُّ ابن هشام ورجوعه إلى رأي السِّيرافي والفارسيِّ ومن تبعهما من النُّحَاة في: المزج -

للدِّماميني: (١٣٨/١)، والمنصف من الكلام - للشُّمْنِي: (١٣٩/١)، ومغني الحبيب - لابن الحنبلي:

(٢/٧٨٨)، والفتح القريب - للسُّيوطي: (لوحه ١٠٨ - ب).

(٥) أي ابن هشام. ينظر: المغني، ص: (٩٠).

ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(١): (أَنَّ «الوَاوَ» تأتي للإباحة، نحو: «جالس الحسن وابن سيرين» وألَّه إِنْما جيء بالفَذْلَكَة^(٢)؛ دَفْعاً لَتَوَهُم إِرَادَة الإباحة في: ﴿ فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾^(٣)، وقلَّده في ذلك صاحبُ «الإيضاح البياني»^(٤)، ولا تُعرَف هذه المقالة لَنُحْوِي^(٥).

الثاني: قوله^(٦): (هذا هو المعروف من كلام التَّحَوِّيِّين)، قد علمت أَنَّ المعروف خلافه، كما سمعته آنفاً.

الثالث: قوله عن الزمخشري: (إِنَّمَا جيء بالفَذْلَكَة؛ دَفْعاً لَتَوَهُم الإباحة)^(٧) عدَّه ممَّا لا يعرفه النُّحاة، والنُّحاة لا تعرف غيره؛ فَإِنَّه لَمَّا ذكر أَنَّ الثَّلَاثَة في الْحَجِّ، والسَّبْعَة بعد الرُّجُوع، لو لم يقل: «تلك عشرة كاملة»، تبادر منه أَنَّهُ خُفِّفَ عليه في السَّفَر، لمشقَّة الصَّوْم فيه، وزيد في الحَضَر، وهذا ممَّا لا يخفى، فاعرفه.

(١) البقرة: (١٩٦).

(٢) الفَذْلَكَة في الحساب: «أَنَّ تُذَكَّر تفاصيلٌ ثُمَّ تُحْمَل، فيقال: فذلك» ينظر: حاشية التفازاني على الكشَّاف: (لوحة ١٠٢-أ)، وهذه ظاهرة لغوية تسمى «التَّحْت» فكلّمة «فَذْلَكَة» منحوتة من قولهم: «فذلك» كالسَّيِّحَلَة من سبحان الله. ينظر: الكتاب: (٥٢/٢)، والصاحي في فقه اللُّغة - لابن فارس، ص: (٤٦١).

(٣) ينظر: الكشَّاف: (٢٦٩/١).

(٤) المراد به الخطيب القزويني، وينظر ما نسب إليه في كتابه: الإيضاح، ص: (٣١٨/١)، وبغية الإيضاح: (١٣٧/٢).

(٥) المغني، ص: (٩٠).

(٦) أي ابن هشام. ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: الكشَّاف: (٢٦٩/١).

قوله: (إِنَّمَا هِيَ^(١) الْفَذْلَكَةُ).

هي: الإجمال بعد التّفصيل، ويطلق على لفظ "فَذْلَكَ" أيضاً، وهي لفظة مولّدة، والنّحويون يسمّونه نَحْتاً، كـ"بَسْمَلٍ"، إذا قال: "بسم الله"، ونظائره كثيرة.

وقوله: (الإيضاح البياني).

لقاضي القضاة، جلال الدّين القزويني^(٢)، واحترز بقوله: "البياني" عن "إيضاح" أبي عليّ الفارسيّ في النّحو^(٣).

(١) في الكشف: (٢٦٩/١)، والمغني: (إِنَّمَا جِيءَ).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، بياني قاضٍ من أدباء الفقهاء، له مصنفات جليّة منها: «تلخيص المفتاح» و«الإيضاح». (ت ٧٣٩هـ). ينظر: بغية الرعاة: (١٥٦/١).

(٣) هو كتاب متوسط مشتمل على مائة وستة وتسعين باباً جُلّها في النحو، اهتمّ العلماء به فأكثروا من شرحه، والتعليق عليه. ينظر: كشف الظنون: (٢١١/١-٢١٢).

والسَّادس: الإضرابُ، كـبَلْ، فعن سيويه^(١) إجازةُ ذلك بشرطين: تَقَدُّمُ نَفْيِ أو
نَهْيِ، وإعادةُ العامل، نحو: «ما قامَ زيدٌ أو ما قامَ عمرو»، ولا يَقُمُ زيدٌ أو لا يَقُمُ عمرو،
ونقله عنه ابن عصفور^(٢).....

وقال الكوفيون^(٣)، وأبو علي^(٤)، وأبو الفتح^(٥)، وابن برهان^(٦): تأتي للإضراب
مطلقاً؛ احتجاجاً بقول جرير^(٧):

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ^(٨)

قوله: (السَّادس: الإضراب كـبَلْ) الخ.

أقول: قال: (العامل)، ولم يَقَيِّده، ولا قَيَّدَ النَّفْيَ / والنَّهْيَ؛ ليشمل النَّفْيَ الفعل

(١) ينظر رأي سيويه في الكتاب: (٤٩١/١).

(٢) لم أقف على نقل ابن عصفور في ما اطلعت عليه من كتبه المطبوعة، وينظر رأيه في: الجنى الدَّاني،
ص: (٢٢٩)، ومصابيح المغاني، ص: (١٥١).

(٣) ينظر رأي الكوفيِّين في: معاني القرآن-للفراء: (٣٩٣/٢)، وأمالي ابن الشَّجري: (٧٧/٣)،
والإنصاف: (٤٧٨/٢).

(٤) ينظر رأي أبي علي في: شرح اللُّمع - لابن برهان: (٢٤٩/١)، وشرح الكافية الشَّافية-لابن مالك:
(١٢٢١/٣)، والجنى الدَّاني، ص: (٢٢٩)، ومصابيح المغاني، ص: (١٥١٥).

(٥) ينظر: المحتسب: (٩٩/١).

(٦) ينظر: شرح اللُّمع - لابن برهان: (٢٤٩/١)، وابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن
عمر بن برهان العُكْبَرِيّ، إمام في اللُّغة والنَّحو، والفقه، والأنساب، له مصنفات جليَّة، منها:

"شرح اللُّمع"، و"الاختيار". قاله عنه ابن ماكولا: «ذهب بموته علم العربيَّة من بغداد».

(ت٤٥٦هـ). ينظر: الإكمال - لابن ماكولا: (٢٤٦/١)، وإنباه الرواة: (٢١٣/٢)، وقد خلط

الخفاجي - رحمه الله - بين ابن برهان وابن الدَّهان، فترجم لابن الدَّهان مع أنَّ مراده ابن برهان.

(٧) البيت من بحر البسيط، وهو لجرير. ينظر: ديوانه، ص: (١٢٣)، وشرح الكافية الشَّافية-لابن مالك:

(١٢٢١/٣)، وشرح أبيات المغني: (٥٤/٢). وبرمت: سئمت وضجرت.

(٨) المغني، ص: (٩١).

كـ"ليس"، والحرّف كـ"ما" و"لا"، وابن برّهان، بفتح الموحّدة، اسم جماعة، ذكرهم في القاموس^(١)، منهم: المذكور هنا، وهو: أبو محمّد عبد الواحد، سعيد بن المبارك البغدادي^(٢)، الإمام العلامة، صاحب التّصانيف المشهورة، وهو ممنوع من الصّرف، فلا وجه لذكره في مادة "برّه"، وهو^(٣) ذكره في مادة "برّهَن"، ولفظ "برّهان" علم مُرتجَل؛ لأنّ المعروف في هذه ضُمّ الباء، واختلف في نونه، هل هي زائدة من "برّه"، أو أصلية من "برّهَن"؟ كما ذكره أهل اللغة.

وقوله: (مطلقاً).

فيه وجهان:

نُصِبَ على الحاليّة، أو هو مفعول مطلق، أي: سواء تقدّمه نفْي أو نَهْي، وأعيد العامل أو لا، وإذا كانت للإضراب بين جملتين، ففيها خلاف: هل هي عاملة؟ أو حرف

(١) ينظر: القاموس المحيط: (برّهَن).

(٢) ابن الدّهان هو: سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاري، أبو محمّد، ناصح الدّين ابن الدّهان، من أعيان النّحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربيّة، له مصنفات كثيرة، منها: "تفسير القرآن"، و"الغرّة" في شرح لمع ابن جنّي، و"الفصول في النّحو". (ت ٥٦٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: (١/٥٨٧). ولم أر فيما وقفت على مَنْ ترجم له من ذكر اسم "عبد الواحد" في ترجمته. فلعلّ هذا الاسم هو الذي أوقع الخفاجي في اللبس بين الشيخين إضافة إلى تقارب ما اشتهرا به من كنية وهو: ابن برّهان وابن الدّهان.

(٣) الضمير يعود على الفيروزابادي في «القاموس المحيط».

استئناف؟^(١)، والصحيح الثاني، كما سيذكره المص في حرف "الباء"^(٢)، فلا يحتاج إلى نقله عن الرضي كما ذكره بعض الشراح هنا.
قوله: (احتجاجاً بقول جرير:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ
البيتان آخر قصيدة له في مدح معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان^(٣)، أولها^(٤):
قَدْ قَرَّبَ الْحَيَّ إِذْ هَاجُوا لِإِصْعَادِ بُزْلاً مُخَيَّسَةً أَرْقَامَ أَقْيَادِ
وما وقع في "شرح الشواهد" من أنه في مدح هشام^(٥)، أو في مدح جدّه مروان^(٦)، سهو
عن قوله في القصيدة:

(١) تنظر هذه الآراء في: شرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٢٣٣/٣)، وشرح ألفية ابن مالك - لابن النازم، ص: (٥٤٠)، ورصف المباني، ص: (١٥٥)، والجنى الداني، ص: (٢٣٥).
(٢) ينظر: المغني، ص: (١٥١-١٥٢).

(٣) هو: معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، الأموي، أبو شاكر، جدُّ أمراء الأندلس من بني أمية، كان أنبل إخوته، جواداً كريماً، ولي الغزوات. (ت ١١٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: (١٥٦/١).

(٤) تنظر هذه القصيدة في ديوان جرير، ص: (١٢٠).

(٥) الذي قال: إنها في مدح هشام هو العيني. ينظر: المقاصد التحوّية: (١٤٤/٤)، وهشام هو: ابن عبد الملك بن مروان الأموي، أحد ملوك بني أمية في الشام، توسّعت رقعة الدولة الإسلامية في عهده، واجتمع في خزائنه من المال ما لم يجتمع في خزانة غيره من الملوك، بنى الرصافة، وكان حسن السياسة، يقظاً في أمره. (ت ١٢٥هـ). ينظر: تاريخ ابن جرير الطبري: (٢٠٠/٧-٢٠٨).

(٦) هكذا في نسختي المخطوط، وهو خطأ صوابه جدّه "عبد الملك بن مروان"؛ لأن جريراً لم يدرك مروان بن الحكم، والذي نسب ذلك إلى جدّه هو محمد بن خليل الحاضري (ت ٨٢٤هـ) في حاشيته على المغني. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٢-أ)، ومروان هو: ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي، أبو عبد الملك، خليفة أموي، إليه ينسب بنو مروان، وأول من ضرب الدنانير الشامية، كثر نقله في البلاد لكثرة ما واجه من الفتن. ينظر: أسد الغابة - لابن الأثير: (٣٤٨/٤).

وقراءة أبي السَّمَّال^(١): ﴿أَوْ كُلَّمَا عَهِدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ...﴾^(٢) بسكون واو
أَوْ: ^(٣).

إِلَى مُعَاوِيَةَ الْمَنْصُورِ إِنَّ لَهُ دِينًا وَثِقًا وَقَلْبًا غَيْرَ حَيَّادٍ
والاحتجاج بيت جرير غير متَّجه؛ لقول الأصمعيّ في "شرح ديوان جرير": (إنَّ "أَوْ" فيه
بمعنى "الواو")^(٤)، وهو الظَّاهر؛ لتبادره إلى الفهم، واستقامته بلا تكلفٍ.

قوله: (وقراءة أبي^(٥) السَّمَّال).

هو بفتح "السَّين" المهملة، وتشديد الميم، وألف ولام، كما ضَبَطَهُ الدَّمَامِينِي^(٦)، لا
بكاف، كما يقع في بعض النُّسخ، قلت: السَّمَّال المقرئ باللام، واسمه: قَعْنَب، وأمَّا
السَّمَّاك^(٧) بالكاف، فهو محدِّث، وهو هنا تحريف وتصحيف، وهو علم منقول، أحد القُرَّاء
المعاصرين للدَّانِي^(٨)، وله رواية شاذة نقلها الزَّمَخْشَرِيُّ^(٩)، وغيره^(١٠)، وقراءته هذه نقلها في

(١) تنظر هذه القراءة في: مختصر ابن خالويه، ص: (١٦)، والمحتسب: (٩٩/١)، وأبو السَّمَّال هو:
قَعْنَب بن أبي قَعْنَب، أبو السَّمَّال العدوي البصريّ، له اختيار في القراءة شاذٌّ عن العامة، رواه عنه
أبو زيد الأنصاري. ينظر: غاية النِّهاية: (٢٧/٢).

(٢) البقرة: (١٠٠).

(٣) المغني، ص: (٩١).

(٤) لم أقف على شرح الأصمعيّ وبنفس هذا المعنى ذكره محمد بن حبيب في شرحه ديوان جرير:
(٧٤٥/٢).

(٥) في نسختي المخطوط: (ابن) والصواب ما أثبت كما في كتب التَّراجم، وهو تحريف.

(٦) ينظر: تحفة الغريب - للدَّمَامِينِي: (لوحة ٢٥-أ).

(٧) هو: عبد بن أحمد بن محمد، أبو ذرّ الأنصاري الهرويّ، عالم بالحديث، من الحفاظ الفقهاء، يقال له

ابن السَّمَّاك، له تصانيف منها: "تفسير القرآن"، و"المستدرك على الصَّحَّاحين". (ت ٤٣٤هـ). ينظر:

تذكرة الحفاظ: (١١٠٣/٣).

(٨) أبو عمرو الدَّانِي. تنظر ترجمته في ص: (٣٢٢).

(٩) ينظر: الكشاف: (١٩٧/١).

(١٠) ينظر: البحر المحيط: (٣٢٣/١).

"الدَّرّ المصون"، وقال: (قرأها الجمهور بفتح "الواو"، واختلف النَّحْوِيُّونَ فيها على ثلاثة أقوال: فقال الأخفش^(١): إِنَّ "الهمزة" للاستفهام، و"الواو" زائدة على رأيه^(٢) في جواز زيادتها، وقال الكسائي^(٣): هي "أَوْ" العاطفة حُرِّكت "واوها" بالفتح، وهي بمعنى "بَلْ"، وقال الجمهور: هي "واو" العطف قُدِّمت "الهمزة" عليها، وقال الزَّخَشَرِيُّ: "هي عاطفة على مقدَّر قبلها"^(٤)، ولقراءة أبي^(٥) السَّمَّال توجيهاً ثلاثة أيضاً ذكرها العربون^(٦)).

أقول: تحريك واو "أَوْ" بالفتح لم يذكره النُّحاة، ولا وجه له، لا سِيَّما مع ما فيه من اللَّبْس، وما نقله عن^(٧) الزَّخَشَرِيِّ/تقدَّم تحقيقه^(٨)، وأنه ليس كما فَهَمَهُ عنه، فلتكن على بصيرة فيه، فَإِنَّه أمر مهمٌ والاحتجاج به لأمرين، وهما:

عدم تقدُّم نَفْيٍ أو نَهْيٍ.

والثَّاني: عدم إعادة العامل بعينه.

-
- (١) ينظر: معاني القرآن-للأخفش: (٣٢٦/١)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٦٣/١-٦٤)، والبيان للأنباري: (١١٣/١).
- (٢) في (ب): (على رواية).
- (٣) ينظر رأي الكسائي في: إعراب القرآن - للنَّحَّاس: (٢٥٢/١)، والمشكل لمكي: (٦٤/١)، والمحرر الوجيز: (١٨٥/١).
- (٤) ينظر: الكشف: (٤٠٧/١).
- (٥) في نسختي المخطوط (ابن)، والصواب ما أثبت.
- (٦) ينظر: الدَّرّ المصون: (٢٤/٢-٢٥).
- (٧) (عن) ساقطة من (ب).
- (٨) ينظر ص: (٥٣٨).

واختلف في: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، فقال الفرّاء: «بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية»^(٢)، وقال بعض الكوفيين^(٣): بمعنى الواو.^(٤)

قوله: (واختلف في: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾).

قال العرب: (لها سبعة أوجه)^(٥)، فصلها في أوّل سورة البقرة، وفي بعض الشُّروح: (إنّ الرّضّيّ قال^(٦)): «إنّما جاز الإضراب في كلامه تعالى؛ لأنّه أخبر عنهم: بأنّهم "مائة ألف" بناءً على ما يحزّرُ النَّاسُ من غير تعمّق مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وأنّهم يزيدون، ثمّ أخذ في التّحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزّر، أي: أرسلناه إلى جماعة، يحزّرُهم النَّاسُ مائة ألف، وهم يزيدون، وكذا قوله: ﴿كَلَّمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٧)، هو بناءً على ما يقوله النَّاسُ في التّحديد، ثمّ أضرب عمّا يغلطون فيه، وحقق، فقال: أو هو أقرب» أي: بل هو أقرب^(٨)، وقد ردّ هذا شيخ شيوخوا، حيث قال: (قوله: «أو يزيدون» باعتبار آخر، وذلك أنّ المكلفين منهم، كانوا "مائة ألف" وإذا ضمّ إليهم من كان منهم بصّد التّكليف كانوا أكثر، ومنّ هذا ظهر وجه التّعبير بصيغة التّجدّد دون الثّبات، وأمّا ما قيل: إنّ المعنى في مرأى التّظّر، أي: إذا نظر إليهم، قال: هم "مائة ألف" أو أكثر، فلا يظهر منه وجه العدول عن الظّاهر)^(٩) انتهى.

وهذا وارد على من ارتضاه من المحشّين^(١٠)، وبهذا سقط أيضاً ما نُقل عن الميرد في كتاب

(١) الصّافات: (١٤٧).

(٢) ينظر: معاني القرآن - للفرّاء: (٣٩٣/٢)، وإعراب القرآن - للنّحاس: (٤٤٣/٣).

(٣) ينظر: إعراب القرآن - للنّحاس: (٤٤٣/٣)، والأماي - لابن الشّجري: (٧٧/٣)، وهو مذهب الأخفش والجرمي أيضاً. ينظر: الجني الدّاني، ص: (٢٣٠).

(٤) المغني، ص: (٩١).

(٥) ينظر: الدّر المصون: (١٦٧/١).

(٦) ينظر: شرح الكافية - للرّضّي: (٣٩٦-٣٩٧/٤).

(٧) التّحل: (٧٧).

(٨) ينظر: منتهى أمل الأريب - لابن الملا: (لوحة ١٠٢-أ).

(٩) كتب في حواشي المخطوط أنّ شيخ شيوخوا الذي ردّ قول الرّضّي هو ابن كمال باشا. ينظر: (لوحة ٦٤-أ).

(١٠) المراد به السيوطي. ينظر: الفتح القريب: (لوحة ١٠٩/أ-ب).

وللبصريين فيها^(١) أقوال^(٢)؛ قيل: للإيهام، وقيل: للتخيير، أي: إذا رآهم الرائي تحيّر بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: هم أكثر، نقله ابن الشجري^(٣) عن سيويه، وفي ثبوته عنه نظر؛ ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما^(٤).

«الأزهيّة»^(٥).

قوله: (أي: إذا رآهم الرائي تحيّر بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: هم أكثر، نقله ابن الشجري عن س).

قوله: (قيل: هذا تحيّر لا تخيير)، وأجيب: (بأنه يدل على التخيير صريحاً، ويتضمن معنى التخيير، كما يتضمن قوله^(٦)):

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ وَأَلَّتْ مِنْهُمْ^(٧) فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
التشبيه^(٨).

قوله: (ولا يصح التخيير بين أمرين^(٩) واقع أحدهما).
وهما واقعان هنا. أقول: كلام المص والشرّاح هنا لا يخلو من الخلل، والتعسف:

- (١) أي في معنى "أو" في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.
- (٢) تنظر أقوال البصريين في: المقتضب: (٣٠٤/٣)، ومعاني القرآن-للزجاج: (٣١٤/٤)، وإعراب القرآن-للتحّاس: (٤٤٣/٣)، والخصائص: (٤٦٣/٢)، وأمالي ابن الشجري: (٧٧/٣)، والإنصاف: (٤٧٨/٢).
- (٣) ينظر: الأمالي: (٧٧/٣).
- (٤) المغني، ص: (٩١).
- (٥) لم يرد ذكر للمبرد عند حديثه عن هذا الموضوع، بل في باب "أو" بأكمله. ينظر: الأزهيّة، ص: (١٢٧).
- (٦) البيت من بحر الوافر، وقائله: المتنبي. ينظر: ديوانه بشرح العكبري: (٢٠/٣)، والمثل السائر: (٣١/٢).
- (٧) في (ب): (فيهم) بدل (منهم) وهو مخالف لرواية الديوان.
- (٨) الذي أورد السؤال وأجاب عنه هو ابن الحنبلي. ينظر: معني الحبيب: (٧٩٤/٢)، ونقله عنه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٠٢-أ).
- (٩) في المغني: «بين شيئين».

أما كلام المص؛ فلائته ذكر كلام النحاة من غير تحقيق لمعنى النظم الكريم على ما يرتضيه العقل السليم، وفي "الدر المصون": (إن في "أو" هذه سبعة أوجه، والشك بالنسبة للمخاطبين، أي: أن الرائي شك عند رؤيتهم، والإبهام بالنسبة له تعالى: أهم أمرهم، والإباحة: أن الناظر إليهم يباح له أن يحزرهم بهذا القدر، أو بهذا القدر، وكذلك التخيير، أي: هو مخير بين أن يحزرهم كذا أو كذا، والإضراب ومعنى الواو واضحان^(١)) انتهى.
والحاصل أن هذه المعاني ما^(٢) يليق، منها به تعالى، يُصرف إليه، وغيره يجعل مقولاً على السنة العباد، وبهذا يندفع الإشكال، وقال الشّ (وتبعه من بعده هنا)^(٣) وسيأتي ما فيه.
قوله: (ونقله ابن الشجري، وفي ثبوته عنه نظر)^(٤).

أقول: عبارة ابن الشجري بحروفها: (واختلفوا في قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٥) فقال بعض الكوفيّين: "أو" بمعنى "الواو"، وقال آخرون منهم: المعنى "بل يزيدون"، وهذا القول ليس بشيء عند البصريّين.
وللبصريّين في "أو" هذه ثلاثة أقوال:
أحدها: قول س، وهو أن "أو" هنا للتخيير، والمعنى: أنه إذا رآهم الرائي تخير في أن يقول: هم مائة ألف، وأن يقول: أو يزيدون.
والقول الثاني عن بعض البصريّين: أن "أو" هنا لأحد الأمرين على الإبهام.
والثالث: ذكره ابن جنّي^(٦)، وهو أن "أو" ههنا للشك، والمعنى: أن الرائي إذا رآهم شك في عدّتهم لكثرتهم.

(١) في نسختي المخطوط (أصحّان)، والصواب ما أثبت، وهو ما في الدر المصون.

(٢) ينظر: الدر المصون: (٣٣٢/٩).

(٣) في (ب): (لا).

(٤) لم أقف على هذا التّقل فيما اطلعت عليه من شروح وحواشٍ على المغني.

(٥) خالف الخفاجي عبارة ابن هشام.

(٦) الصافات: (١٤٧).

(٧) ينظر ما ذكره ابن جنّي في الخصائص: (٤٦٣/٢).

ومن زعم أن المعنى "بل يزيدون" قال مثل ذلك في قوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(١) وفي قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٣)، ومن قال: إن المعنى: "ويزيدون" قال مثل ذلك في هذه الآي.

والوجه: أن تكون "أو" فيهنَّ للتخيير، أي: إن قلت: إن قلوبهم كالحجارة، جاز، وإن قلت: إنها أشدُّ قسوة، جاز، وعلى هذا تقدير الآيتين الأخريين، ويجوز أن تكون "أو" فيهنَّ للإبهام^(٤) انتهى.

وسبب وهم المص: أنه توهم أن الإشارة في قوله^(٥): ("أو" هذه لـ"أو" الواقعة في هذه الآية، وليس كذلك؛ فإنها إشارة لنوع "أو" الواقعة في محلٍّ يحتمل هذه المعاني، فإن س في الباب الذي عقده لـ"أو" في الكتاب^(٦) لم يتعرض لهذه الآية، ومثل ابن الشَّجَرِي لا يخفى عليه مثله.

قوله: (ولا يصحُّ التَّخْيِيرُ بين شيئين، الواقع أحدهما)^(٧).

هكذا هو في النَّسَخ، وفي نسخة "إذ" بدل "الواو"؛ ولذا قال الشَّ: (لا يتأني هنا أن يكون وجه النَّظَر هنا: أن التَّخْيِيرَ لا بُدَّ أن يتقدَّمه طلب؛ لأنَّه غير مسلَّم، ولعلَّ س لا

(١) البقرة: (٧٤).

(٢) النحل: (٧٧).

(٣) النجم: (٩).

(٤) أمالي ابن الشَّجَرِي: (٧٧/٣-٧٨).

(٥) الضمير يعود على ابن الشَّجَرِي.

(٦) ينظر: الكتاب: (٤٨٩/١).

(٧) سبق هذا النص مع شرح بعض عبارته في ص: (٥٦١).

يعتبره، والظاهر أن وجه التَّنْظَر^(١) قوله: «ولا يصحُّ...» الخ فإنَّ حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين: فإمّا أن يكونوا مائة ألف، وإمّا أن يكونوا أزيد، فإن كانوا مائة ألف، فكيف يسوغ للرّائي أن يُخَيَّر^(٢) بأنهم أزيد؟ وإن كانوا أزيد، فكيف يسوغ له الإخبار بأنهم مائة ألف؟ ولقائل أن يقول: صاحب هذا الرّأي لا يلتزم أن عدد المرسل إليهم^(٣) منحصر في هذين القسمين، بل يقول: يجوز أن لا يكون شيئاً منهما، بل هم عدد كثير جداً، بحيث إذا رآهم الرّائي كان له أن يقول: هم مائة ألف، وكان له أن يقول: هم أزيد، أي: هم كثيرون كثرة مفرطة، ولا يقصد المتكلم عدداً مخصوصاً على أنّه هو الموجود بحسب الواقع، كما إذا جاءك شخص مراراً كثيرة جداً، جاز لك أن تقول: «جئتني ألف مرة»، وأن^(٤) تقول: «جئتني أكثر من ألف مرة»، ولا كذب في شيء من ذلك؛ لأنَّ المقصود ليس كمية هذا العدد المعين بحيث لا يزيد ولا ينقص، وإنّما المراد المبالغة في الكثرة، وكذا في الآية^(٥) انتهى.

[٦٤/ب]

أقول: تبعه في/هذا من بعده، وفيه^(٦) خلل من وجوه:

الأوّل: أن قوله: «إِنَّ التَّخْيِيرَ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ تَقَدُّمُ الطَّلَبِ» مردود؛ فإنَّ

(١) هذا مخالف لما في شرح الدّماميني، حيث قال: (والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه التَّنْظَر بقوله: "ولا يصحُّ التَّخْيِيرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ الْوَاقِعَ أَحَدُهُمَا"؛ فإنَّ حال هؤلاء....). المزج: (١/١٤٠)، فمراد الدّماميني هو بيان وجه التَّنْظَر من ابن هشام، والذي يظهر من نصّ الدّماميني الذي نقله الخفاجي أن التَّنْظَر في رأي ابن هشام لا رأي ابن الشَّجَرِيّ.

(٢) في نسختي المخطوط (يُخَيَّر) من التَّخْيِير، والصواب ما أثبت وهو ما في المزج: (١/١٤٠).

(٣) كلمة: "إليهم" ساقطة من (ب).

(٤) في (ب): (وأنت تقول).

(٥) ينظر: المزج: (١/١٤٠-١٤١).

(٦) أي في كلام الدّماميني السَّابِق.

النُّحَاةَ عَلَى اشْتِرَاطِهِ^(١)، وَعَلَيْهِ الزَّخْخَشِيُّ، وَقَالَ: «إِذَا وَرَدَ بِدُونِهِ فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ»^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «إِنَّ فِيهِ أَمْرًا مَقْدَرًا».

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ أَمْرَهُمْ دَائِرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ» الْخ، كَلَامٌ غَيْرٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْصُ الْمِائَةَ أَلْفَ^(٣) بِالْمُكَلَّفَيْنِ مِنْهُمْ، وَالْأَزِيدُ مَنْ كَانَ بِصَدَدِ التَّكْلِيفِ كَالذُّرِّيَّةِ، فَلَا يَتَأْتَى الْإِخْبَارُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الثَّالِثُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْئًا مِنْهُمَا، بَلْ هُمُ عِدَدٌ كَثِيرٌ جَدًّا»، دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «أَزِيدٌ»، فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ قِسْمًا ثَالِثًا؟ وَلَيْسَ فِي التَّنْظِيمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَبَقِيَ هُنَا كَلَامٌ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ^(٤) لَمْ نُورِدْهُ^(٥)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ لَغَيْرِ طَائِلٍ.

(١) يَنْظُرُ، ص: (٥٠٩) مِنَ التَّحْقِيقِ، وَفِي حُكْمِهِ بِأَنَّ النُّحَاةَ عَلَى اشْتِرَاطِهِ تَجَوُّزٌ؛ فَإِنَّ هُنَاكَ مَنْ لَا يَشْتَرِطُهُ، كَالزَّجَّاجِ عِنْدَ إِعْرَابِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ الْبَقَرَةُ: (١٩). يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ - لِلزَّجَّاجِ: (٩٦/١)، وَكَابِنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: (١٢٢٣/٣)، وَيَنْظُرُ: مَعْنَى الْحَبِيبِ: (٧٩٧/٢).

(٢) يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: (١١٥/١)، وَيَنْظُرُ: فَتُوْحُ الْغَيْبِ فِي الْكَشْفِ عَنْ قِنَاعِ الرَّيْبِ "حَاشِيَةٌ عَلَى الْكَشَافِ" - لِلطَّبِيِّ: (لَوْحَةٌ ٦٥ - ب).

(٣) فِي نَسَخَتِي الْمَخْطُوطِ: (الْأَلْفُ)، وَهُوَ خَطَأٌ، صَوَابُهُ: (الْمِائَةُ أَلْفُ)؛ لِأَنَّهُ الْعِدَدُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

(٤) يَنْظُرُ: مُنْتَهَى أَمَلِ الْأَرِيبِ: (لَوْحَةٌ ١٠٢ - ب).

(٥) فِي (ب): (لَمْ نُورِدْ) مِنْ غَيْرِ الضَّمِيرِ.

وهذه الأقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - مقولة في: ﴿وَمَا أَمَرَ السَّاعَةَ إِلَّا كَلَّمَحِ
الْبَصَرَ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(١)، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٢).

والسابع: التقسيم، نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف»، ذكره ابن مالك في «منظومته
الصغرى»^(٣)، وفي «شرح الكبرى»^(٤)، ثم عدل عنه في «التسهيل»^(٥) و«شرحه»^(٦).

قوله: (وهذه الأقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - الخ.

قيل: «إن هذا سهو منه؛ فإن الأقوال كلها مقولة في هاتين الآيتين أيضاً، كما صرح ابن
الشَّحْرِيَّ في «أماله»^(٧)، وصاحب «الأزهية»^(٨)، قيل: (فكأنه أراد أن يقول غير الشك، فغلط
فيه مع أن السَّخَاوِيَّ، ذكر في «شرح المفصل»: أن منهم من قال: إنها للشك هنا
أيضاً)^(٩)، ولا يخفى أنه لا يصحُّ فيهما إلا بتعسفٍ ينبغي أن يُنزَّه عنه التَّنْزِيلُ.

قوله: (ثم عدل عن ذلك)^(١١) الخ.

أقسام الشَّيْءِ: ما اندرج تحت ذلك الشَّيْءِ، وهو الجزئي، وذلك الشَّيْءُ كلي،
والاندراج هو شموله له، كانقسام الحيوان إلى إنسان وخبيل وبقر وغيره، فإن كان اشتماله

(١) النحل: (٧٧).

(٢) البقرة: (٧٤).

(٣) المراد بها ألفيته المسماة بالخلاصة. ينظر: ألفية ابن مالك بشرح ابن الناظم، ص: (٥٣٣).

(٤) المراد بها: شرح الكافية الشافية. وينظر رأيه فيها: (١٢٢٠/٣).

(٥) ينظر: التسهيل، ص: (١٧٦)، وشرحه - لابن مالك: (٣٦٢/٣-٣٦٣)، حيث قال: التفریق المجرّد.

(٦) المغني، ص: (٩٢).

(٧) ينظر: الأمالي: (٧٧/٣-٧٨).

(٨) ينظر: الأزهية، ص: (١٢٧-١٢٨).

(٩) في (ب): (أيض).

(١٠) ينظر: الفتح القريب: (لوحه ١٠٩-ب)، وقول السَّخَاوِيَّ يفهم تلميحاً لا تصريحاً. ينظر: المفضل، ص

: (٢٢٤).

(١١) في المغني: (عدل عنه).

عليه اشتمال الكلِّي على الأجزاء، كالسَّكَنَجَيْنِ^(١) للخلل والعسل، والإنسان على الرأس، واليدين، والرجلين، والحُتَّة، فذلك الشَّيء كلٌّ، وتلك أجزاء، وهذا لا يعطف إلا بالواو، وابن مالك سَمَّى التَّقْسِيمَ تفريقاً، وأراد به بيان الأفراد من غير شك وإبهام، وتخيير، و"أو" فيه تقابل للواو، الَّتِي لمطلق الجمع، ومثله بقوله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾^(٢)، و: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٣)، والواو في الآية الثانية عاطفة، وليست من الآية، ولك أن تقول: إِنَّهُ قَصَدَ التَّعْدَادَ لِلْأَمْثَلَةِ، فلا يلزم عطفها، كما ذكره النُّحَاة، وقال ابن مالك: (إِنَّ التَّعْبِيرَ بِالتَّفْرِيقِ أَوَّلَى وَأَجُودُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّقْسِيمِ)^(٤)، فجَعَلَهُ من معاني "أو" أولى وأجود عنده، والظاهر أن يقال: إِنَّ التَّفْرِيقَ مَعْنَى نَسَبِيٍّ كَالْأَبَوَّةِ، وَالْبُنُوَّةِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَلْزَمٌ لِلاَخَرِ فِي التَّصَوُّرِ وَالْوُجُودِ، فَالْمُقَسَّمُ وَالْمُفْرَقُ — بصيغة المفعول — هو: الكلِّيُّ أو الكلُّ، والأقسام والأجزاء هي: المنقسمة إليها بانضمام قيد أو فصل يميِّزها، وهي الموجودة في الخارج، والكلِّيُّ موجود في ضمنها، كما ارتضاه بعض أهل الميزان، فلا فرق بينهما، إلاَّ بأنَّ التَّفَرُّقَ يُوصَفُ به الأجزاء أَوَّلًا كَالْبُنُوَّةِ؛ ولذا قال الش: (إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَهُ)^(٥) [بينهما فرقا يجعلهما متباينين]^(٦)، وما قيل: (إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْأَقْسَامَ — سواء كان كلِّياً أَوْ لَا — وَالتَّفَرُّقَ لَا يَسْتَدْعِي ذَلِكَ)^(٧)؛ إنَّ أَرَادَ تَقَدُّمَهُ لَفْظاً، أَوْ وَجُوداً، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَبِّ وَالْأَبَوَّةِ.

(١) السَّكَنَجَيْنِ: كلمة أعجمية معربة، معناها: الشراب المتخذ من الحامض والحلو كالخل والعسل. ينظر: قصد السبيل في ما في العربية من الدخيل - للمحبي: (١٤٣/٢).

(٢) النساء: (١٣٥).

(٣) البقرة: (١٣٥).

(٤) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٦٣/٣).

(٥) زيادة على نسختي المخطوط يتطلُّبها السياق، وهي مفهوم كلام الدماميني. ينظر: المزج (١٤٢/١).

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) القائل هو الشُّمْنِي. ينظر: النصف: (١٤١/١)، وعبارته التي أوردها الخفاجي غير واضحة ومبهمه، وتوضيحها كما وردت عند الشُّمْنِي: (الفرق بينهما: أَنَّ التَّقْسِيمَ جَعَلَ الشَّيْءَ أَقْسَاماً، وَذَلِكَ -

وَمِنْ مَجِيئِهِ بـ.أَوْ. قَوْلُهُ^(١):

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ^(٢)

قَوْلُهُ: (وَمِنْ مَجِيئِهِ).

أَي: التَّقْسِيمِ بـ.أَوْ. (قَوْلُهُ^(٣)):

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

قال المرزوقي في "شرح الحماسة": (هو من قصيدة لجعفر بن عُلبه الحارثي^(٤)، و"ثنتان"

بمعنى اثنتين، وتاؤه زائدة كثنتين، إلا أنه لا واحد له، أي: خيّرنا أعداؤنا بين خصلتين:

الاستسلام^(٥)، والأسر، أو القتل، الذي أوّلّه الامتناع والدفع المكنيّ عنهما بقوله:

"صُدُورُ رِمَاحٍ وَسَلَاسِلُ"، وذكر الصُدُور؛ لأنّ القتل بها، ويجوز أن يكون ذكر الصُدُور،

وإن كان المراد الكلّ، كقوله:

الوَاطِئِينَ عَلَى صُدُورِ نَعَالِهِمْ^(٦)

= يستدعي تقدّم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو: "الكلمة اسم وفعل وحرف" أو كلاً، نحو: "لنا ثنتان صدور رماح أو سلاسل"، وأمّا التّفريق فهو قطع الاتّصال بين شيئين أو أكثر، وذلك لا يستدعي تقدّم ما يتناول الأقسام.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لجعفر بن عُلبه الحارثي. ينظر: حماسة أبي تمام: (٦٣/١)، وشرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٢٢٥/٣)، وشرح أبيات المغني: (٥٩/٢). وصدور الرّماح: من نصفها إلى سنانها ونصلها، وأشْرَعَتْ: وجّهت للطعن، وكُنِيَ بصدور الرّماح عن القتل، وبالسّلاسل عن الأسر.

(٢) المغني، ص: (٩٢).

(٣) كلمة "قوله" ساقطة من (ب).

(٤) هو: جعفر بن عُلبه بن ربيعة الحارثي، أبو عارم، شاعر غزلٍ مقلّ، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعباسيّة، كان فارساً مذكوراً في قومه، وهو أحد شعراء حماسة أبي تمام. قتل عام (١٤٥هـ). ينظر: الأغاني: (٣٣/٧).

(٥) في (ب): (الإسلام).

(٦) هذا صدر بيت من بحر الكامل، وعجزه:

يَمْشُونَ فِي الدَّفْنِيِّ وَالْأَبْرَادِ

وقوله: "لا بُدَّ منهما" أراد على التعاقب دون الجَمْع، وإلا لم يصحَّ التَّخْيِيرُ الَّذِي أفادته "أو" أي: لا بُدَّ من أحدهما، و"أُشْرِعَتْ" كـ "شُرِّعَتْ" بمعنى: هيَّأته لِلطَّعْنِ، ويستعمل هذا في السَّيْفِ أيضاً، وهو مأخوذ من مشارع الماء، أي: مواردِها^(١) انتهى.

ومنه يُعْلَمُ أَنَّ "أو" هنا للتَّخْيِيرِ، لا للتَّقْسِيمِ، وإن جاز أيضاً، وأنَّه لا حاجة فيه لتقدير أحدهما، كما ذكره بعض الشُّرَّاح^(٢).

وهنا أمران:

أحدهما: أَنَّ قول الإمام المرزوقي: (ويجوز أن يكون ذِكْرُ الصُّدُورِ، والمراد الكلُّ)^(٣)، ليس مراده أَنَّ الصُّدُورَ مجاز مرسل كالعين للرَّيْبَةِ^(٤)، فهو من إطلاق اسم الجزء على الكلِّ، كما فهمه بعضهم^(٥)، بل المراد: أَنَّ صدوراً في البيت مُقْحَمٌ؛ فلا يرد عليه: (أنَّه يَأْبَاهُ ذِكْرُ الرِّمَاحِ والإضافة لها)^(٦)؛ فَإِنَّ الإمام المروزقيَّ ليس مِمَّنْ تُقْرَعُ له العصا.

= وهو لأعشى قيس. ينظر: ديوانه ص: (١١٨)، والكامل - للمبرِّد: (٤٩/١)، والبديع في نقد الشُّعْر - لأسامة بن منقذ، ص: (١٠٢). والدَّفْنِي: الثُّوبُ الموشَّى والمخطَّط، والأبراد: جمع بُرْدَة، وهي ثياب تصنع في اليمن.

(١) ينظر: شرح الحماسة - للمرزوقي: (٤٦-٤٥/١)

(٢) ينظر: مَعْنَى الحبيب: (٨٠٥/٢).

(٣) ينظر: شرح الحماسة - للمرزوقي: (٤٦/١).

(٤) الرَّيْبَةُ: الطَّلِيعَةُ. ينظر: القاموس المحيط: (رَبَّأ).

(٥) الَّذِي فَهَمَ ذَلِكَ هو السُّيُوطِيُّ. ينظر: شرح شواهد المغني: (٢٠٤/١).

(٦) الَّذِي أورد ذلك هو ابن المَلَأِ الحِصْكِيُّ. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٤-أ).

ومجيء «الواو» في التَّقْسِيم أكثر لا يقتضي أن «أَوْ» لا تأتي له، بل إثباته^(١) الأكثرية لـ «الواو» يقتضي ثبوته بقلة لـ «أَوْ»، وقد صرَّح بثبوته في البيت الثاني.^(٢)

الثاني: أنه إذا كانت «الواو» تجيء في التَّقْسِيم، فإنها تصحُّ باعتبار اجتماعهما في المُقَسَّم، و«أَوْ» لتغايرهما، وأنهما لا يجتمعان في كلمة، وهو معنى قول الحُدَيْثِيِّ^(٣) في التَّقْسِيم بمعنى «الواو»، وهو كلام حسن، ومِمَّا يدلُّ عليه.

قوله: (ومجيء «الواو» في التَّقْسِيم)^(٤) لا يقتضي أن «أَوْ» لا تأتي له). وهو اعتراض على ابن مالك^(٥)، وقيل: (إنَّ المراد أن التَّقْسِيم لَمَّا كُثِرَ في «الواو»، وقلَّ في «أَوْ» جعله معنًى مستقلاً في «الواو» دون «أَوْ» وعبرَ فيه بالتفريق فرقاً بينهما)^(٦)، وأكثرته في أحدهما لا يقتضي منعه في الآخر.

(١) الضمير يعود على ابن مالك في شرح التَّسهيل عندما ذكر أن استعمال «الواو» في التَّقْسِيم أجود من «أَوْ».

(٢) المغني، ص: (٩٢)، والبيت الثاني هو الذي صدره: «فقالوا لنا ثنتان» وقد مضى تحريجه.

(٣) ينظر رأي الحُدَيْثِيِّ في معنَى الحبيب: (٨٠٥/٢).

(٤) في المغني: (أكثر) وهي ساقطة من نسختي المخطوط.

(٥) ينظر ما نسب لابن مالك في كتابيه: شرح الكافية الشافية: (١٢٢٥/٣)، وشرح

التَّسهيل: (٣٦٢/٣-٣٦٣).

(٦) ينظر: المنصف - للشُّعْمَنِيِّ: (١٤٢/١).

وليس فيه دليل؛ لاحتمال أن يكون المعنى: لا بُدَّ من أحدهما، فحُذِفَ المضاف، كما قيل في ^(١): ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ ^(٢).

قوله: (وليس فيه).

أي: في بيت الحماسة المذكور ^(٣) دليل على ثبوت التَّقْسِيمِ في "أو"، وهو اعتراض على ابن مالك في استدلاله به، فإنه يُجَوِّزُ أن يَقْدَرُ فيه مضاف، فلا يكون فيه دليل لما ادَّعاه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾: إنَّ المراد: من أحدهما؛ لأنَّ اللؤلؤ والمرجان إنما يخرج من أحدهما، وهو المِلْح؛ فلذلك قُدِّرَ في الآية "بَعْضُهُمْ"، وذهب الرَّخْشَرِيُّ ^(٤) إلى أَنَّهُ مجازٌ من نسبة ما لأحد الشيئين إليهما، وهذا على ما فيه من الخفاء، ردَّه بعضهم: ^(٥) بأنَّه خلاف الواقع، فإنه يخرج منهما حقيقة كما يُشَاهَدُ بالبصرة،/ وشنَّع عليه ^(٦) بعضهم: بأنَّه لا يتأتَّى له هذا في قوله عَزَّ وَجَلَّ في سورة فاطر، بعد قوله: ﴿عَذَّبَ فُراتٍ سَابِغٍ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَلْبُسُونَهَا﴾ ^(٧).

وقوله: "مِنْ كُلِّ" ينادي على بطلان التَّقْدِيرِ والتَّجَوُّزِ في آية الرحمن، فإن أردت تحقيقه ^(٨) فانظره في تعليقنا على هذه الآية، فإنَّ فيه من عقود اللؤلؤ والمرجان نفائس يتحلَّى بها جيد البيان.

(١) الرحمن: (٢٢).

(٢) المغني، ص: (٩٢-٩٣).

(٣) وهو: «فقالوا لنا ثنتان لا بد منها».

(٤) ينظر ما نُسِبَ للرَّخْشَرِيِّ في كشافه: (٤٤٥/٤).

(٥) الذي ردَّه ابن المنير في كتابه الانتصاف: (٤٤٥/٤).

(٦) في نسختي المخطوط (عليهم)، والذي يظهر أنَّ المناسب للمقام والسياق: هو ما أثبت؛ لأنَّ الكلام في مقام الحديث عن تفسير الرَّخْشَرِيِّ لقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، ولم أفق على المقصود بالمشنَّع.

(٧) فاطر: (١٢).

(٨) في (ب): (فإن أردت حقيقة).

وغيره^(١) عَدَلَ عن العبارتين^(٢)، فَعَبَّرَ بالتفصيل، ومَثَّلَهُ بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٣)، ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾^(٤)، إِذِ المعنى: وقالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون.^(٥)

قوله: (ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ الخ.

"هُود": جمع "هَائِد" ^(٦)كـ "عُود" جمع "عَائِد" ^(٧)على خلاف القياس^(٨)، وهو من اللِّفِّ والتَّشْرِ الإجمالي؛ لأنَّه على ثلاثة أقسام^(٩):

(١) أي غير ابن مالك، ومن هؤلاء السَّيرافي. ينظر: شرحه للكتاب: (٦٤١/٤) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيّد جلال، وصاحب البسيط، كما نقله عنه السيوطي في الفتح القريب: (١١٠-أ)، والشَّالُونين. ينظر: شرح الجزولية-له: (٦٧٣/٢)، واللُّورقي الأندلسي. ينظر: المباحث الكاملية: (٣٦٨/١) رسالة دكتوراه. تحقيق: شعبان عبد الوهاب، وأبو حيان. ينظر: التَّذِيل والتَّكْمِيل: (٤/لوحه ٦٥-أ).

(٢) المراد بالعبارتين: التَّقْسِيم، والتَّفْرِيق المجرّد.

(٣) البقرة: (١٣٥).

(٤) الذاريات: (٥٢).

(٥) المغني، ص: (٩٣).

(٦) ينظر: المصباح المنير: (هود).

(٧) في نسختي المخطوط (عود جمع عائِد) بالبدال، ولعلَّ الصَّواب ما أثبت كما في: الكشف: (٢٠٣/١)، وشرح الكافية الشَّافية - لابن مالك: (١٨٣٠/٤).

(٨) لأنَّ بناء "فُعَل" يطرّد جمعاً في "أَفْعَلْ مقابل فَعْلَاءَ" و"فَعْلَاءَ مقابل فُعْلَ" مثل «أَسودَ وَ سَوَادَ».

ينظر: شرح الكافية الشَّافية - لابن مالك: (١٨٢٨/٤)، وشرح الألفية - لابن التَّائِظ، ص: (٧٧٠)،

وأوضح المسالك: (٣٠١/٤).

(٩) تنظر هذه الأقسام في البديع من كتب البلاغة ومنها المطوّل، ص: (٦٦٣-٦٦٤).

قسم: ذَكَرَ طرفاه، وهو قسمان: مرَّتْب وغير مرَّتْب.

وقسم: أَجْمَلَ أحد طرفيه، فليس فيه مرَّتْب وغير مرَّتْب، ومثلوا له بهذه الآية، وأُورِدَ عليه في "عروس الأفراح": (أَنَّ "أُو" في قوله: ﴿أَوْ تَصْرِي﴾ : إمَّا أن يَقْدَر بعدها قول، أو لا، فإن قُدِّر لم يَصِحَّ؛ لأنَّ الموضع موضع "الواو"، لا "أُو"، فإن قيل: "أُو" بمعنى "الواو" خرج عن اللَّفِّ؛ لأنَّ الضَّمير الأوَّل لليهود فقط، وليس مرادهم قطعاً، ألا ترى قول الزَّمَخْشَرِيَّ: "فَلَفَّ القولين" (١).

وإن لَمْ يَقْدَر قولاً بعد "أُو" فكيف يَنْسَبُ هذا القول إلى أهل الكتاب بجملتهم، وَلَمْ يَقُلْ أحد منهم، بل هو مخالف لقول كلٍّ من الفريقين، إلاَّ أَنَّهُ إجمال وتفصيل، والآية تحتل عدم اللَّفِّ والتَّشْرِ، ونِسْبَةُ هذا القول بجملته إلى كلٍّ من اليهود والنَّصَارَى بأنَّ يُجَرَّدَ من قول الفريقين قولٌ تَضَمَّنَتْهُ مقالتاهما، وإن كان الاستثناء من النَّفْيِ ليس إثباتاً، فلا حاجة لنا إلى إثبات الزِّيَادَةِ عليه، وإن قلنا: إِنَّهُ إثبات، فوجهه أَنَّ مقصودهم نَفْيَ دخول المسلمين، وكلٍّ من فريقي اليهود والنَّصَارَى أحقر عند الآخر من أن يُعْتَبَرَ، وقول اليهود مثلاً: "لن يدخل الجنة" يتضمَّن نَفْيَ دخولها عن غير اليهود والنَّصَارَى، فأشير إليه بالنَّفْيِ، ويتضمَّن إثبات دخولها لأحد، ونفي اليهود والنَّصَارَى؛ لأنَّ إثباتهما لغير أحدهما، وهم اليهود مثلاً إثبات أحد الفريقين؛ لأنَّ الأخصَّ يستلزم الأعمَّ، فقولهما: لن يدخل الجنة إلاَّ يهودي، يصدق أن يُنْسَبَ إليهم أنَّهم قالوا: لن يدخل الجنة إلاَّ اليهود، لا يقال: فيلزم أن يحكم عليهم أنَّهم قالوا: لن يدخل الجنة إلاَّ يهودي أو نصراني أو مسلم؛ لأنَّا نقول لَمَّا كان مقصودهم الأصلي نَفْيَ دخول المسلمين صرَّح بنفيه، ولم يذكر الأعمَّ الشَّامِلَ له، وَلَمَّا كَانَ قول (٢): "لن يدخل الجنة إلاَّ يهودي" أقبح من "لن يدخل الجنة إلاَّ يهودي أو نصراني" حَكَى من كلامهم الثَّانِي الَّذِي هو موجود في ضمير قولهم الأوَّل، بل هو أشنع؛ لِيَبَيِّنَ

(١) ينظر: الكشف: (٢٠٣/١).

(٢) في (ب): (قوله).

انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالإبعاد عن الجنة، فتأمل؛ فإنه في غاية الحُسْنِ والدِّقَّةِ^(١) انتهى.

أقول: نقل الشَّ^(٢) هذا برمته بحسنه ودقته، ولم يتأمل ما أحسن فيه العلامة^(٣) وأجمل "وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ"^(٤)؟ ولا يخفى أن قوله: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾^(٥)، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٦) الآية، فلما ذكر إبراهيم ووصيته بنيه بالتمسك بدينه، وتوحيد الله وعبادته عقبه، بذكر غيرهم من اليهود والنصارى المخالفين للمسلمين، وأجملهم في قوله: ﴿وَقَالُوا﴾ أي: اليهود والنصارى، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، والتقدير: أو كونوا نصارى، فالحل محل "أو" على اللف والنشر، من غير تقدير قول فيه، فلف بين الفريقين إجمالاً؛ لعدم اللبس، والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله؛ للعلم بتضليل كل فريق صاحبه، كما قال عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾^(٧)؛ ولكون "أو" في التفصيل والتقسيم بمعنى "الواو" قال المص: (إذ المعنى: وقالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى)^(٨)؛ بياناً

(١) ينظر: عروس الأفراح - للسبكي: (٣٣٣/٤-٣٣٤).

(٢) ينظر: المزج - للدماميني: (١٤٢/١).

(٣) المراد به الزمخشري.

(٤) عجز بيت من بحر الطويل لامرئ القيس، وصدوره:

وإن شَفَائِي غَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ

ينظر: ديوانه، ص: (٣١)، وشرح المعلقات السبع - للزوزني، ص: (١٦).

(٥) البقرة: (١٣٤). وفي (أ): (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت....) وهو خطأ.

(٦) البقرة: (١٣٥).

(٧) البقرة: (١١٣).

(٨) سبق نصُّ المغني في ص: (٤٧٥).

فـ"أو" فيهما^(١) لتفصيل الإجمال في "قالوا".

وتعسفَ ابنُ الشَّجَرِيَّ^(٢)، فقال في الآية الأولى: إِنَّهَا حُذِفَ مِنْهَا مِصْرَفٌ وَ"وَأُو"، وجملتان فعليَّتان، وتقديره، وقال بعضهم-يعني اليهود-: كونوا هوداً، وقال بعضهم - يعني النَّصَارَى -: كونوا نصارى، قال: فأقامَ "أو نصارى" مُقَامَ ذَلِكَ كُلِّهِ.^(٣)

لَمَّا لَاحَظَ الْمَعْنَى: فَإِنَّ "أُو" و"الوَاو" متقاربان، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا عَلِمْتَ مَا فِي كَلَامِ السُّبُكِيِّ^(٤)، وَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ فِي النَّظْمِ، وَلَا فِي تَفْسِيرِهِ، كَمَا سَمِعْتَهُ، وَقَوْلُهُ^(٥): «إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدَرِ الْقَوْلَ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَفٌّ»، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ ضَمِيرَ "قَالُوا" لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَمَا بَعْدَهُ مُوزَّعٌ عَلَيْهِ عَلَى اللَّفِّ وَالنَّشْرِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ الْخَالِيَةَ شَامِلَةً لِهَئِهِمَا؛ لَوْ قَوَّعَهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ، فَمَا قَالَهُ بَعْدَهُ تَحْيِيلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ، وَلَوْلَا الْإِطَالَةُ كَرَّرْتُ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ حَرْفًا حَرْفًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ضَمِيرُ "قَالُوا" لِهَئِهِمَا، كَيْفَ يَقُولُ الرَّخَّاشِيُّ: (إِنَّ فِي الْآيَةِ لَفًّا)؟.

قوله: (لتفصيل الإجمال في "قالوا").

هُوَ فِي الْآيَةِ ظَاهِرٌ كَمَا عَرَفْتَهُ، وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّهُ سَاحِرٌ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهُ مَجْنُونٌ، غَايَتُهُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ مُتَعَيِّنٌ بِخِلَافِ الثَّانِي، فَلَا وَجْهَ لِمَنْ أَنْكَرَهُ. قوله: (وتعسفَ ابنُ الشَّجَرِيَّ).

لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ لَا تَعْسُفَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (فَقَامَ قَوْلُهُ: "أُو" نَصَارَى" مَقَامَ هَذَا الْكَلَامِ)، أَلَا تَرَى أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ لَمَّا قَامَ مَقَامَهُ، لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا، لَكِنَّهُ تَسَمَّحٌ فِي الْعِبَارَةِ، وَهُوَ أَمْرٌ سَهْلٌ.

(١) أَيِ فِي الْآيَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ وَهَما: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، و﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ﴾.

(٢) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ: (٧٩/٣ - ٨٠).

(٣) الْمَغْنِي، ص: (٩٣).

(٤) يَنْظُرُ كَلَامَهُ فِي ص: (٥٧٣).

(٥) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى السُّبُكِيِّ.

والثامن: أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك: «لأقتلنه أو يُسلم»^(١).

تنبيه: قال السيّد - رحمه الله - في قوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾^(٢): (لقائل أن يقول: لمّا كان اللفُّ بطريق الجمع، كان المناسب أن يكون النّشر كذلك، بأن يردّ السّامعُ مقولَ كلِّ فريق إلى صاحبه، فيما إذا كان الأمران مقولين، وكلمة «أو» لا تفيد إلاّ مقوليّة أحد الأمرين.

والجواب: أن تقول: المجموع لم يكن الفريقين، بل دخول أحدهما، لكنّ بعضهم هذا بالتّعين، وبعضهم ذلك^(٣) بالتّعين^(٤) وفيه نظر/.
قوله: (الثامن: ^(٥) بمعنى «إلا» في الاستثناء).

هذه عبارة س^(٦)، فمنهم من حملها على ظاهرها، وعليه الشّ، فجعله استثناءً مفرّغاً من أعمّ الأوقات، ومنهم من ذهب إلى تأويله، فقال الرّضيّ: (إنّ معنى «أو» أحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قصدَ مع إفادة هذا المعنى - الذي هو لازم أحد الأمرين - التّنصيبُ على حصول

(١) المغني، ص: (٩٣).

(٢) البقرة: (١١١).

(٣) في نسختي المخطوط (بالتّعين بعضهم ذاك)، والصواب ما أثبت وهو ما في الحاشية المذكورة.

(٤) ينظر: المصباح على المفتاح - للشريف الجرجاني، ص: (١٧٣)، رسالة دكتوراه للباحث: فريد

محمد بدوي، ونسبه الشُّمْنِيّ للتفتازاني. ينظر: النصف: (١/١٤٢-١٤٣).

(٥) في المغني: (أن تكون بمعنى «إلا»).

(٦) ينظر: الكتاب: (١/٤٢٧).

أحدهما عقب الآخر، وأنَّ الأوَّلَ يمتدُّ إلى حصول الثَّاني، نُصِبَ بـ"أَنَّ" بعد "أو"، فـ
سَ يَقْدَرُهُ بـ"إِلَّا"، وغيره بـ"إِلَى" والمعنيان يرجعان إلى شيءٍ واحد، فإن فسَّرته بـ"إِلَّا"
ففيه ظرف مضاف مقدَّر، فيقدَّر في نحو: "لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِّي حَقِّي": "لَأُلْزِمَنَّكَ في كلِّ
وقتٍ إلَّا وقتَ قضائِكَ لحَقِّي، فهو محلُّ نَصْبٍ على الظَّرْفِيَّةِ، وَمَنْ فسَّره بـ"إِلَى" أوَّلُه بمصدر
مجرور بـ"أَوْ" الَّتِي بمعناها^(١).

وجعلها ابن مالك في "شرح كافيته"^(٢) بمعنى "حَتَّى" وهذا كُلُّه تفسير معني لا إعراب،
وإعرابه: أن تقدَّر "أَنَّ" بعد "أو"، ويجعل مصدراً معطوفاً على مصدر مقدَّر قبلها، فتقدير
"لَأَنْتَظِرْتَهُ أَوْ يَقْدُمَ": ليكونَ انتظار أو قدوم، وقال ابنه في "شرح الخلاصة": (إِنَّهُمْ إِنَّمَا
احتاجوا لهذا؛ لِيُفَرِّقُوا بين "أَوْ" الَّتِي تفيد مساواة ما بعدها لما قبلها في الشَّكِّ، وبين "أَوْ" الَّتِي
تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك، فَإِنَّهُمْ كثيراً ما يعطفون المضارع على مثله بـ"أَوْ"
في مقام الشَّكِّ في الفعلين تارة، وفي الثَّاني فقط، في أخرى، فإذا أرادوا بيان المعنى الأوَّل
رفعوا الفعلين، فقالوا: "افعل كذا أو اترك"؛ لِيؤْذَنَ الرَّفْعُ بأنَّ^(٣) ما قبل "أَوْ" وما بعدها سواء
في الشَّكِّ، وإن أرادوا بيان الثَّاني نصبوا، فقالوا: "لَأُلْزِمَنَّ الكافرَ أَوْ يُسَلِّمَ"؛ لِيؤْذَنَ النَّصْبُ
بأنَّ ما قبل "أَوْ" ليس مثل ما بعدها، والشَّكُّ لتحقق وقوعه، أو رجحانه، فلمَّا احتيج لذلك،

(١) ينظر: شرح الكافية-للرُّضِيِّ: (٧٥/٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة-لابن مالك: (١٥٣٩/٣)، والذي في النُّسخة المطبوعة تقديرها بـ"إِلَى"

و"إِلَّا"، وفي بعض نسخ المخطوطة ذَكَرَ "حَتَّى" بدلاً من "إِلَى" وقد نصَّ ابن مالك على جعلها بمعنى

"حَتَّى" في ألفيته. ينظر: شرح الألفية- لابن النَّاطِم، ص: (٦٧٣)، ونقله عن الكوفيِّين واعترف

بصحَّته وثبوته في كلام العرب. ينظر: شرح عمدة الحافظ- لابن مالك: (٣٣٥-٣٣٦).

(٣) في (ب): (لَأَنَّ).

ونصب، احتيج إلى عامل، ولم يجوز أن يكون "أو"؛ لعدم اختصاصها، فاحتيج لإضمار "أن" واحتاج إضمارها إلى التأويل المذكور^(١) انتهى.

وذهب الفراء^(٢) وبعض الكوفيين إلى أن نصب ما بعد "أو" بالخلاف^(٣)، والكسائي إلى أنه بـ"أو"^(٤)، هذا ما قاله النحاة أجمعون.

وأنا أقول: تحقيق هذا المقام ممّا يقطع عروق الأوهام: أن "أو" أصلها أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، فمنهم من ذهب إلى أن جميع معانيها ترجع لهذا، وأوّل ما يخالفها^(٥)، وهي هُدنة على دخن.

وبيانه أن س، لَمَّا قال: إِنَّهَا بِمَعْنَى "إِلَّا" أَبْقَاهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٦)، وقال: إِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرَغٌ مِنْ أَعْمِ الْأَوْقَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَارَةً بِمَعْنَى "إِلَى" أَوْ "حَتَّى" أَوْ "كَيْ"، وَلَمَّا رَأَاهُ

(١) ينظر: شرح الألفية - لابن النّاطم، ص: (٦٧٤-٦٧٥).

(٢) ينظر ما نسب للفراء في: شرح المفصل - لابن يعيش: (٢١/٧)، وشرح الكافية - للرّضوي: (٥٤/٤)، والارتشاف: (٤٠٧/٢)، والجني الدّاني، ص: (٢٣٢)، وشرح الأشموني: (٢٩٦/٣).

(٣) التّصّب على الخلاف، ويُسمّى أحياناً الصّرف، هو مصطلح كوفيّ يراد به: أن المعطوف بـ"أو" صار مخالفاً للمعطوف عليه، ومنصرفاً عنه في المعنى، فخالفه وانصرف عنه في الإعراب. ينظر: الإنصاف: (٥٥٦/٢)، وشرح المفصل - لابن يعيش: (٢١/٧)، وشرح الكافية - للرّضوي: (٥٤/٤).

(٤) ينظر ما نسب للكسائي في: الارتشاف: (٤٠٧/٢)، والجني الدّاني، ص: (٢٣٢)، وشرح الأشموني: (٢٩٦/٣).

(٥) ممّن ذهب إلى ذلك: أبو سعيد السّيرافيّ، ينظر: شرحه للكتاب: (٦٣٧/٤) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيّد جلال، وابن جنّي في اللّمع، ص: (١٥٠)، وأبو القاسم السّهيليّ، ينظر: نتائج الفكر، ص: (٢٥٣)، والشّلوبيّن، ينظر: شرحه للحزوليّة: (٦٧٣/٢).

(٦) ممّن ذهب إلى ذلك: المالقي في رصف المباني، ص: (١٣٣-١٣٤).

[١/٦٧]

بعضهم بعيداً بمراحل لا يقطعها سابلة الأفهام؛ لأنَّ أحداً من التُّحاة لم يعدَّ "أو" من أدوات الاستثناء،/ولا من عوامل الجرِّ، أوَّله بما ذكره الرُّضِيُّ^(١)، وغيره من المحقِّقين^(٢)، وقال: (إنَّ هذا بيان معنى لا توجيه إعراب)^(٣)، وتوجيهه أنَّه إذا نُصِبَ قَدَّرُوا فيه "أنَّ" المصدرية، وجعلوا المصدر المسبوك معطوفاً على مصدرٍ متصِّدٍ ممَّا قبله، فهو من عطف التَّوَهُّمَ لعدم سابق فيه، وجعلوا "أو" تارة بمعنى "إلا"، وتارة بمعنى "إلى" ونحوها، ونوَّره البدر: (بأنَّهم فعلوا للفرق بين معاني "أو" فإذا استويا في الشَّكِّ رُفِعَا، وإذا خالف الثاني الأوَّلَ نُصِبَ)^(٤)، وهذا معنى قول الكوفيَّين: إنَّه منصوب على الخلاف، إلاَّ أنَّهم لم يُقَدِّروا فيه "أنَّ"، وجعلوه عاملاً معنوياً، والبصريُّون يخصُّون العامل المعنويَّ بالرفع، كالابتداء، وتجرُّد المضارع المرفوع عن ناصب و جازم؛ ولكونها لعطف مَصْدَرٍ على مَصْدَرٍ، اشترط فيها التُّحاة أن يتقدَّما فعل أو اسم مشتقَّ، أو ظرف، أو جارٌّ ومجرور؛ لأنَّ متعلِّقة لذلك، كما نقله أبو حيَّان^(٥) عن شيخه المالقيِّ في رصف المباني^(٦).

(١) ينظر: شرح الكافية-للرُّضِيِّ: (٧٥/٤).

(٢) المراد به ابن مالك.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٥٤١/٣).

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك-لابن التَّائِم، ص: (٦٧٤-٦٧٥).

(٥) ينظر: التَّنْذِيل والتَّكْمِيل: (٥/لوحه ١٠٣-ب).

(٦) ينظر: رصف المباني، ص: (١٣٤).

وقوله^(١):

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٢)

قوله: (وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ) الخ.

هو بيت لزياد بن سُلَيْمٍ الأَعْجَمِ^(٤)، وهو من "شواهد الكتاب"^(٥)، وَسَمِّيَ أَعْجَمًا لِلْكُنَّةِ كانت في لسانه^(٦)، والبيت من قصيدة مرفوعة، ففيه عيب من عيوب القوافي^(٧)، وما نقله عن الزُّمَخْشَرِيِّ بعضُ الشُّرَّاحِ^(٨) من (أَنَّ سَ أَنشده منصوباً؛ لَأَنَّهُ سمعه كذلك مِمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بقوله، وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب، فإنْ أَنشَدَ بَيْتٌ واحداً منها،

(١) أورد ابن هشام هذا البيت على أَنَّ "أَوْ" بمعنى "إِلَّا" في الاستثناء، ويتصب المضارع بعدها بإضمار "أَنَّ"، والبيت من بحر الوافر، وهو لزياد بن سُلَيْمٍ الأَعْجَمِ، ينظر: شعره المجموع، ص: (١٠١)، وكتاب سيبويه: (٤٢٨/١)، والمقتضب: (٢٩/٢)، والتبصرة والتذكرة: (٣٩٨/١)، وشرح أبيات المغني: (٦٨/٢)، وَغَمَزْتُ: لَيَّنْتُ، والقناة: الرُّمَحُ، والكعب: العقدة البارزة في طرف أنبوب القَصَبِ.

(٢) المغني، ص: (٩٣).

(٣) في (ب): (قنات) بالتاء المفتوحة.

(٤) سبقت ترجمته في ص: (٥٠٣).

(٥) ينظر: الكتاب: (٤٢٨/١).

(٦) قيل: كان يبدل القاف كافاً. ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب - لابن العديم: (٣٩١٩/٩).

(٧) هو عيب الإقواء، وهو: اختلاف حركة القوافي بالرفع والجر.

(٨) هو السُّيُوطِيُّ. ينظر: الفتح القريب: (لوحه ١١١ - ب)، ونقله عن الزُّمَخْشَرِيِّ في كتابه "شرح أبيات

الكتاب".

أُنشِدَ على حقّه من الإعراب، وإنْ أُنشِدَ جميعها، أُنشِدَ على الوقف^(١) انتهى، ومن خطّه نقلت، وهو كلام لا وجه له، فإنَّ الشَّعرَ إذا أُنشِدَ بتمامه، كيف يُلتزَم الوقف فيه، وقد يكون ذلك يَكْسِرُ وزنه، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُمْ كُنُوا "بِالْقَنَاءِ" وهي الرُّمَحُ عن الحال، فيقال: لانت قنائه، إذا تغيّرت حاله، وقال المرزوقي: (القناة تستعار للإباء والتَّشَدُّد، كقوله: ^(٢)

كَانَتْ قَنَاتِي لَا تَلِينُ لِعَامِرٍ فَأَلَانَهَا الْإِصْبَاحُ وَالْإِمْسَاءُ^(٣)

وقيل: إنَّها كُلُّ عَصَا^(٤)، والمعروف: أَنَّها الرُّمَحُ^(٥)، وتطلق على مجرى الماء^(٦)؛ ولذا قلت

من قصيدة:

تَخَالُ رِمَاحُ الْخَطِّ يَوْمَ قِتَالِهِمْ قَنَاءٌ قَدْ جَرَى فِيهِنَّ ذُوبُ عَقِيْقٍ^(٧)

(١) ينظر: الفتح القريب: (لوحه ١١١-ب)، وتبعه في ذلك ابن الملاء الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٥-ب).

(٢) البيت من بحر الكامل، واختلف في قائله، فقليل: هو للبيد بن ربيعة-رضي الله عنه- ينظر: ديوانه، ص: (٢٧)، والتَّمثِيل والمحاضرة-للثعالبي، ص: (٦١)، ووفيات الأعيان: (٩٣/٧)، ونهاية الأرب: (٧٠/٣)، وقيل: هو لعبد الله بن سويد المرِّي، ينظر: ربيع الأبرار- للزُّمخشري: (١٦٠/٣)، ولعبد الرحمن بن سويد في التَّذْكَرة الحمدونيّة- لابن حمدون: (١٠/٦)، وقيل: هو لعمر بن قميّة البكري. ينظر: ديوانه، ص: (٢٠٤).

(٣) ينظر: شرح الحماسة- للمرزوقي: (٢٥٩/١).

(٤) ينظر: القاموس: (قنا).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: اللسان: (قنا).

(٧) البيت من بحر الطويل. ينظر: شرح أبيات المغني: (٧٣/٢).

و«غَمَزَهَا» بمعنى عصرها وهزها^(١)، و«الكُؤُوب» جمع «كُؤَب»، وهو ما بين الأنوبتين من القَصَب^(٢)؛ ولذا قال في «السَّامِي»: (الكُؤَب: بندنيته)^(٣)، وقوله: «كَسَرْتُ كعوبها»، كناية عن شدة غمزها، والمعنى: إن لم يصلحه كعوبها خاشنائه، وما نُقِلَ عن الزَّخَشَرِيِّ مَنْ أَنْ معناه: «إذا هجوت قوماً أبيدهم بالهجاء، إلا أن يتركوا هجائي»^(٤) فبعيد.

[٦٧/ب] وقال الشَّ: (إنَّه استعارة تمثيلية، فشبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم إذا اتَّصفوا بالفساد، ولم يكفوا عمَّا ينشأ عنه فسادهم إلا بما حصل عنه صلاحهم، بحال مَنْ غَمَزَ قناةً مُعْوجَّةً هزاً شديداً حتَّى كادت تَنكسر، ولم يُكف^(٥) عنها حتَّى استقامت)^(٦)، والمعنيان متقاربان، واعلم أن هذا البيت رواه غير سَ مرفوعاً^(٧)؛ لأن بعده:

فَلَسْتُ بِسَابِقِي هَرَباً وَلَمَّا يَمُرُّ عَلَى نَوَاجِدِكَ الْقُدُومُ^(٨)

(١) ينظر: اللسان: (غَمَزَ).

(٢) ينظر: القاموس المحيط: (كعب).

(٣) ينظر: السَّامِي في الأسامي - للميداني، ص: (٢٣٧)، وفيه «الكعب: سر بند نيزة، وفسره: بكعب الرمح».

(٤) نقله عن الزَّخَشَرِيِّ ابن المَلَأ الحصكفي، وصرَّح بذلك. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٥-ب)، ونقله عن الزَّخَشَرِيِّ، ولم يصرَّح به الشُّمْنِي في المنصف: (١/١٤٣)، وتبعه ابن الحنبلي في مغنى الحبيب: (٨١٥/٢).

(٥) في (ب): (و لم يكن).

(٦) ينظر: المزج: (١/١٤٣).

(٧) ينظر: شرح شواهد الإيضاح - لابن برِّي، ص: (٢٥٤)، والتَّنبِيه والإيضاح - له أيضاً: (غمز).

(٨) البيت من بحر الوافر، وهو لزياد الأعجم. ينظر: الأغاني: (٦٤/٧)، والفتح القريب: (لوحه ١١١-ب)، وشرح أبيات المغني: (٧١/٢).

وَحَمَلَ عَلَيْهِ^(١) بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٢) قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٣)، فَقَدَّرَ «تَفْرِضُوا» مَنْصُوباً بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً، لَا مُجْزُوماً بِالْعَطْفِ عَلَى «تَمَسُّوهُنَّ»؛ لِئَلَّا يَصِيرَ الْمَعْنَى: لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَهْوَرِ النِّسَاءِ إِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ فِي مُدَّةٍ انْتِفَاءٍ أَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ.^(٤)

قوله: (وَحَمَلَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾ الْآيَةَ).

أقول: أراد به صاحب «الكشاف»، وفي البحر: («أَوْ» في الآية على باهيا، أي: لأحد الشئيين أو الأشياء، والفعل مجزوم معطوف على «تَمَسُّوهُنَّ»، أو معطوف على مصدر متوهم، و«أَوْ» بمعنى «إِلَّا»، أو معطوف على جملة مقدرة، أي: فرضتم أو لم تفرضوا، أو «أَوْ» بمعنى «الواو» معطوف على «تَمَسُّوهُنَّ» ففيها أربعة أقوال^(٥)، وفي «حواشي السعد» هنا كلام مُرَجِّح لما في الكشاف على العطف الذي اختاره غيره: (بأن العطف^(٦) يوهم إعادة حرف التثني، أي: أو لم تفرضوا، فيفيد أن شرط عدم وجوب المهر أحد التثنيين، لا نفسي أحد الأمرين، أعني نفسي كل، وليس كذلك، وفيه نظر؛ لأن محل الوهم هو اللفظ، وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة، فهو بحالة، كما لا وهم في تقديرها ناصبة، فكذا في تقديرها عاطفة على المجزوم، وقد يجاب: بأن عموم «أَوْ» بعد التثني فيه خفاء، فإذا أمكن وجه لا اشتباه فيه،

(١) على كون «أَوْ» بمعنى «إِلَّا» الاستثنائية، والفعل بعدها منصوب بـ«أَنْ» مضمرة.

(٢) هو الزمخشري، كما بينه الخفاجي، وهو متابع للسيوطي في الفتح القريب: (لوحة ١١١-ب). وينظر رأي الزمخشري في الكشاف: (٣١٣/١).

(٣) البقرة: (٢٣٦).

(٤) المغني، ص: (٩٣).

(٥) البحر المحيط: (٢٣١/٢).

(٦) أي يكون ما بعد «أَوْ» مجزوماً بعطفه على الفعل المجزوم قبلها وهو قوله: «ما لم تمسوهن».

حُمِلَ عليه، على أن مساق قوله: "وإن طَلَّقْتُمُوهُنَّ" الخ، أنسب بأن يكون بعد الحُكْمِ بأنَّه لا مهر إذا كان الطَّلَاق قبل المسيس، إلا أن يوجد، أو إلى أن يوجد تسمية المهر، أي: فإذا كان ذلك حين وجدت، فالواجب نصف المُسَمَّى، بخلاف ما لو قيل: لا مهر ما^(١) لم يوجد شيء من الأمرين، فإن المناسب ح أن يقال: فإن وجد هذا فالحكم كذا، أو ذاك فالحكم كذا^(٢) انتهى.

أقول: حاصله أن ما اختاره^(٣) أرجح من العطف؛ لأنه يفيد أحد التَّفْيِثَيْنِ، لا نفي أحد الأمرين حتَّى يعمَّ، وأورد^(٤): أن الوجهين سواء في احتمال العموم وعدمه، وأجاب: بأنَّه - على ما اختاره - المعنى ظاهر، لا اشتباه فيه، بخلاف العطف، فإن فيه اشتباهاً وخفاءً، وهو غير مُسَلَّم؛ فإن المتبادر المعروف في "أو" العطف، لا معنى "إلا" أو "إلى" ففيه خفاء، وما ادَّعى أنَّه المناسب، أمر سهل.

قوله: (لا جناح عليكم) الخ.

إشارة إلى أن المراد بالجناح - وهو الإثم -: ترك شيء من مُهورهنَّ لو استُحِقَّ.

(١) في نسختي المخطوط (مماً)، والصواب ما أثبت وهو ما في حاشية السَّعْد على الكشَّاف: (لوحة ١١٥-أ).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) الضمير يعود على التَّفْتَاذَانِيَّ، والذي اختاره هو مذهب الزُّمَخْشَرِيَّ في أن الفعل بعد "أو" في الآية

الكريمة منصوب بـ "أن" مضمرة وجوباً.

(٤) الذي أورد ذلك وأجاب عنه التَّفْتَاذَانِي.

مَعَ^(١) أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْفَرَضُ دُونَ الْمَسِيسِ لَزِمَ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَإِذَا انْتَفَى الْمَسِيسُ دُونَ الْفَرَضِ، لَزِمَ نِصْفُ الْمَسْمَى، فَكَيْفَ يَصِحُّ نَفْيُ الْجُنَاحِ عِنْدَ انْتِفَاءِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؟ وَلِأَنَّ الْمَطْلُقاتِ الْمَفْرُوضَ لَهَا قَدْ ذُكِرَ ثَانِيًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾^(٢) الْآيَةَ، وَتَرَكَ ذِكْرَ الْمَسْئُوسَاتِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَفْهُومِ.^(٣)

قوله: (ولأن المطلقات) الخ.

هذا هو الوجه الثاني لترجيح تفسير "أو" بـ "إلا أن"، وعدول العلامة^(٤) عَمَّا رَجَّحَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ فِي النَّظْمِ تَكَرُّارٌ فِي ذِكْرِ الْمَفْرُوضِ لَهَا مَرَّتَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ، وَالْآخَرُ/ بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ.

تنبيه: قال بعض المفسرين^(٥) في قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٦): (إِنَّ الْمَعْنَى عَلَى انْتِفَاءِ الْمَسِيسِ مَطْلَقًا؛ لَا أَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَ) مَعَ أَنَّ قَوْلَكَ: "جاء زيدٌ قبل عمرو" يُفْهِمُ أَنَّهُ يَجِيءُ بَعْدَهُ، فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقَالُ: فَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ بِلَا مَسِيسٍ، فَهُوَ مَجَازٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: "ضَبَّقَ فَمَ الرَّكِيَّةَ"^(٧)؛ وَلِذَا عَبَّرَ عَنْهُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى بِقَوْلِهِ: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٨)، كَمَا فِي "الْمِفْتَاحِ" وَشُرُوحِهِ^(٩).

(١) هذا توضيح أورده ابن هشام عَقِبَ إيرادِهِ لِلتَّعْلِيلِ الثَّانِي لِحُزْمِ "تَفَرُّضُوا" عَطْفًا عَلَى "مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ".

(٢) البقرة: (٢٣٧).

(٣) المغني، ص: (٩٣).

(٤) المراد به الزمخشري.

(٥) كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ النُّسخَةِ (أ): إِنَّهُ الْبَسِيلِيُّ تَلْمِيزُ ابْنِ عَرَفَةَ.

(٦) البقرة: (٢٣٧).

(٧) في (ب): (فهم).

(٨) البقرة: (٢٣٦).

(٩) ينظر: مفتاح العلوم، ص: (١٩٠)، والمطول، ص: (٢٣٥)، والمصباح شرح المفتاح للشريف

الجرجاني، ص: (١٤٩)، رسالة دكتوراه للباحث: فريد محمد بدوي.

ولو كانَ تَفَرُّضُوا. مجزوماً؛ لكانت المَمْسُوساتُ والمفروضُ هُنَّ مستويين في الذَّكر،
وإذا قُدِّرَت «أَوْ» بمعنى «إِلَّا» خرجت المفروضُ هُنَّ عن مشاركة المَمْسُوسات في الذَّكر.....

..... وفيها قول آخر، سيأتي.....

والتَّاسع: أن تكونَ بمعنى: «إِلَى»، وهي كالتَّي قبلها في انتصابِ المضارع بعدها بـ «أَنَّ».

مضمرة. (١)

قوله: (لكانت المَمْسُوسات والمفروض هُنَّ مستويين في الذَّكر).

بطريق المفهوم، ولو استوى تَرَكَ ذكر المطلَّقات المفروض هُنَّ؛ لَذَكَرَهُنَّ بطريق المفهوم،
كما تَرَكَ ذكر المَمْسُوسات لذلك؛ هرباً من التَّكرار له.

قوله: (وفيه قول آخر).

هو المذكور في المعنى التَّاسع.

قوله: (التَّاسع) الخ.

الفرق بين هذا وما قبله (٢) أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَقَضَّى شيئاً فشيئاً، فهو بمعنى «إِلَى»، وإِلَّا فهو
بمعنى «إِلَّا»، والمضارع بعدهما منصوب بـ «أَنَّ» مقدَّرة، فَإِنْ رُفِعَ المضارع نحو: ﴿تَقْتُلُوهُمْ أَوْ
يُسْلِمُونَ﴾ (٣)، فَلِلنَّحْوَيْنِ فيه كلام يحتاج للبيان: (ففي: «التَّسهيل» (٤)، و«شرحه» لأبي حَيَّان:
(أَنَّ «أَوْ» كالواو والفاء؛ للاستئناف) (٥)، وجزم به المص في «الواو»، وضعَّفه في «الفاء»،
وترَّكه (٦) في «أَوْ»، وقال أبو حَيَّان: (إِنَّ الاستئناف بعد «الواو»، و«الفاء» جَزَمَ في الخبر،

(١) المغني، ص: (٩٤).

(٢) ينظر هذا الفرق في: شرح ألفية ابن مالك - لابن التاظم، ص: (٦٧٣).

(٣) الفتح: (١٦).

(٤) ينظر: التَّسهيل، ص: (٢٣٢).

(٥) ينظر: التَّذيل والتَّكميل: (٥/لوحه ١١٠-ب).

(٦) في نسختي المخطوط (ترك) بإسقاط الضمير، والصَّواب ما أثبت.

و"أو" للإضراب، فقولك: «لَأُزِمَّنَكَ أَوْ تَقْضِيَنِّي حَقِّي»، استئناف، أي: هو يَقْضِي على كلِّ حال^(١)، وفي «أما لي ابن الحاجب» في قوله: «أَوْ يَسْلُمُونَ»: (لرفعه وجهان: أحدهما: أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «تَقَاتَلُوهُمْ» فِي الْعَطْفِ.

والآخر: أَن يَكُونَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ لَا الْإِفْرَادِ، «وَتَقَاتَلُوهُمْ» بِمَعْنَى الْأَمْرِ^(٢)، وكذا «يسلمون»، فالمعنى أَنَّهُ يَجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَهُوَ وَاجِبٌ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ الْوُجُودُ، وَهُوَ الْقِتَالُ أَوْ حَصُولُ الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ، وَفِي «شرح المفصل» لِلْسَّخَاوِيِّ: (قَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ: عَطَفَ «يُسْلِمُونَ» عَلَى «يُقَاتَلُوهُمْ» لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ «سَدَعُونَ» وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، أَوْ لَا يَسْتَقِيمُ، مَقَاتِلِينَ أَوْ مُسْلِمِينَ، وَلَا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ قَوْمٍ، وَلَا أَنْ يُعْطَفَ عَلَى صِفَتِهِ، إِنْ جُعِلَ «يُقَاتَلُوهُمْ»، صِفَةً لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى سَدَعُونَ إِلَى قَوْمٍ هَذِهِ صِفَتُهُمْ، أَوْ هُمْ يَسْلُمُونَ، فَهُوَ عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: هُوَ عَطَفَ عَلَى «يُقَاتَلُوهُمْ»، أَيُّ: يَقَعُ أَحَدُ هَذَيْنِ: الْقِتَالُ أَوْ الْإِسْلَامُ، لَا غِنَى عَنْ ذَلِكَ، وَفِي «الشَّوَادِ»: «أَوْ يُسْلِمُوا»^(٣)، أَيُّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ قِتَالٌ، أَوْ مِنْهُمْ إِسْلَامٌ»، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: تَقْدِيرُهُ: حَتَّى يَسْلُمُوا^(٤) انْتَهَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّخْمَشَرِيَّ جَوَّزَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ تَقَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٥) كَوْنُ «أَوْ» بِمَعْنَى: «إِلَى»، أَوْ «إِلَّا»، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: هَلْ مَتَعَلَقُهُمَا وَاحِدٌ، أَوْ لَا؟.

(١) ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: (٥/لوحه ١١٠-ب).

(٢) ينظر: أما لي ابن الحاجب: (٢٩/١).

(٣) هي قراءة أبي وعبد الله. ينظر: مختصر ابن خالويه، ص: (١٤٣).

(٤) لم أقف عليه في المفضَّل شرح المفصل - للسَّخَاوِيِّ، وينظر: الفتح القريب: (لوحه ١١٢-ب).

(٥) البقرة: (٢٣٦).

فقيل: متعلق الاستثناء/ ما لم تمسوهن، ومتعلق الغاية^(١)، وجعل التفتازاني متعلقهما واحداً، وهو انتفاء الجناح، وقال: (وبالجملة، فإيجاب المهر منتفٍ مدة الجامعة إلا أن يُسمّى، فتح يجب؛ فصَحَّ معنى الاستثناء أو الغاية)^(٢)، وإليه يشير قوله في "الكشاف": (وذلك، أي: إخراج فرض المهر من عدم الجناح، أو جعله غاية له، أي: للمطلقة، فمهر المدخول بها نصف المهر إن سُمي المهر، وإلا فلا مهر لها)^(٣).

وتكون "أو" بمعنى "كَي" نحو: "لأطيعنَّ الله أو يغفر لي".

أقول: هذا ما في بعض الشروح^(٤)، ولا محصل له؛ لأنه إن أراد بالتعلق الارتباط المعنوي، فهو متعلق بجميع ما قبله، وإن أراد به التحوي، فمتعلق الاستثناء هو المستثنى منه، وهو أعمُّ الأوقات الدالُّ عليه قوله: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، ومتعلق "إلى" ما يتعلق به الجار، وهو انتفاء الدالُّ عليه قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، وما ذُكِرَ في "الكشاف" وشروحه بيانٌ لحاصل المعنى، ومآلهما واحد.

واعلم أنَّه قد عُلِمَ ممَّا تقدَّم أن "أو" هذه هي العاطفة؛ لِمَا علمته من أن النُّحاة بأسرهم لم يعدّها أحدٌ منهم من أدوات الجرِّ، ولا الاستثناء إلاَّ أنَّها إذا وقع بعدها مضارع هو كالجزء ممَّا قبله، وهو ممَّا يُنتهى به، فيكون غاية، أو ممَّا يُنتهى إليه فيكون استثناءً، بحسب المعنى، فحصلت بينهما مناسبة، وفُسِّرَ بـ"إلا"، أو "إلى"، وأوَّلَ بما تقدَّم بشروطه، فإن لم يكن كذلك، رُفِعَ المضارع، وجعلوه كالأستثناء، وبهذا عُلِمَ وجه ما تقدَّم من رُفِعَ ﴿تَقْتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، وشذوذُ نَصْبِهِ، وأن قول الشَّ: (أنت خير بأن جعل "أو" عاطفة ممكن)^(٥) ناشئ من عدم النَّظَرِ السَّديد، فاعرفه.

(١) ينظر: مغني اللبيب: (٢/٨١٩).

(٢) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحة ١١٥-أ).

(٣) ينظر: الكشاف: (١/٣١٣).

(٤) ينظر: الفتح القريب - للسيوطي: (لوحة ١١٢/أ-ب)، ومغني اللبيب: (٢/٨١٥-٨٢٢).

(٥) ينظر: المزج - للدماميني: (١/١٤٥).

وقوله^(١):

لَأَسْتَسْهِّلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ^(٢)

قوله: (لَأَسْتَسْهِّلَنَّ الصَّعْبَ) الخ.

البيت شاهد لمحيء "أو" بمعنى "إلى"، وهو ظاهر، والمراد بالصَّعْب: ما يحول بينه وبين أمنيته، وقوله: "فما انقادت الآمال" دليل على أَنَّ الْمُتَمَنَّى هنا غير مستحيل، وأَنَّهُ بمعنى الأمل؛ لأنَّ المستحيل لا يُدْرِكُ، وعبرَ به إشارةً إلى أَنَّهُ لِقُوَّتِهِ يَعُدُّ ما يستحيل على غيره سهلاً عنده، غير ممتنع عليه، فله دَرُهُ ما أبعدَ مرماه، وأدقَّ فكره ومعناه.

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أقف له على عزو. ينظر: شرح الكافية الشافية - لابن مالك:

(٣/١٥٤٠)، وشرح الألفية - لابن النّاطم، ص: (٦٧٣)، والمقاصد النّحويّة: (٣٨٤/٤)، وشرح

أبيات المغني: (٧٤/١).

(٢) المغني، ص: (٩٤).

وَمَنْ قَالَ فِي «أَوْ تَفَرِّضُوا»^(١): إِنَّهُ مَنْصُوبٌ، جَوَّزَ هَذَا الْمَعْنَى^(٢) فِيهِ، وَيَكُونُ غَايَةً لِنَفْيِ الْجُنَاحِ، لَا لِنَفْيِ الْمَسِيسِ، وَقِيلَ «أَوْ» بِمَعْنَى «الْوَاوِ»^(٣).

قوله: (ومن قال في «أو تفرضوا») الخ.

هذا إنجاز للمعنى الذي وعد به^(٤) قبله.

قوله: (ويكون غايةً لنفي الجناح، لا لنفي المسيس).

إشارة لما بيناه من أن^(٥) «أو» إذا كانت بمعنى «إلى» فهي متعلقة بانتفاء الجناح، وقد تقدّم في تقريره لمعنى الاستثناء ما يدلُّ على المستثنى منه، فهو كالصريح في تغاير متعلقهما من جهة الإعراب، كما بيناه لك أولاً، ولَمَّا لم ينتبه له بعضهم^(٦) جعله مسلكاً آخر، مأخوذاً من كلام غيره، فهو كما قيل:

[٦٩/أ]

سَهْمٌ أَصَابَ وَرَأْيِهِ بِذِي سَلَمٍ مِّنَ بِالْعِرَاقِ لَقَدْ أَبْعَدَتْ مَرَمَاكَ^(٧)

(١) البقرة: (٢٣٦)، وتكملتها: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً...» الآية.

(٢) أي: جَوَّزَ كون «أو» بمعنى «إلى».

(٣) المغني، ص: (٩٤).

(٤) الضمير يعود على ابن هشام، حيث قال في نهاية المعنى الثامن، وفيها قول آخر سيأتي. ينظر: المغني، ص: (٩٤).

(٥) (أن) ساقطة من (ب).

(٦) المراد به ابن الملا الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٦-ب).

(٧) البيت من بحر البسيط، وقائله الشريف الرضي. ينظر: ديوانه: (١٠٧/٢).

والعاشر: التَّقْرِيب: نحو: «مَا أَذْرِي أَسْلَمَ أَوْ وَدَّعَ»، قاله الحريري^(١)، وغيره^(٢).

قوله: (التَّقْرِيب نحو: «مَا أَذْرِي أَسْلَمَ [أَوْ]»^(٣) وَدَّعَ).

أي: قُرْبَ زَمَنِ المتعاطفين، كما في المثال المذكور، فَإِنَّ الغالب تراخي زمن الوداع عن ابتداء الزيارة، الذي سَلَّمَ فيه القادم مَنْ زاره، كما قال:

زَائِرٌ خَفَّفَ فِي زَوْرَتِهِ ثُمَّ مَا سَلَّمَ حَتَّى وَدَّعَا^(٤)

ونقله المص عن أبي محمد القاسم بن عليّ البصريّ، المعروف بالحريريّ، وتبعه أبو البقاء العكبريّ في «إعرابه»، وقول البرّماويّ في «شرح ألفيته»^(٥) في الأصول: (إِنَّ أبا البقاء سَبَقَ الحريريّ في هذا المعنى)^(٦) وَهَمَّ منه؛ فَإِنَّ الحريريّ، وفاته متقدّمة على مولد العكبريّ. وفيما مثَّلَ به نظر؛ فَإِنَّهَا لِلشَّكِّ بَلَا شَكٍّ؛ لَأَنَّهُ صار كناية عما ذُكِرَ.

(١) ينظر: شرح مُلحة الإعراب - للحريريّ، ص: (٢٦٠)، والحريريّ هو: القاسم بن عليّ، أبو محمد الحريريّ البصريّ، الأديب، واللُّغويّ المحقّق، صاحب المقامات الحريريّة، له مصنفات، منها «درّة الغواص»، و«ملحة الإعراب». (ت ٥١٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٤/٦٣).

(٢) المغني، ص: (٩٤)، والمراد بغيره هنا أبو البقاء العكبري، كما أشار إليه ابن الملاء الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٧-أ)، وكما سيّئنه الحفاجيّ فيما بعد.

(٣) في نسختي المخطوط (أم ودَّعَ)، وهو خطأ صوابه ما أثبت، وهو ما في المغني.

(٤) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على روايته بهذا النظم، فقد نسب إلى مجنون ليلي باختلاف صدره كالتالي:

رَكِبَ الْأَخْطَارَ فِي زَوْرَتِهِ

ينظر: ديوان مجنون ليلي، ص: (٢٠١).

ونسب إلى علي بن جبلة، المشهور بالعكوك قريباً من ذلك:

رَكِبَ الْأَهْوَالَ فِي زَوْرَتِهِ

ينظر: ديوان العكوك، ص: (٧٦).

(٥) في (ب): (في شرح النية...).

(٦) البرّماويّ هو: محمد بن عبد الدائم بن موسى، التُّعَيْمِيّ العسقلانيّ، أبو عبد الله، شمس الدّين، عالم بالفقه، والحديث، والعربيّة، ومؤلفاته تشهد بتقدّمه في تلك الفنون، ومنها: «شرح الصُّدُور بشرح زوائد الشُّدُور»، و«اللامع الصُّبَّيح على الجامع الصَّحِيح»، و«الفوائد السُّنِّيَّة في شرح الألفيّة في الأصول». (ت ٨٣١هـ). ينظر: الضُّوء اللامع - للسُّخاوي: (٧/٢٨٠).

الحادي عشر: الشرطية، نحو: «لأضربنه عاش أو مات»، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات.^(١)

قوله: (الحادي عشر: الشرطية).

المراد به معنى «إن» الشرطية، ولا يخفى أن معناها: الشك، فلا فرق بينه وبين المعنى الأول، ولما فسره المص، بقوله: (أي: إن عاش بعد الضرب أو مات)، حاول بعضهم الجواب عما ذكر: (بأنه لما وجدت «إن» في بيان المعنى، وفقدت «أو» قيل^(٢): إنها بمعناها)^(٣)، فتأمل.

(١) المغني، ص: (٩٤).

(٢) في (ب) عبارة بنفس الرسم غير منقوطة هكذا: (أو سل).

(٣) المراد به ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٠٧-أ).

الثاني عشر: التَّبْعِيضُ، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(١)، نقله ابن الشَّجَرِي^(٢) عن بعض الكوفيِّين، والذي يظهر لي أنَّه إنما أراد معنى التَّفْصِيلِ السَّابِقَ؛ فإنَّ كُلَّ واحدٍ مَّا قَبْلَ «أَوْ» التَّفْصِيلِيَّةُ، وما بعدها بعضٌ لِمَا تَقَدَّمَ عليها من المَجْمَلِ، ولم يرد أنَّها ذُكِرَتْ لتفِيدَ مَجْرَدَ معنى التَّبْعِيضِ.^(٣)

قوله: (الثاني عشر: التَّبْعِيضُ، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾).
أقول: تَقَدَّمَ أَنَّ التَّقْسِيمَ وَالتَّفْرِيقَ وَالتَّفْصِيلَ معانيها متقاربة^(٤)، ولا شكَّ أَنَّ ما عُطِفَ بـ"أَوْ" فيها، جزئياتٌ لِكُلِّيٍّ، أو أجزاءٌ لِكُلٍّ، وكلُّ منها بعضٌ مِمَّا قَبْلَهُ، فما الحاجة إلى دعوى التجوُّز بعلاقة اللُّزوم، نعم لو قيل: إنَّها بمعناها الحقيقيَّةِ، وهو أحدُ الشَّيْئَيْنِ أو الأشياءِ من غير احتياج إلى زيادة معنى آخر، كان له وجه، وقد ذهب إليه كثير من علماء العربيَّةِ^(٥)، ونُقِلَ عن المص في تعليقه، وبالجملة فكلامه في هذا الحرف غير محرَّر.

(١) البقرة: (١٣٥).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشَّجَرِي: (٧٩/٣).

(٣) المغني، ص: (٩٥).

(٤) ينظر ص: (٥٦٦).

(٥) ينظر ص: (٥٦٧).

تنبيه

التَّحْقِيقُ أَنَّ «أَوْ» مَوْضُوعَةٌ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ^(١)، وَقَدْ تَخْرُجُ إِلَى مَعْنَى «بَلْ»، وَإِلَى مَعْنَى «الْوَاوِ»، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمَعَانِي فَمُسْتَفَادَةٌ مِنْ غَيْرِهَا، وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «أَفْعَلُ» التَّخْيِيرَ وَالْإِبَاحَةَ، وَمَثَلُوهُ بِنَحْوِ: «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا»، أَوْ «جَالِسُ الْحَسَنِ أَوْ ابْنُ سِيرِينَ»، ثُمَّ ذَكَرُوا أَنَّ «أَوْ» تَفِيدُهُمَا، وَمَثَلُوا بِالْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لِذَلِكَ.^(٢)

قوله: (تنبيه).

تَقَدَّمَ أَنَّ عَادَةَ الْمُصَنِّفِينَ أَنَّهُمْ يَتَرَجَّمُونَ بِهِ لِمَا كَانَ بَدِيهِيًّا، أَوْ مَعْلُومًا مِمَّا قَبْلَهُ، أَوْ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرَهُ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّ مَعَانِيَ «أَوْ» كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى بِنَظَرٍ صَادِقٍ كَمَا تَقَدَّمَ^(٣).

قوله: (وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ).

أَيُّ: النُّحَاةُ وَالْأُصُولِيُّونَ فِي كِتَابِ «أَصُولِ الْفَقْهِ» ذَكَرُوا أَنَّ مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «أَفْعَلُ» وَنَحْوِهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ إِلَى آخِرِ مَا فِي الْمَفْصَلَاتِ مِنْ كِتَابِ الْفَنِّينَ، وَاضْطَرَبَ كَلَامُهُمْ فِيهِ، مِنْ إِضَافَةِ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ تَارَةً لَصِيغَةِ الْأَمْرِ وَنَحْوِهَا، وَتَارَةً لـ «أَوْ».

و^(٤) بَيْنَهُمَا تَنَافٍ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فِي بَادِي الرَّأْيِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الْحَفِيدُ، ثُمَّ حَاوَلَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ تَارَةً: (الْأَوَّلُ^(٥) قَوْلُ الْأُصُولِيِّينَ، وَالثَّانِي^(٦) قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ)، وَتَارَةً قَالَ: (إِنَّهُ مِنَ السِّيَاقِ)؛ وَلِذَا نُسِبَ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَأَنْتَ إِذَا أَمَعَنْتَ النَّظَرَ، عَلِمْتَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَوَابٌ غَيْرُ مُفْتَقَرٍ لِلتَّوْفِيقِ عِنْدَ مَنْ سَاعَدَهُ التَّوْفِيقُ.

(١) ينظر: نتائج الفكر - للشُّهيلي، ص: (٢٥٣)، والمنصف - للشُّمْنِي: (١٤٥/١-١٤٦).

(٢) المغني، ص: (٩٥).

(٣) ينظر: ص: (٥٥٠).

(٤) سقطت (و) من (ب).

(٥) وهو أَنَّ مَعْنَى التَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ صِيغَةِ الْأَمْرِ.

(٦) وهو أَنَّ مَعْنَى التَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ «أَوْ».

[٦٩/ب] وبيانه: أن صيغة الأمر موضوعة للطلب، و"أو" لأحد الشيئين/من غير تعيين، ويلزمه التخيير لزوماً عقلياً بيناً؛ فلذا نسبّه بعضهم لهذا، وبعضهم لهذا، والدالُّ في الحقيقة مجموع الأمرين^(١)، والجملة بتمامها دلالة وضعيّة حقيقيّة؛ فلا منافاة بين القولين^(٢)، وهو في التخيير ظاهر، كالواجب المخير، وإثما الكلام في الإباحة، فإنّها جواز الفعل والتّرك، فهو ينافي الطلب ظاهراً.

والجواب: أن الطلب على نوعين:

طلب إيجاب، وطلب نذب واستحباب، فالمراد بالإباحة الثاني؛ نظراً لجانب التّرك؛ ترغيباً له في الامتثال، وتهويناً عليه، والمباح هو الجمع؛ ولذا قال بعضهم: "أو" في الإباحة بمعنى "الواو"، وإذا ظهر السبب بطل العجب.

فإن قلت: كيف يقول: إنّه مدلولهما، وقد قال ابن الحاجب في أصوله: (إنّ الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة)^(٣) بدون عاطف؟.

(١) وهما صيغة "افعل"، و"أو".

(٢) ينظر في هذه المسألة: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٧/أ-ب)، ومواهب الأديب - لابن الرُّومي: (لوحه ١٥١/ب - ١٥٢-أ).

(٣) ينظر: مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل - لابن الحاجب: (٦٧٨/١).

قلت: قال العضد في شرحه: (إِنَّ غَلْبَةَ^(١) الأمر في الإباحة بعد الحظر هي السابقة إلى الفهم عرفاً، في نحو قوله^(٢): ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٣) إلى آخر ما فصله مما لم يصف من الكدر.

بيت^(٤):

مِثْلَ سَفِينٍ قَامَ مَلَأْهُ يُجْرِيهِ فِي الْبَحْرِ بِسُكَّانِهِ^(٥)
ووقع هنا كلام لبعض الشراح^(٦) أضربنا عنه؛ لطوله بغير طائل.
وههنا بحث، وهو أن بعض العلماء^(٧) توقف في صحة دلالة السياق؛ فإنه رآه خارجاً عن الدلالات الثلاث، وفي كلام سيد المحققين في بحث التضمنين ما يوافقه^(٨)، فاعرفه.

(١) في نسختي المخطوط (عُلْبَةُ)، والصواب ما أثبت، وهو ما في شرح العضد، ص: (١٧٥).

(٢) المائدة: (٢).

(٣) ينظر: شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول - للإيجي، ص: (١٧٥)، والإيجي هو: عبد الرحمن ابن

أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، عالم بالأصول، والمعاني والعريّة، ولي القضاء

مدة، من مؤلفاته: "المواقف" و"العقائد العضدية"، و"شرح مختصر ابن الحاجب". (ت ٧٥٦هـ)، ينظر:

طبقات السبكي: (٤٦/١٠).

(٤) كلمة (بيت) ساقطة من (ب).

(٥) البيت من بحر السريع، ولم أعر على قائله.

(٦) المراد به ابن الملا. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٧/أ-ب).

(٧) المراد به الطوفي الحنبلي في قواعده، كما في حاشية النسخة (أ)، ولم أقف عليه. وفي كتاب الطوفي

المسمى "شرح مختصر الروضة": (٢٨٤/١-٢٩٤)، إشارة لدلالة اللفظ والعرف والمعنى دون

السياق.

(٨) ينظر: المصباح شرح المفتاح، ص: (٣٩٥-٤٠٩)، رسالة دكتوراه للباحث: فريد محمد بدوي.

ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر، و"أَوْ" فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مُستبعد.^(١)

قوله: (ومن البين الفساد^(٢))، المعنى العاشر).

وهو التقريب، وهذا اعتراض على النحاة فيما عدّوه من معاني "أَوْ" حقيقة، وهي عند التحقيق ليست كذلك، كالتقريب؛ فإنها في الحقيقة هنا للشك، ومنشأ الشك قرب ما بين سلام قدوم الزائر، وسلام وداعه، فجعل الشك كناية عن لازمه أو ملزومه، وهو قرب ما بين الوقتين، وفي ادعاء فساده نظر؛ فإن من المعلوم أنه لم يرد الشك، وإنما هو يشكو قلة مكث من يجبه عنده، فعده معنى لـ"أَوْ" أي فساد فيه، كما عدّوا المعاني المجازية والمكنية من معاني همزة الاستفهام.

ومن ملح السهيلي قوله في هذين السلامين:

إِذَا قُلْتُ يَوْمًا سَلَامٌ عَلَيْكَ	فَفِيهَا شِفَاءٌ وَفِيهَا سَقَامٌ
شِفَاءٌ إِذَا قُلْتُهَا مُقْبَلًا	وَإِنْ قُلْتُهَا مُدْبِرًا فَالْحِمَامُ ^(٣)
وَأَعْجَبَ لِحَالِ اخْتِلَافِيهِمَا	وَهَذَا سَلَامٌ وَهَذَا سَلَامٌ ^(٤)

(١) المغني، ص: (٩٥).

(٢) في المغني: (هذا المعنى).

(٣) المراد بالحمام الموت والهلاك.

(٤) هذه الأبيات من بحر المتقارب، وهي لأبي القاسم السهيلي، ووردت هذه الأبيات في: الإحاطة في

أخبار غرناطة - لابن الخطيب: (٣/٤٨١).

وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية، أن يقول: وللعطف؛ لأنه قدّر مكانها وإن،
والحق أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط، كما قدره هذا القائل، وأن
أو. على بابها، ولكنها لمّا عطفّت على ما فيه معنى الشرط، دخل المعطوف في معنى
الشرط.^(١)

[قوله]^(٢): (وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية، أن يقول: وللعطف).

لأن الشرط يقدر مع عاطف، فيقول: "وإن"، كذا تقام "أو" مقام الشرط والعاطف،
واعلم أن هذا القائل ادّعى أن قبل المعطوف عليه حرف شرط مقدراً، فمعنى قوله: "لأضربته
عاش أو مات": إن عاش وإن مات، فانسحبت الشرطية على المعطوف عليه، وقال
الرّضي^(٣): "يحتمل أنه حال مقدرة، أي: لأضربته مقدراً حياته أو مقدراً موته، والمعنى:
لأضربته/على كل حال؛ فلا حاجة إلى تقدير الشرط، ولا تقدير "قد" كما ذهب إليه ابن
مالك^(٤)، وجماعة^(٥)، وذهب إليه الدّماميني في "شرحه"^(٦) إلا أنه قال: (إنه بطريق البحث،
وأنه من بنات فكره).

أقول: قال أبو علي في "التذكرة" [و]^(٧) في "البغداديات": (قولهم: "لأضربته ذهب أو مكث:
ذهب أو مكث" حال، ولم يقولوا: "يذهب" أو "يمكث" مع أن المضارع أدخل في الحال من
الماضي؛ لأن أصله الجزاء، فإنه أراد: إن ذهب، ثم بدا له أن يضربه أثبتة وعلى كل حال،

(١) المغني، ص: (٩٥).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسختي المخطوط، والسياق يقتضيها.

(٣) ينظر ما نسب إلى الرّضي في شرحه للكافية: (٤٥/٢-٤٦)، والفتح القريب: (لوحه ١١٣-ب).

(٤) ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٣٧٢/٢-٣٧٣).

(٥) منهم الزّمخشري في الكشف: (١٥٠/١-١٥١).

(٦) ينظر: المزج: (١٤٦/١)، ولم أقف على هذا النصّ فيما اطلعت عليه من كتب الدّماميني.

(٧) في نسختي المخطوط «في» بدون حرف العطف، ويظهر أن هناك حرف عطف ساقط، تقديره كما
أثبت.

فقال: "أَوْ مَكَثَ"، وإِنَّمَا حَسُنَ هذا، وإن كان أصله الجزاء؛ لأنَّ الجزاء ليس حكمه أن يقع وإن وقع الشَّيْءُ وخلافه، وإِنَّمَا حكمه أن يقع بشرط معيَّن؛ ولهذا وقع حالاً، أي: لأُضْرِبَنَّهُ على جميع الأحوال، ووقعت "أو"؛ لتدلُّ على إرادة أَنَّهُ فَعَلَ هذا أَوْ هذا، أي: فَعَلَ أحدهما، فأَوْجِبَ ضَرْبَهُ؛ لأنَّه لا يخلو عن أحدهما، وحَسُنَ هذا أَنَّهُ حال؛ لأنَّه ضَرَبَ من الخير، فيحتمل الصَّدْق والكذب، ويسدُّ مسدَّ الخير، في نحو "ضَرَبِي زَيْداً قَائِماً"، وَحَسُنَ حذف حرف الشرط؛ لأمرين:

أحدهما: طول الكلام، والآخر: زوال معنى الجزاء؛ ولذا لم يوضع "يَذْهَبَ وَيَمُكِّثُ" موضع "ذَهَبَ وَمَكَثَ" ^(١) انتهى.

وإذا فهمت هذا، عَلِمْتَ أَنَّ ما في "الكتاب" ^(٢) و"شروحه" كلام فيه خلل من وجوه: الأول: أَنَّ أبا عليٍّ قال: (إِنَّ هذه الجملة كانت في الأصل شرطية، ثُمَّ جُعِلَتْ حَالِيَّةً، و"أو" بمعناها الحقيقي، لا بمعنى "إن").

وقوله ^(٣): (إِنَّهَا بمعنى "إن" و"الواو") لا وجه له؛ لأنَّ الشرط الَّذِي لاحظته أولاً انسحب على ما بعده، ولا حاجة فيه إلى التَّأْوِيل.

الثاني: أَنَّ ذكرهم للحَالِيَّة، من عندهم ^(٤)، وهو من كلام الثُّحَاة قبلهم، غريب منهم. الثالث: أَنَّهُم جعلوا الحال مقدَّرة، وليس كذلك؛ لأنَّ الضَّرْبَ مَقَارِنٌ لِإِحْدَى الحالين، أعني: الحياة أو الموت، والمُعْتَبَرُ زمان الحُكْم، لا زمان التَّكَلُّم عند المحققين.

الرَّابِع: أَنَّ القول: بأنَّ "أو" بمعنى "إن" لا يرتضيه علماء العربيَّة، وزيادة حرف العَطْف عليه، لا وجه لها.

(١) لم أقف عليه في المسائل البغداديات - لأبي عليٍّ، ولعلَّه في تذكرته.

(٢) المراد به «المعني».

(٣) الضمير يعود على ابن هشام، وهذا معنى كلام ابن هشام لا نصُّه.

(٤) يشير بذلك إلى الدُّماميين.

(ألاً) بفتح الهمزة والتخفيف

على خمسة أوجه:

أحدها: أَنْ تكونَ للتَّنبيه؛ فتدلُّ على تحقُّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين.....
ويقولُ العربونُ فيها: حرف استِفْتاحٍ، فيبيِّنون مكانها، ويهملون معناها.^(١)

قوله: (ويقول العربون: إنها^(٢) حرف استفتاح) الخ.

لَمَّا ذكر أَنَّها حرفُ تنبيه تدلُّ على تحقُّق ما دخلت عليه من الجُمْل، اسميَّة كانت أو فعلية، اعترض - في قولهم: (إنَّها حرف استفتاح) - بأنَّه اشتغال بما لا يعنِي، وترك الأهمَّ من بيان حقيقة معناها.

وقال ابن الحاجب: (إضافتها للتَّنبيه أولى من إضافتها للاستفتاح؛ لأنَّ المسمَّى في موضع الأسماء يضاف لما يختصُّ به، والاستفتاح لا يختصُّ بها ولا بنوعها؛ لوجوده في أدوات الاستفهام)^(٣).

أقول: وجه ما ذكره النُّحاة: شمولها لجميع أقسامها، بخلاف/التَّنبيه^(٤)؛ فإنَّه لا يدخل فيه بعض أقسامها الآتية، وهذا وارد على ابن الحاجب أيضاً.

قوله: (فتدلُّ على تحقُّق ما بعدها).

أي: ثبوته في الخارج؛ لأنَّه لو لم يكن كذلك لم يستحق التَّنبيه عليه، وهذا مبنيٌّ على الأكثر؛ إذ من المعاني ما يُقصد إخفاؤه، ومنها محقرات لا يُعبأ بها، وليس في كلامه^(٥) ما

(١) المغني، ص: (٩٥-٩٦).

(٢) في المغني (فيها) بدل (إنَّها) وعبرة الخفاجي أوضح.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (٤/١١٨).

(٤) في (ب): (للتَّنبيه).

(٥) الضمير يعود على السيوطي في الفتح القريب.

وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من «الهمزة» و«الأ»، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، نحو^(١): «أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ تَحْيِيَ التَّوْتَى؟»^(٢).

يدلُّ على أن التَّنْبِيه والاستفتاح متلازمان، كما توهم، ألا ترى أن الاستفهام فيه صدارة، ولا تنبيه فيه، «وها» للتَّنْبِيه، ولا يلزم تصدُّرها، وقد أطلنا هنا بما لا فائدة منه.^(٣)

قوله: (وإفادتها التحقيق) الخ.

تبع في هذا الزمخشري^(٤)، ولم يُقَيِّد الاستفهام بكونه إبطالياً وإنكارياً؛ لأنه اعتمد على ما ذكره^(٥) في «الهمزة» في قوله: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟»^(٦)؛ ولأن كونه نفيّاً صريحاً؛ فلا يَرِدُ عليه ما ذكره الشَّ^(٧) هنا، كما بيَّنه السَّعْدُ في «شرح الكشَّاف»^(٨)، وهذا المعنى كان قبل التَّرْكِيب، وجعلها كلمة واحدة للتَّنْبِيه؛ لأنها خرجت عن أصلها؛ ولهذا دخلت على ما لا تدخل عليه كلمة «الأ» نحو: «أَلَا إِنَّهُمْ»، والتَّحْقِيقُ بمعنى التَّقْوِيَةِ، والتَّأَكِيدُ جاءها من نفي التَّنْفِي؛ لأنه إثباتٌ بَيِّنَةٌ.

(١) القيامة: (٤٠).

(٢) المغني، ص: (٩٦).

(٣) ينظر: كلام السيوطي في ذلك في: الفتح القريب: (لوحه ١١٤/أ-ب)، ولم يرد عنه ذلك تصريحاً ولا تلميحاً، وإنما ساق أقوال العلماء في ذلك كعادته في بقية الأدوات، وإن فهم منه ذلك جدلاً، فلا يرد عليه ما ذكره الخفاجي؛ لأنه يريد أن التلازم حاصل في «الأ» فقط، وليس على إطلاقه.

(٤) ينظر مذهب الزمخشري في: الكشَّاف: (١٠١/١)، وتبعه في ذلك كثير من النحاة كابن يعيش في شرح المفصل: (١١٥/٨)، والرُّضِيُّ في شرح الكافية: (٤٢١/٤)، وابن القوَّاس في شرح ألفية ابن معطي: (١١٤٧/٢).

(٥) الضمير يعود على ابن هشام، وانظر تقييده الاستفهام بما ذكر في المغني، ص: (٢٥)، وص: (٦٥).

(٦) الزمر: (٣٦).

(٧) ينظر ما ذكره الشارح الدماميني في المزج: (١٤٧/١).

(٨) ينظر: حاشية السَّعْدُ على الكشَّاف: (لوحه ٣٧-ب).

قال الزمخشري: ولكونها^(١) بهذا المنصب من التحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصَدَّرَةٌ بنحو ما يُتَلَقَّى به الْقَسَم، نحو^(٢): «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ هـ»^(٣).

وما أورده الصَّفَاقِسيُّ على «الكشَّاف» (من أن الأصل عدم التركيب، وأنها تدخل على ما لا تدخل عليه «لا»)^(٤) مردود: (بأن الأصل عدم إحداث لفظ آخر، وبأنها لما نُقِلَتْ عن معناها الأصلي تغيَّرَ حكمها، فجاز أن تدخل على ما كانت لا تدخل عليه)^(٥).
قوله: (قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصَدَّرَةٌ بنحو ما يُتَلَقَّى به الْقَسَم).

قال الشُّرَّاح: (الجملة اسم «تكاد»، و«تقع» خبر مقدَّم متحمِّل لضمير عائد على الاسم، ولا يصحُّ أن يكون اسم «تكاد» ضميراً عائداً على «ألا»؛ لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها

(١) الضمير عائد على «ألا»، والتحقيق واردٌ من جهة تركبها من «الهمزة» و«لا» كما مرَّ، وينظر قول الزمخشري في الكشف: (١٠١/١).

(٢) يونس: (٦٢).

(٣) المغني، ص: (٩٦).

(٤) ينظر ما أورده الصَّفَاقِسيُّ في: المجيد في إعراب القرآن المجيد، ص: (١١٤)، وما يراه من عدم التركيب هو رأي لابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية - لابن مالك: (١٦٥٥/٣)، والمالقي، ينظر: رصف المباني، ص: (٨٠)، وهو رأي أكثر النحاة، كما قاله ابن الحنبلي في معني الحبيب: (٨٣١/٢)، وتبعه ابن الملاء، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٨-أ)، والصفاقسي هو: إبراهيم محمد بن إبراهيم الصفاقسي أبو إسحاق، فقيه مالكي، من علماء اللغة والقراءات، أفتى ودرَّس في بجاية. من مؤلفاته «المجيد في إعراب القرآن المجيد» و«شرح ابن الحاجب» في أصول الفقه (ت ٧٤٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٤٢٥/١).

(٥) الذي ردَّ ذلك هو ابن الملاء. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١٠٨-أ)، وقد أفاده من الصفاقسي في المجيد، ص: (١١٤).

.....

لغير ضمير عائد على الاسم، وهو ممتنع، أو ضرورة، أو نادر، والتقدير على الأول: "ولا تكاد الجملة تقع بعدها".^(١)

أقول: هذا كقوله تعالى: ﴿كَأَذِيزِيزُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِّنْهُمْ﴾^(٢)، وقرأ: "يزِيزُ" بالياء التحتية^(٣)، والتاء الفوقية^(٤)، وقال العربون: إنه على الأولى^(٥): (اسم كاد ضمير شأن، "وقلوب" فاعل "تزيغ" والجملة خبرها)^(٦).

وقيل: (اسمها ضمير القوم أو الجمع الدالّ عليه ذكر المهاجرين والأنصار)^(٧)، وقال أبو حيّان: (هذه القراءة يتعين كون اسمها ضمير شأن؛ لامتناع كون "قلوب" اسم كاد، وجملة "تزيغ" خبر؛ لأنه في نية التأخير، ولا يجوز: كاد قلوب يزيغ، بالتحية)^(٨).
ورده السمين: (بأنه لا يتعين؛ لأنه يجوز كون اسم كاد ضمير الجمع، كما تقدّم، والجملة خبرها)^(٩).

(١) هذا كلام الدماميني. ينظر: المزج: (١٤٧/١)، وتبعه الشمني في المنصف: (١٤٧/١)، وابن الحنبلي في معنى الحبيب: (٨٣٣-٨٣٤)، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٠٨-أ).

(٢) التوبة: (١١٧).

(٣) يزيغ بالياء هي قراءة حمزة، وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة، ص: (٣١٩)، والحجة للقراء السبعة - لأبي علي: (٢٣٤/٤).

(٤) تزيغ بالتاء، هي قراءة جمهور السبعة وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: المصدر السابق.

(٥) القراءة بالياء التحتية.

(٦) ينظر: الكتاب: (٣٦/١)، ومعاني القرآن - للقراء: (٤٥٤/١)، وإعراب القرآن - للتحاس: (٢٣٩/٢).

(٧) ينظر: الحجة - لأبي علي: (٢٣٦/٤).

(٨) ينظر: البحر المحيط: (١٠٩/٥).

(٩) ينظر: الدر المصون: (١٣٣/٦).

.....

[١/٧١]

وقوله^(١): «لامتناع» الخ؛ لأنَّ فاعل «تَزِيغُ» ضميرٌ مؤنَّثٌ مجازيٌّ، فيجب تأنيث فعله، وقراءة الفوقية تحتمل تقدير اسم «كاذ»^(٢) ضمير شأن، و«قلوب»/فاعل «تَزِيغُ»، ويحتمل أن يكون «قلوب» اسمها، و«تَزِيغُ» خبرٌ مقدَّم، ولا محذور فيه؛ لأنَّه مؤنَّث، وقال أبو حيَّان: (على الأعراب الثلاثة إشكال؛ لِمَا تَقَرَّرَ في العربيَّة من أنَّ أفعال المقاربة لا يكون خبرها إلَّا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها مطلقاً، وقيل: غير «عَسَى»، لا يكون سببياً، بخلاف «كَانَ» فإذا قدَّرنا فيها ضمير شأن، فالجملة خبر، والمرفوع ليس عائداً على اسم «كاذ»، ولا سببياً، وهو وارد على قراءته بالتَّخْتِيَةِ أيضاً، وتوسَّط الخبر مبنيٌّ على جواز مثل هذا التَّركيب، وفيه خلاف والصَّحيح المنع^(٣)، والمُعَرَّب: (لا يسلَّمُ منه)^(٤)؛ لوقوعه في مواضع من القرآن، وكلام الفصحاء، كقول امرئ القيس:

فَإِنْ يَلِكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ^(٥)

والتَّركيب واقع لا محالة، وإن اختلفَ في تقديره، فمن منعه؛ لإلباسه، فجعله كالمبتدأ في غير النَّواسخ، ومن جَوَّزه فَرَّقَ بأَمْنِ اللَّبْسِ، وقال الشَّيْخ: «التَّخْلُص من هذه الإشكالات

(١) الضمير يعود على أبي حيَّان في كلامه السابق.

(٢) في (ب): (كان).

(٣) ينظر: البحر المحيط: (١٠٩/٥).

(٤) المراد به السَّمين الحلبي. ينظر: الدرُّ المصون: (١٣٥/٦).

(٥) صدر بيت من بحر الطويل، وتمامه:

فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ

وهو في ديوانه، ص: (٣٧)، وفيه «وإنَّ تَكُ.....»، وامرؤ القيس هو: ابن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب، وصاحب أشهر المعلقات، كان في بداية حياته كثير اللُّهُو، وبعد مُقْتَل أبيه تحمَّل دمه ونارله، قتل مسموماً، جُمِع شعره في ديوان مطبوع. (ت ٨٠٠ هـ). ينظر: الأغاني: (٥٥/٥).

اعتقاد زيادة "كَادَ"، وأنها لا عمل لها، وإن كان معناها مراداً^(١)، وهذا منقول عن الأخفش، وأباه الجمهور^(٢). انتهى.

أقول: هنا أمور مهمّة لا بُدَّ من بيّانها:

الأوّل: ما قالوه في مثل هذا التّركيب من الاحتمالات الثلاثة من كون اسمها ضمير شأن، أو ضميراً عائداً على ما قبله، والجملة خبر، أو اسمها المرفوع المذكور، والفعل المستتر فيه ضميره، خبر مقدّم، يجري كلّ في عبارة الزّمخشرى التي حكّاها المص.^(٣)

الثاني: ما ذكره العربون من الوجوه الثلاثة، أورد عليه أبو حيّان إشكالات، ذكرها المّعرب ولم يتعقبها^(٤)، وهي مبنية على أنّ خبر "كَادَ" لا يكون عائده إلاّ ضميراً مرفوعاً، وعلى منع تقدّم الخبر إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر.

وما ذكره غير صحيح، فإنّ العربين قبله كالعكبري^(٥)، وغيره، ذكروا الوجوه الثلاثة من غير تردّد فيها، وهو لم يذكر نقلاً يخالفهم عن أحد من أهل البلدين، والقياس يأباه، فإنّ "كَادَ" من التّواسخ، معمولاً في الأصل مبتدأ وخبر، وخبر المبتدأ الفعليّ عائده يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً باتّفاق من النّحاة، فلا وجه لعدم صحّته هنا، وأيضاً، في أحد الوجوه الثلاثة، اسمها ضمير شأن، وضمير الشّأن لا عائده في خبره؛ لأنّه عينه، وإذا كان الفاعل "فريق منهم"، فالرّابط فضلة مجرور، فقد ظهر لك بطلان ما قاله أبو حيّان، وشراح المغني من وجوه ثلاثة، مخالفة التّقل، والسّماع، والقياس.

تنبيه: قول الزّمخشرى: (ولكوها، أي: "ألا" بهذا المنصب)^(٦).

(١) المراد بالشيخ أبو حيّان، وينظر كلامه في البحر المحيط: (١٠٩/٥).

(٢) ينظر: الدر المصون: (١٣٤/٦-١٣٥).

(٣) ينظر: المغني، ص: (٩٦).

(٤) المراد به السّمين الحلبي. ينظر: الدر المصون: (١٣٤/٦-١٣٥).

(٥) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: (٢٣/٢).

(٦) ينظر: الكشاف: (١٠١/١).

.....

[٧١/ب]

الْمَنْصِبُ هنا بمعنى: الأصل^(١) والرفعة، وهو بهذا المعنى فصيح مسموع من العرب، ومذكور في كتب اللغة^(٢) المعتمدة كما بينته في كتاب "شفاء الغليل"^(٣)، ويكون/بمعنى الحَسَب، قال في "المصباح": (مَنْصِبٌ كـ"مَسْجِدٍ" بمعنى: عُلُوٌّ ورفعة، وله مَنْصِبٌ صِدْقٌ، أَي: مَنِيَّةٌ وَمَحْتَدٌ، وامرأة ذات مَنْصِبٍ، أَي: ذات حَسَبٍ وجمال؛ لَأَنَّهُ رِفْعَةٌ لها)^(٤) انتهى. وأما استعماله بمعنى ما يُتَوَلَّى من الأعمال السُّلْطَانِيَّة، كالقضاء والإيالة، فمن كلام المولدين^(٥)، قال ابن الوردي:

نَصَبُ الْمَنْصِبِ أَوْهَى جَلْدِي وَعَنَائِي مِنْ مُدَارَاةِ السَّقْلِ^(٦)
ويطلقونه أيضاً على "أَثَافِي الْقَدَرِ" من الحديد^(٧)، قال ابن تميم:
كَمْ قُلْتُ لَمَّا فَاضَ غَيْظًا وَقَدْ أُرِيحَ مِنْ مَنْصِبِهِ الْمُعْجَبِ
لَا تَعْجَبُوا إِنْ فَارَ مِنْ غَيْظِهِ فَالْقَلْبُ مَطْبُوحٌ عَلَى الْمَنْصِبِ^(٨)

(١) ينظر: الصَّحاح: (نَصَب).

(٢) في (ب): (في كتب الفقه).

(٣) ينظر: شفاء الغليل - للخفاجي، ص: (٢٣٦).

(٤) ينظر: المصباح المنير: (نَصَب).

(٥) في (ب): (الموازين).

(٦) البيت من بحر الرَّمْل، وهو لابن الوردي، ينظر: ديوانه، ص: (٤٣٦)، وابن الوردي هو: عمر ابن مظفر بن عمر، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي الكندي، شاعر، نحوي، مؤرخ، تولى القضاء، له مؤلفات منها: "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة"، و"اللباب في الإعراب"، و"التحفة الوردية".
(ت ٧٤٩هـ)، ينظر: التَّجُومُ الزَّاهِرَةُ: (١٠/٢٤٠)، وبغية الوعاة: (٢/٢٢٦).

(٧) ينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس - للزبيدي: (نصب).

(٨) البيتان من بحر السَّرِيع، وهما لمحير الدين بن تميم. ينظر: معاهد التَّنْصِيفِ على شواهد التَّلْخِيفِ - لعبد الرَّحِيمِ العَبَّاسِي: (٤/١٠٥). وابن تميم هو: محير الدين بن تميم بن محمد بن يعقوب بن علي، =

وأختها «أما» من مُقَدِّمات اليمين، وطلائعه، كقوله^(١):
أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُخَيِّي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمٌ^(٢)

قوله: (مصدرة بنحو ما يُتَلَقَّى به القسم)^(٣) الخ.

أي: لا تقع الجملة التي بعدها إلا في أوّل ما يقع في أوّل جواب القسم، كـ"إن" المكسورة المهمزة، ونحوها ممّا يُصدَّر به جواب القسم.

(وأختها «أما» من مقدمات اليمين).

"مقدمات" جمع "مقدمة"، و"اليمين": القسم، وأختها بمعنى شِبْهَهَا معنى، ومقدمة الجيش، بكسر الدال، وفتحها ضعيف كما في "الفائق"^(٤)، وهي: الطائفة المتقدمة^(٥)، و"طلائع" جمع طليعة، وهي: ما يُنْعَثُ؛ لِيُطْلَعَ على أمر العدو^(٦)، ومن طلّعه، بكسر الطاء المهملة، أي: ناحيته، استُعيرت لما يتقدّم منه.

قوله: (أما والذي لا يعلم الغيب غيره ويخبي العظام البيض وهي رميم).

= أبو عبد الله، مجير الدين ابن تميم، شاعر من أمراء الجند، كان من العقلاء الفضلاء الكرماء، وشعره في غاية الجودة. (ت ٦٨٤هـ). ينظر: شذرات الذهب - لابن العماد: (٣٨٩/٥).

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لحاتم الطائي، ينظر: ديوانه، ص: (٤٧)، والحماسة لأبي تمام: (٣٣٣/٢)، وشرح أبيات المغني: (٧٥/٢).

(٢) المغني، ص: (٩٦).

(٣) سبق هذا النصّ في ص: (٦٠٢).

(٤) ينظر: الفائق في غريب الحديث - للزّحشرى: (٤٦/١)، ونقل الزبيدي في تاج العروس عن الأزهرى جواز فتحها وأنه سُمِعَ ذلك. ينظر: تاج العروس: (قَدَم).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: (٤٧/٩).

(٦) ينظر: القاموس المحيط: (طَلَعَ).

هو من شعر لحاتم الطائي الجواد المشهور الذي يُضْرَبُ بجوده المثل، ورواه الأصمعي هكذا^(١):

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَغْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَمَنْ هُوَ يُخَيِّ الْعَظَمَ وَهُوَ رَمِيمٌ
لَقَدْ كُنْتُ أَطْوِي الْبَطْنَ وَالزَّادُ تُشْتَهَى مُحَافَظَةً مَنْ أَنْ يُقَالَ لَيْمٌ
وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِي رَفِيقِي وَدُونَهُ وَدُونَ يَدِي دَاجِي الظَّلَامِ بِهِمُ
والغيب: ما غاب عنك^(٢)، والرميم: البالي، من "رَمَّ يَرِمُّ" بالكسر، إذا بليَ وفني^(٣)،
وحاتم هو: ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج ابن امرئ القيس، جاهلي^(٤)، وابنه عديُّ
صحابيٌّ معروف^(٥)، وحاتم يُكنى أبا سَفَّانة - بفتح السين المهملة، وتشديد الفاء، ونون بعد
ألف - وبنته هذا يدلُّ على أنه كان مُقِرّاً بالحشر؛ فلعلَّ الكرم يرحمه؛ لكرمه، ورؤي البيت
الثاني:

لَقَدْ كُنْتُ أَخْتَارُ الْقَرَى طَاوِي الْحَشَا^(٦) الخ.

(١) تنظر هذه الرواية في ذيل الأمالي - للقال: (٢٧/٣-٢٨)، وفيه: «وهي رميم»، و«لَأَسْتَحْيِي أَكِيلِي»
بدل «رفيقي».

(٢) ينظر: المصباح المنير: (غيب).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: (رَمَم).

(٤) حاتم الطائي الفارس الشجاع الجواد، شعره كثير، ضاع معظمه، فجمع في ديوان صغير، توفي في
السنة الثامنة من ميلاد النبي ﷺ (٤٦ ق.هـ). ينظر: الشعر والشعراء: (٢٤١/١).

(٥) هو: عدي بن حاتم الطائي.

(٦) هذه رواية السيوطي. ينظر: شرحه لشواهد المغني: (٢٠٧/١).

والثاني: التَّوْبِيخُ والإنكار. ^(١)

و«الْقَرَى» ما يُعَدُّ لِلضَّيْفِ مِنَ التُّزُلِ، و«الْحَشَا»: ما في البطن من طحال وكرش، كما في «الشرح» ^(٢)، و«القاموس» ^(٣)، وأورد عليه: (أَنَّ الْكَرْشَ تَخْتَصُّ بِالْحَيَوَانِ، يَجْتَرُّ، بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدَةِ لِلْإِنْسَانِ) ^(٤)، فهو تسامح، ومثله مِمَّا يُتَسَامَحُ فِيهِ، فلا خطأ فيه، كما تَوَهَّم.

قوله: (الثاني) ^(٥): التَّوْبِيخُ والإنكار) الخ.

قال الشَّ: (هذا المعطوف مُسْتَعْنَى عَنْهُ؛ فَإِنَّ التَّوْبِيخَ لَا يَكُونُ بِدُونِ الْإِنْكَارِ، لَكِنَّهُ قَصْدُ زِيَادَةِ الْبَيَانِ) ^(٦)، وقال الحلبي: (التَّوْبِيخُ عَلَى النَّفْيِ، وَالْإِنْكَارُ لَهُ، لَا عَلَيْهِ، لَكِنَّ الْإِنْكَارَ مُتَضَمِّنٌ لِلتَّوْبِيخِ/عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ، كَمَا يَقَالُ فِي: كَيْفَ تُوْذِي أَبَاكَ؟! إِنَّهُ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ إِذَاءِ الْأَبِ، وَالْإِنْكَارِ لَهُ) ^(٧).

وأورد عليه: (أَنَّ الْإِنْكَارَ التَّوْبِيخِيَّ مِنَ الْهَمْزَةِ وَحْدَهَا، وَ«لَا» لِلنَّفْيِ وَالتَّوْبِيخِ، فَهُمَا حِرْفَانِ أَفَادَ كُلُّ مِنْهُمَا مَعْنَى، لَا حَرْفَ وَاحِدٍ).

(١) المغني، ص: (٩٦).

(٢) ينظر: المزج: (١٤٧/١).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: (قرى)، و(حشو).

(٤) الذي أورد ذلك ابن الملا، ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١٠٨ - ب).

(٥) في المغني: (والثاني).

(٦) ينظر: المزج: (١٤٨/١).

(٧) ينظر: مَعْنَى الْحَبِيب: (٨٣٦/٢)، وابن الحنبلي هو: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، رضي الدين

ابن الحنبلي، مؤرخ لغوي من علماء حلب، مشارك في كثير من الفنون، له مصنفات عديدة من

أشهرها: «الزبد والضرب في تاريخ حلب» و«معنى الحبيب شرح معني اللبيب» و«بحر العوام

فيما أصاب فيه العوام». (ت ٩٧١ هـ). ينظر: شذرات الذهب: (٣٦٥/٨).

والجواب: بأن مجموعهما تفيده، مردود: بأن كلامه ظاهر في أن "ألا" في جميع معانيها حرف واحد، لا حرفان، فإن كلامه فيما هو حرف مفرد حقيقة، أو ما حصل له بالتركيب معنى عُدَّ به في المفردات، وهذه ليست كذلك، ففي عدّها من ذوات الوحدّة مؤاخذه، إلا أن يُقال: إن المص يذكّر غير ما هو مفرد أصليّ أو حكميّ بطريق التبعيّة، لا أصالة^(١).
والتي للتمنيّ قال أبو حيّان: (إنّها كلمتان)^(٢)، ومذهب س^(٣): أنّها كلمة واحدة، والظاهر أنّها مركّبة، كالتّي للعرض والتّخصيص، واختار بعضهم أنّها غير مركّبة كالتّي للاستفتاح، كما في "شرح التسهيل" للمرادي^(٤).
أقول: الفرق بين الإنكار والتّوبيخ ظاهر، فإنّ التّوبيخ لومه على أمر قبيح قصد فعله، كقولك: "ألا تترك الزّنا وأنت مُحصّن"، والإنكار قد يكون على من أخطأ في فعل لم يعرف أنّه يُنكر، وقوله: إن "ألا" هذه مركّبة لا مفردة، ظاهر الورود، إلاّ أنّه كفانا مؤونة الجواب عنه^(٥).

(١) تنظر هذه الإشكالات الواردة والجواب عنها في: مغني الحبيب: (٨٣٦/٢-٨٣٧)، ومتنهي أمل الأريب: (لوحه ١٠٨-ب).

(٢) ينظر: التّذيل والتّكميل: (٣٠٩/٥).

(٣) ينظر: الكتاب: (٣٥٩/١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل - للمرادي: (لوحه ٩١-أ).

(٥) ينظر: التّذيل والتّكميل: (٣٠٩/٥).

كقوله^(١):

أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْوَا حَوْلَ التَّنَائِيرِ^(٢)

قوله: (أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ) الخ.

هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي من بني عبد المذان^(٣)، وفي "شرح أبيات الكتاب": (إِنَّهُ مِنْ قَصِيدَةِ لِحُذَّاشِ بْنِ زُهَيْرٍ)^(٤)، فلعله من النوادر، و"الطعان" بكسر الطاء المهملة، مصدر "طاعن"، و"فُرسَان" جمع فارس، و"عَادِيَةٌ" بعين مهملة من العُدُو، وهو المَشْيُ بسرعة، أو من العُدُوَانِ، وهو الظُّلُمُ أو بغين معجمة من

(١) البيت من بحر البسيط، ونُسِبَ في أكثر المصادر لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- وهو ليس في ديوانه، وينظر: الكتاب: (٣٥٨/١)، والجمل -للزجاجي، ص: (٢٤٠)، ومعاني الحروف -للرُمَاني، ص: (١١٤)، وتخليص الشواهد، ص: (٤١٤)، و خزانة الأدب: (٦٩/٤).

ونُسِبَ لِحُذَّاشِ بْنِ زُهَيْرٍ فِي شَرْحِ أَبِياتِ سَيُوبِيه -لابن السَّيرافي: (٥٨٨/١)، وفرحة الأديب -للغندجاني، ص: (٢٠٨)، ونقله السيوطي عن الرَّخْشَرِيِّ فِي شَرْحِهِ لِأَبِيَاتِ الْكِتَابِ مَنْسُوبًا لِحُذَّاشِ. ينظر: شرح شواهد المغني -للسيوطي: (٢١٢/١)، والبيت شاهد على ورود "أَلَا" للتوبيخ

والإنكار.

(٢) المغني، ص: (٩٦).

(٣) هو: الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَّة، المدحجي من كهلان، جد جاهلي، من نسله بنو عبيد المذان. ينظر: جمهرة الأنساب، ص: (٤١٦)، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: (٨٦/٢-٨٨)، بعد أن أورد كلام السيوطي في نسبة البيت للحارث: (وهو كلام مضطرب، فإن الهاجي للأنصار إنما هو التَّجَاشِي، والحارث بن كعب قبيلة، وبنو عبد المذان منهم.....).

والذي يظهر لي أن السيوطي يريد (بني الحارث بن كعب)، كما هو واضح في موضعه؛ لأنَّ هناك نسخة لشرح شواهد المغني للسيوطي زيدت فيها كلمة (بني) الحارث، لعلَّ البغدادي لم يطلع عليها، والله أعلم.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيوبيه -لابن السَّيرافي: (٥٨٨/١)، وخذَّاش هو: ابن زهير العامري، من بني عامر بن صَعَصَعَة، شاعر جاهلي، من أشرف بني عامر وشجعانهم يغلب على شعره الفخر والحماسة، قيل: هو أشعر من لبيد. ينظر: طبقات فحول الشعراء -لابن سلام: (١٤٣/١).

وقوله: ^(١)

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنْتُ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ ^(٢)

الْعُدُوُّ صفة، و"تَجَشُّؤٌ" يجيم وشين معجمة وهمزة، من الْجَشَأَ، وهو تنفس المعدة من الامتلاء ^(٣)، ويروى بجاء مهملة بمعنى تجمُّعكم، وهو استثناء منقطع، ورُوي بالرفع والتَّصَبُّ، وقيل: "إِلَّا" بمعنى "غَيْر"، و"التَّنَانِيرُ" جمع تَنُور، وهو ما يُخْبِرُ فيه ^(٤)، أي: ليس فيكم مَنْ يجتمع لدفع الأعداء، وإنما تجتمعون على الأكل والشرب، واستشهد به الرَّجَّاجِيُّ على ورود "أَلَا" لِلتَّمَنِّي ^(٥)، وقال ابن عصفور: ليس هذا بصحيح ^(٦)، وكيف يتمنى لهم أن يكونوا فرساناً وذوي طعان، وهو يهجوهم، وإنما هو استفهام إنكار، ونقله السيوطي ^(٧)، وارتضاه، وليس بمرضي عندي؛ لأنَّ تَمَنِّيَهُ أن يكونوا فرساناً يطاعنون، أقوى في الهجو من الإنكار؛ لأنَّ تَمَنِّيَهُ ذلك يقتضي أنَّه محال منهم، وفيه مع الهجو تَهَكُّمٌ لطيف، لا يخفى على من له إلمام بالأدب. قوله: (أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ) الخ.

"الارْعَوَاءَ": الانكفاف عن القبيح ^(٨)، أو هو مطلق، و"وَلَتْ" بمعنى: أدبرت، وذهبت،

(١) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على من نسبه. ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٧٠/٢)، وشرح الألفية - لابن النّاطم، ص: (١٩٢)، وتخليص الشواهد، ص: (٤١٤)، وشرح أبيات المغني: (٩٢/٢). وأورده ابن هشام شاهداً على مجيء "أَلَا" للتوبيخ والإنكار.

(٢) المغني، ص: (٩٦).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: (جَشَأَ).

(٤) ينظر: الصّحاح: (تَنَر).

(٥) ينظر: الجمل - للرّجّاجي، ص: (٢٤٠)، والزجاجي هو: عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم شيخ العربية وإمامها في عصره، نسبته إلى الرّجّاج شيخه، له مؤلفات منها «الجمل الكبير» و«الإيضاح في علل النحو» و«الأمال» (ت ٣٣٧ هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٧٧/٢).

(٦) ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (٢٨٠/٢).

(٧) ينظر: الفتح القريب: (لوحة ١١٥ - أ).

(٨) ينظر: المصباح المنير: (رَعَى).

والشَّبِيبة والشَّباب": الفناء^(١)/من شَبَّ النَّارَ: إذا أوقدها؛ لاشتعال حرارته الغريزية، من [٧٢/ب نحو ثلاثين سنة إلى خمس وثلاثين، أو أربعين، والمشيب الدُّخول في حدِّ الشَّيْب بياض الشعر، وهو ابتداء سنِّ الشَّيْخُوخة، والمهرم كِبَر السنِّ، وفي "القاموس": (أنَّه أَقصى الكبر)^(٢)، وجملة "بَعْدَهُ هَرَمٌ" نعت لمشيبي، وهو إنكار لعدم انكفائه، وإنكار إيذان الشَّيْبية بالمشيب ليس مطلقاً، بل إذا وُلَّتْ، أو هي مطلقة لمن له علم بالعواقب، عارف لما يُؤوِل إليه، و"مَنْ" موصولة، أو موصوفة، وجملة "وُلَّتْ" صلة أو صفة، و"آذَنْتُ" بمعنى أعلمت جملة حالَّة بتقدير "قَدْ" أو معطوفة على الصِّلة، قال الشَّ: (وإن لم يكن فيها رابط؛ لأنَّ ضمير "آذَنْتُ" يعود على الشَّيْبية المضافة إلى ضمير "مَنْ"، ومثله يكفي في الارتباط؛ لعدم اللَّبس؛ أو لأنَّا نجعل مجموع الجملتين صلة، أو صفة، فَيَكْتَفَى فيهما بضمير واحد؛ لصيرورهما كجملة واحدة؛ إذ المعنى: ألا أرعواء لمن قارن الإيذان بالشَّيْب تَوَلَّى شبيته، والمقارنة معلومة^(٣) من المقام باعتبار تنزيل الجملتين منزلة جملة واحدة)^(٤).

أقول: الجواب الأوَّل^(٥) على مذهب الأخفش^(٦)، والمشهور عند التَّحَوِّيِّين خلافه. والثَّاني^(٧) خلاف المذكور في كتب العربيَّة، فإنَّه مخصوص عندهم بالعطف بالفاء^(٨)، نحو: "الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ عَمْرُو".

(١) ينظر: القاموس المحيط: (شَبَّ).

(٢) ينظر: القاموس: (هَرَم).

(٣) في نسختي المخطوط (معلوم)، والصَّواب: ما أثبت لأجل المطابقة بين المبتدأ والخبر، وهو ما في المزج: (١٤٨/١).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) وهو كون جملة "آذنت بمشيبي...." معطوفة على الصِّلة من غير رابط.

(٦) ينظر: التَّذْيِيل والتَّكْمِيل: (٧٤/٣).

(٧) وهو أن يجعل مجموع الجملتين صلة أو صفة، فَيَكْتَفَى فيهما بضمير واحد.

(٨) ينظر: شرح المفصَّل - لابن يعيش: (١٥٩/٣)، وشرح الكافية - للرُّضِي: (٣٤١/٢)، وأوضح المسالك: (٣٢٥/٣).

والثالث: التَّمَنِّي، كقوله: ^(١)

أَلَا عُمْرَ وَلِيٍّ مُسْتَطَاعٍ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْغَفَلَاتِ ^(٢)

قوله: الثالث ^(٣) التَّمَنِّي، كقوله:

أَلَا عُمْرَ وَلِيٍّ مُسْتَطَاعٍ رُجُوعُهُ الخ.

أقول التَّمَنِّي في البيت ظاهر كقوله: ^(٤)

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وقوله: "مُسْتَطَاعٍ رُجُوعُهُ" يدلُّ عليه؛ لأنَّ ما لا يُسْتَطَاعُ يُتَمَنَّى، و"يَرَأَبُ" بمعنى يُصْلِحُ ^(٥)،

و"أَثَّاتُ" بمعنى أفسدت وخرَّبت ^(٦)، وفي "يد الغفلات" استعارة تخیليَّة ومكنيَّة.

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله غير معروف، ينظر: شرح عمدة الحفاظ - لابن مالك: (٣١٨/١)،

وشرح الألفية - لابن النَّاظم، ص: (١٩٣)، والجنِّي الدَّاني، ص: (٣٨٤)، والمقاصد النَّحْوِيَّة:

(٢/٣٦١)، وهذا هو المعنى الثالث من المعاني التي تَرُدُّ عليها "أَلَا".

(٢) المغني، ص: (٩٧).

(٣) في نسختي المخطوط (الثاني)، والصَّواب ما أثبت، وفي المغني (والثالث) بالواو.

(٤) البيت من بحر الوافر، وهو لأبي العتاهية. ينظر: ديوانه، ص: (٤٢)، وهو فيه:

(فَيَا لَيْتَ.....).

(٥) ينظر: الصُّحاح: (رَأَب).

(٦) ينظر: القاموس: (تَأَى).

والرَّابِعُ: الاستفهامُ عن النَّفي، كقوله:
أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي^(١)
وفي هَذَا البيتِ رَدٌّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وجودَ هَذَا الْقِسْمِ، وهو الشُّلُوبَيْنِ^(٢) -^(٣).

قوله: (وفي هذا البيت رَدٌّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وجود هذا) الخ.
أقول: البيت هو قوله: «أَلَا اصْطَبَارَ.....» الخ، وقد تقدَّم الاستشهاد في حرف الهمزة^(٤)،
وهو من قصيدة لقيس بن الْمُلوِّح^(٥)، وقوله: «إِذَا أَلَا قِي.....» الخ، الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالَهُ، كناية
عن الموت، وهو تسلية لهذه المرأة، كقول لبيد:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ^(٦)

وقول أبي نُوَّاس:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا هَالِكٌ وَابْنُ هَالِكٍ وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقٍ^(٧)

(١) البيت من بحر البسيط، وهو منسوب لمجنون ليلى. ينظر: ديوانه، ص: (١٧٨)، وهو فيه «أَلَا
اصْطَبَارَ لِللَّيْلِ.....»، وينظر: شرح عمدة الحفاظ: (٣٢٠/١، ٣٨٤)، والجنى الدَّانِي، ص: (٣٨٤)،
وتخليص الشواهد، ص: (٤١٥)، وشرح أبيات المغني: (٤٧/١). وتُسَبِّ لغیره، ينظر: معنَى
الحبيب: (١٧٩-١٧٨/١).

(٢) ينظر رأيه في: شرح الجزولية: (١٠٠١/٣)، والشُّلُوبَيْنِ سبقت ترجمته ص: (١٨١).

(٣) المغني، ص: (٩٧).

(٤) ينظر: المغني، ص: (٢١).

(٥) سبقت ترجمته، في ص: (١٧٤).

(٦) سبق تخريجه في ص: (٥٢٦).

(٧) البيت من بحر الطويل، وهو لأبي نُوَّاس. ينظر: ديوانه، ص: (٦٢١)، والرواية فيه:

أَرَى كُلَّ حَيٍّ هَالِكًا وَابْنُ هَالِكٍ وَذَا نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقٍ

وأبو نُوَّاس هو: الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحكمي مولى، شاعر العراق في عصره، كان عالماً
باللغة فصيحاً اشتهر شعره بالمجون، أجود شعره خرياته. (ت ١٩٨ هـ). ينظر: وفيات الأعيان:

(٩٥/٢).

وَالشَّلُوبَيْنِ، قَالَ الشَّ: (بُضْمُ اللَّامِ)^(١)، وَالْجَارِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَتَحَهَا، وَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: الْأَبْيَضُ الْأَشْفَرُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ شَلُوبَيْنِيٌّ، بَيَاءُ النَّسَبَةِ، نَسَبُهُ لِحَصْنِ أَبِيض. وَقَوْلُهُ: (رَدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ)^(٢) هَذَا الْقِسْمُ).

وَهِيَ مَا يَكُونُ «أَلَا» فِيهِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ النَّفْيِ؛ إِذْ لَا يُنْكَرُ اجْتِمَاعُ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ وَحَرْفِ نَفْيٍ، وَقَالَ الْمَصِّ فِي «شَرْحِ الشُّوَاهِدِ»^(٣): إِنَّ «أَلَا» التَّوْبِيخِيَّةَ، وَالْإِنْكَارِيَّةَ، وَالَّتِي لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ النَّفْيِ، كَلِمَتَانِ، وَالَّتِي لِلتَّمْنِيِّ، وَالْعَرْضِ، وَالتَّنْبِيهِ، كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، لَوْ بَعْدَ التَّرْكِيبِ، وَوَجْهُ الرَّدِّ بِالْبَيْتِ: (أَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ عَنْ انْتِفَاءِ الْإِصْطِبَارِ، سَوَاءً قُلْنَا: «أُمٌّ» مَتَّصِلَةٌ بِمَعْنَى «أَيُّ الْأُمْرَيْنِ» أَوْ مَنْقُطَةٌ بِمَعْنَى «بَلْ»)^(٤).

أَقُولُ: فِيمَا قَالَهُ الْمَصِّ نَظَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَنَّ كَلَامَهُ هُنَا مُنَافٍ لِمَا قَالَهُ فِي «شَرْحِ الشُّوَاهِدِ».

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الرَّدُّ غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِنْكَارَ احْتِمَالًا قَوِيًّا، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «إِذَا الْأَقْيَمُ الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي»؛ فَإِنَّهُ رَدُّ لِإِنْكَارِ عَدَمِ الصَّبْرِ، فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الْمَوْتَ كَأْسٌ يَشْرَبُهُ كُلُّ أَحَدٍ لَمْ يَجْزَعْ وَيَجْزَنْ، فَتَأَمَّلْ.

(١) يَنْظُرُ: تَحْفَةُ الْغَرِيبِ - لِلدَّمَامِينِيِّ: (لَوْحَةٌ ٢٤/ب)، وَمَعْنَى الْحَبِيبِ: (٨٤٦/٢).

(٢) فِي الْمَغْنَى (أَنْكَرَ وَجُودَ هَذَا ...).

(٣) يَنْظُرُ: تَخْلِصُ الشُّوَاهِدِ، ص: (٤١٤-٤١٥).

(٤) الَّذِي رَدَّهُ ابْنُ الْحَنَبَلِيِّ، يَنْظُرُ: مَعْنَى الْحَبِيبِ: (٨٤٥/٢).

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتعملُ عملَ «لا» التبرئة، ولكن تختصُ التي للتَّمَنِّي بآنها لا خبرَ لها لفظاً ولا تقديرًا، وبأنها لا يجوزُ مراعاةُ محلِّها مع اسمِها، وأنها لا يجوزُ إلغاؤها ولو تكررَت. ^(١)

قوله: (وهذه الأقسام الثلاثة).

وهي الثاني والثالث والرابع، ولم يُعَيَّنْها؛ لعدم الحاجة لذلك؛ لذكر دخولها على الجملتين في الأول، وإتيانه باسم الإشارة الذي للقريب.

قوله: (ويعمل ^(٢) عمل «لا» التبرئة).

يجرُّ التبرئة؛ لأنه صفة «لا»، أو مضاف إليه، والتبرئة هي البراءة من الشيء، وسُمِّيَتْ بها، قال: الأندلسي: (لأنها لنفي الجنس، فكأنها تدخل على البراءة منه) ^(٣).

أقول: الظاهر أن يقال: إنها نصٌّ في العموم كما سيأتي، ففيها أقوى من نفي غيرها؛ ولذا جُعِلَتْ كأنها في نفسها تبرئة مبالغة، ولم تُؤوَّل، ولم يُقدَّر فيها مضاف؛ لئلا تفوت المبالغة.

قوله: (لا خبرَ لها لفظاً ولا تقديرًا).

قيل: (وهذا عُلِمَ أن ما اعترض به على أبي عليٍّ في قوله: «إن الكلام قد يتركب من حرف واسم في نحو: «يا زيد»» ^(٤)؛ فإنَّ هذا مثله، وقد قال به س، وناهيك به) ^(٥)، والاعتراض من أصله ساقط، فإنه إن أراد ذلك مطلقاً، فليس كذلك، وإن أراد إذا كان الحرف ساداً مسدِّ فعل يدلُّ عليه دلالة ظاهرة، فهذا أمر لا يُنكَر، وما نحن فيه كذلك، فإنَّ

(١) المغني، ص: (٩٧).

(٢) في المغني (وتعمل).

(٣) ينظر: المباحث الكامليّة - للأندلسي: (٢٧٨/٢).

(٤) ينظر رأي أبي عليٍّ في: الإيضاح العضدي، ص: (٩)، والمسائل العسكرية، ص: (١٠٩).

(٥) القائل لذلك، الدماميني، ينظر: المزج: (١٤٩/١).

وعلى هذا فيكون قوله في البيت: «مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ» مبتدأ وخبراً، على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مستطاع» خبراً، أو نعتاً على المحل، و«رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بيننا.^(١)

«ألا» بمعنى «أتمنى»، و«يا» بمعنى «أدعو وأنادي»، وإلى هذا أشار المص بقوله: (لأنها بمعنى «أتمنى»؛ ولذا لم يُجْعَلْ في محل رفع يجري عليه؛ لتأويله بفعل ومفعول. قوله: (وعلى هذا فيكون) الخ.

ذهب ابن السراج^(٢) إلى قوله هذا، فيكون مرفوعاً معطوفاً على مقدّر قبلها، أي: (على هذا يُفَصَّلُ الكلام فيكون.... الخ، لا جواب شرط تضمنه قوله: «على هذا» أي: إن بنينا على هذا، فالفاء رابطة؛ لأن الفاء الجوابية لا تدخل على ما يصلح لجعله شرطاً، كالمضارع، وليس كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٣)؛ لأنه بتقدير، فهو ينتقم الله منه^(٤)، والضمير عائد على «مَنْ» لا ضمير شأنٍ مقدّر؛ لأن ضمير الشأن إنما يقدر بعد «أن» المُخَفَّفَةَ قياساً، ومع المشددة ضرورة، ولا يخفى ما فيه من التكلّف، فإنه لا يكون متضمناً لمعنى الشرط/إلاّ الأسماء الموصولة، وما في معناها؛ فإنه يجوز أن تجعل هذه الجملة معطوفة على الجملة التي قبلها من غير اعتبار مثل هذه التكلّفات، فتأمل.

[٧٣/ب]

(١) المغني، ص: (٩٧).

(٢) ابن السراج هو: محمد بن السريّ بن سهل، أبو بكر، من أئمة اللغة والأدب والعربية من تلاميذ المبرد، له مصنفات جليلة، منها «الأصول» و«شرح كتاب سيبويه»، و«الموجز» (ت ٣١٦هـ).

ينظر: وفيات الأعيان: (٣٣٩/٤).

(٣) المائدة: (٩٥).

(٤) ينظر: المزج: (١٥٠/١).

والخامس: العَرَضُ والتَّخْضِيزُ، ومعناها: طَلَبُ الشَّيْءِ، لكنَّ العَرَضَ طَلَبٌ بِلِينٍ،
والتَّخْضِيزُ طَلَبٌ بِحَثٍّ.^(١)

قوله: (الخامس)^(٢): العَرَضُ والتَّخْضِيزُ الخ.

أقول: هنا في هذه المسألة كلام للتُّحَاة، ولأهل المعاني، فإن أردت تحقيقه، فاعلم أن
معناها لغة: أن العَرَضُ: من عَرَضَ المتاع على من يريده، والتَّخْضِيزُ: من الحَضِيزِ الَّذِي
هو قراره، كما قال الرَّاعِبُ^(٣)، وفي الاصطلاح معناها: الطَّلَبُ، وصيغته: «أَلَا»، و«أَمَّا»،
وأخواتها مِمَّا وُضِعَ لذلك، لكنَّهم اختلفوا فيه:

فمنهم من قال: إِنَّهُمَا مترادفان بمعنى.^(٤)

ومنهم من فرَّقَ بينهما^(٥): بأنَّ العَرَضُ: طَلَبٌ بِلِينٍ وَرَفَقٍ، والتَّخْضِيزُ: طَلَبٌ بِحِدَّةٍ
واستعجال، وفي «الجنى الدَّانِي»: «أنَّه في العَرَضِ يُعَرَّضُ عليه؛ لينظر فيه، وفي التَّخْضِيزِ
يقول: الأولى بك أن تفعل كذا، ولا يفوتك»^(٦).

والأول أولى؛ ولذا اقتصر عليه المص.

والتُّحَاة على أنَّه حقيقة، لا مولَّد من الاستفهام^(٧)، وهما أحد الأنواع الخمسة الَّتِي يُقَدَّرُ
بعدها الشَّرْطُ؛ لمشابهتهما له في عدم استغناء أحدهما عن الآخر، كما نصَّ عليه س^(٨).

(١) المغني، ص: (٩٧).

(٢) في المغني (والخامس) بالواو.

(٣) ينظر: المفردات - للرَّاعِب، ص: (٣٣٣)، وص: (١٢٩).

(٤) مِمَّن قال بترادفهما معنى: أبو حيان في التذيل والتكميل: (٥/لوحة ١٠٨-أ)، وابن هشام في شرح
شدور الذهب، ص: (٢٩٠)، والسُّيُوطِيُّ في همع الموامع: (٣٩٠/٢).

(٥) هذا مذهب أكثر التُّحَاة. ينظر: شرح التسهيل - لابن مالك: (٤/١١٣-١١٤)، والرَّضِيُّ في شرح
الكافية: (٤/٤٤٣)، والمرادي في الجنى الدَّانِي، ص: (٣٨٢)، والموزعي في مصاييح المغاني،
ص: (١٠٠)، وابن الحنبلي في مَعْنَى الحبيب: (٢/٨٥٢).

(٦) ينظر: الجنى الدَّانِي، ص: (٣٨٢).

(٧) ينظر: المزج: (١/١٥٠).

(٨) ينظر: الكتاب: (١/٤٤٩).

وتبعه النُّحاة^(١)، وذهب إليه بعضهم - وعليه أهل المعاني - إلى أنَّه مجاز مولَّد من الاستفهام، وليس نوعاً على حدة، كما ذكره السَّكَّاكِي^(٢)، وتبعه من بعده. وبيانه كما قاله السَّعْدُ: (إِنَّ العَرَضَ: أحد الأشياء الَّتِي يُقَدَّرُ بعدها الشَّرْطُ، ويجزم في جوابه المضارع، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا»، أي: إِنْ تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا، وهو مولَّد من الاستفهام، لا باباً على حدة، دخلت الهمزة فيه على الفعل المنفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنَّه يعرف عدم التُّزُول مثلاً، فالاستفهام عنه طلب للحاصل، فتولَّد منه بقرينة الحال عَرَضُ التُّزُول على المخاطب، وطلبه منه^(٣)، ونقله الشَّ، وزاد: (إِنَّ «أَلَا» بجملتها تفيده، وأنَّه ممكن أن يقال مثله في الإنكار التَّوْبِيخِي، والتَّمْنِي^(٤))، (فهي في التَّحْقِيق همزة إنكار، أي: لا ينبغي لك أن لا تنزل، وإنكار النَّفْي إثبات؛ فلذا صحَّ تقدير الشَّرْط المثبت بعده، والشَّرْط المقدَّر يجب أن يكون من جنس المثبت؛ فلا يقدر المنفي بعد المثبت، وبالعكس فلا يجوز: «لا تكفر تدخل النَّار»، أو «أسلم تدخل النَّار»، يعني: «إِنْ تكفر، وإِنْ لا تسلم»، وجوزَه الكسائيُّ؛ تعويلاً على القرينة^(٥)) انتهى.

أقول: فيه نظر من وجوه:

أحدها: أنَّه يخالف لما قاله سَ وغيره من النُّحاة؛ فإنَّه عندهم حقيقة وأدواته موضوعة للطلُّب، كـ «لَا مِ الْأَمْر»، ولو كان كما ذكر، كان بمعنى الأمر، والنُّحاة جعلوه مغايراً له.

(١) ينظر مثلاً: الأصول - لابن السَّرَّاج: (١٦٢/٢)، وشرح المفصَّل - لابن يعيش: (١٤٤/٨)، والمطول، ص: (٤٢٩).

(٢) ينظر: مفتاح العلوم، ص: (٣٢١).

(٣) ينظر: المطول، ص: (٤٢٩).

(٤) ينظر: المزج: (١٥٠/١).

(٥) ينظر: المطول، ص: (٤٢٩).

الثاني: أنه مخالف لكلام العرب؛ فإن معنى "أَلَا تَنْزِلُ"، أَلَا تريد التَّزُولَ، وتَجِبُهُ، يريد أن يكون ضيفاً له.

الثالث: أنه لو سُلِّمَ أنه مولد، كان تَوَلَّدَهُ من الأمر أقرب، وفي "الحواشي الحسنية" هنا كلام فيه خلل ظاهر؛ فإنه قال: (قوله^(١): "عَرَضُ/التَّزُولُ"، الظاهر عَرَضُ مَحَبَّةِ التَّزُولِ، كما يدلُّ عليه قول السَّكَّاكِيِّ في تفسيره: "أَلَا تُحِبُّ التَّزُولَ"، مع مَحَبَّتِنَا إِيَّاهُ)، ثُمَّ قال في قوله^(٢): "يجب أن يكون من جنسهما": (هو تفسير يخالفهما، وليس هذا عند الزَّحَّاشِيِّ مجزوماً في جواب الأمر، وإنما هو جواب شَرْطٍ مقدَّر؛ فلا وجه للاعتراض به، ولو خُرِّجَ على مذهب الكسائي، صحَّ، أي: "إِنْ لَا تَتَّقُوهَا"، والعلامة لا يرتضيه نفيًا وإثباتًا، وفي خصوص الفعل، فتقديره في "الكشاف" في قوله: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ﴾^(٣) الآية: "إِنْ أَصَبْتُمْ لَا تُصِيبُنَّ"^(٤) الخ، مخالف للقوم، بل التقدير: "إِنْ تَتَّقُوهَا" وهو غير مستقيم) انتهى.

وهو مردود؛ لأنَّ المحبة أمر طبيعي لا يصحُّ طلبه، ولا شكَّ أنَّ المعروضَ التَّزُولَ لا محبته، والذي في "المفتاح"^(٥) موافق لما هنا، إلاَّ أنه على نهج قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٦)؛ إذ ليس العلة الضلال، وإنما هي الإذكار، لكنَّه؛ لكونه لا يكون إلاَّ إذا ضلَّتْ، فجعلَ شَرْطَ العلة علةً مبالغَةً في لزومها، كقولهم: "أَعْدَدْتُ الخشبَ؛ لِيَمِيلَ"

(١) الضمير يعود على السَّعْدِ في المطوَّل، ص: (٤٢٩).

(٢) الضمير يعود على السَّعْدِ في المطوَّل، ص: (٤٢٩).

(٣) الأنفال: (٢٥).

(٤) ينظر: الكشاف: (٢/٢٠١).

(٥) ينظر: مفتاح العلوم - للسَّكَّاكِيِّ، ص: (٣٢١).

(٦) البقرة: (٢٨٢).

وَتَخْتَصُّ أَلَا. هذه بالفعلية، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١)، ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ.....﴾^(٢).

الْحَائِطُ فَأَذَعَمَهُ^(٣)، وهو من بليغ الكلام، وإنما أطلت الكلام فيه؛ لأنه من أهم المهمات العظام التي لا تجدها في غير كتابنا هذا، ومنه تعلم ما في كلام الشراح هنا، فتأمل. تنبيه: كون «أَلَا» المخففة، أنكره بعضهم، وقال: إنها^(٤) هي المشددة لا المخففة، فهي عنده مختصة بالفعل^(٥).

وذكره ابن مالك في «العمدة»^(٦)، وذكره الأندلسي^(٧)، وغيره مثلاً عن الخليل، ونقل عن س^(٨)، وتبعهم المص هنا.

قوله: (وتختصُّ أَلَا. هذه بالفعلية).

لأنها للطلب، وهو يكون في الحادث المستقبل، ومناسب الفعلية دون الاسمية، وما ذكره ابن الحاجب من دخولها على الاسم وتركيبه معها^(٩)، غير ثابت؛ لاختصاصها بالفعل،

(١) النور: (٢٢).

(٢) التوبة: (١٣).

(٣) المغني، ص: (٩٧).

(٤) ينظر: الكتاب: (٤٣٠/١)، والمقتضب: (٢١٥/٣)، والألمات - للزجاجي، ص: (١٢٥)، والإملاء: (١١٩/١)، واللسان: (ضلل).

(٥) في نسختي المخطوط (إنها التي هي)، ولعل كلمة «التي» مقحمة، فالسياق بها ركيك، وبجذفها يستقيم المعنى والسياق.

(٦) في نسختي المخطوط (بالعرض)، ولعل صوابه ما أثبت وهو ما ذكره ابن مالك وغيره.

(٧) ينظر: شرح العمدة - لابن مالك: (٣١٦/١).

(٨) ينظر: المباحث الكاملية - للأندلسي: (٢٨٤/٢).

(٩) ينظر: الكتاب: (٣٥٩/١).

(١٠) ينظر ما نسب لابن الحاجب في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: (٥٧٥/٢).

ومنه^(١) عند الخليل، قوله: ^(٢)

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتُ^(٣)

وقال ابن الحاجب: (حروف^(٤) التَّحْضِيضِ^(٥) معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع، والتَّوْبِيخُ إذا وقع بعدها الماضي؛ ولذا افتقرت لفعل بعدها)^(٦)، وقال الرُّضِيُّ: (لا يكون التَّحْضِيضُ في الماضي الذي فات، إلاَّ أنَّها كثيراً ما تُسْتَعْمَلُ في اللَّوْمِ على تركه في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل، فكأنَّها معنَى للتَّحْضِيضِ على فعلٍ ما فات، وقلَّما تُسْتَعْمَلُ في المضارع إلاَّ في موضع التَّوْبِيخِ واللَّوْمِ على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل طلبه منه، فإن خلا الكلام من التَّوْبِيخِ، فهو عَرَضٌ)^(٧) انتهى.

قوله: (ومنه قوله عند الخليل:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا) الخ.

هو من شواهد "الكتاب" من قصيدة لأعرابيٍّ، وقيل: هو عمرو بن قَعَّاسٍ المرادي^(٨) مطلعها:

أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْ لَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

(١) أي: من ورود "ألا" للعَرَضِ مع اختصاصها بالفعليَّة.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو لعمرو بن قَعَّاسٍ المرادي، ينظر: الكتاب: (٣٥٩/١)، والنسواد- لأبي زيد، ص: (٢٥٦)، وإصلاح المنطق، ص: (٤٣١)، وتهذيب اللغة: (٢٤٢/٤)، وشرح أبيات المغني: (٩٤/٢).

(٣) المغني، ص: (٩٧).

(٤) في (ب): (حرف).

(٥) في (ب): (التَّخْصِيص).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب: (٢٣٤/٢).

(٧) ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٤٤٣/٤).

(٨) هو: عمرو بن قَعَّاسٍ بن عبد يغوث، المرادي المذحجي، شاعر جاهليٍّ، له قصائد نادرة. ينظر: معجم الشعراء - للمرزباني، ص: (٢٣٦)، ومنتهى الطَّلَب في أشعار العرب - لابن المبارك: (٢٤٥/٨).

وبعده:

تُرَجَّلُ لِمَتِي وَتَقُمُ بَيْتِي وَأُعْطِيهَا الْإِنَاوَةَ أَنْ رَضِيتُ^(١)

ومنها:

أَلَا يَا بَيْتُ أَهْلِكَ أَوْعَدُونِي كَأَنِّي كُلُّ ذَنْبِهِمْ جَنَيْتُ

أَلَا بَكَرَ الْعَوَازِلُ فَاسْتَمِيتُ وَهَلْ مِنْ رَاشِدٍ إِلَّا غَوَيْتُ^(٢)

إِذَا مَا فَاتَنِي لَحْمٌ غَرِيضٌ ضَرَبْتُ ذِرَاعَ بَكْرِي فَاشْتَوَيْتُ^(٣)

وَكُنْتُ مَتَى أَرَى رِقًا مَرِيضًا يُصَاحُ عَلَى جَنَازَتِهِ بَكَيْتُ^(٤)

أَمْشِي فِي سَرَاةِ بَنِي غُطَيْفٍ إِذَا مَا سَاءَنِي ضَيْمٌ أَيْتُ^(٥)

أُرَجَّلُ لِمَتِي وَأَجْرُ ذَنْبِي وَتَحْمِلُ بِزَّتِي أَفَقٌ كُمَيْتُ^(٦)

وَبَيْتٌ لَيْسَ مِنْ شَعْرِ وَصُوفٍ عَلَى ظَهْرِ الْمَطِيَّةِ قَدْ بَنَيْتُ^(٧)

وهذا الشعر رواه الزمخشري في "شرح شواهد الكتاب"^(٨)، وبه يُعلمُ بطلان ما قاله

(١) التَّرجيل: تسريح الشعر، واللِّمة-بالكسر-: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، وقَمُ البيت: تكييسه

من القمامة وهي الزُبالة، والإنَاوة-بالكسر-: الخراج، والكسوة، والتَّفقة.

(٢) استميت: علوت عن سماع عدلهم.

(٣) اللحم الغريض: الطَّري، وضربت ذراع بكري: قصدته، وشربت ما خرج منه من الدَّم، وقنعت به

عن اللحم. والبكر: الجمل الفتى.

(٤) رِقًا: مفعول لأجله، وهي رقة القلب، وصف نفسه بذلك.

(٥) أَمْشِي: لغة في تخفيفها، وغُطَيْف: جدّه الأعلى.

(٦) البِزّة: السِّلَاح، والأفَق- بضمّتين -: الفرس الرائع للذكر والأنثى، والكميت من الخيل: بين السّواد

والحمرة.

(٧) يريد أنّه اتخذ ظهر مطيئته بيتاً بدلاً من بيوت غيره، عزّة لنفسه وكرامة.

(٨) «شرح شواهد الكتاب» كتاب للزمخشري شرح فيه أبيات كتاب سيبويه لم أقف عليه، وتنظر هذه

الرواية في معنَي الحبيب: (٨٥٤/٢).

السِّيرافيُّ: (من أن الرواية "تَبِيثٌ" بمثناة أوَّلُه، وموحَّدة، وياءٍ، ومثلثة في آخره، من "الإبانة"، وهي الاستخراج، أي: تَسْتَخْرِج ذهب المعدن من ترابه) ^(١) انتهى.

وهو مردود بصحَّة رواية المثناة، برواية الأزهرِيَّ في "تهذيبه" ^(٢)، والعلامة الرَّمَحْشَرِيُّ، وتفسيره "المُحَصَّلَة" - بكسر الصَّاد المشدَّدة المهملة -: بالمرأة التي تُحَصِّلُ تراب المعدن، كما نقله الجوهري ^(٣)، وتبعه صاحب "القاموس" ^(٤)، ضعيف ركيك، والظاهر ما قاله الأزهرِي:

(١) نقل الخفاجي هذه الرواية عن غيره، والذي في شرح السِّيرافيِّ: (لوحة ٩٤-ب): (ويروى «مُخْلِصة») هذا كلامه على محلِّ الشَّاهد، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: (٩٦/٢): (إنَّما قال هذا الكلام الباهلي في كتاب «معاني الشَّعر» ونسب المصنَّف «العيني» هذا القول - في شرح أبيات المصنَّف «ابن مالك» - إلى السِّيرافيِّ، وتبعه السيوطي.

وأقول: لم يتكلَّم السِّيرافيُّ على شيء من هذا البيت، وإنَّما قال: «ويروى «مُخْلِصة»»، ولم يزد على هذا شيئاً. انتهى كلام البغدادي.

(٢) ينظر: التهذيب: (٢٤٢/٤)، والأزهري هو: محمد بن أحمد الأزهرِي المروِي، أبو منصور، أحد أئمة اللُّغة والأدب، عني بالفقه أولاً، ثُمَّ طلب اللُّغة، وغريب الألفاظ، وتفسير القرآن. (ت ٣٧٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٣٣٤/٤).

(٣) ينظر: الصَّحاح: (حَصَل).

(٤) ينظر: القاموس المحيط: (حَصَل)، وصاحب القاموس هو: محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، الفيروز آبادي، مجد الدين، الإمام اللغوي الشهير، برع في علوم الحديث والنحو واللُّغة، من أشهر مصنفاته غير «القاموس المحيط»: «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» و«فتح الباري». (ت ٨١٧هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢٧٣/١).

(أنه أراد به امرأة يتزوجها بمتعة)^(١)، فصاده مفتوحة، ورؤي بالرفع والنصب والجر، فالرفع الذي اختاره الجوهري^(٢)، فاعل، عامله محذوف، يفسره ما بعده^(٣)، وقيل: (مبتدأ ما بعده خبره)^(٤)، ورد: (بأن قائله قال: إنه استفهام، ومخصّص النكرة ذلك الاستفهام أو التفي، أو هما)^(٥)، ولك أن تقول: «لا» زائدة، لكنه بعيد جداً، ومعنى «تبيت»: تمكث في البيت، لا تمكث ليلاً، والجر تقديره: دلالة رجل، فحذف المضاف، وبقي أثره؛ ليدل عليه^(٦)، وهو ضعيف في العريّة، والنصب وهو بتقدير: «هات لي رجلاً»، عند الجوهري^(٧)،

(١) ينظر: التهذيب: (٢٤٢/٤)، وفيه: (أي: بُتيت عندها؛ لأجامعها)، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني (٩٦/٢): (هذا غير موجود في «تهذيب اللغة» - للأزهري، ولا في غيره من كتب اللغة)، ولعله في نسخة لم يطلع عليها البغدادي، كما هو مذكور في نسخ محقق التهذيب، وأين هو عمّا نقله صاحب اللسان: (حصل) عن الأزهري في تهذبه.

(٢) ينظر: الصحاح: (حصل)، وكذا رواه الأزهري. في تهذبه: (٢٤٢/٤).

(٣) قال ابن بري في حواشيه على الصحاح: («رجل»: فاعل بإضمار فعل يفسره «يدل»، تقديره: «ألا يدل على محصلة»). ينظر: التنبيه والإيضاح: (حصل).

(٤) القائل لذلك هو العيني: ينظر: المقاصد النحويّة: (٣٦٦/٢)، وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني: (٢١٤/١).

(٥) الذي رده ابن الملاء الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١١٠-ب).

(٦) الجر رواية ابن السكيت. ينظر: إصلاح المنطق، ص: (٤٣١)، وينظر هذا التقدير في: معنى الحبيب: (٨٥٥/٢).

(٧) ينظر: الصحاح: (حصل).

والتقديرُ عنده: «ألا تُروني رجلاً هذه صفته»، فحذفَ الفعلَ مدلولاً عليه بالمعنى، وزعمَ بعضهم أنه محذوفٌ على شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رجلاً جزاءه خيراً، و«ألا» على هذه للتنبية^(١).

وجملة [جزاه الله خيراً]^(٢) دعائية معترضة، و«تبيت» إن كان متعدياً، و«ترجل» معموله، ففيه عيب التضمن، وهو توقّف معناه على ما بعده^(٣)، وإلا فلا. قوله: (والتقدير عنده). أي: عند الخليل، (ألا تُروني رجلاً) الخ. [قوله]^(٤): (و.ألا.^(٥) على هذا^(٦) للتنبية).

وقيل^(٧): تقديره: «ألا أجد رجلاً»، أو «ألا تُعرفوني رجلاً»؛ لأن ما بعده ليس مضارعاً، ولا ماضياً؛ لأنه لإنشاء الدعاء، والإنشاء زمانه حال؛ فلا يدخلها العرض والتخصيص؛ لأنه لا يُطلب ما لا خارج له، والمقصود من التنبية: إقبال السامع على ما يُلقى إليه مطلقاً، ولو كان إنشاءً، وكذا إذا قلنا: إنه محذوف على شريطة التفسير.

(١) المغني، ص: (٩٧ - ٩٨).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة على نسختي المخطوط يتطلبها المعنى والسياق.

(٣) ينظر: كتاب القوافي - للتوحي، ص: (١٦٣)، وهذا عيب عند غير الأخفش. ينظر: القوافي له، ص: (٦٥).

(٤) كلمة (قوله) ساقطة من نسختي المخطوط.

(٥) «ألا» ساقطة من (ب).

(٦) في نسختي المخطوط (ما بعده)، والصواب ما أثبت وهو ما في المغني.

(٧) لم أقف على هذا النص ولكن معناه ينظر: في المزج: (١٥١/١)، ومغنى الحبيب: (٨٦٠/٢)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحه ١١١-أ).

وقال يونس: أَلَا. لِلتَّمَنِّي، وَتُونَّ اسْمٌ. لَا. لِلضَّرُورَةِ^(١)، وَقَوْلُ الْخَلِيلِ أَوْلَى^(٢)؛ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ فِي إِضْمَارِ الْفَعْلِ، بِخِلَافِ التَّنْوِينِ، وَإِضْمَارُ الْخَلِيلِ أَوْلَى مِنْ إِضْمَارِ غَيْرِهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْذَ أَنْ يَدْعَوْ لِرَجُلٍ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا قَصَدَهُ طَلَبُهُ^(٤).

وقوله: (وَتُونَّ^(٥) لِلضَّرُورَةِ).

لأنَّ حقَّ البناء على الفتح.

قوله: (لأنَّه لم يُرْذَ أَنْ يَدْعَوْ لِرَجُلٍ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ) الخ.

قيل: (فيه نظر؛ لأنَّ الدُّعَاءَ يشعر بالطلب في بعض المقامات، كقولك: "رحم الله امرأ أعاني")^(٦)، وأجيب^(٧): (بأنَّه لا يلزم من تَأَنِّيهِ أَنْ يَكُونَ مقصوداً له، أو لـ "أَوْ" بالذات، فإنَّ الشاعر لما به من مَسِيسِ الحاجة، الأهمُّ اعتباره طالباً لرجلٍ صفته كذا، داعياً له، لا داعياً لمن هذه صفته على وجه يتضمَّن دعاؤه طلبه، وإن كان الدُّعَاءُ له موصوفاً بالدلالة على المذكورة؛ رغبةً في الدلالة عليها؛ لأنَّ التَّريُّبَ فيها بالدُّعَاءِ له حاصل على كلِّ تقدير، كما سيأتي في الباب الخامس)^(٨)./

[[٧٥]]

(١) ينظر ما تُسَبِّحَ ليونس بن حبيب في: الكتاب: (٣٥٩/١).

(٢) قول الخليل هو: أَنْ «رَجُلًا» منصوب بفعل محذوف تقديره: «أَلَا تُرَوِّئَنِي.....».

(٣) إضمار الخليل هو تقدير الفعل: «تُرَوِّئَنِي»، وإضمار غيره تقدير الفعل: «جزى الله». ينظر: المزج: (١٥١/١).

(٤) المغني، ص: (٩٨).

(٥) في المغني (وَتُونَّ اسْمٌ «لَا»).

(٦) القائل هو الدَّمَامِي. ينظر: المزج: (١٥٢/١).

(٧) المجيب هو الشُّمْنِي. ينظر: المنصف: (١٥٢/١)، وينظر: مغني الحبيب: (٨٦١/٢)، ومنتهى أمل

الأريب: (لوحه ١١١-أ).

(٨) ينظر: المغني، ص: (٧٨٣).

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْقَوْلِ: (إِنَّ يَدُلُّ صِفَةً لِرَجُلٍ؛ فَيَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسَّرَةِ، وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ)^(١)، فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ آمَرُوا بِهَلَكٍ لِّسَ لَّهُ وَلَدٌ﴾^(٢)، ثُمَّ الْفَصْلُ بِالْجُمْلَةِ لِأَزْمٍ، وَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ مَفْسَّرَةً؛ إِذْ لَا تَكُونُ صِفَةً؛ لِأَنَّهَا إِنْشَائِيَّةٌ.^(٣)

وأجيب: (بأن المص مجتهد في العربية، فله أن يرجح في باب شيئاً، ثم يرجح في باب آخر خلافه)^(٤)، وهو أمر سهل.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ) الخ.

حاصله: أنه يلزم على القول: بأنها جملة مفسرة، الفصل بين الصفة، وهي قوله: "يدل"، والموصوف، أي: "رجلاً بأجنبي"، وهي الجملة المفسرة، يعني: "جزأه الله خيراً"، ووجه الرد: (من كونها أجنبية؛ لوقوعه في القرآن في الآية المذكورة؛ أو بمنع فساد الفصل بها، وإن كانت أجنبية)^(٥).

وما قيل عليه: (من أن في الآية احتمال أن يكون جملة ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ حال من ضمير ﴿هَلَكَ﴾)^(٦)، كما قاله أبو البقاء، مردود: (بأن ذال الحال إن كان "امرأاً" فهو نكرة غير

(١) ينظر قول ابن الحاجب في أماليه: (١٢٥/٢).

(٢) النساء: (١٧٦).

(٣) المغني، ص: (٩٨).

(٤) المحجب هو السيوطي. ينظر: الفتح القريب: (لوحه ١١٦-أ)، وقد أجاب به السيوطي عن اعتراض الشمني على ابن هشام، وهو ما لم يذكره الخفاجي صراحة، حيث ذكر الشمني في المنصف: (١٥٢/١): أن ابن هشام ذكر في الباب الخامس أن إضمار غير الخليل أولى من إضماره، وهو

مخالف لما صرح به ابن هشام في هذا الموضع.

(٥) ينظر: المزج: (١٥٢/١)، ومغني الحبيب: (٨٦٢/٢).

(٦) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: (٢٠٥/١).

مُخَصَّصَة، وإن كان ضمير "هَلَكَ"، فهو مفسر غير مقصود^(١)؛ ولذا جزم الزمخشري^(٢)، وأبو حيان بأنه صفة^(٣)، لا حال، وقول بعضهم: (إنه مفسر لا ضمير فيه، ياباه التأنيث في ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾^(٤)، واتصال الضمير في: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥)، وأجيب: (بأن اتصالهما إنما هو؛ ليوافقا ما فسراه، فالوجه: أن يقال: لو خلا المفسر من ضميره، لصح أن يقال: «إن الزيدون جاءك فأكرمهم»، ولم يُسمع مثله^(٦)). أقول: ما قاله الشراح والمفسرون كلهم قد ارتضاه بعض المحققين^(٨)، وفيه أن ما ادّعاه من أن اتصال ضمير "استجارَكَ" يقتضي أن يكون فيه ضمير^(٩) مستتر، لا وجه له، ألا ترى [أنك]^(١٠)، تقول: «إن استجاركَ زيد فأجره»، ولا شك في صحته، وادّعاؤه عدم صحة «إن الزيدون جاءك فأكرمهم»، إن سلم، فذلك إنما هو لهجنة في لفظه؛ ولعدم القرينة على أنه تفسير.

(١) الذي رده هو التفتازاني. ينظر: حاشيته على الكشاف: (لوحة ٢٠٦-أ).

(٢) ينظر ما جزم به الزمخشري في كشافه: (٦٣٢/١).

(٣) ينظر: البحر المحيط: (٤٠٦/٣).

(٤) النساء: (١٢٨).

(٥) التوبة: (٦).

(٦) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف: (لوحة ٢٠٦-أ).

(٧) ينظر: مغني الحبيب: (٨٦٢/٢)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحة ١١١-أ).

(٨) المراد به ابن الملاء الحصكفي. ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١١٠/ب-١١١-أ).

(٩) في النسختين بالنصب، وهو خطأ صوابه: ما أثبت لأنه اسم "كان".

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة يلتزم بها السياق.

قوله: (ثمَّ الفصل بالجملة لازم)^(١) الخ.

قيل: (إنَّ الجملة هنا موصوفة بصفة مقدَّرة يدلُّ عليها السَّياق - أي: بالجملة الأجنبية - كما في قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٢)، أي: سفينة صحيحة، بدليل قوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾^(٣).

وقوله: "ال لازم"، وإن لم يقدَّر مفسَّره، ولا يكون صفة أخرى، والجملة الإنشائية لا تكون صفة، وقيل عليه: لا نسلَّم لزوم الفصل بالجملة؛ لجواز أن يقدَّر مقولاً قبله، كذا، فيكون صفة أولى مفردة، ولو سلَّم أنَّ الأصل عدم التَّقدير، لكن لائم أنَّ فيه فصلاً بأجنبيٍّ؛ لأنَّها على هذا التَّقدير مُعْتَرِضة بين الصِّفة والموصوف؛ لإفادة الحُبِّ على الاتِّصاف بصفة الدِّلالة المذكورة^(٤)، وقيل عليه: (إنَّ مبنى كلام المص على امتناع وقوعها صفة، وهو على كلِّ تقدير، لازم أيضاً؛ لأنَّ مقول القول جملة لكنَّها أجنبيَّة؛ لأنَّها معمول الصِّفة)^(٥)، وفي كونه جملة نظراً؛ لأنَّه يراد به لفظه، فهو مفرد، وفيه كلام يأتي في باب الجمل.

تنبيه: همزة "ألا" حُكِيَ أنَّ بعض العرب أبدلها هاءً، فقال: "هَلَا"^(٦).

وزاد المألقي لها معنى سادساً، فقال: (تكون بمعنى "بلى"، تقول للرجُل: أَلَمْ تخرج؟ فيقول: "ألا"، وهو شاذٌّ غريب)^(٧).

وفيما تقدَّم، أنَّ ابن مالك جعلها للتَّقرير^(٨)، فهو معنى سابع.

(١) ينظر نصُّ المغني في ص: (٦٢٩).

(٢) الكهف: (٧٩).

(٣) الكهف: (٧٩).

(٤) ينظر: مَعْنَى الحبيب: (٨٦٣/٢).

(٥) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحة ١١١/أ-ب).

(٦) ينظر: التَّذْيِيل والتَّكْمِيل: (٥/لوحة ١٩١-ب)، وَهَمْعُ المَوَامِع: (٤/٣٦٧).

(٧) ينظر: رصف المباني، ص: (٧٩).

(٨) ينظر: شرح عمد الحفاظ - لابن مالك: (١/٣١٩).

(إلا) بالكسر والتشديد

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو ^(١) ﴿فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا﴾ ^(٢).

قوله: (أحدها ^(٣)): الاستثناء).

اعلم أن الاستثناء، استفعال من «الثني»، أو «الثن»، وهو الصِّرف، وطَيَّ الشَّيءُ بعضه [٧٥/ب] على بعض، كما في «الصَّحاح» ^(٤)، وفي «الأساس»: (أن إطلاقه على الصِّرف مجاز). ^(٥)
وفي بعض الشُّروح: (أن الاستثناء يطلق على المتصل والمنقطع) ^(٦)، وهل هو حقيقة فيهما؟ أو حقيقة في الأوَّل، مجاز في الثاني؟ أو مشترك فيهما اشتراكاً لفظياً أو معنوياً؟ فلا يجتمعان في تعريف واحد؛ لاختلاف ماهيتيهما - ويمكن جمعهما بأن يُقال: ما وقع بعد «إلا» أو أخواتها - واختلافهما؛ لأن أحدهما مُخرَج، والآخر غير مُخرَج، وحَدَّه ابن مالك: (بأنه إخراجٌ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ «إلا» أو ما في معناها بشرط الفائدة) ^(٧)، (وليس قوله ^(٨): «بشرط الفائدة» من الحدِّ، بل من مستبعاته وفوائده، وكان من حقِّه أن يقول: ومن شرطه حصول الفائدة، وقولهم: «الاستثناء معيار العموم سهو»، والصَّواب: معيار الشُّمول، بدليل قوله ^(٩): ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ^(١٠)، ثُمَّ أَنَّهُ أُورِدَ عَلَى الاستثناء

(١) البقرة: (٢٤٩).

(٢) المغني، ص: (٩٨).

(٣) في المغني: (أن تكون للاستثناء).

(٤) ينظر: الصَّحاح: (ثني).

(٥) ينظر: أساس البلاغة - للزُّحشري، ص: (٤٩)، ولم يذكر مصطلح الصِّرف، وإنما ذكر معناه حيث

قال: «ومن المجاز ثنيت فلاناً على وجهه إذا رجعته إلى حيث جاء».

(٦) ينظر: منتهى أمل الأريب: (لوحه ١١١-ب).

(٧) ينظر: التسهيل، ص: (١٠١).

(٨) الضمير يعود على ابن مالك في التسهيل.

(٩) العنكبوت: (١٤).

(١٠) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدَّماميني: (٦/٩-١٠).

إشكال، فقالوا: في نحو: «قام القوم إلا زيداً»: («زيد» إما داخل في القوم أو خارج، فإن كان داخلياً تناقض الكلام؛ لأنه أُدْخِلَ وأُخْرِجَ في كلام واحد، وإن كان خارجاً، ياباه إجماعهم على دخوله في المتصل، وإلا لم يكن فيه؛ ولهذا ذهب بعضهم^(١) إلى أنه غير داخل، وأنه عامٌ مخصوص، والاستثناء قرينة له، ورُدَّ^(٢): بأنه مُجْمَعٌ على دخوله كما مر، ويُعَدُّ دعوى الدُخُول في قصد المتكلم في نحو: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا»، وإلا كان المراد بعشرة: تسعة، وهو مُحَال^(٣)، وذهب بعضهم^(٤) إلى أن مجموع الكلام من المستثنى والمستثنى منه، فمعنى «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا»: تسعة، وهو غير معقول، والذي يدفع الإشكال، أنه داخل، ولا تناقض فيه، إذ المُسْتَدُّ إليه ليس هو القوم فقط، بل المُقَيَّدُ بأنه ليس فيهم زيدٌ، والعشرة النَّاقِصَة واحدًا^(٥) انتهى ما فيه باختصار.

أقول: اعلم أن العلامة القرافي قال في كتابه الذي سَمَّاه «الاستغناء في أحكام الاستثناء»: (إِنَّهُ «اسْتَفْعَالٌ» مِنَ الثَّنِي، وَيُقَالُ فِيهِ: ثَنِيٌّ^(٦)، وَتَنَوِيٌّ، لِأَنَّهُمْ^(٧) رَأَوْا فَرْقًا بَيْنَ الْأَسْمِ، وَأَنَّ حَقِيقَتَهُ رَدُّ الشَّيْءِ كَالرَّدَاءِ وَطَيُّهُ بِجَعْلٍ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ بِخُرُوجِ بَعْضِهِ مِنْهُ يَقْلُ إِفْرَادُهُ، فَشَبَّهَتْ قِلَّتُهُ بِقِصَرِ مَا طَوِيَّ، هَذَا أَصْلُ مَعْنَاهُ لُغَةً، ثُمَّ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ فِي مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِسْتِثْنَاءُ بِـ«إِلَّا» وَأُخْرَاهَا.

(١) ينظر: شرح الكافية - للرَضِي: (٧٧/٢).

(٢) الَّذِي رَدَّهُ الرُّضِي. ينظر: المرجع السابق.

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ (بِجَاز) وَهُوَ خَطَأٌ، صَوَابُهُ مَا أَثْبَتَ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ - لِلرُّضِيِّ.

(٤) هُوَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ. ينظر: شرح الكافية - للرُّضِيِّ: (٧٧/٢).

(٥) يَنْظُرُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ - لِلرُّضِيِّ: (٧٧/١-٧٨)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمَلَأِ

الْحَصَكْفِي فِي مَتْنِهِ أَمْلُ الْأَرِيْبِ: (لَوْحَةُ ١١٢-أ).

(٦) فِي (ب): (بِثْنِي).

(٧) فِي (أ): (بِأَنَّهُ)، وَفِي (ب): (لِأَنَّهُ)، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ أَيْضًا، وَالصُّوَابُ: مَا أَثْبَتَ لِمُنَاسِبَةِ الْمَعْنَى وَالسِّيَاقِ.

والثاني: التعليق كما في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ حَلَفَ وَاسْتَثْنَى عَادَ كَمَنْ لَمْ يَخْلَفْ»^(١)، أي: قال: إن شاء الله، وفي الحديث: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الشُّيَا»^(٢)، أي: عن بيع وشرط، فسماه استثناء^(٣)، وهذا من المنقولات التي اقتصر النحاة على الأول، وإطلاقه على الثاني، مما ورد في الأحاديث وغيرها، وهو محتمل للحقيقة والمجاز عند أهل اللغة، كما ذكره القرافي، وهنا أمور مهمة ينبغي التعرُّض لها:

أولها: أن إطلاق الاستثناء على المنقطع فيه اختلاف، هل هو حقيقة أو مجاز؟ وليس المراد أن لفظ الاستثناء مجاز كما توهم، بل التركيب الذي وقع فيه الاستثناء، والتجوز، هل هو في لفظ «إلا» أو في التركيب؟ وجهان جوازهما في الاستغناء، ولم يبيِّنه غيره، وقال ابن الدهان في «شرح لمع ابن جني»: (اختلفت عبارة النحاة في هذا الباب، فبعضهم يقول: الاستثناء أن تُخرج بعضاً مما تُدخل منه كلاً، أو تُدخل بعضاً في ما أخرجت منه كلاً، فمن قال بالقول الثاني، فالاستثناء عنده من غير الجنس مجاز، وهو قول أكثر أصحاب الشافعي؛ لأنه ليس ببعض الأول، ومن قال بالأول فالاستثناء عنده من غير الجنس حقيقة، ويحتمل أن يكون مجازاً، والصواب أنه حقيقة؛ لأن «إلا» عند المحققين بمنزلة الهمزة في التعدية، والهمزة لا تحجر على^(٤) العامل أن يعمل في جنس أو غيره، وكذلك «إلا»، وللفقهاء في هذا الباب، مذاهب يوافقون النحاة في بعضها ويخالفونهم في بعضها، فمن ذلك أن الاستثناء من غير الجنس مجاز عند بعضهم وحقيقة عند بعضهم، وقد سبق ذلك^(٥) انتهى المراد منه.

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ومعناه ثابت في عدة أحاديث، ومنها ما رواه أبو داود في سننه:

(٣/٥٧٥-٥٧٦)، وابن ماجه في سننه: (١/٦٨٠).

(٢) ينظر: صحيح مسلم: (٣/١٧٥)، وسنن الترمذي: (٣/٥٧٦).

(٣) ينظر: الاستغناء في الاستثناء - للقرافي، ص: (١٤-١٦).

(٤) في (ب): (عن).

(٥) ينظر: شرح اللمع - لابن الدهان: (لوحة ٦٨/ب - ٦٩/أ).

وقد أطلال فيه بما لم أره لغيره من النُّحاة، ولولا خوف المَلَل من الإطالة، أو ردناه برُمَّته، وههنا أمور لا بُدَّ من التَّنبيه عليها:

أحدها: أنَّ المجاز في "إلا"، أو في مجموع الكلام، لا في لفظ الاستثناء؛ لأنَّه عند النُّحاة موضوع لهما، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح، كما بيَّنه القرافيُّ في كتاب "الاستغناء في أحكام الاستثناء".

الثاني: أنَّ قول بعض الشُّراح: (إِنَّ قولهم: الاستثناء معيار العموم، والصَّواب معيار الشُّمول)^(١)؛ ليشمل: "لَهُ عَلَيَّ دَرَاهِمٌ إِلَّا ثَلَاثَةً"، ليس بشيء، فإنَّ هذه قاعدة أصوليَّة مذكورة في أكثر كتبهم، وفي "التَّلويح" بعد ما ذَكَر هذه القاعدة: (أنَّه أوردَ عليها أنَّها)^(٢) تقع في غير العامِّ كـ "عَشْرَةٌ إِلَّا واحدٌ"، و"ضربت زَيْدًا إِلَّا وَجْهَهُ"^(٣)، وأجيب: بأنَّه مؤوَّل بعامٍّ، كضربت جميع أجزائه، والجمع وما ذَكَرٍ مخصوص بغير المحصور، أو المراد استثناء ما هو من الأفراد والجزئيات دون الأجزاء إلى ما ذكره هو وغيره، فقلوه: سهوٌ، سهوٌ.

الثالث: أنَّ النُّحاة كلُّهم متَّفِقون على أنَّ الاستثناء، إمَّا متَّصلٌ أو منقطع، وقال القرافيُّ: (إنَّه قد يجتمع في كلام واحد استثناء متَّصل أو منقطع، وهو مشكل من جهة الإعراب، إذا كان في النَّفي، فإنَّ أَحَدَهُمَا يقتضي الرَّفْع والآخر التَّنصُّب، ولا يمكن اجتماعهما، فإمَّا أن يُرَجَّح أحدهما، أو يُمنَع صِحَّتُهُ، ولا سبيل إلى الثاني؛ لوقوعه في كلام الله تعالى، فيتعيَّن الأوَّل، ويُغلب أحدهما، ومثاله قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٤)، و"ما يُتْلَى" شامل للدمِّ والخنزير، وليس من بهيمة الأنعام، فهو منقطع، وللأنعام فهو متَّصل)^(٥) إلى آخر ما فصله ممَّا لا يتحمَّله هذا المقام.

(١) ينظر: تعليق الفرائد: (١٠/١).

(٢) كلمة (أنَّها) ساقطة من (ب).

(٣) ينظر: التَّلويح - للسَّعد: (٩٤/١).

(٤) المائدة: (١).

(٥) ينظر: الاستغناء، ص: (٤٠٥-٤٠٦).

وانتصاب ما بعدها^(١) في هذه الآية^(٢) ونحوها بما على التصحيح، ونحو^(٣) ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(٤).

[قوله]^(٥): (وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بما على الأصح)^(٦).

من أقوال النحاة، وذكروا وجه الخلاف فيها بما لا يترتب عليها فائدة تامة. واعلم أنه قال في كتاب "الاستغناء" في قوله عز وجل: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾^(٧): (قال جماعة من العلماء: "ما يُتْلَى" هو الميثة والدم، ولحم الخنزير، فجمع في هذا الاستثناء الجنس وغيره، فهل يكون متصلاً أو منقطعاً؟، وأيهما/ يُغلب، أو يحكم بالانقطاع والاتصال جميعاً؟ لوجود الشئيين؟ وينبغي على هذه الاحتمالات إذا تقدم النفي [مثل هذا فـ]^(٨) مقتضى النفي، رُفِعَ ما هو متصل منه على البدل إذا كان أصل الكلام مرفوعاً، أو جَرُّه إذا كان مجروراً، ومقتضى القطع، النصب مطلقاً في النفي والإثبات، وقد اجتماعاً معاً في هذه الآية، فهل يقال: إن المستثنى مرفوع منصوب معاً إن تقدم نفي كما في الآية؟ أو يُغلب الرفع؛ لأنه الأصل في الكلام؟ أو النصب؛ لأنه غالب الاستثناء؟ أو يقال: يظهر أحدهما في اللفظ، ويقدر الآخر؟ كلها احتمالات لم أرَ فيها نقلاً، ويجري هذا البحث في كلٍّ أعم وأخص من وجه، كقولنا: "الحيوان الأبيض"؛ فإن الأعم والأخص من وجه أن^(٩) يوجد حقيقتان، كل واحدة أعم من الأخرى، فتنفرد كل واحدة بصورة، ويجتمعان في

(١) الضمير يعود على "إلا".

(٢) هي قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ البقرة: (٢٤٩).

(٣) النساء: (٦٦).

(٤) المغني، ص: (٩٨).

(٥) في (أ) طمس في مكانها وفي (ب) مثبتة.

(٦) في المغني: (على التصحيح).

(٧) المائدة: (١).

(٨) زيادة يقتضيها السياق والمعنى مثبتة من الاستغناء، ص: (٨٩).

(٩) في نسختي المخطوط (قد) والصواب ما أثبت وهو ما في الاستغناء، ص: (٨٩).

وارتفاع ما بعدها^(١) في هذه الآية^(٢)، ونحوها على أنه بدلُ بعضٍ من كلِّ عند البصريين^(٣)، ويُعَدُّه أنه لا ضميرَ معه في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيد»، كما في نحو: «أكلتُ الرغيفَ ثلثه»، وأنه مخالفٌ للمُبدلِ منه في النفي والإيجاب^(٤).

صورة، فيوجد الحيوان ولا أبيض في الأسود، والأبيض ولا حيوان في الجير، ويجتمعان معاً في الحيوان الأبيض، وله نظائر كثيرة في الشرعيات والعقليات^(٥).
أقول: إنما ذُكرتْ؛ لأنِّي لم أرَ من ذكرها غيره، لكنَّه أطال فيها جداً، وما ذكرته بعضُ منها، وقد تأملتُ كلامه، ورأيتُ أنَّ الظَّاهرَ أنَّنا إذا سلَّمنا أنَّه مسموعٌ في كلام مَنْ يُعْتَدُّ به، فالحقُّ أنَّ تجعله متصلاً؛ لأنَّه الأصلُ في بابه، ويُجْعَلُ غيره مُدرَجاً فيه، مُكمِّلاً للفائدة، أو نقول: جانبُ الاتصالِ يُغلبُ فيه؛ لِيُعْطَى حكمه لا غير.
قوله: (وَيُعَدُّه أنه لا ضميرَ معه) الخ.

قال الش: (النَّحاة لم يشترطوا في بدلِ البعض من حيث كونه ضميراً، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً، فإذا حصل العَرَضُ بدونه كفى ذلك فيه)^(٦)؛ لدخول "زيد" في "أحد" من سياق الكلام.

(١) أي: ما بعد "إلا".

(٢) هي قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ النساء: (٦٦).

(٣) ينظر: الكتاب: (٣٦٠/١)، والمقتضب - للمبرِّد: (٣٩٥/٤)، ومعاني القرآن - للزَّجَّاج: (٧٢/٢)، وإعراب القرآن - للَنَحَّاس: (٤٦٨/١)، والبيان في غريب إعراب القرآن - للأُنباري: (٢٥٨/١).

(٤) المغني، ص: (٩٨).

(٥) ينظر: الاستغناء، ص: (٨٩).

(٦) ينظر: المزج: (١٥٣/١).

أقول: الجواب عمّا ذكره ظاهر لا يخفى على المص مثله؛ لأن أصل الرّبْط أن يكون [بالضمير]^(١)؛ فلذلك اقتصر عليه المص، وإليه أشار في "التّسهيل" بقوله: (ويتضمّن ضميراً، وما يقوم مقامه)^(٢).

وقال ابن الدّهّان في "شرح لمع ابن جني": (إن قولك: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"، عامٌ مستغرق للجنس، و"زيد" الذي هو بدل منه دالٌّ على عين واحدة، وليس ببدل بعض من كلٍّ؛ لأنّه ليس فيه عائد، كما تقول: "أكلتُ الرّغيفَ نصفه"، وهذا شيء يختصُّ به باب الاستثناء)^(٣) انتهى.

وهو بعينه كلام المص إلا أنّه لا يخلو من خفاء، وتوضيحه: أن "أحدًا"^(٤) المختصّ بالنّفي يشمّل القليل والكثير على طريق الاجتماع، فليس زيد بعضاً منه، أي: جزءاً بل فرداً جزئياً، فـ"زيد" المبدل منه يحتمل أنّه عين "أحد"، إن قصّد فرداً شائعاً، وبعضاً جزئياً إن أُريدَ جنس العقلاء، وبهذا اندفع ما قاله الش، من طرّف يعرفها من له عقل سليم. قوله^(٥): (وأنّه مخالف للمبدل منه في النّفي والإيجاب).

أقول: هذا الاعتراض أورده المتقدّمون^(٦)، وأجابوا عنه: (بأنّه لا مانع مع وجود الحرف المُقتضي له كما جاز في الصّفة "مررت برجلٍ لا بخيلٍ ولا جبانٍ"؛ لأنّ الصّفة حرف النّفي والاسم، فصار كغير بخيل/، وكذلك البدل "إلا زيد"، وأن الإعراب في الاسم، فكأنك

[٧٧/أ]

(١) زيادة على نسختي المخطوط يتمّ بها المعنى، وهي في مغني الحبيب: (٨٦٧/٢)، ومنتهى أمل الأريب: (لوحة ١١٣-ب).

(٢) ينظر: التّسهيل، ص: (١٧٢).

(٣) ينظر: شرح اللّمع - لابن الدّهّان: (لوحة ٧٩-أ).

(٤) في نسختي المخطوط (أحدٌ) بالرفع، والصّواب ما أثبت.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) الذي أورده ثعلب. ينظر: شرح الكافية - للرّضي: (٩٧/٢)، والمنصف - للشّمّني: (١٥٣/١).

و«إلا». حَرْفُ عَطْفٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(١)، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «لَا» الْعَاطِفَةِ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا، لَكِنَّ ذَلِكَ مُنْفِيٌّ بَعْدَ إِجْبَابٍ، وَهَذَا مُوجِبٌ بَعْدَ نَفْيٍ.^(٢)

قلت: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ»^(٣)، كَمَا قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٤)، وَقَوْلُ الْأَبْذِيِّ: (إِنَّ شَأْنَ بَدَلِ الْبَعْضِ، مُخَالَفَتُهُ لِلْمُبْدَلِ، غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَإِنْ سَاقَهُ بَعْضُهُمْ مَسَاقًا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ أَمْرٌ مُسَلِّمٌ، وَالَّذِي غَرَّ الْمُعْتَرِضَ أَنَّ الْإِعْرَابَ لَمَّا كَانَ عَلَى الْاسْمِ أَوْ هُمُ أَنَّهُ بَدَلٌ وَحْدَهُ)^(٥).
وَجَوَابُهُ عَلَى طَرَفِ الثَّمَامِ.^(٦)

قوله: (إلا^(٧)): حرف عطف) الخ.

الكلام هنا ظاهر غير محتاج للشرح، وفي الشرح: (إِنَّ كَلَامَ الْمُصِّ فِيهِ لَطِيفَةٌ؛ لِإِشَارَتِهِ لِمَا بَعْدَ «هَذَا»، وَلِمَا قَرُبَ «بِذَلِكَ»، وَحَقُّهُ الْعَكْسُ، بِأَنَّهُ يُشِيرُ بِ«هَذَا» لِمَا بَعْدَ «لَا» الْعَاطِفَةِ؛ لِقُرْبِهِ فِي كَلَامِهِ، وَلِ«ذَلِكَ» لِمَا بَعْدَ «إِلَّا»؛ لِتُبْعِدِهِ لَفْظًا، لَكِنَّهُ عَكْسٌ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «إِلَّا» هُوَ

(١) ينظر: معاني القرآن - للفرّاء: (٨٩/١، ٢٨٧/٢)، ومجاز القرآن - لأبي عبيد: (٦٠/١)، وهو مذهب الأخفش من البصريين، ينظر: معاني القرآن - له: (٣٤٣/١)، وينظر: الأزهية، ص: (١٨٧)، والإنصاف - للأنباري: (٢٦٦/١)، وشرح الكافية - للرّضوي: (٩٦/٢)، ورصف المباني، ص: (٩٢)، والجني الداني، ص: (٥١٠).

(٢) المغني، ص: (٩٨-٩٩).

(٣) ينظر هذا الجواب في: شرح الكتاب - للسّيرافي: (٧٣-٧٢/٤) رسالة دكتوراه. تحقيق: سيّد جلال، وشرح الكافية - للرّضوي: (٩٧/٢).

(٤) ينظر: شرح الجمل - لابن عصفور: (٢٥٦/٢).

(٥) لم أفق عليه في شرح الجزوليّة - للأبديّ، والأبديّ هو: أحمد بن محمد بن محمد البجائيّ الأبديّ، شهاب الدّين، نحوي لغويّ، من أهل الأندلس، له مصنفات جليّة، منها: «الحدود التّحويّة»، و«بيان كشف الألفاظ التي لا بُدّ للفقهاء من معرفتها». (ت ٨٦٠هـ). ينظر: الضّوء اللّوامع: (١٨٠/٢)، وفيه الأبدي بالدال المهملة.

(٦) كناية عن سهولة ردّه. ينظر: أساس البلاغة، ص: (٤٨)، والتّحقيق ص: (٣٥٤).

(٧) في المغني: (وإلا).

الثاني^(١): أن تكون صفة بمنزلة «غير»، فيوصفُ بها وتالياها جمع مُنكَرٌ أو شِبْهُهُ.^(٢)

المسألة المُحَدَّث عنها، فهو بمنزلة القرب^(٣) المُشَاهِد، وما بعد «لَا» العاطفة ذِكْرَ استطراداً، فلمَّا كان غير مقصود، نُزِلَ منزلة البعيد^(٤)، وفيه أنَّه لا حاجة إلى هذا التَّنْزِيل، فإنَّ الكلام هنا على «إِلَّا»، فهي قريبة حقيقة، و«لَا» العاطفة ستأتي في حرف اللام، فهي بعيدة حقيقة، فتدبَّر.

قوله^(٥): (الثاني: أن تكون^(٦) بمنزلة «غير») الخ.

أقول: لم يقل بمعنى «غير»؛ لأنَّها حَرْفٌ على الأصحَّ، و«غير» اسم بالاتِّفَاق^(٧)، والحرف لا يكون بمعنى الاسم، وقال السَّعْد: (إنَّه لم يقل أحدٌ باسميَّتها)^(٨)، (ولو ذَهَبَ إليه ذاهب لم يَبْعُد، لكنَّها لكونها على صورة الحرف انتقل إعرابها لما بعدها)^(٩)، ولم يلزم جرُّه؛ لكونه مضافاً إليه، كما حقَّقه الشَّارِح.^(١٠)

(١) الوجه الثاني من أوجه «إِلَّا».

(٢) المغني، ص: (٩٩).

(٣) في المزج (القريب)، ويظهر أنَّه الصواب: (١٥٣/١).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) (قوله) ساقطة من (أ).

(٦) في المغني: (أن تكون صفة...).

(٧) ينظر: شرح المفصل - لابن يعيش: (٨٧/٢)، وشرح الكافية - للرُّضِيَّ: (١٢٦/٢)، والمغني،

ص: (٢٠٩)، والفتح القريب: (لوحه ١١٧-ب).

(٨) ينظر: حاشية السَّعْد على الكشَّاف: (لوحه ٧٤-أ).

(٩) ينظر: المزج: (١٥٣/١).

(١٠) المراد به الدَّمَامِي. ينظر: المصدر السابق.

فمثال الجمع المنكر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، فلا يجوز في "إلا". هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: "لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا"، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: "قام رجال إلا زيدا"، لم يصح اتفاقاً.^(٢)

قوله^(٣): ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ الخ.

أقول: ما ذكره المص إشارة إلى ما قاله أهل الكلام والتفسير في هذه الآية من أنها برهان على وجود الصانع جلّ وعلا، سموه برهان التمانع، واختلفوا في دلالتها على ما ذكر: هل هي عقلية قطعية، أو عقلية إقناعية، فذهب المتقدمون من المتكلمين والمفسرين إلى أنها عقلية قطعية، ودليل تام سمعي، وهو مذهب كبار أهل السنة، كمعين الدين النسفي^(٤) في "التبصرة"، وصنف فيه تأليفاً مستقلاً، وقفت عليه وطالعت، وذهب كثير من المعتزلة إلى أنه ليس بدليل تام، وإنما هو دليل جدلي إقناعي، وتبعهم بعض أهل السنة، وتفصيله كما في "التبصرة": (اعلم أن وجوب وجوده ووحداً نيته بأدلة سمعية عقلية، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ﴾^(٥) الآية، وقوله: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٦)، وآيات، وهذا يُسمى برهان

(١) الأنبياء: (٢٢).

(٢) المعنى، ص: (٩٩).

(٣) (قوله) ساقطة من (أ).

(٤) هو: ميمون بن محمد بن معبد، أبو المعين النسفي الحنفي، عالم بالأصول والكلام والعقائد، له

مصنفات، منها: "بحر الكلام"، و"تبصرة الأدلة"، و"العالم والمتعلم". (ت ٥٠٨هـ). ينظر: تاج

التراجم في طبقات الحنفية - لابن قطلوبغا، ص (٧٨)، وكشف الظنون: (٣٣٧/١، ١٨٤٥/٢).

(٥) الأنبياء: (٢٢).

(٦) المؤمنون: (٩١).

التَّمانع، وهو أشهر الأدلة وأقواها عند أهل السنة، وقرَّروه بأنَّهما إذا عَلِمَا بأمر ممكن، وأرادا إيجادَه، لم يَخْلُ من أمور:

إِمَّا أَنْ يَعْجَزَا، أَوْ يَقْدِرَا، أَوْ يَقْدِرَ أَحَدُهُمَا^(١)؛ فَإِنْ عَجَزَا، لم يكن أَحَدُ منهما إلهًا، وهو باطل؛ لثبوت خلافه في كتبهم^(٢)، وَأَنْ قَدِرَا: فَإِمَّا أَنْ يَسْتَنِدَا أَوْ لَا؛ فَإِنْ اسْتَنَدَا لم يكن أَحَدُهُمَا إلهًا؛ لاحتياجه إلى غيره، وَإِنْ لم يَسْتَنِدْ كُلُّ منهما لم يَصِحَّ أَنْ يُوجِدَاهُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الواحد لا يصدر من فاعلين معًا، وَإِنْ أَوْجَدَهُ/أَحَدُهُمَا أَوَّلًا، لم يكن الثَّانِي قادرًا عليه؛ لِأَنَّ إيجاد الموجود محال؛ لتحصيل الحاصل.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لو وُجِدَ شَيْءٌ، وأراد أحد الصَّانِعِينَ أَنْ يُوجِدَ فيه أمرًا أراد الآخرُ خلافه في وقته حين إرادة الآخر فيه: فَإِمَّا أَنْ يَعْجَزَا، أَوْ يَقْدِرَا، أَوْ يَقْدِرَ أَحَدُهُمَا، فعلى الأوَّل، لم يكن واحدٌ منهما إلهًا، وعلى الثَّانِي يلزم اجتماع التَّقْيِضَيْنِ أَوْ الضَّدَّتَيْنِ، وعلى الثَّالث لم يكن أَحَدُهُمَا إلهًا، فيثبت المطلوب، والأوَّلان مُحَالانِ، وما يُوَدِّي إلى المُحَال مُحَال، وتعدَّى بعض أهل الحقِّ عن القُدْرَةِ إلى الإرادة، وهذه الدَّلالة لا تتمُّ على أصول المعتزلة القائِلين بأنَّ العبد يَخْلُقُ أفعاله، وإِنَّمَا تتمُّ على أصول أهل السُّنَّة.

وَأُورِدَ على المعتزلة: أَنَّ الكافر الَّذِي يريد كُفْرَ نفسه، ويريد الله إيمانه، تنفذ إرادته دون إرادة الله، وهذا لا يرضاه عاقل، وحاولوا دَفْعَهُ بِأُمُورٍ أَذَّتْهُمْ إِلَى الْعَجْزِ عَنْ إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ بهذه الطَّرِيقِ الَّتِي عَلَّمَهَا اللهُ لِرَسُولِهِ، وَأَمِينَ وَحْيِهِ؛ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَإِعْلَاءِ مَنَارِهِ، وَإِبْطَالِ الشَّرْكِ وَمَحْوِ آثَارِهِ، وَهَمَّ طَعَنُوا فِي هَذَا الْبُرْهَانِ، وَأُورِدُوا عَلَيْهِ أُمُورًا أَذَّتْ إِلَى فسادِ بَرْهَانِ عِلْمِهِ وَرَسُولِهِ، وَذَلِكَ: إِمَّا جَهْلٌ أَوْ سَفَهٌ، وَنِسْبَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ لِلَّهِ كُفْرٌ.

(١) في (ب): (أحدها) بالإنفراد.

(٢) المراد به كتب المعتزلة.

وأوّل من سلك هذا المَسْلَك أبو هاشم^(١)، رئيس المعتزلة، لَمَّا رأى تَعَذُّر إثبات
الوحدانيّة على أصولهم الفاسدة، ورأى أسلافهم تَحَيَّرُوا في ذلك، ولا دِلالة عليهما سَمْعاً،
ولا عَقْلاً، وإنّما أرادوا بهذا هَدْم قواعد الشَّرْع، ونَقْض أساس الدِّين بما لا يمحوه إلا السَّيْف
محا الذُّنوب^(٢) انتهى زبدة ما قاله ممّا أثبت فيه أنّه دليل قطعيّ، وغيره إلحاد، وعليه المدقّق^(٣)
في "الكشف" في سورة المؤمنين، وذهب بعض المتكلِّمين إلى أنّه إقناعيّ، وتبعهم السَّعْد في
"شرح العقائد"^(٤)، وبعض المفسِّرين.

والملازمة عندهم عاديّة على نهج العَرَب في الخطابيّات، فإنّ العادة جارية بوجود التَّمانع
والتَّغالب عند تعدُّد الحُكَّام.

أقول: قد تَوَهَّم كثير من النَّاس أنّ السَّعْد تبع أبا هاشم في ردِّ برهان التَّمانع.
قال الحفيد: (ولمّا شاع هذا البهتان وسرى مَسْرَى السُّمِّ في الأبدان، وقالوا: إنّ من
انتصر له افتضح، حتّى ارتحل من تلك البلدان كما قاله الكرمانيّ^(٥) في تأليف له في هذه
المسألة، حتّى إنّ بعض طَلَبَة الطَّلَبَة تفوّه في حقّ السَّعْد بكلام قبيح، وطلب من السُّلطان
"شاه رُخ بهادر"^(٦) عقْد مجلسٍ لفحول العلماء؛ لإلزامه، فاتفقَ موته مَوْتَةً جاهليّة قبل ذلك

(١) هو: أبو هاشم، عبد السَّلام بن عبد الوهَّاب الجُبَّائيّ، عالم بالكلام، مشارك بالفقه وأصوله، من كبار
المعتزلة ومتزعميهم، له آراء انفرد بها، وتبعته فرقة سُمِّيَت "البهشميّة"، من مؤلفاته: "الشَّامل"،

و"تذكرة العالم"، و"العدّة". (ت ٣٢١هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (١٨٣/٣).

(٢) ينظر: تبصرة الأدلّة - لمعين الدِّين التَّسْفِيّ: (٨٤/١-٨٧).

(٣) المراد به القزويني في حاشيته على الكشف: الكشف: (لوحه ٣٦٧-أ).

(٤) ينظر: شرح العقائد النَّسْفِيّة - للسَّعْد: (٨٧/١).

(٥) هو: أبو الفتح عبد اللطيف بن محمد الكرمانيّ الخراساني، ورسالته في برهان التَّمانع. ينظر: كشف

الظُّنون: (١١٤٧/٢)، وهديّة العارفين: (٦١٦/١).

(٦) لم أعثر له على ترجمة.

[٧٨/أ]

اليوم المعين، وطُرح في القاذورات، فكان ذلك دليلاً على كرامته وعلوّ قدره عند الله، والفرق بين ما قاله المعتزلة ظاهرٌ ينكره جاهل أو متجاهل؛ فإنّ المعتزلة يطلون برهان التّمانع، والسّعد يقول بصحّته لكنّه جرى على عُرْف التّخاطب المعتاد فيه، كما نطقت به الآيات، وتقريره كما في "شرح المقاصد"^(١) وغيره من كتب السّنة، وسبقه الغزالي في كتاب "إلجام العوام"/فقال: (الرّتبة الثالثة من مراتب الإيمان: أن يحصل التّصديق المستعمل في الخطابيّات التي جرت بها العادة في المحاورات، وهو يفيد التّصديق عند أكثر المتكلّمين في بادئ الرّأي وسابق الفهم، إذا لم يكن مسبوقاً بالممارات والتّشكيكات مُهتَمّاً مُتَّهِماً بالمجادلة، ومنه أكثر أدلة القرآن كهذه الآية، فكلّ باق على الفطرة يسبق لفهمه التّصديق بمثله، ويجزم بوحدانيّة الله، فلو شَوَّشَهُ^(٢) مجادلٌ، بأنّه^(٣) لا ينعُدُّ أن يتوافق إلهان يتعاونان على التّدبير، ولا يختلفان، ونحوه ممّا^(٤) يُشَوِّشُ فَهْمَهُ، وَيَعْسُرُ فَهْمَهُ على الأفهام القاصرة)^(٥) انتهى.

ثمّ قال الحفيد: (وأيدّه بعضهم بقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾^(٦) الآية، والمراد بالتي هي أحسن: الخطابة، وإذا عرفت ما تقدّم، علمت أن المذاهب ثلاثة: ثالثها: ما ذهب إليه السّعد تبعاً للغزاليّ، فليس هو أبا عُذْرَتِهِ، وهو مسلك سديد لم يفهمه المعارض عليه؛ فإنّ الأدلة ستّة: ثلاثة منها غير مقبولة، وهي: الشّعْر، والمُعَالَطَة، والمُشَاعَنَة، وثلاثة صحيحة، وهي: البرهان، والقياس الجدليّ، والقياس الخطابيّ، والأوّل^(٧) ما تركّب من

(١) ينظر: شرح المقاصد - للتفتازاني: (٣٦/٤).

(٢) في نسختي المخطوط (وسوسه) وما أثبت هو ما في إلجام العوام.

(٣) في النسختين (فإنّه)، ولعلّ الصّواب والموافق للمعنى ما أثبت.

(٤) في (أ): (منها)، والصّواب ما أثبت وهي في (ب).

(٥) ينظر: إلجام العوام. للغزالي، ص: (٣٩-٤١).

(٦) النحل: (١٦).

(٧) أي: البرهان.

أدلة^(١) قطعية، والثاني مركب من مقدمات مسلمة عند الخصم، والمقصود إفحامه، والثالث: القياس الخطابي، وهو مؤلف من مقدمات مظنونة ومقدمات مقبولة، وصاحبها يسمى خطيباً وواعظاً، وهي تُرغَّب في الخير، وتنهى عن غيره). انتهى من "شرح المطالع"^(٢)، وهو ممّا اتَّفَق عليه علماء الميزان، وقالوا: (إنَّ الجدل والخطابة من الأدلة المنتجة للتأمة؛ لما فيها من الملازمة العادية، وهي الواقعة في الكتاب والسنة ومخاطبة الرُّسل لأممهم، واختاروها دون غيرها؛ لأنَّهم خاطبوا النَّاسَ كُلَّهُم، وفيهم الذِّكِيُّ والغبيّ والجاهل والعالم؛ ولذا قال - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - : (أُمِرْتُ أَنْ أُخَاطِبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ)^(٣)، والمراد بقوله في «الكشاف»: (أُعْلِمْنَا أَنَّ الرَّعِيَّةَ تَفْسُدُ بِتَدْبِيرِ مُلْكَيْنِ لَمَّا يَحْدُثُ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّغَالُبِ وَالِاخْتِلَافِ، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ^(٤) لَمَّا قَتَلَ الْأَشْدَقَ: «لَا يَجْتَمِعُ فَخْلَانِ فِي شَوْلٍ»^(٥)، وهذا ظاهر،

(١) في (ب): (أجله).

(٢) شرح مطالع الأنوار - لحفيد السَّعْد، ينظر: كشف الظُّنون: (١٧١٦/٢)، وهديّة العارفين: (٣٨/١).

(٣) هذا حديث ضعيف، ينظر: الضُّعفاء - للعقيلي: (٤٢٥/٤).

(٤) هو: عبد الملك بن مروان بن الحكم، الأمويّ القرشيّ، أبو الوليد، من أعظم الخلفاء ودهاقم كان فقيهاً واسع العلم، متعبداً ناسكاً، انتقلت إليه الخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية، فحكم أمر الدولة، اتَّسعت دولة الإسلام في خلافته. (ت ٨٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد - للبغدادى: (٣٨٨/١٠).

(٥) تنظر هذه المقولة في ربيع الأبرار - للزُّنخشريّ: (١٦٢/٥)، والأشَدُّق هو: عمرو بن سعيد ابن العاص بن أمية، الأمويّ القرشيّ، من الخطباء البلغاء، كان والياً على مكة والمدينة في عهد معاوية - رضي الله عنه - أراد الخروج على عبد الملك فقتله عام (٧٠هـ). ينظر: فوات الوفيات - لابن شاکر: (١١٨/٢).

فأما طرق التَّمانع فللمتكلِّمين فيها تجادل وطراد^(١) انتهى، والذي أوقع النَّاس فيما وقعوا فيه أنَّهم اختلفوا في معنى الإقناعي، فذهب المنطقيُّون إلى أنَّه الجدليُّ الذي انحطَّ عن درجة البرهان، وهو غير الخطابي، وعند الغزاليِّ ومن تبعه: البرهان الخطابي، وهو دليل قويٌّ صحيح، إذا عرفت هذا فاعلم أنَّ المص لَمَّا رآهم استدلُّوا بهذه الآية على وجود الصَّانع ووحدانيَّته، ورأى أنَّ الآية لا تقوم دليلاً على ما ذكَّر، إذا كانت "إلا" استثنائية، فجعلها بمعنى "غير" لما بيَّناه، وفيه أمور:

منها أن قوله: (فيوصف بها وبتاليها جميع مُنكر، أو شبهه)^(٢) الخ.

وهذا برمته منقول من "شرح ابن مالك للتسهيل"^(٣)، وهو من باب من أبواب الكتاب^(٤)، وجعلَه مع ما بعده صفة؛ لأنَّ "إلا" وحدها لا يوصف بها؛ لأنَّها حرف على ما اتَّفَقَ عليه متقدمو النُّحاة، وما ذهب إليه السَّعد في "حواشي الكشاف"^(٥)، وتبعه الدِّماميني^(٦) ومن بعده: (من أنَّها اسم انتقل إعرابه لما بعده، كـ "لا" النافية، و"أل" الموصولة، وارتضاه السَّخاويُّ المقرئ)^(٧)، وعليه فالوصف به ظاهر، وبه يُلغز: ما اسم يظهر إعرابه؟ وما اسم مُعرَّب لا إعراب له؟ ولو قيل: (إنَّها مبنية لا إعراب لها؛ لأنَّها حرف صورة ورُكِّبت مع ما بعدها تركيب مَزَج، وأُعرِّباً بإعراب، كان أظهر وأسلم من مخالفة القواعد.

(١) ينظر: الكشاف: (١١١/٣).

(٢) هذا النصُّ مرَّ في ص: (٦٤٠).

(٣) ينظر: شرح التَّسهيل - لابن مالك: (٢٩٨/٢).

(٤) ينظر: كتاب سيويه: (٣٧٠/١).

(٥) ينظر: حاشية السَّعد على الكشاف: (لوحة ٧٤-أ).

(٦) ينظر: المزج: (١٥٣/١).

(٧) ينظر: الفتح القريب: (لوحة ١١٧-ب).

ومنها أن قوله في الآية^(١)، لا يصح؛ لأنه يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة الله فيهم لم تفسدا، فالمصنف على أن هذا صحيح إذا كانت "إلا" بمعنى "غير"، وهذا مناف لما تقدم في الجواب عن اعتراضهم^(٢) بتخالفهما نفيًا وإثباتًا، بأن البدل مجموع "إلا الله"، بمعنى "غير الله"، فجعل "إلا" الاستثنائية بمعنى "غير" فهما متحدان معنى.

ومنها أن قوله^(٣): (إن الجمع المنكر لا عموم له في الإثبات اتفاقاً)، أورد عليه: (أن دعوى الاتفاق غير مسلمة؛ ولهذا سقطت من بعض النسخ، وقد نقل في "التلويح": «أن فيه عمومًا»^(٤))^(٥)، وكذا قال النحاة أيضاً، فلا وجه للحزم به، والمبرد يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول^(٦)، وغيره يشترط الدخول فيه ولا يكتفي بالإمكان. أقول المصريح به في كتب العربية والأصول: (أن النكرة مفردة كانت أو جمعاً لا تعم في الإثبات إلا إذا وجدت قرينة لفظية أو عقلية، فقد يجاب عما أورده الش: بأن المراد أن^(٧) النكرة من حيث هي نكرة لا تعم^(٨)).

(١) هي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾، الأنبياء: (٢٢).

(٢) في (ب): (اعترافهم).

(٣) الضمير يرجع لابن هشام، وقد سبق نصّه في ص: (٦٤١)، وبين عبارة الخفاجي وابن هشام اختلاف في الألفاظ.

(٤) ينظر: التلويح - للسعد: (٩٧/١).

(٥) ينظر هذا الردّ في المزج: (١٥٤/١).

(٦) ينظر: المقتضب: (٤٠٨/٤).

(٧) (أن) ساقطة من (ب).

(٨) ينظر: المزج: (١٥٤/١).

قال الشُّلُوبين^(١) وابنُ الضَّائع^(٢): (ولا يصحُّ المعنى حتَّى تكونَ «إلاَّ» بمعنى «غير» التي يُرادُ بها البدلُ والعوضُ، قالوا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيويه^(٣)؛ توطئةً للمسألة، وهو: «لو كانَ معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لقلَّنا أي: رجلٌ مكانَ زيدٍ، أو عوضاً من زيدٍ». انتهى.

قلتُ: وليس كما قالوا، بل الوصفُ في المثال، وفي الآية^(٤) مختلفٌ؛ فهو في المثال مُخصَّصٌ، مثله في قولك: «جاء رجلٌ موصوفٌ بأنَّه غيرُ زيدٍ»، وفي الآية مؤكَّدٌ، مثله في قولك: «متعدِّدٌ موصوفٌ بأنَّه غيرُ الواحدِ»، وهكذا الحكمُ أبداً، إنَّ طابَقَ ما بعد «إلاَّ» موصوفها فالوصفُ مخصَّصٌ له، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصفُ مؤكَّدٌ، ولم أرَ من أفصحَ عن هذا.^(٥)

ومنها: أنْ قوله: (إنَّ الوصفَ في الآية مؤكَّدٌ)^(٦) الخ. لك أن تقول: يكفي اشتراكهما في الوصفيةً مطلقاً، ولو لا هذا لم يكن لإيراد سٍ له في هذا الباب وجه.

(١) ينظر ما نسب للشُّلُوبين في كتابه التَّوطئة، ص: (٣٠٩)، والشُّلُوبين سبقت ترجمته في ص: (١٨١).
(٢) ينظر ما تُسبَّب لابن الضَّائع في البحر المحيط: (٣٠٥/٦)، وابن الضَّائع هو: عليّ بن محمد بن عليّ ابن يوسف الكُتَّانِي الإشبيلي، من كبار علماء الأندلس في النحو واللغة، أخذ كتاب سيويه سماعاً وقراءة عن شيخه الشُّلُوبين، وهو شيخ أبي حيَّان الأندلسي، له مصنفات منها: «شرح الجمل»، و«شرح الكتاب». (ت ٦٨٠ هـ). ينظر: بغية الوعاة: (٢٠٤/٢).

(٣) ينظر: الكتاب: (٣٧٠/١).

(٤) هي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء: (٢٢).

(٥) المغني، ص: (٩٩-١٠٠).

(٦) اختصر الخفاجي عبارة ابن هشام.

وشرط ابن الحاجب^(١) في وقوع "إلا" صفة، تعذر الاستثناء.^(٢)

ومنها: أن قوله: (إن ابن الحاجب اشترط في وقوع "إلا" صفة، تعذر الاستثناء)^(٣).
هذا مخالف لقول ابن مالك: (لا يصح وقوع "إلا" صفة إلا حيث يصح الاستثناء)، كما
في "التسهيل"^(٤).

وقال ابن هشام في "حواشيه": (إنه مخالف لما صرح به س في "الكتاب").
قلت: ومن أحاط بما في "الكتاب" خبراً، علم أنها قد يتعذر معها الاستثناء، وقد يصح،
وهو الصواب.^(٥)

(١) ينظر ما شرطه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل: (٣٧١/١).

(٢) المغني، ص: (١٠١).

(٣) خالف الخفاجي عبارة ابن هشام.

(٤) ينظر: التسهيل - لابن مالك، ص: (١٠٤-١٠٥).

(٥) ينظر: التذيل والتكميل: (٣/لوحه ٤٣-ب)، ومعنى الحبيب: (٨٨٣/٢).

والثالث^(١): أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش^(٢)، والفراء^(٣)، وأبو عبيده^(٤)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الْآيَاتِ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٥)، ﴿لَا تَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾^(٦) إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ^(٧) أَي: وَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا، وَلَا مَنْ ظَلَمَ.^(٧)

ومنها: أن الشَّ أورد على وقوع التفرغ بعد «أبي»، ونحوه: (أنه لا يصحُّ بعده وقوع «ديار» و«من أحد»)^(٨)، ولم يُجب عنه، وجوابه ظاهر؛ لأن هذا وأخواته، قال النُّحاة، وأهل اللغة: (إنها مخصوصة بوقوعها بعد صريح النفي).^(٩)

قوله^(١٠): (الثالث^(١١): أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو» الخ. حَذَفَ المص العاطف في قوله: ﴿لَا تَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ عَدَّ مَا وَقَعَ فِيهِ «إِلَّا» عاطفة، ومثله يجوز فيه ذلك قياساً، كقولك: «واحد، اثنان، ثلاثة»، ومثله وقع في القرآن، مثل قوله: «ألف لام ميم» ونظائره.

(١) من أوجه «إلا».

(٢) ينظر: معاني القرآن - للأخفش: (٣٤٣/١).

(٣) ينظر: معاني القرآن - للفراء: (٨٩/١)، ذكره وردُّ على من قال به، فهو لا يرى ذلك في معانيه.

(٤) ينظر: مجاز القرآن - لأبي عبيده: (٦٠/١).

(٥) البقرة: (١٥٠).

(٦) النمل: (١٠-١١).

(٧) المغني، ص: (١٠١).

(٨) ينظر: المزج: (١٥٥/١).

(٩) ينظر: الأصول - لابن السَّراج: (٨٤/١)، واللَّسان: (عرب)، و(دور)، ومغني اللبيب، ص: (٩٩).

(١٠) ساقطة من (أ).

(١١) في المغني (والثالث) بالواو.

وتفارق "إلا" هذه "غيراً" من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: "جاءني إلا زيد"، ويقال: "جاءني غير زيد".^(١)

قوله^(٢): (لا يجوز حذف موصوفها).

أي: موصف "إلا" التي بمعنى "غير".

أورد عليه الش: (بأنه ليس صحيحاً على إطلاقه؛ فإنه يجوز إذا كان بعض اسم مجرور بـ "من" مقدماً عليها نحو: "متنا ظعن، ومتنا أقام"^(٣) وقوله:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ^(٤)

أي: فريق ظعن، ورجل يفضلها^(٥).

وهو مردود بوجهين:

(١) المغني، ص: (١٠٠-١٠١). ويلاحظ عدم الالتزام بتسلسل نص المغني، فإن الخفاجي رجع إلى هذا النص بعد أن علّق على ما بعده.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ينظر: أوضح المسالك: (٢٨٧/٣)، وجمع الهوامع: (١٥٦/٣).

(٤) البيتان من بحر الرجز، نسباً لحكيم بن معة الرّبّعيّ في: تهذيب الألفاظ - للتبريزي: (٢٠٦/١) - (٢٠٧)، وخزانة الأدب: (٦٤/٥)، ونقلها عن سيويه، ولم أقف عليها في كتابه.

ونسباً لأبي الأسود الحمّاني في شرح المفصل - لابن يعيش: (٦١/٣)، والمقاصد النّحويّة: (٧١/٤).

وورد غير منسوب في الكتاب: (٣٧٥/١)، ومعاني القرآن - للفرّاء: (٢٧١/١)، وإعراب القرآن - للنّحاس: (٣٤٩/٤)، والخصائص: (٣٧٢/٢)، والمفصل، ص: (١٤٥)، وجمع الهوامع: (١٥٦/٣).

وتيشم: تأثم، كسرت التاء فتبعها قلب الهمزة ياءً، والْحَسَب: الشّرف، والميسم: الحسن، والجمال، والمعنى: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها في النسب والجمال والشّرف لم تكن كاذباً.

(٥) ينظر: المزج: (١٥٧/١).

أحدهما: أنه لم يَقُلْ: لا يجوز حذف الموصوف حتى يكون مطلقاً، وإنما: حذف موصوفها^(١)، ولم يتعرض لغيره.

الثاني: أن ظاهره أن الحذف مع "في" مقيس أيضاً، وهو مقصور على السَّماع^(٢)، وقال المص في "تذكرته": (حذف الموصوف وإقامة الصفة، ثلاثة أقسام: الأول: المُنَادَى، نحو: "يَا الرَّجُل"، أي: يا أيها الرجل، وهو ضرورة. والثاني: إذا كانت جملة أوجاراً ومجروراً، وهذا لا يجوز إلا في موضعين: أحدهما: إذا كان بعض اسم مجرور بـ"من"، وإنما جاز هذا؛ لمقتضى التفصيل، ففيها دلالة على أحدهما أو أحدهم، وما عداه مقصور على الضرورة) انتهى.

قوله^(٣): (الثالث^(٤): أن تكون عاطفة بمنزلة الواو)^(٥) الخ.

هذا مذهب الأخفش^(٦)، وبعض الثحاة، وهو غير الكوفيّين القائلين بأن "إلا" الاستثنائية عاطفة كعطف "لا"؛ ولذا لم يعدّه من معانيها؛ لأنها لم تخرج عن الاستثناء بالكليّة.

(١) في نسختي المخطوط (موصوف)، ويبدو أن الصواب ما أثبت، وهو ما في المغني؛ ليدل على الردّ، حيث يكون خاصاً بما ذكر، لا مطلقاً.

(٢) ليس هذا باتفاق، فابن مالك يرى قياسه في الثر والنظم. ينظر: شرحه للتسهيل: (٣/٣٢٣)، وتبعه الدماميني. ينظر: المزج: (١/١٥٧)، وجعله ابن عصفور مقصوراً على الضرورة الشُعريّة. ينظر: شرح الجمل: (١/٢١٩).

(٣) كلمة (قوله) ساقطة من (أ).

(٤) في المغني (والثالث) بالواو.

(٥) سبق نصّ ابن هشام في ص: (٦٥٠).

(٦) ينظر: معاني القرآن - للأخفش: (١/٣٤٣).

.....

وهذا مقدار ما وُجِدَ بِخَطِّه مكتوباً، ولم يعيش بعد وصوله إلى هنا، وتوفي ح^(١) في اليوم الثاني عشر من رمضان المبارك، من شهور سنة تسع وستين بعد الألف.^(٢)

(١) في (ب): (حيثُ).

(٢) في (ب): (من الهجرة).

الفهارس العامة

فهرس الآيات

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾	٢	٣٩٨
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	٦	٥٥٢، ٣٠٣
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾	١٧	٥١٣، ٥٠٩
﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾		٥١٣، ٥٠٩، ٥٠٨
	١٩	٥٢٦
﴿ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾	٢٥	٤٣٥
﴿ * إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾	٢٦	٤٦٩، ٤٦٢
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ ﴾	٣١	٤٣٨، ٤٣٥، ٤٣٤
﴿ لَا فَارِضٌ ﴾	٦٨	٢٩٦
﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾		٥٦٣، ٥٣٩، ٥٣٨
	٧٤	٥٦٦
﴿ قُلْ أَخَذْتُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدُهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٨٠	٣٦٣
﴿ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾	١٠٠	٥٥٨
﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ ﴾	١١١	٥٧٦
﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴾	١١٣	٥٧٤
﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾	١٣٣	٣٤٨

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾	١٣٤	٥٧٤
﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾	١٣٥	٥٦٧، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٩٣، ٥٧٤
﴿ لَعَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾	١٥٠	٦٥٠
﴿ أُولَٰئِكَ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا ﴾	١٧٠	١٦٧
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾	١٩٦	٥٣٤
﴿ فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾	١٩٦	٥٥٣
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ ﴾	١٩٧	٢٧٤
﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾	٢٣٤	٤٧٥
﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾	٢٣٦	٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٨٨
﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾	٢٣٧	٥٨٥
﴿ فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٢٤٩	٦٣٢
﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾	٢٨٢	٢٤٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١
سورة آل عمران		
﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ مِنْهُ أَمْ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾	٧	٤٧٠

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾	١٣	٣٨٦
﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨	١١٩
﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٢١	٢٢٩
﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾	٣٥	٣٨٥
﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾	٣٦	٣٨٧، ٣٨٥
﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾	٧٤	١٤٢
﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ﴾	٨٣	١٥٣
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾	١٠٦	٤٦٨، ٤٦٦
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾	١٤٤	٢٩٨
﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	١٦٤	٢١١
﴿أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ﴾	١٦٥	١٤٨
﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾	١٩٩	١٩٩
سورة النساء		
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾	٤٣	١٩٦
﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	٦٦	٦٣٦
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾	٩٠	١١٩
﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾	١٢٨	٣٨٦، ٥١٦، ٥١٩، ٦٣٠
﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾	١٣٥	٥٦٧، ٥٤٥

الآلة الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾	١٥٩	١٩٧
﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ وَأُنزِلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾	١٧٤- ١٧٥	٤٧٠، ٤٦٩
﴿ إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾	١٧٦	٦٢٩
﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾	١٧٦	٢٦٧
سورة المائدة		
﴿ أَجَلْتُ لَكُمْ هَيْمَةَ الْأَتْعَمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾	١	٦٣٦، ٦٣٥
﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾	٢	٥٩٦
﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾	٣	٣٩٥
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ ﴾	٦	١٩٦
﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾	٥٧	٢١٤
﴿ فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾	٨٩	٥٣٤
﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾	٩٥	٦١٨
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾	١١٤	٣٥٩
﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾	١١٦	١٩٥
﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾	١١٧	٢٤٠، ٢٣٣، ٢١٦ ٢٤٤، ٢٤٢
﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	٣١٠
سورة الأنعام		
﴿ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَكُمْ ﴾	٦	٢٠٣، ٢٠٢

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	١٠٩	٣٠٠
﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ ﴾	١٤٥	٥٥٠
﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾	١٤٦	٥٣٣
سورة الأنفال		
﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ﴾	٢٥	٦٢١
﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾	٧٣	٢٨٨
سورة التوبة		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٦٣٠
﴿ أَلَا تَقْبَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾	١٣	٦٢٢
﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾	١٠٦	٥١٢
﴿ كَذَّابٌ يَرِيدُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	١١٧	٦٠٣
سورة يونس		
﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	٢٣٥
﴿ أَتُنَبِّئُهُمْ بِمَا لَا يَنْبَأُ بِهِمْ عِلْمُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾	٢٤	٥٢٧
﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾	٣٧	٥٤٣، ٢١٧
﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٦٢	٦٠٢، ٤٤٨، ٤٤٤
﴿ وَأُمرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٠٤	٢٢٥، ٢٢٤
﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ ﴾	١٠٥	٢٢٤
سورة هود		
﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ ﴾	١١١	٢٧٥

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ﴾	٢٦	١٩٥
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	٢٩	١٧٣
﴿هَذِهِ بَصُنَّتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	٢٥١
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	٩٦	٢٤٩
سورة الرعد		
﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾	١٦	٣٥١، ٣٣١
﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٣٣	١٣٥
سورة إبراهيم		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾	٢١	٣٠٣
سورة النحل		
﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾	٥٣	٤٦١
﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾	٦٨	٢٣٧
﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾	٧٧	٥٦٦، ٥٦٣، ٥٦٠
﴿تَفِيكُمُ الْحَرَّ﴾	٨١	٣٣٨
﴿أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾	١٢٥	٦٤٤
سورة الإسراء		
﴿أَفَأَصْفَنكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيِّنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْسَانًا﴾	٤٠	١٦٢
﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ﴾	٧٤	٢٢٠

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ﴾	٧٥	١٨٣
﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ ﴾	١٠٠	١٨٥
سورة الكهف		
﴿ لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٢٠٧
﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾	٧٩	٤٦٠ ، ٦٣١
﴿ قُلْنَا يَبْنَؤُا الْقَرْنَتَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾	٨٦	٥١٢
سورة مريم		
﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	٤٣٥ ، ٤٣٨
﴿ فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	٢٦	٥٢٤
﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾	٧١	٢٠٢ ، ٢٠٦
سورة طه		
﴿ إِذَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٢٨﴾ أَنْ أَقْذِفِيهِ ﴾	٣٨- ٣٩	٢٣٢
﴿ وَبَلَّغْكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾	٦١	٢٨١
﴿ فَتَنْزَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾	٦٢	٢٨١
﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ ﴾	٦٣	٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢
﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾	٦٥	٥١٢

الآلة الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾	١١٩	٤٥٩
سورة الأنبياء		
﴿ إِنْ كُنَّا فَعِلِينَ ﴾	١٧	٢٠٢
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	٦٤١
﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾	٣٠	٤٠٠ ، ٣٩٩
﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾	١٠٨	٢٩٣
سورة المؤمنون		
﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾	٢٧	٢٣٩
﴿ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾	٩١	٦٤١ ، ١٨٦
﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾	١٣	٥٢٦
سورة النور		
﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾	٢٢	٦٢٢
﴿ أَوْ كَظُلُمْتُمْ فِي تَحْرِ لُجِيِّ ﴾	٤٠	٤٣٤
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾	٤٤	٣٨٦
﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾	٦١	٥٤٩ ، ٥٤٨
سورة الشعراء		
﴿ فَعَلَتْهَا إِذَا وَآنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾	٢٠	١٨٣
﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾	٢٢	١٤٤

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
سورة النمل		
﴿ لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسَلُونَ ﴿٦٠﴾ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بِعَدُوِّ سُوءٍ ﴾	١٠ - ١١	٦٥٠
﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَذَا هَذَا أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾	٢٠	١٤٢
﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾	٢٥	٤٤٣
﴿ أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	٨٤	٤٩٠ ، ٣٥٤
سورة القصص		
﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾	٧	٢٣٧
﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ۖ فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾	١٥	٣٩٣
﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾	٨٢	٢٢٠
﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾	٨٨	٣٧٠
سورة العنكبوت		
﴿ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾	١٤	٦٣٢
﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾	٣١	٢٤٩
﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُمْ ﴾	٣٣	٢٥٣ ، ٢٤٩
سورة الروم		
﴿ مَا لِيُبْنِوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾	٥٥	٣٩٢
سورة سبأ		
﴿ دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴾	١٤	١٣١

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنَّا أَوْ إِنَّاكُمْ لَعَلَّ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾	٢٤	٥٢٨ ، ٣٦٣
سورة فاطر		
﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنِ اللَّهُ يُضِلِّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾	٨	١٣٩ ، ١٣٧
﴿ عَذَّبَ فُرَاتٍ سَآبِغٍ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا ﴾	١٢	٥٧١
سورة يس		
﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	٨٢	٢٢٨
سورة الصافات		
﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٢٧﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَىٰ آلَمِ إِلَّا أَعْلَىٰ ﴾	٨-٧	٢٧٠
﴿ وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مُّسْتَوِلُونَ ﴾	٢٤	١٦٧
﴿ أَفَعَلَ مَا تُؤْمَرُ ﴾	١٠٢	٢٧٠
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	٥٦٢ ، ٥٦٠
﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَّيْكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾	١٤٩	١٦٣
سورة ص		
﴿ وَأَنْطَلِقَ آلَمَاءٌ مِّنْهُمْ أَنِ آمَشَوْا ﴾	٦	٢٣٥
﴿ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ ﴾	٢٤	٢٩٤

الآلة الكريمة	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَقَابٍ ﴿٥٩﴾ جَنَّتٍ عَذْنٍ مُفْتَحَةٍ ﴿٥٠﴾ لَهُمْ الْأَبْوَابُ ﴾	٥٩-٥٠	٤٣٣
﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِّنَ الْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَخَذَتْهُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾	٦٢-٦٣	٣٠١
سورة الزمر		
﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾	٨	١٣٢
﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ ﴾	٩	٣١٠
﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾	٢٤	١٣٧
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾	٣٦	٦٠١
﴿ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾	٧٣	٥١٥
سورة فصلت		
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾	١٧	٤٧٩
سورة الزخرف		
﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾	٥١	٣٢٠
﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾	٥١-٥٢	٣١٧، ٣٤٢، ٣٧٠، ٣٧٧
سورة الأحقاف		
﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾	١٥	٢٧٤
﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾	٢٦	٢٠٢
سورة محمد ﷺ		
﴿ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ أَنتَهُوْا وَتَقْوُوا ﴾	٣٦	١٩٦

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
سورة الفتح		
﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾	١٦	٥٨٨ ، ٥٨٦
﴿ لَتَذَخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ ﴾	٢٧	٢١٥ ، ٢١٤
سورة الحجرات		
﴿ أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾	١٢	١٦٤ ، ١٦٢
سورة ق		
﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾	٢	٢٦٦
﴿ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ ﴾	٤٥	٢٠٥
سورة الذاريات		
﴿ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ ﴾	٥٢	٥٧٢
سورة النجم		
﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾	٩	٥٦٣ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨
سورة الرحمن		
﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا الْوُثُوءُ وَالْمَرْجَانُ ﴾	٢٢	٥٧١
سورة الواقعة		
﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٥٦﴾ فَرَوْحٌ ﴾	-٨٨ ٨٩	٤٧٧ ، ٤٧٥
سورة الحديد		
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾	١٦	٢١٧ ، ١٦٦

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
سورة الحشر		
﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾	٩	٣٤٣، ٣٢٣
سورة الممتحنة		
﴿تُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾	١	٢٦٦
سورة المنافقون		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	٦	٣٠٣، ١٥٤
﴿لِيُخْرِجَ الْأَعْمَىٰ مِنَ الْأَذَلِّ﴾	٨	٤٢٢
سورة الطلاق		
﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾	١١	١٩٦
سورة القلم		
﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾	٤٠	١٦٣
سورة نوح		
﴿أُتْبِئْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاكَا﴾	١٧	٢٥٢
سورة المدثر		
﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿١﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾	٤-٣	٤٩١
سورة القيامة		
﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقْدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ التَّوْتَىٰ﴾	٤٠	٦٠١
سورة الإنسان		
﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	٣	٥١٨، ٥١٤
﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤	٥٤٩، ٥٣٤، ٥٠٨

الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
سورة النازعات		
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾	٢٦	٣٨٦
﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	٣٩	٤٣٨ ، ٤٣٥
﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	٤١	٤٣٦ ، ٤٣٢
سورة عبس		
﴿ أُنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾	٢	٣٨٩
سورة الأعلى		
﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾	٩	٢٠٥ ، ٢٠٤
سورة الضحى		
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾	٦	٤٥٤
﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾	٩	٤٧٨
﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	١١	٤٧٩
سورة الشرح		
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١	٤٥٤ ، ١٤٨
سورة العلق		
﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	٥٤٧
سورة العصر		
﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	٣-٢	٣٩٧ ، ٣٨٧
سورة الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٥٣٥

فهرس المقراءات القرآنية

الآة	رقمها	السورة	الصفحة
(١) قراءة ابن مُحَيِّصٍ من طريق الزَّعْفَرَانِيَّ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	٦	البقرة	٣١٤
(٢) قراءة أبي السَّمَّالِ ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهِدُوا عَهْدًا تَبَدَّه فَرِيقٌ مِنْهُمْ....﴾	١٠٠	البقرة	٥٥٨
(٣) قراءة حمزة: ﴿إِنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا﴾.	٢٨٢	البقرة	٢٥٨
(٤) قراءة أبي بن كعب: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ﴾	١٣٥	النساء	٥٤٥
(٥) قراءة أبي بن كعب: ﴿وَأَنْ لِّحَكْمِ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ﴾	٤٧	المائدة	٢٢٧
(٦) قرأ جمهور السبعة عدا حمزة والكسائي ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بزيادة " ال " التعريفية، وقرأ الأخوان ﴿الْيَسَعَ﴾.	٨٦ ٤٨	الأنعام ص	٤١٥-٤١٦ ٤١٥، ٤١٦
(٧) قراءة الأشهب: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ﴾ بالضم	٦١	الأنفال	١٠٩
(٨) قراءة زيد بن علي: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ﴾ بالكسر.	٦١	الأنفال	١٠٩
(٩) قرأ حمزة وحفص عن عاصم ﴿كَأَذَّ يَزِيعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ بالياء، وقرأ بقية السبعة ﴿كَأَذَّ تَزِيعُ﴾ بالتاء.	١١٧	التوبة	٦٠٣
(١٠) قراءة الحَرَمِيِّينَ وأبي بكر: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُوقِفْنَهُمْ﴾.	١١١	هود	٢٧٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(١١) قراءة حفص: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ وقرأ ابن كثير: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد نون ﴿هذان﴾.	٦٣	طه	٢٠٨
(١٢) قرأ جمهور السبعة وأبو بكر عن عاصم: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾.	٦٣	طه	٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢
(١٣) قرأ الكسائي: ﴿أَلَا يَأْسُجُدُوا﴾.	٢٥	النمل	٤٤٣
(١٤) قرأ أبو حيوة: ﴿أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بتخفيف الميم.	٨٤	النمل	٤٩٠
(١٥) قرأ الحرميان: ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ آتَاءَ اللَّيْلِ﴾.	٩	الزمر	١٣٠
(١٦) قرأ الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي: ﴿وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾.	١٧	فصلت	٤٧٩
(١٧) قرأ بعض القراء: ﴿أَمَّا أَنَا خَيْرٌ﴾ بالتخفيف.	٥٢	الزحرف	٣٢١، ٣٤٣
(١٨) قرأ بعض القراء: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾ وقرأ الحسن وابن أبي عبله والمسيبي: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾، وقرأ الحسن: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ﴾، وقرأ: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾.	٨	المنافقون	٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤
(١٩) قرأ أبو السَّمَّال: ﴿أَمَّا شَاكِرًا وَأَمَّا كَفُورًا﴾ بالفتح.	٣	الإنسان	٥١٥

فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث
٤٩٨	«أَحِبِّ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَّا، عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِضَكَ يَوْمًا مَّا، وَأَبْغِضْ بَغِضَكَ هَوْنًا مَّا، عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَّا».
١٤٩	«أَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ».
٦٤٥	«أَمَرْتُ أَنْ أُخَاطِبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ».
٤٦٤	«أَمَّا بَعْدُ: أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي أَنْاسٍ».
٤٦٤	«أَمَّا بَعْدُ: قَدْ نَزَلَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ».
٤٦٤	«أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْوَطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».
٤٦٥	«أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يُؤَلَّ يَوْمَئِذٍ».
٤٦٤	«أَمَّا الرَّجُلُ قَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةُ بَعْشِيرَتِهِ».
٤٦٤	«أَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا».
٤٦٤	«أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذْ يَنْحَدِرُ فِي الْوَادِي».
١٢٧	«أُمِّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ».
٢٦٨	«أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بِيَدِ أُنْثَى مِنْ قُرَيْشٍ».
٢٥٩	«أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».
١٠٦	«انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقُلْنَا : أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ».
٤٦٧	«إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَاتَهُ الْحَجُّ، أَحَجَّ عَنْهُ؟ قَالَ لَهَا: أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، أَتَقْضِيهِ عَنْهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ».
٢٧٢	«إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا».
٤٢٨	«الْحَجُّ عَرَفَةٌ».
٣٦١	«خُرَافَةٌ حَقٌّ».
١٦٠	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُيَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ».

الصفحة	الحديث
١٩١	«لَا هَا لِلَّهِ إِذَنْ».
٥٣٣	«لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةَ إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ».
١٦٠	«لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالُ، أَمِنْ حَرَامٍ أَمْ حَلَالٍ».
٣٧٣	«لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ».
٦٣٤	«مَنْ حَلَفَ وَاسْتَشْنَى عَادَ كَمَنْ لَمْ يَحْلِفْ».
١٥٩	«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَمَنْ لَمْ يُبَالِ بِهِ لَمْ يُفَقِّهْهُ».
٦٣٤	«نُهِِيَ عَنِ بَيْعِ الشُّبَا».
١٣٣	«هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكَرَأٍ أَمْ ثِيْبًا؟».
١٤٥	«وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ فَقَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

فهرس الشعر

آخر البيت	بجره	قائله	الصفحة
(أ)			
قد أساءَ	الخفيف	الصقلّي	١٦٩
وفاءَ	الخفيف	الصقلّي	١٦٩
(أ)			
الفداءُ	الوافر	حسان بن ثابت (رضي الله عنه)	٥٣٠
فالحساءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	٣٠٦
نساءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ١٦٧
الجّواءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	١٠٣
الإمساءُ	الكامل	لبين بن ربيعة - عبد الله بن سويد عبد الرحمن بن سويد - عمرو بن قميئة	٥٨١
(ب)			
العقابا	الوافر	تميم الخزاعي	٣٨٦
(ب)			
المواكب	الطويل	الحارث بن خالد - الوليد بن نُهيّك	٤٦٣
المُعْجَب	السريع	ابن تميم	٦٠٦
المنصب	السريع	ابن تميم	٦٠٦
(ب)			
طلّأُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣٤١ ، ٣٢٥ ، ٣١٨
مطأبُة	الطويل	يزيد بن محمد المهلبى	١١٧
الثعلبُ	الطويل	ساعدة بن جؤيّة الهذلي	١٢١ ، ١٢٠
يتلهبُ	الطويل	ساعدة بن جؤيّة الهذلي	١٢٠

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
هبوبُ	الطويل	أبو القمقام	٤٩٢
ذنوبُها	الطويل	مهار الديلمي	١١٧
معاينةُ	الطويل	يزيد بن محمد المهلي	١١٧
حبيبُ	الطويل	غير معروف	٣٢١
رُغْبُ	البسيط	الزبرقان بن بدر - مزاحم العقيلي	٥١١
أصابوا	الوافر	الحارث بن كَلْدَة الثقفي	٣٠٤
المشيب	الوافر	أبو العتاهية	٦١٤
(ت)			
العَفَلَاتِ	الطويل	غير معروف	٦١٤
تَقَلَّتْ	الطويل	كثير عزة - جرير - العباس بن الأحنف	٢٥٢
(ت)			
أُيِّتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
تَبَّيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٣
أُتِيتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٣
رَضِيتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
بَكَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
كُمَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
بَنَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
جَنَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
فَاشْتَوَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤
غَوَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس المرادي	٦٢٤

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
(ج)			
لَجُوجُ	الوافر	المتنبى	١٢٣
(ح)			
أَمْلَحُ	الطويل	ذو الرِّمَّة	٣٢٠، ٣١٧
السُّوْحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٥٤١، ٥٤٠
تَسْرِيحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٥٤١
(د)			
أُسْدَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢٧٢
(ذ)			
حاسد	الطويل	الشافعي	٢٥٣
تَجَلَّدَ	الطويل	طرفة بن العبد	٢٤٨
المحمَّد	الطويل	الأعشى	٤١٨
عدَّاد	البسيط	جرير	٥٥٧، ٥٥٥
أقياد	البسيط	جرير	٥٥٧
حَيَّاد	البسيط	جرير	٥٥٨
فَقَدَ	البسيط	النابعة الذبياني	٥٤٦
الثَّمَدُ	البسيط	النابعة الذبياني	٥٤٦
يَدِي	البسيط	النابعة الذبياني	١٨٣
التمادي	الوافر	المتنبى	٣٦٥
بالتنادي	الوافر	المتنبى	٣٦٥
الموادي	الوافر	المتنبى	٣٦٥
الأبراد	الكامل	الأعشى	٥٦٨
(ذ)			
يزيدُ	الطويل	المعلوط بن بدل القريعي	٢٨٣

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
(ذ)			
كَانَ مَاذَا	الرَّمْل	ابن المرحَّل	١٥١
لَمْ هَذَا	الرَّمْل	ابن المرحَّل	١٥١
(الرّاء الساكنة)			
مُضَرَّ	الطويل	عمران بن حطّان	٣٣٨
مُضَرَّ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٦١٥ ، ٥٢٦
زُفَر	الطويل	عمران بن حطّان	٣٣٩
أَعْتَذَرُ	البسيط	البحثري	٢٥٤
(ر)			
فلا صَبْرًا	الطويل	ابن مَيّادة - الأحوص	٤٨٨
أَزْهَرَا	الطويل	كثير عَزَّة	٣٢٦
والفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد - سودة بن عدي - غيرهما	١١٥
زَبْرًا	المجث	صفية بنت عبد المطلب	٣٤٠
صَقْرًا	المجث	صفية بنت عبد المطلب	٣٤٠
تَمْرًا	المجث	صفية بنت عبد المطلب	٣٤٠
عُشَارَا	المتقارب	الكميت الأسدي	٣٦٧
(ر)			
لصابِر	الطويل	غير معروف	٥٨٩
القار	البسيط	سعد بن قُرْط	٥٠٢
نار	البسيط	سعد بن قُرْط	٥٠٢
التنانير	البسيط	حسان بن ثابت - خدّاش بن زهير	٦١١

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
الأوبر	الكامل	غير معروف	٤٢٠
الخاسر	المتقارب	ضرار بن الخطاب	٤١١
(ر)			
صبر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٤٤١
أعبر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٨
القبر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٤٤١
التهجر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٨
فمهجر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٨
سخر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٤٤١
تغذر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٨
فيخصر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٨ ، ٤٥٧
الخضر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٤٤١
ذغر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٤٤١
الأمر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٤٤٠
ولا خمر	الطويل	فائد القشيري - النهدي - عامر بن معشر	٤٤٥
الدهر	الطويل	أبو العاج الكلي - أبورجاء الكلي	٢٦٨
يتغير	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٨
وما تذر	البسيط	غير معروف	٢٦٢
(س)			
الأس	البسيط	الخفاجي	٤٤٣
جساس	البسيط	هجرس بن كليب	٤٤٣
جساس	البسيط	الخفاجي	٤٤٤

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
النَّاسِ	البسيط	الخفاجي	٤٤٣
يَاسِ	البسيط	الخفاجي	٤٤٣
(غ)			
وَدَّعَا	الرَّمَل	مجنون ليلي - العكوك	٥٩١
(ع)			
سَافِعِ	الكامل	حميد بن ثور - عمرو بن معديكرب	٥٤٧
(عُ)			
الأصابعُ	الطويل	الفرزدق	١٢٠ ، ١١٩
الْيَحْدَعُ	الطويل	ذو الخِرْقِ الطَّهَوِي	٣٧٨
يَتَرَّعُ	الطويل	ذو الخِرْقِ الطَّهَوِي	٣٨٠
الزَّعَازُعُ	الطويل	الفرزدق	١٢٠
مُقَنَّعُ	الطويل	مسكين الدارمي - الطفيل الغنوي - غيرهما	٤٣٣
شَفِيعُهَا	الطويل	الصمة القشيري - مجنون ليلي - غيرهما	٤٥١
الضَّبْعُ	البسيط	العباس بن مرداس	٤٩٠ ، ٢٨٨
وَجِيعُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٢٣٠
يَا مَرِيعُ	الكامل	جرير	٢٢٩
(ف)			
طَرِيفِ	الطويل	ليلى بنت طريف - سلمى - الفارعة	٣٣٦
(فُ)			
جَائِفُ	الطويل	أوس بن حجر	٢٤٧

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
غارفُ	الطويل	أوس بن حجر	٢٤٧
شاسفُ	الطويل	أوس بن حجر	٢٤٧
راصفُ	الطويل	أوس بن حجر	٢٤٧
فالمخالفُ	الطويل	أوس بن حجر	٢٤٦
(ق)			
عريقُ	الطويل	أبو نؤاس	٦١٥
عقيقُ	الطويل	الخفاجي	٥٨١
(ق)			
فريقُ	الوافر	المفضل النكري - عامر بن أسحم	٤٤٥
(الكاف الساكنة)			
آلكُ	مجزوء الكامل	عبد المطلب بن هاشم	١٠٣
(ك)			
حمّاكا	الخفيف	السّخاوي	١٧٢
(ك)			
مرّمّاك	البسيط	الشريف الرّضي	٥٩٠
(ك)			
حالِكُ	الطويل	أبو تمام	١١٢
(ل)			
مَوْتَلَا	الطويل	الشاطبي	٤٣٧
عَدَلَا	البسيط	المتنبي	١٤٣
قَيْلَا	البسيط	النعمان بن المنذر	٥١٨ ، ٥١٧
شَمَلِيْلَا	البسيط	النعمان بن المنذر	٥١٨ ، ٥١٧

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
النَّيْلَا	البسيط	النعمان بن المنذر	٥١٨، ٥١٧
أَقَاوِيلَا	البسيط	النعمان بن المنذر	٥١٨، ٥١٧
خيَالَا	الكامل	الأخطل	٣٥٣
(ل)			
تَنْسُلُ	الطويل	امرؤ القيس	٦٠٤
فَأَجْمِلِي	الطويل	امرؤ القيس	١٢٦
وَتَحْمَلُ	الطويل	امرؤ القيس	٢٤٨
مَعَوَّلُ	الطويل	امرؤ القيس	٥٧٤
الدَّخَالُ	الوافر	ليبد بن ربيعة	٤٢٣
الغَزَالُ	الوافر	المتني	٥٦١
السَّفَلُ	الرَّمَلُ	ابن الوردي	٦٠٦
يَفْعَلُ	السريع	عدي الأزدي	١٩٢
الأَوَّلُ	السريع	عدي الأزدي	١٩٢
(ل)			
زَائِلُ	الطويل	ليبد بن ربيعة	٣٦٩-٣٧٠
سَلَاْسِلُ	الطويل	جعفر بن عُلبَة	٥٦٨
الأنَامِلُ	الطويل	ليبد بن ربيعة	٣٦٩
كَاهِلُهُ	الطويل	ابن مَيَّادَة	٤١٧
وَنَتْنَعِلُ	البسيط	الأعشى	٥٢٤
شَامِلُ	البسيط	ابن الحنبلي	٤٩٢
(الميم الساكنة)			
الزَّحَامُ	السريع	بشار بن برد	٥

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
(م)			
غريماً	الوافر	أبو تمام	٤٦٧
تَسْتَقِيمَا	الوافر	زياد الأعجم	٥٨٠
وَأَمْسَلَمَ	المنسرح	بجير بن غنمة الطائي	٣٧٣
يَأْتَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٦
هَدَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٦
فلن يُعَدَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٣، ٢١٦
الأَقْدَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٣
تَنَدَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧
تَصْرَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٦
مُعْرَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧، ٤٩٣
تَهْرَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٦
السَّاسَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧، ٤٩٥
الأَعْصَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧
تَحْكَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧
أَيْنَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٦
أَسْهُمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧
أَيُّهُمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٤٩٧
(م)			
هشام	الطويل	ابن نباتة	٩٨
غَمَام	الطويل	ابن نباتة	٩٨
يرتمي	الطويل	ليلي الأخيلية	١٦٠
خازم	الطويل	الفرزدق	٢٦٦

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
نَدَم	البسيط	ساعده بن جؤية	٣٧٢
الأكم	البسيط	زيد الخيل	٤٩١
حَدَام	الوافر	لجيم بن صعب - دميس بن ظالم	٣٠٧
كِرَام	الوافر	الفرزدق	٢٥٤
عِظَامَة	مجزوء الكامل	دعبل الخزاعي - أبو محمد اليزيدي - غيرهما	٥٤٠
(م)			
أَشَامُ	الطويل	غير معروف	٤٣٠ ، ٤٢٦
نعائمها	الطويل	زياد الأعجم	٥٠٣
مقامها	الطويل	زياد الأعجم	٥٠٣
مَقْدَمُ	الطويل	غير معروف	٤٣٠
أَصَارُمُ	الطويل	غير معروف	٣٠٨
أَتَنَعُمُ	الطويل	الخفاجي	٥٠٤
أَظْلَمُ	الطويل	غير معروف	٤٢٦ ، ٣٩٠
لثيمُ	الطويل	حاتم الطائي	٦٠٨
نسيمها	الطويل	مجنون ليلي	١٧٤
بَهِيمُ	الطويل	حاتم الطائي	٦٠٨
رَمِيمُ	الطويل	حاتم الطائي	٦٠٨-٦٠٧
مَتِيمُ	الطويل	الخفاجي	٥٠٤
هَرَمُ	البسيط	غير معروف	٦١٢
مصرومُ	البسيط	علقمة الفحل	٣٠٥
مشكُومُ	البسيط	علقمة الفحل	٣٠٥

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
القدوم	الوافر	زياد الأعجم	٥٨٢
أعجموا	الخفيف	ابن الحنبلي	١٩٤
فمُعجَم	الخفيف	الفارابي	١٩٤
معظم	الخفيف	الفارابي	١٩٤
لئيم	الخفيف	حسان بن ثابت	٣٠٤
سقام	المتقارب	السهيلي	٥٩٧
سلام	المتقارب	السهيلي	٥٩٧
فالحمام	المتقارب	السهيلي	٥٩٧
(ن)			
شيبانا	البسيط	قُريط بن أنيف	١٨٥
يرينا	البسيط	ابن مقبل	٥١٤ ، ٥٠٩
لينا	البسيط	ابن مقبل	٥١٤ ، ٥٠٩
إنّا	الوافر	صفى الدين الحلّي	١٧٠
طحونا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٢٦٩
وجدتمونا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٢٦٩
أن تشتمونا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٢٦٩ ، ٢٦٧
والعيونا	الوافر	الراعي النميري	٣٤٣ ، ٣٢٣
الأندرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٢٦٩
(ن)			
لايني	الطويل	هراء الدين القيراطي	٩٩ ، ٥
أذن	الطويل	هراء الدين القيراطي	٩٩ ، ٥
بالحسن	الطويل	هراء الدين القيراطي	٩٩ ، ٦

آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
المُعْنِي	الطويل	بهاء الدين القيراطي	٩٩، ٦
أُنِيَّ	الطويل	السهيلي	٢٩٠-٢٨٩
مَثَلَانِ	البسيط	عبد الرحمن بن حسان - حسان بن ثابت - غيرهما	٤٦٣، ٤٦٥
باللَّيْنِ	البسيط	أفنون التغلي	٣٥٦
الحَسَنِ	البسيط	أفنون التغلي	٣٥٦
رَسَنِ	البسيط	أفنون التغلي	٣٥٧
للعيون	الوافر	المثقب العبدى	٥٢٢
يتغني	الوافر	المثقب العبدى	٥٢٣
يليني	الوافر	المثقب العبدى	٥٢٣
بسكَّانه	السريع	غير معروف	٥٩٦
عدنان	الخفيف	غير معروف	٤٥٥
(ن)			
وليئها	الطويل	بثينة صاحبة جميل	٣٠٩
مَلَانُ	الهزج	الفند الزماني	١١٥
(الياء الساكنة)			
أمثالي	البسيط	مجنون ليلي	٦١٥
(ي)			
غَادِيَا	الطويل	ذو الرُّمَّة	٣١٢
مَالِيَا	الطويل	ذو الرُّمَّة	٣١٢
أَمَانِيَّة	الطويل	الدَّماميني	٦
ثَمَانِيَّة	الطويل	الدَّماميني	٩٩، ٦
المساوِيَا	الطويل	عبد الله بن معاوية	٢٥١

فهرس الأرجاز

(د)			
٢٣٠	الخفاجي	الرَّجَز	هَدَدًا
٢٣٠	الخفاجي	الرَّجَز	عَدَدًا
٣٢٣	ذو الرِّمَّة	الرَّجَز	باردًا
٢٣٠	الخفاجي	الرَّجَز	جرَّدًا
٢٣٠	الخفاجي	الرَّجَز	خُلْدًا
(ر)			
١٨٩	غير معروف	الرَّجَز	أطيرًا
(ر)			
٢٩١	غير معروف	الرَّجَز	الضوامر
٤١٦	أبو النجم العجلي	الرَّجَز	مسحورها
٤١٥	أبو النجم العجلي	الرَّجَز	قصورها
(الطَّاء السَّاكِنَة)			
٤٦٨	العجَّاج	الرَّجَز	قَطُّ
(ع)			
٥٢٠	لبيد بن ربيعة	الرَّجَز	مِلْمَعَة
٥٢٠	لبيد بن ربيعة	الرَّجَز	ضِيَعَة
(ك)			
٤١١	خالد بن الوليد	الرَّجَز	أهائِكَ
(م)			
٥٤٣	رجل من بني أسد	الرَّجَز	الهَامَا
(م)			
٦٥١	حكيم بن معية - أبو الأسود الحماني	الرَّجَز	مَيْسَمٍ

أُمِّي	الرجز	أبو جهل - علي بن أبي طالب	٣٦٠ ، ٣٥٨
التأمِّي	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٨٧
(ن)			
جَنِّي	الرجز	علي بن أبي طالب	٣٦٠
سِنِّي	الرجز	أبو جهل - علي بن أبي طالب	٣٦٠ ، ٣٥٨
مِنِّي	الرجز	أبو جهل - علي بن أبي طالب	٣٦٠ ، ٣٥٨

فهارس أقوال العرب وأمثالهم

الصفحة	القول أو المثل
٣٠٠	«أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً»
٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥	«ادخلوا الأول فالأول».
٣٤٣، ٣٢٤	«اشترته بدرهم فصاعداً».
١٥١	«أضرب مَنْ؟ وَمَتْنًا».
٦٢١، ٢٦١، ٢٤٥	«أعددت الحشْبَ ليميل الحائطُ، فأدعمه به».
٤٥٠، ٤٤٩	«ألا تنزل تُصب خيراً».
٤٥٣، ٤٤٩	«ألا تنزل عندنا تُصب خيراً».
٤٨٨، ٤٨٦، ٤٨٥	«أما العبيد فذو عبيد».
٤٨٥	«أما علماً فعالم».
٤٨٥	«أما العلم فعالم».
٤٨٥	«أما قريشاً فأنا أفضلها».
٤٤٣	«أَمْ وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ».
٣٦٢، ٣٢٢	«إنَّها لإبل أم شاء».
٢٢٨	«إنَّ هناك لإبلاً أم شاء».
٢٧٧	«إن وراكبها».
٢٣٣، ١٧٨، ١٥٦	«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».
٤٢٥، ٤٢٢	«جاؤوا الجماء الغفير».
١٣١	«دونه خرط القتاد».
٤٣٣	«أبو سعيد الذي رويت عن الخدري».
١٥٠	«ضرب مَنْ؟».
٤٨١، ٣٠٧	«فإنَّ القول ما قالت حذام».
١٤٩	«فعل ماذا؟».
١٥١	«كان ماذا؟».

الصفحة	القول أو المثل
٢٢٠	«كتبت إليه بأن قم».
١٥٤	«لا تأكل السمك وتشرب اللبن»
١٥٦	«لله دُرَّةُ فارساً».
٤٨١	«ليس خلق الله مثله».
٤٨١	«ليس الطيب إلا المسك».
٤٣٠	«ليس وراء عبَّادان مُقام».
٥٩١	«ما أذري أسلم أو ودع».
٢٥٥	«ما جاعني من أحد».
٤٢٤	«نحن العرب أقرى الناس للضيف».
٢٥٢	«نزل القرآن عليه ﷺ بإنزال جبرئيل على قلبه».
٦٣٩ ، ٣٥٤	«هو على طرف الثمام».

فهرس لغات القبائل

الصفحة	اللغة القبيلة
٣٧٣	(أُم) حرف تعريف عند طَبَّيٍّ وَ حَمِيرَ.
٣٥٣	لغة أهل اليمن وقوع «أُم» في صدر الكلام.
١٨١	لغة الأندلس: الشلوبيني (بياء النسبة): الأبيض الأشقر.
٢٨٥	لغة بلحارث بن كعب: إجراء المثني دائماً بالالف.
٤٩٢	لغة تميم أو قيس في «إِمَّا»: (أَمَّا) بفتح الهمزة.
١٠٩	لغة قيس: (يَجْنَح) بضم النون.

فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة
(أ)	
الأبدي	٦٣٩
أبي بن كعب	٤٠٧، ٢٢٧
الأحوص	٥٠٢
الأخطل	٣٥٣
الأخفش	(١٧٦)، ٢١٢، ٢٨٠، ٣٥٩، ٣٧٨، ٤٧٨، ٥٣٩، ٥٥٩، ٦٠٥، ٦١٣، ٦٥٠، ٦٥٢
الأدفوي	١٨٢
الأزهري	٦٢٥
الإسفراييني	(١٥٨)، ٤٦١
الأشدق	٦٤٥
الأشهب العقيلي	١٠٩
الأصمعي	(٢٩١)، ٣٥٧، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٥٨، ٦٠٨
زياد الأعجم	(٥٠٣)، ٥٨٠
ابن الأعرابي	٥٤١
الأعشى	٤١٨
الأعلم الشتمري	٤٩٤
أفنون التغلي	٣٥٦
امرؤ القيس	٦٠٤
الأنباري	٢١٠
ابن الأنباري	(١٢٧)، ٣٤٢، ٣٤٣
الأندلسي	(١٩٠)، ٤٤٠، ٤٤٨، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٣٩، ٦١٧، ٦٢٢

اسم العلم	الصفحة
أوس بن حجر	٢٤٦
ابن إياز	(٤٥٩)، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٩، ٥٢١
عضد الدين الإيجي	٥٩٦
أيوب بن القرية	١١٨
(ب)	
ابن بابشاذ	١٩٣
الباقلاني	٢٢٨
البخاري	(١٣٣)، ١٦٠، ٢٣٨
البراء بن عازب	٤٦٥
ابن برّي	٣٦٧
البرماوي	٥٩١
ابن برهان	(٥٥٥)، ٥٥٦
بريرة	١٩٠
البسيلي	١٦٨
البشتي	٣١٠
أبو البقاء العكبري	(١٣٧)، ٢٠٠، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٦، ٤١١، ٤١٢، ٤٢٣، ٥١٢، ٥٩١، ٦٠٥، ٦٢٩
بلحارث بن كعب	٢٨٥
بهاء الدين القيراطي	٥
البيضاوي	(١٨٦)، ١٩٨، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٤٥
البيهقي	١٠٦، ١٠٥

اسم العلم	الصفحة
(ت)	
الترمذي	٤٩٨
التفتازاني	(١٢٣)، ١٢٤، ١٤١، ١٤٩، ١٥٢، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٦١، ٢٨١، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٨٣، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٧١، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٨٣، ٥٨٨، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٦
أبو تمام	٤٦٧
تميم بن أسد	٣٨٦
ابن تميم	٦٠٦
(ث)	
ثعلب	(٣٥٨)، ٤٨٦
(ج)	
جابر بن عبد الله	١٣٣
الجاحظ	١١٨
الجبائي	٦٤٣
أبو عمر الجرمي	٥٣٩
جرير	(١١٩)، ٢٢٩، ٥٥٥، ٥٥٨
جسّاس	٤٤٣
الجعبري	٣٤٢
جعفر بن عُلبَة	٥٦٨
أبو جعفر بن الزّبير	٢٨٩
ابن الجندي	٢٧٩

اسم العلم	الصفحة
ابن جني	٣، (١٢٣)، ١٢٧، ١٥٠، ١٦٨، ١٦٩، ٢١٧، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٦٥، ٥٤٢، ٥٥٥، ٥٦٢، ٦٣٨، ٦٣٤
أبو جهل	٣٥٩
الجوهري	(١٢٩)، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٤، ٦٢٥، ٦٢٦
(ح)	
أبو حاتم السجستاني	٤٢٤
حاتم الطائي	٦٠٨
ابن الحاجب	(١٥٥)، ١٩٠، ١٩٦، ٢١٣، ٢٦٢، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٦١، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٨٧، ٥٩٥، ٦٠٠، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٩، ٦٤٩
الحارث بن كعب	٦١١
الحارث بن كلفة	٣٠٤
الحجاج الثقفي	(١١٨)، ٢٠١
أبو الحجاج القيسي	٣٨٤
الركن الحديثي	(٣٨٥)، ٣٨٩
الحريري	٥٩١
حسان بن ثابت	٣٠٤، ٣٠٦، ٥١٧، ٥٣٠، ٦١١
الحسن البصري	(٤٢٢)، ٤٢٤
الحسن بن علي بن أبي طالب	٣٣٦
الحسين بن علي بن أبي طالب	٣٣٦

اسم العلم	الصفحة
حفص (القارئ)	٢٠٨
حفيد السَّعد	(٢٦٥)، ٥٠٨، ٥٩٤، ٦٤٣، ٦٤٤
الحليمي	١٠٦
حمزة الزيات	١٣٠
ابن الحنبلي	٩، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٤٨، ٤٦١، (٦٠٩)
أبو حنيفة الدينوري	٥٤٢
أبو حيوة (القارئ)	٤٩٠
أبو حيَّان الأندلسي	١٢٢، (١٣٦)، ١٤٤، ١٥١، ١٦٦، ١٩٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣١٨، ٣٢٩، ٣٤٩، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٠، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٩٥، ٥١٠، ٥١١، ٥١٤، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٧٩، ٥٨٦، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٣٠، ٦١٠، ٦٠٥
(خ)	
خالد بن الوليد	٤١٠، ٤١٢
ابن الحَبَّاز	١٢٦
خداش بن زهير	٦١١
ابن خروف	٤٤٢
الخسرو شاهي	(٤٠٢)، ٤٠٣
الخطابي	١٩٠
الخطيب البغدادي	١٥٩
ابن خلدون	٣

اسم العلم	الصفحة
ابن خلكان	٤٢٢، (٤٤٧)
الخليل بن أحمد	٤٨٦، (٥٤٤)، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٨
الخوارزمي (صدر الأفاضل)	٤٤٨
(د)	
أبو عمرو الداني	٣٢٢، (٣٤٢)، ٣٤٣، ٤٢٤، ٥٥٨
الدَّمايني (الشارح)	٦، (١١٠)، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٥، ١٤١، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٣، ١٧٧، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩٥، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٥٨، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٨، ٥٩٨، ٦٠١، ٦١٣، ٦١٦، ٦٢٠، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥١
ابن الدَّهَّان	٦٣٨، ٦٣٤، (٥٥٦)
الدَّواني	١٠١
(ذ)	
أبو ذؤيب الهذلي	٥٤٠، (٣٤١)
ذو الرُّمَّة	٣١٣، (٣١٢)

اسم العلم	الصفحة
ذو الخرق الطُّهوي	٣٨١
الذَّهبي	٣٦٠
(ر)	
رؤبة بن العجاج	٤٨٧
الرازي	
(صاحب اللوامح)	٢٦٠
الفخر الرازي	٢٣٧
الراغب الأصفهاني	(٢٣٧)، ٢٣٩، ٢٥٢، ٣٨٦، ٤٥٢، ٦١٩
الربيع بن زياد	٥١٧
ابن أبي الربيع	(١٢٢)، ١٥١
أبورجاء العطاردي	٤٠٧
الرَّضِي	(١٤٧)، ١٥٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٨٢، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤١٣، ٤٣٢، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٧٦، ٥٧٩، ٦٢٣
رويس (القارئ)	٤١٠
الرياشي	٣٥٨
(ز)	
الزبير بن العوام	٣٤٠
الزَّجَّاج	١٤٠، (١٨٠)، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٣١
الزَّجَّاجِي	٦١٢
زرقاء اليمامة	٥٤٦

اسم العلم	الصفحة
الزر كشي	٣٨٩
الزغفراني	٣١٦، (٣١٤)
الزحشري	(١٣٦)، ١٣٧، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١١، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠١، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٣، ٣٨٤، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٨٨، ٥٠٨، ٥١٣، ٥١٥، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٥، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٠
الزملكاني	٤٦٨
زهير بن أبي سُلمي	٣٠٣، (٣٠٢)
زيد بن علي العجلي	١٠٩
أبو زيد الأنصاري	(٢٩١)، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢
(س)	
ساعدة بن جؤية	١٢٠، (١٢١)، ٣٧٢
السُّبكي	٣، (١٣٢)، ١٤١، ١٥٧، ١٦٢، ٣٨٩، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٦٠، ٥٧٥
السَّخاوي	(١٧٢)، ٢١١، ٣٧٥، ٤١٧، ٤٢١، ٥٣٩، ٥٦٦، ٦٤٦، ٥٨٧
السُّرُوجي	٤٦٧
سعد بن قرط	٥٠٢

اسم العلم	الصفحة
سفيان بن عيينة	٢٦٠
السَّكَّانِي	(١٠٧)، ٢٥٦، ٢٦٣، ٢٩٥، ٣٦٦، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٥٢، ٦٢٠، ٦٢١
ابن السَّكَّيت	٤٣٩
ابن سماعة	٤٢٧
السَّمْعَانِي	٤٤٧
ابن السَّمَّك	٥٥٨
أبو السَّمَّال	٥٥٨
السَّمَوَّال	(٤١٣)، ٤١٤
ابن السَّمِيفَع	٤٠٧
السَّمِين الحلي	٢١١، ٣٤٥، ٤١٥، (٤١٦)، ٥٦٠، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥
السُّهَيْلِي	(٢٨٩)، ٢٩٨، ٢٩٩، ٥٩٧
سيويه	٣، ١٠٧، (١٢٢)، ١٤١، ١٥٢، ١٧٩، ١٨٩، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٧٠، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٦، ٥٠٥، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٢، ٦١٠، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٤٨، ٦٤٩
السيرافي	(١٩٠)، ٢١٠، ٢٣٥، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٤٣، ٣٣٤، ٣٩٤، ٤٥٣، ٤٨٦، ٤٩٥، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٦٢٥

اسم العلم	الصفحة
ابن سينا	٣٩٥
السُّيُوطِي	٧، ١٦٨، (١٨٨)، ١٩٢، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢٤٦، ٣١١، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٥٩، ٣٩٢، ٤٠١، ٤٤٨، ٤٧٨، ٥٢٤، ٥٣١، ٦١٢
(ش)	
الشَّاطِي	٥٣٩، (٤٢١)
الشَّافِعِي	٦٣٤، (٤٠١)
أبو شامة	٤٣٨، (٤٣٧)
شاه رخ بهادر (السلطان)	٦٤٣
ابن الشَّجَرِي:	(١٣٨)، ١٥٨، ١٦٦، ١٩٩، ٢٨٨، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٥٤، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٣١، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٧٥، ٥٩٣
الشَّريف الجرجاني	(١٢٨)، ١٢٩، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٩٦، ٣٧٦، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٧٣، ٥٠٨، ٥٢٩، ٥٧٦، ٥٩٦
شعبة بن عيَّاش	٢٧٥
الشُّلِّي	٢٠، ٢١
الشُّلُوبِين	(١٨١)، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٤٧٨، ٦١٥، ٦٤٨
الشُّمْنِي	٨، ١١٠، ١٣٥، (١٣٩)، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٨، ٣٢٧، ٥١٦
شَهْر بن حوشب	٢٠١
الشُّوكَانِي	٣

اسم العلم	الصفحة
(ص)	
ابن الصَّائغ	٦، (١٦٦)، ٢١٨
الصاحب بن عبَّاد	١١٦
الصفاقسي	٦٠٢
الصفدي	١١٢
الصَّفَّار	(١٥٠)، ٣١٣، ٤٧٥
صفية بنت عبد المطلب	٣٤٠
صفي الدين الحلي	١٧٠
الصقلي	١٦٩
الصيمري	٥٠٥
(ض)	
ابن الضائع	٤٦٨
(ط)	
ابن طاهر	(٢٢٠)، ٢٢٣، ٤٥١
ابن طريف	٢٩٠
الطبي	(٢٩٦)، ٢٩٧
(ع)	
عائشة بنت أبي بكر	١٩٠، ٤٦٤
العبادي	٤٣٠، (٤٣١)
عبد الرحمن بن حسان	(٣٦٣)، ٤٦٤، ٤٦٦
عبد القاهر الجرجاني	(١١٥)، ١٣٨، ٣٢٩، ٣٨٨
عبد الله بن أم مكتوم	٣٨٩
عبد الله بن الزبير	٢٧٧، ٢٧٨

اسم العلم	الصفحة
عبد الله بن عباس	٤٥٩
عبد الله بن فضالة	٢٧٧
عبد الملك بن مروان	٦٤٥
ابن أبي عبلة	٤٢٣
أبو عبيده	(٣٥٣)، ٤٩٩، ٦٥٠
عتبة بن ربيعة	٥٣٦
عدي الأزدي	١٩٢
عدي بن حاتم	٦٠٨
ابن عصفور	(١٩٣)، ٣١٢، ٣٢٩، ٣٦٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٥، ٤٦٦، ٥٠٥، ٥٥٥، ٦١٢، ٦٣٩
ابن عطية	(١٣٨)، ١٦٧، ٤١١
ابن عقيل	١٥٠
عكرمة	٢٠٢
علي بن أبي طالب	٢٧٩، ٣٢٨، ٣٥٩، ٣٦٠
أبو علي الفارسي	(١٥٥)، ١٨١، ٢١٧، ٢٨١، ٣٠٦، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٥٠، ٤٤٢، ٤٧٨، ٥٠٠، ٥٢٧، ٥٤٢، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦١٧
العلوي (شارح الجامع الصغير لابن هشام)	٤٣٣
عمر بن أبي ربيعة	٤٥٧
عمر بن الخطاب	٣٣٧، ٤٦٤
عمران بن حطّان	٣٣٨، ٣٣٩
عمرو بن قعاس	٦٢٣

اسم العلم	الصفحة
عمرو بن كلثوم	٢٦٩
عمرو بن لحي	٤١٠
عيسى الصفوي	٢١، (٣٨٢)، ٣٨٣
عيسى بن عمر	(٣٢٢)، ٣٤٣
(غ)	
الغزالي	(٤٠٠)، ٦٤٤، ٦٤٦
(ف)	
ابن فارس	(١٦١)، ١٦٠
الفارقي	١٧٠
الفاريابي أو الفارابي	١٩٤
الفرّاء	١٣٠، (١٨٧)، ١٨٨، ٢٧٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٤٢٤، ٤٧٥، ٥١٤، ٥٢٥، ٥٣٦، ٥٦٠، ٥٧٨، ٦٥٠
الفرزدق	(١١٩)، ٢٢٩
فضالة بن شريك	٢٧٧
الفيروز آبادي	٦٢٥
(ق)	
أبو علي القالي	٣٥٧
قتادة السدوسي	٢٠٢
القرافي	(٥٣٥)، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥
القزويني (صاحب التلخيص)	٣٨٩، ٤٥٢، ٥٥٣، (٥٥٤)

اسم العلم	الصفحة
القزويني	
(صاحب الكشف)	٦٤٣، ٣١٦، (٢٤٣)
قطرب	٤٣٩، (٢٧٩)
ابن القطاع	١٧٠، (١٦٩)
القوشجي	٣٨٢، (٣٨١)
قيس بن ذريح	١٧٤
(ك)	
ابن كثير المكي	٤١٠، (٢٠٨)، ١٣٠
كثير عزّة	١٧٥
الكرماني	٦٤٣
الكسائي	(٢٧٩)، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٥٠، ٥٥٩، ٥٧٨، ٥٨٧، ٦٢٠، ٦٢١
كعب بن مالك	٤٦٤
كليب بن ربيعة	٤٤٣
ابن كمال باشا	٢١، (٥٦٠)
الكميت الأسدي	٣٦٧
الكندي	٢٥٦
ابن كيسان	٥٣٧، (٥٠٠)
(ل)	
ليلي الأخيلية	١٦٠
ليلي بنت طريف	٣٦٦
لبيد بن ربيعة	٦١٥، ٥٢٨، ٥٢٦، ٥٢٠، ٥١٧، ٣٦٥

اسم العلم	الصفحة
(م)	
المازني	١٩١
المالقي	(١٧٦)، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٣، ٥٠٥، ٥٧٩، ٦٣١
مالك بن أنس	(١٠٥)، ١٠٧، ٣٢٨
ابن مالك	(١٣٣)، ٢١١، ٢٣١، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٦٢، ٣٧٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٢٠، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٧٢، ٤٧٩، ٥٠٠، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٤، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٧، ٥٩٨، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٤٦، ٦٤٩
الميرد	(١٠٤)، ١٨٨، ١٩٦، ٢٠٩، ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٧٦، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٦٠، ٦٤٧
المتني	(١٢٣)، ١٤٣، ٣٦٥
المتقّب العبدى	٥٢٢
مجاهد	٣٢٢
مجنون ليلى	(١٧٤)، ٦١٥
محمد بن حبيب	١٢٠
محمد بن الحسن	(٤٢٧)، ٤٢٨، ٤٢٩
محمد بن الحنفية	(٢٠١)، ٣٣٦، ٣٣٧
ابن محيصن	٣١٤
المختار الثقفي	٣٣٧
المرادي	(١٨٧)، ١٩٨، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٥٠٤، ٦١٠
مربع	٢٢٩

اسم العلم	الصفحة
ابن المرّحل	١٥١
المرزوقي	(١١٥)، ٢٩١، ٤٤٨، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٨١
مروان بن الحكم	٥٥٧
المزني (صاحب الشافعي)	٥٣٣
المسيبي	٤٢٣
مطرّف بن عبد الله	١٠٦
معاوية بن أبي سفيان	١٥٩
معاوية بن هشام	٥٥٧
معد بن عدنان	٤٥٥
ابن معطي	٤٧٦
معين الدين الصفوي	٤٢٧
ابن مقبل	(٥٠٩)، ٥١٣
ابن مكتوم	٢٨٩
مكي بن أبي طالب	(٢١١)، ٥١٦، ٥١٩، ٥٣٦
ابن الملاء الحصكفي	٨، (١١٠)، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٣١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٥٨، ٥١٣
ابن المنير	٢٦٠
مهيار الديلمي	١١٧
أبو موسى الأشعري	١٢٧
الميداني	٥٣٨
(ن)	
النابعة الجعدي	٥٤٦

اسم العلم	الصفحة
النابعة الذبياني	٥٤٦
ابن الناظم	(١٣٩)، ٥٧٧، ٥٧٩، ٤٨٠
نافع المدني	١٣٠، (٢٧٥)، ٣٤٣
أبو النجم العجلي	٤١٧
النحاس (أبو جعفر)	٢٧٩
ابن النحاس (مها الدين)	(٣٢٩)، ٣٦٢
معين الدين التّسفي	٦٤١
النعمان بن المنذر	(٤٠٩)، ٥١٧، ٥٢٠
النمر بن تولب	٣٧٣، ٤٩٣
أبو نوّاس	٦١٥
التّوّوي	(١٠١)، ١٥٩، ٢٧٣
(هـ)	
هارون الرشيد	(٤٢٦)، ٤٢٧، ٤٢٨
هجرس بن كليب	٤٤٣
الهذلي	٣١٤
الهروي	
(صاحب الأزهية)	٥١٤، ٥٣١، (٥٤٨)، ٥٦٦
أبو هريرة	١٦٠، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٩٨
ابن هشام الخضراوي	٤٤٦
ابن الهمام	٢١٢
(و)	
الواحيدي	(١٤٣)، ٣٤٨، ٣٤٩
وحيي زاده	٩، (١١٣)

الصفحة	اسم العلم
٦٠٦	ابن الوردي
٣٤٠، (٣٤١)	الوقشي
٤١٧	الوليد بن اليزيد
(ي)	
١٨٢	ياقوت الحموي
١١٧	يزيد بن محمد المهلي
٤١٠، (٣٤٣)، (٣٢٢)	يعقوب الحضرمي
٥٣٥، (٤٩٦)، (٤٩٥)	ابن يعيش
٤٢٧، (٤٢٦)	القاضي أبو يوسف
٦٢٨، (١٥٠)، (٥٠٠)	يونس بن حبيب

فهرس البلدان والمواضع

الصفحة	البلد أو الموضع
١٨١	أصبهان
٤٤٧، ١٨١	الأندلس
٥٧١	البصرة
٣٦٦	الجزيرة العُمَريَّة
٥٤٧	مدينة جَوَّا
٣٦٦	الخابور
٣٣٧	شُعْب رَضَوَى
٤١١	الطائف
٤١٤	طيبة
٤٣٠	عَبَّادَان
٤١١	عُكَاز
٤٤٧	مَالِقَة
٤١٤	المدينة المنورة
١١٢	مصر
١١٢	مَكَّة المَكْرَمَة
٤١١	نَخْلَة
٤٥٦	اليمن

فهرس المذاهبة والطوائف والمقبائل

المذهب	الصفحة
أهل البلدين والجمهور (البصرة والكوفة)	١٢٧، ١٢٨، ١٩٢، ٢١٠، ٢١٤، ٣٠٧ ٦٠٥، ٣٥٥
مذهب البصريين	١٥١، ١٨٨، ٢٣٥، ٢٦٨، ٢٧٤، ٣٥٤ ٣٥٥، ٤٣٢، ٤٣٦، ٥١٦، ٥١٩، ٥٦١ ٦٣٧، ٥٧٩، ٥٦٢
مذهب الحنفية	٤٠١
مذهب الشافعي	٤٠١، ٤٣٠، ٦٣٤
الكوفيون	٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢٣٦، ٢٥٨ ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ٤٣٢ ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٩١، ٥١٦، ٥٣٦، ٥٣٩ ٥٥٥، ٥٧٩، ٦٣٩، ٦٥٢
الكيسانية	٣٣٦، ٣٣٧
المعتزلة	٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤
أزْد السَّراة	٤٥٦
بنو تميم	٤٨١، ٤٨٦
قبيلة جرَم	٥٣٩
حمير	٣٧٣، ٣٧٤
بنو ساعدة (الخزرج)	١٢١
طِيء	٣٧٣
قبيلة عُذرة بن سعد	٣٦١
عامر بن صَعَصعة	٣٥٦

فهرس الكتب المذكورة في المتن

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
الإتقان في علوم القرآن	السيوطي	٣٣١
الإبدال	ابن السكيت	٤٣٩
أدب الكاتب	ابن قتيبة	١٠١
الأزمية في علم الحروف	الهروي	٥١٤، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٣١، ٥٤٨، ٥٦١، ٥٦٦
أساس البلاغة	الزمخشري	٢٩١، ٥٠٣، ٦٣٢
الاستغناء في أحكام الاستثناء	القراقي	٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦
الأسماء والصفات	البيهقي	١٠٥
الأشباه والنظائر	السبكي	٤٠٢
أعوان النصر في أعيان العصر	الصفدي	١١٢
الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب	الفارقي	١٧٠، ١٧١
إلجام العوام	الغزالي	٦٤٤
ألفية ابن مالك (الخلاصة)	ابن مالك	٥٦٦
الأمالى	ابن الشجري	١٩٩، ٢٨٨، ٣٠٢، ٥٦٦
الأمالى النحوية	ابن الحاجب	٢٦١، ٥٨٧
إملاء ما من به الرحمن	العكبري	٥١٢، ٥١٩
الإنصاف في مسائل الخلاف	الأنباري	٢١٠
أنوار التنزيل وأسرار التأويل	البيضاوي	١٨٦، ٢٤٧، ٢٧٠
الإيضاح شرح المفصل	ابن الحاجب	١٨٠، ٥٠٠، ٥٠٦
الإيضاح	أبو علي الفارسي	٥٥٤
الإيضاح	القرويني	٥٥٣
إيضاح الوقف والابتداء	ابن الأنباري	١٢٧، ٣٢٠، ٣٤٢

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٥٨٣، ٥٢٣، ٢٥٠، ١٤٤	أبو حيان الأندلسي	البحر المحيط
٣٣٥	الغزني أو ابن الأثير	البدیع
٣٨٩	ابن العليج	البسيط
٥٩٨	أبو علي الفارسي	البغداديات
٣٦٠	الذهبي	تاريخ الإسلام
٦٤١	النسفي	تبصرة الأدلة
٤٢٠، ٣٦٠، ١١٠	الدّماميني	تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب
٦١٦	ابن هشام	تخليص الشواهد
١٢٢	أبو حيان الأندلسي	التذكرة
٥٩٨، ٥٢٧، ٣٣٥	أبو علي الفارسي	التذكرة
٢٨٩	ابن مكتوم القيسي	التذكرة
٦٥٢	ابن هشام الأنصاري	التذكرة
٤٥٠، ٣٩٠، ٣٨٣، ٢٩٤ ٥٨٦، ٤٩٥	أبو حيان الأندلسي	التذييل والتكميل
٣٩٩، ٣٢٩، ٣٢٧، ١٤٢ ٥٦٦، ٥١١، ٤٥٠، ٤٣٤ ٦٤٩، ٦٣٨، ٥٨٦	ابن مالك	تسهيل الفوائد
٢٠٤، ٢٠٣، ١٧٩، ١١٠ ٣٣٨، ٣٣٧، ٢٧٣، ٥٠٦، ٣٤٨	الدّماميني	التعليق على مغني اللبيب
٣٩٩، ٣٧٧	الدّماميني	تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد
٣٣٤	أبو علي الفارسي	التعليقة على كتاب سيبويه
٣٦٢، ٣٢٩	ابن النّحاس	التعليقة على مقرب ابن عصفور
٣١٠	البشتي	التفصلة

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
تلخيص المفتاح	الخطيب القزويني	٤٥٢، ٣٨٩
التلقيح لفهم قارئ الصحيح	سبط ابن العجمي	٢٣٨
التلويح	التفتازاني	٣٩٣، ٣٩٧، ٥٠٩، ٥٣٤، ٦٣٥، ٦٤٧
التنبية على مشكل أبيات الحماسة	ابن جنّي	١٩٦
تهذيب الأسماء واللغات	النوي	١٥٩
تهذيب اللغة	الأزهري	١١١، ٦٢٥
الجنّي الداني	المرادي	٥٢٥، ٦١٩
جواهر القرآن	جامع العلوم	١٩٨
الجوهر النضيد في شرح القصيد	ابن الجندي	٢٧٩
حاشية الشريف الجرجاني على المطول	الشريف الجرجاني	١٤٧، ٣٩٩
الحُجّة للقراء السبعة	أبو علي الفارسي	٥٥١
حواشي التسهيل	ابن هشام الأنصاري	١٨٠، ٤٧٢، ٤٧٦، ٥٠٤، ٥٥٢، ٦٤٩
الحواشي الحسنية		٦٢١
حواشي شرح المفتاح	الشريف الجرجاني	٣٧٦، ٣٩٦
الخاطريات	ابن جنّي	٢١٧، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٥٠، ٥٤٢
الخصائص	ابن جنّي	١٢٧، ٣٢٨
الدّر المصون	السّمين الحلبي	٢١١، ٢٢٥، ٣١٧، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٢، ٤٧٤، ٤٩٠، ٥١٩، ٥٥٩، ٥٦٢

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٣٨٨ ، ٢٣٠ ، ١١٥ ، ١٠٧	عبد القاهر الجرجاني	دلائل الإعجاز
١٧٥	قيس بن الملوّح	ديوان مجنون ليلى
٤٧٣	الشريف الجرجاني	الرسالة المراتية
٤٧٣	الشريف الجرجاني	رسالة الوضع
٥٧٩ ، ٥٢١ ، ٥٠٥	المالقي	رصف المباني
١٦٦	ابن الصائغ	روض الإفهام في مجاز الاستفهام
٤٣١	ابن قدامة	روضة الناظر
٥٨٢	الميداني	السامي في الأسامي
١٦٨	ابن جنّي	سرّ صناعة الإعراب
٤١٩ ، ٤١٨	السخاوي	سفر السعادة وسفير الإفادة
٦١١	ابن السيرافي	شرح أبيات الكتاب
٤١٤		شرح أدب الكتاب
٥٩١	البرماوي	شرح ألفية البرماوي في الأصول
٥٧٧	ابن الناظم	شرح ألفية ابن مالك
٦٤٦ ، ٥٦٦ ، ٥٤٩ ، ٥١٤	ابن مالك	شرح التسهيل
٦١٠ ، ٥٠٤	المرادي	شرح التسهيل
٤٣٣	العلوي	شرح الجامع الصغير
٣٩١ ، ٣١٢	ابن عصفور	شرح جمل الرجّاجي
٥٦٨	المرزوقي	شرح حماسة أبي تمام
٥٥٨	الأصمعي	شرح ديوان جرير
٤٩٣		شرح ديوان النمر بن تولب
٤٩٤	الأعلم الشنتمري	شرح شواهد الكتاب
٦٢٤	الزمخشري	شرح شواهد الكتاب

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
شرح شواهد مغني اللبيب	السيوطي	٥٥٧، ٤٩٤، ٢٤٦
شرح صحيح مسلم	النوي	٢٧٣
شرح العقائد النسفية	التفتازاني	٦٤٤
شرح فصيح ثعلب	المرزوقي	٢٩١
شرح قصيدة بانت سعاد	ابن هشام	٤٣٤، ٤٣٢
شرح الكافية الشافية	ابن مالك	٥٧٧، ٥٦٦، ٣٩١، ٢٣١
شرح كتاب سيويه	السيرافي	٣١٥، ٢٣٥، ١٩٠، ١٢١، ٥٥٠، ٤٥٣، ٣٣٤
شرح كتاب سيويه	الشلوبين	١٨١
شرح كتاب سيويه	الصفار	٣١٣، ١٥٠
شرح الكشاف للزمخشري	التفتازاني	٣٥٤، ٣٤٨، ١٩٨، ١٥٢، ٥٢٨، ٥٢٦، ٤٧١، ٤٣٥، ٦٤٦، ٦٠١، ٥٨٣
شرح اللمع لابن جني	ابن الدهان	٦٣٨، ٦٣٤
شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول	الإيجي	٥٩٦
شرح مطالع الأنوار	حفيد السعد	٦٤٥
شرح مفتاح العلوم	التفتازاني	٥٢٩، ٥٢٨، ٢٠٠، ١٩٨
شرح المفصل	السخاوي	٥٨٧، ٥٦٦
شرح المقاصد	التفتازاني	٦٤٤
شرح الهادي	التفتازاني	٥٠٩
شرح الهداية	السروجي	٤٦٨
شفاء الغليل	الحفاجي	٦٠٦

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
١٣٣	ابن مالك	شواهد التوضيح والتصحيح
١١٠، ١١٣، ١٥٩، ١٧٤، ٢٩١، ٣١٤، ٣١٦، ٥٠٢، ٦٣٢، ٥٠٤	الجوهري	الصحاح
١٦٠، ١٣٣	البخاري	صحيح البخاري
١٦٠	مسلم	صحيح مسلم
٤٦٦	ابن عصفور	الضرورة
٣٤٣	الخفاجي	طراز المجالس
٢٨٥، ١٠٩	الصاغاني	العباب
٥٧٣	السبكي	عروس الأفراح
٥٣٥	القرافي	العقد المنظوم
٦٢٢	ابن مالك	عمدة الحفاظ
٣٦١	الهروي	الغريبين
٦٠٧	الزنجشيري	الفائق في غريب الحديث
١٦٨، ١٧١، ٣١١، ٣٢٥، ٣٩٢، ٤٧٨، ٥٣١	السيوطي	الفتح القريب على مغني اللبيب
١١٠، ١٥٩، ١٦٨، ٣٦١، ٣٨٦، ٥٠٣، ٥٥٦، ٦٠٩، ٦٢٥، ٦١٣	الفيروزآبادي	القاموس المحيط
٣٤١	الوقشي	القرط على الكامل للمبرد
٣١٤	الهذلي	الكامل في القراءات الخمسين
٤٥٧، ٣٧٦، ٣٣٨	المبرد	الكامل في اللغة والأدب

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
الكتاب	سيبويه	١٠٧، ١٢٢، ٢٦١، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٧٠، ٤٥٠، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٠٥، ٥٦٣، ٥٨٠، ٦٢٣، ٦٤٦، ٦٤٩
الكشاف	الزّخشي	١٤٤، ١٤٩، ١٥٣، ١٦٤، ١٩٨، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٦، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٩٩، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٨٣، ٥٨٨، ٦٠٢، ٦٢١، ٦٤٥
الكشف على الكشاف الزّخشي	القزويني	١٥٦، ٣١٦، ٣١٩، ٣٤٤، ٤٧٠، ٦٤٣
لباب الإعراب	الإسفرايني	١٥٨
اللوامح	الرازي	٢٥٩
المبسوط	السرخسي	٤٢٧
المثل السائر	ابن الأثير	٢٤٩
محمل اللغة	ابن فارس	١٦٠
المحتسب في شواذ القراءات	ابن جني	٣٣٤
المحكم	ابن سيده	١٧٥
مختصر المغرب في تاريخ المغرب	الأدفوي	١٨٢
مختصر منتهى السؤل والأمل	ابن الحاجب	٥٩٥

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
مدارك التنزل وحقائق التأويل	النسفي	٤٧٤
المزج (شرح المغني الدماميني)	الدّماميني	١١٤، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٤١، ٣١٢، ٣١٦، ٣٥٤، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٤٤، ٤٧٠، ٤٧٧، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٧، ٥٩٨، ٦٠٩، ٦٣٩
المسائل الصغرى	ابن هشام	٢١٢
المساعد على تسهيل الفوائد	ابن عقيل	١٥٠
المصباح شرح المفتاح	الشريف الجرجاني	١٢٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ٢٩٦، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٦، ٥٢٩
المصباح المنير	الفيومي	١١١، ٦٠٦
المطوّل	التفتازاني	٢٦٣، ٣٨٣، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥
معاني القرآن	الفراء	٢٧٦
معجم البلدان	ياقوت الحموي	١٨٢
المغرب في تاريخ المغرب	أبو الحسن الغرناطي	١٨٢
مفتاح العلوم	السكاكي	١٤٠، ١٤٩، ٢٦٤، ٤٥٣، ٥٨٥، ٦٢١
المفردات في غريب القرآن	الراغب الأصفهاني	٢٥٢، ٣٨٦، ٤٥٢
المفصل في علم اللغة	الزمخشري	١٥٥، ١٧٩، ٢٤٣، ٣٨٤
المقتصد شرح الإيضاح	عبد القاهر الجرجاني	٣٢٩

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
المكتفي في الوقف الابتدا	أبو عمرو الداني	٣٢٢
منتهى أمل الأريب (الشرح الجديد)	ابن الملا الحصكفي	١٠٥، ١١٠، ١٧٩، ٢٦٩، ٢٧٠، ٤٧٥، ٥٣٤
المنصف من الكلام	الشمسي	٣١٦، ١١٤
منير الدياجي في تفسير الأحاجي	السخاوي	٣٧٥، ١٧٢
مواهب الأديب	وحيي زاده	٣٧٦
نقائض جرير والفرزدق	ابن حبيب	١٢٠
المادي للشادي	الميداني	٥٣٨
الوسيط في التفسير	الواحدي	٣٣٢
الوقف والابتداء	الجعيري	٣٤٢

فهارس المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع المخطوطة وما في حكمها:

(أ) المخطوطات :

- (١) إعراب الحماسة (التنبيه على مشكلات الحماسة) - لابن جني. مصورة ورقية برقم (٢٦٩٧). الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٧٧٨أدب) - القاهرة.
- (٢) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب - للدماميني (الحاشية الهندية). مصورة فلمية برقم (٤٤٣٦) في الجامعة الإسلامية عن نسخة مكتبة الأحمديّة - حلب.
- (٣) التذيل والتكميل في شرح التسهيل - لأبي حيان الأندلسي. الأجزاء (١-٥). مصورات ورقية عن دار الكتب والوثائق القومية في مصر. برقم (١٩٦٨).
- (٤) تعليق الدماميني على مغني اللبيب (الحاشية المصرية). نسخة خطية برقم (٢١٥٧). المحمودية - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.
- (٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني. مصورة فلمية برقم (٢٣٦٣/ف) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.
- (٦) التلخيص لفهم قارئ الصحيح - لسبط بن العجمي. مصورة فلمية برقم (٧٠٣٣) في الجامعة الإسلامية عن نسخة طوب قاي سراي - اسطنبول. تركيا.
- (٧) الجوهر النضيد في شرح القصيد - لابن الجندي. مصورة فلمية عن نسخة مكتبة المسجد الأقصى برقم (٢١٥).
- (٨) حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشف. نسخة خطية برقم (٦٠/٣٢١). بشير آغا - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.
- ونسخة أخرى برقم (٣٨٩٣) مصورة ورقية عن نسخة مكتبة دار العلوم لندوة العلماء بلنكاو - الهند.
- (٩) الرسالة المراتية - للشريف الجرجاني، نسخة خطية برقم (٢٣٨) عارف حكمت - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.

- (١٠) سبك المنظوم وفكّ المختوم - لابن مالك ، مصوِّرة مركز البحث العلمي برقم (١١٦٣ / نحو) . جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة
- (١١) السَّوانح والبوارح - للشهاب الخفاجي، نسخة مصورة عن دار الكتب الوطنية في تونس برقم (٤٠٥٥).
- (١٢) شرح التسهيل - للمرادي. مصورة فلمية برقم (٨٩٠٣/ف) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عن نسخة وقف الشيخ عبد الحي الشرنيلاي الحنفي.
- (١٣) شرح الجزولية - للأندلسي (المباحث الكاملية). مصورة فلمية ضمن مجموع برقم (٤٥٦٢) في الجامعة الإسلامية عن نسخة دار الكتب المصريّة- القاهرة.
- (١٤) شرح جمل الزَّجَّاجيّ - لابن بابشاذ ، مصوِّرة فلميّة في مركز البحث العلمي برقم (١٧٦ ف) في جامعة أم القرى ، والأصل في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم (١٦٨٧) .
- (١٥) شرح الفصيح - للمرزوقي. مصورة ورقية عن نسخة مكتبة كوبريللي برقم (١٣٢٣)- تركيا.
- (١٦) شرح الكافية - للركن الحديثي. مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية في باريس برقم (٤٠٥٦).
- (١٧) شرح كتاب سيويه - للسيرافي. الأجزاء (١-٥) مصورات ورقية عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (١٣٧) - القاهرة.
- (١٨) شرح مفتاح العلوم - للتفتازاني. نسخة خطيّة برقم (٤١٦/٨١/بلاغه) عارف حكمت - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.
- (١٩) شرح مفتاح العلوم - للشريف الجرجاني. مصورة فلمية برقم (٢/٨٩٢) في الجامعة الإسلامية.
- (٢٠) شرح مفتاح العلوم - للقطب الشيرازي. نسخة خطية برقم (٤١٦/١٢٠/بلاغه) عارف حكمت - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.

- (٢١) عقد الجواهر والدُّرر في أخبار القرن الحادي عشر - للشُّلِّي ، نسخة خطِّيَّة برقم (٥٧١ / نحو) عارف حكمت - مكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة المنورة .
- (٢٢) العقد المنظوم في الخصوص والعموم - للقراي. مصورة فلمية برقم (١٧٩١) في الجامعة الإسلامية.
- (٢٣) العُرَّة في شرح اللُّمع لابن جنِّي - لابن الدَّحَّان. مصورة ورقية عن نسخة الخزانة التيموريَّة برقم (١٧١/نحو).
- (٢٤) العُرَّة المخفِيَّة في شرح الدَّرَّة الألفِيَّة - لابن الحُبَّاز - مصوِّرة المكتبة الأزهرِيَّة - القاهرة ، رقم (٣٣٤١٧٠) .
- (٢٥) الفتح القريب في شرح مغني اللَّيِّب (حاشية السيوطي على المغني) مصورة ورقية برقم (٢٩٩١) في الجامعة الإسلامية عن نسخة مكتبة الأحمدية برقم (٩١٠) حلب.
- (٢٦) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب (حاشية الطيبي على الكشف) مصورة فلمية برقم (٨٩٢٢) في الجامعة الإسلامية عن نسخة مكتبة الأسد الوطنية رقم (١٣١٦٦) - دمشق.
- (٢٧) الكامل في القراءات الخمسين - للهذَلِي ، مصوِّرة ورقية برقم (٦٥٦) في الجامعة الإسلاميَّة في المدينة المنورة .
- (٢٨) الكشف على الكشف - للقزويني. مصورة فلمية برقم (٨٠٨٧) في الجامعة الإسلامية عن نسخة مكتبة بشير آغا - مكتب الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.
- (٢٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد - لإبراهيم السفاقسي. نسخة خطية برقم (٨٩). المحمودية - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة .
- (٣٠) المحصَّل شرح المفصَّل - لعلم الدِّين اللُّورقي. نسخة مصورة عن نسخة مكتبة شهيد علي برقم (٢٤٨٣) - تركيا.

- (٣١) المحصول في شرح الفصول الخمسون - لابن إياز. نسخة خطية برقم (١٧٦/نحو) عارف حكمت - مكتب الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.
- (٣٢) المصباح شرح أبيات الإيضاح - لابن يسعون الأندلسي. مصورة ورقية برقم (٣٦٥٢) في الجامعة الإسلامية.
- (٣٣) المغني - لابن فلاح اليميني. مصورة فلمية برقم (٩٠٢٢) في الجامعة الإسلامية عن نسخة المجمع العلمي في العراق.
- (٣٤) منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب. (حاشية ابن الملاء الحلبي على المغني). مصورة فلمية برقم (٤٤٣٥) في الجامعة الإسلامية عن نسخة المكتبة الأحمدية برقم (٩٠٨) حلب.
- (٣٥) مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب - لوهي زاده الأزنيقي، مصورة عن مكتبة بني جامع برقم (١٠٩١-١٠٩٢). اسطنبول - تركيا.
- (٣٦) الهادي للشادي - للميداني. نسخة خطية ضمن مجموع برقم (٨٠/١٥٠) عارف حكمت - مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.
- (٣٧) الوسيط في التفسير - للواحدى. مصورة فلمية برقم (٩٣١٤ ق) عن نسخة مكتبة السلیمانیة برقم (١٢٣) - اسطنبول - تركيا.

(ب) الرسائل العلمية :

- (١) تحقيق كتاب المصباح - للسيد الشريف الجرجاني - مع العرض والتحليل والنقد. رسالة دكتوراه . إعداد: فريد محمد بدوي. كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- (٢) الخاطريّات - لابن جني ، رسالة ماجستير ، إعداد الطالب : سعيد القرني - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .
- (٣) دراسة وتحقيق شرح القسم الثالث من المفتاح - لسعد الدين التفتازاني. رسالة دكتوراه. إعداد: رأفت إسماعيل غانم. كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- (٤) شرح الجزوليّة - للأبديّ. رسالة دكتوراه. إعداد: سعد الغامدي. جامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٤٠٦-١٤٠٧هـ).
- (٥) شرح المفصل - لعلم الدين اللورقي . رسالة دكتوراه . إعداد : سليمان النتيقي . كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض (١٤٢٦/١٤٢٧ هـ).
- (٦) شرح كتاب سيويه - لأبي سعيد السيرافي. رسالة دكتوراه. إعداد: أحمد صالح دقماق. كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر (١٤٠٨هـ).
- (٧) شرح كتاب سيويه - لأبي سعيد السيرافي. رسالة دكتوراه. إعداد: محمد حسن محمد يوسف. كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر (١٣٩٨هـ).
- (٨) شرح كتاب سيويه - لأبي سعيد السيرافي. رسالة دكتوراه. إعداد: محمد رفعت محمود. كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر (١٤٠٤هـ).
- (٩) الشهاب الخفاجي وأثره في النحو. رسالة دكتوراه. إعداد: صلاح عبد العزيز السيد. كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر (١٩٨٤م).
- (١٠) شهاب الدين الخفاجي وجهوده في اللغة. رسالة ماجستير. إعداد: عبدالرزاق فراج الحربي. كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (١٤١٢-١٤١٣هـ)..

- (١١) الفتح القريب في شرح مغني اللبيب - للسيوطي (من أول الكتاب إلى آخر مبحث "إمّا"). رسالة ماجستير. إعداد عبد الله الشنقيطي. كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية (١٤١٨-١٤١٩هـ).
- (١٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب - للطبيي. رسالة دكتوراه. إعداد: صالح الفايز. كلية القرآن الكريم - الجامعة الإسلامية (١٤١٣هـ).
- (١٣) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية - للورقي. رسالة دكتوراه. إعداد شعبان عبد الوهاب محمد. كلية دار العلوم - جامعة القاهرة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- (١٤) مغني الحبيب على مغني اللبيب - لابن الحنبلي. رسالة دكتوراه. إعداد: علي النصّار. كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية (١٤١٨-١٤١٩هـ).
- (١٥) المنخل في إعراب أبيات المفصل - لعز الدين المراغي وجلال البخاري. رسالة دكتوراه. إعداد: عبد الرحمن الحمود. جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض (١٤١٨-١٤١٩هـ).
- (١٦) مُنير الدِّياجي ودُرّة التَّنَاجي وفوز المُحَاجي بحوز الأُحَاجي - للسَّخَاوِيّ . رسالة دكتوراه . إعداد : سلامة عبد القادر المراقي . كَلِّةُ اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ في جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ م) .

(ج) المجلات العلمية :

- (١) مجلّة المجمع العلمي العربي - دمشق المجلّد السابع (١٣٤٥ هـ) .

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة :

- (١) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع - لأبي شامة. تحقيق: محمود عبد الخالق محمد جادو. طبع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.
- (٢) الإبهاج في شرح المنهاج - للسبكي. تحقيق وتعليق: د. شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). نشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- (٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - للنبأ. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). عالم الكتب - بيروت.
- (٤) الإتقان في علوم القرآن - للسيوطي. تعليق: الأستاذ محمد شريف سكر. الطبعة الثانية: (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). دار إحياء العلوم - لبنان. بيروت.
- (٥) الإحاطة في أخبار غرناطة - لابن الخطيب. تحقيق: محمد عبد الله عنان. الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٦) الإحكام في أصول الأحكام - للآمدي. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- (٧) أخبار النحويين البصريين - لأبي سعيد السيرافي. عناية وتهذيب: فريتس كرنكو. (١٩٣٦م). المطبعة الكاثوليكية - بيروت.
- (٨) أدب الكاتب - لابن قتيبة الدينوري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة: (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م). مطبعة السعادة - مصر.
- (٩) ارتشاف الضرب من لساب العرب - لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. مصطفى النماس. نشر: المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- (١٠) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - للشوكاني. تحقيق وتعليق: د. شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة.
- (١١) أزهار الرياض في أخبار عياض - للمقري التلمساني. تحقيق: مصطفى السقا وزميلييه. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٦١هـ - ١٩٤٢م).

- (١٢) الأزهية في علم الحروف - للهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (١٣) أساس البلاغة - للزمخشري. تحقيق: عبد الرحيم محمود. دار المعرفة. لبنان - بيروت.
- (١٤) الاستغناء في الاستثناء - للقراقي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). دار الكتب العلمية. لبنان - بيروت.
- (١٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لابن عبد البر. تحقيق: محمد علي الجاوي. طبع ونشر: مكتبة فحضة مصر - القاهرة.
- (١٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة - لابن الأثير. دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- (١٧) أسرار البلاغة - لعبد القاهر الجرجاني. تعليق: محمود محمد شاكر. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م). مطبعة المدني - القاهرة.
- (١٨) الأسماء والصفات - للبيهقي. دار إحياء التراث العربي. لبنان - بيروت.
- (١٩) الأشباه والنظائر - للسبكي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد عوض. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م). دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت.
- (٢٠) الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطي. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- (٢١) الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمنحصرين - للخالدين. تحقيق: د. السيد محمد يوسف. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة (١٩٥٨م).
- (٢٢) الاشتقاق - لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. مؤسسة الخانجي - مصر (١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م).
- (٢٣) أشعار النساء - للمرزباني. تحقيق: د. سامي العاني وهلال ناجي. دار الرسالة للطباعة - بغداد (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).

- (٢٤) الإصابة في تمييز الصحابة - لابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ). مكتبة المثنى. لبنان.
- (٢٥) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - لابن السيد البطليوسي. تحقيق: د. حمزة النشري. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). دار المريخ. الرياض.
- (٢٦) إصلاح المنطق - لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الثالثة. دار المعارف - مصر.
- (٢٧) الأصمعيات - للأصمعي. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الخامسة. لبنان - بيروت.
- (٢٨) الأصنام - لابن الكلبي. تحقيق: د. محمد عبد القادر وأحمد عبيد. مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.
- (٢٩) أصول السرخسي - لأبي بكر السرخسي. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. دار المعرفة - لبنان. بيروت (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- (٣٠) الأصول في النحو - لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. الطبعة الثانية: (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٣١) إعراب الحديث النبوي - للعكبري. تحقيق: عبد الإله نبهان. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). دار الفكر - دمشق.
- (٣٢) إعراب القرآن - للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م). عالم الكتب - بيروت.
- (٣٣) إعراب القرآن - المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة (١٩٦٣).
- (٣٤) الأعلام - لخير الدين الزركلي. الطبعة السادسة (١٩٨٤ م). دار العلم للملايين - بيروت.
- (٣٥) أعيان العصر وأعوان النصر - للصفاي. تحقيق: د. علي أبوزيد وزملائه. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). دار الفكر - دمشق.

- (٣٦) الأغاني - لأبي الفرج الأصفهاني. إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م). دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (٣٧) الإغفال - للفراسي. تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم. إصدارات المجمع الثقافي - الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي.
- (٣٨) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب - للفرقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٣٩) الأفعال - لابن القطاع. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). عالم الكتب - بيروت.
- (٤٠) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - لابن السيد البطليوسي. دار الجيل. لبنان - بيروت (١٩٧٣م).
- (٤١) الإقناع في القراءات السبع - لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). جامعة أم القرى - مركز الحلبي العلمي.
- (٤٢) الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب - لابن ماكولا. تصحيح وتعليق: الشيخ عبد الرحمن المعلمي. نشر محمد أمين دمج - لبنان - بيروت.
- (٤٣) إجماع العوام عن علم الكلام - للغزالي. المطبعة الميمنية - مصر (١٣٠٩هـ).
- (٤٤) ألف با - للبلوي. جمعية المعارف - مصر.
- (٤٥) الأمالي - لأبي علي القالي. دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت.
- (٤٦) أمالي الزجاجي - للزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ). المؤسسة العربية الحديثة.
- (٤٧) أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود الطناحي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). نشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٤٨) الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " - لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). عالم الكتب - بيروت.

- (٤٩) الأمثال - لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). دار المأمون للتراث. دمشق.
- (٥٠) إملأ ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن - لأبي البقاء العكبري. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- (٥١) أمير البيان إبراهيم بن العباس الصولي حياته وأدبه. تحقيق: أحمد جمال العمري.
- (٥٢) إنباه الرواة على أبناء النحاة - للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). دار الفكر العربي - القاهرة.
- (٥٣) الانتصار لسيويه على المبرد - لابن ولّاد. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٥٤) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال - لابن المنير. مطبوع بحاشية الكشاف. الطبعة الثانية (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (٥٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - للأنباري. بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- (٥٦) أنوار التتريل وأسرار التأويل - للبيضاوي. الطبعة الثانية (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- (٥٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام. تصحيح ومراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر - بيروت (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- (٥٨) الإيضاح شرح المفصل - لابن الحاجب. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد.
- (٥٩) إيضاح شواهد الإيضاح - للقيسي. تحقيق: د. محمد الدعجاني. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م). دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (٦٠) الإيضاح العضدي - لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م). مطبعة دار التأليف. مصر.

- (٦١) الإيضاح في علوم البلاغة - للخطيب القزويني. شرح وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي. الطبعة الرابعة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). نشر: دار الكتب اللبنانية. لبنان - بيروت.
- (٦٢) إيضاح الوقف والابتداء - لابن الأنباري. تحقيق: محيي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- (٦٣) البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي. دار إحياء التراث العربي.
- (٦٤) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي. تحقيق: لجنة من علماء الأزهر. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). دار الكتب - مصر.
- (٦٥) بدائع الفوائد - لابن قيم الجوزية. عناية: إدارة الطباعة المنيرية - مصر.
- (٦٦) البداية والنهاية في التاريخ - لابن كثير. مطبعة السعادة - مصر.
- (٦٧) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - للشوكاني. الطبعة الأولى (١٣٤٨هـ). مطبعة السعادة - مصر.
- (٦٨) البرصان والعرجان والعميان والحولان - للجاحظ. تحقيق: د. محمد مرسي الخولي. الطبعة الثانية (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٦٩) البسيط في شرح جمل الزجّاجي - لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الثبيتي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م). دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (٧٠) بغية الطلب في تاريخ حلب - لابن العديم. تحقيق: د. سهيل زكار. دار الفكر - لبنان - بيروت.
- (٧١) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس - لأحمد بن يحيى الضبي. نشر: دار الكتاب العربي (١٩٦٧م).
- (٧٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. لبنان - بيروت.
- (٧٣) بقية الخاطريات - لابن جني. تحقيق: د. محمد الدالي. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

- (٧٤) بلاغات النساء - لابن طيفور. طبع أحمد الألفي - القاهرة (١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م).
- (٧٥) البلغة في تاريخ أئمة اللغة - للفيروزآبادي. ضبط وتعليق: بركات يوسف هبود. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- (٧٦) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث - للأنباري. تحقيق: د. رمضان عبدالنواب. مطبعة دار الكتب - مصر (١٩٧٠م).
- (٧٧) البيان في غريب إعراب القرآن - لابن الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- (٧٨) البيان والتبيين - للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). نشر: مكتبة الخانجي - مصر.
- (٧٩) تاج التراجم في طبقات الحنفية - لابن قطلوبغا. مطبعة العاني - بغداد (١٩٦٢م).
- (٨٠) تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدي. دار الفكر للطباعة والنشر.
- (٨١) تاريخ بغداد أو مدينة السلام - للخطيب البغدادي. نشر: دار الكتاب العربي - بيروت. لبنان.
- (٨٢) تاريخ ابن خلدون. تصحيح: نصر الهوريني. بولاق - مصر (١٢٨٤هـ).
- (٨٣) تاريخ الرسل والملوك - للطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دارا المعارف - مصر.
- (٨٤) تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة. شرح: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م). دار التراث - القاهرة .
- (٨٥) تبصرة الأدلة - للنسفي. تحقيق: كلود سلامة. الطبعة الأولى (١٩٩٠م). المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - دمشق.
- (٨٦) التبصرة والتذكرة - للصيمري. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

- (٨٧) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (٨٨) التحرير في أصول الفقه - لابن الهمام. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر (١٣٥١هـ).
- (٨٩) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب - للأعلم الشنتمري. مطبوع بأسفل كتاب سيبويه. الطبعة الأولى (١٣١٦هـ). المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - مصر.
- (٩٠) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد - لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٩١) التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) - للخوارزمي . تحقيق : د . عبدالرحمن العثيمين . الطبعة الأولى (١٩٩٠م) . دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (٩٢) تذكرة الحفاظ - للذهبي . دار إحياء التراث العربي.
- (٩٣) التذكرة الحمدونية - لابن حمدون. تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس. الطبعة الأولى (١٩٩٦م). دار صادر - بيروت.
- (٩٤) تذكرة النحاة - لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٩٥) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - لأبي حيان. تحقيق: د. حسن هنداوي. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م). دار القلم - دمشق.
- (٩٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي - بيروت (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- (٩٧) التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى. مطبوع مع حاشية الشيخ يس الحمصي. دار إحياء الكتب العربية.
- (٩٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني. تحقيق: د. محمد المفدى. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). بيروت - لبنان.

- (٩٩) التعليقة (شرح مقرب ابن عصفور) - لابن النّحاس. تحقيق: د. خيرى عبدالراضي. الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م). دار الزمان - المدينة المنورة.
- (١٠٠) التعليقة على كتاب سيبويه - لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. عوض حمد القوزي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م). مطابع دار المعارف - مصر.
- (١٠١) تفسير البغوي = معالم التّزِيل.
- (١٠٢) تفسير البيضاوي = أنوار التّزِيل وأسرار التّأويل.
- (١٠٣) تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
- (١٠٤) تفسير الفخر الرازي = مفاتيح الغيب.
- (١٠٥) تفسير القرآن العظيم - لابن كثير. المكتبة التجارية الكبرى - مصر (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م).
- (١٠٦) التلخيص في علوم البلاغة - للقرظيني. ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي. الطبعة الأولى (١٩٠٤م). نشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٠٧) التلويح على التوضيح - للفتازاني. ضبط وتخرّيج: زكريا عميرات. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٠٨) التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكري - لابن جني. تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون. مراجعة: د. مصطفى جواد. مطبعة العاني. بغداد.
- (١٠٩) التمثيل والمحاضرة - للثعالبي. بتحقيق: عبد الفتاح الحلّو. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (١٣٨١هـ - ١٩٦١م).
- (١١٠) التنبيه على حدوث التصحيف - للأصفهاني. تحقيق: محمد أسعد أطلّس. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
- (١١١) تهذيب الأسماء واللّغات - للنووي. نشر وتصحيح وتعليق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرة. دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١١٢) تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية. حيدر آباد الدكن - الهند.

- (١١٣) تهذيب اللغة — للأزهري. تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتب العربي (١٩٦٧م).
- (١١٤) توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب — منسوب للرماني . تحقيق : سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية (١٩٥٨ م) .
- (١١٥) توجيه اللّمع — لابن الحُبَّار . تحقيق : د . فايز زكي دياب . الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ — ٢٠٠٢ م). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة — القاهرة — مصر .
- (١١٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك — للمرادي . تحقيق : د.عبدالرحمن علي سليمان . الطبعة الثانية . نشر: مكتبة الكليات الأزهرية .
- (١١٧) التوطئة — لأبي علي الشلوبيني. تحقيق: د. يوسف المطوع. الطبعة الثانية.
- (١١٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن — لابن جرير الطبري. الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- (١١٩) الجامع الصحيح — للترمذي. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. الطبعة الثانية (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- (١٢٠) الجامع لأحكام القرآن — للقرطبي. نشر الكتاب العربي - القاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- (١٢١) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - للحميدي. نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م).
- (١٢٢) الجمل في النحو — للزجاجي. تحقيق: د.علي توفيق الحمد. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (١٢٣) جمهرة الأمثال — لأبي هلال العسكري. ضبط وتخرّيج: د. أحمد عبد السلام ومحمد سعيد زغلول. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). دار الكتب العلمية — بيروت.
- (١٢٤) جمهرة أنساب العرب — لابن حزم الأندلسي. تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة. دار المعارف - القاهرة.

- (١٢٥) جهمرة اللّغة - لابن دريد. تحقيق: د. رمزي بعلبكي. الطبعة الأولى (١٩٨٧م) دار العلم للملايين - بيروت. لبنان.
- (١٢٦) الجنى الداني في حروف المعاني - للمرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان.
- (١٢٧) حاشية الأمير على مغني اللّيب - لمحمد الأمير. دار إحياء الكتب العلمية - لبنان.
- (١٢٨) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للرضي - للجاربردي. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) عالم الكتب - بيروت.
- (١٢٩) حاشية الدسوقي على مغني اللّيب. ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). نشر: دار الكتب العمية . بيروت - لبنان.
- (١٣٠) حاشية رد المحتار على الدر المختار - لابن عابدين. الطبعة الثانية (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر.
- (١٣١) حاشية الشريف الجرجاني على المطول. مطبوعة بذيّل المطول. تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (١٣٢) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعها شرح الشواهد - للعيني. نشر: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- (١٣٣) حاشيتي ابن سعيد المغربي والعطار على شرح الخييصي على كذيب المنطق . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة (١٩٦٠ م) .
- (١٣٤) الحجّة للقراء السبعة - لأبي على الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م). دار المأمون - دمشق.
- (١٣٥) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع - للإمام الشاطبي. ضبط وتصحيح: محمد تميم الزعبي. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) . دار المطبوعات الحديثة - المدينة المنورة.

- (١٣٦) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م). دار إحياء الكتب العربية.
- (١٣٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم الأصبهاني. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) مطبعة السعادة - مصر.
- (١٣٨) الحماسة - للبحري. تعليق وضبط: كمال مصطفى. المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ونسخة أخرى بعناية: محمود رضوان ديوب. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٣٩) الحماسة - لابن الشجري. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد الدكن (١٣٤٥هـ).
- (١٤٠) الحماسة البصرية - للبصري. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (١٤١) الحيوان - للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الأولى (١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م) مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- (١٤٢) الخاطريّات - لابن جنّي. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (١٤٣) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب - للبغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). نشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (١٤٤) الخصائص - لابن جنّي. تحقيق: محمد علي النّجار. الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر.
- (١٤٥) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - للمجّبي. دار صادر - بيروت.
- (١٤٦) الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد سيّد جاد الحق. دار الكتب الحديثة - مصر.
- (١٤٧) الدّرر اللّوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع - للشنقيطي. الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ) مطبعة كردستان العلمية - القاهرة.

- (١٤٨) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون - للسّمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخرّاط. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). دار القلم - دمشق.
- (١٤٩) درّة الغوّاص في أوّهام الخواص - للحريري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار فحضة مصر للطبع والنشر - القاهرة (١٩٧٥م).
- (١٥٠) دلائل الإعجاز - لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: محمود محمد شاكر. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م). نشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (١٥١) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة - للبيهقي. تعليق: د. عبد المعطي قلعي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٥٢) دمية القصر وعُصرة أهل العصر - للباخرزي. تحقيق: د. سامي مكّي العاني. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). نشر: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت.
- (١٥٣) ديوان الأخطل. شرح: راجي الأسمر. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٥٤) ديوان الأعشى. دار صادر - بيروت.
- (١٥٥) ديوان أوس بن حجر. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر: (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- (١٥٦) ديوان الإمام علي بن أبي طالب. جمع وضبط: الأستاذ: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- (١٥٧) ديوان البحتري. تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفي. دار المعارف - مصر. الطبعة الثالثة.
- (١٥٨) ديوان بشار بن برد. ترتيب وشرح: الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور.
- (١٥٩) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي. تحقيق: محمد عبده عزام. الطبعة الثالثة دار المعارف - مصر.
- (١٦٠) ديوان جرير. دار صادر - لبنان - بيروت.

- (١٦١) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف - مصر.
- (١٦٢) ديوان حاتم الطائي. شرح وتقديم: أحمد رشاد. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٦٣) ديوان حسّان بن ثابت. شرح: عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي - بيروت (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- (١٦٤) ديوان الحماسة - لأبي تمام، الطبعة الثالثة (١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م). مطبعة السعادة - مصر.
- (١٦٥) ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح الخطيب التبريزي. الطبعة الثالثة (١٣٤٦هـ). مطبعة السعادة - مصر.
- (١٦٦) ديوان حميد بن ثور الهلالي. صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ - ١٩٥١م). دار الكتب المصرية - القاهرة.
- (١٦٧) ديوان الخوارج. جمع وتحقيق: د. نايف معروف. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار المسيرة - بيروت.
- (١٦٨) ديوان دعل الخزاعي. جمع وتحقيق: د. محمد يوسف نجم. دار الثقافة - بيروت (١٩٦٢م).
- (١٦٩) ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي. تقديم مجيد طراد. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٨٣م) دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٧٠) ديوان رؤية بن العجاج = مجموع أشعار العرب.
- (١٧١) ديوان زهير بن أبي سلمى. شرح وضبط: الأستاذ علي فاعور. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٧٢) ديوان زيد الخيل الطائي. صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي. مطبعة النعمان - النجف. العراق.
- (١٧٣) ديوان الشافعي. مراجعة وتعليق: د. محمد زهدي يكن. دار يكن للنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.

- (١٧٤) ديوان الشريف الرضي. دار صادر - بيروت.
- (١٧٥) ديوان شعر المثقّب العبدى. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. جامعة الدول العربية. معهد المخطوطات العربية (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- (١٧٦) ديوان صفى الدين الحلي. دار صادر - بيروت.
- (١٧٧) ديوان الصمّة بن عبد الله القشيري. جمع وتحقيق: د. عبد العزيز محمد الفيصل. النادي الأدبي - الرياض (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- (١٧٨) ديوان طرفة بن العبد. شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٧٩) ديوان الطفيل الغنوي. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. الطبعة الأولى (١٩٦٨م). دار الكتاب الجديد. بيروت.
- (١٨٠) ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري. ضبط وتصحيح: مصطفى السقا وزميله. نشر: دار المعرفة - بيروت (١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م).
- (١٨١) ديوان العباس بن الأحنف. شرح: مجيد طراد. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٨٤م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٨٢) ديوان العباس بن مرداس. تحقيق: يحيى الجبوري. دار الجمهورية - بغداد (١٩٦٨م).
- (١٨٣) ديوان أبي العتاهية. تقديم وشرح: مجيد طراد. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٨٤) ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه. تحقيق: د. عبد الحفيظ السلكي. مكتبة أطلس - دمشق.
- (١٨٥) ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق: محمد جبار المعبد. نشر: شركة دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد (١٩٦٥م).
- (١٨٦) ديوان عمر بن أبي ربيعة. تقديم: د. فايز محمد. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). دار الكتاب العربي - بيروت.

- (١٨٧) ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق: حسن كامل الصيرفي - مجلة معهد المخطوطات العربية. المجلد الحادي عشر (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- (١٨٨) ديوان عمر بن كلثوم. تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٨٩) ديوان الفرزدق. تقديم: مجيد طراد. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٩٠) ديوان كثير عزة. تقديم وشرح: مجيد طراد. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٩١) ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق: سامي مكي العاني. منشورات: مكتبة النهضة - بغداد.
- (١٩٢) ديوان لبید بن ربيعة شرح الطوسي. تقديم: د. حنا نصر الحثي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (١٩٣) ديوان ليلي الأخيلية. جمع وتحقيق وشرح: خليل إبراهيم العطية و خليل العطية. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م). دار الجمهورية - بغداد.
- (١٩٤) ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة. دار المعارف - مصر.
- (١٩٥) ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: خليل إبراهيم العطية و عبد الله الجبوري. مطبعة دار البصري - بغداد (١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م).
- (١٩٦) ديوان المفضلّيات مع شرح وافر لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م). مكتبة الثقافة الدينية.
- (١٩٧) ديوان ابن مقبل. تحقيق: د. عزة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).
- (١٩٨) ديوان مهيار الديلمي. الطبعة الأولى.
- (١٩٩) ديوان التّابعة الذبياني. تعليق: د. حنا نصر الحثي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م). دار الكتاب العربي - بيروت.

- (٢٠٠) ديوان ابن نباية المصري، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- (٢٠١) ديوان أبي النجم العجلي، صنعة وشرح علاء الدين آغا، النادي الأدبي - الرياض (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- (٢٠٢) ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٢٠٣) ديوان الهذليين، مصورة طبعة دار الكتب، نشر: الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- (٢٠٤) ديوان ابن الوردي، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، دار القلم - الكويت.
- (٢٠٥) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار - للزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- (٢٠٦) وصف المباني في شرح حروف المعاني - للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (٢٠٧) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب - للشرشاري، تحقيق: د. أحمد محمد السراج، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، مكتبة الرشد - الرياض.
- (٢٠٨) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام - للسُّهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ)، دار الكتب الحديثة - مصر.
- (٢٠٩) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - لابن قدامة المقدسي، الطبعة الرابعة (١٣٩٧هـ)، المطبعة السلفية - القاهرة.
- (٢١٠) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات - للخونساري، الطبعة الثانية، طبعة الحاج سعيد الطبطبائي المشهدي - طهران.
- (٢١١) رياضة الأدبي في قصيدة الخزرجي - للشريف الغرناطي، تحقيق: حسين العروي، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، منشورات النادي الأدبي في المدينة المنورة.
- (٢١٢) ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا - للخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى (١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

- (٢١٣) زهر الآداب وثمر الألباب - للحصري القيرواني. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الثانية. دار إحياء الكتب العربية.
- (٢١٤) زهر الأكم في الأمثال والحكم - للحسن اليوسي. تحقيق: د. محمد حجّي و د. محمد الأخضر. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب.
- (٢١٥) السامي في الأسامي - للميداني. نشر: الدكتور محمد موسى هنداي (١٩٦٧م).
- (٢١٦) السبعة في القراءات - لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. دار المعارف - مصر.
- (٢١٧) سرّ صناعة الإعراب - لابن جنّي. تحقيق: د. حسن هنداي. الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). دار القلم - دمشق.
- (٢١٨) سفر السعادة وسفير الإفادة - للسخاوي. تحقيق: ذ. محمد الدّالي. الطبعة الثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م). دار صادر - بيروت.
- (٢١٩) سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر - لابن معصوم. الطبعة الثانية (١٣٨٢هـ). مطابع علي بن علي. الدوحة - قطر.
- (٢٢٠) سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي - لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبد العزيز الميمني. الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م). دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- (٢٢١) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي - للعصامي المكي. المطبعة السلفية - القاهرة (١٣٨٠هـ).
- (٢٢٢) سنن الترمذي = الجامع الصحيح.
- (٢٢٣) سنن أبي داود - للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. إعداد وتعليق: عزّت عبيد الدّعاس وعادل السيّد. الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م). دار الحديث - حمص. سوريا.
- (٢٢٤) سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- (٢٢٥) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي. عناية: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م). دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- (٢٢٦) سير أعلام النبلاء - للذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٢٢٧) السيرة النبوية - لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وزميليه. الطبعة الثانية (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- (٢٢٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لابن العماد الحنبلي. نشر: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. لبنان.
- (٢٢٩) شرح أبيات سيويه - لأبي جعفر الثَّحاس. تحقيق: د. وهبة متولي عمر. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). مكتب الشباب - القاهرة.
- (٢٣٠) شرح أبيات سيويه - لابن السيراقي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. دار المأمون للتراث - دمشق (١٩٧٩م).
- (٢٣١) شرح الأبيات المشككة الإعراب - للفارسي. تحقيق: د. حسن هندراوي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). درا القلم - دمشق.
- (٢٣٢) شرح أبيات مغني اللبيب - لعبد القادر البغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م). دار المأمون للتراث - دمشق.
- (٢٣٣) شرح اختيارات المفضل - للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٢٣٤) شرح أدب الكاتب - للجواليقي. تقديم: السيد مصطفى صادق الرافعي. نشر: مكتبة القدسي - القاهرة (١٣٥٠هـ).
- (٢٣٥) شرح أشعار الهذليين - لأبي سعيد السكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة - القاهرة.
- (٢٣٦) شرح ألفية ابن مالك - لابن النّظام. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل - بيروت. لبنان.

- (٢٣٧) شرح ألفية ابن معطي - لابن القوّاس. تحقيق: د. علي موسى الشرملي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). مكتبة الخريجي - الرياض.
- (٢٣٨) شرح التسهيل - لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). دار هجر للطباعة والنشر - مصر.
- (٢٣٩) شرح التصريح على التوضيح - ليس الحمصي. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- (٢٤٠) شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- (٢٤١) شرح حماسة أبي تمام - للأعلم. تحقيق: د. علي المفضل حمودان. مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي (١٩٩٢م).
- (٢٤٢) شرح ديوان الحماسة - للخطيب التبريزي. عالم الكتب - بيروت . لبنان.
- (٢٤٣) شرح ديوان الحماسة - للمرزوقي. نشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية (١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م). مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.
- (٢٤٤) شرح ديوان حماسة أبي تمام - المنسوب للمعرّي. تحقيق: د. حسين نقشة. دار الغرب الإسلامي - بيروت . لبنان (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- (٢٤٥) شرح ديوان علقمة الفحل - للأعلم الشنتمري. تقديم: د. حتّا نصر الحّيّ. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٨٤م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٢٤٦) شرح الرّضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. الطبعة الثانية (١٩٩٦م). منشورات جامعة قازيونس. بنغازي - ليبيا.
- (٢٤٧) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء. المكتبة التجارية الكبرى - مصر (١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م).
- (٢٤٨) شرح شافية ابن الحاجب - للرّضي. تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه. دار الكتب العلمية - بيروت (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- (٢٤٩) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية - لبنان (١٩٩٢م).

- (٢٥٠) شرح شواهد الإيضاح - لابن برّي. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش. مجمع اللغة العربية - القاهرة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- (٢٥١) شرح شواهد الشافية - للبغدادى. تحقيق: محمد نور الحسن وزميله. دار الكتب العلمية - بيروت (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- (٢٥٢) شرح شواهد المغني - للسيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت. لبنان.
- (٢٥٣) شرح صحيح مسلم - للنووي. الطبعة الأولى (١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م). المطبعة المصرية - الأزهر.
- (٢٥٤) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي - للإيجي. ضبط: فادي نصيف وطارق يحيى. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٢٥٥) شرح العقائد النسفية - للتفتازاني. ضمن مجموع باسم: مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية. مطبعة كردستان العلمية - الجمالية - مصر (١٣٢٩هـ).
- (٢٥٦) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ - لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني - بغداد (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- (٢٥٧) شرح القصائد التسع المشهورات - لأبي جعفر النحاس. تحقيق: أحمد خطاب. دار الحرية للطباعة - بغداد (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- (٢٥٨) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات - للأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية. دار المعارف - مصر.
- (٢٥٩) شرح القصائد العشر - للتبريزي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الثانية (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م). مطبعة السعادة - القاهرة.
- (٢٦٠) شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. محمد حسن أبو ناجي. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). مؤسسة علوم القرآن - دمشق.

- (٢٦١) شرح الكافية الشافية - لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم دريدي. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- (٢٦٢) شرح كتاب سيويه - للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبدالتواب وجماعة. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦ م).
- (٢٦٣) شرح الكوكب المنير. المسمى " مختصر التحرير " أو " المختبر المبتكر شرح المختصر " - لابن التّجار. تحقيق: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حمّاد. مكتب العبيكان - الرياض (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- (٢٦٤) شرح اللمع - لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م). مطابع كويت تايمز التجارية - الكويت.
- (٢٦٥) شرح مختصر الروضة - للطوفي. تحقيق: د. عبد الله التركي. الطبعة الثانية (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م). توزيع وزارة الشؤون الإسلامية - السعودية.
- (٢٦٦) شرح المعلقات السبع - للزوزني. تحقيق: د. محمد خير أبو الوفا. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م). دار إحياء العلوم. بيروت.
- (٢٦٧) شرح المفصل - لابن يعيش. عالم الكتب - بيروت و مكتبة المتنبي - القاهرة.
- (٢٦٨) شرح المقاصد - للتفتازاني. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). عالم الكتب - بيروت.
- (٢٦٩) شرح مقامات الحريري - للشريشي. بإشراف: إبراهيم بن إدريس السنوسي. مطبعة بولاق - مصر (١٢٨٤هـ)، ونسخة أخرى بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.
- (٢٧٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير - للشلوين. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي. الطبعة الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٢٧١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب - لابن الحاجب. تحقيق: جمال عبد المعطي محييم. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م). مكتب الباز - مكة المكرمة.

- (٢٧٢) شعر الأحوص الأنصاري. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال. الطبعة الثانية (١٤١١هـ - ١٩٩٠م). مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٢٧٣) شعر الحارث بن خالد المخزومي. جمع: د. يحيى الجبوري. الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م). مطبعة النعمان - النجف الأشرف. العراق.
- (٢٧٤) شعر الراعي النميري وأخباره. جمع وتقديم وتعليق: ناصر الحاي. مراجعة: عزالدين التنوخي. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
- (٢٧٥) شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم. دراسة وتحقيق: د. سعد محمود الجابر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٢٧٦) شعر زياد الأعجم. جمع وتحقيق: د. يوسف حسين بكار. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار المسيرة - بيروت.
- (٢٧٧) شعر ضرار بن الخطاب الفهري. جمع وتحقيق: فاروق أحمد اسليم. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار أمية للنشر والتوزيع - الرياض.
- (٢٧٨) شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري. جمع وتحقيق: د. سامي مكّي العاني. مطبعة المعارف - بغداد (١٩٧١م).
- (٢٧٩) شعر علي بن جبلة، الملقب بالعكوك. جمع وتحقيق: د. حسين عطوان. دار المعارف - مصر.
- (٢٨٠) شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي. جمع وتحقيق: مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- (٢٨١) شعر عمران بن حطان - ضمن ديوان الخوارج. جمع وتحقيق: د. نايف معروف. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار المسيرة - بيروت.
- (٢٨٢) شعر الكميّ بن زيد الأسدي. جمع وتقديم: د. داود سلّوم. الطبعة الثانية (١٤١٧هـ). دار عالم الكتب - بيروت.
- (٢٨٣) شعر ابن ميادة. جمع وتحقيق: د. حنا جميل حدّاد. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- (٢٨٤) شعر النمر بن تولب. صنعة: د. نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف - بغداد.
- (٢٨٥) شعر اليزيديين. جمع وتحقيق: د. محسن غياض. مطبعة النعمان - النجف الأشرف (١٩٧٣م).
- (٢٨٦) الشعر والشعراء - لابن قتيبة. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). دار الحديث - القاهرة.
- (٢٨٧) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل - للشهاب الخفاجي. تصحيح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م). المطبعة المنيرية - الأزهر.
- (٢٨٨) شواذ القراءات - للكرماني. تحقيق: د. شمران العجلي. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). مؤسسة البلاغ - بيروت.
- (٢٨٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - لابن مالك. تحقيق: د. طه محسن. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- (٢٩٠) الصاحبي - لأحمد بن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- (٢٩١) صحيح البخاري - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. عناية وتعليق إدارة الطباعة المنيرية - مصر. وطبعة أخرى نشر: دار ابن حزم. الطبعة الثانية (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) - بيروت.
- (٢٩٢) صحيح الترمذي بشرح الإمام أبي بكر ابن العربي. مطبعة الصاوي - مصر (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م).
- (٢٩٣) صحيح مسلم - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م). دار إحياء الكتب العربية.
- (٢٩٤) الصناعتين الكتابة والشعر - لأبي هلال العسكري. تحقيق: علي محمد البحايي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر.

- (٢٩٥) ضرائر الشعر - لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيّد إبراهيم محمد. الطبعة الأولى (١٩٨٠م). دار الأندلس.
- (٢٩٦) الضعفاء الكبير - للعقيلي. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٢٩٧) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - للسخاوي. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت - لبنان.
- (٢٩٨) طبقات الأطباء والحكماء - لابن جلدل الأندلسي. تحقيق: فؤاد سيّد. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية - القاهرة (١٩٥٥م) ومكتبة المثنى - بغداد.
- (٢٩٩) طبقات الشافعية الكبرى - للسبكي. تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- (٣٠٠) طبقات فحول الشعراء - لابن سلام. شرح: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني - القاهرة.
- (٣٠١) الطبقات الكبرى - لمحمد بن سعد. دار التحرير للطبع والنشر.
- (٣٠٢) طبقات النحويين واللّغويين - للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م). نشر: مكتبة الخانجي - مصر.
- (٣٠٣) طراز المجالس - للشهاب الخفاجي - المطبعة الوهية - مصر (١٢٨٤هـ).
- (٣٠٤) عجائب الآثار في التراجم والأخبار ت للجبتي . دار الجيل - بيروت - لبنان .
- (٣٠٥) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح - لبهاء الدين السبكي. ضمن مجموع شروح التلخيص مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر.
- (٣٠٦) العزيز شرح الوجيز - للرافعي. تحقيق: علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٩م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٠٧) العقد والفريد - لابن عبد ربّه الأندلسي. شرح وضبط: أحمد أمين وزميله. دار الكتاب العربي - بيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- (٣٠٨) العققة والبررة - لأبي عبيده. تحقيق: عبد السلام هارون. ضمن مجموع نواذر المخطوطات - لعبد السلام هارون. الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م). شركة ومكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- (٣٠٩) العمدة في صنعة الشعر ونقده - لابن رشيق القيرواني. تحقيق: د. النبوي عبد الواحد شعلان. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م). مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٣١٠) عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي - للشهاب الخفاجي.
- (٣١١) العين - للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. الطبعة الأولى (١٩٨٨م). منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- (٣١٢) عيون الأخبار - لابن قتيبة. نشر: دار الكتاب العربي - بيروت. لبنان.
- (٣١٣) غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري. نشر: ج. برجستراسر. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م). دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان.
- (٣١٤) غريب الحديث - لأبي عبيد القاسم بن سلام. نشر: دار الكتاب العربي - بيروت. لبنان (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- (٣١٥) كتاب الغربيين غربي القرآن والحديث - لأبي عبيد الهروي. تحقيق: محمود محمد الطناحي لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- (٣١٦) الفائق في غريب الحديث - للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). دار الفكر والنشر.
- (٣١٧) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي - لابن جني. تحقيق: د. محسن غياض. وزارة الإعلام العراقية - بغداد (١٩٧٣ م).
- (٣١٨) فرحة الأديب في الردّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه - للأسود الغندجاني. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. دار قتيبة - دمشق (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

- (٣١٩) الفريد في إعراب القرآن المجيد - للمنتخب الهمذاني. تحقيق: د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر. الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م). دار الثقافة - الدوحة. قطر.
- (٣٢٠) الفَسر (شرح ديوان أبي الطَّيب المتني) - لابن جَنِّي . تحقيق : د . صفاء خلوصي . مطبعة الشعب - بغداد (١٩٧٨ م) .
- (٣٢١) فعلت وأفعلت-للسجستاني. تحقيق: د.خليل إبراهيم العطية. الطبعة الثانية (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). دار صادر -بيروت.
- (٣٢٢) الفقيه والمتفقه - للخطيب البغدادي. تصحيح وتعليق: الشيخ إسماعيل الأنصاري. نشر: دار إحياء السنة النبوية (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
- (٣٢٣) الفلك الدائر على المثل السائر -لابن أبي الحديد. تحقيق: د. أحمد الحوفي ود.بدوي طيانة. طبع ونشر مكتبة فحضة مصر - الفجالة.
- (٣٢٤) الفهرست - لابن النديم. تحقيق: رضا تجدد. منشورات نور محمد. أصح المطابع- كراتشي - باكستان.
- (٣٢٥) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب- لعبد الرحمن الجامي. تحقيق: أسامة الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- (٣٢٦) فوات الوفيات والذيل عليها- لابن شاکر الکتبي. تحقيق: د. إحسان عباس . دار صادر- بيروت.
- (٣٢٧) القاموس المحيط - للفيروزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ-٩٨٧م). مؤسسة الرسالة- بيروت.
- (٣٢٨) القرط على الكامل (الطرر والحواشي على الكامل للمبرد) - للوقشي وابن السَّيد البطلوسي. تحقيق: ظهور أحمد ظهور. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ- ١٩٨٠م). المطبعة العربية - جامعة بنجاب - لاهور. باكستان.
- (٣٢٩) قصد السبيل فيما في اللّغة العربية من الدخيل - للمحبّي. تحقيق: د.عثمان الصيني. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م). مكتبة التوبة - الرياض.

- (٣٣٠) القطع والائتلاف، أو الوقف والابتداء-لأبي جعفر النحاس. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٣١) القوافي - للأخفش. تحقيق: د. عزّة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- (٣٣٢) القوافي - للتونسي. تحقيق: د. عوني عبد الرؤوف. مطبعة الحضارة العربية - الفجالة - القاهرة (١٩٧٥م).
- (٣٣٣) الكافي في العروض والقوافي - للخطيب التبريزي. تحقيق/ الحسّاني حسن عبد الله. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة (١٩٦٩م).
- (٣٣٤) الكافية في النحو - لابن الحاجب. تحقيق: د. طارق نجم عبدالله. الطبعة الأولى (١٩٨٦ م). نشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع - جدة.
- (٣٣٥) الكامل في التاريخ - لابن الأثير. مراجعة وتعليق: نخبة من العلماء. الطبعة السادسة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). نشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٣٣٦) الكامل في اللغة والأدب - للميرد. تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - بيروت (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- (٣٣٧) الكتاب - لسيبويه. الطبعة الأولى (١٣١٦هـ). دار صادر - بيروت. مصورة عن مطبعة بولاق - مصر.
- (٣٣٨) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - للزمخشري. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. الطبعة الثانية (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- (٣٣٩) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - للعجلوني. تصحيح وتعليق: أحمد القلاش. مكتبة التراث الإسلامي - حلب. دمشق.
- (٣٤٠) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

- (٣٤١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. محيي الدين رمضان. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). مؤسسة الرسالة- بيروت.
- (٣٤٢) اللامات- للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق. المطبعة الهاشمية- دمشق (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
- (٣٤٣) لباب الإعراب- للإسفرائيني. تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م). دار الرافعي للنشر والتوزيع- الرياض.
- (٣٤٤) اللباب في علل البناء والإعراب- للعكبري. تحقيق: عازي مختار طليمات. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). دار الفكر - دمشق.
- (٣٤٥) لحن العوام- لأبي بكر الزبيدي. تحقيق: د. رمضان عبد التّواب . الطبعة الأولى (١٩٦٤م). المطبعة الكمالية- مصر.
- (٣٤٦) لسان العرب- لابن منظور الإفريقي. دار بيروت للطباعة والنشر. (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
- (٣٤٧) لغت نامه (معجم فارسي)- لعللي أكبر دهنخدا. الطبعة الثانية (١٣٧٧هـ). منشورات جامعة طهران.
- (٣٤٨) اللمع في العربية- لابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م). عالم الكتب -بيروت.
- (٣٤٩) ليس في كلام العرب- لابن خالويه. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). مكة المكرمة.
- (٣٥٠) المؤلف والمختلف-للأمدي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربية القاهرة (١٣٨١هـ-١٩٦١م).
- (٣٥١) ما ينصرف وما لا ينصرف- للزجاج. تحقيق: هدى قراة. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة (١٣٩١هـ-١٩٧١م).
- (٣٥٢) المبدع في التصريف- لأبي حيان. تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). مكتبة دار العروبة - الكويت.

- (٣٥٣) المبسوط - لشمس الدين السرخسي. الطبعة الثالثة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م). دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت - لبنان.
- (٣٥٤) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة - لابن جني. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٣٥٥) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - لضياء الدين ابن الأثير. تحقيق: د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة. دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة.
- (٣٥٦) مجاز القرآن - لأبي عبيده معمر بن المثنى. تعليق: محمد فؤاد سزكين. الطبعة الثانية (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٣٥٧) مجالس ثعلب - لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية. دار المعارف - مصر.
- (٣٥٨) مجالس العلماء - للزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٣٥٩) مجمع الأمثال - للميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الثالثة (١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م). دار الفكر.
- (٣٦٠) مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي. ليسينغ (١٩٠٣م). برلين.
- (٣٦١) المجموع شرح المذهب - للنووي. تحقيق محمد نجيب المطيعي. مكتبة الإرشاد جدة - المملكة العربية السعودية.
- (٣٦٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد - للصفافسي. تحقيق: موسى محمد زين. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨٢م). منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي. الجماهير العظمى - طرابلس.
- (٣٦٣) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء - للرّاغب الأصفهاني. طبعة دون تاريخ أو مكان.
- (٣٦٤) المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات وإيضاح عنها - لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف وزميله. لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة (١٣٨٦هـ).

- (٣٦٥) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). دار الكتب العلمية- بيروت.
- (٣٦٦) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة- لابن سيده. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م). نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر.
- (٣٦٧) مختارات شعراء العرب- لابن الشجري. تحقيق: علي محمد الجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر- القاهرة.
- (٣٦٨) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- لابن خالويه. مكتبة المتنبى- القاهرة.
- (٣٦٩) مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل- لابن الحاجب. تحقيق: د. نذير حمادو. الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). دار ابن حزم- بيروت.
- (٣٧٠) المخصّص- لابن سيده. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي. دار: إحياء التراث العربي. بيروت- لبنان.
- (٣٧١) مدرك التنزيل وحقائق التأويل- للنسفي. تحقيق: الشيخ مروان الشقار. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). دار النفائس- بيروت. لبنان.
- (٣٧٢) المذكر والمؤثّر- لأبي بكر ابن الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. لجنة إحياء التراث. وزارة الأوقاف- مصر- القاهرة (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- (٣٧٣) المزج (شرح الدماميني على مغني اللبيب) مع حاشية الشمني على المغني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام). المطبعة البهية- مصر.
- (٣٧٤) المسائل الحلبات- لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). دار القلم - دمشق.
- (٣٧٥) المسائل العسكرية- لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٢م). مطبعة المدني- القاهرة.
- (٣٧٦) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات- لأبي علي الفارسي. تحقيق: صلاح الدين السنكاوي. مطبعة العاني. بغداد- العراق.

- (٣٧٧) المسائل المثورة - لأبي علي الفارسي. تحقيق: مصطفى الحدرى. مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (٣٧٨) مسائل نافع بن الأزرق، ملحقة بمعجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري، وضع محمد فؤاد عب د الباقي. الطبعة الثانية. دار إحياء الكتب العربية.
- (٣٧٩) المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي بمكة المكرمة. دار الفكر - دمشق (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- (٣٨٠) المستصفى في علم الأصول - للغزالي. الطبعة الأولى (١٣٢٢هـ). المطبعة الأميرية - بولاق.
- (٣٨١) المستطرف في كل فن مستظرف - للإبشيهي. تحقيق: د. أحمد أحمد شتيوي. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). دار الغد الجديدة - المنصورة - مصر.
- (٣٨٢) المستقصى في أمثال العرب - للزمخشري. مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان. الطبعة الأولى (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد - الهند.
- (٣٨٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: المجموعة بإشراف د. عبد الله التركي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٣٨٤) مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب. تحقيق: ياسين محمد السوَّاس. دار المأمون للتراث - دمشق.
- (٣٨٥) مصابيح المغني في حروف المعاني - للخطيب الموزعي. تحقيق: د. عائض العمري. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م). دار المنار - القاهرة.
- (٣٨٦) المصباح في علم المعاني والبيان والبديع - لبدر الدين ابن مالك. المطبعة الخيرية - القاهرة (١٣٠٢هـ).
- (٣٨٧) المصباح المنير - للفيومي. مكتبة لبنان. بيروت - لبنان (١٩٨٧م).
- (٣٨٨) المطول شرح تلخيص المفتاح - للتفتازاني مع حاشية الشريف الجرجاني على المطول. تعليق: أحمد عزّ وعناية. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- (٣٨٩) معالم الأدب العربي — لعمر فروخ . دار العلم للملايين — بيروت (١٩٨٥ م) .
- (٣٩٠) معالم التزئل — للبغوي . تحقيق: خالد العك ومروان سوار . الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م) . دار المعرفة — بيروت .
- (٣٩١) معالم السنن — للخطابي . الطبعة الأولى (١٣٥٢هـ — ١٩٣٣م) . طبع محمد راغب الطباخ — حلب .
- (٣٩٢) معاني الحروف — للرؤماني . تحقيق: د . عبد الفتاح إسماعيل شلي . دار نهضة مصر للطبع — القاهرة .
- (٣٩٣) معاني القرآن — للأخفش . تحقيق: د . عبد الأمير محمد أمين الورد . الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م) .
- (٣٩٤) معاني القرآن — للفرأء . تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . دار السرور — مصر (١٩٥٥م) .
- (٣٩٥) معاني القرآن وإعرايه — للزجاج . تحقيق: عبد الجليل عبده شلي . الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م) . عالم الكتب — بيروت .
- (٣٩٦) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص — لعبد الرحيم العباسي . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب — بيروت (١٣٦٧هـ — ١٩٤٧م) .
- (٣٩٧) معجم الأدباء — لياقوت الحموي . تحقيق: د . إحسان عباس . الطبعة الأولى (١٩٩٣م) . دار الغرب الإسلامي — بيروت .
- (٣٩٨) معجم البلدان — لياقوت الحموي . دار صادر — بيروت (١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م) .
- (٣٩٩) معجم الشعراء — للمرزباني . تصحيح وتعليق: د . ف كرنكو . الطبعة الأولى . مكتب القدس .
- (٤٠٠) معجم المؤلفين — لعمر رضا كحالة . نشر : مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي — بيروت .
- (٤٠١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع — للبكري . تحقيق: مصطفى السقا . عالم الكتب — بيروت .

- (٤٠٢) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ت ليوسف سر كيس . مكتبة الثقافة الدينية — القاهرة .
- (٤٠٣) المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم — للجواليقي . تحقيق: د. ف. عبد الرحيم . الطبعة الأولى (١٤١٠هـ — ١٩٩٠م) . دار القلم — دمشق .
- (٤٠٤) المعمرون والوصايا — للسجستاني . تحقيق: عبد المنعم عامر . دار إحياء الكتب العربية (١٩٦١م) .
- (٤٠٥) المغازي — للواقدي . تحقيق: د. مارسدن جونسن . منشورات مؤسسة الأعظمي للمطبوعات — بيروت .
- (٤٠٦) المغني في التحو — لابن فلاح اليميني . تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي . وزارة الثقافة والإعلام — دار الشؤون الثقافية العامة — بغداد (١٩٩٩ م) .
- (٤٠٧) مفاتيح الغيب — للرازي . الطبعة الأولى (١٤٠١هـ — ١٩٨١م) . دار الفكر للطباعة والنشر — بيروت .
- (٤٠٨) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم — لطاش كبرى زاده . تحقيق: كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور . دار الكتب الحديثة — مصر .
- (٤٠٩) مفتاح العلوم — للسكاكي . تعليق: نعيم زروزر . الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) . دار الكتب العلمية — بيروت .
- (٤١٠) المفردات في غريب القرآن — للراغب الأصفهاني . ضبط ومراجعة: محمد خليل عيتاني . الطبعة الأولى (١٤١٨هـ — ١٩٩٨م) . دار المعرفة — بيروت .
- (٤١١) المفصل في علم اللغة — للزمخشري . مراجعة وتعليق: د. محمد عز الدين السعيد . الطبعة الأولى (١٤١٠هـ — ١٩٩٠م) . دار إحياء العلوم — بيروت . لبنان .
- (٤١٢) المفصل في شرح المفصل (باب الحروف) — للسخاوي . تحقيق: د. يوسف الحشكي . الطبعة الثانية . شركة مطبعة الندى .
- (٤١٣) المفضليات — للمفضل الضبي . تحقيق: أحمد شاكر و عبد السلام هارون . دار المعارف (١٩٦٤م) .

- (٤١٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - للعيني، بهامش خزنة الأدب للبغدادى - دار صادر - بيروت.
- (٤١٥) المقتصد في شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق - دار الرشيد (١٩٨٢م).
- (٤١٦) المقتضب - للمبرّد. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. بيروت.
- (٤١٧) المقدّمة - لابن خلدون - نشر: مكتبة ودار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، والدار التونسية.
- (٤١٨) المقرّب - لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ - ١٩٧١م). مطبعة العاني - بغداد.
- (٤١٩) المقتع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط - لأبي عمرو الداني. تحقيق: محمد دهّان. مطبعة الترقّي - دمشق (١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م).
- (٤٢٠) المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجل - لأبي عمرو الداني. تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٤٢١) الملل والنحل - للشَّهرستاني. تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م).
- (٤٢٢) الممتع في التصريف - لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). دار المعرفة - بيروت.
- (٤٢٣) منتهى الطّلب من أشعار العرب - لمحمد بن المبارك. تحقيق: د. محمد نبيل طريفي. الطبعة الأولى (١٩٩٩م). دار صادر - بيروت.
- (٤٢٤) المنهاج في شعب الإيمان - للحليمي. تحقيق: حلمي محمد فودة. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). دار الفكر.
- (٤٢٥) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري - للآمدي. تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية: (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م). دار المعارف - مصر.

- (٤٢٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - للذهبي. تحقيق: علي محمد الجاوي. الطبعة الأولى: (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م). دار إحياء الكتب العربية.
- (٤٢٧) النبوغ المغربي في الأدب العربي - لعبد الله كنون. الطبعة الثالثة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). مكتبة المدرسة و دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- (٤٢٨) نتائج الفكر في النحو - للشُّهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام - القاهرة.
- (٤٢٩) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لأبي المحاسن ابن تعزي بردي. طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب. إشراف وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.
- (٤٣٠) نزهة الألبا في طبقات الأدباء - لأبي البركات الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة.
- (٤٣١) نسب قريش - لمصعب الزُّبيري. تصحيح وتعليق: إ. ليفي بروفنسال. الطبعة الثانية. دار المعارف - مصر.
- (٤٣٢) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض - للخفاجي. دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٤٣٣) نشر البنود علي السُّعود - لسيدي عبد الله العلوي الشنقيطي. مطبعة فضالة الحمديّة - المغرب.
- (٤٣٤) نظم الفرائد وحصر الشرائد - للمهلي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). مكتبة العبيكان - الرياض.
- (٤٣٥) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - لابن المقرئ التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر - بيروت (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
- (٤٣٦) نقائض جرير والفرزدق - لابن حبيب البغدادي. طبعة بريل ليدن سنة (١٩٠٨ - ١٩٠٩م). نشر: دار الكتاب العربي - بيروت. لبنان.
- (٤٣٧) نهاية الأرب في فنون الأدب - للنويري. مصورة عن طبعة دار الكتب. وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.

- (٤٣٨) النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير. تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. دار إحياء العربي. بيروت.
- (٤٣٩) النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد. الطبعة الأولى (١٩٨١م - ١٤٠١هـ). دار الشروق - بيروت.
- (٤٤٠) نور القبس من منتخب المقتبس - للحافظ اليعموري - عناية: رودلف زلهام - فرانكفورت (١٩٩٤م).
- (٤٤١) نيل الابتهاج بتطريز الدياج - لأحمد بابا التبيكي. بهامش كتاب الدياج المذهب في معرفة أعيان علمان المذهب - لابن فرحون المالكي. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ). طبع عباس شقرون - مصر. ونسخة أخرى بتقديم: د. عبد الحميد الهرامة. الطبعة الثانية (٢٠٠٠م). منشورات: دار الكاتب - طرابلس الغرب - ليبيا.
- (٤٤٢) هدية العارفين. أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - لإسماعيل البغدادي. دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان.
- (٤٤٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - للسيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. نشر: دار البحوث العلمية - الكويت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- (٤٤٤) الوافي بالوفيات - للصفدي. عناية: س. ديدرينغ. دار النشر: فرانز شتاينر. فيسبادن (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- (٤٤٥) الوحشيات (الحماسة الصغرى) - لأبي تمام. تحقيق: د. عبد العزيز الميمني. الطبعة الثانية (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م). دار المعارف - مصر.
- (٤٤٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر - بيروت.

فهارس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ - ح	المقدمة
١٧ - ١	التمهيد: ابن هشام وكتابه مغني اللبيب والشهاب الخفاجي (حياته وأثاره)
٢	المبحث الأول: ابن هشام وكتابه "مغني اللبيب"
١١	المبحث الثاني: الشهاب الخفاجي "حياته وأثاره"
٨٤ - ١٨	القسم الأول: دراسة الكتاب المحقق
٤٦ - ١٩	الفصل الأول: نكت على مغني اللبيب - عرض وتحليل -
٢٠	المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف
٢٢	المبحث الثاني: منهج الخفاجي في نكته على المغني
٣٩	المبحث الثالث: مسائل الكتاب النحوية والصرفية واللغوية
٥١ - ٤٧	الفصل الثاني: نكت الخفاجي على المغني بين كتب النحو في عصره
٤٨	المبحث الأول: أهميته بين كتب النحو عموماً في عصره وشروح المغني بوجه خاص
٤٩	المبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده من العلماء
٨٤ - ٥٢	الفصل الثالث: موازنة بين نكت الخفاجي وحاشيتي الأمير والدسوقي.
٥٣	المبحث الأول: الأسلوب
٥٥	المبحث الثاني: المادة العلمية
٥٦	المبحث الثالث: تعليل الأحكام
٥٧	المبحث الرابع: الاختيار والترجيح
٥٨	المبحث الخامس: تحقيق المسائل
٥٩	المبحث السادس: المصادرة المعتمدة والموقف منها
٦١	المبحث السابع: الشواهد

الصفحة	الموضوع
٦٣	المبحث الثامن: ما له وما عليه
٦٥٣ - ٨٥	القسم الثاني: النصّ المحقق
١٢٥ - ٩٨	خطبة المؤلف
١٢٦	حرف الألف المفردة
١٧٤	أَيَا
١٧٦	أَجَل
١٧٧	إِذْن
١٩٥	إِنْ (المكسورة الخفيفة)
٢١٧	أَنْ (المفتوحة الهمزة الساكنة النون)
٢٧٢	إِنْ (المكسورة المشددة)
٢٩٢	أَنْ (المفتوحة المشددة النون)
٣٠١	أَمْ
٣٧٥	أَلْ
٤٤٠	أَمَّا (بالفتح والتخفيف)
٤٥٧	أَمَّا (بالفتح والتشديد)
٤٩٢	إِمَّا (المكسورة المشددة)
٥٢٦	أَوْ
٦٠٠	أَلَا (بفتح الهمزة والتخفيف)
٦٣٢	إِلَّا (بالكسر والتشديد)
٧٧٢ - ٦٥٤	الفهارس العامة
٦٦٩ - ٦٥٥	فهرس الآيات

الصفحة	الموضوع
٦٧٢ - ٦٧٠	فهرس القراءات القرآنية
٦٧٥ - ٦٧٣	فهرس الحديث والأثر
٦٨٨ - ٦٧٦	فهرس الشعر
٦٩١ - ٦٨٩	فهرس الأرجاز
٦٩٤ - ٦٩٢	فهرس أقوال العرب وأمثالهم
٦٩٦ - ٦٩٥	فهرس لغات القبائل
٧١٥ - ٦٩٧	فهرس الأعلام
٧١٧ - ٧١٦	فهرس البلدان والمواضع
٧١٩ - ٧١٨	فهرس المذاهب والطوائف والقبائل
٧٢٩ - ٧٢٠	فهرس الكتب المذكورة في المتن
٧٧٣ - ٧٣٠	فهرس المصادر والمراجع
٧٧٧ - ٧٧٤	فهرس الموضوعات

